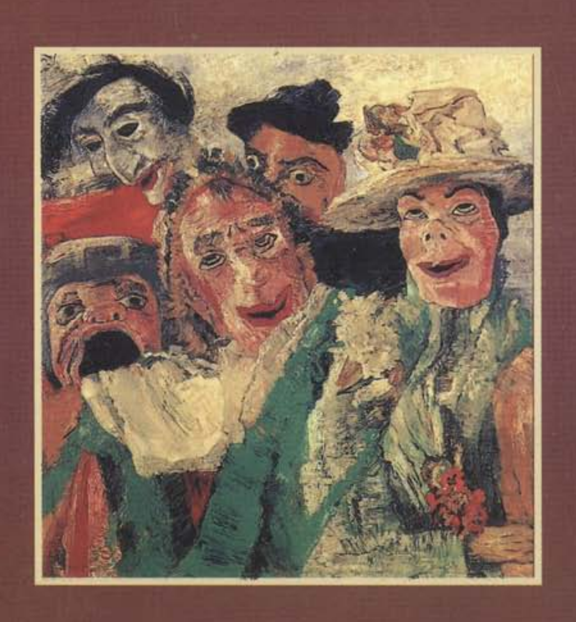
فان دايك

النص والسياق

استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي



ترجمة : عبد القادر قنيني

أفريقيا الشرق

النص والسياق

استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي

المؤلف ـ فان دايك
المترجم : عبدالقادر قنيني
عنوان الكتاب
النص والسياق
Titre Original : Text and Context
Auteur : TEUNA.VAN DIJK
Editeur : LONGMAN
رقم الإيداع القانوني 1036/1999
ردمك 9981-25-217-4
أفريقيا الشرق ـ المغرب
159 مكرر شارع يعقوب المنصور ـ الدار البيضاء
الهاتف : 25.95.04 - 25.98.13 ـ فاكس : 44.00.80
أفريقيا الشرق ـ بيروت ـ لبنان
ص. ب. 3176 - 11

فان دايك

النص والسياق

استقصاء البحث
في الخطاب الدلالي والتداولي

ترجمة : عبدالقادر قنيني

أفريقيا الشرق

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

القسم الثاني

الفصل السادس

الفصل السابع

نبذة عن نشاط المؤلف

إن ظواهر اللسان، في كل لغة، يمكن أن ينظر إليها من الجهة النطقية التصويتية ومن جهة منطقها الطبيعي والنحوي، ومن جهة دلالتها السيمانطيقية، وهذا الكتاب (النص والسياق) لڤان دايك يحاول أن يوحد النظرية اللسانية في اتجاه التداولية التي تجمع سائر ظواهر اللسان وتخرج إلى المحيط السياقي وأفعال الكلام ولربما العمليات الذهنية وتفاعلها مع أحداث العالم الواقعي، وعالم الإمكان. وإذن هذا العمل من جانب ڤان دايك تركيب كلي لسائر ظواهر الخطاب بوجه عام .

وعلى هذا كان من الواجب أن نتعرف على صاحب هذا العمل الذي بعث برد جواب رسالة كتبت إليه تطلب منه الإذن بطبع هذا الكتاب.

وتشعر قراءة هذا الرد، المصحوب بنبذة عن مجمل نشاطه، بمدى لطف هذا الرجل وتواضعه وحبه لنشر المعرفة. وأغرب ما في الأمر أنه طلب في مقابل هذا النشر أن يوفر له إمكان الحضور لحدث تقديم كتابه، وتوقيعه في إحدى جامعات المغرب، إن كان هذا هو العرف في بلدنا، لم يكتف بهذا الرد الرقيق العبارة، وإنما أعلن أنه مستعد لأن يكتب مقدمة للترجمة العربية، وأن يضيف ما جد في اهتماماته خلال هذه الفترة من تطور أبحاثه.

فقد ولد السيد تيون ڤان دايك سنة 1943، وهو الآن يشتغل أستاذا «لدراسات الخطاب» في جامعة امستردام، وهو كان قد حصل على شهادات عليا في اللغة الفرنسية والآداب من الجامعة الحرة بأمستردام وكذلك على نظرية الآداب من جامعة أمستردام، ثم حصل على الدكتوراه في اللسانيات من جامعة أمستردام. ثم تابع دراساته في كل من جامعة استراسبورغ، وباريس وباركلي.

وكانت أبحاثه الأولى تدور حول الدراسة اللسانية للآداب. ثم ما لبث أن تحول إلى تطوير دراسة (ضروب نحو النص)، وتداولية الخطاب، ثم اهتم أخيرا، هو وَولتر كينتش بعلم النفس المعرفي لمعالجة الخطاب.

وقد كرس عمله ابتداء من سنة 1980 في حقلين أساسيين : حقل دراسة بنيات مقالات الأخبار الصحفية، وانتاجها وفهمها، وحقل التعبير عن ضروب التحايل والتحيز الإثني في مختلف أنواع الخطاب (من التأليف المدرسي، ونشرات الأخبار والتحاور، وما يروج في الخطاب البرلماني ...) مع التأكيد على العلاقات الموجودة بين بنيات الخطاب وبين المعرفة المجتمعية المتحيزة ضد الأقليات الإثنية وشعوب العالم الثالث، وما نتج عن كل ذلك من طرف «النخبة العنصرية»، مما يحدث في المجتمعات الغربية. وقد اتسع هذا العمل فشمل الدراسة العامة لدور سلطة الخطاب وإيديولوجيته وإنتاجه، وأثره على تكوين الآراء السياسية والاجتماعية في هذه المجتمعات الغربية.

وقد نشرت هذه الأبحاث فيما يزيد على 30 دراسة، وطبع بعضها في الكتب بما يزيد على 150 مقالة متخصصة. وقد حاز السيد ڤان دايك على دكتورتين فخريتين، وقد ترجمت أعماله في عشرات من اللغات الأجنبية (منها الروسية، والعربية، والصينية واليابانية)، كما أسس الأستاذ ڤان دايك عدة مجلات ولا تزال مجلة «النص والشعر» Text, Poetics، و«الخطاب والمجتمع» Discourse and Society، تصدران. كما أن ڤان دايك يحاضر في بعض جامعات أوربا وأمريكا وبلدان أخرى. وفيما يخص إنتاجه، فقد أورد في هذا الكتاب مجموعة في قائمة المراجع ولكن له أعمالا نشير إلى بعضها :

Text and Context (London : Longman, 1977)
Macrostructures (Hillsdale, N.J. : Erlbaum, 1980)
Studies in the Pragmatics of Discourse (The Hague : Mouton, 1983)
Strategies of Discourse Comprehension (with W. Kintsch ; New York Academic Press, 1983)
Prejudice in Discrouse (Amsterdam : Bengamins, 1984)
Discourse and Communication (Ed.) (Berlin : de Gruyter, 1985)
Handbook of Discourse Analysis (Ed.) (4Vols., London : Academic Press, 1985)
Communicating Racism (Newbury Park, CA : Sage, 1987)
News as Discourse (Hillsdale, NJ : Erlbaum, 1988)
New Analysis (Hillsdale, NJ : Erlbaum, 1988)
Discourse and Discrimination (Detroit : Wayne State U.P, 1988) (with Geneva Smitherman, Eds.).
Racism and the Press (London : Routledge, 1991)
Elite Discourse and Racism (Newbury Park, CA : Sage, 1993).
Discourse Studies, 2 vols. (Ed.) (London : Sage 1997
Ideology (London : Sage, 1998, in press).

هذا عن اهتماماته كما لخصها هو، ولكن ما يهمنا نحن في هذا الكتاب هو أن نقدر إسهامه في النظرية التداولية وهو لا يدعي اكتمال هذه النظرية، وإنما يعطي عنها نظرة في غاية الوضوح. إلا أنه ينبه أن هذه النظرية تحتاج إلى التسلح بأدوات معرفية متقدمة. وهو يذكر في المقدمة الأصلية لهذا الكتاب (النص والسياق)، هذه الأدوات، منها أن القارئ لهذا المؤلف يحتاج أن يكون ملمّا ببعض جوانب ومعاني الدراسة اللسانية، وله فكرة عن نظرية المجموعات، وصياغة النماذج، ومنطق الواجهة في شكله الراهن الرمزي الصوري.

وفي الحقيقة، فإن هذه الأدوات تؤسس بناء النظرية التداولية مما يحتاج إليه القارئ في اللغة الأنجليزية المكتوب بها هذا الكتاب، ولكن بالنسبة للقارئ العربي، لكي يقتحم هذا النمط من التفكير، لا غنى له عن قراءة نظرية أفعال الكلام لأوستين، والترجمة التي أنجزتها له سنة 1991 إنما كانت تستهدف متابعة هذا التيار الجديد للفكر التداولي.

ولماذا هذا الاهتمام بالفكر التداولي وبالنظرية التداولية ؟ !

إن سبب هذا التوجه لنظرية التداولية هو ما حدث من تغيير جذري في الجهاز الإبيستيمي اللساني وتراكم المعلومات في عصرنا الحاضر، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نتابع هذا الكم المعلوماتي والمعرفي بدون إتقان هذا النمط في التناول والمقاربة التداولية حتى في الطرق التربوية ذاتها.

ولذلك كان ڤان دايك بالنسبة لهذا التيار الجديد من ألمع شخصية قربت تناول هذه النظرية وبسطتها بالأمثلة، نظراً لعمق تفكيره وسمو أسلوبه في العرض، وإحاطته بما جد في الفكر اللساني. وقد اكتسبت النظرية التداولية، بتطويعه لفكر أوستين، إغراء جمالياً ودقة مدهشة بحيث يشعر القارئ أنه دخل، وبدون صعوبة، في فضاء معرفي يمكنه بالفعل من أن يصبح قادراً، متمكنا من تناول المعلومات، بما لهذا الرجل من قدرة خارقة للعادة في تقريب أدق المعاني، وأكثرها تجريداً بأوجز العبارات وأسهلها، مع الاحتفاظ بتقنية المصطلح اللساني، والأسلوب العلمي الراقي؛ وقد يشعر المرء بأن هم ڤان دايك هو أن يخرج بالقارئ من تحريات فلاسفة اللغة وتدقيقاتهم إلى خصوصية مشاكل اللغة الطبيعية، واحتياج هذه المشاكل إلى أن تنظم وتوحد في إطار نظري متكامل هو التداولية بدل أن تتيه المناهج والمدارس اللسانية في مذاهب عقيمة لا تخدم اللسان ولا الخطاب اللساني بوجه عام.

قنيني عبد القادر

تقــــــديــــم

إن أعظم التصورات الحديثة في اللسانيات، وما قاربها من علوم هو الاهتمام المتزايد بما يتصل بالأصناف المختلفة لمقولة السياق. ولقد تجددت المحاولات في علم اللسان الاجتماعي، والعلوم الإنسانية بوجه عام لغاية تعريف العلاقات المطردة بين السياقات المجتمعية والثقافية وبين بنيات اللغات وأشكال وظائفها. وقد بينت فلسفة اللغة بوجه خاص لعالم اللسان كيف أن السياق التداولي يكوّن الشروط المحددة لمناسبة مقتضى الحال فيما يخص التلفظ بعبارات اللغة الطبيعية إن نظرنا إليها كأفعال كلام. وكذلك وبالمثل قد وقع التأكيد كثيراً على كون أن التلفظ بعبارات اللغة الطبيعية يمكن من الوجهة النظرية أن تعاد صياغته، وهيكلته باعتبار متواليات من الجمل، تكون فيها الخواص الصرفية (المورفولوجية)، والوظيفة (الفونولوجية) والتركيبية والدلالية معتبرة في علاقاتها مع خواص جمل أخرى للمتوالية. وعلاوة على هذا التعرف والاعتراف بدور هذه المتوالية (في سياق شفوي)، مثلا عند تفسير مثل هذه المفاهيم، بالنظر إلى الاتساق، فإن متوالية (من الجمل) قد درست أيضا في مكانها الحقيقي أعني من حيث هي خطاب. وإحدى خواص الخطاب كونه وقعت العناية به من وجهة نظر لسانية مخصوصة ؛ إذ اعتبر مثلا كإطار لما أصبح يسمى بنحو النص، في حين أن بنيات أخرى مخصوصة للخطاب ومعالجته صار تبحث الآن في علم النفس المعرفي، والأنثربولوجيا، وعلم الاجتماع والفلسفة والخطاب أو القول الشعري.

ويقصد هذا الكتاب إلى أن يكون مساهمة لأخص دراسة لسانية للخطاب. فهو يلخص ويجتهد في أن يتوسع في الأبحاث التي كنت شرعت فيها منذ أن نشرت أطروحتي سنة 1972 عن (بعض معاني ضروب نحو النص Some Aspects of Text Grammar وإني في الوقت الحاضر لواعٍ بمبلغ القصور في هذا الكتاب، وإذن فإن هذه الدراسة المقدمة هنا تقصد إلى إعطاء بعض التصحيحات، وذلك بفضل إثبات تناول أكثر وضوحا وانتظاما للدراسة اللسانية للخطاب. غير أن طبيعة هذا الكتاب

متواضعة جداً. فبدلا من ابتكار إطار واسع البرمجة، فضلت أن أبحث بحثا مستفيضا في بعض المفاهيم الأكثر خصوصية والمتعلقة أساسا بموضوعات نظرية الخطاب، أعني مفاهيم مثل الترابط، والاتساق، ومحل الخطاب، والعلاقات بين السيمانطيقا والتداولية للخطاب مما التفت إليه الانتباه قليلا في بحث نحو النص في هذه الأيام. وفضلا عن ذلك لا توجد لي مزاعم مخصوصة تدعى صياغة نحو ممكن للخطاب، كما لا أحاول أن أتعرض بالنقد لبعض القضايا المصاغة في صورة إشكالات تناولتها في هذا الكتاب وموضوعات من نحو التسوير، وموقع الضمائر، والاقتضاء وغيرها مما عولج على نحو من التوسع في ضروب نحو الجمل، وضروب نحو النص، في هذه الأعوام القليلة الأخيرة تعمدت ألاّ أتطرّق إليها في هذا الكتاب لغاية أن استقصي البحث في مسائل أساسية للسيمانطيقا والتداولية. وإحدى هذه المسائل مثلا هي ما يخص التعلق بين الجملة المؤلفة من جهة أولى، ومتوالية الجمل من ناحية ثانية.

وقد اتضح في نهاية الأمر، أن بحثا من هذا القبيل لا يمكن أن يتم إلا باللجوء إلى نظرية تداولية سليمة البناء، لأن وصف الخطاب باعتبار متوالية الجمل يتطلب في ذات الوقت تفسيراً لشروط متوالية أفعال الكلام.

وبالرغم مما يدعى بأن البنيات الشاملة في كل من مستويين السيمانطيقا والتداولية للخطاب والتحاور يمكن أن تفرض أمراً مسلما به، لغاية تفسير مصطلح موضع الخطاب المستعمل في تعريف الارتباط الخطي والاتساق في الجمل المؤلفة ومتوالياتها فإن هذا الكتاب لا يولي إلا أهمية محدودة للبنيات الشاملة الكلية، إذ تكون معالجة منفصلة باعتبار العمليات المعرفية، وباعتبار نظريات أخرى، أعني البنيات السردية، هي معالجة ضرورية.

وكما أشرت إلى ذلك، فإن ما سجلته من ملاحظات لم يكن مأخوذا ضمن إطار نمط خاص من النحو : بل بالأولى إن أدواتي النظرية مستعارة من بعض مجالات الفلسفة والمنطق الفلسفي، وعلم النفس المعرفي، والذكاء الاصطناعي. ولم يكن هذا خاليا من مشاكل منهجية وإنما يتعين أن يتسامح في هذه المسائل هنا، وأخذها بدون مناقشة. ويتعلق أحد هذه المسائل بطبيعة مصطلح الرد بالتأويل كما يعرف على التوالي في السيمانطيقا الصورية والسيمانطيقا المعرفية. وعلى ذلك فإن تعيين البنيات السيمانطيقية للخطاب إنما يتأسس معا على شروط منطقية مجردة وعلى شروط محددة باعتبار معرفة العالم المتواطئ عليها. وليس من السهل أن نحدد على نحو قبلي أن هذه الشروط ينبغي أن يصرح بها في سيمانطيقا لسانية مخصوصة للخطاب.

وشبيه بالملاحظات السابقة ينبغي أن نبديه بصدد الوضع الدقيق للنظرية التداولية من وجهة نظر النحو بالمعنى القوي لمصطلح النحو من جهة أولى، كما نفعله بصدد الفلسفة ومنطق إنجاز الفعل، ونظرية التفاعل الاجتماعي من ناحية ثانية. وفضلا عن ذلك فإن العالم اللساني يجد نفسه في مفترق طرق عدة فروع للمعرفة. وكل حصر متعسف، قل أو كثر فيما يخص مجال النظرية اللسانية ومسائلها قد لا يكون مثمراً في وقت تطور المقاربات الجديدة لدراسة اللغة الطبيعية.

وإن ترتيب مادة أبواب هذا الكتاب واضح، إذ سنعمل في الفصل الأول (وهو عبارة عن مقدمة تمهيدية) على تفسير هذا التنظيم والتبويب حيث تثار بعض المسائل الأساسية لدراسة الخطاب. وينقسم البحث إلى قسمين : أحدهما للسيمانطيقا، وثانيهما للتداولية، مما يعني أن سائر وجوه خواص البنية السطحية للخطاب قد أهملت. ففي السيمانطيقا ننطلق من دراسة شروط الترابط بين القضايا كما يعبر عنها بالروابط الطبيعية إلى شروط الاتساق الأخرى للخطاب على مستوى المتواليات، ثم على مستوى البنيات الكبرى السيمانطيقية الشاملة. وهذا هو القسم الأول. وفي القسم الثاني أو القسم التداولي، قد أعيد أخذ بعض هذه الظواهر مرة أخرى باعتبار أفعال الكلام، ومتواليات أفعال الكلام.

ولما كانت الأسس النظرية لكلا هذين القسمين المتتابعين أعني السيمانطيقا النظرية وفلسفة إنجاز الفعل أو إنجاز التصرف ليست بوجه عام مألوفة للطالب في تخصص اللسانيات، فقد أضفت فصلين كمقدمتين موطأتين لهذه المجالات عوضا عن أن أحيل القارئ إلى أية مقدمات أخرى جامعة لغيري (إن وجدت) ؛ إذ قد تكون قصيرة أو بسيطة مما لا يتعلق بغرضنا. وفضلا عن ذلك ومن أجل تفصيلات أخرى، فقد أحلت على دراسات أكثر تخصصا بالنظر إلى هذه الميادين.

ولم يكن القصد أن استقصي البحث فقط في النظرية اللسانية للخطاب، والعلاقات بين السيمانطيقا والتداولية بوجه عام بل أن أقدم مدخلا لهذا الموضوع وأن أعرض نظرة مجملة عن عدة مشاكل أساسية لنظرية نحو «النص» ؛ غير أن معرفة أولية عن اللسانيات المعاصرة ونظرية أفعال الكلام، يفترض تحصيلها كما يفترض تحصيل بعض المفاهيم عن نظرية المجموعات (الرياضة) في شكلها الابتدائي على الأقل و مع أن المفاهيم المأخوذة من السيمانطيقا الصورية قد فسرت وطبقت، فإن نمط عرضنا ينبغي أن يكون في مجمله بسيطا، غير متكلف. وأخيراً يجب التأكيد على أن كثيراً من نقاط ملاحظاتنا هي تأملات مؤقتة واختبارية أو غير تامة. إذ تستحق بعض المشاكل هنا معالجة المطولات من الكتب. ويشبه أن يكون من المناسب جدا في هذا الوقت أن تطرح هذه المشاكل، وأن يبين كيف أنها مترابطة على نحو أفضل من الدخول في التحريات الدقيقة لظاهرة واحدة مفردة.

وفيما يخص التعاليق والشروح النقدية للمسودة الأولى لهذا الكتاب والمناقشات المتعلقة ببعض مواضعه، فإني مدين لكل من السادة والسيدات: Lubomir Do lezel, Alois Eder, Uwe Monnich, Peter Sgall, Helmut Schnelle, and in particular to David Harrch, Cees Van Rees, Hugo Verdaasdonk, Jeroen Groenendijk, وكذلك Martin Stokhof الذي أشار إلى بعض هناتي وسقطاتي (مما سأصحح بعضها في عملي في المستقبل). وأيضا فإني مدين إلى Robert de Beaugrand، في كثير من اقتراحاته التي ساعدت على تحسين الأسلوب. وكذلك اعترف بالفضل لتوجيهات الناشرين Linguistics Library الذين ظهر عندهم هذا الكتاب، كما أذكر مساعدة واقتراحات : Peggy Drinkwater of Longman .

وأخيراً فإن جزيل شكري لزوجتي : Dorothea Franck على مناقشاتها وتوجيهاتها إذ كانت خير معين لإنتاج هذا العمل. وإليها أهدي هذا الكتاب.

تيون أ. ڤــان دايــك

مقدمة تمهيدية

الفصل الأول

الدراسة اللسانية للخطاب

1 ـ أغراض البحث ومسائله

1 ـ 1 ـ في مقدمة هذا الفصل التمهيدي سنرسم أولا على نحو تخطيطي أولي موضوع بحثنا ومكانته من بين مجال الدراسة اللسانية للخطاب. ثم سنشرح كيف تنتظم الفصول مترابطة في نسق نظري موحد. وبعد ذلك سنتناول أخيراً على وجه الاختصار بعض المجالات الأخرى الأكثر عموما مما تتداخل فيه فروع دراسة الخطاب وعلاقتها بأخص خصوصية الوصف اللساني مما نقدمه في هذا الكتاب

1 ـ 2 ـ إن الدراسة اللسانية للخطاب من حيث كونها جزءاً من أعم دراسة اللغة الطبيعية ينبغي أن تشترك أغراضها ومقاصدها الأساسية مع النظريات اللسانية بوجه عام ومع علم النحو بوجه خاص. وإذن يلزم أن نحدد ماهو الموضوع التجريبي في مثل هذه الدراسة، وأي شيء هي الخواص التي يتعين النظر فيها في مثل هذا الموضوع، وماهي طبيعة النظر الذي يتحتم أن يكون هنا. وبوجه خاص يجب أن يصير واضحا بأي جهة من الاعتبار يختص الموضوع والنظر كلاهما في ميدان النظرية اللسانية.

إن النظرية اللسانية تهتم بأنساق اللغة الطبيعة أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقق، وبتطورها التاريخي وبمختلف أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعية، وأسسها المعرفية. وفي العادة إنما تصاغ هذه الأنساق من حيث هي أنساق صياغة واضحة من قواعد متواضع عليها من شأنها أن تحدد نوع السلوك اللغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلامية اللفظية في كل موقف ومقام تواصلي. وقولنا إن هذه القواعد متواطؤ [1] عليها إنما نعني به أنها مشتركة بين أفراد جماعة لسانية معينة، إذ

هؤلاء الأفراد يعرفون هذه القواعد معرفة ضمنية، وهم قادرون على استعمالها استعمالا بحيث إن العبارات الكلامية يمكن النظر إليها كما لو كان يحددها النسق اللغوي الخاص بالجماعة، وهو نسق يكتسبه كل فرد مستعمل لها اكتسابا معرفيا. ومن غاية النحو وهدفه أن يعيد تركيب البناء النظري لنسق القواعد المخصوصة هذه ؛ وأن هذا البناء الذي يتضمن ضروب التجريد المعتادة وضروب التعميم، وكمال النموذج، يقتضي صياغة من أعلى مستويات مراتب التحليل الدلالي، وتكوين المقولات من التراكيب النحوية وتنظيم عناصرها المكونة من القواعد والقيود الضابطة والاحترازات الضرورية لوصف البنية المجردة لعبارات لغة التخاطب والتداول واستعمال المتداولين لها[2]. وأحد أغراض النحو التجريبية أن يصبح قادراً بل بإمكانه أن يعين على تحديد أي أنواع العبارات تكون، من جهة التواطؤ، جائزة مقبولة [3] وأيها لايكون كذلك بالنسبة لمستعملي اللغة فيما تقصده الجماعة من كلام التخاطب. والجزء المقبول المعتبر من جهة النحو أعني ماحصلت له الصفة النحوية، إنما ينتمي إلى خواص معينة من البنية المجردة للعبارات، وهي الوظيفة الفونولوجية، والصرفية المورفولوجية والتركيبية. وزيادة على هذه الخواص المعتبرة « في الشكل الصوري» فإن النحو يقتضي أيضا تخصيص معنى البنية المرتبطة بالأشكال الصورية، وإن كان معنى العبارات المتلفظ بها، ليس على وجه الدقة «جزءاً» من تركيب العبارات. وإنما يتحدد معنى العبارة باستعمال المتكلم للغة. وبهذا الاعتبار، فعادة مايوصف النحو على وجه التقريب بكونه نسقا نظريا صوريا دلاليا مكونا من قواعد : وكان ينبغي أن نخصص أيضا كيف أن التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطيقية.

1 ـ 3 ـ ومع ذلك فإن هذه الملاحظات القليلة العامة حول النظرية اللسانية والنحو تغفل عدداً كبيراً من المشاكل المنهجية مما يثار في شتى المناظرات حول ضرورة حصول المستوى الوصفي ومستوى عناصر التحليل وأسس النحو التجريبية.

وإن ما نريد أن نشرع فيه هنا من بحث واستكشاف إنما يتأسس على قضيتين مسلمتين تتعلقان بالنظرية اللسانية بوجه عام وبميدان النحو وإمكانيته بوجه خاص مماله اتصال وثيق بتلك المشاكل.

وتدعي المسلمة الأولى أن البناء النظري للعبارات على المستويين الصوري والدلالي ينبغي أن يكمل ويتمم بالمستوى الثالث أعني بمستوى فعل الكلام. وذلك أن كل عبارة متلفظ بها ينبغي ألا توصف فقط من وجهة تركيبها الداخلي والمعنى المحدد لها بل ينبغي أن ينظر إليها كذلك من جهة الفعل التام الإنجاز المؤدي إلى إنتاج تلك العبارة. ووصف هذا المستوى التداولي من هذا القبيل هو الذي يهيء شروطا حاسمة لغاية إنشاء وتركيب جزء من ضروب التواضع والاتفاق مما يجعل العبارات

مقبولة أعني أن يصير تركيبها مناسبا لمقتضى الحال بالنظر إلى السياق التواصلي. وبعبارة أخرى فإن القواعد التداولية ـ وهي تكون قائمة على التواطؤ، ومن ثم تصير متعارفة معهودة عند مستعملي اللغة ـ تعين الاستخدام المنظم للعبارات المتلفظ بها. وسواء أكان هذا المستوى التداولي من التحليل مندرجا في النحو ـ في مأخذه العام ـ أو كان يؤسس فرعا من نظرية لسانية مستقلة ينبغي أن يرتبط على وجه متسق بالنحو، فإن ذلك من أحد المسائل المنهجية مما لايمكن إعطاء حل لها في هذا الكتاب. ولا توجد أسباب معقولة تفسر لماذا لم يكن النحو عبارة عن نسق صوري القواعد، دلالي أفعال الكلام، مما ترتبط فيه الصيغ المجردة للعبارات بكل من دلالة ووظيفة هذه الصيغ المعاد بناؤها وتركيبها نظريا في السياقات التواصلية (4)

والمسلمة الكبرى الثانية التي يتأسس عليها بحثنا إنما تختص بطبيعة العناصر المجردة مما تتركب منه العبارات من الوجهة النظرية تركيبا جديداً. ولقد جرت العادة في معظم النظريات اللسانية أن تعتبر الجملة كما لو كانت الوحدة الكبرى من نوع التركيب الصرفي، والتركيب النحوي، ومن نوع مراتب الدلالة والمستويات السمانطيقية على حد واحد(5). ولا يعني هذا أننا لانسلم بأن العبارات يمكن أن تتصور فحسب كما لو كانت مشعرة على وجه الإمكان بعدة جمل، بل يعني ذلك أنه يمكن اعتبارها واصفة لكل جملة مفصولة على حدة أو على أنها تتخذ شكل انتظام سلسلة (متوالية) من الجمل كما لو كانت مكافئة لجمل مؤلفة على وجه مخصوص من التأليف. ونحن نتمنى أن نبين في هذا الكتاب بأن هذه الطريقة في التناول أو هذه المقاربة غير سليمة ولاكافية : إذ توجد فوارق متسقة الاطراد بين الجملة المركبة وانتظام توالي الجمل وتسلسلها، وخاصة من نوع المستوى التداولي. ثم إن الجمل يمكن أن تتعلق بدلالة أو بمعنى جمل أخرى من نفس العبارة حتى ولو كان ذلك ليس دائما مشابها في شيء لمعاني القضايا في تركيبها أو الجمل المؤلفة. وهناك أسباب أدت بنا إلى أن نسلم بأن العبارات المنطوقة يجب أن تعاد صياغتها تبعا لوحدة أوسع ماتكون وأعني بذلك المتن أو النص. وهذا الإصطلاح الأخير إنما استعمل هنا ليفيد الصياغة النظرية المجردة المتضمنة لما يسمى عادة بالخطاب. ومن ثم فإن تلك العبارات التي يمكن أن تحدد البنية الخاصة بالنص قد تصبح خطابا مقبولاً في اللغة ـ في هذا المستوى من اعتبارصفة القبول أي تصير جيدة التعبير، قابلة للتأويل. وعلى هذا الاعتبار فلا نشغل بالنا بإمكانية وجود هذه العلاقة الحوار ـ الخطاب أي انتظام متوالية (سلسلة) العبارات مما يتلفظ به أصناف المتكلمين. ولكن يجوز أن نقبل بأن مثل هذه المتوالية من العبارات يمكن أن تكون لها أيضا بنية نصية شبيهة بذلك (الحوار الداخليّ) الخطاب كما يناقش هنا. والنتيجة المهمة لهاتين

المسلمتين تكمن في المسلمة الإضافية القائلة بأن كل خطاب مرتبط على وجه الاطراد بالفعل التواصلي، وبعبارة أخرى، فإن المركب التداولي ينبغي ألا يخصص الشروط المناسبة للجمل ومقتضى الحال فيها بل يخصص هذا المركب ضروب الخطاب أيضا. وإذن فإن أحد الأغراض السامية لهذا الكتاب هو الاعراب والافصاح عن العلاقات المتسقة الأطراد بين النص والسياق التداولي.

1 ـ 4 ـ ثم إن ماصغناه آنفا من مسلمات عامة لايخلو من مشاكل منهجية، ومن ثم يقتضي ذلك منا مزيد تفصيل وتحديد. فمعظم المشاكل المنهجية المتضمنة هناك تتصل بمجال النظرية اللسانية بوجه عام، وعلم النحو بوجه خاص.

وينبغي أولا أن نخصص أي شيء من السيمانطيقا يحتاج إليه سواء في وصف الجمل أوتلك النصوص. ومع أن النحو، يوصف على وجه التقريب كما لوكان عبارة عن آلية ذات قواعد صورية دلالية، فمن الواضح أننا في وصف ظواهر من قبيل الضمائر والمعرفات (المحددات)، وطرق نظم المسند إليه (الموضوع) ـ المسند (المحمول)، نحتاج فوق ذلك إلى تفسير مسألة المرجع وتأويلها (6). ذلك أن مصطلح التأويل صار من هذا الوجه غامضا مبهما، إذ هو يفيد معنى بعض «الصور» (التعابير) كما يفيد على حد واحد، تحديد ضروب مرجعية أنواع من التعابير محددة. ولما كانت نظرية المرجع قد تمهدت واستوت وخاصة في الفلسفة والمنطق، إلا أنها لم تندرج بعد كليا ولا جزئيا على نحو كاف في علم اللسانيات، فسنفسر بعض المفاهيم الأساسية في علم اللسانيات الصوري فيما يرد عليك في الفصل الآتي، لغاية أن نتمكن من وصف عدد من الخصائص المهمة المتعلقة بتركيب الجمل وأنواع الخطاب.

والمشكلة الثانية المطابقة للنظرية اللسانية الخاصة بالخطاب تتصل كذلك بالسيمانطيقا، وهي مشكلة لاتزال تؤخذ حتى في أيامنا هذه، مما تتضمنه في معناها الواسع نظرية المعرفة، والبنيات المعرفية بوجه عام. وفي أي نحو لغوي فإن دلالة الجمل تتعين على أساس معاني التعابير (الألفاظ والصيغ الصرفية، والعبارات) كما يصفها المعجم. أما الآن فمن المستبعد جداً أن نوضح الفارق بين المعاني المعجمية للألفاظ من ناحية أولى وبين معرفة (العالم) المتفق عليها من ناحية ثانية. وإذا كانت الجملة (الطاولة ضاحكة) غير حائزة بمعنى من المعاني، فليس السبب في ذلك راجعا إلى لغتنا بل بالأولى يرجع السبب إلى الأحداث الممكنة في عالمنا الواقعي، فسواء أمكن أن تكون العبارات أو الجمل المفيدة مركبة من جملة واحدة أو من خطاب واحد، فإن الأمر، حسب هذا الترتيب يتعلق بالتأويل الذي تقتضيه معرفة العالم

4

المتفق عليها ؛ وما يشتمل عليه المعجم النحوي من معرفة عن العالم يندرج فقط تحت صنف من مجموعة معينة. ومع أنه ليس بالإمكان أن يكون من المهام الواجبة لعلم اللسانيات اثبات هذه المعرفة بالعالم ذاته، فإننا نتوقع من هذا العلم أن يرشد كيف تستخدم هذه المعرفة في تأويل الجمل والخطاب أعني صياغتها للشروط والملابسات التي تصيرها الأساليب والأقاويل ذات دلالة (7).

وعلى ذلك فبإثباتنا لعلم اللسانيات على أنه نظرية تفسر الدلالة والمرجع وتفسر كذلك الدلالة المعجمية والشروط الدلالية العامة مما تتحدد به معرفة العالم سنكون قادرين على أن نفحص عن أهم معاني التحليل السيما نطيقي للخطاب وهو ما نقصده باتساق الخطاب.

وينبغي أن نؤكد على أن هذه المشاكل المنهجية لنظرية اللسانيات السيمانطيقية وحصر حدودها باعتبار نظرية المرجع وعلم السيمانطيفا الصوري والمعرفي، أقول كل هذه المشاكل ذات طبيعة أكثر عمومية مما جعلها تصبح متعلقة، في كل تحليل جاد، بمفاهيم من نحو فكرة الدلالة والتأويل والاستنتاج، يستوي في ذلك الجمل والخطاب معا.

1 ـ 5 ـ ثم هنا أيضا مشكلة ثالثة تتناول قضايا إمكانية النظريات اللسانيات؛ إذ كل خطاب يحتمل أن يكون بنيات أو تراكيب محددة حتى وإن كانت مؤسسة على قواعد متعارف عليها، فلا يمكن مع ذلك أن تسمى على الدقة لسانية، أو على الأقل لايمكن أن يعبر عنها صراحة في عرف النحو اللساني.

والمثال المشهور هو تلك التراكيب المحددة لنمط الخطاب كالتراكيب السردية المتضمنة في قصة ما، والمثال الثاني تلك البنيات التي تسمى في متعارف التقليد خطبية : إذ عندما توجد مثلا متوالية لها نفس البنيات التركيبية، فإن مثل هذا التوازي المتناظر قد لا تكون له أية وظيفة نحوية، وإنما توجد له وظيفة خطابية متعلقة بأثر العبارة ووقعها على المستمع. ونحن لانريد أن نعالج مثل هذه التراكيب من خلال النظرية اللسانية للخطاب، لأنها مقصورة على بعض أنواع الخطاب أو على أسلوب المستعملين للغة، ولأنها لايمكن أن ننظر إليها من جهة نسق القواعد النحوية المكونة لدلالة فعل الكلام : لأن بنية التركيب المناظر والمتوازي لايعين معنى متفقاً عليه أو فعلا كلاميا متواطَأً عليه. ونحن هنا في النظرية اللسانية مهتمون فقط بالشروط العامة والشكل الصرفي التركيبي والجانب السيمانطيقي والتداولي، مما يحدد على الترتيب السابق الصياغة الجيدة، وجهة التأويل ومطابقة مقتضى الحال وأي خطاب للغة مخصوصة. أما بنيات نوع آخر من الخطاب فينبغي أن تحددها نظريات أخرى من مستوى أعم لدراسة الخطاب مما سوف نرجع إليها على وجه الاختصار فيما بعد.

ومهما يكن الأمر فإن ما يستحق أن يكون مطلوبا في النظرية اللسانية هو أن تصاغ بحيث يمكن أن ترتبط بنظريات الخطاب الأخرى. وحتى نستطيع أن نصف فكرة تناظر (البنيات وتشابهها)، فنحن نحتاج إلى تركيب مخصوص تحدده أبواب النحو ومقولاته الخاصة، ثم إنه لكي نستطيع أن نعرف المفاهيم مثل السرد والحكي أو وظائفها، فنحن نحتاج إلى سيما نطيقا خطابية مقترنة بوحدات أو مستويات من التحليل من شأنها أن تحدد مثل هذه الوظائف السردية.

1 ـ 6 ـ ويثير المطلب الأخير مشكلة رابعة بالغة الأهمية في الوصف اللساني للخطاب. وحتى إذا كان من المفيد من الوجهة اللسانية أن نضع مسلمة الوحدة النظرية للنص لغاية أن نفسر الخطاب، فليس يترتب عن ذلك أن فئة مستويات التحليل ووجوه الإعراب، والتراكيب النحوية، والقواعد، والقيود الضابطة الضرورية لاعتبار بنية الخطاب اعتباراً مطابقا قد تختلف في شيء عن الفئة المستعملة في اعتبار بنية الجملة. وفي الحقيقة فإن كثيراً من العلاقات التي تصح بين تعابير الجمل المؤلفة قد تصح أيضا بين الجمل المؤلفة ضروبا من التأليف. والعكس صحيح كذلك.

وقياسا على ماسبق فإن هذه الحقيقة لايمكن أن تجعل الدراسة اللسانية للخطاب مبتذلة إذ يجوز أن نكتشف أن بعض القواعد والقيود يمكن أن تعمم على متوالية انتظام الجمل، وأن الجمل المؤلفة ضروبا من التأليف ـ أيا كان اختلافها، تكون متكافئة في مستوى وصف معين.

وعلاوة على ذلك، فإنه من الجائز ـ مع نفس فئة وجوه الإعراب، والتراكيب النحوية ومقولاتها، ومستويات التحليل السيمانطيقي التراتبي، وتنظيم عناصرها المكونة وأصناف القواعد والقيود الضابطة ـ أن توجد حالة وهي أن أهمية الاختلافات المطردة بين الجمل المؤلفة ومتوالية انتظام الجمل يمكن أن توصف أيضا. فمثلا بالرغم من أن قواعد تحويل التراكيب الإسمية إلى ضمائر وقواعد الربط وتنوع أدواته تكون متماثلة من كل وجه داخل الجمل أو بنيتها، فإنه توجد قيود أخرى لبعض ضروب استعمال القواعد وتطبيقها. وتكون هذه القيود أساسا دلالية (سيمانطيقية) وتداولية، وقد تفسر حقيقة كون أن جميع الجمل المؤلفة ضروبا من التأليف يمكن أن تحول إلى متواليات من الجمل وخاصة المعقدة منها مما تكون فيها بعض ضروب التعابير فرعية تابعة تراتبيا للعبارة الأصلية أو العكس، وأنه ليست جميع المتواليات يمكن أن ترد إلى جمل مركبة، وخاصة تلك المتواليات التي يتغير فيها فعل الكلام أو يتبدل فيها محل الخطاب وموضوعه ـ وهذا اصطلاح سنفسره في هذا الكتاب. ثم إن هذه الفروق تكون من جهة النحو راجعة، بسبب تعلقها، إلى المعيار الذي ينص على أن اختلاف البنيات الشكلية ـ الصرفية منها والتراكيبية يمكن أن يرتبط باختلاف البنيات الدلالية والتداولية. وبعبارة أخرى، إذا كانت

الصيغ المختلفة على نحو مطرد توجد لها معان متباينة أو وظائف مختلفة، فهذا أمر ينظر فيه علم النحو (مأخوذ في معناه الواسع أي المنطوي على العنصر التداولي). وسنفحص هذه النقطة بالتفصيل خلال هذه الكتاب على ضوء نموذج تنوع طبيعة الروابط كما تستعمل متوسطة بين التعابير في الجمل المؤلفة ضروبا من التأليف من ناحية أولى وبين الجمل المستعملة في الخطاب من ناحية ثانية.

1 ـ 7 ـ لقد كنا أشرنا قبل قليل إلى أن كل خطاب إذا اعتبر متوالية أي مرتبا على نحو خطي (مرفوع إلى عدد ن) من الجمل فإن الفارق بين هذا الأخير ووصف الجمل المركبة يمكن، على وجه الاحتمال، أن يرد بالدرجة الأولى إلى أصغر مجموعة من القيود الدلالية والتداولية. وسنغفل في هذا الكتاب الفروق والوجوه الممكنة فيما يتعلق بالصيغ الصرفية والفونولوجية وكذلك وجوه مستويات التراكيب النحوية.

وفضلا عن هذه الوجوه والفروق في القيود الضابطة ينبغي أن نتساءل عما إذا كانت حالة التخصيص اللساني المطابقة في الخطاب تقتضي أيضا ترتيب العناصر المكونة ومستويات مراتب التحليل السيمانطيقي على نحو معلوم. وقد كنا افترضنا أن ترتيب العناصر المكونة للنص ينبغي أن تؤخذ مسلمة، وأن وصف الخطاب يجب أن يعتد به وأن يأخذ مكانه كذلك في مستوى التحليل التداولي ؛ وأن افتراض مزيد من ترتيب العناصر المكونة على نحو إضافي، وكذلك مستويات مراتب التحليل في كل وصف لساني للخطاب لا يمكن أن تكون مانعة على وجه الحصر من دخول ضروب الخطاب المتعدد الجمل. وعلى كل حال فقد يصح أن بعض الظواهر تتضح بارزة في خطاب طويل أكثر من اتضاحها في جملة وإن كانت مؤلفة، أعني في جملة واحدة من الخطاب ومحله مما أشرنا إليه آنفا على وجه الاختصار ؛ أو على وجه أكثر عموما، مفهوم محل التحاور والتخاطب الذي يبين أي شيء هو الخطاب أو جزء منه. وعلى ذلك فمن الجائز أن نقول على نحو من البداهة بأن كثيراً من الجمل المنتظمة في متوالية تنتسب إلى نفس أو «عين» محل الخطاب ؛ وأيا ما كان الامر، كما سنبين ذلك فليس من الممكن أن نحدد تعلق محل الخطاب مما تختص به الجملة المفردة في ذاتها بل فقط في اتصالها مع سائر الجمل من ذلك الجزء الخاص من الخطاب.

ويشبه أن يترتب عن ذلك أن مفهوما مثل مفهوم محل الخطاب وموضوعه لايمكن أن يفسر بمجرد اعتبار العلاقات الدلالية الموجودة بين تتابع الجمل وتتاليها بل الأولى أن كل جملة من الجمل يمكن أن تشارك «بعنصر» واحد بحيث إن بنية واحدة من هذه العناصر قد تحدد محل انتظام تلك المتوالية على مثال نفس الشرط الذي يمكن أن تدل به الألفاظ في مستوى التراكيب، على تأدية وظيفة تركيبية (نحوية) بالقياس إلى البنية التي «تشملها» العبارة أو الجملة.

وهذه الملاحظات وما شابهها تؤدي إلى ماافترضناه من أنه ينبغي أن نسلم بمستوى إضافي من الوصف الدلالي أعني التسليم بوجود بنيات دلالية عامة كبرى ولن نحاول في هذا الكتاب أن نقدم نظرية كاملة عن البنيات النصية الشاملة الكبرى، بل سنسعى إلى بيان أن بعض القيود الدلالية الخاصة بكل من الجمل المؤلفة ومتواليات الخطاب ينبغي أن ننظر إليها على شرط المفاهيم من نحو محل الخطاب أو موضوعه، وأن تلك القيود يمكن أن يصرح بها في مستوى وصف البنية الدلالية العامة وينبغي أن نلاحظ أن البنيات العامة الكبرى ليست مخصوصة بالعناصر المكونة : إذ هي بنيات دلالية معهودة كصيغة القضية المعتادة مثلا، إلا أنها لم يعبر عنها في قول واحدأو جملة وإنما في تسلسل مطرد من الجمل ؛ وبعبارة أخرى فإن البنيات العامة الكبرى هي من المستوى الشامل في الوصف السيمانطيقي لكونها تعين أجزاء الخطاب وكليته على أساس من المعاني الجزئية للجمل. وهذا أمر منسجم مع الخاصية الأساسية للتصريح بمكنون السيمانطقيا، وعلى ذلك فإنه يجب كما في حال أية نظرية لسانية متزنة، أن تصاغ القواعد على نحو مطرد مما يربطها بالتمثل الدلالي للجمل في توالي انتظامها على المستوى الشامل.

ومصطلح البنية العامة الكبرى هذا متصل بما تتضمنه المستويات الدلالية. وينبغي أن تكون القواعد بحيث يؤدي إجراؤها على انتظام متواليات البنيات العامة الكبرى إلى أن يثمر أيضا مزيداً من البنيات الشاملة حتى يبلغ أعم بنية من الخطاب ونحن نرى أن البنية الدلالية للخطاب قد تنتظم على نحو تراتبي مستويات كثيرة من التحليل. [7]

وسيتبين أن افتراضنا لهذا المستوى الإضافي من التحليل الدلالي لاتنحصر أهميته فقط في ضروب الإستلزام المعرفية مما يفسر عملية الفهم وتحصيل الخطاب بل إن ضروب الاستلزام المعرفية متصلة أيضا من الوجهة النحوية بما يطابق وصف استعمال بعض الروابط والابنية النائبة مناب التعابير والضمائر والمعرفات والظروف، وكذلك تمييز الفقر وبيانها في اللغة المكتوبة أو علامات الفقر في الكلام الشفوي من بعض اللغات الطبيعية (8). وقياسا على ذلك فإن ضروب الاستلزام المعرفي تكون أيضا ضرورية لوصف أفعال الكلام التي لاتتأسس على الجمل المفردة بل تقتضي أسس القضايا ذات البنيات العامة الكبرى.

ومما تطرحه البنيات العامة الكبرى من مشاكل إعادة مسألة التحديد النحوي المقابل لعلم الدلالة المعرفي على أنه يجوز الاحتجاج بأن البنيات العامة الكبرى تستخلص منه كنتيجة فقط العملية المعرفية للفهم مما يقتضيه التعميم والتجريد كشرط لضرورة انتظام المعرفة واختزال كل مانعرفه في الذاكرة، وعلى نحو واضح لاينفك يظهر إشكال ما في السيمانطيقا، مالم يقع تمييز بعد بين الصفة (النحوية) والحالة (المعرفية) لأن أي نوع من المعاني والأفكار يجوز أن يوصف وصفا مشروطا

بالاتفاق المنبني على أساس العمليه المعرفية للتأويل. ومن حيث إن النظرية اللسانية هي تجريد من عملية معرفية واقعية وتجريد من التمثلات فإننا نسلم، أيا كان الأمر، بأن اعتبار دلالة انتظام متوالية الجمل في خطاب معين، على شرط بعض أنواع التراكيب (البنيات) العامة الكبرى إنما تتكفل به النظرية اللسانية(9) لأنه من اختصاصها. وبعبارة أخرى فإننا نفترض أن قواعد التأويل الشاملة داخلة في اختصاص سيمانطيقا اللغة المتداولة، وأنها متواضع عليها مما يجيز لأفراد الجماعة المتخاطبة أن ينقلوا معانيهم على مستويات كثيرة من الفهم والتأويل.

1 ـ 8 ـ قد قدمنا في الفصول السابقة موضع الاحتجاج، وذكرنا أن بعض خصائص الاحتجاج يمكن أن تكون على الأقل بل ينبغي أن تكون معللة ومفسرة لاعتبارات كثيرة في اللسانيات ؛ وإنما فضلنا استعمال الحد (اللفظ) العديم الوضوح والمبهم وهو النظرية اللسانية»، حتى نتجنب مؤقتا الخوض في الحديث عما يسمى «بنحو الخطاب». ومن المعلوم الواضح أننا لو أخذنا هذا المفهوم، مفهوم النحو، في معناه الضيق، لم يمكن قط أن تكون قلة خصائص الخطاب معتداً بها ولامعللة. ولكن من ناحية أخرى إذا تهيأ لنا أن نحمل مفهوم النحو على أوسع معانيه وأدقها من الناحية المنهجية ؛ بادراجنا المكون التداولي، والمرجع الدلالي، وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي، كنا حينئذ قادرين أن نفسر كثيراً من الخصائص العامة للخطاب من خلال النحو ذاته. ومع أن مناقشة هذه المادة (وأعني بها ما إذا كان النحو مأخوذاً في معناه الواسع أو الضيق ومرجوعا به إلى مواد أخرى كعلم الدلالة والتداولية)ـ يمكن أن يكون بمعنى ما مغالطة، فنحن نميل مبدئيا إلى اقتراح تصور (واسع) للنحو. والسبب الرئيسي لتفضيل هذا الاختيار هو أن نستطيع من خلال نفس الإطار النحوي تفسير وتعليل عدد كبير من ضروب التعميم (في كل من الجمل والخطاب) في حدود أو ألفاظ نفس الإطار النحوي، وأن نبين كيف أن مختلف القواعد والقيود على جميع المستويات مترابطة فيما بينها : إذ أن البنيات المركبة والكيانات الأصلية (المورفيمية) يمكن وحدها أن تحصل لها وظيفة تداولية مخصوصة.وأن من المعاني مايرتبط على نحو مطرد ببعض أفعال الكلام، وأن الصفة التأويلية حتى وإن اختصت بالجمل المنفصلة والعبارات، فإنها تقتضي مرجعا ما، اقتضاءها لشروط معرفة العالم ؛ ثم إن العبارات الداخلة في تكوين الجمل المفيدة إنما يرتبط بها محل الجملة الذي يمكن أن يتجاوز أبعد مدى من حدود نهاية الجملة مما يتطلب سيمانطيقا عامة عليا مخصوصة بانتظام متوالية الجمل الكبرى.

ومن الأغراض الأساسية لهذا الكتاب أن يبين كيف يجري الترابط المشترك بين الجمل المؤلفة وانتظام متوالياتها وبين علم الدلالة والتداولية. وبالرغم من ذلك كنا نود لو نقترح أن يكون بحثنا كما لو كان منتسبا إلى «النحو» في أوسع معانيه كما

وصفناه آنفا، فنحن لانريد أن نخصص البنية الدقيقة لمثل هذا النحو وأن نفصلها تفصيلا، بل نقصد فقط أن نعطي بعض الأجزاء الممكنة منه كما نشير إلى بعض العلاقات الموجودة بين أجزاء السيمانطيقا وشذرات من التداولية لمثل هذا النحو.

2 ـ تنظيم هذه الدراسة وتبويبها.

2 ـ 1 ـ قد لخصنا في الفصل السابق بعض أغراض الدراسة اللسانية للخطاب وماتطرحه من مشاكل. وجاء بحثنا نقيضا لتلك الشروط والملابسات التي حدثت فيها الدراسة ولهذا السبب يتعين علينا الآن أن نبين كيف ينتظم هذا البحث في أبواب وكيف ترتبط فصوله المتعاقبة.

2 ـ 1 ـ أولا ينبغي أن نؤكد على أن بعض خواص الخطاب وحدها ـ بإدراج تلك الجمل المتسقة على ضروب من التأليف ـ هي التي سوف تعالج. وكما أشرنا من قبل، فنحن لانهتم بالشكل الصرفي المورفولوجي والفونولوجي (وظائف الأصوات) الممكنين ولا بالقواعد الدلالية مما يتصف به الخطاب، وإنما نركز انتباهنا على الظواهر الدلالية والتداولية، إلا أن أحكاما مخصوصة يمكن تسميتها إلى حد ما بالقول المركب قد تتعلق بالفوارق الموجودة بين الجمل المركبة والمعقدة التأليف وبين الجمل المركبة ومتوالية الجمل. غير أن الشروط المتضمنة في هذه الفوارق قد تنكشف على أنها شروط دلالية وتداولية.

وثانيا ينبغي ألا نلتفت إلى تلك الظواهر التي درسناها دراسة مفصلة في عمل سابق متصل بالخطاب، خاصة مسألة تحويل الأسماء والتعابير إلى ضمائر كما استقصينا دراسة أدوات التعريف، وأسماء الإشارة، والاقتضاء وأيضا كل هذه الظواهر قد توجه إليها الإنتباه كله في الجمل النحوية.(10)

وثالثا سوف نركز انتباهنا واهتمامنا على أساس ما يسمي بالخطاب الأحادي المنطق حتى ولوقع الاحتجاج بأن المجادلات والتخاطب والحوار بوجه عام يمكن أن يكون أضمن لتناول الخطاب ومقاربته، من الوجهه الامبيريقية الاختبارية. ومع أننا افترضنا مؤقتا أن عبارات اللغة الطبيعية ينبغي أن يعاد بناؤها في صورة الأقاويل الخطبية المعبر عنها في النصوص فقد يكون من الجائز أن الخطاب ـ مماله بنية نصية ـ إنما تؤسسه عبارات عديدة لكثير من المتكلمين. ثم إن الوحدة التركيبية لمثل هذا الخطاب تتحدد على الأقل في جزء منها بواسطة القيود والضوابط المعينة للخطاب ذي المنطق الأحادي باندراج القواعد التداولية لانتظام توالي أفعال الكلام.(11)

9

وأخيرا ينبغي أن نلفت انتباهنا ولو قليلا إلى المشاكل المنهجية والامبيريقية الاختبارية. وقد كنا فيما مضى تعرضنا لبعض المشاكل، وخاصة منها المنهاجية

ناظرين إليها من جهة مقتضى أنواع الدلالة (السيمانطقية) وهذا يعني أننا إلى حد ما، سوف لانتردد أن نقرن الشروط المصاغة في اعتبار السيمانطيقا الصورية الشكلية إلى تلك الشروط المستفادة من اعتبار السيمانطيقا المعرفية. وعلى أية حال فنحن لانستدل من ذلك على أن السيمانطقيا الصورية يمكن أن تستعمل كأنموذج لعملية دلالية معرفية. وكذلك وبالمثل، فباستثناء بعض الأحكام المتعلقة بالدور المعرفي للبنيات العامة الكبرى، وبما تقتضيه الحياة المجتمعية من قواعد تداولية، فإن أي أساس أمبيريقي لبحثنا لايكاد يثبت ويرسخ، إلا أن تكون ضروب التحليل المقترحة يصح أن تنطوي على اعتبارات ملائمة للتجارب.

2 ـ 3 ـ ويقوم بحثنا هذا على قسمين رئيسيين : أعني البحث الدلالي السيمانطيقي والبحث التداولي. ويرتبط كل واحد منهما بالآخر على نحو مطرد، على معنى أن نفس الظواهر التي سنصفها في المستوى الدلالي سوف ندرسها أيضا على المستوى التداولي. وسنمهد لكل قسم بمدخل توضح فيه الأسس بحيث تفسر فيه الحدود أو الألفاظ التحليلية. ولذلك فإن القسم الدلالي ستسبق فيه مقدمة تتناول السيمانطقيا الصورية الشكلية المنطقية كما ستسبق قسم التداولية مقدمة شارحة لأفعال الكلام.

وقد توجد نظريات لاتنسب هي ذاتها إلى اللسانيات بل إلى الأسس الفلسفية والمنطقية للسانيات النظرية على نفس الشروط تقريبا كما تستخدم في بعض فروع الرياضيات والنظرية الآلية (الاتوماتية) الذاتية الحركة في بناء التركيب التوليدي. وعلى أي حال فنحن لانطمع ولانطمح أن نعمل على تقديم صياغة صورية رمزية للتحليل : ذلك أن المفاهيم الملائمة ممايستخلص من السيمانطيقا (علم الدلالة) الصورية ونظرية أفعال الكلام إنما تستعمل كثيراً على «وجه كيفي» مما يؤدي إلى تكوين نظرية ذات منهج كاشف heuristic تعضد نفسها بحدود تقنية خالية من الغموض قل ذلك أو كثر، وهي حدود أو ألفاظ تتعرف في فروع العلوم القائمة على أسس متينة. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن كلا الفصلين التمهيديين مترابطان ترابطا بحيث يتاح لنا أن نعرف طريقة العمل الذي سنتناول به المفاهيم المنتزعة من السيمانطيقا الصورية، بينما تقتضي سيمانطيقا أسلوب الكلام وأسلوب الخطاب نظرة ثاقبة تحليلية لفعل الوجود الا نطولوجي، وأكثر من ذلك في كلتا الحالتين، أعني حالة المرجع والدلالة، وحالة فعل الكلام، سوف نهتم بوصف ماعسى أن يطلق عليه الأغراض القصدية. وفي كلتا الحالتين سنتحدث عن تأويل الأغراض (للعبارات وأفعال الكلام).

2 ـ 4 ـ وأول ظاهرة تلفت انتباهنا، على وجه التفصيل، هي ظاهرة الربط، وشروط الترابط، وطبيعة الروابط (أدوات الربط) الدالة على العلاقة المترابطة. إذ في

عبارات النحو ودراسة الخطاب معا لم تكد الروابط تحظى بحقها من الدراسة على وجه سيمانطيقي (دلالي) ومعظم الدراسات المناسبة لها إنما أنجزت في الفلسفة والدراسة المنطقية، وبخاصة الروابط المنطقية في علاقاتها بالروابط الطبيعية. ومعنى أن هذه الدراسة ينبغي أن تبحث «في الجذور» السيمانطيقية المحددة لتأليف القضايا ومزاوجتها مثنى مثنى، أقول معنى ذلك أنه يتعين أن نعبر عن الجمل المركبة أو متواليات الجمل. وبالنظر إلى القواعد الدلالية (السيمانطيقية) المفيدة في تأويل العبارات، فإن مانعرفه شيء نزر قليل عن الشروط التي تحدد دلالة كل تعبير مؤلف على حدة في اللغة الطبيعية. وبعبارة أخرى فنحن لم نتعمق في فهم دلالة روابط اللغة الطبيعية بما فيها أدوات الوصل (العطف) والظروف (في النحو). ولقد أعثر البحث على أن الظواهر من مثل هوية المرجع مما يحدد نقل الأسماء والعبارات وتحويلها إلى الضمائر وأسماء الإشارة، حتى وإن وقع الاهتمام بها في دراسة الخطاب فليست هي ضرورية ولاكافية في تحديد معنى العبارات المركبة (جملا كانت أو متواليات)، إن لم تدخل القضايا ذاتها في علاقة الربط والترابط. ولابد من أن نشير إلى أن قضايا الشرط أو اللزوم هي من الأهمية بمكان، لأنها تقرر ما إذا كانت سلسلة من القضايا يجوز أن نعبر عنها في جملة مفردة البتة. وعلى ذلك فمفهوم الربط ينبغي أن يدرس من منظور السيمانطيقا الصورية وترتكز علاقاته على الأحداث الخاصة في عالم الممكن مما يخص موضوعا معينا من الخطاب.

وأيا كان الأمر فإن مفهوم الربط ظاهرة خاصة من مجموعة الظواهر المتسقة في اللغة الطبيعية وأعني بذلك أن تسلسل القضايا مما يتضمنه خطاب ما لايرتبط فحسب أزواجا مثنى مثنى بل ينبغي أيضا أن تستوفي شروط أخرى متسقة قد يقوم فيها أيضا «مفهوم التخابر وموضع التحاور» بدورمهم مقترنا بظواهر من نحو هوية المرجع وذاتيته واختلافه، وتوزيع المعلومات الدلالية، وترتيب المسند إليه والمسند والاقتضاء (مما ذكر في مقدمة هذه الدراسة). وهذه الظواهر المتسقة في اطرادها ستدرس في الفصل الأخير هي وكثير من أجزاء تحليل الخطاب.

وأخيراً قد صار من المهم أن نفسر المعنى الاصلي للفظ موضوع الخطاب ومحله أعني اتصاله بالبنيات العامة الكبرى وسنقوم بذلك في آخر فصل من قسم السيمانطيقا، وسيتضح هنالك على أن البنيات العامة الكبرى تعرف وتحدد مايمكن أن يسمى دلالة كلية المقال أو الخطاب كما تعرف أيضا في ذات الوقت قضية الربط وقيوداً أخرى متسقة مما يجري على الجمل والمتواليات.

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب سنعمل أولا على توضيح أي جهة من الاعتبار يمكن بها أن نصف أفعال اللغة فيماأصبح يعرف بنظرية فعل الكلام، وكيف ينبغي أن نحدد التصور الأساسي للتداولية، وأعني هنا السياق ومقتضى الحال مما

يكون معه ملاحظة أن ضروب الخطاب تقدر وتقيم ما إذا كانت مناسبة للمقام أو غير مناسبة. وهذا أمر متعلق بالعلاقات المطردة الموجودة بين بنية النص وبنية السياق.

وإذن فإن هذا البحث يسير متوازيا مع بحث القسم السيمانطيقي من هذا الكتاب، إذ هو يفحص عن أي الشروط التداولية تكون مقتضاة في مسألة الربط وفي استعمال الراوابط كما أن هذا البحث يترتب عنه أننا ينبغي أن نتحدث عن ضروب الروابط الدلالية والتداولية معا، فالأولى توصل القضايا، وتربط الثانية أفعال الكلام. وسيتضح أي قيود تداولية ماإذا كانت متوالية من القضايا ينبغي أن يعبر عنها في جملة واحدة أو في عدة جمل، وإن كان من المسلم به أن بعض ماهو بديهي البينة إنما ينبني بالأولى على فروق دقيقة تضعف عنها أحكامنا التأملية، باستثناء ضروب السياق الطبيعية للتواصل.

وكذلك وبالمثل فإن القواعد التداولية تحاول أن تبحث عما يشترك في تحديد اقتسام فحوى الخبر والمعلومات الدلالية في الخطاب. وهذا يعني أن دراسة منتظمة تقتضي إيجاد علاقات ونسب بين متواليات الجمل ومتواليات القضايا وتسلسل متواليات أفعال الكلام. وكما أن القضايا ينبغي أن تترابط كذلك فنحن نلزم أن تكون متواليات أفعال الكلام مترابطة في كل خطاب منسجم من الناحية التداولية

وأخيرا فإن اطراد هيأة الإطار النظري قد يؤدي بنا إلى أن نسلم في الفصل النهائي بأنه ينبغي أيضا أن نتحدث عن بنيات عامة كبرى على المستوى التداولي، وأن نضع مسلمة بصدد كلية أفعال الكلام. وكما أنه تتحصل لدينا معان بالنسبة لمتوالية في كليتها، كذلك فإن متوالية أفعال الكلام قد ينشأ عنها في أعلى مستوى من التحليل فعل كلامي آخر مما لايمكن استنتاجه من أفعال الكلام المنفصل الأجزاء. ولما كانت كلية أفعال الكلام تستلزم أيضا «مضمونا» أي مادة قضوية كان من الممكن أن نربطها بالبنيات العامة الكبرى.

وعلى ذلك فإننا سنتحرك في كلا القسمين من الظواهر «الموجودة» في حيز مخصوص مما يظهر كذلك في الجمل المؤلفة، إلى ظواهر أشمل لمتواليات الخطاب ووصفه. وبدلا من أن ندرس مختلف الخواص الدلالية والتداولية منفصلة فقد سلكنا أحد المعايير المنهجية الأساسية للنظرية النحوية، وأعني بذلك أن المستويات المدروسة ينبغي أن تطرد في ترابطها. وذلك لأننا قد عثرنا في هذا المستوى على أن أضبط القيود الشاملة للبنيات العامة الكبرى إنما تنبني على عمليات إجرائية من «حيز» معاني تفرد الجمل في الخطاب، إلا أنه خلافا لذلك، فإن معنى الجمل المؤلفة وأزواجها قد تتعلق بالبنية العامة الكبرى. هذا يعني أن دلالة الجمل ومتوالياتها،

وأنواع الخطـاب لايمكن أن ينفصل بعضهـا عن بعض. وتصح هذه الحال، عن كـل تكـامـل واندمـاج، على المسـتـوى التـداولي من هذا القـبـيـل المـوصـوف كمـا تصـح على وجـود روابـط دلاليـة تـداولية.

3 ـ دراســة الخطـــاب [12]

3 ـ 1 ـ ومع أننا لم نتخذ أي احترازات عندما حصرنا الجزء اللساني في أعم دراسة للخطاب، فمن الواضح أنه ليست جميع الخواص المطردة للخطاب تنتسب إلى مجال النظرية اللسانية والنحوية. وذلك أن القواعد المتواضع عليها وشروط الدلالة والمرجع والتأويل، وكذلك استعمال معرفة العالم، والفعل التداولي ووظائفه، أقول إن كل تلك الأمور قد يصح أن تدمج جوازاً في اهتمام تحليل الخطاب اللساني وانشغاله ؛ إلاأن هذا الأمر يبدو أقل وضوحا بالنسبة لسائر القواعد المتفق عليها هي وشروطها، كما ألمعنا إلى ذلك فيما مضى بصدد نظرية السرد والخطابة، ثم إن مقولة وجوه الإعراب والتراكيب والعناصر المكونة ومستويات التحليل والقواعد المتضمنة لذلك تختلف كلها هنا عن تلك المستعملة في التركيب النحوي للغة الطبيعية ودلالتها وتداولها، مع أن تمييزاً مشابها سيميوطيقياً يمكن أن يتخذ في فروع العلوم المجاورة.

12

3 ـ 2 ـ وبالطبع فإن أولى الدراسات الفرعية هي علم النفس اللساني وماشابهه من دراسة علاقة اللسان بالمجتمع ومايتصل بالخطاب، وهي دراسات عندما يشرع فيها نصبح قادرين بفضلها على وضع قاعدة تجريبية للتناول اللساني للخطاب. وقد أنجزت الدراسات النظرية والتجريبية في الوقت الذي مست فيه الحاجة إلى المعالجة المعرفية لإنتاج الخطاب وفهمه، والاحتفاظ به في الذاكرة، وإعادة إنتاجه [13]. وعلاوة على أعم القواعد المتواضع عليها، فإن ضروب تلك المعالجة تقتضي وضع خطط واستراتيجيات لفهم طبيعة أعم الاحتمالات التي تتكون خلالها الفروض لاعتبار وسائل الاستدلال المناسب، وضروب الترابط والإنسجام، والبنيات العامة الكبرى. أما فيما يخص المسائل المتعلقة باختيار المعلومات ومزاوجتها، واستخلاصها من الخطاب، وكذلك تكوين المعرفة وضروب الإعتقاد، وتحويلها على وجه الإستيعاب، أقول كل مايخص ذلك فله هنا تعلق ما كما له أهميته بالنسبة للسانيات، وخاصة إذا اتضح بأن ضروب تلك المعالجة تتصل بنية الخطاب ؛ وفي فصل البنيات العامة الكبرى سوف ننظر على وجه الاختصار في شتى أنواع اللزوم المعرفي لنظريتنا.

ولا يوجد في الوقت الحاضر إلا النزر القليل من الفهم العميق لاكتساب خصوصية قواعد الخطاب، إلا أن التجارب مما يحكي في مثل قصص الأطفال قد تلقي ضوءاً ينير هذه المسألة عما قريب.

وكثير من الأعمال الذائعة الصيت عن «علم اللسان الاجتماعي» قد ركزت على خواص الصيغ الصرفية، والفونولوجية وبنية التركيب النحوي. ولهذا السبب فإن الضوابط الدلالية والتداولية المخصوصة مما يعتبر في الخطاب لم تبرهن بعد على كونها معتمدة اعتماداً يقينيا على اختلافات السياق المجتمعي، ماعدا الفروق الأسلوبية المشهورة «من المعجم» والجملة الطويلة، والجملة الشديدة التعقيد (14)» أما ماإذا كانت هناك اختلافات مجتمعية مترابطة وقواعد منتظمة، فإن توزيع المعلومات وتركيب مواضع الخطاب والتحاور، كل ذلك يشكل مطلبا تجريبيا لايزال ينتظرالبحث.

3 ـ 3 ـ وكثير من الأعمال المهمة من الخطاب إنما تم خارج اللسانيات من مثل علم الأنثر وبولوجيا (دراسة الإنسان) والاجتماع والخطابة والآداب. ولقد التفت علم الأنثروبولوجيا أخيراً، من خلال أنموذج مثالي، لدراسة «الثقافة المادية للشعوب البدائية مما أغنى الإثنوجرافيا» كما ركز الانتباه على مختلف أنماط الخطاب المستعمل في الثقافات المتباينة (كالرويات والأحاجي، والنكات والهجاء والشتائم وغيرها) (15)، واعتنى بنظرية السرد في تحليل الأسطورة.(16)

أما علم الاجتماع في صورته «منهجية دراسة الشعوب» فقد ركز على تحليل طريقة التخاطب اليومية وقواعد انتظامها وضروب القهر الأسري وأثرها على الخطاب، وأفعال الكلام تأثيراً متفاعلا. (17)

أما علم النفس الاجتماعي، فاهتمامه بالتحليل المنظم للخطاب كان أقل من اهتمامه بالآثار المترتبة عن الخطاب، ومن «مضمونه» على اعتقادات الأفراد وسلوكهم في المجتمع. وخاصة في إطار تحليل وسائل الإعلام وضروب أقاويلها الخطبية المرسلة (18) وما طرح هنا من مشاكل قد يتطلب حلها استناداً إلى نتائج التناول المعرفي للخطاب إذ به تتعين أي التراكيب الدلالية مما وقع التعبير عنها في صورة اقتضاء (بنيات سطحية) وأخرى أسلوبية قد ترسخت في الذاكرة وأثرت في تحريف المعرفة الثابتة الوجود والاعتقادات. وفي الوقت الحاضر توجد بعض سمات التصرف وعلامات السلوك بصدد العلاقات الموجودة بين الخطاب وتغيير الاعتقادات والاتجاهات والأراء. إلا أن هناك مايشبه النسيان أو عمى البصيرة عند تفسير ماينطوي عليه الجانب المعرفي وعملية التقدم المجتمعي.

13

وينبغي في نهاية المطاف أن نشير إلى الفروع المعرفية : من الخطابية والأسلوبية وعلوم الآداب لاعتبارها علوماً اهتمت بدراسة بعض خصائص الخطاب، وبعض أنواعه (19). وفيما سبق من معرض الاحتجاج قد ذكرنا أن التراكيب المخصوصة مما

تصفه هذه الفروع من المعرفة ينبغي النظر إليه على أنه شيء «مضاف» إلى تركيب بناء القاعدة الأساسية للخطاب. وهذه الوجوه من التراكيب تفرق أنواع الخطاب وتحدد خصوصية آثاره التواصلي أي الإنفعال الجمالي وتحصيل الآثار المعرفية الإبيستيمية. ويجب أن تؤدي نظريتنا اللسانية عن الخطاب إلى قاعدة أساسية لدراسة أعم التراكيب المخصوصة ووظائفها. مثلا فإن الوحدات السردية ومقولاتها يمكن أن تربط الآن على نحو صريح بالخطاب في مستوى شموليته السيمانطيقية وقياسا على ذلك فإن بعض الآثار الأدبية والأسلوبية إنما تكمن أساسا في تعبير أعم القواعد وشروط الترابط وفحوى الاتساق.

وبهذا الاعتبار فإن النظرية اللسانية للخطاب لايقصد بها فحسب إغناء اللسانيات بل يقصدبها قاعدة أساسيه لدراسة الخطاب في فروع معرفية أخرى، مما يعجل إلى أقصى مدى، بإدماج الخطاب، على تلك الصفة في الدراسة العامة للغة والتواصل .

تعاليق وهوامش الفصل الأول

1 - وبينما وقع التأكيد في نظام التحويل التوليدي الخاص بهذه النظرية اللسانية على الأساس المعرفي للغة ؛ فنحن أيضا نميل إلى التشديد على الأساس المجتمعي للغة واستعمالها مما ينبغي أن يكون فيه اصطلاح «التواضع والاتفاق محدد التعريف». والمناقشة العامة لهذا الاصطلاح تطلب في لويس Lewis سنة (1968).

2 - إن اصطلاح العبارة utterance لايخلو من مشاكل : فهو أولا وقبل كل شيء ذو معنى غامض، إذ يقصد به الدلالة على الشيء والفعل.ونحن نستخدم لفظ العبارة في المعنى الأول أعني كحصول فعل الكلام أو الكتابة. ثانيا لابد أن نميز بين أنماط العبارة وعلامات العبارة، والمعنى الأخير هو حصول الكلام المادي الوحيد للمتكلم أثناء فترة محددة لحال التكلم. فنحن عندما نستخدم لفظ العبارة إنما نستعمله لندل به على نمط عبارة. وللمزيد من المناقشة يراجع الفصل السابع من هذا الكتاب ؛ ومحاولات تعريفية قام بها كاشر kasher (1972)

3 - إن صفة الجواز والقبول المستخدمة بكثرة في اللسانيات كاصطلاح ينتمي إلى نظرية «إنجاز فعل الكلام» ـ أي الاستعمال المتحقق للغة ـ هي مفهوم بعيد عن الوضوح. وللتوسع في مناقشة هذا الاصطلاح يحسن الرجوع إلى إسهامات جرينبوم Greenbaum المنشورة (1977) وفان دايك (1977) مثلا.

4 - إن صياغة القواعد التداولية في علم النحو تعني أن مثل هذا النحو ينبغي أن يفسر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات «الصحيحة» بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداما مطابقا. وتسمى القدرة الأخيرة «الكفاءة التواصلية» (يمكن الرجوع

إلى Hymes هايمس 1967). وفي كثير من المدارس اللسانية، مثلا النزعة التغميميكية -Tag memics (عند بايك 1967 Pike) والنحو الوظيفي (مثلا فريث 1957 Firth ، 1968 وهاليدي 1973Halliday). كانت هذه الفكرة قد ظهرت في بعض صورها قبل أن تثار في السياق الحالي للتداولية ودراسة استعمال اللغة.

14

5 - وأيضا مع استثناء أولئك اللسانيين المنضمين إلى المدارس المشار إليها في بند 4 - أ ممن كانوا يؤكدون غالبا على مناسبة الدراسة اللسانية للخطاب. ويصدق نفس الأمر على أحد المؤسسين للسانيات البنيوية وهو زيلغ هارس Zillig Harris ، وإن كان "تحليله للخطاب" قد لايمت بصلة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر بل بنظرية البنية التركيبية النحوية للجمل (يراجع هاريس1963) والتعاليق التي قام بها مثلا Bierwich بيرويش (1965a) ومن أجل نظرة عامة مختصرة «لتاريخ» لسانيات الخطاب ونحو النص يراجع ڤان دايك (1972 الفصل 1). ولمزيد من المراجعة حول المسند إليه (الموضوع) تجدر الإشارة إلى ڤان دايك وبيتوفي Petöfi طبعات (1977) وكذلك دريسلر Dressler طبعة (1977).

6 - هناك أعمال كثيرة في الفلسفة تتطرق إلى الأصالة المرجعية وكقراءة تمهيدية مع مراجع كثيرة يمكن الاستفادة من لنسكي Linsky (1967) ونفس المؤلف ص (1971). ويحسن الاطلاع أيضا على جربتش Greach (1962) وكذلك ستروسن Strawson (1971). وبالنسبة للمراجع الخاصة بالسيمانطيقا المنطقية نحيل على تعاليق الفصل القادم.

7 - في علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي تسمى هذه الشذرات من المعرفة (بالاطر). وهو مصطلح ينبغي أن يستخدم في إثبات انسجام الخطاب. وقد عملت محاولات على أداة الكومبيوتر وهي توهيم اصطناع فهم اللغة حتى تفصح على الأقل عن بعض أجزاء معرفتنا المتواضع عليها فيما يخص العالم. ويمكن الرجوع إلى شارنيــاك Charniak (1972) و Bobrow وCollins ، في طبعات (1975) وكذلك تعاليق الفصول القادمة من أجل مزيد من المراجع الخاصة بسيمانطيقيا المعرفة

8 - يراجع Longacre لونكاكر (1970). وستعطي أمثلة عن العبارات السطحية الأخرى بالنسبة للبنيات الكبرى الشاملة في الفصل الخامس.

9 - وبهذا الإعتبار فقد نجد أنفسنا في هذا المكان مخالفين لماكنا وجهناه من انتقادات في أعمالنا السابقة الخاصة بنحو النص (أنظر مثلا داصكال Dascal ومارغاليت 1974 Margalit) أيا كان تبريرهم للنزعة النقدية. ونتمنى في هذا الكتاب أن نعمل على أن تكون البنيات الكبرى الشاملة وبالأخص القواعد الكبرى الكلية أكثر وضوحا وصراحة، مما يجعل البنيات الكبرى متصلة بالتصورات السيمانطيقية لجمل الخطاب. وفي الفصل الخامس سوف يتبين أيضا على أن البنيات الكبرى القائمة على الوجهة الاختبارية الأمبيريقية قد أثبتتها التجارب العملية.

10 - يمكن الاطلاع على بعض المراجع في ڤان دايك (1972a ، 1973a) وفيما ذكر من قائمة المراجع في لسانيات النص لكل من درسلر Dresseler وشميت Schmidt (1973). وبالنسبة للجزء الأكبر من عملنا الحالي الخاص بهذه الظواهر في كل من نحو الجملة ونحو النص، يمكن قراءة المنشورات اللسانية وسلسلة الأبحاث المقدمة في النصوص اللسانية، من جانب Buske Verlag (هامبورغ) وكذلك DeGruyter Verlag (برلين -

نيـورك). وأنظر كـذلـك هـاليدي وهاسن Hasan (1976) وقد أعطى درسلر أول مقدمة (1972).

11 - يمكنك الاستفادة من المراجع المعطاة في بند 17 الآتي فيما يخص تحليل الحوار والتخاطب.

12 - لما كانت دراسة الخطاب تتضمن البحث في فروع متنوعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإنه من المحال أن نورد مجموعة المراجع كاملة فيما يخص ضروب التناول ومقاربات الخطاب. وسنشير بالنسبة لكل مجال على حدة إلى بعض الأعمال التي تكون إما ممثلة كمدخل، أو تحتوي على كثير من المراجع. ونحن إنما أشرنا إلى تنوع فروع المعرفة حتى نرد الدين مقابل ماحصلناه عن مختلف العلماء المبـرزين من حدوس ثاقبة عن الخطاب، وهي حدوس أبدوها خارج علم اللسانيات. وحتى نبين على نحو من الاختصار كيف وأين يمكن أن نطبق أبحاثنا من هذا الكتاب.

13 - يمكن الاستفادة من مراجع علم النفس الخاص بالخطاب في الفصل الخامس.

14 - ومن ناحية أخرى يمكن الرجوع إلى ليبوف Labov (1972a، القسـم الثالث 1972 b الفصلين الثالث والثامن) وشروحه على معيار التمييز عند برنشتاين Bernstein (الحصر مقابل التفصيل) (برنشتاين 1971) هو معيار ينتمي أيضا إلى خواص الخطاب.

15 ـ انظر Baumann و Scherzer، طبعات 1974 وكذلك Gumperz و Hymes طبعات 1972

16 - قد صار هذا العمل ذا أهمية من الناحية النظرية عندما تمت إعادة اكتشاف بروب Propp (1968 [1928]) خاصة في الاتحاد السـوفياتي) وفرنسا، والولايات المتحدة، وكندا، وفيلندا. وأيضا يمكن الرجـوع إلى Maranda المطبـوع (1972)، والمسائل 4 و 8 من مجلة Com-munications (Paris) وإلى المراجع المستفيضة المذكورة عند ڤان دايك (1972a، 1975a).

17 - انظر مساهمات Sudnow طبع (1972) وخاصة عمل ساك Sacks، وSchegloff.

18 - يمكن الاطلاع مثلا على هيملفارب Himmelfarb وكذلك Eagly Hendrickson طبعة (1974) من أجل قراءة الموقف المتغير وأيضا Holsti (1969) و Gerbner و al طبعات (1969)، وخاصة بالنسبة لمحتوى تحليل الخطاب «أو الرسالة» والدراسات المشهورة عن أثر بنية الخطاب في السياقات الاقناعية قد أنجزها Hovland هوفلاند وشركاؤه. نراجع كذلك Hovland و al (1957). وعلى هذا النحو قد عملت دراسات كثيرة حول الدعاية، والخطاب السياسي والإشهار، وكلها تنتمي إلى الحقل الواسع لدراسات الخطاب

15

19 - وبالنسبة لفروع هذه المعرفة واتصالها باللسانيات ودراسة الخطاب يمكن الرجوع إلى ڤان دايك (1972 a)، والمراجع المذكورة هنا. وانظر أيضا Plett (1975).

20 - ومن أجل إلقاء نظرة موجزة أو كمدخل إلى أعم دراسة الخطاب يمكن الرجوع إلى Schmidt (1973) Rommetveit (1974) وكذلك Dressler طبع (1977).

القسم الأول

علم الدلالة

Semantics

مقدمة موجزة عن علم الدلالة الصوري

1 ـ اللغات الصورية

1 ـ 1 ـ سنستخدم فيما يلي من الفصول بعض التصورات والمفاهيم من علم الدلالة الصوري أو المنطقي ولما كان هذا النوع من علم الدلالة، لم يصر بعد، داخلا كمُكون معياري معتاد لعلم الدلالة البسيط فسوف نعطي مقدمة مختصرة في هذا الحقل من المعرفة عن المفاهيم الأساسية. ولكي تكون هذه التمهيدات كاملة فإننا نرجع إلى مختلف الكتب المبسطة في المنطق مما تعالج خواص قواعد التركيب،(1) والمسلمات الأولية (الاكسيومية) للأنساق المنطقية وعلاقتها بعلم الدلالة وفي آخر هذا الفصل سننبه على وجه من الإختصار إلى العلاقات الموجودة بين علم الدلالة الصوري ودراسة اللغة الطبيعية.

1 ـ 2 ـ يجوز أن نعتبر أن علم الدلالة الصوري جزء من دراسة اللغات الصورية الشكلية. فعلى خلاف اللغات الطبيعية فإن اللغات الصورية اصطناعية، ينيها ويصيغها المناطقة وعلماء الرياضيات. وعلاوة على ذلك فإن اللغات الصورية والطبيعية تشتركان في بعض الصيغ المجردة مما يسمح بتطبيق المنطق على النحو. وأيضا فإنه بالإضافة إلى دراسة الخواص المتعينة لمختلف الأنساق الصورية في ذاتها، فإن المنطق والرياضيات يمكن لهما أن يعينا على صياغة النظريات في العلوم الطبيعية والاجتماعية.

واللغة سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية يمكن أن تعرف على أنها مجموعة متسقة من العبارات الرمزية، وتتعرف هذه المجموعة في اللغة الصورية تمام التعريف : إذ تنص القواعد مبينة أي شيء هي العبارة في اللغة الصورية المخصوصة وأيها ليست كذلك، كالحال تماما في النحو، إذ نتحدث هنا عن قواعد التركيب، وبالأخص عن القواعد التي تعين أي عبارة تكون سليمة الصياغة، فتسمى من أجل ذلك القواعد المصاغة. ويسري عمل مثل هذه القواعد على الرموز؛ إذ تحدد أي نظام لمتواليات

20 الرموز تكون صياغته سليمة. وسنطلق على مجموع مختلف الرموز المستعملة اسم معجم تلك اللغة. وتنتمي الرموز إلى مقولات متعددة مثلما تنتمي الألفاظ في اللغة الطبيعية إلى مختلف مقولات التراكيب النحوية(كالأسماء والأفعال والظروف ...) وتحدد المقولات ما إذا كانت متوالية من الرموز سليمة الصيـاغة أم غير سليمتها.

وأول شكل بسيط لغوي صوري أساسي هو شكل المنطق القضوي. وتأخذ لغة منطق القضية تعابيرها مسلمة من المقولات الأربعة :

(1) الحروف (أو المتغيرات) الدالة على القضايا من نحو ق، كـ ، ر

(2) الروابط الثابتة الثنائية ∧ ،∨، ⊂ ، ≡

(3) الرمز الدال على السلب : ~

(4) الأشكال الرمزية كالأقواس الحاصرة : (،) ، [،]

وعلى ذلك فإن القواعد المصاغة تحدد أي متواليات لهذه الرموز تكون صيغة سليمة التركيب (ونرمز للعبارة : صيغة سليمة التركيب بأول الحروف (ص ، س، ت) وعلى هذا إذا كان أ وَ ب يدلان على (ص ، س ، ت) فنحن نستطيع أن نصيغ القواعد الآتية : (2)

1 ـ كل قضية معبر عنها بمتغير فهي ص ، س ، ت

2 ـ وتكون أ * ب كذلك ص ، س ، ت حيث إن الرمز المعبر عنه على شكل نجم * يدل على رابط ثنائي

3 ـ ~ أ يدل على ص ، س ، ت.

ولنلاحظ أن هذه القواعد تكرارية، فكل من أ وَ ب يرمز أيضا إلى مركب ص، س ، ت، والأقواس الحاصرة أو الأشكال الرمزية تشير إلى نطاق الروابط والسلب(3). وحسب هذه القواعد تكون متوالية الرموز الآتية هي أيضا :

ص ، س ، ت : ق ، ق ∨ كـ ، (ق ∧ كـ) ∨ ر ، (كـ ∧ ر) ⊂ (ق∨ر)، ~ [ق ∨ (ر∧ ~ س)]، وكذلك ق كـ ق ، ق∧∨ ، ر، كـ~∨ س . ( ) كـ ∧ ~ ∨ تكون صيغا ليست سليمة التركيب. وبعض الصيغ الجيدة التركيب قد تكون متكافئة أعني يمكن أن يعوض بعضها ببعض على وجه التبادل. وعلى هذا فإن ق ∧ كـ تكافئ كـ ∧ ق، كما أن كـ ∨ ق، تكافئ ق∨ كـ

والفئات الخاصة الداخلة تحت مجموعة قواعد التركيب من نسق صوري هي تعـاريف لهذا النسـق. مثـال ذلك تعـاريف الروابـط التي يصح بموجـب كـل واحـد منهـا أن : ق ∧ كـ يمـكـن أن تعـرف ~ (~ ق ∨ ~ كـ)، ق ∨ كـ تعـرف

~(~ ق ∧ ~ كـ)، ~ ~ ق ∧ ~ كـ)، ق ∨ كـ تعرف ~ (~ ق ∧ ~ كـ)، ~ ~ ق تعرف كـ ، ق ≡ كـ تعرف (ق ⊂ كـ) ∧ (كـ ⊂ ق)، وكذلك ق ⊂ كـ تعرف ~ (ق ∧~ كـ) .

وأخص خواص الأنساق المنطقية هو إيجاد قواعد الاشتقاق. إذ تجيز لنا هذه القواعد أن نشتق صياغة واحدة من متوالية من الصيغ أو من صياغة واحدة. وعلى هذا فكل صياغة مشتقة تسمى مبرهنة (أو قضية مبرهنة) إذا اشتقت من صياغة أصلية أولية أي قضية مسلمة أو من صياغة أخرى قد اشتقت من مسلمة أي مبرهنة أخرى. وتختص مجموعة المسلمات بنسق منطقي مخصوص ذلك أن مبرهنة يمكن أن تشتق (يبرهن عليها) من مسلمات ومبرهنات أخرى اعتماداً على التعريف وقواعد الاشتقاق (وتسمى أيضا قواعد الاستنتاج) ؛ ومن أمثلة خواص مسلمات منطق القضايـا :

(ق ∨ كـ) ⊂ ق، كـ ⊂ (ق ∨ كـ) ، (ق ∨ كـ) ⊂ (كـ ∨ ق) وكـذلـك (كـ ⊂ ر) ⊂ ((ق∨كـ) ⊂ (ق∨ ر)) وتندرج المبرهنات المشهورة في صيغ من نحو : ق ≡ ق، ق ⊂(ق∨كـ)، (كـ ∧ ق) ⊂ ق، ق ⊂ (كـ ⊂ ق).

وتوجد بعض قواعد الاشتقاق على النحو الآتي :

1) قاعدة الفصل : ومعناها أنه إذا قررنا صورة اللزوم : إذا كان ق ⊂ كـ وكان ق، كان لنا أن نشتق كـ.

2) قاعدة التعويض : ومعناها أن أية قضية حرفية (أي معبر عنها برمز أو هي متغير رمزي) يمكن أن نعوضها أينما وجدت بقضية أخرى رمزية في صيغة معينة.

وبموجب قواعد الاشتقاق، والمسلمات يمكن أن نستدل على أن المبرهنات المقررة تكون حقا مشتقة وعلى أن المتكافئات منها في التعاريف تكون أيضا مبرهنات ومن الممكن أن يختار الإنسان مايشاء من المسلمات وقواعد الإشتقاق غير هذه لغاية أن يصف نفس المجموعة من المبرهنات في هذا النسق المنطقي.

21 2 ـ السيمانطيقا القائمة على دالة الصدق

2 ـ 1 ـ لايقوم كل نسق منطقي فقط على مجموعة من الصيغ كما هي موصوفة في التركيب النحوي : بل تتعين الصيغ كذلك بالتحويل إلى رموز أي بالتأويل ومثل هذا التأويل إنما نعطيه اصطلاح الدلالة المعنوية «= السيمانطيقية» للنسق. وعلى هذا فكل نسق خال من قواعد التأويل يسمى بالحساب، وأيا كان الأمر فإن الأساس المعنوي لقواعد التركيب يكون في غالب الأحيان أمراً معنويا دلاليا. وذلك أن المقولات والمسلمات وقواعد الإشتقاق إنما تختار في هذا الوقت

قصد وظائفها الدلالية. وفي كل نسق قضائي (قضوي) كالذي أوردناه آنفا باختصار، فإن متغيراته تؤول على أنها عبارات تفيد ماتفيده القضايا. وتوجد تصورات متنوعة عن مفهوم القضية. وغالبا مايطلق في اللسان معنى الجملة الخبرية على القضية. وأيضا قد يستعمل أحيانا لفظ الحكم. وفي علم الدلالة (السيمانطيقا) مما يكون له تعلق بالأنساق المنطقية (القضوية)، فقد تعرف القضية بأنها مايختص بقيمة الصدق. ويعني هذا في الأنساق الكلاسيكية أن القضية تختص إما بالصدق أو بالكذب (وليس بالقيمتين معا). وأيضا تستعمل بعض الأنساق قيمة صدق ثالثة أعني أن القضية ليست صادقة ولاكاذبة، ولامتعينة. ونحن نرى أن مضمون أو معنى هذه القضية مهمل في مثل هذه السيمانطيقا. وفي هذا المقام يكون رأينا نحن بهذه المناسبة هو أن القضية إما صادقة أو كاذبة فحسب.

أما الصيغ المركبة أعني العبارات المحتوية على كثرة من المتغيرات القضوية فإنها تؤول بكونها معبرة عن قضايا مركبة ومن ثم فهي كذلك إما أن تكون صادقة أو كاذبة وتتعين قيمة صدقها :

1 ـــ بقيمة صدق المتغيرات القضوية

2 ـــ وبقيم أدوات الربط.

وبتعبير آخر فإن ترجمة عبارة ما بتحويلها إلى عبارة رمزية إنما تتحدد بترجمة أو تأويل كل جزء من أجزائها. وهذا مبدأ هام في علم الدلالة الصوري ؛ إذ أنه لما كانت قيمة القضية المركبة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، وكانت هذه القيمة تتوقف على قيم صدق القضايا المؤلفة (وهي أيضا إما صادقة أو كاذبة) فنحن نجزم بأن هذه السيمانطيقا يوجد بها مايعرف بدالة الصدق. والذي نحتاج أن نعرفه هو فقط كيف تجري أدوات الربط (الروابط) على قيم القضايا المؤلفة. وعادة ماتترجم هذه الأدوات الرابطة على النحو التالي : أداة الوصل (العطف بالواو) يرمز بالرمز $\wedge$ ويرمز إلى الفصل أو $\vee$، وأداة اللزوم $\supset$ (وتعني إذا كان... فإن)، وعلامة التكافؤ $\equiv$ (وتعني إذا كان وفقط إذا كان) وهذه التأويلات أو الترجمات المحولة لعبارة لفظية إلى صياغة رمزية لاتوازي في شيء أدوات الربط اللفظية من الوصل (العطف) والفصل والشرط والتكافؤ في اللغة الطبيعية. وهذا أحد الموضوعات الكبرى التي سنناقشها في الفصل التالي ؛ ويكون معنى أدوات الربط المنطقية أكثر دقة وضبطا. وعلاوة على ذلك فإنها تعطي فقط في صورة حدود دالة الصدق : أي بالنسبة لكل رابط قد يوصف على وجه من التخصيص بل قد يصف كيف تحدد قيمة الصدق لعبارة مركبة بالنظر إلى قيم القضايا المؤلفة. وذلك أن معنى دور رابط الوصل ($\wedge$) يكون على النحو التالي : إذ هو يجعل القضية المركبة صادقة إذا صدقت كل واحدة من القضيتين الموصولتين معا. ويجعل الصياغة المركبة كاذبة إذا كذب كل واحد

من القضيتين أو كلا هما معا. ومثل هذه التأويلات الدلالية إنما تقدم عادة في جدوال الصدق. وتختصر قيم الصدق والكذب في الرمزين ق ، كـ على التوالي. وقد يلجأ إلى أرقام : 1 للصدق، وصفر للكذب (4) وهذا جدول للصدق بالنسبة للروابط التي أدرجناها آنفا في النسق

22

ق ك	ق ∧ ك	ق ∨ ك	ق ⊂ ك	ق ≡ ك	~ ق
1 1	1	1	1	1	0
0 1	0	1	0	0	0
1 0	0	1	1	0	1
0 0	0	0	1	1	1

ولما كان السلب يجري عليه مايجري على الروابط من كون أن قيمة صدق الصيغة بكاملها تتعلق بقيمة القضية فقد أدرج هو أيضا في جدول الصدق.

وينبغي أن نلاحظ مرة أخرى أن ترجمة مختلف الروابط بتحويلها إلى رموز رابطة، وخاصة رابطة اللزوم (⊂) لاتتبع أبداً حدوس لغتنا «الطبيعية» ولابداهة عقلنا. ذلك أن القضية المركبة : «إذا كان بيتر مريضا، فقد استدعى الطبيب» هي قضية صادقة حتى ولوكانت القضية «بيتر مريض» كاذبة. وهناك أنساق منطقية من شأنها أن تعين، في مثل هذه الحالة، ماإذا كانت قيمة ما صادقة أو كاذبة. وسنناقش في الفصل القادم، اعتبارات واقتراحات من هذا القبيل وأهميتها في تحليل روابط اللغة الطبيعية.

وأيضا ينبغي أن نلاحظ بأن جدول الصدق يسمح لنا بأن نحدد قيمة الصدق لأية صيغة سليمة التركيب في النسق : فبدلا من ق أو كـ قد تحصل لنا صيغ أكثر تعقيداً (مما يكون فيها كل جزء أولي متعين قيمة الصدق كما في جدول الصدق) من نحو (ق ∧ كـ) ∨ (ق⊂ ر)، مما نحتاج أن نعرف فيه فقط قيمة الصدق الكلية حتى نستطيع أن نحسب قيمة أعقد صيغة تكون جزءاً من كلٍّ.

2 ـ 2 ـ ولقد ذكرنا فيما سبق أن كثيراً من تراكيب اللغة الصورية تتحقق من خلال الجانب الدلالي، ذلك لأن أحد الخواص الأساسية لقواعد الاشتقاق هو كونها تصاغ بحيث «يسلم فيها الصدق». وهذا يعني أنه بافتراض الصيغة أ والصيغة ب، إذا كانت ب مشتقة من أ، وكانت أ صادقة كانت ب كذلك صادقة. وهكذا إذا اخترنا صيغا على أنها مسلمات افترضنا صدقها، فإن جميع المبرهنات التي يمكن اشتقاقها من هذه المسلمات ستكون كذلك صادقة. وبالضبط هذا هو الطريق الذي

يتأسس عليه حساب القضايا : فكل صيغة صحيحة هي صيغة تصدق تحت تأويل للمقدمات المكونة (الذرية). وهكذا فإن صيغة من نحو ق ∨ ~ ق تكون صادقة أياما كانت تدل عليه ق (وفي حدود دالة صدق القضية : سواء أ كانت صادقة أم كانت كاذبة). وعلى نفس النمط تصدق (ق∨ك)≡(ك∨ق) سواء أكانت ق صادقة أو كاذبة (طوال الصياغة كلها) وستظل الصياغة صادقة تحت أي تأويل ويجوز أن نقول : إنه في مثل هذه الصيغ الصحيحة يكون الصدق «بنيويا» : إذ هو يعتمد فقط على صورة العبارة وأدوات الربط المستعملة .

وفي العادة يكون كل نسق صوري حاصلا على صفة الإنسجام. وهذا يدل على أنه إذا أمكن أن تشتق فيه الصيغة أ فإن الصيغة ~ أ لا يمكن أن تكون مشتقة فيه، وتبعا لتعريفنا لصفة الصحة فإن الصيغة ~ أينبغي أن تكون إذن كاذبة تحت أي تأويل (للمقدمات المكونة لقضية أ).[23]

وأخص الصفات المنطقية لنسق قضائي (قضوي) مما سبقت مناقشته هي صفة التمام والاكتمال، إذ هي تثبت ترابطاً جليا بين صفة التركيب والدلالة. ويقال عن نسق ماإنه مكتمل تام إذا وفقط إذا كانت فيه كل قضية سليمة التركيب صحيحة مشتقة كمبرهنة أيضا. وتلك هي الحال إذا وجدت المسلمات صحيحة، وقواعد الاشتقاق مصانة الصحة (لم تخرق). وأحد المهام الأساسية للمناطقة هي أن يبرهنوا على أن بعض الأنساق المؤسسة توجد واقعيا متسقة ومكتملة (أو غير مكتملة).

وبالرغم من أن كلا مفهومي الصدق والصحة متداخلان إلى درجة الاشتباك مع المصطلحات التركيبية (النحوية) فإنه ينبغي أن نميز بين حال التركيب وصفة الاشتقاق ـ باعتبارها علاقة بين الصيغ السليمة البناء والعلاقة المصانة الصدق بين تأويل هذه الصيغ السليمة البناء أعني القضايا، والعلاقة الأخيرة (مما سيناقش فيما بعد) هي علاقة الاستلزام الدلالي. فإذا كانت ب مشتقة من أ فإنه يقال حينئذ إن أ تلزم عن ب، وبالأولى فإن القضية المعبر عنها بالرمز أ تلزم عنها القضية المعبرة عنها بالرمز ب، وبالعكس إذا كان النسق مكتملا.

وعلاقة التركيب الاشتقاقي بين الصيغ يمكن أن يعبر عنها برمز أقصد العلامة (-|) حيث تقرأ الصيغة أ -| ب (أي الرمز ب مشتق من أ). وحينما تكتب هذه الصيغة -| أ مجردة فهذا يدل على أن [أ مشتق (في النسق)] أو قد نقول فقط : [إن أ مبرهنة (في النسق)]. وكذلك وبالمثل نستعمل الرمز (-| |) لندل به على الاستلزام الدلالي حيث إن الصيغة : أ -| | ب تقرأ كما يلي (أ تلزم عن ب)، وكذلك فإن -| |أ تقرأ [أ موصوفة بالصحة (في بعض تأويلات النسق)].

3 ـ منطق المحمول ومعناه الدلالي.

3 ـ 1 ـ وما أدرجناه آنفا من نسق قضوي على وجه الاختصار إن صح التعبير، يحتمل أن يكون مشكلا (قاعدة) النسق فيعبر عن القضايا البسيطة والمركبة (ككل) أي أنه لايقدم تحليلا مفصلا لبنية داخلية منطقية للقضايا. فجمل من نحو (بيتر مريض) وكذلك (لايدري بيترما إذا كانت ماري ستبيعه مجوهراتها بثمن بخس مقداره 1000 درهم) إنما تعامل على نحو واحد. وعلاوة على ذلك فمن الطبيعي أن نقول إن قيمة صدق القضايا ذاتها تتعين أيضا عن طريق تنوع أجزاء بنيتها الداخلية.

وكل لغة تعبر مقولاتها عن أجزاء مثل تلك الجمل يكون منطقها منطق المحمولات. وتلخص مقولتها النموذجية على الشكل التالي.

1 ـ متغيرات فردية : س، ص، ز
2 ـ ثوابت فردية : أ، ب، ج
3 ـ عدد ن من أمكنة رموز المحمولات المشار إليها بالحروف ف (... ، ...) ، ج (. ،..)
4 ـ السوران E ، ∀.

24

وبالإضافة إلى ذلك هناك علامة السلب، وأدوات الربط، ورموز أخرى مساعدة (من نحو علامات التنقيط مثل الفاصلة) كالحال في منطق القضايا. والتأويلات المقصودة بهذه الرموز تفهم على النحو التالي : ذلك أن العبارات الفردية تمثل (أو تؤول أو تدل أو تفسر) الأشياء المفردة، والأمور والكيانات المتعينة : فقد يكون المتغير شيئا إذا أخذ جزافا، والثابت قد يكون أمراً مخصوصا، من نحو هذه العبارات. بعض الناس، اسم بيتر (أو الولد) مما يوجد في اللغة الطبيعية. وعدد ن من عناصر الجمل المرموز إليها بالحروف قد تدل عليها العبارات أو قد تمثلها العلاقات بين تلك الأشياء أو الأمور الموضوعة من نحو : هو مريض، ويمشي، ويعشق أو يبيع على التتالي. ويعبر عن التسوير على النحو الآتي E س وتقرأ (يوجد على الأقل س) وكذلك ∀ س تقرأ (أيا كانت س). أما في اللغة الطبيعية فقد توجد ضروب كثيرة من الأسوار نحو معظم، وبعض، وأكثر وغيرها. وأيضا فإن النسق المنطقي يستعمل فقط بعض عناصر اللغة الطبيعية. وفضلا عن ذلك فهذا الاستعمال مقصور على جهات معينة. والأسباب المعقولة لهذه الاستعمالات المخصوصة في المنطق إنما دورها يبحث عنه جزئيا كأساس للرياضات.

ومع أن بعض العناصر الجوهرية لبنية جملة اللغة الطبيعية قد يظهر أيضا في مقولات وجوه الاعراب والتراكيب النحوية لمنطق الجمل، فإنه ينبغي الاننسى أن منطق المحمولات (الجمل) لم يتصور في بدايته كوسيلة من وسائل التحليل اللساني. وسنرجع فيما بعد إلى إمكان تطبيق المنطق على اللسانيات.

ثم إن صياغة قواعد منطق الجمل تكون على النحو الآتي.

1 ـ إذا كانت ف يوجد لها من الأمكنة عددن وكانت $أ_1$... أن حدوداً (أي متغيرات فردية أو ثوابت) كانت إذن ف ($أ_1$.. أن) صياغة سليمة التركيب (= ص، س، ت).

2 ـ إذا كانت أ و ب تكونان ص، س، ت كانت
~ أ كذلك، (∀ س) (أ) ، (E س) (أ) و أ * ب.

وفي العادة توضع الأقواس الحاصرة قبل أو بعد متوالية من الحدود، كما توضع الفواصل بين الحدود. وحسب هذه القواعد فإن متوالية من الرموز تكون ص، س، ت في الحمل اللغوي :

ف (أ)، ف (س)، ج (ب، ص)، (∀ س) (ف (س، أ))،
(∀ص) (E ز) (ج (ص، ز) بينما تكون ب ج، أ (∀ س)
و (E س) (E ص) غير سليمة التركيب

وعلى هذا يقال عن المتغيرات إنها مقيدة بما يوافقها من التسوير كما في نحو (E س) (ج (س، أ)) و (∀ص) (هـ (س، ص، ز))، وتسمى حرة إذا لم تكن على هذا الحال كما في ج (أ، س) و (Eص) (ج (س، ص)). وكل صياغة سليمة التركيب محتوية على متغيرات حرة تسمى دالة القضية، وتسمى ص، س، ت إن خلت من المتغيرات القضوية في الجملة. وذلك أن دالة القضية نحو ف (س) يمكن أن ترد إلى جملة إذا استبدلنا الرمز أ بالرمز س. وإذا أخذنا عبارات من اللغة الطبيعية، اتضح لنا أن المحمول من نحو (س) مريض ينبغي أن يكون دالة قضية بينما يكون المحمول من (بيتر) مريض دالة على الجملة.

ونحن عادة ما نضع الأقواس الحاصرة حول هذا الجزء أو ذاك من الصياغة التي هي نطاق السور وهكذا في العبارة (E س) (ف (س، أ)) و ج (ب) يكون الجزء ف (س، أ) هو وحده الواقع تحت نطاق السور وهذا المثال يصدق على نفس النحو حينما نستعمل علامة السلب.

وكل صيغة من نحو :
~ (∀س) (E ص) [ف (س، ص) ⊂ ج (ص، س)] ينبغي أن تقرأ مثلا هكذا : ليس صحيحا أنه أيا كانت س توجد على الأقل ص بحيث إذا كانت س، ترتبط بعلاقة ف مع ص، كانت إذن ص ترتبط بعلاقة ج مع س.

وكثير من المحمولات المنطقية قد تكون لها صفة مخصوصة إضافية أعني أن كل علاقة ثنائية (بين أفراد) للهوية (=) لاتكتب عادة قبل المتغيرات بل تكتب بينهما : أ = ب و (E س) (E ص) (س = ص) تكونان صيغتين سليمتي التركيب. ولما أمكن أن تعرف ضروب أدوات الربط المنطقية بالنظر إلى بعضها البعض (والسلب) أمكن أن تعرف ضروب التسوير المنطقية بدلالة بعضها على بعض. وهكذا فإن العبارة (كل من تكون لها الخاصية ج) يمكن أن تقرأ أيضا (لاشيء من س لاتوجد له الخاصية ج) وبالعكس العبارة [بعض س (على الأقل) توجد له الخاصية هـ] ؛ يمكن أن تقرأ (ليست كل س لاتوجد لها الخاصية هـ). وعلاوة على 25 ذلك فإن هذا التكافؤ لايصدق دائما بالنسبة لما يقابله من ضروب تسوير اللغة الطبيعية.

ثم إن وضع صياغة أولية نسقية لحساب المحمول هذا إنما تتأسس على حساب القضايا. والقضايا المبرهنة في هذا الأخير تصير مبرهنات (أو قضايا مبرهنة) في الأول عن طريق الاستبدال :

فإذا كانت ق ⊃ ق صحيحة كانت إذن ف أ ⊃ ف أ، (E س) [هـ (س)] ⊃ (E س) [هـ (س)] قضيتين مبرهنتين في حساب المحمول.

وبالطبع فإن قضايا أخرى أولية مسلمة تكون ضرورية مثلا بالنسبة لخواص الأسوار، وفوق ذلك يمكن أن نفترض أنه تحت شروط إضافية تصير الصيغ من نمط : (∀س) [ف (س)] ⊃ ف أ قضايا مبرهنة. وفي الحقيقة إذا كانت ف خاصية لجميع الأشياء كانت إذن خاصية لبعض الشيء أ (أيا كان ذلك الشيء) (أو ب أو ج أو غيرها). وزيادة على ذلك لو اعتبرنا التكافؤ من نحو (∀ س) [ف (س)] في علاقة مع ف (س) أمكن أن نقول: إذا أخذنا أي س جزافا بحيث تتصف بالخاصية ف كانت إذن كل س متصفة بالخاصية ف وكذلك العكس. وجميع الصيغ من نحو بنية :

(∀ س) [ف (س)] ⊃ ج (س)] ⊃ (∀س) [ف (س)] ⊃ (∀ س) ج(س)]
تكون أيضا مبرهنات.

وعلى ذلك نحصل على قواعد اشتقاق من نحو :

(1) عكس المحمول المنطقي من قاعدة الفصل (وتعرف أيضا بقاعدة الوضع بالوضع أو الاثبات بالاثبات : (modus ponens) : لأنه إذا كانت أ ⊃ ب و أ مبرهنات كانت إذن ب مبرهنة.

(2) وقاعدة التعميم الكلي الذي يسمح لنا بأن ننتقل من صيغ من نحو (ف س إلى صيغ من نحو (∀ س) [ف (س)].

ونظير القضايا الأولية (المسلمات) والقواعد وما أجري عليها يمكن أن يجرى على السور الوجودي E . فإذا كانت صيغة من نحو ف أ (أي دالة المتغير أ) كان لنا أن نستنتج : (E س) [ف (س)]. وفي الحقيقة إذا حصل أن كانت بعض الأفراد الجزئية المخصوصة لها الصفة ف كان لنا إذن أن نستنتج بكل ثقة أنه يوجد على الأقل فرد واحد له تلك الصفة (بينما لا يصدق العكس بطبيعة الحال). ثم إن مزاوجات كثيرة للمسلمات الأولية وقواعد الاشتقاق تكون ممكنة لغاية تعريف مثل هذه المجموعة من المبرهنات.

3 ـ 2 ـ إن السيمانطيقا الخاصة بنسق منطق الحمل كما رسمنا ذلك آنفا خطاطته على وجه التقريب، تتطلب أيضا عددا من الصفات المخصوصة. وكالحال مع النسق القضوي، فإن الصيغ السليمة التركيب تكون إما صادقة أو كاذبة حيث ترد الصيغ المؤلفة السليمة التركيب بالتأويل والتحويل تبعا لقوائم الصدق وجداوله فيما يخص أدوات الربط (بما في ذلك السلب). ومن جهة أخرى فإن قيمة الصدق لقضية ذرية إنما تستند حينئذ على قيم أجزائها الداخلية، إذ ينبغي أن نرد بالتأويل الحروف (الرموز) التي وردت محمولة وكذلك الأفراد الثابتة والمتغيرات والأسوار.

وقد ذكرنا فيما سبق أن العبارات الفردية يفهم منها أنها ترد بالتأويل وكأنها (تكون مرجعا وتعني) أشياء فردية أو أمورا عامة. أما هنا فنحن نحتاج إلى مجموعة من مثل هذه الأشياء على أنها قيم ممكنة لعبارات فردية. وعادة ما يطلق على هذه المجموعة مصطلح المجال ويرمز لها بالحرف م حيث إن أفراد م تتكون من ن$_1$، ن$_2$..... وعندما نرد بالتأويل عبارة فردية فنحن نأخذ بعض الأفراد ن$_1$ من م على أن يكون ذلك الفرد قيمة متعينة من تلك العبارة. ويجري تعيين القيم بواسطة دالة ما أعني إعطاء قيمة دالية مما تؤخذ فيها عبارات بعض اللغات الصورية على أنها متغيرات، ومثل هذه الدالة يمكن أن يرمز إليها بالرمز ل. وذلك أن الصيغ السليمة التركيب المأخوذة من حساب تحليل القضايا والمحمول تعين قيمتها من المجموعات {صادق ، كاذب} أو {0 ، 1} وذلك على النحو التالي :

ل (أ) = 1 ، ل (ب) = 0 أو ل (أ ∧ ب) = 0 ، وقس على ذلك. وبالمثل فإن قيمة الدالة ل ينبغي أن تعين بعض الافراد ن من م في عبارة من نحو :

أ : ل (أ) = ن$_ب$ أول (ب) = ن$_ج$. وترد الحروف المحمولة بالتأويل كما جرت العادة، إلى مجموعات من الأشياء أي مجموعة الأشياء مما تكون لها خاصية محددة أو مجموعة من أزواج (أو ثلاثة، ... إلى عدد ـ ن)) الأشياء التي تمثل علاقة بعضها مع البعض الآخر. وعلى ذلك فإن محمولا مثل المحمول في اللغة الطبيعية - مريض ـ يجب أن يعبر عنه أو يرد بالتأويل إلى مجموعة لها خاصية الشيء المتصف بالمرض (الإنسان)، كما أن محمولا من نحو ـ يحب ـ يرد بالتأويل إلى زوج (س،

26

ص) بحيث إن س يحب ص. وتكون المجموعات التي هي قيم الحروف المحمولة داخلة تحت فئات فرعية : ن$_{1}$ ، ن$_{2}$ ، من م أو من الجداء الديكارتي م x م. وأن تجعل للحرف المحمول قيمة هو أن يكتب على الصورة ل (ف) = ن$_{ي}$، حيث تكون ن$_{ي}$ مجموعة من الأشياء المتصفة بخاصية ف. ومن ضروب هذا الرد بالتأويل لأجزاء القضية يمكن بكل بساطة أن يعبر عن القضية ويحولها بكاملها على النحو الآتي :

(إذا وفقط إذا) : ل (ف (أ)) = 1 إذا وفقط إذا ل (أ) ∋ ل (ف)، ل (ف(أ)) = 0 إذا وفقط إذا ل (أ) ∌ ل (ف) [5]

وبعبارة موجزة تكون القضية صادقة إذا كان الشيء المتصف بالخاصية أفراداً أو عضوا من المجموعة المتصفة بالخاصية التي لها القيمه ل وذلك أن قضية من نحو «جونْ مريض» تكون صادقة إذا وجد فرد واحد هو جون وإذا وجدت مجموعة من الناس تطرأ عليها صفة المرض، وإذا كان هذا الفرد جون منتميا إلى تلك المجموعة أعني أن تكون له حاصلة صفة المرض التي تشمل تلك المجموعة، وكذلك بالنسبة للرد بالتأويل عبارة من مثل ج (أ، ب) حيث إن زوجا من الأشياء (ن$_{1}$، ن$_{2}$) يصح أن يكون عنصراً من المجموعة م$_{1}$ المتصفة بالخاصية ج مما يصير فيها العنصر م$_{1}$ داخلا تحت الفئة الفرعية م x م .

وما يختص بالتسوير في علم الدلالة (السيمانطيقا) الصوري وجود كثرة التعقيدات مما لايمكن أن يناقش هنا. ثم إن صيغة من نحو (E س) [ف (س)] تكون صادقة إذا وفقط إذا وجد فرد واحد هو ف من م بحيث إنه بالنسبة لفرد واحد ثابت أ تكون قيمة أ هي ن، وتكون الصيغة ف (أ) صادقة. وعلى ذلك تصير الصيغة الوجودية المسورة صادقة إذا استوفى فيها فرد واحد، أخذ جزافا، شرط المحمول. وتصدق الصيغة الكلية المسورة في حالة أنه أيا كانت أو بالنسبة لأي ن ∋ م بحيث، تصدق قيمة ن بالنسبة للثابتين أ، ب... تكون الصيغ ف (أ)، ف (ب) ... صادقة. وقد رأينا أن السور الوجودي قد يكون مرتبطا بالفصل (غير المتناهي) للصيغ، وأن السور الكلي قد يرتبط بالوصل (غير المتناهي) للصيغ.

وفيما ذكرناه آنفا من أحوال قيم الدوال، تبعا لشروط مخصوصة، وتبعا للمجال (وعناصره، وفئاته الفرعية) تكون تلك الأحوال معبرة عن شروط الصدق. وفي سائر الأحوال الأخرى التي لاتستوفى فيها تلك الشروط فإن الصيغ سوف تتعين لها قيمة صفرية (الكذب). وتكون شروط الصدق هذه تكرارية. فلو أننا عرفنا كيف نعبر أو كيف نرد بالتأويل مختلف قواعد أنماط العبارات «وما دخل تحتها من أصناف

التراكيب وأوجه الإعراب» مع مزاوجات تراكيبها، تمكننا من أن نرد بالتأويل أية صيغة من اللغة مما هو مطلب علم الدلالة (السيمانطيقية) .

3 ـ 3 ـ لقد بينا أن صيغ اللغة الصورية مماترد بالتأويل فيما يخص مجال العناصر (الأفراد) قد تسمى أيضا عالم الخطاب، حسب تقدير ما. وكل زوج مرتب من ذلك المجال ومن قيمة دالة ما أعني (م، ل) يسمى بالنموذج. ويقال عن صيغة ما إنها صادقة (أو كاذبة) في النموذج. حتى إذا صدقت الصيغة في نموذج واحد (أي في جزء من عالم الخطاب طبقا لتقدير معين) قيل عنها إنها مستوفاة. والصيغة الصحيحة هي التي تصدق في جميع النماذج وما دامت السمانطيقا الصورية قد ترد بالتأويل اللغة الشكلية الصورية طبقا للنماذج فقد تسمى أحيانا بالسيمانطيقا ذات النموذج النظري.

وكما رأينا فإن هذه السيمانطيقا قد تصاغ في مجموعة نسق نظري لغوي : لأن عالم الخطاب الذي تعين تبعا له قيم الصدق يتصف بتعبير المجموعات والإجراءات أوالعلاقات بين المجموعات، وعناصر المجموعات والدوال. وأيضا من الممكن أن ننشئ سيمانطيقا طبقا لأنساق رياضية (مثل الجبر والطوبولوجيا).

27

وفيما يلي سنبين أن سيمانطيقا اللغة الطبيعية ينبغي أن تكون «أكثر خصوبة» من السيمانطيقا الأولية الابتدائية، كما لخصنا ذلك آنفا. وحسب بداهة العقل، إذا أمكن أن يقال بأن السيمانطيقا تخصص العلاقات بين التعابير «اللغوية» وبين «الأشياء» التي تتخذها هذه التعابير موضوعا لها، وجب أن نؤكد بأن كل نسق صوري لايقدم فحسب البنية الصورية «المنطقية» لتلك التعابير بل يقدم أيضا إعادة التركيب والبناء الصوري لتلك الضروب من بنيات عالم الخطاب مما نحتاج فيه إلى أن ترد تلك العبارات بالتأويل والتحويل.

4 ـ منطق الجهات والسيمانطيقا الخاصة به.

4 ـ 1 ـ إن أنساق منطق القضايا ومنطق الحمل هي أسس الأنساق المنطقية ومعيارها ومعتمدها حتى ولو تعددت أنواع كل نسق منطقي أي تنوعت مجموعة قضاياه الأولية (مسلماته) وقواعده وأصناف تراكيبه واختلفت أيضا أنماط السيمانطيقا فيه.

وعلاوة على ذلك فهذه الأنساق المنطقية الأساسية يمكن أن تغتني بمقولات وأصناف إضافية من العبارات لأسباب كثيرة، منها مثلا إمكان التعبير عن بعض صيغ اللغة الصورية أو الطبيعية، وأحد هذه المقولات هو صنف الموجهات المصاغة

في عبارات من نحو : من الضروري أن، من الممكن أن، من المعلوم أن، من الواجب أن، من المرغوب فيه أن. وإلى هذه الأنواع المتباينة من الموجهات أعني جهة الوجوب، والاحتمال (الضرورة والإمكان) وجهة الإبيستمي (المعرفي)، وجهة الظن (الاعتقاد) وجهة المعيارية الاخلاقية (الواجب والمباح)، وجهة التمني والعاطفة (الإرادة، الرغبة، والتفضيل) وغيرها... نستطيع أن نضيف العبارات المؤقتة بالزمان من نحو : يصح (الآن) أن كذا، وقد كان يصح أو صدق أن الحال كذا، وسيصدق أن... في كل هذه العبارات يقصد بها الدلالة على الصيغ الزمانية في اللغة الطبيعية.

وبينما يقوم منطق الحمل كما نوقش آنفا على التصريح بالبنية المنطقية لمثل هذه الجمل ـ بيتر مريض، ضرب بيتر ماري، وذهب جون إلى باريس ـ فإن ذلك المنطق لا يعني بتفسير كيفية النسبة الزمانية ولا بتكييفها، فلا يلحظها في الجمل البسيطة (من بين أشياء أخرى)، كما أنه لا يلحظ ضروب التنوع، والتعابير في مثل هذه الجمل ـ ربما كان بيتر مريضا أو يريد بيتر أن يضرب ماري، ويجب أن يذهب جون إلى باريس ـ وإذن فإن إضافة وصف مخصوص بالجهة، والعبارات الدالة على الزمان إلى أنساق منطق القضايا والحمل تزيد من قوته التعبيرية بالنظر إلى بنية الجمل في اللغة الطبيعية.

4 ـ 2 ـ ولو تحدثنا على وجه نظري صوري، فقلنا إن الموجهات أو العبارات الموجهة هي عوامل إجراء : إذ هي، حين تتركب مع غير الموجهات من الجمل تصير جملا بالغة التعقيد ولو فرضنا جملة من نحو ـ بيتر مريض لأمكن أن نحصل على جملة أخرى بإضافة زيادة تكون مثلا :
من الممكن أن ...

والموجهات المدروسة دراسة تامة هي جهات الوجوب والاحتمال من نحو إنه من الضروري أن، ومن الممكن أن مما يرمز إليه عادة بالرمزين رمز للوجوب □ (الضرورة) ورمز ◊ للاحتمال، وكلاهما يضافان إلى أية جملة سليمة التركيب. وهكذا مثلا فإن التعابير □ ق، □ (ق ∧ ك) ، ◊ (ق⊂ ك) هي صيغ سليمة التركيب في حساب تحليل القضية الموجهة. وكذلك هذه العبارات، □ (∀ س) [ف (س)] ، ◊ ج (أ ، ب) ، □ (∀ س) (E ص) [هـ (س، ص) ∧ ق أ تكون صيغا سليمة التركيب في حساب تحليل جهة المحمول (6) والعبارات الموجهة يمكن أن تغير
28 أيضا جهات الحمل، ومن ثم فإن العبارات من نحو □□ ق، □ ◊ ك، ◊ □◊ ر تشكل هي كذلك صيغا سليمة التركيب حيث إن كل عامل إجراء يجوز أن يكون مسبوقا بعلامة السلب.

وكما جرت العادة عند إنشاء نسق منطقي جديد (أو موسع)، فإن المسلمات المخصوصة، واشتقاق القواعد ينبغي أن تصاغ من أجل صنف جديد من العبارات. وبهذا الاعتبار فإن الاختلاف هو ما يميز أنساق منطق الموجهات .

ثم إن الضرورة والإحتمال مفهومان متلازمان يمكن أن يعرف أحدهما بالقياس إلى الآخر كالحال تماما في التسوير ؛ مثال ذلك أن العبارات

□ق ≡ ~ ◊ ~ ق   وكذلك   ◊ ق ≡ ~ □ ~ ق

تكون صيغا سليمة التركيب صحيحة. وفي الحقيقة إذا ثبت صدق شيء مابالضرورة كان إذن من المحال ألا يكون ثابت الصدق، وكل شيء يثبت صدقه بالإمكان إذا لم يكن كاذبا بالضرورة.

وعلى ذلك ستكون لنا أنماط متعددة من الضرورة والإمكان : إذ أن شيئا مايمكن أن يكون من الوجهة الفيزيائية والبيولوجية والسيكولوجية أو الاجتماعية ضروريا أو ممكنا. والموجهات المبحوث عنها في منطق الجهات هي موجهات منطقية تكون مجردة ومنتزعة على وجه التعميم من موجهات أخرى وذلك أننا نقول إن صيغا من نسق منطقي (أي تحصيل حاصل) تكون من الوجهة المنطقية صادقة أو ضرورية ضرورة منطقية. وكذلك وبالمثل فإن صيغة سليمة التركيب، إن نتجت منطقيا من صيغ أخرى سليمة التركيب كان إنتاجها ضروريا. وكل صيغة سليمة التركيب إن لم تكن صادقة منطقيا أو على وجه ضروري فإنها تسمى محتملة الصدق أوصادقة على وجه الاحتمال. ولا يعتمد صدقها على مجرد الخواص المنطقية للصيغ بل على وقائع عالم الخطاب والمقال.

وهناك عنصر آخر مخصوص من أنساق الجهات مرتبط بالاستلزام المنطقي (المضبوط) وبالتكافؤ ويرمز إلى الاستلزام بالعلامة —ع كما يرمز إلى التكافؤ بالعلامة (≡) وتصيغ العلامة الأولى، على وجه صوري علاقة الاشتقاق المنطقي بين الجمل، وتكون لها في العادة علاقة اللزوم بين القضية ونظيرها السيمانطيقي وعلاقة الاستلزام بمعاني الضرورة والإمكان، كما ذكرنا سابقا، تعطي في تعريف الرمز :

ق —ع ك ≡ □(ق ⊃ ك)

وتكون قضيتان متكافئتين منطقيا إذا استلزمت إحداهما الأخرى منطقيا على وجه التبديل (بالمعنى الدقيق)

ولنلاحظ أن عوامل إجراء الجهات وأدوات ربط الجهات ليست هي بدالة الصدق : لأنه من مجرد معرفتنا بصدق قيمة (أ) قد لا نعرف بالرغم من ذلك ما إذا كانت □أ صادقة أم كاذبة.

وفي بادئ الرأي فإن المبادئ الصحيحة مما تتخذ عادة كمسلمات في أنساق الموجهات تكون على نحو :

□ق ⊃ق، (أو ق ⊃ ◊ ق)، □(ق ⊃ ك) ⊃ (□ق ⊃ □ك)

وتعتمد قواعد الاشتقاق على قاعدة التعويض المعتادة وقاعدة الإثبات (أو الوضع بالوضع modus ponens) وتنص قواعد الاشتقاق الخاصة بالجهة على أنه إذا كانت قضية سليمة التركيب مثل أ مبرهنة أو مسلمة، كانت □ أ كذلك [قاعدة الضرورة) وفي الحقيقة فإن تحصيل الحاصل يكون بالضرورة صادقا.

4 ـ 3 ـ وربما كانت أهم سمة للغات الموجهات هي ناحية الدلالة فيها، وإذن كيف نرد بالتأويل جملا مصحوبة بعبارات موجهة ؟ ولقد أشرنا من قبل إلى أن عوامل إجراء الجهات ليست بدالة الصدق. وعلى ذلك فأي نوع من النماذج نحتاج إليه حتى نستوفي صيغا سليمة التركيب مصحوبة بعوامل الإجراء تلك ؟

وحتى يمكن أن نفسر العناصر النوعية لسيمانطيقا الموجهات، فنحن نعتمد نسقا موجها آخر كمثال توضيحي : أعني جهة صيغة زمن الفعل المنطقية. إذ أن عوامل الإجراء لهذه الصيغ تكون مثلا هي رمز ض بالنسبة للماضي : لقد كان من الصحة أن ؛ وتكون الصيغة مثلا هي رمز ظ بالنسبة للمستقبل : سيكون من الصحة أن؛ حيث إن العبارات ض ق، ظ(ق∨ ك)،

ض ظ (E س) [ف (س) ⊃ ج (س)]

هي صيغ سليمة التركيب مثلا. وعلى ذلك فإن صيغا خالية من الزمان الماضي (ض) والمستقبل (ظ) ينبغي أن تقرأ دلالتها في الزمان الحاضر. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن تكون عليه قاعدة سيمانطيقية ترد بالتأويل جملا من نحو ـ كان بيتر مريضا ـ أو إذا كان بيتر مريضا فإنه سيستدعي الطبيب ؟ وفي غير جهة منطق الحمل، لا شيء من صيغ زمانية متباينة الاختلاف يمكن أن ترد بالتأويل أو بالأحرى يحصل لنا معها جمل زمانية دالة على الحاضر (وحتى خالية من الزمان). [29] وفي بادئ الرأي إذن تكون جملة من نحو ـ كان بيتر مريضا ـ صادقة (الآن) إن صح أن جملة ـ بيتر مريض ـ تصدق «في وقت ما» في الماضي. وهذا الماضي، مثله مثل المستقبل فيما يعنينا هنا، إنما يتعين بالحاضر (الآن) أعني باللحظة التي نتلفظ فيها بالجملة. ولنسم هذه اللحظة ن تمثيلا «للآن» وعلى ذلك فإن ن هي نقطة (أوفترة) من الزمان. وسيكون الزمان الماضي الآن أساس بنائه كونه قائما على (ترتيب خطى مستقيم) لمجموعة نقاط الزمان التي سبقت ن، والمستقبل أساس بنائه كونه متوالية من نقاط الزمان التي تعقب ن (أو التي سبقتها ن والأمر واحد). وذلك أن صدق الجملة ـ جون مريض ـ في وقت ما من الماضي تكون فقط صدقا بالنظر إلى أو

حسب نقطة معينة من زمان سابق على ن وفي نموذج تستوفى جمله الصيغ الزمانية المنطقية يشبه أن يكون محتاجا كذلك إلى عناصر إضافية مخصوصة

1 ـ منها مجموعة ت أوقات النقاط الزمانية.
2 ـ علاقة ثنائية مرموز إليها بعلامة $<$ الدالة على السبق المحدد لعناصر ت بحيث إن ت$_1$ $<$ ت$_2$ (وتقرأ ت$_1$ تسبق ت$_2$).

وأن ترد بالتأويل جملا تبعا لنقطة أو فترة من الزمان بوجه عام تبعا لحال وموقف معين يشبه أن يكون ذلك الرد طبيعيا جداً : فالجملة ـ يوجعني رأسي ـ تكون صادقة الآن وكذلك جملة ـ ذهبت إلى السينما ـ صادقة الآن، إذا صدقت جملة ـ أذهب إلى السينما ـ في نقطة معينة أو أوقات معينة سابقة على الآن. ومن ثم فإن رد صيغ بالتأويل من نحو ض أو كذلك ظ أ، يتم بالتدريج : ض أ هي صادقة (الآن) إذا وفقط إذا صدقت أ في بعض ت$_1$ $<$ ن. وكذلك ظ أ ستصدق إذا وفقط إذا صدقت أ في نقطة معينة ت$_2$ حيث تكون ن $<$ ت$_2$.

4 ـ 4 ـ ورد الضرورة والإمكان بالتأويل شبيه بما سبق. فلو أننا أخذنا مفهوم الحال (الموقف) الذي أدرجناه آنفا لأمكن أن نقول إن ق تصدق بالضرورة إذا صدقت في أي حال أمكن أن نتخيله. وكذلك وبالمثل نقول إن ق ممكنة الوجود إذا وجد على الأقل حال واحدة متصورة يصدق فيها ق. وعلى هذا فإن سيمانطيقا الموجهات قد أدخلت مفهوماً تقنيا لمثل هذا الحال أو هذا الموقف المتصور أعني مفهوم العالم الممكن.

ومع أن مفهوم العالم الممكن ينبغي أن نعتبره مفهوما صوريا أوليا فإنه يجوز في بداهة العقل أن نصفه بحدود وألفاظ من نحو (المقام، الموقف) كما أشرنا سابقا أو نطلق عليه لفظ الحال. والعالم الممكن هو على وجه أكثر تخصيصا «أمر من الأمور» ممكن أن تحصل فيه مجموعة من القضايا مستوفاة على التمام. وبالعكس فإن قضية ما يمكن، حسب ذلك، أن تتحدد في غالب الأحوال على أنها حاصلة في مجموعة من العوالم الممكنة أعني مجموعة العوالم الممكنة التي تكون فيها تلك القضية مستوفاة على التمام. ولنلاحظ أن مصطلح العالم الممكن لاينبغي أن نماثله مع أفكارنا البديهية عن عالمنا (نحن)، وواقعنا بل ينبغي أن نعتبره بناء مجرداً للنظرية السيمنانطيقية (أي نموذج عقلي نظري). وذلك أن عالمنا الواقعي هو بالضبط عنصر واحد من مجموعة العوالم الممكنة، إذ العالم الممكن كما يشير إلى ذلك لفظ (الإمكان) هو أيضا ليس حالة صادقة بل حالة يجوز أن تصدق. ويوجد هذا الإمكان على أنماط متعددة. إذ يمكن أن نتخيل ونتصور موقفا تكون فيه الأحداث مختلفة عن الواقع أو عن الوقائع المشاهدة ولكنها متسقة، منسجمة مع افتراضات

(مثل القوانين والمبادئ وغيرها...) العالم الواقعي المتحقق. ومن ناحية أخرى نستطيع أن نتخيل عوالم مختلفة مع قوانين الطبيعية في جزئها أو كلها أي عوالم لاتشبه في شيء عالمنا الخاص بنا أو بالأحرى لاتتشابه في شيء مع مجموعة العوالم الممكنة التي يمكن أن يصدق عليها عالم واقعي أي تلك العوالم التي تستوفي نفس الإفتراضات الأساسية. وعندما نفكر في عالمنا الواقعي فقد لانحصل فقط على مجرد تصور ساكن ستاتيكي عن هذا العالم : إذ الأشياء في صيرورة، وإذن فبدلا من المواقف الممكنة أو الأحوال يجوز أيضا أن نأخذ العوالم الممكنة كما لو كانت تجري مجري الأحداث، ولما كانت الأحداث الجارية تتعين أيضا بحركة الزمان وجريانه كانت حال هذه الأحداث الجارية تتعرف مثل العوالم بأمرين اثنين : وهما العالم الممكن ونقطة زمانية من مجموعة الأوقات. ولنرمز إلى الزمان أو الوقت بالحرف ت مما أدخلناه آنفا. ولو أننا رمزنا بالحرف الكبير ع إلى مجموعة العوالم الممكنة وبالحرف الصغير المقطوع عـ ،عـ$_1$ إلى عناصر المجموعة لأمكن أن نمثل لحال العالم الممكن في وقت ما أي في موقف معين بالزوج من نحو < عـ$_1$ ت$_1$)

وعندما نتحدث الآن عن العالم الممكن فإننا نقصد هذه النقطة من الزمان أو فترة الجريان الممكن للأحداث ؛ إلا أنه غالبا ما يكون العالم الممكن في بداهةالعقل متصوراً في معناه الواسع، بحيث إن كثيراً من ضروب اتساق جريان الأحداث قد يقع < في > عالم الممكن وقد تكون تأويلات أخرى لهذا المصطلح جائزة ؛ على أن كل تأويل يختص بمزاياه الفلسفية وبمشاكله.

ولما كان مفهوم عالم الممكن، ومفهوم القضية متلازمين أشد التلازم، كان لنا أيضا أن نقدر أو نقوم العبارات لاباعتبار العوالم الممكنة بل باعتبار مجموعة القضايا، أعني إثبات أوصاف لتلك العوالم. وإحدى تلك المزايا، من بين أخرى كثيرة، هي أن تلك الأوصاف يجوز أن تكون جزئية ناقصة أو غير متسقة. وهذا أمر قد يتصل، في السيمانطيقا خاصة، بالمنطق الإيبستمي، والجدلي (الظني) : إذ لاندري ما إذا كانت ق أولا ق صادقة في بعض العوالم (على نحو ما وصفنا)

ولو أخذنا عالما ممكناعـ$_1$ من مجموعة ع لقلنا إن عوالم المجموعة تكون هي العوالم البديلة الممكنة عن عـ$_1$. وبالضبط لماكنا أخذنا نقطة من الزمان معينة مخصوصة (الآن) باعتبارها عنصراً مميزاً من مجموعة نقاط الزمان ت لغاية أن ترتب لحظات الزمان بالقياس إلى تلك النقطة المخصوصة كنا أيضا أخذنا عالماً مخصوصا باعتبارمايمثل «وجهة نظر» بالقياس إلى المجموعة العوالم الممكنة، أعني العالم الواقعي المتحقق (عـ) وكذلك وبالمثل عندما نتخذ علاقة ثنائية باعتبار ت - أي حسب مبدأ

ترتيب الأسبق - في سيمانطيقا منطق جهة الفعل الزمانية، فإننا نحتاج من ثم إلى علاقة ثنائية بالقياس إلى العوالم الممكنة، وهي علاقة دالة على البدلية أو بالأولى على إمكان التوصل (التوصيلية) إلى عوالم بعضها مع بعض. ومفهوم التوصيلية هذا غالبا ما يفسر بمقارنته مع بداهة صفة التخيلية، وعلى وجه أقصى بمقارنته بما يتحصل لنا من معرفة عوالم أخرى ممكنة وغالبا ما يشير مصطلح التوصيلية إلى علاقة يرمز لها بالحرف ر. وهذه العلاقة قد توجد لها خواص صورية (منطقية) مختلفة تبعا لما تكون عليه أنساق الموجهات من تباين. فإذا حدث أن كان أحد الناس في عالم ع$_1$ يعرف ماذا يكون عليه الشأن في عالم ع$_1$ (وهذا أمر معتاد) كانت العلاقة موصوفة بالانعكاسية. وذلك لأننا توصلنا توصلا إلى عالمنا الخاص بنا(في هذا النسق الموجه المعرفي) وإذا كان أحد الناس في ع$_1$ قد توصل (بل اطّلع وعلم) إلى العالم ع$_1$، وكان أحد الناس، بالعكس من ذلك في عالم قد توصل وأحاط علما بالعالم ع$_1$ كانت العلاقة ر تماثلية. وأخيراً إذا كان أحد الناس في ع$_1$ يعلم كل شيء عما يعرفه آخر في عالم ع$_2$ ومطلع على عالم ثالث ع$_3$ كان هذا يعني أننا توصلنا وأحطنا علما بالعالم ع$_3$ عن طريق ع$_2$ انطلاقامن ع$_1$ فكانت العلاقة ر متعدية. وهذه الخواص للعلاقة ر التي تناظر مختلف الروابط الواقعية بين المواقف والأشخاص (من معرفة واعتقاد) تتعلق بمسلمات مخصوصة وباشتقاق القواعد والأنساق الموجهة المختلفة.

31

4 ـ5 ـ وحتى نرد بالتأويل الجمل الموجهة فإنه يلزم أن نعرف طبيعتها «وأي شيء يمكن أن تكون» أكثر مما نحتاج أن نرد بالتأويل الجمل غير الموجهة. وعلى نحو أكثر تخصيصا فنحن مضطرون إلى أن نرسم صورة وجودية (انطولوجية) مجردة، وذلك باستعمال فكرة العوالم الممكنة ومابينها من العلاقات تاركين حصول تقييم العبارات يتحقق «في» تلك العوالم. وعلى هذا فإن سيمانطيقا الموجهات تتطلب نماذج ثلاثية على الأقل من نحو : (ع، ع$_0$، ر) وإذا أردنا إدخال جهة الزمان احتجنا إلى [(ع، ع$_0$، ر (ت$_0$)] حيث ترمز ع إلى مجموعة العوالم الممكنة و ع$_0$ إلى عنصر مخصوص من ع (وهو العالم الواقعي) وترمز ر إلى علاقة التوصيلية المعرفة في أفراد ع. وكذلك مفهوم الزمان المشار إليه آنفا حيث إن ت تدل من الوقت على (الآن) وفي تحليل حساب جهة المحمول نحتاج فوق ذلك إلى مجموع م من الأفراد الجزئية على أنها أنساق الجمل غير الموجهة.

وهناك تظهر عدة مسائل فلسفية لها اتصال مع هذه المجموعة من الأفراد الجزئية. فأولا وقبل كل شيء إلى أي شيء تنتمي هذه المجموعة، وأي شيء لاينتمي إليها، ثم ماهو هذا «الشيء»، ؟ وهل ندرج في ذلك الخواص والمفاهيم المجردة والوقائع

مثل الأحداث والأفعال أو ندخل فقط الأشياء المحسوسة المتفردة مثل الكراسي وأنواع تدخين الغليون، والخنازير والأشخاص ؟ ثم ما قولك في الماء، والتبغ، والجلد وكتل الأشياء الأخرى ! ونحن هنا لانستطيع أن نبث في مثل هذه المسائل، إنما ندرج كل شيء فردي محسوس أو مجرد ضمن المعيار العلمي : وهو أن ضمير الغائب للشيء يمكن أن يرد إلى المرجع أو الإحالة المرجعية. وأخص مسألة في المنطق الموجه هي كالآتي : هل نفترض أن تكون مجموعة الأفراد متماثلة في سائر العوالم الممكنة ؟ ونحن نعرف ببداهة العقل أن الأشياء التي تدخل في الوجود يلحقها الفساد والدمار، وأن بعض الأشياء الأخرى يجوز أن نتخيلها إلا أنها لاتحصل متحققة في عالمنا الواقعي. وإذن بسبب التبسيط نفترض، على وجه الاختصار، مجموعة م من الأفراد بحيث كل عالم تختار فيه عناصر جزئية وفيما يلي سنتطرق مرة أخرى إلى هذه المسألة.

وإن متوالية المعاني المجردة مما يقع فيها على وجه محض صوري، تركيب (إمكان) «الحقيقة الواقعية» التي تربط فيها قواعد السيمانطيقا جمل اللغة الصورية، إنما يطلق عليها البنية النموذجية. ذلك أن ضروب تقدير قيمة العبارات تتم اعتباراً بهذه البنية النموذجية كما ناقشنا ذلك آنفا.وإذن فإن الجمل قد تكون صادقة أو كاذبة في هذه البنية النموذجية تحت ضرب من التأويل ولما كانت العوالم الممكنة تشكل عنصراً مركزيا للبنية النموذجية فنحن غالبا مانقول بأن الجملة تصدق في العالم الممكن.

ومن ثم فان الرد بالتأويل للصيغة □ ق يجري إذن على النحو التالي : ل(□ق ، ع$_1$) = 1 إذا وفقط إذا كانت بالنسبة لجميع العوالم ع$_2$ بحيث تكون ع$_1$ رع$_2$ ، ل(ق، ع$_2$) = 1 ، وإلا كانت ل (□ ق، ع$_1$) = 0 .

ثم إنه بالنسبة للإمكان فإن ل (◊ق، ع$_1$) = 1 إذا وفقط إذا وجد على الأقل ع$_2$ بحيث تكون ع$_1$ ر ع$_2$ ، ل (ق، ع$_2$ ،) = 1 ، وإلا كانت ل (◊ ق،ع$_1$) = 0

ونحن الآن نرى أن تقدير قيمة الدالة تكون لها أزواج من المتغيرات أعني من مجموع الصيغ السليمة التركيب ومجموعة العوالم الممكنة : وفي مثالنا فإن ع$_1$ هي العالم الذي ترد فيه الجملة بالتأويل. وهذه وجهة نظر «في البحث والتنقيب» [32] عن بديل للعوالم : فإذا صدقت ق في جميع تلك العوالم كانت إذن □ق صادقة في ع$_1$ ؛ وإذا وجد واحد على الأقل (مثلا ع$_1$ ذاتها إذا كانت ر انعكاسية) كانت ◊ ق صادقة في ع$_1$. وقد لمحنا الآن مباشرة أن المسلمة ق ⊂ ق صحيحة على الحقيقة، وعلى ذلك فإن الصيغة السليمة التركيب الموجهة تكون صحيحة إذا كانت صادقة في جميع النماذج الموجهة.

ثم إن الرد «التدريجي» بالتأويل للصيغ الموجهة السليمة التركيب بواسطة عامل إجراء واحد يتصف أيضا بتأويل تلك الصيغ عن طريق عوامل إجراء كثيرة مثلا ◻◻ ق، ◇◇ ق، أو ◻◇ ق. وإذن علينا أن نتقدم خطوة إلى الإمام لنرى ماإذا كان بالنسبة لجميع عـ$_2$ من العوالم مما تصدق فيه ◻ ق يمكن أن تكون حالة ق صادقة في جميع العوالم الموصلة إلى عـ$_2$ من العوالم. وإذا كانت العلاقة ر متعدية (وانعكاسية) أمكن أن «نرى» هذه العوالم على أي وجه كانت، كما يمكن أن تكون ◻◻ ق مكافئة لصيغة ◻ ق : وإذن نتبين أن تكرار جهات عوامل الإجراء قد تؤدي إلى نتائج إشكالية من الناحية الفلسفية.

4 ـ 6 ـ وعند معالجة الصيغ المكممة أو المسورة تثير الموجهات عديداً من المشاكل. وقد أشرنا قبل هذا إلى أن مجال عالم الخطاب وأفراده الجزئية مما هو جوهر نماذج منطق الحمل، يمكن تصوره «كليا» على الحقيقة، على معنى أن كل عالم منه له نفس الأفراد الجزئية (حتى وإن صح أن تكون مختلفة الخواص والعلاقات فيما بينها اختلافا كبيراً) أو على معنى أن كل عالم منه حاصل على أفراده الجزئية الخاصة به أو على معنى أن لدينا مجموعة عامة من الأفراد الممكنة يختار منها كل عالم فئاته الجزئية الخاصة به عن طريق اختيار متعلق بما يضاف إلى البنية النموذجية.

وتظهر الفروق من خلال الصيغ من نحو :

(∀س) [◻ ف (س)] و ◻ (∀س) [ف (س)] ؛

وفي الصيغة الأولى يصدق، في كل عالم أيا كانت عناصر المجموعة، أن تكون لهذه العناصر خاصية ف بالضرورة ؛ وفي الصيغة الثانية تكون جميع الأشياء من كل عالم على حدة (مما يمكن أن تختلف فيه مجموعة الأشياء) حاصلة على بعض الخواص المحددة. والموجهات التي تلحق بالمحمولات (أو بدوال القضايا) تسمى عادة بجهات «Re الشيء الواقعي» والموجهات التي تلحق بالجملة تسمى جهات «dicto القول». وفي هذه الحالة الأخيرة تكون القضية كلها صادقة بالضرورة وفي الحالة الأولى تكون القضية كلها محتملة، إلا أن بعض خواص الأشياء توجد ضرورية. وهذا يعني أن الشيء نفسه في عوالم أخرى تكون له أيضا هذه الخاصية. حقا إن شيئين من عالمين مختلفين يصعب أن نقول عنهما إنهما مماثلان بالمعنى القوي لهذا اللفظ

وعندما نغفل مرة أخرى التحريات والتدقيقات الفلسفية، نستطيع أن نتحدث عن تماثل الأفراد الجزئية في مختلف العوالم وكأنها فقط تعاقب النظائر المتقابلة [7]

وهي نظائر متكافئة قد يكون لها شبه صورة فرد معين، مثلا قد يكون لها نفس هيأة الضرورة (الجوهرية) أو خواص مناسبة. فلو قلنا ـ يود بيتر أن يشترى اليخت إذا حصل على المال ـ فنحن هنا نرجع حكما إلى شخص شبيه ببيتر في ذلك العالم البديل غير الحقيقي. وقد يمكن أن تكون هذه الصورة الشبيهة ببيتر قريبة من شخصه الواقعي. (وبخاصة أنه يود أن يشتري وقد يشتري بالفعل اليخت) مع فارق عارض وهو أنه سيكسب المال بينما شخص بيتر الحقيقي لايملكه.

وهذه الحالة لاتصدق فقط على الأشياء بل تسري على المعاني والأحوال والوقائع بوجه عام : وحتى نتناول الجمل الافتراضية غير الحقيقية مثلما ذكرنا آنفا يجب أن نفترض أن العالم الذي سيشتري فيه بيتر اليخت إن كسب المال هو شبيه بعالمنا : أو على الأقل ينبغي أن نتصوره عالما يمكن أن يوجد فيه اليخت وأن يحتاج فيه إلى قدر كبير من المال لشرائه ؛ وأن هذا اليخت موجود هناك، وأيضا يمكن أن يكون فيه الناس يأملون أن يحصلوا على أشياء من هذا القبيل[8]

33

5 ـ الماصدق والمفهوم (المعنى والمرجع)

5 ـ 1 ـ إن مسائل من نحو تعاقب النظائر المتكافئة، وهي في الحقيقة مسائل تنقل هوية الأفراد عبر العوالم الممكنة وضروب التشابه الموجودة بين تلك العوالم، تقودنا إلى أعم مشكلة في الصورية الشائعة عن السيمانطيقا، وخاصة الموجهة منها. وقد بينا أن الصورية لاينحصر موضوعها في الدلالة فقط بل بالأحرى في الإحالة المرجعية : إذ تخصص هذه السيمانطيقا الأشياء المدلول عليها بالجمل وأجزاء الجمل ؛ ومن ثم تهيأ وتصاغ بها الشروط التي تصيربموجبها الجمل صادقة أو كاذبة ؛ ويتباين اصطلاح الناس عند تسمية هذه الأمور : فمنهم من يدعوها بالمرجعية ومنهم من يصفها بالإحالة أو الماصدقات (الأفراد الجزئية). ولو اعتمدت السيمانطيقا اعتماداً أساسيا لاتسعت مدلولات ألفاظ اللغة فاتخذت عبارات هذه اللغة المرجعية والإحالة قيما لها. ومن الواضح أن هذا أقل صحة فيما يخص مقولتي «الصدق» و «الكذب» ذاتيهما، وعلى الأقل فهما ليسا شيئين قابلين للتعيين في العالم الممكن. وحتى تظهر السيمانطيقا أكثر اتساقا، يجب أن نفترض أن مدلولات ألفاظ الجمل وإحالتها تصير وقائع في عالم ممكن[9] ونحتفظ بمفاهيم، مثل «الصدق»، و «الكذب» لخصائص الجمل والقضايا، وحتى العبارات المتلفظ بها من مثل هذه الجمل والقضايا. وإذن تكون الجملة "صادقة" إذا كانت الواقعة التي تشير إليها الجملة «توجد» في عالم ممكن. وتتكون هذه الواقعة « من شيء ما» فتحصل متحققة إذا وجد فرد ماقد تثبت له خاصية معينة (منتمية إلى مجموعة خواص ذلك الشيء) كما لوكانت موصوفة بصفة من شروط الصدق.

واللغات ذات الموجهات قد لاتكون لها دالة الصدق : وكذلك وبالمثل فإن عامل إجراء الجهة لايميل إلى أي نمط من أنماط مدلول الأشياء بل إنما يدل هذا العامل على جهة حيثية «المكان» الذي توجد فيه الواقعة. وفضلا عن ذلك ينبغي أن نؤول إذن هذا العامل على أنه دالة أو عملية إجرائية. وهناك أشياء أخرى لها إحالة مرجعية (أو أجزاء) للجمل التي لا تنطوي على مدلول صريح خاص. فعندما أحكم - بأن للسبع أربعة أرجل - فلا هو يشير إلى موضوع مخصوص، ولا هو راجع إلى مجموعة من الأمور المخصوصة (ممالها قيمة مدلول المحمول) وكذلك الحال في الجملة - إن الرجل الذي يربح المباراة سيحصل على ألف درهم - إذ أن العبارة - الرجل الذي يربح المباراة- لاترجع إلى فرد من الناس مخصوص، وإنما تحيل (فقط) إلى فرد يتصف بخاصية معينة (وهي كسب الرهان) في عالم مستقبل. ومثل هذه الأشياء التي تتصف ببعض الخواص تسمى المفهومات [10]. إذ لها طبيعة التصور أو الإمكان أكثر ممالها قوة التحقق الطبيعي.

وتختص مدلولات الألفاظ بالمعنى القوي لهذه الكلمة بمقولتي المكان والزمان اللتين تتحدد معها خواص عالم الإمكان، وبوصفهما كذلك، فقد تدخل هذه المدلولات «في حيز التفرد» فعندما أتحدث عن بيتر فأنا لا أرجع في العادة كل وقت وحين، إلى هذا الوجود الفيزيائي المادي لشخص بيتر في الآن وهنا بل إنما أرجع إلى شيء يظل، قل ذلك أو كثر، «متماثلا» أو إلى شبيه به في سلسلة من مواقف «الحياة اليومية». ولودققنا النظر من الوجهة الصورية قلنا : يشبه أن يكون الإنسان الفرد دالة تتحدد عناصرها بمجموعة تعاقب النظائر المتكافئة في العوالم الممكنة أو في مجموعة الأوقات من الزمان أو تتحدد بتركيب كل هذه «المواقف».

34 وعلى ذلك ينبغي أن نرتقي خطوة حينما نتحدث عن التصورات. فتصور «الإنسان» يتحدد بمجموعة من الأفراد المختلفة (أعني ثبوت دوال وتعلقات فردية مختلفة مثلا بيتر، لورد بيرون، شرلوك هولمز ...) ضمن فئة من العوالم الممكنة. ومما هو نظير ذلك، أن العبارات المركبة من نحو - إن الرجل الذي سيربح الرهان أو الفتاة المحاذية للباب - يمكن أن تحيل إلى تصورات مفردة أو إلى أي فرد آخر معين مستوفيا لشرط دالة التصور في العالم الواقعي. وبهذا الاعتبار فإن شبه الجملة الاسمية - الفتاة المحاذية للباب - غامضة. إذ يجوز أن ترجع إلى تصور مفرد (أي كل واحدة من الفتيات ممن يقمن بجانب الباب، وأعرف عنها كونها فتاة) ؛ كما يمكن أن تحيل إلى أي شخص معين، جزئي معلوم كاسم سالي، التي أعرفها. فاستعمال العبارات الأولى أو شبه الجملة الاسمية يطلق عليها عادة اصطلاح النعت أو الصفة، والاستعمال الثاني هوالإحالة المرجعية [11].

وأخص مايفهم من العبارات ويؤدي معناها وجود مايدل عليها عندما تدخل تحت مقولة التعويض والهوية (الذاتية). ومن جهة المبدأ فإن العبارات الراجعة إلى الشيء نفسه يمكن تعويضها علي وجه التبادل مما يجعل الجملتان ـ أمستردام مدينة جميلة وعاصمة نيثرلند جميلة ـ متكافئتين. إلا أن هذا المسلك لايجري في السياقات الموجهة، لأنه يجوز أن تكون العبارة ـ عاصمة نيثرلند ـ تشير إلى أمر آخر في عوالم محددة، وحينئذ لايفهم أمستردام : أي أن نيثرلند فيما يتخيل من زمان وعالم آخرين، يصح أنها كانت لها مدينة أخرى عاصمة لها. في حين أن أمستردام تحيل دائما إلى ذات المدينة. وهذا أمر صحيح خاصة في القضايا الابيستمية (المعرفية) والجمل الظنية. وإذا جعلنا هذه العبارة ـ يعتقد جون أن ـ في صدر الجمل السابقة تبين أنها جمل غير متكافئة أعني إذا اعتقد جون (خطأ) أن مدينة (هاچ) هي عاصمة نيثرلند. وهذا يعني أن التكافؤ لايصدق في العوالم التي تكون من الناحية الإبيستيمية أو الظنية توصيلية باعتبارما يعرفه أو يعتقده جون.

ولا ينبغي ظاهريا أن يكون الرد بالتأويل مقصوراً فقط علي اعتبار عالم أو عوالم ؛ وعلى وجهة نظر العالم (الواقعي) بل ينبغي أيضا أن يكون الرد بالتأويل شاملا لوجهة نظر الأشخاص، آخذاً بها في تلك العوالم، أقصد أننا إذا أخذنا في الحسبان رغبات الأشخاص أمكن أن نسمي الأماني والآمال، والمعرفة، والاعتقادات، والنوايا اتجاهات أحكام القضايا. وسيمانطيقا الجمل من نحو هذه العبارات (جون يعرف، ويريد، ويأمل بأن كذا. أو مؤملا بكذا، يجب أن، وربما. . . وغيرها) تتطلب علاقة مخصوصة بقابلية التوصل (أو التوصيلية) مما تعتمد على نمط حكم النية والاتجاه وعلى تخصيص لاعتبار ذات الفرد[12] وتركيب من نحو د أ ق المعبر عن (أ يعتقد بأن ق) يكون صادقا إذا صدقت ق في عالم مناسب لاعتقادات أ أي في عالم تكون فيه فئة د(أ) من جملة الاعتقادات مستوفاة.

ثم إن جملة من نحو ـ يعتقد جون أن عاصمة نيثر لند جميلة ـ هي جملة مبهمة من وجه آخر بالنظر، هذه المرة، إلى المتكلم، وفي الحقيقة فإن هذا المتكلم قد رجع بالضبط إلى اعتقاد جون (إلى جزء قضية من حالة اعتقاد جون)، ولكن قد يرجع المتكلم أيضا إلى عاصمة نيثرلند (سواء فكر بالضبط في أمستردام أم لم يفكرفيها) ويحكم عليها بأن جون يعتقد كونها جميلة. وفي الحالة الأخيرة قال جون : إن أمستردام جميلة. لذلك فالنوع الأول وصف بالغموض والإبهام والثاني بالوضوح ؛ لأنه في الحالة الأولى لم يكن المستمع يدري ماإذا كان المتكلم «يشارك» في الإحالة المرجعية مع الشخص الذي تحدث له عنها، بينما في حالة وضوح السياق، فإن المتكلم نفسه يرجع إلى نفس الأمور المتحدث عنها.

35 واستعمال مثل هذه العبارات من نحو التكلم والمستمع وما يعرفانه ويعتقدانه يقربنا إلى مجال التداولية، مما سنناقشه في القسم الثاني من هذا الكتاب . وكل هذا يبين أن مفاهيم من نحو الصدق، والإحالة المرجعية ؛ وإن كانت تنتمي إلى ميدان السيمانطيقا (الصورية واللسانية) فإن لها ضوابط وقيوداً تداولية

5 ـ 2 ـ وحينما نظرنا في المعاني والدلالات القصدية كنا تقدمنا حتى اقتربنا مما يفهم عادة على أنه معنى العبارة وقصدها. وعند استعمال عبارات اللغة الطبيعية ينبغي أن نعرف أولا ماتدل عليه العبارة قبل أن نتمكن من إثبات مرجعها، وبتعبير آخر، فإن الإحالة المرجعية «ترتبط» بالدلالة. وفي الحقيقة يشبه أن تكون دلالة العبارة تركيبا ذهنيا تصوريا يمكن أن يتخذ الشيء المفرد، في عالم الإمكان، قيمة له أو مدلولا. وللدلالات نفس البنية الصورية، إذ تؤخذ الدوال انطلاقا من مجموعة العوالم المكنة (أو من أوقات الزمان) إلى مجموعة الأفراد (أي الدوال الفردية الثابتة) وبعبارة أوضح، تجعلنا الدلالات والمعاني قادرين على أن نحكم [بأن هذا "الشيء" في الآن وهنا هو طاولة] أقصد أن هذه «حالة» من أحوال تحقق الطاولة من حيث هي تصور.

وهناك افتراض مشهور في اللسانيات، وعلم النفس، والفلسفة وهو أن المعاني والدلالات أمور معقدة : إذ تحتوي هذه المعاني على مكونات وصفات، ومؤشرات دلالية وغيرها مما يحدد الخواص التي يمتلكها شيء ما بذاته أو بالتواضع والاتفاق. ويمكن أن نعبر عن مثل هذه الخواص في فئة من المسلمات السيمانطيقية على صورة

(∀س) [ف (س) ⊂ (ج (س) وكذلك هـ (س) . . . .)]

أو بالأحرى على هذه الصورة مع إضافة جهة الضرورة مما تصدربها الصيغة ككل أو قبل دالة القضية، وذلك بتطبيق أداة الربط التي تتحول إذن من الاستلزام المادي (⊂) إلى الاستلزام المنطقي (—ɛ) (مما ذكرنا في رقم 4 ـ 6 لسابقة). وفي نهاية هذا الفصل 6 ـ 3 والفصل التالي سنناقش ما إذا كان الاستلزام المنطقي ذاته لا يشبه أن يكون الأساس الصوري الصحيح للتعبير عن علاقات اللزوم بين القضايا، إلاأننا نحتاج مع ذلك، الشرط الملائم حتى نعبر عن نوع التداخل السيمانطيقي للجمل أو القضايا.

وعلى ذلك حينما نقول بأن شيئا ما تحصل له خاصية محددة ككونه فرسا، يلزم أن تكون له بالضرورة أيضا خواص تابعة ككونه مثلا من الثدييات، وأنه حيوان، فإنما نعني بذلك بأن أي فرس في عالم الإمكان يلزم أن تكون له مثل تلك الخواص ؛ وبعبارة أخرى فإن التصورات الثلاثة مشتركة اللزوم، إذا لزم من تصور (الفرس) في عالم الإمكان تصور صفة الثديية والحيوانية، وينبغي أن نقول كذلك إننا لانستطيع

أن نتصور فرسا ليس حيوانيا ثديا وإلا لم يكن لنا أن نسميه فرسا. ومن ناحية أخرى هناك مسائل فلسفية مهمة، منها أنه يمكن أن نعتبر خاصة «لايطير» كصفة جوهرية في الفرس. وبالرغم من ذلك يمكن أن نتخيل بكامل السهولة عالما يوجد فيه على الأقل فرس واحد طائراً، (كالبراق، بكاسوس). ويشبه أن يكون هذا الاحتمال ممكنا فقط إذا افترضنا خاصية إضافية جوهرية مما يكاد يتفق مع الخواص والصفات الأساسية الأخرى أو إذا وجدت صفة عرضية (كصهيل الفرس) بحيث يبقى التصور سالما. وقد رأينا أن معنى تشابه العوالم والتصورات يقوم بدور أساسي في السيمانطيقا الصورية فيما يخص الدلالة المعنوية.

وينبغي أن ننتبه إلى أن هذه الملاحظات لا تصدق على التصورات المفردة فحسب بل تجري أيضا على ما يسمى بالتصورات المشتركة الخواص. فاللون الأصفر من هذه الصفرة الليمونية المخصوصة هو أيضا (قل ثباته أو كثر تحت الاختلافات الطفيفة من الضوء والادراك) مشترك لازم لخاصية تصور ‹اللون الأصفر› مما يشترك بالضرورة مع خاصية «كل ما له لون.» .

وعلى ذلك فبالنسبة لكلا التصورين المفرد والمشترك الخواص يمكن أن نفترض أنهما يقومان على اختيار معين لتصورات (وهل هي تصورات أساسية ؟) الفضاء السيمانطيقي على معنى أنه ينبغي في لزوم الاشتراك (فرديا كان أم مشترك الخاصية)، في العالم الممكن، أن تكون تلك التصورات متلازمة. على أن هذا يجب أن يكون شرطا محدداً بالآليات والميكانزمات المعرفية الأساسية للإدراك، مما يسمح لنا بأن نميز اختلاف الأشياء وأن نقارن بينها وأن ننظر في شيء واحد تحت شروط متنوعة (من الزمان والمكان) على أنه «نفس»الشيء. ونحن في هذا الموضع قد وصلنا إلى مشاكل فلسفية أساسية للسيمانطيقا الصورية(الانطولوجية) والمعرفية مما لايوجد لها في هذه الوقت إلا قليل من الفهم والاستبصار. وغرضنا محصور في أن نبين على أن مسألة الدلالة مرتبطة بمقولة الموجهات وبنمط السيمانطيقا مما نقترح أن نتناوله (13).

وأخيراً ينبغي أن نلاحظ أن ماقلناه عن التصورات المفردة والمشتركة الخواص يمكن أن يجري أيضا على التصورات المشخصة واقعيا (من نحو قولك : الولد في حال المرض) آخذين الوقائع المشخصة على أنها قيم في العوالم الممكنة. ويجوز أن تكون هذه التصورات الواقعية متماثلة مع قضية (ممكنة) (14).

5 ـ 3 ـ إن مناقشة الأشياء الحاملة للمعاني والدلالات، وكذلك بنية الفضاء السيمانطيقي قد تنفصل عن خصوصية اللغة الصورية لأن اللغات المستعملة توجد لها في ذاتها مدلولات، مع إمكان استثناء عوامل إجراء الجهة منها. ومهما يكن الأمر فنحن نستطيع أن نعين اللغة ونحددها من جهة الدلالة، كما نعين مايناظرها

من جهة منطق المفهوم أوالدلالة. وينبغي أن تؤخذ مثل هذه اللغة بحيث تصير دلالات عباراتها الخاصة قيما لها. ومثال ذلك فإنه إلى جانب القضية المرموز إليها بالحرف ق مما تؤول بقيمة الصدق أو بواقعة (في عالم ممكن) يصح أن تكون لنا العبارة قَ ؛ بحيث ترد بالتأويل إلى قضية أو تصور مشخص من شأنه أن يحصل على قيم واقعية (قيم الصدق أو الوقائع) سواء أتعلق الأمر بأوقات متعينة من الزمان أو بعوالم ممكنة بوجه عام، وكذلك وبالمثل في منطق دلالة المحمول ينبغي أن نحصل على عبارات من قبيل الأشياء الحاملة للمعاني والدلالات (كالتصورات المفردة) أو التصورات المشتركة الخواص أو العلاقات. فالمحمول ذو المفهوم الدلالي الشاغل لحيزين (مثل فعل أحب) يمكن أن يشير إلى تصور (محب) أي أنه خاصية الدالة التي ينبغي أن تتعين فيها، بالنسبة لكل عالم ممكن أو وقت محدد من الزمان، فئة تلك الأفراد (أو الأزواج) التي تستوفي تلك الخصائص. وأكثر من ذلك فقد تحتاج اللوازم أو الخواص اللاحقة أن تربط الصيغ ذوات المفهومات الدلالية، لأنه لايحصل لنا مجرد عوامل إجراء قيمة الصدق فحسب بل وأيضا تحصل لنا عوامل إجراء مطبقة على القضايا (أي التصورات المشخصة).وصفة المفهوم الدلالي الجوهرية الخاصة بلوازم الربط في اللغة الطبيعية ستدرس في فصل لاحق.

وأخيراً فإن صياغة القواعد المخصوصة واشتقاقها تكون واجبة على وجه الضرورة. وكالحال في سياقات الجهة، لا يكون ممكنا التعويض في سياق المفهوم الدلالي ـ من نحو أعتقد أن ـ من عبارات متماثلة الإحالة المرجعية. وذلك أن قواعد 37 الهوية، والتعويض من أفراد مدلولات العبارات المضادة لعبارات المفهومات الدلالية يجب أن تكون مصاغة. والسيمانطيقا، في مثل هذه الانساق كما نوقشت آنفا، يجب ألا تقتصر فقط على ميادين الأفراد الواقعية أو الأحداث الحاصلة (في زمان ومكان الوقائع والأحوال) بل تشمل سائر الأصناف المرتبة لمختلف أنماط التصورات. وكلما نظرت مثل هذه السيمانطيقا في خواص سياق الكلام كلما قطعنا نصف الشوط إلى التداولية الصورية. ويكون مرجع العبارت ودلالتها بهذا الاعتبار أدق تحديداً وقتا ومكانا للمتكلم والمخاطب بعبارة منطوقة. على أن أنموذج البنيات ينبغي ألا يقتصر على عالم ممكن دون سائر العوالم الأخرى بل ينبغي أن يعم سلسلة الدلالات المساعدة على التأويل والرد والتخريج. وإذن فإن مثل هذه السيمانطيقا يجوز أن نطلق عليها سيمانطيقا القرائن، وشاهد الحال أو المقام ؛ وإن شئت قلت سيمانطيقا السياق [15]. وأعقد عناصر قرائن الحال هو مايمكن أن نصطلح عليه بلفظ «الخطاب المنجز على عجل) أو المرتجل. وهناك عنصر آخر مرتبط به يصح أن يكون هو «محل التحاور) ومن غرض هذا الكتاب أن يقدم رؤية متبصرة ومتميزة للطريقة التي تؤول بها الجمل التي تربط بجمل أخرى من نفس الخطاب والمتصلة بالخطاب في كليته

6 ـ السيمانطيقا الصورية واللغة الطبيعية.

6 ـ 1 ـ لقد أكدنا في مواضع كثيرة من الفصول المتقدمة أن بعض العبارات المنطقية الحملية لايوجد لها نظير مقابل في اللغة الطبيعية. وبالعكس فإن جمل اللغة الطبيعية جد معقدة حتى أن المنطق غير المعياري الأدق تطوراً ليس بقادر على أن يعيد صياغتها على نحو مطابق. وكوننا نميل إلى أن نضيف منطق الموجهات، وعوامل الإجراء الأخرى ومختلف أدوات الربط، وأنواعا كثيرة من المتغيرات الفردية وأنماط التسوير وغيرها ... ولكل ذلك باعتبار التأويل السيمانطيقي ـ أقول إن ميلنا ذلك هو أيضا نتيجة أملنا في أن نتوصل إلى تحليل البنية المنطقية للغة الطبيعة.

وفي هذه السنوات الأخيرة توجد محاولات عديدة تريد أن تطبق السيمانطيقا الصورية على اللغة الطبيعية لغاية أن نحدد مثلا على وجه الدقة ضروب اختلاف الدلالة ومقولة الصدق بين العبارات أو الجمل، ولغاية تقديم قاعدة من شأنها أن ترد بالتأويل ضمائر الأسماء، ولغاية أن نعرف مفاهيم من نحو ضررب الاقتضاء وهكذا ذواليك.

وهذه الأبحاث لايمكن الرجوع إليها على وجه من التفصيل؛ إلا أننا سنحاول أن نعطي مثالا لتطبيق أدوات السيمانطيقا الصورية حتى نتمكن من وصف الأدوات الرابطة ولوازم الربط وتناسق فحوى الخطاب الطبيعي واتساقه (16)

6 ـ 2 ـ ومن بين المسائل العديدة والحلول المقترحة في ميدان السيمانطيقا الصورية للغة الطبيعية سنشير بإيجاز إلى إثنين منها.

38

فأولا وقبل كل شيء، لايوجد في قليل ولاكثير علاقة مباشرة صريحة بين جمل اللغة الطبيعية وقضايا المنطق ؛ وما يسمى عادة بالبنية المنطقية لجملة اللغة الطبيعية من نحو ـ بيتر هو مريض ـ إنما هو «ترجمة ونقل»، في مبدأ التأمل، أو بالأحرى هو تأويل وتحويل إلي رمزية الجمل المنطقية من نحو الصيغة الرمزية : (أ) مريض. إلا أنه لاتكاد توجد أية صياغة مناسبة حتى تمثل جملا من هدا القبيل وتحولها إلى رمزية ـ إن الولد الصغير الذي سرق الليمونة يريد أن يأكلها قبل أن يراها... ـ وفوق ذلك فإن سيمانطيقا اللغة الصورية متشابكة أشد التشابك مع تركيب البنية النحوية التي للعبارات اللغوية. وعبارات الجمل المخصوصة قد تحصل على تأويلات و تحويلات مختلفة عن أصناف عبارات جمل أخرى.

وحتى نجعل سيمانطيقا اللغة الطبيعية صريحة فنحن إذن نحتاج إلى تركيب نحوي تكون عباراته الحملية ومقولاته الإعرابية واضحة صريحة، وتؤدي في ذات الوقت وظيفة سيمانطيقية قصدية. وذلك أنه في مثل هذا التركيب لابد من وجود مقولة من صفات الحمل ووجه من وجوه الإعراب حتى نحصل على عبارات من نحو ـ هو الرجل، أو الرجل الذي سرق في الأسبوع الأخير ألف درهم من جاري. لأنه يجوز في جميع هذه الحالات أن تؤول هذه العبارات كما لوكانت أفراداً مخصوصة. وأحد الأنساق المستنبطة حديثا هو نسق النحو ذو الصفة الحملية الصورية (أو التركيب النحوي ذو الصفة الحملية)، وهو نحو متجه في تصوره من الناحية السيمانطيقية إلى تصميم مثل هذا التركيب (17). والفكرة الأساسية لوجود هذا الصنف من التركيب النحوي ذي الصفة الحملية هو أننا نحتاج فقط إلى صفات الحملية الأساسية القليلة العدد حتى نشتق منها تعاريف لفئات حملية أخرى كثيرة. فمثلا لو حصلت لنا فئة حملية مثلا ‹جملة›، ‹اسم›، (أو شبه جملة) كصفات حملية وإعرابية، لاستطعنا أن نشتق منها «شبه جملة فعلية»، وذلك بأن نقول : إن الفئة الحملية الإعرابية هي التي إن تلت اسما أنتجت ‹جملة›.

وحالما نتعرف التركيب النحوي ذا الصفة أو المقولة الإعرابية لجمل اللغة الطبيعية (وهذا أمر ليس بالهين على الإطلاق) أمكن أن نتوقع من السيمانطيقا الصورية أن تؤول وتحول بنيات التراكيب الحملية ذات الصفات الإعرابية هذه. وفضلا عن ذلك لم تجر العادة بأن يصاغ التركيب النحوي الحملي ذو الصفة الإعرابية في صورة اللغة المنطقية المخصوصة. وإذن مانحتاج إليه هو إيجاد نسق للتأويل والتحويل والترجمة أعني نسقا يرد بالتأويل والنقل جمل اللغة الطبيعية، كما تحلل الجمل تحليلا حمليا إعرابيا إلى جمل منطق مخصوص، مثلا منطق المفهوم الدلالي، كما وصفناه سابقا، حتى يمكن أن نرد اللغة الطبيعية ونحيلها إلى أشياء دالة أي أن هذه اللغة لاتشير ولاتدل على أشياء فحسب، وإنما تكون لعباراتها دلالة أو معنى. وأخيراً فإن عبارات منطق المفهوم الدلالي ينبغي أن نتناولها كسيمانطيقا صورية ذات نموذج نظري ؛ كما ألمعنا إلى ذلك مراراً وتكراراً. والنقطة الجوهرية في مثل هذه السيمانطيقا هو أن الرد بالتأويل إنما يحصل تبعا لأصناف الحمل ذي الصفة الإعرابية الخاصة بالعبارات كما يحددها التركيب. وذلك أننا، وفقا لضروب الحمل التركيبي ذي الصفة الاعرابية نحتاج إلى أصناف الحمل ذي الصفة الاعرابية السيمانطيقية أو أنواع منه (مثلا صنف الكيانات المجردة، وقيم الصدق، وغيرها) مما يجب أن تنتمي إليها القيم المتعينة. ونفس الشيء يصدق على تأويل العمليات الإجرائية عند تحويلها.

وفي هذا النسق يكون تعقيد التحليل للجمل البسيطة جداً، بحيث يصير من غير المنصوح به استعمال مثل هذا النحو الصوري في وصف بنيات الخطاب والجمل الشديدة التعقيد في هذا الموضع. وليس من غرضنا في هذا المقام أن نتوسع في تحليل الأساس الصوري للنحو، وإما لنبدي ملاحظات متسقة للظواهر اللسانية في أسلوب أكثر بداهة، وأشبه بالطرق الشكلية الصورية.

6 ـ 3 ـ والمسألة الثانية الكبرى لصورية سيمانطيقا اللغة الطبيعية تتلخص في أنه كيف نحصل على تحليل خاص لاالتركيب نحوي بل لخواص المقولات السيمانطيقية في وقتنا هذا. وفيما يجري به العمل في السيمانطيقا اللسانية يمكن أن 39 ننعت الجمل من نحو ـ كانت الطاولة ضاحكة ـ بأنها من الوجهة الدلالية منحرفة، غير اعتيادية وشاذة بسبب أن مايدعى بضروب التقييد المختار في تأليف ومزاوجة بعض المقولات الإعرابية قد انخرق : لأن استعمال اسم الفاعل الدائم في هذا المثال (ضاحك) يقتضي أن يكون الموضوع (المبتدأ) في الجملة (وبوجه عام ماتنطبق عليه العبارة) دالا على الإنسان أو على الأقل مشيرا إلى حيوان أسمى، وبعبارة أخرى فإن مفهوم الطاولة والضاحك لايشتركان في شيء على الأقل في عالمنا الممكن التحقق، وفي تلك العوالم التي تتشابه فيها القوانين الفيزيائية والبيولوجية .

ولا تتوفر أنواع المنطق الكلاسيكي على قيود فيما يخص مزاوجة المقولات الحملية الإعرابية وتأليفها : إذ لاتفرق هذه الأنواع بين الأحوال المختلفة للأشياء على الإطلاق : إذ كل محمول يجوز أن يطبق على أي موضوع. وحتى نعطي في هذا الموضع كامل التقدير لاستعمال لغتنا الطبيعية ولحدوسنا بالنظر إلى أنساق المقولات الحملية الإعرابية السيمانطيقية أو الوجودية (الانطولوجية) ينبغي أن تصير السيمانطيقا الصورية نوعية أو مقولية حملية(18) ولسنا مضطرين في مثل هذه السيمانطيقا أن نقول عن جملة من نحو ـ إن الطاولة صامتة ـ كونها كاذبة فقط كما نقول عن جملة أخرى من نحو ـ إن بيتر ضاحك ـ كونها الآن كاذبة بل إن هذه الجملة غير صحيحة نوعيا. ومن خاصية الجمل غير الصحيحة نوعيا ؛ أنها لايمكن أن تؤول على وجه مناسب، لأننا لاندري تحت أي الشروط والأحوال ينبغي أن تكون صادقة أو كاذبة (في ع$_0$). ومن ثم فنحن نؤول فقط فئة الجمل الصحيحة نوعيا للغة (وربما تلك الجمل غير الصحيحة نوعيا مما يمكن أ ن تكون مخصوصة في هذه الحالة وحدها كأن تكون مثلا مؤولة في معنى مجازي)(19). ويمكن أن نقول عن جملة ما إنها صحيحة نوعيا إذا كان جزء معناها أو مرجع عبارتها ينتمي إلى خاصية رتبة المحمول. مثلا رتبة المحمول (ضاحك) يمكن أن تكون فئة من مفهومات

جزئية في حيز دلالي مما يحدد مفهوم «الإنسان». والمفهوم الجزئي «كشيء ممكن» (الطاولة) في مثالنا لاينتمي إلى هذه الفئة وعلى ذلك فالجملة غير صحيحة نوعيا.

ولانستطيع أن نعطي في هذا الموضع تفاصيل كثيرة لهذا النمط، من السيمانطيقا النوعية : إذ لم تكد المقاربات وطرق التناول القليلة المبعثرة يشرع فيها لوضع أساس فلسفي صوري لمثل هذه السيمانطيقا. وبالطبع فإن إحدى المسائل المتنوعة تقوم في تحديد ملموس لهذه السيمانطيقا النوعية (القصدية) تجاه تمثيل ما يمكن أن يتحقق من العالم الممكن. وإذا كانت التصورات أعني المفهومات (كالطاولة)، و (الضاحك) لاتتفق في شيء ولاتشترك في أمر ما، فإن هذا يدل على أنه لايوجد عالم ممكن يجوز أن تكون فيه الطاولة متصفة بالضحك. ومع أنه يجوز التساؤل عما إذا كان ينبغي أن نسمي هذه الأشياء طاولات، فقد يصح أن نتصور عوالم ممكنة (في قصص الجن، والعفاريت) حيث توجد للكائنات الحية (مما يمكن أن يضحك) على الأقل صورة ووظائف لقصصنا. ومن ثم فإن صفة الإشتراك والاتفاق، وبالتالي الصحة النوعية قد تحدد بالقياس إلى مجموع العوالم (المتعارف عليها المعتاد) وبعبارة أخرى قد توجد جملة غير صحيحة نوعيا بالقياس إلى فئة جزئية من العوالم عـ1 في حالة انتفاء أي عنصر عـ∈ع1 ، بحيث توجد واقعة متحققة

تستوفي القضية المعبر عنها بتلك الجملة. والفارق بين ضروب تواطؤ وتواضع اللغة الطبيعية من ناحية وبين معرفتنا الواقعية لما هو ممكن في عالمنا أو عوالمنا من ناحية أخرى قد يكون إذن فارقاً ليس دائما واضحا... ومن ثم فإن المعاني والدلالات يمكن أن تتغير كما تتغير رتبة الأشياء التي يجوز أن يطبق عليها المحمول ويسند إليها.

ونحن في هذا الكتاب لانهتم بخاصية ملاءمة المفهومات واتفاقها مع الجملة بل نهتم بملاءمة الجمل في متوالياتها أعني بالشروط الواجبة لاقتران القضايا وتأليفها. إلا أنه ينبغي أن يرسخ في ذهننا بأن هذه الشروط تقتضي منا استبصاراً وتمييزاً ووعياً كاملاً عندما نتناول البنية الدلالية للجمل كما اتضحت في ضروب النحو المنطقية مما هو شائع ويجري به العمل.

تعاليق الفصل الثاني

1 - كمدخل عام للمنطق يمكن الاستفادة من تومسون Thomason (1970) وماسي Massey (1970) اللذين يهتمان معا بعلم الدلالة. وفيما يخص منطق الجهات، فإن علم السيمانطيقا أو الدلالة الذي نعتمده في التحليل الدلالي لبعض ظواهر الخطاب يمكن الرجوع إلى هيوج Hughes وكروسويل Cresswell (1968) وكمدخل آخر أولي لعلم الدلالة الصوري يمكن ذكر تومسون خاصة(a 1973).وسنكمل هذه المراجع فيما يلي.

2 - يسمى الرمزان أ (α ألفا) و ب (β بيتا) بما وراء المتغيرات أو المتغيرات الواصفة، فهما تعبيران عن اللغة الواصفة أعني اللغة التي نتحدث عنها (وهنا منطق اللغة) ثم إن هذين الرمزين يدلان على صيغ سليمة محكمة التركيب للغة سواء أكانت أولية بسيطة أو مركبة، وأننا قد نستخدم أحيانا مثل هذه الرموز الواصفة (الماورائية) فإن اللغة المستخدمة في الحديث عن لغة منطقية هي دائما لغة طبيعية في الأغلب الأعم. والمقصود هنا اللغة الإنجليزية.

3 - وتكون مثل هذه الحواصر والأقواس مهمة في بنية الصياغة : إذ بدونها تكون هذه الصياغة في غالب الأحوال مبهمة، غامضة : فالصيغة مثلا : ق∧ك∨ر يمكن أن نقرأ إما على الشكل : (ق ∧ ك) ∨ر أو على الشكل ق ∧ (ك ∨ ر) أي يمكن أن تقرأ إما على شكل فصل أو وصل (عطف)

4 - وإني أفضل أن نستخدم قيم الرموز المحايدة وهي 1 ، 0 التي يمكن أيضا أن ترد بالتأويل في صيغة (مستوفاة أو «غير مستوفاة)، مثلا قد نستخدم هذه الصياغات (في أنواع أخرى من المنطق) عندما لانريد أن نعطي قيم صدق ما أو ألفاظ من نحو (صواب، خطأ) كما سوف نفعل في الفصل القادم.

5 - وكما فعلنا في كثير من مواضع مقدمتنا التمهيدية، فقد نتسامح في مسائل فلسفية ومنطقية في هذا الموضع وذلك أنه قد يدعي بعض الناس أن مثل هذه الصياغة ف (أ) مثلا الفتاة ظريفة، هي صياغة فاسدة، لأن الفتاة المشخصة المدلول عليها باللفظ فتاة لاتنتمي إلى مجموعة الظرفاء من الناس كما تشير عبارة المحمول (هي ظريفة) بل حتى إذا لم توجد أية فتاة على الإطلاق أو حتى إن لم يوجد أناس ظرفاء (إذا كانت المجموعة) مقصودين بالإحالة المرجعية. وقد يفضل غيري أن يسمي هذه الصياغة (غير مناسبة) أو غير صحيحة) أو قد يعين لها قيمة صدق ثالثة (مثلا تكون هذه الصياغات ليست صادقة ولاكاذبة) بحجة أن الصيغ التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة هي تلك العبارات التي تطابقها الإحالات المرجعية وهذه المسألة تنازع حولها Russel و Strawson وأتباعهما، وكانت الأصل والسبب في مناقشة فكرة الإقتضاء. وفي الجملة السابقة

يسيغ الإقتضاء، لا الإثبات التقريري بأنه توجد فتاة (مخصوصة) ويتقرر أنها ظريفة بحيث يمكن أن يكون «جزء» مثبت من الجملة صادقا أو كاذبا. ولمزيد من المناقشة يمكن الرجوع إلى الأبحاث الأصلية لكل من Copi كوبي وجولد Gould المطبوعة(1967) وأيضا ستروسن Strawson (1971) ومن بين الدراسات الحديثة، وما أكثرها، توجد دراسة حول هذا الموضوع قامت بها Kempson كيمبسون (1975) الذي يمكن أن يعتمد كمقدمة وكمدخل في هذا الباب وكذلك للاستفادة من المراجع وسنناقش بعضا من أوجه هذه المسألة في الفصل الرابع

6 - ويبقى كتاب منطق الموجهات والسيمانطيقا فيه لكل من Hughes وModal (1968) logic)Cresswell مدخلا معتمد منصوحا به وخاصة فيما يتعلق بتفصيل ملاحظاتنا عن منطق الموجهات

7 - والمناقشة الموسعة لهذه المسائل وماشابهها توجد في Kripke (1972) و39,) lewis (1973) ولمناقشة الإحالة المرجعية وتعاقب النظائر المتكافئة يمكن الاعتماد على ليكوف (lakoff) (1968) وبالنسبة للنزعة الانتقادية لنظرية النظائر المتعاقبة يراجع Rescher 1975

41

8 - وبالنسبة لمناقشة عامة حول العلاقات المتشابهة بين العوالم الممكنة وبخاصة دورها في تأويل الجملة العائدة إلى موقف افتراضي نحيل على Lewis(1973) وكذلك Rescher (1975).

9 - لأن إدخالنا الأحداث كنمط أولي في السيمانطيقا جر علينا كثيراً من المشاكل أيا كانت المزايا البديهية لمثل هذه الاستراتيجية. وكما نود أن يكون لنا، من الأفراد مانحتاج إليه، احتياجنا لاحالة العبارات كذلك نود أن نكون من مراجع الجمل مثل مالنا من القضايا الصادقة التي تعبر عنها تلك الجمل، لاأن تكون لنا قيمتان فقط هما الصدق والكذب. وإحدى المسائل هي ماإذا كنا نسلم أيضا بالأحداث (المنفية) كقيم للجمل السالبة أو نسلم فقط بالأحداث الموجبة التي بواسطتها تكون الجملة السالبة صحيحة إذا كان الحدث الممكن الذي تشير إليه عنصراً في العالم المقصود. وفيما يلي سوف نفسر هذا اللفظ « لموضوع ممكن»(وحدث ممكن)، كما سنرى في الفصل الرابع أننا نحتاج أيضا إلى أحداث بسبب اعتبار ضروب الاقتضاء مثلا لصيغ المصدر نراجع J. Martin (1975)، وكذلك R. M. Martin (1967).

10 - وفيما يخص مناقشة الأفراد الممكنة، والتصورات الممكنة يمكن الاعتماد على 1974 Montague وخاصة الفصل 5) و Hintikka (1973) و Rescher (1975)

11 - وللبحث عن هذا التمييز بين الحدود (الواصفة) والإحالية وماايتصل بها من مسائل نذكر Donellan (1970) وفيما يخص المسألة العامة للإحالة المرجعية الموجودة في سياق الموجهات يمكن الاعتماد على مجموعة الأبحاث التي نشرها Linsky (1971)

12 - تجدر الإشارة في هذا النقطة إلى Hintikka الذي أعطى أول محاولة عن سيمانطيقا الجمل ذات الأحكام الذهنية الدالة على الظن والاعتقاد.

13 - إن أوسع مناقشة لهذه المسألة الدقيقة قد تقدم بها Kripke (1972) الذي يعتبر المؤسس لنموذج نظرية سيمانطيقا عالم الإمكان الخاص بمنطق الموجهات وفيما يتعلق (بالتصور الفردي)

يراجع Montague (1974) و Cresswell (1973) وفيما يخص المقاربة السيمانطيقية لغاية الرد بالتأويل الصحة النوعية للجمل (أي الجمل التي تستوفى بعض أنواع القيود المختارة على أساس مزاوجة المحمولات والمتغيرات)، انظر في ذلك البند 6 . 3 الآتي والمراجع المذكورة هناك. وأهم مرجع في هذا الباب هو Carnap (1956).

14 - إن هذا مما يتصل بالمناقشة الفلسفية العامة الخاصة بطبيعة القضايا ونحن هنا لا نماثل القضايا بالعبارة Statement أو assertion القول المثبت (الإثبات). فالجمل قد تعبر عن قضية (مما هو معنى أو دلالة العبارة أو الجملة) حتى لو لم نستخدم الجملة لتحيل على حدث مخصوص. وبواسطة ذلك فصياغة عبارة حول ذلك الحادث يكون بالأولى صياغة قول مثبت (مع إرادة أن المستمع يحصل على معلومات حول ذلك الحادث) وينبغي الرجوع إلى القسم الثاني من هذا الكتاب للاطلاع على الوجوه التداولية لنقل المعلومات وطبيعة القول المثبت. وإذن عندما نقول بأن الجمل أو القضايا تكون إما صادقة أو كاذبة، فنحن نعني بواسطة ذلك القضايا التي تستعمل للدلالة على حدث ما وهذا لا يعني أن مثل هذه الجملة ينبغي أن تستعمل على جهة التحقق (أكثر مايعني أن قضية ماقد تعبر علي وجه التحقق عندما نحكم بأن الجملة تعبر عن القضية). وإذن فالمعنى المخصوص للجملة المخصوصة إنما تشق من استعمال ومن تداول مخصوص بغية الرجوع إلى حدث مخصوص. وللاتساع في المناقشة الخاصة بهذه المسائل وما شابههما من القضايا الجملة / العبارة / القول، يمكن الرجوع إلى : Strawson)1952، 1971، 1974) و kearns (1975)، Carnap (1956) ويؤكد هذا الفيلسوف كارناب مزيد تأكيد على الفارق بين معنى الجملة وقصدها. فالقصد أمر ثابت والمعنى يتعلق ببعض السياقات المائلة كماناقشنا ذلك في بند 1.5 مثلا جون يعتقد ان ، وجون يزعم أن...) وهذه المسائل الإضافية الخاصة بالسيمانطيقا الصورية ينبغي ألا نتعرض لها هنا.

15 - وكل سيمانطيقا حاملة لأمارات تمثل خواص سياق تداولي إنما كان Montague هو الذي افتتحها (تحت اسم التداولية الصورية) لذلك ينبغي الرجوع إلى Montague (1974) وأيضا Thomason (1973b)، Cresswell (1973) و Lewis (1970) ولما كانت الفكرة المركزية هي بالرغم من ذلك «دالة الصدق» (إي باعتبار لا العوالم الممكنة فحسب، بل بعض الإمارات الأخرى أيضا) وهذه الدراسة تنتمي إلي السيمانطيقا لا إلى التداولية التي تنفرد بتصور مركزي آخر، وهو صفة المناسبة (يراجع القسم الثاني)

16 - ومن أجل الرجوع إلى أحدث الكتب التي ركزت على تطبيق السيمانطيقا الصورية على تحليل اللغة الطبيعية يمكن الاستفادة من Davidson وHarman(1972) وكذلك Hintikka وMoravesik وKeenan (1975) وCresswell (1973).

17 - إن النحو منظوراً إليه كصيغ حسابية Categorial grammar وقد كانت فكرته الأولى قد اكتشفت منذ عشرين سنة خلت، قد تحددت أهميته في هذه السنوات الأخيرة وخاصة تحت تأثير أعمال Montague [يراجع Montague (1974) وكذلك مقدمة Thoma-son في مجموعة مقالات Montague) وكمقدمة يمكن الاعتماد عليها يراجع (1973) Cresswel.] .

وإن أهم ماتفترق به السيمانطيقا عن سائر أنواع النحو الأخرى أنه في المقاربة النحوية الحسابية ليست العبارات هي التي تؤول على نحو رمزي تأويلا صريحا بل يشتمل ذلك العمليات الإجرائية والبنيات المتعلقة بالعبارات.

18 - ومع أن مسألة مقولات السيمانطيقا (الصورية) لها تاريخ طويل في الفلسفة، فإن قليلا من الأعمال تكفلت بالبحث في أصولها وأسسها وكذلك في القيام بانشاء سيمانطيقا صورية نوعية يكون لها قيود على المحمول. يراجع في ذلك Sommers (1963) وVan (1967) Fraassen ، (1969) و Thomason (1972) كما ينبغي، مطالعة Goddar و Routley (1972).

19 - في هذه النقطة يمكن الإشارة إلى Guenthner ، (1976) Van Dijk (1975b) مما يتعلق بالتحليل السيمانطيقي الصوري للجمل الاستعارية منظوراً إليها من جهة السيمانطيقا النوعية.

20 - إن مثل هذه الجمل تعبر هنا عما يمكن أن يسمى (بالقضايا الممتنعة) المتعلقة بمجموعة العوالم : لا واحد من هذا النوع يمكن أن يصير متحققا في أي عالم من تلك العوالم.

الترابط وما يلزم عن أدواته الرابطة

1 ـ الترابـــط

1 ـ 1 ـ أغراض سيمانطيقا الخطاب ومسائله.

قد بينا باختصار في الفصل الثاني أن غرض السيمانطيقا في أي نسق صوري إنما تقوم في بناء قواعد التأويل والتحويل المتعلقة بالصيغ السليمة التركيب لذلك النسق. ويعين هذا التأويل على نحو مطرد أي الشروط التي تكون معها الصيغة صادقة أو كاذبة بالقياس إلى نموذج معين، حيث إن قيمة صدق الصيغة تتعلق بالقيم المتعينة لمختلف أجزائها تبعا للصفات الحملية التركيبية لتلك الأجزاء. وبدلا من تعيين مدلولات وكأنها قيم الصدق لأشخاص أو مجموعة منها فنحن نخصص وجوها متعددة لدلالات أجزاء الصياغة للغة مفهومية أعني القضايا والتصورات والعمليات الإجرائية وغيرها.

ونظراً لاعتبارات كثيرة فإن سيمانطيقا اللغة الطبيعية تسير حسب هذه الخطاطة. ولدينا عبارات (جمل) قد تكون من الوجهة الصرفية والتركيبية سليمة البناء، وتتعين أن تؤول بحيث يكون هذا التأويل للجملة في كليتها قائما مقام تأويل كل جزء من أجزائها. وعادة ما يكون هذا التأويل دلاليا : لأن الذي تحدد إنما هو دلالة الجملة، أعني في كل وحدة دالة ‹مورفيمية› من وحداتها، وفي كل جزء من عباراتها المكونة لها.

وجائزأن تكون هذه السيمانطيقا ذات بنية صريحة واضحة بالمعنى الصوري إذا توفرت بعض الشروط فقط ؛ منها أن البنيات التركيبية كما تحددها قواعد التركيب، وأصناف الحمل تتطابق مع البنيات في المستوى الدلالي ؛ إذ العبارات المنتمية إلى نوع من الجمل إنما تتحدد على نفس نمط القيمة ؛ وما بينها من علاقات تركيبية

44

نحوية ينبغي أن يتجلى في البنيات الدلالية. وحتى يومنا هذا فإن النماذج التركيبية للغة الطبيعية لم تستوف شيئا من هذه الشروط استيفاءً كاملا : ذلك أن البنيات التركيبية (النحوية) وإن كانت حاصلة على معيار أساسي خاص بعدم الابهام فإنها لم تتخذ على نحو متعارف عليه بحيث يمكن أن تقدم قواعد دلالية واضحة في إفادة التأويل، باعتبارها قواعد وأصنافاً داخلة في تلك البنيات.

وهناك فرق آخر مطرد بين السيمانطيقا الصورية واللغوية، وهو أن السيمانطيقا الصورية تقدم تأويل الخواص المنطقية وتحويل العبارات فحسب، ولا تنظر إلى مضمون متفق عليه غير منطقي. كما أنها لاتعتد بدلالات العبارات، وبالأحرى أن تعين العلاقات غير المنطقية بين دلالات أجزاء الجملة (1).

فهذه المسائل وغيرها مما يوجد الآن مطروحا في النحو والمنطق لايمكن أن تحل في هذا الكتاب، لأننا سنركز انتباهنا علي مسألة مخصوصة (أو شعبة من المسائل) من السيمانطيقا اللسانية أعني العلاقات الدلالية بين القضايا الداخلية في الجمل وفي ضروب الخطاب.

1 ـ 1 ـ 2 ـ وفيما يخص أغراض السيمانطيقا فإن دراسة العلاقات بين الجمل في خطاب ماينبغي أولا وقبل كل شيء، أن تبين كيف أن الدلالة والمرجع في سلسلة متوالية من الجمل يتعلقان بعناصرها المكونة. وفي هذه النقطة بالذات يظهر الاختلاف جليا عن السيمانطيقا المنطقية. ذلك أن هذه السيمانطيقا تؤول بالرد الجمل البسيطة أو المركبة فحسب ولاتنظر إلى سلسلة المتوالية للجمل. إذ تظهر في المنطق متوالية الجمل في الاشتقاقات فقط. وبينما مع الجمل المركبة يتحدد التأويل بالرد عن طريق الأدوات الرابطة فإن سلسلة الصيغ المتوالية ترتبط بالعمليات الإجرائية للتحويل (الرد بالتأويل) والاستلزام مما تكون الوظيفة الدلالية فيهما تشير إلى قيمة الصدق أو إلى ماهية ضمان صحتهما. ومن خلال هذه الزاوية من النظر ينبغي أن نعتبر ماإذا كان التسلسل المتوالي للجمل في اللغة الطبيعية توجد له خواص الجمل المركبة أو خواص التسلسل المتوالي الاشتقاقي في اللغات الصورية أو ربما كلاهما.

وفي الحالة الأولى ينبغي أن نعين صنف الأدوات الرابطة لجمل اللغة الطبيعية وتسلسلها ودورها السيمانطيقي في الرد بالتأويل. وفي الحالة الثانية يجب أن نبين أي معنى للاشتقاق يمكن أن يكون متضمنا مفهوما من خطاب اللغة الطبيعية، وماهي قواعد الاشتقاق وأي دور دلالي (وغيره) تقوم به، وبوجه عام فإن هذا البحث يختص بالشروط الدلالية التي تترابط بفضلها الجمل، سواء أكان ذلك عن طريق أدوات الربط أو القواعد (أو هما معا)

ويجب أن نلاحظ أنه في منطق دالة الصدق لاتكون الصيغ مترابطة على نحو مباشر في عبارة مركبة وإنما فقط عن طريق مساهمتها في إعطاء قيمة الصدق للصيغة بكاملها. وبافتراض قاعدة التعويض يجوز أن نعوض صيغا بأخرى وليست هذه في العادة حالة الجمل وتسلسلها المتوالي في اللغة الطبيعية. وسنبين في هذا الفصل بأن الربط واقتضاء الأدوات الرابطة إنما يكون من جهة دلالة المفهوم والفحوى.

1 ـ 1 ـ 3 ـ تشمل أدوات الربط، بنوع خاص الجمل والقضايا «ككل»، إلا أننا في الجمل وتسلسل تواليها من اللغة الطبيعية نجد أيضا روابط سيمانطيقية بين أجزاء مختلف الجمل. ثم إن استعمال الأبنية النائبة مناب الأسماء وأدوات التعريف مثال مشهور حيث تكون ذاتية المرجع مقتضاة من ذلك. ويدل هذا على أن العلاقات المتشابهة للعبارات والجمل لاتتأسس على المعاني (والدلالات) فحسب بل وأيضا على المرجع مما يمكن اعتبار كونه نموذجا نظريا. ثم إنه وإن كنا لانهتم في المحل الأول في هذا الكتاب بمسائل الإضمار (جعل الأسماء مضمرة) ممانوقش على وجه الاستقصاء في أصناف علوم النحو الجاري بها العمل الآن، فقد نرى أن أحد أهداف سيمانطيقا الخطاب هو أن تبحث كيف «ينتظم» المرجع في تسلسل القضايا. وذلك أن المرجع يمكن أن يكون «ذاتيا» أي أن العبارات قد تشير إلى نفس الشخص. إلا أن ذلك لايقع إلا تحت بعض الشروط الكثيرة. وقياسا على ذلك فإن المرجع قد يتغير أيضا. وهذه التغيرات ينبغي أن تراعي بعض القيود. وليست هذه الحالة مقصورة على مرجعية الأفراد الشخصية المتعينة بل قد تصدق كذلك على مرجعية الخواص والعلاقات بين الأفراد. على أنه في مرجعية الأفراد والخواص والعلاقات قد يتعين تأويل الجمل وردها بتأويل ماتقدم من جمل أخرى. وذلك أننا لانرد اسم الموصول إلى نموذج أو مثال بل نؤوله بالقياس إلى فئة أو سلسلة من الجمل السابقة أعني نرد اسم الموصول إلى فئة أو سلسلة متوالية من نظائره المشابهة له. ومن ثم فإن سيمانطيقا الخطاب تعني أساسا بصاغية شروط تأويل اسم الموصول. وقد نفترض مؤقتا أن الربط يجب أن يحدد بالقياس إلى ضروب التلازم السيمانطيقي. مثلا الجملة (أ) تكون مرتبطة مع الجملة (ب) (أو سلسلة من الجمل) إذا أمكن تأويل (أ) برده إلى (ب).

45

1 ـ 1 ـ 4 ـ وقد كنا ألمعنا في الفصل التمهيدي إلى أن تسلسل العبارات يمكن أن يترابط بدون أن تحصل فائدة الاتساق وفحواه أعني أن الربط يجوز أن يكون شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لقبول الخطاب.

ويشبه أن يكون الشرط محتملا في أزواج من الجمل، إلا أنه في حالة معينة ينبغي أن يستوفي توالي سلسلة الروابط في كليتها شروطا مخصوصة لتحصل فائدة الاتساق. ويمكن أن نقدر أن هذه الشروط تنقسم إلى صنفين : متتالية خطية، وكلية

شاملة. ومن أهم أغراض سيمانطيقا الخطاب أن تصرح بحدوسنا اللغوية إزاء هذه الشروط وإزاء حصول فائدة الاتساق، وأنه في هذا المستوى يمكن أن نفسر الخواص العينية لعلاقات الاقتضاء، ومسألة الموضوع (= المسند إليه) أو المتحدث عنه وكذلك توزيع الخبر (المعلومات) بوجه عام في خطاب اللغة الطبيعية. وسيكون هذا هو غرض الفصل الآتي.

1 ـ 2 ـ شروط الربط السيمانطيقي.

1 ـ 2 ـ 1 ـ قد استخدمنا فيما سبق لفظ ‹الترابط› لغاية أن ندل به على علاقة مخصوصة بين الجمل. إلا أننا، إن شئنا الدقة، قلنا إن الجمل هي مركبة ؛ حتى إذا كان الربط فيها دالا على معنى سيمانطيقي، كما يخمن ذلك، تعين أن نتحدث بالأولى عن ربط القضايا. والجمل وتسلسلها المتوالي إنما تعبر عن هذه العلاقة بين القضايا أي تدل عن طريق أدوات الربط على مختلف ماورد في بعض أبواب (النحو، من الوصل أو العطف، والظروف وأدوات التعريف.) فإن نحن تحدثنا عن ربط الجمل (أو العبارات الناقصة، وشبه الجمل) فإنما نقصد بذلك الجمل التي يكون مفهوم قضاياها مندرجا فيها على وجه اللزوم. وكثرة الخواص (كعدد ن) للقضايا المترابطة هذا الترابط يمكن أن نطلق عليها مصطلح الرابطية أو المربوطية. وقد تستعمل عبارات أخرى في المنطق المعاصر، وهي لفظة المناسبة. إلا أن هذا المصطلح الأخير ينبغي أن يحترز به ليدل على بعض الخصائص التداولية البراغماتية للجمل أو القضايا أعني كونه وجها من وجوه الملاءمة لمقتضى الحال في سياق تواصلي. 46

1 ـ 2 ـ 2 ـ وحتى نوضح معنى الربط سنعطي أمثلة على ذلك

[1] أ ـ جون أعزب، إذن هو غير متزوج
ب ـ جون أعزب، وعلى ذلك فهو يشتري أغاني كثيرة
ج ـ جون أعزب، إذن أمستردام هي عاصمة نيثرلاند

[2] أ ـ ولأن جون لم يكلف نفسه عناء العمل فقد رسب في الامتحان
ب ـ ولأن جون لم يكلف نفسه عناء العمل، فقد قبلته ماري على خده
ج ـ ولأن جون لم يكلف نفسه عناء العمل، فإن القمر يدور حول الأرض

[3] أ ـ إن أمستردام هي عاصمة نيثرلاند، عدد سكانها 800 0000 نسمة.
ب ـ أمستردام هي عاصمة نثيرلاند. هل تحب أمستردام ؟
ج ـ أمستردام هي عاصمة نيثرلاند، وبموجب ذلك أعلن افتتاح الجلسة

[4] أ ــ سؤال : أين تنوي أن تذهب في عطلتك هذا الصيف ؟
جواب : من المحتمل أن أسافر إلى البرتغال

ب ـ س : اين تنوي أن تذهب في عطلتك هذا الصيف ؟
ج ـ في هذا الصيف، سيسافر أخي إلى البرتغال
ج ـ س : أين تنوي أن تذهب في عطلتك هذا الصيف ؟
ج : هل يمكن أن تخبرني كم هي الساعة الآن ؟

لقد أخذنا مجموعة من الأمثلة المتنوعة : منها جمل مركبة [1]، ومنها جمل معقدة [2]ومنها جمل متسلسلة متوالية [3]، ومنها حوار متتابع [4] وفي كل زمرة (أ) يظهر أن أمثلتها سائغة تماما. وفي أمثلة (ب) يشبه أن تكون أقل قبولا أو أنها جائزة في أحوال مخصوصة. ويشبه أن تكون أمثلة (ج) غير سائغة على الإطلاق. فما هي أنواع القيود التي تحدد أحكامنا البديهية إزاء صفة القبول الدلالي لهذه لهذه الجمل أو لضروب الخطاب هذه ؟

فأولا ينبغي أن نلاحظ أن هذه القيود راجعة على الحقيقة إلى الدلالة السيمانطيقية لا إلى التركيب النحوي. ذلك أن جمل أمثلة (ج)، من حيث هي كذلك، صياغتها سليمة البناء على نحو كامل.

وثانيا فإن الربط لا يتعلق بوجود الأدوات الرابطة. ففي أمثلة [3] و [4] يجوز أن تكون الجمل مرتبطة أو مستغنية عن الربط، خارجا عن الوجود "الصريح" لأدوات الربط. وبالعكس فإن وجود الروابط لايجعل الجمل مترابطة كما هو ملاحظ في مثال [1] ج، و [2]ج بل الأولى أن استعمال الروابط يقتضي أن تكون الجمل مترابطة، وبهذا الاعتبار فإن الربط، كما سنبين ذلك على التفصيل من فقرات هذا الفصل، يدل على اختلاف أنواع الترابط أعني الاستلزام المنطقي، في مثال[1] وعلى التعليل والسببية في[2] والوصل في [3]. وأيضا ينبغي أن نفسر لماذا يحدد استعمال الروابط المختلفة إمكان قبول أزواج الجمل المترابطة : إذ في مثال [2] ب، فإن استعمال أداة الربط «مع أن» الدالة على التعارض (أو المعارضة)، مما هو محل أداة التعليل ‹لأن› قد يكون استعمالا أكثر ملاءمة.

47

والشرط الأول للربط في مثال [1] أ قد يدل على العلاقة الموجودة بين الدلالات أو المعاني لألفاظ العبارات. فتصور ‹ الأعزب› ينطوي على مفهوم ‹غير المتزوج› تبعا للمعنى المقتضى في اللغة الطبيعية. وعلى ذلك فإن العلاقة المستفادة من هذا النمط ليست شرطاً كافيا لارتباط الجملتين ؛ والجملة :

[5] جون رجل أعزب وكذلك بيتر غير متزوج.

تكون في العادة غير جائزة ولامقبولة. وإذن فالرابطة من مثال [1] أ تتعلق أيضا بمتغيرات المحمولات ـ أعزب، غير متزوج ـ أعني أن هذه الرابطة تتعلق بقيم مرجع

الاسمين : جون، والضمير هو، وينبغي أن تكون هذه القيم بوجه خاص ذاتية بالنسبة للقضية الأولى حتى تستلزم القضية الثانية كما يتحصل معنى المقتضى المفترض :

(∀ س) [أعزب (س) ——ع~ متزوج (س)]

وبعبارة أخرى يجوز أن يكون المعنى المستفاد من معنى العلاقة شرطا للربط عن طريق بنية القضية فحسب، وعن طريق مرجع الأشخاص المتعينة ذاتيا مماتوجد لها خواص التعلق.

غير أن وجود أنواع من المرجع المتعين الذاتي كما في أمثلة (ب) لايضمن لنا من حيث هو كذلك أن نتأدى إلى قبول جملتين على أنهما زوج من نوع واحد. وفي حكم بداهة العقل فإن الجملة من نحو [1] ب، يشبه أن تكون «غريبة» إذ نحن لم نتبين «مباشرة» على أية جهة يجوز أن نقول : إن كون جون أعزب يصح أن يترتب عنه كونه يشتري الأغاني المسجلة الكثيرة، على الأقل ليس بالمعنى الذي تحصل فيه القضية الثانية مرتبة عن القضية الأولى ولازمة عنها. واستعمال رابطة أخرى مثل حرف الوصل‹الواو› يبدو أنه لايقوى أن يجعلنا نقبل جملة [1] ب زيادة قبول. وكذلك وبالمثل في جملة [3] ب وهي أن كون عاصمة نيثرلاند يشبه ألا تكون متعلقة على نحو مباشر بكونك تحبها (أولا تحبها).

وبالرغم من ذلك فإن مرجع أنواع المشار إليه الذاتي المتعين قد يجعل الجمل ومتوالياتها أكثر قبولا حتي ولو لم تكن المحمولات أو القضايا مترابطة : ففي أمثلة (ج) لاتوجد ذات متعينة (أو أي علاقة أخرى) بين الأشخاص ولا بين خواصها : إذ يشبه ألا تكون الأحداث في كليتها مترابطة في شيء ما، وفي آخر المطاف، يظهر أن الربط بين القضايا إنما يتحدد بنوع من تجانس تعلق الأحداث مما تشير إليه تلك القضايا.

وينبغي أن نلاحظ أن ذاتية مرجعية الأفراد وإحاليتها المتعينة ليست كذلك شرطا ضروريا لتعلق الحادث.

[6] لقد كانت بالأمس حرارة مفرطة، فذهبنا إلى الشاطئ.

والحادثة التي يشير إليها مقدم هذه القضية يكون لها من جهة التعليل والسببية تعلق بالحادثة المذكورة في التالي ويتطلب مثل هذا التعلق بين الأحداث مزيد تخصيص وبيان كما سترى فيما يجئ من الأمثلة.

[7] وبالأمس كانت الحرارة مفرطة فذهبنا آخر الأسبوع إلى الشاطئ.

وإنما تتلازم الأحداث فقط (على الأقل من جهة التعليل) إذا استوفت شروطاً معينة من الترتيب الزمني. وعلى نفس النمط قد لانعتبر في العادة تسلسلا متتاليا وكأنه مقبول كما في قولك :

[8] لقد رأيت في منامي كون الحرارة شديدة، فذهبت إلى الشاطئ.

أن تكون الحرارة مفرطة في عالم الحلم ليس سببا معقولا للذهاب إلى شاطئ عالم واقعي. وعلى الأقل في هذه الأمثلة فإن تجانس تعلق الأحداث يشبه أن يكون أيضا مقتضيا مجانسة التعلق في العوالم الممكنة كالتعاقب الزمني من تتالي نقاط الزمان في العالم الواقعي. وكالتعيين الذاتي للعوالم أو أصناف منها. وعلى ذلك فإن جملة من نحو [8] تكون جائزة فقط إذا كان حدث رؤية الحلم لها نوع من التعلق بحادث الذهاب إلى الشاطئ مما يجعل الجملة [9] مقبولة.

[9] لقد كان اليوم حاراً جداً حتى أني قد حلمت بأني ذهبت إلى الشاطئ.

إذ يجوز أن تكون درجة الحرارة في العالم الواقعي قد أثرت في كوني حالما على ذلك النحو بل وأيضا على محتوى الحلم أي سبب وقوع الأحداث في العوالم التي يمكن الدخول إليها كان انطلاقا من العالم الواقعي.

1 ـ 2 ـ 3 ـ وكنتيجة مؤقتة يمكن استخلاصها من مناقشة الأمثلة المتقدمة هو أن الجمل الفرعية والجمل الأصلية قد يترتب بعضها على بعض وتترابط إذا صح أن الأحداث التي تعبر عنها القضايا تتلازم في عوالم متجانسة التعالق. وإذن فالسؤال المطروح هو تحت أي الشروط يجوز أن نقول إن هذه الأحداث متلازمة في الوقوع ؟ ثم إنه وإن أمكن أن تكون الأفراد (الفاعلة) في هذه الأحداث متعينة، فإن هذا ليس شرطا كافيا ولاضروريا.

وأوضح مثال على تعلق حادث ماهو العلة أو السبب. وحسب ماسنورده من تعريف للعلة، في الفصل السادس، بخصوص الأحداث، نقول : إن الحادثة أتنتج الحادثة ب إذا كانت أ شرطاً كافياً لحصول ب أي على الأقل في عالم واحد ممكن أن يكون حصول أ غير متفق ولامنسجم مع عدم حصول ب ②. وشبيه بهذا التعريف يمكن أن يعطي للعلاقة السببية حيث يرمز بالحرف أ إلى (حصول المعرفقب) ويشير الرمز ب إلى فعل أو نتيجة فعل. ويمكن أن تعتبر هذه العلاقات في مثال [2] أ و [6].

وكذلك وبالمثل في حالة [1] أ إذ يدل التالي على نتيجة ضرورية للحادث الذي يشير إليه المقدم.

غير أن علاقة الشرط ونتيجته مما يميز الربط والتعلق يشبه ألا تصدق بوجه عام. ففي مثال [3] ألا نكاد نتبين بأن كون أمستردام هي عاصمة « يحدد» كون سكانها

علي ذلك العدد المعين. ونفس الشيء يصدق على جمل من قبيل.

[10] لقد ذهبنا إلى الشاطئ ولعبنا الكرة

[11] لقد ذهبنا إلى الشاطئ، ولكن بيتر ذهب إلى المسبح

[12] لقد ذهبنا إلى روما وكذلك فعل جونسون

وفي هذه الأمثلة كان التالي لايعبر عن القضية الدالة على الحدث الذي هو على نحو أو آخر نتيجة للحدث المشار إليه في المقدم. نعم إن الأحداث يشبه أن تكون مترابطة، ومترتبا بعضها عن بعض على هذه الصفة أو تلك. وفي مثال [10] يمكن أن نعرب عن حكمنا بأننا قد لعبنا الكرة في الشاطئ علي الأقل في قراءة أولى للجملة. ويكون ‹الذهاب إلى الشاطئ› في هذه الحالة شرطاً ‹في لعب الكرة فيه›. وبالعكس في حال وجودنا في الشاطئ يكون اللعب بالكرة حدثا ممكن الوقوع. ويشبه ألا يكون هذا الحكم أو هذا التخريج ممكنا في مثالي [11]، [12] اللهم إلا أن يكون ذهابنا إلى الشاطئ سببا كافيا لأن يذهب بيتر إلي المسبح، وأن ذهابنا إلى روما شرط كاف حتى يذهب جونسون إلى هنالك أيضا. وفي حين أنه في أمثلة 49 العلة والسبب كان ترتب الحادث الأول غير متفق ولاملائم لعدم وقوع الحادث الثاني، فقد ظهر أن الشرط الأدنى من نحو جمل [3] أ و [10 - 12] هو أن تتفق حادثتان مجرد اتفاق، ونقول عن حادثتين إنهما متفقتان اتفاقا مجرداً إذا لم يمنع وقوع إحداهما وقوع الأخرى في مقام معين. ويكون التعبير عن ذلك بالقضايا على الشكل الآتي :

◊ (ق ∧ ك) أو ~ □ (ق ⊃ ~ ك)

ومن ناحية أخرى فإن مصطلح الملاءمة أو حسن الاتفاق يحتاج إلى مزيد وصف وبيان. ولنأخذ على ذلك مثلا الجملة الآتية :

[13] لقد ذهبنا إلى الشاطئ وقد ولد بيتر في مانشستر.

ولوراعينا المنطق، وجدنا أن الأحداث متفقة ومتلائمة ولايتنافى بعضها مع بعض من جهة أنها متعاطفة ومضموم بعضها إلى بعض. إلاأننا مع ذلك لانشعر بأن الجملة مترابطة، لأنه يصعب علينا أن نكتشف العلاقة الموجودة بين الأحداث المدلول عليها في الجمل الفرعية.

ويبدو أن الاختلاف مع الجمل [11] و [12] يتضمن الاختلاف بين أصناف الأحداث المرجوع إليها. فجملة من نحو [11] مستساغة، جائزة، لأن كلتا الجملتين الفرعيتين فيها تدلان على نشاط متشابه حاصل تقريبا في نفس الوقت بينما في جملة [12] نجد أن أصناف حصول الفعل على وجه الإمكان في أوقات مختلفة تكون متماثلة من كل وجه. وعلاوة على ذلك، فإنه في كلتا الحالتين، يستلزم أن

توجد علاقة (من الصداقة، وأعضاء أسرة واحدة، ومعرفة شخصية) بين الأفراد حتى تحمل عليها تلك الأنشطة، وتنسب لها. أما في جملة [13] فإن النشاط المخصوص بذهابنا إلى الشاطئ لايمكن أن يقارن في شيء على نحو مباشر، بالخاصية الأكثر عمومية، وهي ميلاد بيتر في مانشستر. ومدلولات الحادث المقتضى، إن جاز هذا التعبير، تكون جد متباعدة في المكان المنطقي لأنها تتولد عن رتب مختلفة.

وتشابه العوالم والأحداث ينبغي أن يوصف باعتبار جهة من النظر : فالذهاب إلى الشاطئ والذهاب إلى المسبح يتشابهان مثلا من جهة معينة، وهي «الأنشطة الإنسانية المسلية» ومن جهة نظر دواعي الوقت المختار أو العالم الممكن (كالأمس) مثلا. وجملة من نحو [11] يجوز بنوع خاص أن ينطق بها في مناسبات بعد سنوات من هذا القبيل : كيف قضيت وقتك بالأمس. ومن ناحية أخرى فإننا بعد السؤال لانستطيع أن نجيب على نحو مناسب بالجملة [13] أو بالجملة الفرعية الثانية من [13]. ويترتب عن ذلك بأننا نفهم العلاقات الموجودة بين الأحداث تبعا لقاعدة العرف العام.

1 ـ 2 ـ 4 ـ ومصطلح «اعتبار جهة من النظر» مما يكون فيه تشابه العوالم والأحداث محددا، لا يتناول الخواص السيمانطيقية وحسب، بل يتناول أيضا الخواص التداولية البراجماتية، إذ الجمل قد تترابط (أو قد لاتترابط) بالنسبة للمتكلم المخاطب في سياق مخصوص من التواصل. فما يظن فيه الترابط بالنسبة للمتخاطبين في سياق معين يمكن أن يعتقد فيه الاضطراب والاختلال بالنسبة لمتحاورين آخرين [وقد فضلنا أن نستعمل مصطلح الترابط في مقابل الاضطراب والاختلال (بدلا من اللفظ المتداول وهو عدم الترابط) لاننا قصدنا المصطلح التقني]. وعلى أي حال فإن الشروط التي تجعل الخطاب مترابطا ليست هي مايتعين في حالة واحدة واقعية. ذلك أن الشروط والمناسبات أمور متواضع عليها، ومن ثم فهي عامة، على معنى أننا نستطيع بفضلها أن نصيغ حكماً من هذا القبيل [إذا كان المتكلم والمخاطب يعرفان كذا وكذا، وإذا كانا قد حكما بكذا وكذا كانت حينئذ الجملة أو سلسلة متوالية (ج) مترابطة حينما تعبر عن القضايامن نحو (ق......)]. وكذلك وبالمثل فإن الشروط المناسبة لأفعال الكلام تكون مشيرة إلى الاقتضاء إذا كانت جمل، من نحو ماذكرنا أنفا، مستعملة لإفادة حكم ما. ونحن إنما نريد من المستمع في هذه الحالة أن يحصل له الخبر ويستفيد المعلومات ؛ إلا أن هناك من المبادئ ما يحدد كم المعلومات ونوعها مما يقدم عن طريق التلفظ بالجملة أو الخطاب. وهكذا فبعد سؤال من طراز : «كيف قضيت وقتك بالأمس» أو مايشبهه، ينبغي الرجوع في الإجابة

50

عن ذلك إلى ماقمنا به من أنشطة. ولهذا السبب فإن الرجوع إلى مكان ازدياد بيتر يعتبر رجوعا غير مناسب. وسنرجع إلى مثل هذه الحالة، وما ماثلهامن الشروط التداولية لأفعال الكلام، ومماينقل من المعلومات فيما بعد.

1 ـ 2 ـ 5 ـ وبدلا من استعمال عبارات مثل «اعتبار جهة النظر» فإن زيادة اختصاص الوصف الدلالي للشروط المقتضاة من السياق يمكن أن تصاغ في مصطلح جامع هو «موضع التحاور»(3) وفي مثالنا [13] قد يعني ذلك أن العطف أو التعاطف على سبيل الجمع من كلا الطرفين لايجوز أن ينسب في ذات الوقت إلى نفس الموضع المتحاور فيه. ونزولا عند أسباب البساطة نقول إن موضع التحاور يمكن أن يعرف «من الوجهة الدلالية» بأنه مجموعة من القضايا. وعلى ذلك فإن زيادة التخصيص يمكن أن تنتج في قسم التداولية أعني أن المتكلمين والمخاطبين «يعرفون» هذه المجموعة. وقد تكون هذه المجموعة أحيانا فارغة ؛ فلا يوجد موضع مخصوص بالتحاور على الأقل من الناحية الدلالية. وقد تقوم هذه المجموعة في مجرد قضايا معبرعنها في جمل الخطاب أو بواسطة المعرفة السياقية لأنواع أخرى (من الفعل المشترك الإنجاز وإدراك الأشياء المتشابهة وغير ذلك...). وحينما يبتدأ في التحاور من جملة مركبة، ولم يتخصص بعد موضع التخاطب على أية جهة، فقد يستخدم حينئذ التعاطف على سبيل الجمع كموضع التحاور لغاية تعاطف ثان واقترانه.

وسنبين فيما بعد أن موضوع التحاور ليس مجرد تعيين لمجموعة المعلومات المتاحة فحسب، بل يستلزم قضية مخصوصة (أو مجموعة من القضايا) أعني قد تنتج عنه بنية شاملة كلية كبرى.

فإن نحن أردنا أن ننتج شروط الربط في السيمانطيقا الصورية تعين أن نضيف مجموعة مثل ز خاصة بالمواضع الممكنة للتخاطب، وعنصراً معينا من ز أعني ز() Z_0

بحيث يكون موضوعا متحققا في التحاور. وعلى ذلك فإن الرد بالتأويل لجمل ما يمكن أن ينتج اعتباراً لعناصر ز (وحسب قرائن أخرى ممكنة، مثل العوالم الممكنة، وزمان ومكان معين...) وإذن فإن دالة من نحو ل (أ، عِ ، زِ) يمكن معالجتها من عدة طرق مختلفة. ولما كانت هذه الدالة متعلقة بموضع التحاور فقد يجوز أن تصدق أو أن تكذب من حيث تكون لها قيم ما، كما أنه من الجائز أن تبقى غير معرفة (مما يجعلها جزئية) بالنسبة لبعض قيم زِ. ومن ناحية أخرى فإن جملة من طراز [13] يمكن أن تكون صادقة [إذا صدق التعاطف على سبيل الجمع والتشريك في طرفيها]، حتى لو لم يدل ذلك التعاطف فيها على الربط(4) وفي هذه الحالة قد نحتاج إلى دالة ل+ مما يمكن أن نعين فيها قيما أربعة (5)

[14] أ ـ الصدق والربط
ب ـ الصدق ولكن مع الاختلال
ج ـ الكذب والربط
د ـ الكذب والاختلال.

حيث يقال في هذه الحالة عن جملة ما إنها مرتبطة إذا كان الربط فيها جاريا على موضوع التحاور. واختصاراً لوضع رموز لهذه القيم يمكن أن تكتب :(أ) 1 1، (ب) 0 1 ، (ج) 0 1، (د) 0 0 .

وفيما يخص الجمل المركبة أ * ب المربوطة إلى زِ ينبغي أن يكون أ مربوطاً إلى زِ و ب مربوطة إلى ‹كيفة التأليف› الحاصل للتعاطف على سبيل الجمع مع موضع التحاور أعني

{ أ } ∪ زِ

وأُستُعمل هنا الرمز المشار إليه بالنجمة * ليدل على أي ربط ثنائي للغة الطبيعية. ويتعين أن نسلم بأن هاتين الجملتين المتعلقتين بقيمة « الربط» أعني (أ) أو (ج) هما اللتان تكونان سائغتين في لغة التخاطب الطبيعي.

ويمكن أن نرى في موضوعات التخاطب انطلاقا من مجموعة ز أن تراكيبها المجردة تحدد بعض رتب الفضاء السيمانطيقي أو بعض حقوله مما يجوز أن تكون فيها مدلولات الأفراد وخصائصها مأخوذة من القضايا (مدلولات الأحداث ومرجعيتها). ولما كان يجب التوسع في تحديد الربط وبيانه اعتباراً بسياق التخاطب ـ وسيناقش مفهوم السياق في القسم الثاني من هذا الكتاب ـ أمكن أن تصير دالة ل+ مكونة من أربعة أحياز (أ، عِ، زِ، سِ) بحيث تكون سِ الصغرى مكونة من مجموعة س، وهي بالضبط مجموعة السياقات الممكنة للتواصل. وفي مثالنا [13] تدل هذه الشروط والملابسات في أكثر العبارات تشخيصا على أن القضية الأولى ‹ذهابنا إلى الشاطئ› تحدد الرتبة التصورية المخصصة لمرجعيتنا، أعني المحددة للأفراد والخصائص التي تتميز بها، والأشياء والأشخاص التي تربط معها في خواص (كالملابسات والأوضاع الاجتماعية وصفات أخرى) من الذهاب والترحال (مما يجعل الجملة التالية ممكنة : ذهبنا في السيارة أو كان القطار صاخبا مليئا) وأخيراً هناك أوصاف الشاطئ (الرمل، الكثبان الرملية، والصخور وأنواع أخرى من الأنشطة تقع في الشاطئ، وأحداث تحصل فيه)، وتلك المرتبة التصورية منتظمة ؛ إذ ليس كل ما نملك من خصائص يمكن أن يقع عليه اختيارنا، وإنما ننتقي منها فقط مايتفق مع التنقل والذهاب ومع مايتلاءم والشواطئ. وذلك أن ‹اللعب بالكرة› خاصية متفقة مع صفة كوننا في الشاطئ، بينما كون ‹بيع نوع من مادة لزجة من

اللصاق›، في الشاطئ غير مناسب. وعلى وجه واضح، فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية المطردة (بين التصورات ومدلولاتها) فما يكون متضمنا هنا إنما هو المعرفة بالعالم. وينبغي أخذ هذا العامل ‹معرفة العالم› مسلما من نظريات أخرى، على الأقل، تلك الصورية منها، لأن التمثل الكامل لمعرفتنا (المتغيرة) عن العالم لا يمكن أن يكون غرضا من أغراض المنطق واللسانيات[6].

وأخيراً ينبغي أن يكون من الممكن تغيير موضوع التحاور، مما يحتم أن ندخل إجراء ثنائيا يرمز إليه بخط رأسي ‹ا› لدى كل موضع متغير العناصر من المجموعة الكبرى ز حيث تقرأ هذه الصيغة ز$_0$ ا ز$_ي$ على النحو الآتي ‹موضع التحاور يتغير من ز$_0$ إلى ز$_ي$ أو تقرأ على وجه الدقة ز$_ي$ هي موضع التخاطب الجائز على وجه التناوب بالقياس إلى موضع التخاطب المتحقق ز$_0$› وكما يقال عن عوالم كثيرة : إن التوصل إلى بعضها من بعض جائز، كذلك يقال عن موضوعات التخاطب، إن استهلاك موضوع منها والانتقال إلى موضوع آخر جائز في سياق معلوم. وقد يضاف إلى الربط شرط زائد أو شروط مناسبة كما ذكرنا آنفاً. وعلى ذلك فضروب التغيير الجائزة في موضوعات التخاطب تطرح مسألة البحث الاختباري الأمبيريقي. ويمكن الافتراض على المستوى الصوري بأن مثل هذا التغيير يكون جائزاً فقط إذا كان هناك مدلول تصورواحد[7] (إما مدلول فرد أو خاصية منه أو حتى مدلول قضية) ينتمي إلى كلتا الرتبتين اللتين تحددهما موضوعات التخاطب مثلا «الماء» من قولك :

[15] قد كنا في الشاطئ، إلا أن ماء المسبح أنقى وأصفى.

ويستنتج من هذه المناقشة أن الشرط الأدنى لتعلق القضايا المعبرة عنها في جملة أو سلسلة متوالية يكمن في ارتباطها مع نفس (أو تعلق) موضوع التخاطب كما ذكرنا قبل قليل. إلا أن هذا الترابط لا يحتاج إلى أن يكون تصوريا فحسب بل ينبغي أيضا أن يكون متحققا في الواقع على معنى أن أحوال المقام (كوحدات الزمان والمكان في العالم) تتخصص بحيث يصير الأفراد والخواص والأحداث مترابطة (على صفة من الهوية، ومبدأ السبق، واللحوق، والتعاقب).

52

ونحن واعون بأن ماسبق من مناقشة إنما تناول بعض خواص الربط فحسب. إلا أننا سنعالج هذا عند دراسة أدوات الربط ونتائجها كما سنناقش وجوه الاتساق في الفصلين 4، 5 .

2 ـ أدوات الربـط ولزوم نتـائجهـــا .

2 ـ 1 ـ أدوات الربط في اللغة الطبيعية

2 ـ 1 ـ 1 ـ إن العلاقات بين القضايا والأحداث إنما يعبر عنها على نحو خاص بواسطة مجموعة من العبارات من مختلف أنواع التراكيب مما يمكن أن نطلق

عليه هنا اسم الروابط. وقبل كل شيء تنتمي إلى هذه المجموعة روابط أصلها راجع إلى تركيب أنواع الوصل التشريكي (العطف) سواء منها المنسوقة أو الدالة على الفرعي من الجمل مثلا حرف ‹الواو›، وحرف ‹أو›، وأداة التعليل «لأن »، وكذلك «من أجل أن...» ووظيفتها هو تكوين جمل ‹مركبة› من جمل ‹بسيطة›. وعلى ذلك فعمل هذه الروابط هو حصول الإجراء الثنائي. وفئة ثانية من الروابط تؤخذ من أبواب الظروف الأسمية والحرفية وماتركب منها من شبه الجمل من مثل ‹مع أن›، وكذلك ‹بالرغم من أن›، ‹ونتيجة لذلك›، وتدل هذه الروابط أيضا على عوامل الإجراء لأنها قد تخرج جملا من أخرى وتميزها عنها : ومع أنها في العادة تعبر عن العلاقة بين القضايا، فإنه ينبغي أيضا أن ننظر مالإذا كانت هذه الظروف دالة على الإجراء الثنائى مما يقتضي أنها لايجوز مثلا أن تقع في حال الإفراد أي في جمل غير مركبة. ويمكن أن تكون الجمل الظرفية بدورها مكونة من قضايا اسمية مسبوقة بحروف ظرفية مركبة تحمل خاصية الربط، من نحو قولك ‹بموجب كذا›، ‹بالرغم من أن›، ‹وكنتيجة لذلك›. وتوجد زمرة رابعة من أدوات الربط قريبة الشبه أو منحرفة عن باب الظروف، فهي زمرة متنوعة من صيغ التعجب، ومن بعض ما يدخل تحت أبواب الحروف الزائدة الملحقة في أول اللفظ أو آخره، والظروف المنفية وبعض أدوات ‹التشريك› مما يغلب وجودها في اللغات الألمانية والهولوندية، والإغريقية، وأيضا نعبر عنها في اللغة الإنجليزية بتنغيم الصوت وتمديد طبقته وبجمل من نحو ـ أنت تعلم ؛ وأليس كذلك وغيرها...

وأخيراً فإن الربط قد يدل عليه بواسطة ضروب الحمل من مختلف مقولاته وأبوابه كالأسماء والأفعال والصفات (والنعت) كما يعبر عنه بالجمل الأصلية والفرعية. من مثل الإنتاج (كإذن)، والتخيير البدلي، والنتيجة. وقد يعبر عن الربط بأفعال من نحو أنتج، وعارض، وأضاف وترتب عن، ويمكن أن نستنتج بأن... وغيرها.

ويستحسن أن يركز الإنتباه على الروابط المأخوذة من وصل التشريك (العطف)، ومن باب الظروف، مما سنعطي عليه أمثلة من اللغة الإنجليزية فقط. فلانطيل في تحليل تركيب الجمل (وسلاسلها المتوالية) مماتأتلف منه الروابط. وفيما يخص التقديم والتأخير فإن ضروب الوصل التشريكي الخاص بالجملة قد تقع بوجه خاص، في صدر الجمل الفرعية والجمل الأصلية الرئيسية، بينما تحتل شبه الجمل الظرفية مواقع مختلفة. كذلك فإن روابط الوصل التشريكية يمكن أن تقترن مع الروابط الظرفية (من مثل بالرغم من أن، ولكن مع ذلك...) ، إلا أنها لاتقترن مع عبارات من جنسها، وبابها، فلا تقول مثلا (ثم لكن، لأن مع أن،...) وسنعالج(8) في

53

القسم الثاني ترتيب الفروق بين استعمال روابط الجمل الفرعية المتداخلة والأصلية المتداخلة، لأن هذه الفروق تتعلق أساسا بعوامل تداولية.

2 ـ 1 ـ 2 ـ ولما كان غرضنا الأول هو أن نصنف ضروب الترابط بين الجمل الفرعية والأصلية، فسوف نهمل ماكان يعرف بشبه الجمل(9) الرابطة أعني الروابط التي تؤلف (من اسم أو فعل) جملا من جمل أخرى، وهي أشباه جمل من نحو ـ جون وماري ـ الليمون والبرتقال ـ المشي والتحدث (مشى وتحدث) ـ قوي ولكن ـ هذب ـ سريعا ولكن حذر ـ ، وبعض هذه الجمل المركبة يمكن أن تشتق من أو أنها مكافئة لتراكيب (مثلا ذهب إلى روما، وذهبت ماري إلى روما) ؛ وبعضها الآخر مشتق من زمرة من العلاقات بين الأشخاص ،صفاتها (مثلا -التقى جون وماري في روما-).

وتصنف روابط اللغة الطبيعية، ولا سيما التشريكية منها، في النحو التقليدي أصنافاً مختلفة أهمهما :

[16] أ ـ الوصل التشريكي
ب ـ الفصل والتخيير البدلي
ج ـ المعارضة (بتقابل)
د ـ التعارض (بالاستدارك)
هـ ـ الشرط
و ـ العلة والسبب
ز ـ الغاية
ج ـ الظروف (الزمانية والمكانية والحالية)

وأحد أغراض سيمانطيقا الروابط الطبيعية هو التصريح والإفصاح عن هذه الفوارق والوجوه البديهية القائمة على «معاني» مختلف الروابط. وكذلك وبالمثل ينبغي أن نوضح كيف تترابط هذه الفئات والأصناف المختلفة بعضها عن بعض. ويجوز في حالة مخصوصة أن نقيد ونضبط عدداً معينا من القواعد المجردة للروابط مما تكون فئاتها المختلفة متنوعة تنويعا دقيقا بسبب عوامل التركيب والأسلوب ؛ مثلا الفوارق الموجودة بين الجمل الفرعية والمنسوقة أو بين وقوعها كروابط في جمل متداخلة فرعية وأصلية.

2 ـ 2 ـ أدوات الربط الطبيعية والمنطقية

2 ـ 2 ـ 1 ـ ومع أن الروابط المنطقية كما ناقشناها في الفصل الثاني، تشترك في بعض الخصائص مع روابط اللغة الطبيعة، إلا أن السيمانطيقا الصورية لما يسمى

بالروابط الطبيعية ينبغي أن تتناول عدداً معينا من الفروق الجوهرية فيما يخص الروابط المنطقية.

وقبل كل شيء فإن الروابط المنطقية من النوع الكلاسيكي. (٨، ٧، ⊂) قد أولت وردت إلى عبارات دالة الصدق. فصار دورها قائما على إنتاج قيمة الصدق للصيغ المركبة بافتراض وجود قيم للصيغ الذرية بغض النظر عن الدلالة أو الصيغ المترابطة. ولما كانت بعض الشروط المستعملة في اللغة الطبيعية وتوالي تسلسلها 54 قائمة في أن ماتعبر عنه القضايا قد يترابط، مع افتراض أن هذا الربط مؤسس على تلازم الدلالة والمرجع، تعين أن للروابط الطبيعية، ولأنماط التعبير المختلفة عن هذا الربط، خاصية دلالية. وتتضمن قيم الصدق عمليات إجرائية إما على القضايا فحسب وإما على العلاقات الموجودة بين الأحداث المعبر عنها بواسطة الروابط الدلالية.

2 ـ 2 ـ 2 ـ ثم إن لروابط دالة الصدق بعض الخواص كما تنص على ذلك المسلمات (أو القضايا الأولية الأكسيومية) والتعاريف وقواعد التحويل واشتقاق حساب القضايا. وبعض هذه متداخلة التعاريف (لاستعانتها بالسلب) ولبعضها خاصية :

تبادليـــة : (ق * ک ≡ ک * ق)

وتجميعية : ([ق * ک] * ر ≡ ق * [ک * ر])

وتوزيعية : (ق * [ك * ر] ≡ [ق * ک] [ق * ر])

أو تعدية : ([[ق * ک] * [ک * ر]] [ق * ر])

وسنناقش فيما بعد أية جهة تصدق هذه الخواص أيضا فيما يتعلق بمختلف الروابط الطبيعية. ولاسبب يدعو، من جهة الفرض والتقدير، ألا تصف هذه الخواص بعض العلاقات الدلالية الموجودة بين القضايا.

وها هنا مجموعة من الصيغ الصحيحة تتضمن الاستلزام المادي وغير المادي على وجه القطع مما يظهر مخالفا للحدس الطبيعي من وجهة نظر المنطق أعني :

[17] أ ـ ق ⊂ (ک ⊂ ق)

ب ـ ~ق ⊂ (ق ⊂ ک)

ج ـ (ق ٨ ~ ق) ⊂ ک

د ـ ک ⊂ (ق ٧ ~ ق)

هـ ـ ق ⊂ (ق٧ ک)

و ـ ((ق ٧ ک) ٨ ~ ق) ⊂ ک

والطبيعة «الغريبة المفارقة» لهذه الصيغ إنما تقوم في كون أن التالي يحتوي معلومات قضائية لاتوجد في المقدم فالمعرفة المتعلقة بصدق و / أو بكذب ق يجب أن تقتضي المعرفة المتعلقة بصدق أو كذب أو بالعلاقة كـ . ذلك أن (ج) تثبت المبدأ المشهور القائل بأن التناقض لا يقتضي شيئا وأن (د) تنص على أن مبدأ تحصيل الحاصل تقتضيه كل صيغة ؛ والقول بأن ضروب المقدم تؤخذ كقضايا هي مقدمات (صادقة) معناه أن ضروب التالي يمكن أن تشق اشتقاقا منطقيا. ومادمنا نهتم على نحو مجرد بقيم الصدق وعلاقات الاحتفاظ به كالحال في تقييم الشرط المادي والاشتقاق المنطقي فلا يكاد يوجد سبب يحملنا أن نناقش صحة صيغة [17]. وعلاوة على ذلك فإن أعقد مشكلة هي أنواع الاستلزام المرموز إليها بالعلامـة (ـــــع) وهي أنواع متشابهة في [17] حيث إن الاستلزام هنا يتضمن مفهوم الجهة أعني جهة الضرورة. وقد يجوز الاحتجاج بأنه لكي يكون الاستلزام ‹الشرطي› صادقا في كل العوالم الممكنة ينبغي أن يتضمن من التعلق دالة الصدق للوصل التشريكي أكثر من تضمنه للتعلق البسيط أعني يتضمن علاقة موجودة بين محتوياته ولاسيما إذا كان (ـــــع) مردوداً بالتأويل إلى الاستلزام الدلالي ولو تحدثنا حديثا صوريا، لقلنا : إن الجملة ـ إني ذاهب إلى السينما ـ تقتضي قطعا، ومن الوجهة المادية ـ أني ذاهب إلى السينما أو إني ذاهب إلي رهان سباق الخيل ـ إلا أننا لانكاد نقول بأن هذه الجملة الأخيرة تقتضي الأولى : «لأن الذهاب إلى رهان سباق الخيل» ليس منطويا في معنى ولامندرجا تحت محتوى ‹الذهاب إلى السينما› وعلى هذا فكلما تضمنت الروابط المنطقية علاقات سيمانطيقية دلالية كلما صارت دلالية. ونفس الشيء يصدق على العلاقات الموجودة بين المقدمات والنتيجة في اشتقاق ماحيث يمكن أن نفترض بأن النتيجة هي بمعنى ما «متضمنة» في التئام تسلسل المقدمات.

55

2 ـ 2 ـ 3 ـ إن هذه الأسباب وأخرى غيرها قد تؤدي إلى محاولة اثبات مايسمى بضروب الاتساق المنطقية أو بانسجام تعلقها،(10) ومناسبتها ولاسيما اعتبار الإستلزام. وفي مثل هذه الأصناف المنطقية مما يوجد لها أشكال مختلفة قد تحذف منها بعض المبادئ الأقل بداهة والأقل استعمالا مما كان يتمسك بها في فنون المنطق الكلاسيكي، فتدرج فيها مسلمات أكسيومية إضافية حتى تتحد متلائمة مع بعض شروط التعلق، كما ناقشنا ذلك في الجزء الأول من هذا الفصل فيما يخص جمل اللغة الطبيعية. وبالتأكيد فإن حدوسنا الخاصة بترابط الجمل، كما صاغها على نحو غير منظم المناطقة إنما تتفق جزئيا مع حدوسنا اللغوية مما يتصل بالعلاقات القائمة بين جمل اللغة الطبيعية، كما اتضح ذلك مثلا في الخطاب الحجاجي. وأقرب الطرق إلى تعريف الاستلزام المناسب ق› كـ قدورد مثلا على نحو متسق مثل ق ∧~ كـ . وكذلك وبالمثل ماحدث في الإشتقاق المناسب، فقد كان لنا أن نفترض أن كل قضية تحصل في النتيجة ينبغي أن تكون أيضا حاصلة في المقدمات.

وهنا سوف لاتناقش البنية الأكسيومية المتعينة لضروب المنطق المناسبة. إلا أنه ينبغي أن نؤكد أن هذه الضروب تلتزم فقط عن جزء من حدوسنا اللسانية : ذلك أن لها عدة صيغ صحيحة قد لاتصدق في اللغة الطبيعية بتاتا أو في حالات مخصوصة فقط، كحالة [17] هـ .

2 ـ 2 ـ 4 ـ وأهمية ضروب المنطق المناسبة أو فائدتها فيما يخص معالجتها لروابط اللغة الطبيعية إنما تتحصل في سيمانطيقا تلك الضروب، وحتى يقع اعتبار أصناف الإستلزام المناسبة، فإن مفهوم الربط ينبغي من الوجهة الصورية أن يلاحظ فيه قصدنا تأويل ورد أنواع اللغات، أو قواعد الربط والإشتقاق. وهذا يقتضي إحداث تعديلات خاصة في بنية نماذج ذلك التأويل والرد.

وفي الجزء الأول من هذا الفصل كنا قد استعملنا مؤقتا تأويلا مبسطا لمثل هذه السيمانطيقا المناسبة : فصيغة مركبة من نحو أ * ب توجد لها قيمة [(أو تعين لها قيمة ثالثة مثلا كونها (مختلفة مضطربة)] فقط، إذا كان كل من أ وَ ب مؤولا حسب نفس موضع التخاطب والتحاور زر.

وبافتراض وجود علاقات محددة بين القضايا والعوالم، (ونحن نرى أن كل قضية هي فئة أو مجال من مجالات العوالم أعني إما مجال من مجالات العوالم حيث تصدق فيها القضية وإما أنها دالة تخصص ذلك المجال)، فإنه يمكن أن يكون الربط بين القضايا جاريا أيضا على العمليات الإجرائية كحالة على العوالم. وبدلا من العلاقة الثنائية (ر) المستخدمة وصلة ونسبة بين العوالم، فإنه يمكن كذلك أن نحدد جهة التلاؤم والاتفاق بين عوالم صغرى عـج و عـى في تعلقهما بالعالم عـي أعني كعلاقة ثلاثية شاملة لفئة العوالم الممكنة ع. وعلى ذلك فإذا كان عـج و عـى متفقتين منسجمتين مع العلاقة عي وكانت أ صادقة في عـج و ب صادقة في عـى أمكن إذن أن يقال عن أ إنها متسقة متلائمة مع ب، (أ٥ ب) في عـي. وإذن فإن الاستلزام المناسب أ﴾ ب ينبغي أن يكون صادقا في عـي إذا وفقط إذا جاز بالنسبة لجميع العوالم عـج، عـى (أي ر عـي عـج عـى) أن يكون صدق أ في عـج مستلزما لصدق ب في عـى. وفوق ذلك ينبغي أن نلاحظ أنه بالرغم من أن صفة الانسجام والملاءمة (11) متضمنتان في الربط، فإن هذين المفهومين يشكلان عنصرين ضروريين ولكنهما غير كافيين في تعريف صفة التعلق بين القضايا في جمل اللغة الطبيعية.

وهناك إمكانية أخرى لتمييز العوالم المناسبة لتأويل الجمل المترابطة، وتتلخص في أن تستعمل دالة مختارة بحيث إذا فرض(12) تأويل معين كرمز أ في عـي وقع اختيار مجالات عـج مما تكون فيها ب لها قيمة. وبعبارة أخرى إن المجال عـج يمكن أن «يتوصل إليه» فقط عبر تأويلي أ في عـي. وبهذا المعنى فإن تعلق الصيغة أ * ب

تختص بتأويل مناسب للرمز ب بالقياس إلى تأويل ورد أ ثم إن الدالة المختارة كاختيار مصطلح موضع التخاصب إنما تخصص فئة المجالات أو العوالم مماله وجه شبَه مع مجال معلوم، أعني مجال يكون فيه المقدم صادقا أو بوجه عام مجال يستوفي شروط موضع التحاور. وأيضا بينما يصدق الشرط المادي إذا كذبت أ فإن الشرط المناسب من نحو أ ﴾ ب، مما يصاغ في اللغة الطبيعية على صورة (إذا كان... فإن...) قد يصدق فقط إذا صدقت ب في مجالات أ أي إذا كانت أ صادقة. ومزيد من تقييد شروط الصدق هذه ينبغي أن يصاغ على تقدير أن العالم الذي تؤول فيه الصيغة المركبة أ* ب يكون (موصولا إليه) أو مختاراً لاباعتبار تأويل أ بل بالقياس إلى ب في مجال ممكن. ويكون هذا ضروريا بالنسبة لتلك الأحوال التي تفهم فيها الجملِ المركبة فقط إذا أخذنا في الإعتبار اشتراك موضوعات التحاور بالنسبة لكل من أ وَ ب. (13)

وقد تظهر عناصر أخرى ضرورية التركيب في بنيات نموذجية عن رد تعلق جملة ما بالتأويل وتسمى النماذج والبنايات النموذجية التي تحدد ضروب التأويل بالرد المناسبة للجمل بالقياس إلى ضروب تأويل جمل أخرى باسم النماذج المترابطة أو باسم البنيات النموذجية المتعالقة.

وينبغي أخيراً أن نلاحظ أن ضروب المنطق المناسب وسيمانطيقاها قد تتضمن اقتراحات أساسية لأهم معالجة صريحة لأدوات الربط في اللغة الطبيعية (على خلاف ضروب منطقية أخرى تدل فيها الروابط على دالة الصدق وحدها ولاتقتضي ترابطا بين تعلق القضايا أو العبارات) إلا أنها لاتنظر إلا في بعض الروابط (ولاسيما النمط الشرطي منها) وفي بعض وجوه الربط فحسب.

2 ـ 2 ـ 5 ـ وفي معالجتنا لمختلف أنواع الروابط الطبيعية قد اتضح كيف أن دلالة أو مرجع الجمل مما تتعلق بجمل أخرى وبالكيفية التي تترابط بها علي نحو شروط أو بواسطة موضوع مشترك للتحاور والتخاطب وبعبارة أخرى فإن خصوصية العلاقات الواصلية بين العوالم الممكنة أو بين المختار من دلالاتها كما ناقشنا ذلك آنفا ينبغي أن تبين مفصلة في السيمانطيقا اللسانية.

ومما يمكن إغفاله من المسائل هو المعالجة المخصوصة للسلب. إذ لما كان مفهوم السلب هو أيضا عامل إجراء لقيمة الصدق، في المنطق الكلاسيكي، وكان مستعملا في تعريف مشترك للروابط الثنائية جاز أن يؤثر إدخال الروابط الدلالية المعينة والمناسبة على صيغة السلب. ثم إن الشروط الأساسية المعتادة لأقصى اتساق فئة القضايا (أوالعوالم الممكنة قد يحصل لها أن تلغى مثلا من كذب ق يستلزم

57

صدق ~ ق (أو إذا كانت ق ∌ أ إذن كانت ~ ق ∋ أ) والعكس صحيح. وعلاوة على ذلك في النحو الوصفي قد يصح أن يصير الفرق بين السلب الخارجي (عن الجملة) والداخلي (المحمول) ذا أهمية كبرى.

ويمكن أخيراً أن يوصف السلب في اللغة الطبيعية على مستوى أفعال الكلام أي على أنه انتقاد (القضية) مما يفترض وجود الإثبات الصريح أو الضمني لتلك القضايا مفهوما من السياق. فهده المسائل المتعلقة بالسلب وأشباهها تقتضي كلها مناقشة مفصلة. ولهذا فإننا نركز انتباهنا على ضرورة الروابط الثنائية.

2 ـ 2 ـ 6 ـ وأخص خصائص الأنساق المنطقية هوالعلاقة المطردة بين الروابط وضروب الاشتقاق. وفيما يتعلق بطبيعة الشرط المادي، فقد تصاغ هذه العلاقة تحت مايعرف بنظرية الاستنباط التي تنص على أنه إذا كانت الصياغة ب مشتقة من السلسلة ‹ أ$_1$، أ$_2$ . . . . أ$_ن$› كانت إذن أ$_ن$ ⊂ ب مشتقة من السلسلة (أ$_1$ أ$_2$ ، ...أ$_{ن-1}$) وفي صورة أكثر بساطة واختصاراً، إذا كانت أ |- ب كانت إذن |- أ ⊂ ب. ويمكن أن يكون إدخال ضروب الشرط المناسبة (الرابطة) مقترنا بما يشبه مبرهنة مستنبطة مناسبة : فإذا كانت أ |- ب كان إذن |- أ › ب حيث تكون العلاقة (›) دالة على شرط مناسب. وبافتراض وجود خواص الشروط المناسبة، فقد يعني هذا أن العلاقة الاشتقاقية (التي تشير إلى حالة المبرهنة) يمكن أن تكون مناسبة. وعلى هذا فليس الصدق أو الصحة مراعى فحسب بل وأيضا قد يحتفظ بوجوه كثيرة للمعنى أو الدلالة. وتلك صفة لاغنى عنها إذا كانت العلاقة (›) تزداد قوة مع ضرورة وجود الاستلزام المناسب (⟸) باعتباره رابطا تركيبيا يمثل الاستنتاج الدلالي. وهكذا فإذا كانت الجملة ـ جون أعزب ـ تستلزم ـ جون غير متزوج ـ استلزاما ضروريا، مناسب الاشتقاق ، كانت إذن ـ جون أعزب ⟸ جون غير متزوج ـ مبرهنة بالضرورة. وماهو مقتضى في هذا المقام ليس هو الضرورة المنطقية فحسب بل وأيضا الضرورة الصورية. وعلى نحوما، فإن الروابط أو العلاقات التي نناقشاها تمثل في اللغة موضوع الدراسة بعض خواص الأنساق المنطقية المصاغة فيما يعرف باللغة الواصفة (أو ماوراء اللغة) أعني أن النتائج المترتبة عن الاشتقاقات تلزم بالضرورة من مقدماتها، وأن صدق النتيجة يلزم عن صدق مقدماتها.

ثم إن مسائل المنطق المخصوصة المتضمنة للإفراط في النسقية (تحويل المسلمات إلى نسق) من صيغ شرطية مناسبة، وكذلك ضروب الاستلزام الدقيقة المناسبة، وعلاقاتها بالسيمانطيقا (من جهة الاستنتاج) ومبادئ الاستنباط والعلاقات بين اللغة الواصفة وماتعلق بها من روابط اللغة الطبيعية ـ أقول كل هذه المسائل المحولة إلى نسقية مفرطة لايمكن أن نناقشها هنا بالتفصيل. ويكفي أن نشير إلى أن هناك

علاقات صورية بين الروابط التي تركب الجمل، وبين العمليات الاجرائية المشتقة من تسلسلها. وهي علاقات ينبغي أيضا أن تدرس في تسلسل جمل الخطاب من نحـو قولك : ـ إذا كان جون أعزب، كـان غير متـزوج، وجـون أعزب، فهو إذن غير متزوج.

وكخلاصة نقول : إن لدينا أربعة روابط منطقية تعبر عن الجزاء (الشرط) أو الاستلزام، أعني الاستلزام المادي الكلاسيكي (أ⊂ ب) وجهته المناظرة أي الاستلزام القطعي (أ ـــ ع ب)، والصيغة الشرطية المنـاسبـة (أ 〉 ب) وجهتـهـا المنـاظرة (أ ⇐ ب)، وعلى هذا فإن إحدى خواص الصيغ الشرطية (الجزاء) المناسبة كونها ليست صادقة عند مايكون مقدمها كاذبا (كالحال تماما في الصيغ الشرطية المادية). ومن ثم فهي تستوجب أن يكون المقدم صادقا، مثبتا في بعض العوالم، حتى أن صدق الصيـغـة كلهـا تستنـد إلى تأويل تالي قضية اللزوم بالقيـاس إلى تأويل مقـدم قضيـة اللزوم. 58

2 ـ 3 ـ الوصل (عطف التشريك)

2 ـ 3 ـ 1 ـ ومن إحدى المسائل في سيمانطيقا الروابط الطبيعية هو وجود الالتباس والغموض فيها. ذلك أن رابطا واحداً بعينه يجوز أن يعبر عن مختلف أنواع الربط، وأن نوعا واحداً من الربط يمكن أن يعبر عنه بروابط مختلفة. والشاهد على ذلك هو الربط (التشريكي) لحرف الواو في الجمل الآتية :

[18] دخن جون السيجار، ودخن بيتر الغليون (التدخين)
[19] ذهب جون إلى المكتبة وراجع قوائم الكتب
[20] من فضلك اذهب إلى الدكان واشتر لي نبيذاً
[21] دخن جون السيجارة وغادرت ماري البيت
[22] تناولت دواء منوما وغشيني سبات عميق
[23] هب لي بعض الوقت وسأبين لك كيف يمكن أن يعمل
[24] ابتسم ويضحك مع العالم، اعشق وتعشق وحدك : (ثوربر Thurber)

ومن البديهي أن ضروب استعمال حرف (الواو) من هذه الجمل يمكن أن تلخص مثلا في كونها أفادت نفس الوقت من جملة [18] وأفادت معنى هنا (المكان) في كل من [19 ، 20] كما أفادت في جملة [21] معنى إذن وفي [22] صار معناها : وعلى ذلك أو هكذا، وفي [23، 24] أصبح معنى هذه الواو هو : إذا كان... إذن فإن ـ وإذن كان حرف الواو يمكن في الظاهر أن يكون مستعملا لايدل

على الوصل بل ليدل أيضا على الجزاء (الشرط) والتعليل والوقت، وعلى الروابط المحلية (المفردة). ومن جهة أخرى يجوز أن تكون هذه القراءات المتنوعة (لهذا الحرف) تتعين بواسطة ارتباط القضايا، حتى أنه قد يدل على مجرد (عطف) جمع قضيتين مع ما يلي من شروط صدق الربط المؤقت (انظر كذلك : 14)

[25] أ : ل+ ((أ وَ ب)، عـي، زي) = 11 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (أ، عـي، زي) = 11 ول+ (ب، عـي، زي) = 11

A - V+ ((a and b), W_i , z_i) = 11 iff v+ (a, W_i , z_i) = 11

and v+ (b, W_i, z_i) = 1 1

ب : ل+ ((أوب) عـي ، زي) = 10 إذا كان فقط إذا كان (أ ، عـي ، زي) = 10 أول+ (ب ، عـي ، زي) = 10

B - V+ ((a and , W_i, , z_i) = 01 iff V+ (a , W_i; z_i) = 01

Or V+ (b, W_i, z_i) = 10

جـ : ل+ ((أ و ب) ، عـي ، زي) = 01 إذا كان وفقط إذا كان

ل+ (أ، عـي ، زي) = 01

و (ل (أ، عـي) = 1 و ل (ب ، عـي) = 1

C - V^+ ((a and b), W_i , z_i) = 10 iff V^+ (a, W_i , z_i) = 10

Or V^+ (b, W_i , z_i) = 10 and (V (a, W_i) and = 1 V(b , w_i) = 1

د : ل + ((أ و ب) ، عـي ، زي) = 0 0 إذا كان وفقط إذا كان ل + (أ عـي ، زي) = 10 أو ل+ (ب ، عـي زي) = 10

وكذلك (ل (أ، عـي) = 0 أو ل (ب ، عـي) = 0)

D - V + ((a and b), Wi , z_i) = 00 iff V+ (a, W_i, z_i) = 10

Or V^+ (b, W_i , z_i) = 10 and (V (a, W_i) = 0 Or V (b, W_i) = 0

وهكذا نرى أن الوصل أو الجمع المجرد يمكن أن توجد له قيم أربعة صدق/كذب، ربط / اختلال حيث يتعلق الصدق بكلا الوصلين ويرتبط التعلق بكلا الوصلين باعتبار موضوع التحاور زي. وذلك أن جملة من نحو [18] تصدق إذا كان الوصلان فيها صادقين، ويحصل التعلق إذا كان الوصلان فيها مترابطين مع نفس موضوع التحاور زي . ويتألف هذا الموضوع من التحاور من قضايا من نحو (وبعد وجبة الغداء كان جون وبيتر مدخنين) أو من نحو «وبعد تناولهما الوجبة كان

ضيفانا منهمكين في عمل شيء ما» وحتى نعتبر وجوها أخرى كان لابد من أن نصيغ قيوداً إضافية. وقبل كل شيء فنحن نفترض كون الوصل صادقا في نفس العالم صدقه على الوصل التشريكي أعني صدقه في عالم عـ$_{ر}$. ومن جهة أخرى يمكن أن نخمن بوجه عام أن ع$_{ر}$ = عـ$_0$ (حيث إن عـ$_0$ تمثل العالم المتحقق) إذا لم تحصل أية عبارة موجهة في ضروب وصل التشريك. وهذا يعني أن الجملتين في صيغة الماضي كليتهما صادقتان في عـ$_0$ ومن ثم فإن صرفهما والعدول بهما إلى الزمان الحاضر يكون صادقا في نقطة معينة من وقت تال حسب مبدأ السبق (عـ$_0$، ت$_0$).ولو قدرنا في جملة من نحو [18] بأنه قد جرت العادة أن يكون جون وبيتر مدخنين طوال المدة الزمنية نفسها تقريبا لتعين أن نضيف شرطا مؤداه أن تماثل زمان ومكان الجملتين التامتين مما تحصل فيهما أ، ب وكذلك ب مؤولة، ينتج عنه صدق القضايا ض أ، ض ب وض أ وكذلك ض ب في (عـ$_0$ ، ت$_0$) حيث إن الرمز ض يشير إلى عالم إجراء صيغة الزمان الماضي ويمكن أن يصير إدخال العلاقات الزمانية هذه أمراً ضروريا لإعطاء تأويل مناسب لسائر الأمثلة الأخرى. وهكذا عادة ما يفترض في الجملة [19] بأن مقارنة مراجع الكتب بعضها ببعض إنما تتم في المكتبة. ولهذا السبب تعقب المراجعة مباشرة الذهاب إليها. ونفس الأمر يصدق على الأحداث المعبر عنها بأشكال مقدم قضية اللزوم والتالي منها من الأمثلة المتبقية المرتبة في الزمان ترتيبا خطيا وذلك أنه إذا صدقت أ في الوقت ت$_{ر}$ وصدقت ب في ت$_{ج}$ كان الوصل صادقا في المدة الزمنية ‹ت$_{ر}$ ، ت$_{ج}$› بشرط أن يسبق الوقت ت$_{ر}$، ت$_{ج}$ أي ت$_{ر}$ $\leq$ ت$_{ج}$ حيث تكون الهوية (المساواة) ممثلة لنفس وقوع الأحداث في [18]. وعلاوة على هذه العلاقات الزمانية، فإن أمثلة من نحو [19، 21] تؤول على نحو طبيعي جداً وكأنها تتضمن الهوية المحلية لأن مقارنة مراجع الكتب (وفهرستها) تحصل في المكتبة، وشراء النبيذ من الدكان، والتدخين في البيت الذي غادرته ماري. والهوية المحلية كالهوية الزمانية ينبغي أن تؤول على الأصح في معنى واسع. وذلك أن الذهاب إلى الدكان ليس بطبيعة الحال صادقا في دكان/ محلي حيث حصل الشراء، لأننا نحتاج لتعيين المحل في أكمل بنية نموذجية إلى مسارات واتجاهات، وعلاقات متشابهة بين الأمكنة حتى نحدد بالضبط ماتشير إليه أحداث الجمل وأفعال وتصرفها الإجرائي.

2 ـ 3 ـ 2 ـ وقد نحتج بأن الشروط الزمانية والمحلية للهوية والتعاقب أو الاتجاه ليست بوجه عام شروطاً للوصل التشريكي، لأنها قد تختلف باختلاف الجمل. ومع أننا نتحدث عن ضروب التفسير والتأويل الطبيعية ؛ إلا أن جملة من نحو [20] يجوز أن تفسر في سياق معين بحيث يكون الذهاب إلى الدكان وشراء

النبيذ حدثين واقعين مستقلين أي أنهما فعلان قام بهما السامع للخطاب خلال أوقات المساء حيث يجوز أن يكون الدكان بعضا من محلات الكتب مما أشير إليه في السابق. ولدينا أيضا جملة من نحو :

[26] ذهب جون إلى المكتبة وزار صديقه في المستشفى

وهي تستوفي مثل ذلك التفسير غير أنه في جملة [26] قد وقع التصريح (تالي القضية اللزومية) بمختلف الأمكنة المطروقة (واللازمة). وإذن ينبغي أن نفترض في جمل من نحو [19] و[20] أن التأويل والتفسير الطبيعي إنما يقوم على قاعدة تنص على أن تالي جملة يجب تأويله في اتصاله بنقاط زمانية ومكانية مما يتؤول عليه مقدم جملة اللزوم إذا لم يغير ذلك التالي صراحة حال المكان والزمان. وبوجه عام 60 يصدق هذا أيضا على العوالم الممكنة، إذ يجوز أن نصيغ الشرط فيه التالي ب في ارتباطه بموضوع التحاور زي مضموما إليه المقدم (زيب{أ}) فإذا حصل أن كان زي عنصراً فارغا فإن المقدم هو الذي يثبت (مؤقتا) موضوع التحاور. ويشبه أن يستلزم التأويل باعتبار هذا المقدم، إن أمكن، ذلك أن الحدث المدلول عليه بالتالي ينبغي أن يرتبط على نحو مباشر بالحدث المنصوص عليه بالمقدم ككل منه أو جزء أو كفعل تمهيدي مهيئ له أو فعل مرتبط به أساسا. وكمبدأ عام بالنسبة لتأويل الجمل المترابطة فإنه ينبغي أن نسلم بأن الأحداث المدلول عليها إنما تترابط بأبعد علاقة مباشرة ممكنة.

وإذا لم يوجد موضوع للتحاور ولم يثبت المقدم موضوعا مبهما جاز أن يكون التالي مضيفا زيادة معنى لغرض تأويل الوصل التشريكي في كلية الحكم وهذا واضح في [20] إذ المستمع للخطاب يعرف وحده أي دكان طلب منه الذهاب إليه إذا فهم تأويل التالي. وفي هذا الحال فإن شراء النبيذ هو أعم موضوع متحاور فيه أعني هو بعض أفعال المستمع التي يريدها المتكلم مما دل المقدم عليه مشروطا بإمكان النجاح. ومن ثم فإذا كان ل (أ) جزءاً من ل (ب) كانت ب موضوع التحاور باعتبار ما تؤول عليه الوصل. وهذا أمر معقول إذا افترضنا مع ذلك بأن موضوع التحاور زي كالحال في العوالم الممكنة متماثل مع موضوع التحاور المتحقق ز0. وهذا الموضوع المتحقق ز0 يقع إثباته بواسطة العبارة المنطوقة في الحال أ وَ ب.

2 ـ 3 ـ 3 ـ وبينما في الجملتين [19] و [20] كانت الأحداث المنصوص عليها في ضروب المقدم من أصناف الوصل التشريكي تشكل شروطا ممكنة للأحداث المدلول عليها في ضروب التالي، فإن هذه الشروط صارت في قوة المعنى المتكافئ في [21 ـ 24] إذ وقع هنا صراحة التعبير بقوة عن علاقة العلة / المعلول

السبب / المسبب مما كان المقدم فيها دالا على شرط كاف فحسب لوقوع النتيجة. وأيضا يسمح الوصل بتأويل ممكن وذلك مثلا في [21] بحيث توارد وقوع حدثين (أو فعلين) بدون وجود علاقات مباشرة أخرى غير الذاتية الزمانية ولربما المكانية. وذلك أنه في تأويل اللغة الطبيعية مما تتعين فيها علاقة العلة والمعلول ينبغي أيضا أن يفسر مبدأ "الوصل الممكن المحكم" كما نوقش ذلك آنفا. وبالنسبة للجملتين [19] و [20] يكون هذا النوع من الوصل عبارة عن علاقة جزئية / كلية إذ يوجد هنا الفعلان أو الحدثان متعلقين أوثق التعلق بالارتباط العلي. غير أنه لم يقع التعبير عن هذا الارتباط بحرف الربط (الواو) نفسها، بل نتج عن المبدأ القائل بأن حرف الربط (الواو) يثبت الوصل الممكن المحكم (الزماني، والمكاني والعلي) بين الوقائع والأحداث. وفي مثل هذه الحال لوتعارض تأويلان ممكنان وجب أن يصير الربط مصرحا به، وذلك باللجوء إلى استعمال أدوات ربط أخرى. وفي الظاهر فإن حرف الربط (الواو) قد يصير له معنى عام أو معنى(محايد) بالقياس إلى أدوات ربط أخرى.

والمثلان الأخيران [23] و [24] هما أيضا شرطيان باستعمال صيغة الأمر. غير أن اختلافهما عن الأمثلة السابقة هناك أننا لانستطيع أن نتحدث عن تحقق قيمة صدق ضروب الوصل، لأن صيغة الأمر أو الطلب لايقال عنها عادة كونها صادقة أو كاذبة كما لايقال عن استعمال جملها كونها منجزة للأفعال الكلامية. حقا إن مفهوم الصدق مرتبط أشد الإرتباط بفعل الكلام في الجمل المثبتة مما يعبر عنه على نحو خاص بالجمل الحملية. ذلك أنه في صيغ الأمر أو الطلب لايريد المتكلم من المخاطب أن يعرف قضية ما صحيحة على الإطلاق (أو أن حادثا معينا وقع في عالم ما) بل يريد منه أن يجعل القضية صادقة في العالم (المستقبل). وإذن فبدلا من قيمة الصدق فنحن نستعمل عبارة عامة وهي ‹استيفاء الشرط› باعتباره علاقة بين القضايا والعوالم (الحقائق الواقعية) حيث تحدد مقاصد قوة فعل الكلام نوع علاقات المتكلم والمخاطب قياسا على ذلك الشرط المستوفي . وهذه مسائل من التداولية سنناقشها في القسم الثاني. والأهم في شروط الصدق الطبيعي للرابط (الواو) (وهو ماينبغي أن نطلق عليه هنا استيفاء الشرط) هو أن ضروب الوصل التشريكي في [23] و [24] تكون مستوفاة في عن إذا كان فقط اعتبار صيغها في الزمان الحاضر مستوفى في عالم لايمكن أن يصل إليه المخاطب ويرقي إليه من الوجهة المعرفية الإبيستيمية (كالحال مثلا في جملة من نحو ـ هب لي بعض الوقت، وإذن سأبين لك كيف يمكن أن يعمل) وإنما يصل إليها عبر التمني والترجي [23]. وفي العبارة العامة المصاغة في [24]، يستوجب الوصل أن يحصل في جميع العوالم الممكنة، لأنه حينما يصدق الوصل الأول يصدق أيضا الوصل الثاني بسبب ضرورة النتيجة (سيكولوجيا). وسنرجع إلى هذه الأوضاع في القضايا الشرطية فيما يجيء من

61

الدراسة. ويكون استعمال حرف الربط (الواو) في هذه الحالة جائزاً مقبولا لأن علاقة السبب والمسبب يمكن أن تكون مرتبطة بما يثبت بين حادثتين.

2 ـ 3 ـ 4 ـ وينبغي أن نلاحظ أنه باستثناء أمثلة من نحو [18] يكون الوصل الطبيعي غير دال على التبادلية فإذا تغير موضع مقدم قضية اللزوم والتالي فيها صارت الجملة كلها غير جائزة حتى ولو ظلت صادقة. وبهذا الإعتبار فإن ضروب ترتيب الوصل تتشابه أيضا مع ترتيب ونظم ضروب الشرط. ومن الواضح أنه قد توجد بعض المبادئ التي تحدد الترتيب المتعارف المعتاد للجمل الدالة على ترابط الأحداث. وهذا الترتيب يستتبع النظم المعتاد للأحداث نفسها أعني الترتيب الزماني والشرطي والعلي للأحداث. ويلاحظ هذا في جملة [21] حيث لاتوجد علاقة "داخلية" أساسية للعلة والمعلول كالحال في [22]. فإذا اعتبرنا الجملة ـ غادرت ماري البيت ودخن جون سيجارة ـ كنا قد تناولنا على نحو طبيعي : «يدخن جون سيجاراً» على أنها جملة صادقة في الزمان الذي يعقب الوقت الذي تصدق فيه جملة ـ تغادر ماري البيت.

وبالإضافة إلى ضروب الترتيب المعتادة للأحداث فإن نظم الجمل الفرعية والأصلية إنما يتعين بشروط التأويل المناسبة نفسها أعني بموجب تخصيص النموذج الذي ينبغي أن يتناول الجمل الفرعية والأصلية تبعا له (من حصول الهوية، والمكان والزمان والأشخاص، والخواص...) مثلا إذا قصدنا في جملة من نحو [20] أن النبيذ يجب أن يشترى من الدكان ـ تعين الإعلام بذلك أولا. وإذن فإن ضروب تعاقب الأحداث والقضايا تكون في العادة مرتبة ترتيبا خطيا من اليمين إلى اليسار. (وفي اللغة الإنجليزية من اليسار إلي اليمين) حتى إذا تغير هذا الترتيب والنظم المعتاد، وجب التنبيه على ذلك بواسطة خصوصية البنيات النحوية (من تعلق الجمل الفرعية والأصلية والصيغة الزمانية، وطريق تنغيم النطق وغير ذلك...) وسنناقش فيما بعد العلاقة بين بنية الأحداث (ومن ثم البنيات النموذجية) والقضايا والجمل.

62

وعلى ذلك فإن سلمنا بهذه القيود المخصوصة بنظم الجمل وترتيبها فمقدم قضية اللزوم إما أنه يثبت موضوع التحاور ذاته، وإما أن يضيف شيئا على موضوع التحاور. ومن ثم فهو يخصص العوالم الممكنة التي يجوز أن يحصل فيها تالي قضية اللزوم على قيمة ما. وتبعا لشروط الربط عندنا، فقد تختل ضروب التأويل الاستبدالية من كل وصل مستوف لهذه القيود. فإذا لم يكن المقدم والتالي مرتبطين على هذا النحو ارتباطاً شرطيا أعني إن دلا على حدثين مستقلين، وتشابه هذان الحدثان من وجه ما (من نحو تخصيص موضوع التحاور)، فقد يؤولان بالقياس إلى ز نفسها وإلى تـ ذاتها، ذلك لأن تركيبهما حر.

ثم إنه لما كانت الجمل المركبة يمكن أن تقع في مختلف موضوع التحاور مثلها مثل الوصل التشريكي فيها كان الوصل الطبيعي (غير جمعي) على معنى أن حرف (الواو) الرابط، أي :

(أ وَ (ب وَ ج)) ≡ ((أ وَ ب(وَج)

لاتكون قيمة صدق ربطه صحيحة. ولنقارن مثلا الجمل الآتية :

[27] ذهب جون إلى الدكان واشترى نبيذاً وكانت حفلتنا فاخرة.

[28] لقد كنت متعبا جداً وتناولت دواء منوما فغشيني سبات عميق.

إن القيام بالفعل المركب في جملة [27] من شراء النبيذ من الدكان هو الذي كان شرطا في إنجاز الحفلة، بينما كوني متعبا في [28] هو شرط في حصول النتيجة المؤلفة. وعلى هذا فمن الجائز أن يقترن شراء النبيذ مع القيام بالحفلة الفاخرة أعني أن يكون شرطا ممكنا ؛ إلا أن الذهاب إلى الدكان ليس شرطا مباشراً في القيام بها. وكذلك وبالمثل فكوني متعبا، وكوني متناولا للدواء المنوم ليسا مرتبطين ارتباطاً مباشراً. ذلك أن ضروب الوصل هذه (بسيطة كانت أم مركبة) قد حصلت أولا مجتمعة مما جعلهاتكون أوثق الإرتباط المكافئ (من تهيئة الفعل الرئيسي، والعلة والمعلول...) وفي [28] يجوز أن يقع استبدال الحرف الرابط الأول (الواو) بالحرف العلي الرابط (من أجل ذلك) فيكون الوصل التابع له كله داخلا في حيزه. إلا أن الحرف الرابط (ومن أجل ذلك)، ونظير هذه الجمل [27] و [28] يجوز أن يتجزأ على نحو مقبول إلى سلسلة متـوالية من جملتين بعد الوصل الثاني والأول على نفس الترتيب.

ولاسبـاب مشابهة كان الوصل الطبيعي **غيـر توزيـعـي** على معنى أن حرف الربط :

(أ وَ (ب وَ ج) ≡ ((أ وَب) و (أ وَ ج))

لاتصدق صحة ربطه، لأن المركب يجوز أن تكون له شروط محلية مختلفة كأن يعني به مجرد أوب، ولأن المركب أوب ذاته يثبت موضوعا للتحاور ومختلفا باعتبار نتيجة التكافؤ. وعلاوة على ذلك فهناك قيود أخرى أعني عدم تكرار القضايا كلها من جملة بعينها. مما يجعل التالي غير مقبول من قضية اللزوم. ونفس الحجج تجعل الوصل خاليا **من التعـديـة**. إذ أنه لما كانت ضروب مقدم قضية اللزوم تحدد العوالم التي يتأول فيها التالي لم تصر العلاقات صحيحة بالقياس إلى الربط فحسب بل بالقياس إلى قيمة الصدق.

2 ـ 3 ـ 5 ـ ولنلخص الآن الشروط والأوضاع المتضمنة في تأويل الحرف الرابط الطبيعي (الواو)، فجملة على صورة أوب يكون ربطها صادقا إذا وفقط إذا :

(1) إذا كان الموصولان (القضيتان المتعاطفتان) كلاهما صادقين (أو بوجه عام مستوفيين للشروط) في حال عالم متحقق ‹ع$_0$ ، ت$_0$›حيث :

أ ـ يكون الموصولان في الصيغة الزمانية صادقين. (استيفاء الشروط)، إذا كان تأويلهما في الزمان الحاضر صادقا في عالم ‹عـي، تـي› ذي الارتباط بالعالم ‹ع$_0$ ، ت$_0$›.

ب ـ وتكون ‹صيغة زمان تأويل› تالي قضية اللزوم لها فقط قيمة صدق إما في عالم يؤول فيه مقدم قضية اللزوم أو في تلك العوالم مما يختار فيه مقدم تلك القضية.

(2) إن كلا الموصولين متعلقان بنفس موضوع التحاور ومتماثلان معاً أو مبتدآن من موضوع التحاور المتحقق حيث :

أ ـ يكون تالي قضية اللزوم مرتبطا باعتبار موضوع التحاور وبالقياس إلى مقدم قضية اللزوم.

ب ـ ويكون موضوع التحاور بالنسبة للوصل مبتدئا من كلا أ و ب.

ويمكن أن نضيف مبدأ أعم وإن كان غامضا :

(3) إن الأحداث المدلول عليها بضروب الوصل إنما تختار بحيث تتصل أوثق اتصال بعلاقة ما كعلاقة الجزء ـ الكل، والعلة ـ المعلول، والشرط الممكن ـ النتيجة الممكنة .

2 ـ 3 ـ 6 ـ وفي شروط صدق الربط قد تعينت القيم الأربعة وهي :

11 ، 01 ، 10 ، 00 . غير أنه من ناحية أخرى ينبغي التأكيد على أنه لما كانت ضروب الوصل الطبيعية قائمة على فهم الدلالة وجب أن تتعين مزية المعاني والدلالات لضروب الوصل أعني للقضايا التي تقوم من الأحداث مقام القيم وتجرى مجراها في نقطة زمانية من عالم ممكن (أو علاقات أخرى). وإذن فإن الوصل إنما يتأول كقضية مركبة ناتجة عن تطبيق عامل إجراء على عناصر القضايا تحت شروط الربط ‹مع مجموعة من القضايا المأخوذة كموضوع للتحاور›، وبحيث يتعلق تالي قضية اللزوم بمقدمها على معنى أن العوالم التي يجوز أن تحصل فيها القيم تكون متعينة كحصول القيم لنوع الأحداث ؛ ولانستطيع في هذا المقام أن نفصل الاعتبارات النظرية لمثل هذه الشروط.

2ـ4 الفصل

2 ـ 4 ـ 1 ـ إن صدق الشرط المنطقي للفصل هو أن واحداً على الأقل من ضروب الجمل المفصولة ينبغي أن يكون صحيحا.

[29] إني ذاهب إلى السينما أو أني ذاهب إلى زيارة خالتي.

وتكون هذه الجملة جائزة فقط إذا كان المتكلم ينوي أن يقوم إما بالفعل الأول أو الثاني في حال ووقت محدد (من المستقبل) فإذا قصد أن يفعلهما معا ؛ فإن ‹استعماله› للجملة يكون استعمالا غير صحيح. وهذه مسألة تتعلق بالمعنى التداولي فلا نناقشه هنا (14) . فإذا أراد المتكلم أن يقوم بأحد الفعلين، ولكنه في آخر الأمر فعلهما معاً (أو لم يفعل واحداً منهما) فإن استعماله للجملة يكون صحيحا. إلا أن الجملة في حد ذاتها فاسدة. ويترتب عن ذلك أن عالم المقال أو الخطاب، مما تستوفى فيه المفصولات من القضايا، يجب ألا يكون، من الوجهة المعرفية الإپيستيمية، التوصل إليه ممكنا. ومن جهة أخرى، فهذا يقتضي أن المتكلم يعتقد أن الأحداث (مثلا الأفعال) ممكنة الوقوع في العالم، مما يعني أنه إن صار وقوع شيء من تلك الأحداث صحيحا في ذلك العالم وجب أن يصح على التخيير وعلى البدل وقوع حدث آخر في عالم ممكن ؛ حيث إن صفة التوصل متعلقة بالعالم الواقعي ‹للجملة المتلفظ بها›، لأن مجرى الوقائع والحوادث يمكن أن يكون على وجه بحيث يصير حدث واحد من الأحداث متحققا في وقت مقصود.

64

وامتناع جمع جملتين أو استبعاد حصولهما معا قد يكون عرضيا وقد يكون ضروريا فأما الامتناع عن الجمع الضروري فقد ينبني على عدم الاتساق المنطقي أو على مفهومه ـ فلا أستطيع أن أكون متزوجا وأعزب في ذات الوقت، كما لا أستطيع أن أكون موجوداً في لندن وفي باريس (لا في لندن) في ذات الوقت. ويجري نفس الأمر على الخواص المتناقضة. أما ضروب الامتناع عن الجمع العرضي: فقد توجد مثلا لتلك الضروب من اتفاق الأغراض واشتراك المقاصد بالنظر إلى الأفعال المراد القيام بها مدة زمنية معينة كما هو واضح في جملة [29]. لأنه أثناء المساء قد أذهب إلى السينما وأزور خالتي معا وعلى الأقل في أوقات مختلفة وإذن فالامتناع عن الجمع أو الفصل القوي الاستبعادي ينبغي أن ننظر إليه من جهة نفس الوقت أو باعتبار مدة زمنية، فإذا أمكن أن يتسع التأول، إلا أن المتكلم لايقصده، وجب أن نستعمل الفصل الدال على الامتناع عن الجمع صراحة وهو عين التركيب إما. . . . إما . . .

2 ـ 4 ـ 2 ـ أما الفصل الضعيف أو المتسع الشامل فقد يستعمل في تلك الحالات التي تكون فيها الأحداث مؤتلفة متفقة والتي يحصل فيها الحكم بأن عبارة واحدة على الأقل من سلسلة معينة قد تحققت أو يمكن أن تتحقق كقولك

[30] قد درس هاري في كمبدرج أو في أكسفورد

[31] لك أن تأخذ ليمونة أو تأخذ إجاصة.

وكل جملة من الجمل المنفصلة في هذه الأحوال قد تكون شروطا ممكنة لأحداث معلومة أو نتائج لها (مثلا لهجة هاري المخصوصة بنبرة الصوت أو رغبتي في عصير الفواكه) حيث إن استيفاء شروط كلا الخيارين لايناقض تلك الأحداث.

وفي حال الفصل الضعيف لما كان وقوع الأحداث ذاتها مجهولا لنا، فقد ينبغي أن نستنتج معنى الفصل من مصدر المعلومات الأخرى كالحال في جملة [30] وكالحال في :

[32] إما أن جون قد فتح جهاز الراديو وإما أنه استخدم اسطوانة.

وكلا الحكمين يستنتجان من مصدر معلومات وهي : «أن جون كان مستمعا إلى الموسيقى».

وهنا يصادفنا مرة أخرى مصدر المعلومات العامة المشتركة أعني مفهوم التحاور المشروط في الجمل المترابطة. وينتج عن ذلك أنه بينما ينبغي أن يكون أحد الجمل المنفصلة صحيحا فقط (في عالم متحقق أو مقصود به التحقق)، كان لابد أن تكون جملتا الفصل مرتبطة مع نفس موضع المعلومات. وكالحال في جملة [32] فإن هذا الموضع قد يكون نتيجة منطقية (عامة) لكلتا الجملتين المنفصلتين مثلا (كان جون مستمعا إلى الموسيقى). وعلى هذا فإن موضع مصدر المعلومات قد يستوفى في أحد العوالم التي تتحقق فيها تلك المعلومات. وذلك أن جملة من نحو [33] إما أن جون كان قد فتح جهاز الراديو أو لك أن تأخذ إجاصة ؛ لاتجوز في أي سياق كان، لأنه لايوجد موضوع صريح للتحاور يمكن أن تترابط فيه الجملتان المنفصلتان. وعلى ذلك فالنتيجة المستقرأة من كل واحد من الفصلين تكون محالا. وكما في [32] يمكن أن يكون الاستنتاج الضمني معبرا عنه بالأفعال المساعدة الدالة على الجهة المنطقية والظروف من نحو الفعل المساعد : ‹يجب ، ويمكن أن ، ويحتمل أن ...›.

2 ـ 4 ـ 3 ـ وبينما كانت الجمل الموصولة في قضايا الوصل لاترتبط فقط مع موضوع التحاور بل يمكن أيضا أن ترتبط مباشرة مع كل قضية على حدة، فإن ضروب الفصل الحقيقية لم تكن لتجوز بأن تدل الجمل المنفصلة على ارتباط الأحداث. ولما وجب أن توجد الأحداث في الفصل الممتنع عن الجمع في العوالم المتباينة، صارت تلك الأحداث متشابهة فقط على معنى أنها تقع على التخيير التبادلي بالقياس إلى موضوع التحاور عينه. وإذا صار حدث واحد فقط صحيحا لم يعد إذن بالإمكان أن تتعلق الأحداث بعضها ببعض. وعلى هذا كات ترتيب الجمل حراً، غير مقيد في أمثلة الفصل المذكورة آنفا، حتى أن هذا النوع من الفصل الطبيعي كان **تبادليا (بالمعنى المنطقي)** كالحال تماما في صورة الوصل التي ظل ارتباط الأحداث فيها متعلقا بعضه ببعض مع أن هذا الإرتباط إنما كان عن طريق مصدر المعلومات نفسها.

غير أنه يوجد نوع آخر من الفصل الطبيعي مما تكون له بنية القضايا الشرطية في أو المتشارطة متماثلة.

[34] أ ـ أحببني أودعني

ب ـ إما أن يكون هذا هو الطريق وإما أني ضللت

وفي الحقيقة فإن هذه الأمثلة يمكن أن تعاد صياغتها في عبارة شرطية منفية من نحو قولك «إذا لم تحبني فدعني» وكذلك «إذا لم تكن هذه الطريق فقد ضللت» إلا أنه مع ذلك توجد فروق من جهة الاستلزام أو الاقتضاء(انظر الفصل الآتي) إذ يبدو أن الاقتضاء لايجيز صحة الصيغتين :

(ق ٧ كـ) ≡ (~ق ⊂ كـ)

في اللغة الطبيعية، وخاصة أن الجمل الفرعية من الشرطيات يصح فيها الإقتضاء بينما الجملة الأولى المنفصلة من ضروب جمل الفصل (المنسوقة) لايصح فيها ذلك. لأن طبيعة عدم مماثلة حرف الفصل (أو) قد كشفت الآن ضروب إعادة صياغة بدائل تخييرية للجمل [34] أ، وبالأخص جملة [34] ب لاتكون جائزة دائما. ثم إن تأويل عدم مماثلة حرف الفصل (أو) يجرى مجرى التوازي مع عدم مماثلة حرف الوصل (الواو) مع فارق واحد وهو أن تالي قضية الشرط تابع في حالة السلب لمقدم قضية الشرط. ومماثلة حرف الفصل أو مما نوقش من قبل، يكون أيضا (من الوجهة المنطقية) مكافئا لجملة شرطية مسلوب فيها مقدم الشرط. فمثال "إذا زرت خالتي أو ذهبت إلى السينما" يفهم منه أن عدم زيارتي لخالتي يستلزم أني ذهبت إلى السينما، كما أن عدم ذهابي إلى السينما يقتضي أني سأزور خالتي. وبالنسبة للامتناع عن الجمع في القضية الفصلية حيث تكون الجمل المنفصلة غير صحيحة في نفس العالم، ينبغي في هذه الأمثلة أيضا أن نشترط بأن زيارتي لخالتي يسلتزم أني ذهبت إلى السينما، وأن ذهابي إلى السينما يقتضي أني لم أزر خالتي أي أن ق ≡ ~ كـ، وكذلك كـ ≡ ~ ق. وإذا حصل أن كان لنا ~ق⊂كـ فحسب، أمكن إذن أن تكون هذه القضية الشرطية أيضا صحيحة إذا كذبت ~ ق أي إذا صدق ق وصدقت ك إلا أنه لايجوز أن تكون ق وكـ صادقين معا في فصل الإمتناع عن الجمع.

وبتلخيصنا للخواص السيمانطيقية الأساسية لحرف الفصل (أو) الدال على الامتناع عن الجمع يمكن أن نصيغ الشروط الآتية لقيمة الصدق والربط : 66

1 ـ يجب على أقل الأمر وأكثره أن تكون قضية واحدة صحيحة في عالم غير ممكن التوصل إليه من الناحية المعرفية، وعلى وجه أكثر تخصيصا تقتضي فيه صدق القضايا أن تكذب أخرى، وبالعكس في نفس عالم الإمكان.

2 - وإذن من وجهة نظر عالم الإمكان الواقعي (أي السياق) فإن العوالم التي تصدق فيها القضايا وتكذب، على نفس الترتيب قدتكون على التخيير البدلي.

3 - يجب أن تكون القضايا متعلقة بموضوع التحاور نفسه بحيث ولاواحدة منها تكون الموضوع نفسه للتحاور.

4 - ولما كانت كل عبارة في ضروب الفصل الإيجابية المثبتة، مقولة على عوالم غير ممكن التوصل إليها من الناحية المعرفية، كانت قضية الفصل مستنتجة من مقدمات عموم المعرفة الدائرة حول الأحداث أو الأفعال المرادة (من جانب المتكلم بالعبارة) .

5 - تدل القضايا على الأحداث في العوالم (المختلفة، وعلي التخيير البدلي)، وهي عوالم تتشابه من وجهة نظر موضوع التحاور.

6 - إن حرف الفصل (أو) غير الدال على التبادلية (المنطقية) والذي معناه معنى «وإلا» يعبر عن الشرط (مما سندرسه في الفقرة الموالية). وإن كان هذا الحرف (أو) دالا على ضروب الإقتضاء من وجه آخر مغاير للصياغة إذا كان... إذن كان.

2 - 4 - 5 - يجوز أن نصيغ استيفاء قضايا الشرط والربط مماعالجناه آنفا على نحو غير مرتب، بطريق أكثر ضبطا على الشكل الآتي :

[35] أ : ل+ ((أ أو ب، عـ زـ) = 1 1 إذا كـان وفقـط إذا كـان
(ل+ (أ، عجـ، زـ) = 1 1 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـجـ، زـ) = 1 0
أو ل+ (ب، عـجـ، زـ) = 1 1 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (أ، عـى، زـ) = 10)
وكذلك عـجـ ≠ عـى، عـيـ~ رى، عـجـ، عـيـ~ رى عـى، عـجـ ر عـى

[35] a : $V^+ ((\alpha \text{ Or} \beta), w_i, z_i) = 11$ iff
($V^+ (\alpha, w_j, z_i) = 11$ iff $V^+ (\beta, w_j, z_i) = 01$, or
$V^+ (\beta, w_k, z_i) = 11$ iff $V^+ (\alpha, w_k, z_i) = 01$), and
$w_j \neq w_k, w_j \sim R_k w_j \;\; w_i \sim R_k w_k, w_j R w_k$

ب : ل+ ((أ أو ب)، عـيـ، زـ) = 10 إذا كان وفقط إذا كان
(ل+ (أ، عـجـ، زـ) = 11 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـجـ ، زـ) = 1 1 أو
ل+ (ب عـى، زـ = 10 إذاكان وفقط إذا كان ل+ (أ، عـى، زـ) = 10 ، كذلك
عـجـ ≠ عـى، عـيـ~ رى عـجـ ، عـيـ ≠ رى عـى ، عـجـ ر عـى ؛

$b: V^{+}((\alpha \text{ or } \beta), w_i, z_i) = 01 \text{ iff}$

$(V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 11 \text{ iff } V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 11 \text{ or}$

$V^{+}(\beta, w_k, z_i) = 01 \text{ iff } V^{+}(\alpha, w_k, z_i) = 01), \text{ and}$

$w_j \neq w_k, w_i \sim R_k w_j, w_i \sim R_k w_k w_j, Rw_k ;$

جـ : ل+ ((أ أ و ب)، عـي، زي) = 01 إذا كان وفقط إذا كان
(ل+ (أ، عـجـ، زي) = 01 إذا كان وفقط إذا كان
ل+(ب، عـجـ ، زي) = 00 أو ل+ (ب عـ ى، زي = 01 إذاكان وفقط إذا كان
ل+ (أ، عـ ى، زي) = 00 ، أو (ل+ (أ، عـى، زي) = 01 إذا كان وفقط إذا كان
ل+ (أ، عـى زي) = 00 أو
ل+ (أ، عـجـ، زي) = 11 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـجـ، زي) = 00 أو
ل+ (ب، عـجـ، زي) = 11 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (أ، عجـ ، زي) = 00
وكذلك عـجـ ≠ عـى عـي رى عـجـ، عـي ~ رى س عـى، عـجـ ر عـى ؛

$c: V^{+}((\alpha \text{ or } \beta), w_i, z_i) = 10 \text{ iff}$

$(V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 10 \text{ iff } V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 00, \text{ or}$

$V^{+}(\beta, w_k, z_i) = 10 \text{ iff } V^{+}(\alpha, w_k, z_i) = 00, \text{ or}$

$V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 11 \text{ iff } V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 00, \text{ or}$

$V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 11 \text{ iff } V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 00), \text{ and}$

$w_j \neq w_k ; w_i \sim R_k w_j, w_i \sim R_{ks} w_k, w_j Rw_k ;$

د : ل+ ((أ أو ب)، عـي ، زي) = 01 إذا كان
(ل+ (أ، عـجـ، زي) = 00 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـجـ، زي) = 01 أو
ل+ (ب عـى ، زي) = 00 إذاكان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـ ز، زي) = 00، أو
(ل+ (أ، عـجـ، زي) = 11 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـجـ، زي) = 01 أو
(ل+ (ب، عـى، زي(= 10 إذا كان وفقط إذا كان ل+ (ب، عـى، زي) = 00
وكذلك عـجـ ≠ عـى، عـي ~ رى عـ جـ، عـي ~ رى عـى، عـجـ ر عـى ؛

$d: V^{+}((\alpha \text{ or } \beta), w_i, z_i) = 00 \text{ if}$

$(V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 10 \text{ iff } V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 10, \text{ or}$

$V^{+}(\beta, w_k, z_i) = 00 \text{ iff } V^{+}(\alpha, w_k, z_i) = 00), \text{ or}$

$V^{+}(\alpha, w_j, z_i) = 11 \text{ iff } V^{+}(\beta, w_j, z_i) = 10, \text{ or}$

$V^{+}(\beta, w_k, z_j) = 01 \text{ iff } V^{+}(\alpha, w_k, z_i) = 00), \text{ and}$

$w_j \neq w_k ; w_i \sim R_k w_j, w_i \sim R_{k,} w_k, w_j Rw_k ;$

ولما كانت هذه الصيغ فقط جزءاً من شروط صدق الربط والمربوط. فسوف نحذف هذه الصيغ في المستقبل حذفا كاملا على وجه صريح، حيث نتجنب زيادة تعقيد هذا الفصل.

2 ـ 5 ـ الشرط والتشارط[67]

2 ـ 5 ـ 1 ـ إن المهمة الأساسية للروابط هو التعبير عن العلاقات بين الأحداث، وقد تكون هذه العلاقات مفككة الربط كالحال في الوصل والفصل. إلا أنه يجوز أن تكون أيضا تلك العلاقات ذات قوة متينة على معنى أن الأحداث يمكن أن تكون متعينة أو مشروطة بعضها ببعض. وينبغي أن تسمى هذه الفئة الشاملة لمختلف أنواع الروابط مما يعبر عنه باقتران تبعية العلاقات بين القضايا والأحداث بلفظ القضايا المتشارطة.

وهناك طرق كثيرة لتصنيف القضايا. وأول وأوضح معيار لهذا التصنيف هو نوع قوة أو دقة ترابط العلاقات الشرطية وثانيتها أن اتجاه اقتران تبعية التعليق يمكن الإفصاح عنها على معنى أن يقال مثلا إن أ متعلقة بـ ب أو بالعكس إن كل من أوب يقترنان بعضهما ببعض على وجه التبعية والتعلق. وثالثتها أن نوع أو أنواع العوالم الممكنة مما تترابط فيها الأحداث يصح أن ننظر فيها مثلا هل هي عالم متحقق أو افتراضي أو غير متحقق. وسنستعمل هذا المعيار الأخير كأساس لتمييز تصنيف القضايا المتشارطة. وخاصة لأنه هو الأظهر في البنية اللسانية. والاعتبار الرابع والأخير يسير سيراً موازيا لما كنا ألمعنا إليه وقمنا به من تمييز أعني التمييز الموجود بين صفات (الشيء) وخصائص (القول) وذلك أن أدوات الربط يجوز أن تعبر عن العلاقات بين (تمثل) الأحداث ذاتها وبين تصورناعن الأحداث أعني بين القضايا أو الجمل وبالرغم من أن التمييز ليس من السهل القيام به دائما، لأن معرفة الأحداث وثيقة الارتباط بالكيفية التي نتحدث بها عنها، فإن الروابط يمكن أن تؤخذ على أن بعضها منظم لعالم الخطاب، وبعضها الآخر منظم للخطاب نفسه. وإلى حدما، هذا التمييز نفسه يسمح لنا بأن نتحدث عن الروابط السيمانطيقية من جهة أولى والروابط التداولية من جهة ثانية.

2 ـ 5 ـ 2 ـ وتقتضي وجوه التشارط الطبيعية بوجه خاص قضايا يجري عليها الربط، فإذا كان ربط القضية قائما على علاقات صورية، ومتحققة فإن مثل هذه العلاقة يمثل لها تمثيلا واضحا باقتران تبعية العلاقات. وقلما يمثل لها بعلاقات الحصول المكاني والزماني وصفة التشريك (في الوصل) أو عدم الحصول وعدم التشريك (في الفصل الضعيف). ومع أن توارد الحصول والتشريك يعتبران شروطا

ضرورية لاقتران تبعية التعلق، فقد كنا رأينا أن هذه الشروط ليست كافية في إثبات الربط، مما يقتضيه عموم موضوع التحاور ومشاكله. فحرف الوصل (الواو) قد يطلق عليها أداة الربط الملغاة (الحيادية) لأنها لاتكاد تدل على أن الأحداث مترابطة بينما سائر أدوات الربط الأخرى تدل على نوع الربط بوجه خاص. وعندما نفرض القول في موضوع معين للتحاور فإن الأحداث المتصلة أو المنسوقة لايكاد النظر يقع فيها من جهة التشارط، لأن أية قضية فرض القول فيها قد يصح أن تحتاج لها فئة من القضايا الممكنة يوصل بها التعاطف المنسوق. وبدلا من أن نفصل فصلا تاما الفئات المختلفة للروابط الطبيعية، فإنه يمكن أن نعتبرها كذلك مترتبة على سلم متدرج من مناسبة (ربط) التشريك إلى الاستلزام التبادلي للقضايا أي متدرجة من الإمكان إلى الضرورة.

68 2 ـ 5 ـ 3 ـ التشارط المتحقق

ويمكن أن ندرج تحت التشارط المتحقق الروابط من نحو : (لأن ومن أجل أن، وإذن، وكذلك، إذ، وبماأن، وبينما، ومثلما أن، ونتيجة لذلك. وغيرها ...) ونترك القيود التركيبية والأسلوبية على استعمالها فلا نتحدث عنها، بينما سنعالج فروقها التداولية في القسم الثاني من هذا الكتاب. وغرضنا الأساسي هو أن نعطي عنها بعض الخواص السيمانطيقية المتميزة. ولانستطيع أن نقدم تحليلا سيمانطيقيا كهذا في عبارات منطقية دقيقة، وبالأولى أن نقدم في عبارات صدق اقتران التلازم وحده. وفضلا عن ذلك لايوجد ربط منطقي يضاهي هذه الفئة من التشارط المتحقق. وإنما يناظر التشارط المادي الصارم مايمكن أن نطلق عليه لفظ التشارط (الافتراضي) كما سنرى بعد حين.

وقبل كل شيء فإن خاصية التشارط المتحقق تدل على أن كلا مقدم قضية اللزوم وتاليها قد يكونان (يفترض فيه أو يحمل على كونه) مستوفيين في مقام معين من العالم الذي يكون فيه تحقق السياق جزءاً من أو أي عالم آخر أخذ في جهة الإعتبار والنظر [15] . وأعظم إشكالية هي الشروط التي يكون فيها مقدم القضية اللزومية و / أو تاليها كاذبين (غير مستوفيين) وكذلك وبالمثل فإنه ينبغي أن نبين أية شروط أخرى يجب أن تضاف حتى يصير التشارط المتحقق صادقا ومترابطا.

ولنناقش هذه الشروط الإضافية بإيراد أمثلة مختلفة عنها.

[36] أ : ولأن المطر لم يسقط في الصيف فقد جفت الارض
ب : ولقد جفت الأرض لأن المطر لم يسقط في الصيف.

ويعتبر نمط هذا المثال الموضح في [36] نموذجا معياريا للتشارط المتحقق مماله مدخلية في العلية. وقد يصح بالنسبة لكلتا الجملتين أن يقال عنهما إنهما صادقتان

(مستوفيتان) إذا صح صدق (استيفاء مقدم قضية اللزوم وتاليها معا). وتكذبان (لانعدام الاستيفاء) إذا كانت ضروب مقدم قضية اللزوم صادقة، إلا أن ضروب تاليها كاذبة كالحال تماما في الشرط المادي الكلاسيكي. ولكن ماهي القيمة التي ينبغي أن تتعين للجمل كلها إذا كانت ضروب مقدمها كاذبة ؟ فهل ينبغي أن نعين لها قيمة (الصدق) المعمول به فيما يسمي بتلازم التشارط مما يمكن أن يصدق فقط إذا صدق مقدمه ؟ وفي هذه الحالة إما أن نعين قيمة (الكذب) أو قيمة ثالثة أعني قيمة غير معينة أو غير محددة معنى (الصدق)، ومعنى (قيمة الصدق) ذاتها. وبهذا الاعتبار فنحن نخصص معنى صدق القضايا أو الجمل لما ثبت منها ثبوتا جازما، وعلى هذا يجوز في جمله [36] قراءات منها أن الجملة الأولى الفرعية ليست ثابتة على وجع القطع، وإنما هي مقتضاة، وهذا الفهم أو هذا التخريج سنناقشه في الفصل القادم. ونأخذ مؤقتا اقتضاء القضية (أوالجملة) أ لتدل على قيمة الصدق في بعض سياقها مفترضة أو مسلمة، ولاتتأثر القيمة فيها بسبب نفي أ، ويجور في التعبير السيمانطيقي أن نقول إن أ تقتضي ب إذا كانت أ تستلزم ب . وكذلك ~ أ تستلزم أيضا ب. إلا أن هذا التخريج ليس صحيحا كل الصحة وخاصة أنه يتوقف على خواص الاستلزام المستعمل هنا إلاأنه يمكن أن نتسامح في هذا الاستعمال مؤقتا لغاية مناقشة التشارط المتحقق. وذلك أن القضايا المعبر عنها في [36] بواسطة الجمل الفرعية قد وقع فيها احتمال الاقتضاء، فكان ينبغي أن نبني تأويل الجملة بكاملها على أن صدق ضروب المقدم قد تسلمت مسبقا. وفي هذه الحالة حينما ننفي الجمل من نحو [36] فإننا غالبا ماننفي النتائج المترتبة عنها(17). وهذا يعني أن شروط صدق الجملة بمجموعها إنما تتوقف فقط على صدق أو كذب النتائج. ومع أن هذا الحكم صحيح بمعنى ما، فإننا نتوقع من دون شك من الجملة الأولى أن تقوم بدورما، فوق مانشترط من تثبت قيمة الصدق وذلك هوالصدق. 69

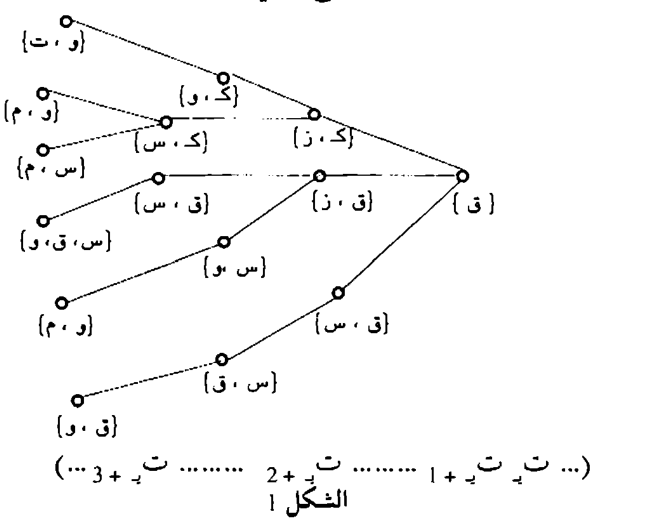
وفي هذا الموضع بالذات يصير الربط والعلية لهما فوائد كثيرة، فأولا وقبل كل شيء ليست كل جملة صادقة مستعملة كمقدم القضية يجوز أن تصير بها الجملة مناسبة ؛ إنما يصح هذا في تلك الجمل التي تدل على حدث من شأنه أن يرتبط بحدث آخر مدلول عليه في تالي الجملة وفاقا لشروط الربط التي ذكرناها آنفا، وثانيا ينبغي أن نعتبر أن الحدث الأول مرتبط ارتباطا عليا بالحدث الثاني. وفي تحليلنا المختصر للعلة في الفصل السادس القادم سنفترض أن أ هو علة في حدوث ب إذا كان أ شرطا كافيا لحصول ب، لأن تخلف سقوط المطر سبب كاف لجفاف الأرض، وكذلك وبالمثل فإن ب يقال عنها حينئذ إنها نتيجة ممكنة (أو محتملة) لوقوع أ

وحتى نعطي تفسيراً سيمانطيقيا لهذه المعاني الأشد تعقيداً ؛ فسنأخذ مرة أخرى طريق العالم الممكن ؛ لأن فكرة العلية متعلقة أشد التعلق بمنطق المواجهة (الجهات) فلا يكفي مجرد اشتراط أن أ و ب يصدقان في عالم (متحقق مثلا) أو أنه لايصح أن تصدق أ، وإنما لاتصدق ب ؛ لأن أساس الربط كما في سائر الروابط هو أن قيم كلا مقدم القضية وتاليها ينبغي التماسه في تلك العوالم التي يختارها موضوع

التحاور. وعلى هذا فإذا كان حصول ب متوقفا على حصول أ، ولم يكن التلازم في الوقوع عرضيا فقط وجب أن يرتبط حصول ب لوجود أ، في عوالم ممكنة كثيرة. وكما أشرنا إلى ذلك بوجه خاص، فيما مضى، فنحن نعين فقط قيم ب في تلك العوالم التي وقع فيها اختيار أ. وزيادة في التقييد نقول : إن العلل والمعلولات ترتب ترتيبا خطيا في الزمان، لأنه إذا صدقت أ في مقام (عـيـ، تـيـ)، وصدقت ب في مقام (عـيـ، تـجـ)، لم يمكن إذن أن يكون الحدث المدلول عليه بالرمز ب نتيجة للحدث المدلول عليه بالرمز أ إذا كانت تـجـ تسبق تـيـ. وإذن ينبغي أن تؤول الجمل العلية وفاقا لما يجري من الأحداث أو لما ينجز من الأفعال مفصلة في عالم ممكن مقدر.

وجريان الأحداث هذه يصح أن يمثل لها برسم بياني عى شكل تشجير ينطلق من اليسار إلى اليمين (وفي اللغة العربية من اليمين إلى اليسار) كالحال في تشجير البنيات حيث تدل العقد على مقامات أو أحوال الزمان والمكان مما يوصف بمجموعة الأحداث أي بمجموعة القضايا الصحيحة أو المستوفاة في تلك الأحوال (18) . ومن بين مجاري الوقائع الممكنة توجد كذلك المجاري المتحققة للوقائع. وفي كل عقدة على حدة يصح أن نتخذ مجرى للأحداث ممكنا على وجه التخيير البدلي. ومن الجائزان نفترض مؤقتا أننا نستطيع الرجوع القهقرى إلى فرع قد تركناه : وكلما أخذنا على التعيين مجرى للأحداث عـجـ، كلما تشابهت تلك الأحداث علينا. إلا أنها لاتتماثل مع عـيـ. والترابطات بين العقد مما سنشرحه في نظرية الأحداث في الفصل السادس ـ ينبغي أن تؤول على أنها تحولات بادراج التحول الصفرى، حيث يبقى المقام عى حاله (متماثلا) باستثناء خاصية الزمانية. ونتصور مثالا للكيفية التي بها تم التشجير متفرعا على النحو الموضح الآتي :

70



الشكل 1

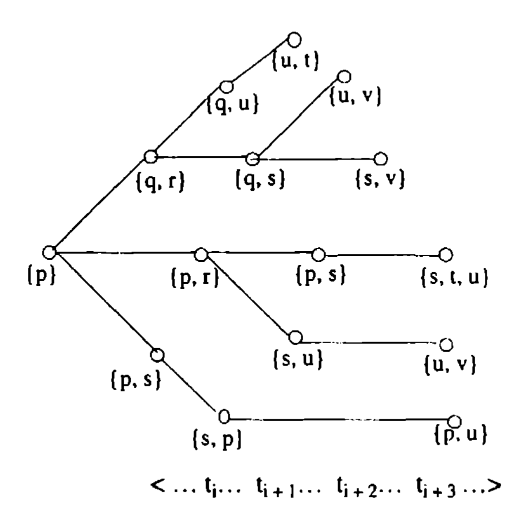
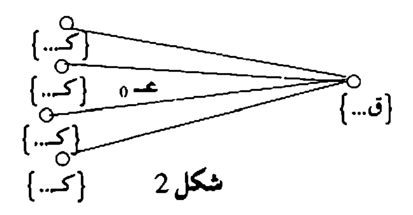


Fig 1

وإذن إنما تتحدد معاني الشرط والجزاء في عبارات من نحو التشجير السيمـانطيقي (وهو تشجير يمثل فقط بنيات أ نموذجية). وبدلا من الرموز أ و ب، فإننا سنتحدث حينئذ عن القضايا الممثل لها بالرموز كـ ... وعلى ذلك فإن كـ كنتيجة مستخلصة من ق في مجرى الحوادث الممكنة عـ يـ ينبغي أولا وقبل كل شيء أن تترتب عن ق في ذلك المجرى للحوادث أي أن يحصل وقوعها في عقدة من يمينها (يسارها في العربية) حتى يتم حصولا تترابط معه العقد بواسطة طريق ما. وكذلك وبالمثل فإن أية نتيجة مباشرة ينبغي أن يترتب حصولها على نحو مباشر أعني من الرسم في تـيـ+1 عندما يقع حصول ق في تـيـ.

ولكي نعبر عن كون أن حصول كـ مترتبا عن حصول ق في ملتقى ما من التشجير بأنه لم يكن وقوعا عرضيا، عندما تكون كـ هي نتيجة حصول ق، فنحن نحتاج إلى أن يكون الشرط هو أنه، على الأقل في نقطة ما (عقدة) من التشجير حيث تحصل ق، ينبغي أن يقع حصول كـ في سائر العقد المتتالية.



شكل 2

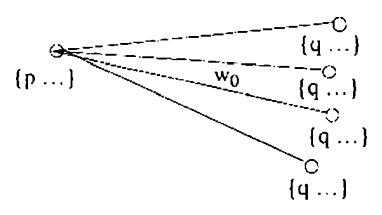


Fig 2

وهذا يعني أنه إن أخذنا وجهة نظر ق بأن يكون وقوع ك ضروريا (فيزيائيا مثلا)، لأنها صحيحة في جميع مجاري الأحداث الممكنة التي يجوز أن نأخذها انطلاقا من العقدة الأصلية {ق...} لا فقط من مجرى الأحداث عـ. وبالنسبة لخصوصية مثالنا كان هذا يعني أنه ليس فقط يصدق في العالم المتحقق، كون«جفاف الأرض» مترتبا «عن عدم سقوط المطر في الصيف» بل وأيضا بافتراض أن الأحداث هي على ماهي عليه، لم يكن لها أن تكون حاصلة بطريق آخر أي أن جفاف الأرض، على الأقل في هذه الحالة كان غير مدفوع ولاممكن تجنبه.

71 ومن جهة أخرى يمكن أن ينشأ وضع آخر لايسقط فيه المطر ولكن الأرض لم تُصَب بالجفاف بسبب أحداث أخرى كالسقي مثلا مما يدل على أن ك لاتترتب بالضرورة عن ق في كل موضع من التشجير بل تترتب على الأقل في أحد فروعه، لهذا السبب فقط تكون ك نتيجة ممكنة عن ق أعني ممكنة بالنظر إلى سائر مجاري الأحداث الأخرى الممكنة (من التفريع والتشجير)، وإذن كانت هذه النتيجة ضرورية في هذه الحالة الخاصة بالأحداث الأولية المحددة. وينبغي أن نلاحظ أن هذه صورة عن الضرورة النسبية إذ أنها تشكل علاقة ق التي هي ضرورية، لا ك نفسها لأن جفاف الأرض يظل بطبيعة الأمور حدثا محتمل الوقوع.

وبينما كنا حاصلين في مثالنا على نتيجة ممكنة فقد يجوز أن تكون أيضا علاقة ذات نتيجة ضرورية، وفي تلك الحالة لاتكون كـ صحيحة فقط في جميع العقد التالية لعقدة مخصوصة حيث تصدق ق بل تكون في أي موضوع من التشجير (وفي سائر ضروب التشجير الممكنة) بعد عقدة تصدق فيها ك ويجوز أن تكون هذه الضرورة من أنواع مختلفة، مثلا ضرورة فيزيائية أو بيولوجية. وذلك أنه في سائر مجاري الأحداث الممكنة حيث يسخن الزبد في بعض الظروف (من أثر ضغط الحرارة وغيرها)، فقد يكون هذا الحدث مترتبا عن حدث أو عن عملية ذوبان الزبد، وكذلك وبالمثل إذا توقف قلب ماعن النبض فإنه، في جميع الأحوال الممكنة التي لم تتوفر فيها الحياة لأي قلب، قد يحدث الموت. وتمثل أنواع هذا الضرورات

مسلمات أساسية لعالمنا من جهة كونها تصلح في أي موضع من تشجير الأحداث الممكنة المتفقة مع مجاري الأحداث المتحققة. وكثير من العلاقات العلية مما نتحدث عنه كل يوم، يصح في معظم تفريعات التشجير : إذ هي تحدد توقعاتنا حول جريان الأحداث العادية. والنتائج العارضة الاتفاقية يصح منها على الأقل واحد من فروع التشجير أو قليل منها كالحال مثلا في قولك :

[37] ولأن جون سقط من كرسيه فقد مات.

وإذن فنحن نقول بأن ق شرط كاف أو سبب في وجود كـ ، إذا وفقط إذا كان كـ نتيجة (ممكنة أو ضرورية) لوجود ق(19) ويجوز أن تحدد الشروط الضرورية والممكنة الآن على نفس النحو أعني كالحال في عكس النتيجة. والقضية ق تكون شرطا كافيا لحصول كـ ، إذا حدث، على الأقل في تفريع واحد من التشجير أن كان كـ في (عـي، تـي + جـ) يسبقه ق في ‹ عـي، تـي› وكانت بالنسبة لأي (عـي، تـي + جـ) حيث تصدق كـ تسبقها أيضا ق في ‹عـي، تـي›. وكذلك وبالمثل يكون الشرط إذا كان كـ في أي موضع من التشجير يسبقه، وبعبارة أخرى يكون شرطا ضروريا ممكنا بالنسبة لحصول كـ إذا كان كـ في أي مكان أو بعض الأمكنة يجوز التوصل إليها فقط عبر عقدة ق ، ويكون كـ نتيجة ضرورية / ممكنة إذا كان ق ، من أي مكان أو بعض الأمكنة مما تصدق فيها ق ، قد نصل منها إلى عقدة كـ فحسب(20).

وهذا الاعتبار هو الذي يميز بالضبط جملة [36] أ، وجملة [36] ب: إذ في جملة [36] أ تثبت النتيجة من وجهة نظر عقدة ق وفي [36] ب تثبت العلة من وجهة نظر عقدة كـ. وسنناقش فيما بعد هذه الفوارق المميزة السيمانطيقية منها والتداولية.

وغني عن القول أن هذه النظرة مسرفة في التبسيط ؛ إذ لم يعط أي تعريف صوري دقيق لبنيات التشجير النموذجية المستعملة في تأويل الروابط (العلية) المتحققة. وفضلا عن ذلك فإن علاقة العلة والمعلول المعتبرة في اللغة الطبيعية تكون في العادة غير مباشرة مما توصف به سلسلة العلل التي تشير إلى حالتين بل إلى فروع السلسلة المحدثة لتوالي الفروع. فإن جفاف الأرض مثلا هو عملية تحصل تدريجيا من خلال فترة زمنية كلها. وكذلك وبالمثل فإن أصناف مجموعة العلل والمعلولات مما بعضها ممكن وبعضها ضروري، قد يجوز أن تكون قائمة على التضمين.

وما اقترح من تحليل للعلاقات العلية الموجودة بين الأحداث يمكن أن تعم أسباب الأفعال كما في الجمل الاتية :

[38] أ ـ ولأن المطر لم يسقط في الصيف فقد سقينا حقولنا

بـ ـ ولقد سقينا حقولنا لأن المطر لم يسقط في الصيف.

وكما سنشرح في نظرية الأفعال في الفصل السادس، فإنه لايمكن الحكم بوجه خاص على أن تخلف المطر وعدم سقوطه تسبب في سقينا للحقول، على الأقل في هذه العوالم التي ليست خاضعة لحتمية مطلقة بل الأولى أن تخلف المطر أو معرفتنا بعدم سقوطه أحدث سببا كافيا لعملية اتخاذ قرار فعل السقي. وهذا يعني على الأقل في هذه الحالة وحدها أن قرار السقي هو نتيجة ضرورية مستخلصة من مجموع مقدمات، كانت معرفتنا بتخلف سقوط المطر أحد عناصرها المخصوصة. وتشترط الأعراف والقواعد والقوانين أننا في بعض المواقف (الضوء الأحمر) نقوم بفعل معين (الوقوف) وإذن يجوز في هذه الأحوال أن نتحدث عن الأسباب الضرورية إلاأنه ينبغي أن نشير إلى أن الضرورة هنا ليست فيزيائية أو بيولوجية وإنما هي أخلاقية أعني الالتزامات المفروضة

ومرة أخرى نقول : إنه في الجملة [38] أ ، كان الانتباه مركزا على نتيجة الفعل وفي [38] ب ، على أسباب فعل معين. وضروب الخطاب هذه مما تثبت فيها العلل والمعلولات والأسباب والمسببات لفعل أو حدث معين إنما ينبغي أن تسمى التعليلات والتفسيرات ؛ ويوجد عدد كبير من الأسباب التداولية (إنجاز الأفعال) من أجلها وجب أن تكون هذه التعليلات والتوضيحات معقولة، مما يعني أن الأسباب والعلل يجب الدلالة عليها من حيث هي كذلك في معظم المواقف الممكنة.إذ في بعض الحالات التي تكون فيها العلل عرضية، كما في [37]، فإن التفسير المقبول ينبغي أن يشترط فيه زيادة بيان للملابسات (كعمر جون، والطريقة التي سقط بها) باعتبارها تحديدات مضافة لوقوع النتيجة. وعلى ذلك فكل جملة سببية ليست صالحة لأن تكون مفسرة ومعللة، لأن الجمل المعللة والمفسرة (أو سلسلة منها) تلحقها بوجه خاص أداة التعليل : من نحو، من أجل أن (21)، بحيث إنه بالنسبة لخطاطة الجملة أ، الموصوفة بالعلة (لأن ب) ، يفترض أن تكون ل (ب) علة أو سببيا للصيغة ل (أ). وحينما نريد أن يتركز الانتباه على نتائج عدد معين من الأحداث، فإذا كانت هذه النتائج مقبولة، استخدمنا الرابط (وعلى ذلك) كما في المثال النموذجي أو على ذلك ب، وبينما تدل أداة الربط (من أجل أن) على مجموع المقدمات بوجه خاص، فإن أداة الربط (وعلى ذلك) إنما يقصد بها الدلالة بوجه خاص على مجموع النتائج. وإذن فإن شروط استعمال الروابط (من أجل أن، وعلى ذلك) لاتختص مباشرة بالأحداث، وإنما تتجه بالحديث عن تلك الأحداث، ومن ثم فهي تحتاج إلى مزيد وصف في العبارات التداولية مما سندرسه فيما بعد. وتتضح هنا لما ذا كانت بعض الروابط السببية داخلة في صياغة الجملة (من نحو، من أجل أن، لما، عندما...) ولما ذا كانت روابط أخرى تختص بصياغة سلسلة من الجمل (من نحو، وإذن،

وعلى ذلك، ومن ثم...) كما يتضح كيف أن هذه الفوارق تمكن في كل تواصل فعال.

ثم إن ضروب التشارط المتحققة لاتستعمل فحسب لربط الأحداث والأفعال، وإنما أيضا لربط الأحوال والأمور العامة، ومن أجل ذلك فهي تعبر عن الخواص أو العلاقات.

[39] تنتابه الحمى لأنه مريض.

[40] لقد كانت في فرنسا لانها زارت باريس.

وهنا نجد أن أداة التعليل (لأن) تعبر عن الاستلزام أكثر مما تعبر عن العلة أو السبب. وفي هذه الحالات، تكون العلاقات الموجودة بين الأحداث صورية مجردة، لأن الحمى والمرض مرتبطان ارتباطا ضروريا في معظم الأمر؛ ولايصح الوجود في باريس بدون الكون في فرنسا، فيما يتصور من العوالم الممكنة العادية (حيث إن باريس موجودة في فرنسا) وباعتبار بنيات التشجير النموذجية المدرجة آنفا، فإن شروط صدق هذا النوع من اللزوم ينبغي أن تعطى تبعا لصدق القضايا من العقدة ذاتها. والجملة ـ أ تقتضي ب ـ ينبغي أن تكون صحيحة إذا كانت كلما حصلت القضية المعبرة عنها بواسطة أ حصلت أيضا القضية المعبرة عنها بواسطة ب. وبطبيعة الأمور لايحتاج أن يكون العكس صحيحا. لأنه ليس في كل مرة كنا في فرنسا احتجنا أيضا أن نكون في باريس ثم إن أنواع الروابط اللزومية ذات خصوصية ؛ على معنى أنها تنبني على تصور عام أو على معرفة متحققة وإذن ينبغي أن تدل على علاقات اللزوم بين القضايا كما تشير في العادة أدوات الربط من نحو وعلى ذلك، وإذن، ومن ثم، في كل جملة متصدرة موسومة بدلالتها على نتيجة لازمة عن مقدمات. وعلى ذلك فإن الاستنتاج المعبر عنه عن طريق الاقتضاء قد ينطلق من ‹أوسع› حادث إلى ‹أضيقه›، وبالعكس قد ينطلق مثلا من الكلي إلى الجزئي، ومن فئة إلى عنصر، وقسْ على ذلك. ، وكل عنصر من عناصر الضرورة إذا قام فيها بدور ما، فليست هَذه الضرورة بطبيعة الأمور، ضرورة منطقية، ولاتحتاج أن تكون ضرورة صورية (مما يتضمن خواص جوهرية) بل يجوز أن تنبني على ضرورة عارضة كالعادة والعرف، والقاعدة، كما هو واضح في المثال الشهير الآتي :

[41] جون كائن في منزله لأن ضوءه مشتعل

فمقدم القضية في هذه الجملة يشير إلى حدث معلوم، ويدل على نتيجة، تاليها يبين مقدمها. والحدث العام المنطوي ‹تحت› الاستلزام ينبغي أن يكون إذن دالا على أنه ‹متى كان ضوء جون مشتعلا، كان في المنزل›؛ مما يترتب عنه مع

المقدمة المقررة في آن معا، اقتضاء النتيجة حسب قاعدة الاثبات بالإثبات (الوضع بالوضع Modus ponens) :

[42] أ : ق ‹ ک

ب : ق

... ...

ج : ک .

وتكون (أ) في هذا الاستنتاج حدثا عاما (معلوما للمتكلم على الأقل) وتكون (ب) مقررة، و(ج) مقتضاة من سياق الحديث (إما من ملاحظة معينة أو من منطوق جملة سابقة) فإذا وضعنا القضية الفرعية من [42] أولا، فنحن نقرر النتيجة، بينما تكون المقدمة مسلمة ؛ غير أننا قد نفترض أن استعمال رابط العلة (لأن) يُرَكِز انتباهنا بالأولى على تداخل ضروب تعلق الأحداث، بينما يكون استخدام الجملة المصدرة برابط (وعلى ذلك)، و(إذن) صالحا للدلالة بوجه خاص، على العلاقات المستنتجة. وسنرجع إلى هذه النقطة في الفصل الثامن .

ومهما يكن الأمر، فقد يطرح تنوع تأويل الروابط العلية وعموم إبهامها، 74 وإجمالها بالنظر إلى مربوطها ودالة استنتاجها مسألة **عدم التباس التمثيل الصوري** لهذه الفئة من الروابط. وتوجد شروط ممكنة وضرورية لذلك كما توجد نتائج ممكنة وضرورية أو علل بينما قد يتحصل عن ذلك تداخل التعلق ذاته من جهة كونه متشابها مع أحد أشكال الضرورة وسنستعمل السهم البسيط (⟵) للدلالة على الضرورة حسب التأويل المقدم سابقا في عبارات العوالم الممكنة (من الأحوال أو المواقف) أو جريان الأحداث. ويجري هذا الربط في اتجاهين إلى الخلف ليدل على شرط (ممكن وضروري) وإلى الأمام ليعبر عن نتيجة (ممكنة وضرورية) وقد يفهم هذا الربط بكونه شرطا كافيا (وهو العلة). لذلك فإن العلاقة في هذه الصيغة أ⟵ب تقرأ كالآتي : «إن أ هي شرط في وجودب» وكذلك أ ⟵ ب تقرأ : «إن ب نتيجة حاصلة عن أ» أو أن «أيحدث ب» ولما كان هذا النوع من الضرورة قد يصدق في سائر الأحوال أو المواقف الممكنة (من التشجير وفروعه)، أعني في معظم الأحوال أو في واحد منها على الأقل فنحن نعد المواجهات المناظرة للجملة كلها على النحو الآتي :

$\square$ (أ ⟵ ب) أو $\square$ (أ ⟶ ب)

▯(أ⟵ ب) أو ▯ (أ⟶ ب)

$\lozenge$ (أ ⟵ب) أو $\lozenge$ (أ ⟶ ب)

حيث إن المواجهة غير النموذجية (▯) تقرأ على النحو الآتي (من المحتمل أن، أو من الجائز أن ...) وهو تعبير ينبغي أن يرد مضموما الى السور ‹معظم›(22) وحتى

نؤكد على أن هذه المواجهات تتصل بعلاقة (الربط) فإنها يمكن أن تكتب على النحو الآتي :

□← ، ⌷ ← ، ◊ ←، □→ ، ⌷→ ، ◊→

ولما كان الشرط الممكن في الجملة قد يجوز أن تكون له نتيجه ضرورية فمن المستحسن أن نستعمل الروابط المزدوجة مثلا

→ □ ⌷← ، ←◊◊← ، ←◊⌷ ←

وعلى هذا فالجمل :

[43] ولأنه قد قفز من أعلى طبقة في المؤسسة الحكومية إلى الأرض فقدمات

[44] ولأنه سقط من كرسيه فقد مات

[45] ولأن وظائف دماغه قد توقفت فقد مات

يمكن التعبير عنها على الصورة الآتية :

ق ← ◊ ⌷←س، ک ←◊◊←س، ر←□□←س

على نفس توالي الجمل وبالنسبة لضروب العلية أو الاستلزام غير المعينين فقد يصح استعمال السهم ذى الرأسين (↔) ويجب أن نلاحظ هنا أن اقتضاء المواجهات هو عبارة عن مواجهات طبيعية أعني فيزيائية وبيولوجية أو عرفية أو غيرها لذلك تكون جملة [45] صحيحة من وجهين فحسب في سائر العوالم الممكنة التي يتحدد فيها الموت باعتبار بعض الوظائف الجسمية (مثلاً وظائف القلب والدماغ) لأن في تلك العوالم التي توجد فيها كائنات عليا، تركيب عضويتها خال من الدماغ (مثلما تتحدث عن حياة الكواكب أو موتها).

ثم إن القضايا المتشارطة بوجه عام والقضايا العلية بوجه خاص تستدعي أن تكون العلاقات بين الأحداث والوقائع صادقة في مجموع العوالم المرتبطة بعلاقة التشابه. ويمكن أن يحدد هذا المفهوم بالقياس إلى مجموع القضايا. ويجوز أن تكون لهذه القضايا رتبة القوانين وأحكامها العامة كالحال مع المسلمات أو الأوضاع المقيدة المخصوصة. فإذا حدث أن اشتركت العوالم (أو اختيرت من) مجموع المسلمات الأساسية كانت متشابهة تشابها جوهريا. أما إذا اشتركت في نفس الأحداث كانت متشابهة (قل ذلك أو كثر) تشابها عرضيا. وعلى ذلك فإن علاقة العلية كما وقع التعبير عنها في جملة [43] تقتضي أن العوالم التي حصل أن أدى فيها القفز من أعلى طبقة في المؤسسة الحكومية إلى الموت على وجه الضرورة، هي عوالم متشابهة من كل وجه ومطابقة لما نعتاد من عوالم.

وبعد هذه المناقشة لمقولة الصدق أو تكامل شرائط القضايا التشارطية المتحققة، يجب أن نبحث أخيرا ماإذا كانت الروابط المخصوصة للشرط مدرجة على وجه

75 الاقتضاء : إذ يمكن أن نفترض بأن التعلق العلي أو الصوري يكفي وحده لاثبات الربط بين القضايا. ويشبه أن تكون الأحداث إنما تتعلق بالطبيعة الحقيقية للربط، ويترتب على ذلك أن الشرط المعبر عنه إما بالمقدم أو بالتالي، إذا ارتبط بمحل التحاور وموضوعه كانت العبارة كلها مرتبطة على صورة مخصوصة من حيث هي كذلك، وأيضا مرتبطة بمحل التحاور. ومهما يكن الأمر، فقد يجوز أن تكون العلل أو أنواع اللزوم مقررة ثابتة مما ليس مرتبطا على وجه مباشر مع إمكان موضوع التحاور. ولنتخذ على ذلك الأمثلة الآتية.

[46] لقد جفت الأرض لأنه لم يكن هناك سحاب في هذا الصيف

[47] ولأن هاري كائن إنساني، فقد تزوجت به ماري

[48] عجلة سيارة جون غير منتفخة، لأنه ذهب إلى باريس

أما إيراد أمثلة دالة على الأسباب، فليس من السهل الحصول عليها، لأن الناس قد ينجزون بعض الأفعال لأسباب غريبة مما لايجعل الجملة عديمة الارتباط، وإنما يجعل الناس بالأولى يكثرون الحديث عنها. فمع أن عدم وجود السحاب في مثال [46]، ومن ثم انعدام المطر قد يكون شرطا كافيا لجفاف الأرض، فإن محل التحاور وهو سقوط المطر أو الماء والأرض وهذه أمور لايحيل إليها لفظ السحاب مباشرة. وكذلك وبالمثل في جملة [48] يجوز أن يصدق ألا تكون لجون عجلة غير منتفخة لو لم يكن ذهب إلى باريس. وأيضا لايصح أن نصف ذلك الذهاب بأنه علة مناسبة لوجود عجلة غير منتفخة. لأن هذا تعليق أشبه باقتضاء الإيماء. ويبدو من خلال هذه الأمثلة أنه يترتب عن ذلك بأن تلك الأسباب واللوازم المستنتجة تكون وحدها مناسبة للتعلق على وجه مباشر، قَلَّ ذلك التعلق أو كَثُر كما أنها مناسبة لربط مستوى المعلومات ذاته. وذلك أن الأسباب (القوية) تقتضي القرارات (الكبرى) أو تقتضي الأسباب شروطا لها ... ثم إن الأحداث (الكبري) تتضمن الشروط (القوية) ولوازمها مما ينبغي أن يتعلق فيه المقدم والتالي بمحل التحاور. وعلى ذلك فكوني دفعت ثمن ورقة الحافلة يجب أن يكون شرطا ‹ضعيفا› بالمقارنة مع الحدث (العظيم) الخاص بسفري إلى نيويورك، غير أن مثل هذا القيد ليس صريحا ؛ إلا أنه سيتضح من خلال تحليلنا للحدث / الفعل في الفصل السادس ؛ ونلاحظ في جملة [47] أن الشرط الضروري لايحتاج أن يكون شرطا مناسبا لبعض النتائج اللازمة حتى ولو كان جزءاً من عملية استدلال أعني لزوم اقتضاء الفعل. ثم إنه يجوز أن نقول بوجه عام، إن أنواع الاقتضاء والنتائج الضرورية من النمط التصوري لا تكون عادة مقررة مثبتة، لأن المتعارف أن تكون الاستنتاجات المتضمنة معلومة لدى المستمع، وبهذا الاعتبار فإن جملة [47] ليست فقط منفصلة بل تكون أيضا غير سليمة عندما تستعمل في سياق تواصلي.

وسأعمل الآن على تلخيص مختلف معاني الصدق / الاستيفاء وشروط ربط القضايا التشارطية المتحققة.

(1) تعتبر كل تشارطية متحققة مستوفاة / صادقة إذا صدق ارتباط جزئيها (التالي والمقدم) معا في العالم ع0 ، وكاذبة إذا كان أحد جزئيها أو كلاهما كاذبين (في حال الإثبات)، وتكون غير معينة / غير سليمة إذا كان مقدمها الافتراضي كاذبا.

(2) ويحصل ارتباط التشارط إذا كانت القضيتان فيه راجعتين معا إلى موضوع التحاور.[76]

(3) وأيضا يصدق التشارط المتحقق إذا وفقط إذا كان تاليها صادقا في سائر العوالم المختلفة أو التي يمكن التوصل إليها، وهي عوالم يصدق فيها المقدم من نحو :

ـ أ : ضرورة النتيجة ؛ق □← ك بحيث تكون ك صادقة في أي عالم ناتج عن حصول عالم ق في سائر تفريعه الشجري.

ـ ب : احتمال النتيجة ق ▯ ←ك بحيث تصدق ك في سائر العوالم المترتبة عن حصول عالم ق في معظم تفريعه الشجري.

ـ ج : إمكان النتيجة ق ◇← ك بحيث تصدق ق في سائر العوالم المترتبة عن عالم على الأقل في واحد من تفريعه الشجري.

ـ د : الشرط الضروري ق → □ك بحيث تصدق ق في العالم الذي يسبق حصوله وقوع عالم ك في سائر تفريعها الشجري.

ـ هـ : الشرط المحتمل ق → ▯ ك بحيث تصدق ق في العالم الذي يسبق وقوعه حصول عوالم ك في معظم تفريعها الشجري

- و : الشرط الممكن ق →◇ ك بحيث تكون ق صادقة في العالم الذي يسبق حصوله حصول عوالم ك على الأقل في واحد من تفريعها الشجري.

وتطبق شروط مماثلة على الأسباب الضرورية، والمحتملة والممكنة وعلى النتائج من أجل الاستنتاج التشارطي

(4) وإنما تصدق القضايا الشرطية فقط إذا كان كل تفريع شجري متسقا منسجما أي توجد له عوالم متشابهة على معنى أننا لو فرضنا قضايا مسلمة (فزيائية وغيرها) صدقت في كل عقدة من عقد التشجير.

2ـ 5ـ 4ـ التشارط الافتراضي

إن تداخل الأحداث وتشابكها لايوجد في العالم المتحقق فحسب بل يوجد كذلك في العوالم الممكنة على وجه الخيار، وبطبيعة الحال في تلك العوالم

(المتحققة) مما لايستطاع أن يتوصل إليها من الوجهة المعرفية كل متكلم ؛ ونحن نعلم من خلال التجربة أو المعرفة اللسانية أن الأحداث يجوز بل ينبغي أن تترابط، وإن كنا لاندري ما إذا كانت ستحقق في عالم ما والروابط المخصوصة المستعملة في مثل هذه العلاقات على الصيغ : إذا كان... إذن كان وفي حالة ما إذا كان... إذن كان.

[49] إذا لم يسقط المطر في هذا الصف جفت الأرض

[50] إذا لم يسقط المطر في هذا الصيف، وجب أن نسقي حقولنا

[51] إذا رسب في امتحان الرياضيات فإنه لم يشتغل بما فيه الكفاية

[52] إذا لم يكن قد اشتغل بما فيه الكفاية فسيرسب في امتحان الرياضيات.

والروابط المثبتة هنا هي من نوع الارتباطات المتعلقة بالقضايا التشارطية الحقيقية أعني القائمة على الشرط والجزاء وغيرها... حيث إنه في قضية [51] تثبت العلة المتحملة أو السبب المحتمل. وفي [52] صارت النتيجة متحملة وبهذا الاعتبار، فإن الصدق / الاستيفاء والروابط الشرطية للصيغة : إذا كان ... إذن كان، تماثل حرف التعليل ‹لأن›. والفارق الأساسي كما ذكرنا سابقا، هو أن الجمل الفرعية المعرفية الايبستيمية : أعني عوالم الأزمنة المستقبلية، أو الماضية، مما تكون فيه العلة أو النتيجة معلومة أو مسلمة الصحة، إلا أنها غير مطابقة لهما بهذا الترتيب.

ثم إن الصفة المميزة لإمكان إثبات العلاقات بين الأحداث في أي عالم كان، تجعل الشرط الافتراضي ذا أهمية مخصوصة لانتاج ضروب التعميم، ومن ثم صياغة القوانين والمبادئ والقواعد. وهذا أحد الأسباب التي من أجلها كانت العبارة : إذا كان ...إذن كان، تؤدي دوراً أساسيا، وهو الشرط المادي المرموز إليه بالرابط (⊂) 77

في قضايا المنطق الكلاسيكي والفلسفة (23). وقد لوحظ أن الشرط المادي يعبر عن التعلق بين قيم الصدق (على مثال سائر روابط شروط الصدق) لاعن التعلق بين القضايا أو الأحداث مما يدرج فيها رمز لزوم الشرط (›). وتعيين قيمة الصدق في هذه الحالة إنما يتعلق بصدق المقدم الذي يحدد العوالم مما يكون فيها التالي صادقا أو كاذبا. وفي الحقيقة فإن هذا الشرط يضمن بأن الربط المقتضى يمكن أن يثبت لعالم يصدق فيه المقدم أعني العالم المتحقق بالفعل. وبهذا المعنى فإن ضروب استعمال الجمل من نحو [49 - 52] يطلق عليها عبارة الشروط المقررة أو المثبتة ؛ إلا أن هذه العبارة فيها نوع تغليط ؛ لأن الإثبات ذاته ليس تقريراً شرطيا، وإنما هو متحقق بالفعل، وإن كانت معرفة هذه الأحوال مجهولة ليس إلا. وإذن إن شئنا الدقة في الكلام قلنا : إن الصيغة : إذا كان ... إذن كان ، من حيث هي صيغة قد لاتكون رابطة، وإنما عامل إجراء (أحادي) بالإضافة إلى كونها متضمنة معنى الشرط وممهدة

له، لأن هذه الأداة (إذا) تدل فقط على أن الأحداث ينبغي ألا تؤول في العالم المتحقق واقعيا. إذ لما كان التعبير عن الربط لايختلف في ضروب التعليل عنه في اللزوم مما ذكرنا آنفا، أمكن التصرف في أدوات الربط أو الشرط نفسها مع إضافة عامل الإجراء إلى الجملة ككل، وهو مانستعمل فيه الرمز إذا if فحسب وعلى ذلك فإن تأويل قضية بردها من نحو جملة [49] يمكن أن تصير الشكل التالي :

إذا (ق → □□ ← ک)

والشروط المصوغة على هذا النحو تسمى بالافتراضية، إذا وقع التعبير عن الربط بين الأحداث التي افترض صدقها في عالم متحقق (الحاضر، الماضي، أو المستقبل)، ومن ثم فإن الجمل الشرطية المسبوقة بإذا تخصص مجموعة العوالم (المتحققة) حيث تكون جملة الجزاء أو الجواب المسبوقة بحرف الجزاء (إذن) مستوفاة استيفاء كاملا.

وضروب الإثبات المتعلقة من الوجهة المعرفية بالعوالم غير الممكن التوصل إليها إنما تحصل باعتبار معرفة أحوال التعلق بوجه عام : وهي أحوال قد تصدق كلها أو معظمها في العوالم الممكن صدقها في العالم المتحقق. وجملة من طراز [49] تدل على حالة جزئية من القضية العامة : [إذا (كلما) لم يسقط المطر فستجف الأرض]. وبدلا من أن تأخذ الصيغة إذا كان ... إذن كان ... في صورتها الشرطية التعليلية أو اللزومية الربط، فقد يجوز أيضا أن نحملها لندل بها على هذا الاستنتاج الضمني في حين أن جملة الشرط المسبوقة بإذا تشير إلى نتيجة مثبتة كالحال في خطاطة قانون الوضع بالوضع مما تعرضنا له في جملة [43].

ونلاحظ أنه يوجد فارق بين درجة المعرفة في القضايا الشرطية الافتراضية : ففي [49 - 50]، لايمكن أن نعرف على الإطلاق، ما إذا كان المطر سيسقط أم لا في هذا الصيف، بينما في جمل [51 - 52] فإن جملة الشرط المسبوقة بإذا يكاد يكون لها يقين الاقتضاء مما تثبته مثلا المعلومات التي أخذت بالضبط من المستمع. وفي هذه الأحوال فإن أداة الشرط تعبر بالأولى مما يضعه المتكلم من قيود باعتبار صدق القضية المدلول عليها بالجملة الشرطية. وبدلا من استخدام أسلوب الشرط يصير الاقتضاء قاعدة للإثبات.

وليس يصدق أنه يجب أن يكون المقدم والتالي مجهولين معا. إذ يجوز أن يكون، تبعا لاقتضاء نتيجة معينة، حادث ما ثابت قد سبقت معرفته إلا أنه ليس علة لحادث آخر.

[53] فإذا كان بيتر قد سقط في امتحانه (فذلك لأنه) كان يتردد مرات كثيرة على السينما مع سوزان.

78 وبطبيعة الحال، فإن معرفتنا العامة بمجرى الإمتحانات وشروط النجاح فيها لايسوغ لنا أن نستنتج منها أن بعض الناس كان يتردد في معظم الأوقات على السينما مع شخص آخر مخصوص : وعلى ذلك فإن القضية [53] لايجوز أن تكون حالة جزئية لحدث عام كلي ؛ إذ العلة المذكورة ينبغي أن تكون مؤثرة بحيث يصح أن يكون الحدث مسببا عنها مثلاً « إذا ذهب س إلى السينما، فإن س إذن لم يدرس» فهذا الحدث يتيح لنا أن نبحث، من بين الأحداث المعلومة، الأشبه فيها بالسبب الموجب للنتيجة، أعني تلك الأحداث التي قد تصير شرطا كافيا يمنع بيتر من أن يدرس على وجه مرض.

وعلى ذلك فإن الصيغة : «إذا كان ... إذن كان ...» لاتدل فقط على جهة الشرط المعلل وضروب اللزوم (إذا كان أعزب فهو إذن غير متزوج) بل يجوز أيضا أن تقارن نوعا ضعيفا من الربط تكون فيه النتيجة ليست ضرورية وإنما حدثا ممكنا في مقام أو شرط يتخصص بوضع المقدم، كما في أنواع الجمل الشرطية المنسوقة بالعطف، وصيغ الأمر، ولنقارن مثلا الجمل الآتية :

[54] إذا ذهبت إلى الحانوت، فاشترلي من فضلك شيئا من السكر
[55] اذهب إلى الحانوت، واشترلي شيئا من السكر، جزيت خيراً
[56] لقد ذهبت إلى الحانوت واشتريت شيئا من السكر.

ومع أن الذهاب إلى الحانوت قد يكون شرطا راجحا محتملا لشراء السكر، فليس شراء السكر معلولا (كما حددنا ذلك) بالذهاب إلى الدكان، لأنه ليس الحال أننا كلما كنا في الحانوت ترتب عن ذلك لامحالة شراء السكر. والشرط المقتضى من جملة [54]، إنما ينبغي استيفاؤه في عالم يمكن التوصل إليه من الوجهة المعرفية على اعتبار تخصيصه بجملة الشرط المسبوقة بإذا، مما يمكن أن يكون التالي فيها متحققا. والجملة المنسوقة في [56] قد تدل على نفس الأحداث، إلا أن ذلك يتم في عالم (ماض) معلوم.

ولقد كنا لاحظنا من قبل أن الشروط الافتراضية تستعمل بوجه خاص لتفيد التعميم. وبدلا من صياغة ضروب الإثبات حول عالم مظنون التوصل إليه من الوجهة المعرفية، فنحن نصيغ ضروب الإثبات قياسا على عوالم غير متعينة أو قياسا على تخصيص مجموعة العوالم.

[57] أ : إذا وضع السكر في الماء ذاب
ب : إذا أراد أرشيبولد أن يتناول الحشيش، ذهب إلى شارلي.

والتعميم الشامل للعوالم أو أوقات الزمان إنما يظهر أكثر وضوحا بإمكان استعمال أداة الشرط متى أو كلما، في مثل هذه العبارات.

وفي هذه الصورة الشرطية ق ⟵ كـ، فإن صدق أو استيفاء ق هو الذي يحدد كـ. وأداة الربط إذا لم unless يقترن فيها الشرط بالسلب.

[58] إذا لم تسقني من النبيذ، انطلقت إلى منزلي.

فالصيغة إذا لم يكن ق، كـ ؛ أو كـ إذا لم يكن ق، يقع استيفاؤها في عالم من غير الممكن التوصل إليه من الوجهة المعرفية حيث يكون المقدم كاذبا (أو بالأولى حيث إن سلب المقدم صادق) وشرطا كافيا لصدق التالي. وهنا فإن الصيغة إذا لم يكن ق ، كـ هي من الوجهة السيمانطيقية الدلالية مكافئة للصيغة إذا ~ ق ، كـ ، وتستلزم أحيانا إذا كان ق ، إذن ~ كـ وهذه الصيغة الأخيرة لايمكن أن تكون دائما مكافئة للصيغة إذ لم يكن ق ، كـ. وذلك بسبب ضروب الاقتضاء الممكنة لثبوت الجحود والإنكار.[79]

وعلى هذا فنحن نستطيع أن نقول فقط (إذا سقيتني من النبيذ لم أنطلق إلى منزلي)، في حالة ما إذا كان موضوع التحاور يتضمن قبل كل شيء جواز أنه ربما سأنطلق إلى المنزل، بينما في صورة [58] يتضمن محل التحاور بالأولى أنني لم أُسْقَ شيئا من النبيذ. والسلب المتضمن في الأداة (إذا لم) هو أقوى ما يكون متى دل على أن بعض الأحداث هي وحدها العلة أو السبب في عدم القيام بفعل شيء ما : لولا أنني ... إذن لم يكن. وسنبين فيما بعد أن هذا الاحتراز يختص بالعدول عن الجريان العادي للأحداث. ويشبه أن يكون استثناء أو إخراج مايوجد كذلك من معنى أداة الاستدراك لكن. وهناك صورة مقبولة للصيغة المنتزعة : كـ إذا لم يكن ق، تجرى على النحو التالي ؛ كـ ، لكن إذا لم تكن ق. وسوف لانناقش المعاني الدقيقة التعقيد للأداة (إذا لم) وما يتبعها في السلب والتشارط بوجه عام .

2ـ5ـ5 ـ التشارط المتعاند التحقق

ثم إن ضروب عموم التعلق بين الأحداث يصح أن توجد سواء تحققت في عالم واقعي أم لم تتحقق، مما يدل على أننا نستطيع أن نثبت صيغا تشارطية قد تصدق عى الخيار البدلي في عالم ما، ولاتصدق في عالم متحقق مجهول.

[59] إذا لم يسقط المطر في هذا الصيف فستجف الأرض

[60] إذا صار بيتر رجلا غنيا فقد يشترى قصراً

وهنا نرى مرة أخرى أن الخواص المتعارفة للتشارط قد تنطوي بوجه عام : إما علي إمكان الشرط واحتماله وإما على إمكان نتيجة أو احتمالها. وتوضع شروط الصدق حيث إن تعاند التحقق في جملة التشارط المسبوقة بإذا ينبغي أن تصدق في

واحد من الخيارات البديلة للعالم المتحقق مما نعتبر فيه سلب ذلك التعاند (لقد سقط المطر في هذا الصيف) وإذن لكي تصدق الجملة في كليتها ينبغي أن نعتبر التالي في أحد بدائل العوالم التي يختار فيها المقدم على وجه الضرورة كالحال في مناقشة التشارطات المتحققة. وهنا أيضا نعثر على صيغة ضعيفة للشرط كما هو واضح في جملة [60] حيث يكون التالي غير واجب الضرورة بل سائغا ممكنـا حسب صدق المـقـدم.

والافتراض الأساسي، كالحال في سائر التشارطات الافتراضية هو أن المتكلم تحصل له معرفة عامة عن العلاقات وضروب تعلق الأحداث (أو التصورات العينية أي القضايا). وعلى ذلك فإن العالم الافتراضي المتعاند التحقق ينبغي أن يكون مشابها من وجه ما إلى العالم الافتراضي المتحقق، إذ من الجائز(24) في مثل هذا العالم أن يكون انتفاء المطر من نتيجته حصول جفاف الأرض، وقد يرغب الإنسان الغني في أن تحصل له فرصة شراء القصر. وبهذا الاعتبار فنحن نتحدث عن عوالم متعاندة التحقق على وجه عرضي، وعن عوالم متعاندة التحقق على وجه جوهري. ومن المحتمل الايتغير شيء في قليل ولاكثير إذا صار بيتر غنيا بدل أن يكون على ذلك الحال : إذ تظل نفس قوانين الطبيعة على حالها صادقة. والاختلاف البسيط إنما يوجد فقط في تنحيت أو تفريع ضروب الاحتمالات وتوزيعها (كالحال في لعبة الحظ ـ اللوتري)، وهو اختلاف قد يكون كافيا في خلق عالم متعاند التحقق على وجه عرضي. ومهما يكن الأمر فإن الاختلاف الأقوى والأشد إنما يمكن أن يوجد على نحو مطرد في عالم إن تخلف فيه سقوط المطر لم يحدث الجفاف مع بقاء الأمور على ماهي عليه (مثلا انتفاء أي سقي ممكن) وتكون صورة ضروب تعاند التحقق على نحو : لو أمكن أن أطير... إذا كان القمر مصنوعا من الجبن ... .وهذا الصنف من ضروب تعاند التحقق قد يصير صحيحا مادام يمكن التوصل إلى عوالم يصدق فيها الربط. على أن بعض ضروب تعاند التحقق تكون مستحيلة فلاتصدق في أي مكان (وبالأولى أن تصدق في عالم محال) إذا كانت الكرة هي في ذات الوقت مدورة ومربعة... ولو كان جون أعزب متزوجا... حتى إذا تغيرت البنية التصورية المتفق عليها في سياق معين أمكن بطبيعة الحال أن تصير هذه العبارات متجهة التأويل الدلالي وصادقة في عالم ما. ويصعب أن نرسم خطا فاصلا بين ماهو عرضي من العوالم وبين ماهو جوهري منها. إلا أن الأحداث العرضية قد تكون لها أوجه وأحوال مخصوصة من الأحداث من عموم الأحداث، بما قد يشترك معها فيه من القوانين والمبادئ أو القواعد. وعلى ذلك يتعين أن نضيف صيغة تعليلية تقييدية (إن فرضنا أن الأمور تظل على ماهي عليه : Ceteris paribus) إلى التشارط المتعاند التحقق حتى لولم تصدق هذه الصيغة التقييدية ؛ إن شئنا الدقة في التعبير،

80

وانخرقت قوانين العلية المتعارفة. وتبعا لعدد المسلمات الأساسية المعتبر في مجموع هيأة العوالم المأخوذة على الخيار البدلي، يصح تعيين درجة من التشابه والاختلاف في مجموعة العوالم وعلى ذلك فإن القضية [60] قد تصدق في عالم أدنى إلى صورة العوالم التي يوجد فيها (أو يظهر) عالم متحقق من دنو وقوع قضية [61] أو حتى أقرب من أن تكون جزءاً من صورة عوالم عادية. وباعتبار العلاقات القائمة على الشرط كالحال في ضروب التشارط المتحققة / الافتراضية، فقد يصير تعاند التحقق صيغة إجرائية يتحدد بها الصدق (على وجه جازم) في عوالم مأخوذة على وجه الخيار أو في عوالم لايمكن التوصل إليها من الوجهة المعرفية. مثلا في الوقت الذي أنطق فيه بجملة [60] فإنه من الجائز أن يكون بيتر قد اشترى بالفعل قصراً خارجا عن ربحه وكسبه في لعبة الخط، مما يجعل القضية [60] قد وقع النظر فيها واعتبارها في عوالم متحققة مجهولة لنا، وإلا كانت كاذبة وإن كنت نطقت بها على وجه صحيح مناسب (25).

وسنستخدم العامل الإجرائي (تعاند التحقق) ونرمز إليه بالحرفين (تح) وكأنه جهة شرطية وعلى ذلك تؤول جملة [59] علي الشكل الآتي تح (ق ← □□← ك)، وكذلك جملة [60] تصير إلى الصيغة تح (ر← □ ◊← س) ثم إن أداة الشرط وعامل الإجراء تح يطلبان معا وبصفة مؤقتة أن تركب الجمل (الشرطية) تركيبا كاملا. والفارق بينهما يعرف عادة في اللغة الطبيعية إما بصيغ الفعل الاصطلاحي المعهودة أوبالأفعال المساعدة ؛ وقد تؤدي ضروب تعاند التحقق المستعملة في الجمل غير المركبة وظيفة الجمل الدالة على التمني وأحيانا التفجع (وإن كانت في صورة الشرط).

[61] ياليته لو لم يسقط في ذلك الامتحان السهل !

والعلاقة بين التشبيه وضروب تعاند التحقق قد يعبر عنها مباشرة بأداة الربط (كما) as if

[62] بعض الحيتان يصرخ كما لو كان يغني !

[63] إنك تنفق من الأموال وكأني بك غني.

ومن خاصية أداة التشبيه كأن (كما لو أن) أن المقدم قد يصدق معها في العالم المتحقق، وأن التالي يفترض كذبه في العالم المتحقق، (أعني أنه يجوز أن يصدق في عالم متحقق لايمكن التوصل إليه)، وإن كانت أوصافه قد تشترك مع الحدث الذي وقع النظر فيه واعتباره في عالم مأخوذ على الخيار (وهو عالم يتغنى فيه ذلك النوع من الحيتان وتكون أنت فيه غنيا على الحقيقة)، وإذن إن استعمال كأن إما أن تدل على التشبيه والمقارنة كما هو حاصل في [62] أو تشير إلى ظن الشرط في الحدث المعبر عنه في المقدم، على معنى أن بعض أفعال القلوب (في النحو) مما تدل على

الشك من نحو أن يظن المتكلم أن حادثة قد وقعت ولكنه غير متيقين ماإذا كانت قد وقعت بالفعل كأن يقول :

81 [64] يبدو عليك وكأنك قد نجحت في الإمتحان.

ويشبه أن يكون التشارط هنا متضمنا في الجملة الأخيرة مما يؤول إلى :

[65] فإذا كنت نجحت في الإمتحان، فقد تكون حالتك مثل ما أنت عليه الآن.

وإنما سيق إمكان الشرط هنا من أجل نتيجة ممكنة

2 ـ 6 ـ بيان التغيير بالتعارض (الإستدراك)

2 ـ 6 ـ 1 ـ وقد تختلف الأشياء عما هي عليه في العادة أعني في معظم الأحوال والعوالم الممكنة المتعارفة. ومع أن ضروب التعلق قد تصدق فيها بوجه عام، فقد يجوز أن تبقى هناك حالات استثنائية بسبب ضروب وملابسات مخصوصة ؛ وتكون مثل هذ الحالات الاستثنائية غير متوقعة من جهة المبدأ إذا حصل أن قوبلت وعورضت خواص الأحداث وجريانها مع مايتوقع عادة أن يكون حاصلا في العوالم المتعارفة وهذه العلاقات غير المتوقعة، أو الاستدراكية مما يطرأ على الأحداث إنما يعبر عنها بأدوات من الربط من نحو : لكن، مع أن ، وبالرغم من أن، حتى ومع ذلك، وفضلا عن ذلك، وبينما، و إن كان على حال، وعلى أي حال ؛ وهي أدوات تنتمي إلى مقولة أو باب الوصل (العطف المنسوق)، وباب الظروف وحرف الجر. وهذا بعض أمثلتها :

[66] إن جون يتقن فن الرسم والتصوير لكنه لم يتوفق في تصوير منزله

[67] ومع أننا نمنا حتى آخر وقت، فقد استطعنا أن ندرك السفينة

[68] إن بيتر يحب الخروج والنزهة، ومع ذلك أراد أن يبقى في المنزل.

فاستثناء بعض الأحداث من المجرى العادي مما هو متضمن في هذه الأمثلة يقوم على أن المقدم يعبر عن شرط كاف لسلب القضية المصرح بها في التالي، وكالحال تماما في عطف النسق فإن وصل التشريك ينبغي أن يصدق بالنسبة للجملة في كليتها أو بالنسبة لمجموعها مع شرط أن التالي قد يكذب في معظم الأحوال والعوالم الممكنة المأخوذة على الخيار، وهي عوالم يمكن أن يفهم فيها المقدم. ويترتب عن هذا الشرط أن بيان التغيير الاستدراكي قد لايتوصل إليه دائما من النتائج الممكنة في السياقات العادية :

[69] لقد سقط من على الكرسي، إلا أن عنقه لم ينكسر.

ومن ثم فإن بيان التغيير الاستدراكي المتعارض لايدل على مجرى الأحداث الاستثنائية فحسب، بل قد يشير أيضا إلى الأحداث أو الأحوال التي لم تكن متوقعة ولامرغوبا فيها (مع تعريف جهاتها التداولية).

[70] لقد ذهبت أصطاد السمك إلا أني لم أصطدمنها شيئا
[71] ومع أن بيتر ذكي جداً فإنه غير لبق

فإن اصطياد السمك ليس بالضرورة واجبا في كل حال وموقف عن فعل الصيد، وإنما هو احتمال ممكن. وإذن فإن عدم الاصطياد متعارض مع هذا الفعل نحسب، وكذلك وبالمثل في [71]، فالخاصية اللازمة لبعض الأفراد قد تتعارض [82] أيضا مع سلبها. وبدلا من أن تكون لنا صيغة فرعية إضافية ق ⟵⟶ ~ كـ، ستكون لنا صيغة فرعية ق ٨ ~ كـ أو ق ٨ر (حيث ر≢كـ) وهي صادقة على الأقل في عالم ممكن يتفق مع توقعات المتكلم.

فبيان التغيير الاستدراكي قد يستعمل أيضا للدلالة على عدم استيفاء الإمكان أو الاحتمال أو الشروط الضرورية.

[72] يرغب بيترفي أن يشتري سيارة لكن ليس لديه مال
[73] كنت أرغب في أن أتعلم اللغة التركية ولكنها جد صعبة.

ويجب أن نلاحظ أن حرف الإستدراك لكن لايسمح باستخدام التعبير (بالرغم من أن) الدال على الجملة الفرعية في مثل هذه الجمل كالحال في [70] وكذلك [72 - 73]: وعلى نفس المنوال فالجملة المبتدأ بالعبارة (مع أن) لاتستساغ في مثل هذه الحالات. ذلك أن حرف الإستدراك لكن ؛ والشرط غير المستوفي، يشبه أن يكون مغايراً للنتيجة غير المستوفاة أو غير المتوقعة، وأن عبارة الاستدراك (لكن) تكافئ من الوجهة السيمانطيقية العبارتين، مع أن، وبالرغم من أن، وقد يجتمع الطرفان مع أن، أو أيضا، Yet) وكذلك (بالرغم من أن nevertheless) مع نتيجة غير متوقعة مدلول عليها بالإستدراك لكن من نحو :

[74] لقد نمنا حتى آخر الوقت ولكن بالرغم من ذلك فقد أدركنا السفينة.

ويبدو أن هذين الظرفين (المركبين) الأخيرين (سواء كانا مع لكن أم حرف النسق الواو) يستعملان حتى وإن وقعت الجملة السالبة المتوقعة مثبتة في المعنى.

[75] إنه لايقدر أن يصطاد، لكن مع ذلك فقد اصطاد سمكا كثيراً.

وبالعكس فإن استخدام حرف الإستدراك مع ذينيك الظرفين (أو استعمالهما وحدهما) لايستساغ في كثير من الجمل مما تتعارض فيها خواص معينة لا الأحداث المتحققة (وإ كانت حدوسنا في هذا الباب غامضة).

[76] إن زجاج الكأس جد سميك، ولكن مع ذلك فقد انكسر
[77] إن زجاج الكأس جد سميك، ولكن مع ذلك فهو هش.

وفي الظاهر فإن الجملة المشتملة على الظرفين علي الرغم من أن، ومع أن، إنما تعبر عن ضروب التوقع غير المتحقق (من جانب المتكلم) في وقت محدد، بينما

يقوم حرف الاستدراك لكن بدور سيمانطيقي لبيان تغيير الخواص أو الأحداث وتعارضها، مع مراعاة جريان الحوادث المعتادة. وكلما كانت ضروب التوقع غير المتحققة مقتضاة من السياق، أمكن استعمال الجمل الظرفية لغاية التنبيه على الجهة التداولية للربط. وسنرجع فيما بعد إلى الفارق بين الجهة السيمانطيقية وبين التداولية لأدوات الربط.

2 ـ 7 ـ جمع أدوات الربط وتركيبها

2 ـ 7 ـ 1وأيضا فإن الأهمية السيمانطيقية المطردة لأدوات الربط الطبيعية ينبغي أن تعالج صورة الجملة التالية.

[78] أ : ق * كـ * ر * . . . . .

ب : ق * (كـ * ر)

ج : (ق * كـ) * ر

د : (ق * كـ) * (ر * س)

83

حيث إن رمز النجمة * يمثل أي رابط كان. ولقد كنا بينا قبل قليل بأن المسلمات المنطقية المعهودة والنظريات قدلا تصدق على جمل من هذا القبيل أو على الأقل لا تصدق دائما. وحتى لو قدرنا فرضا أن ضروب العطف (الوصل) والفصل يجوز أن تكون لها الطبيعة غير المتجانسة الشروط (الناقصة = الضعيفة) ثم سلمنا بضروب التشارط القائمة على أدوات الربط حيث يعين المقدم موضوع التحاور فقد تكون الجملة لها بوجه عام قيمة شروط صدق مختلفة أوقيمة استيفاء متباينة عندما يكون المقدم أو التالي بسيط التركيب. وهذا هو السبب في أن [78] ب لاتكافئ جملة [78] ج في سائر الأمثلة النموذجية.

وجمل من نحو [78] غامضة إذا اعتبرنا أن كل قضية يمكن أن تربط بقضية سابقة أو بمجموع سلسلة الأحداث السابقة ثم إنه إن كان من المحال أن نناقش في هذا الموضع جميع المزاوجات والتأليفات الممكنة لأدوات الربط الطبيعية فيما أدرجناه في الفصول السابقة، فسنعطي بعض الأمثلة وسنشير على وجه الإيجاز كيف انبني تأويلها اعتماداً على فهم أجزائها، على أنه ينبغي أن نقبل بأن حدوسنا اللغوية فيما يخص ضروب الفهم والتأويل لمختلف الأمثلة لاتكون دائما حاسمة.

2 ـ 7 ـ 2 ـ وجمل من طراز [78] أ هي أصل في نمط التعديد التفصيلي وهو يتوقف على تكرار الوصل والفصل (ولكن لايجوز الجمع بينهما) .

[79] دخن جون سيجار (و / أو) دخن بيتر غليون (و / أو) دخن تشارلز سيجارة.

ويكاد يكون الربط الأخير ملغى مع بقاء نفس الدلالة والمعلومات، ولا معنى لأن يقال إن عطف التشريك (الوصل) أو الفصل قد يجتمعان بطريق غير الطريق المستقيم للبرهان : فتدخين سيجارة وتدخين غليون ليسا معا بأفضل في الانتماء من تدخين الغليون وتدخين سيجارة. وكذلك لا يجوز أن يقال إن الأول أو الأول والثاني، من عطف التشريك / الفصل قد ينشئ مقاما وموقفا لتتابع القضايا. ويمكن أن نتساءل بأي اعتبار يكون نمط التعديد التفصيلي المنسوق بالواو أو حرف أو ضروبا ثنائية الربط على الإطلاق. إذ يبدو أنها لاتربط قضايا سوى ماأندرج فيها أو خرج منها باعتبار الصورة التي توجد فيها العلاقة فقط بين القضايا جزءاً متحققا أو ممكنا من الصورة.

وأيضا فإن ضروب التشارط قد تحصل في مثل هذه الخطاطة ولكن في هذه الحالة فإن ردها بالتأويل يقوم عادة على الصورة التالية.

[78] هـ : (ق * كـ) و (ق * ر) وكذلك . . .

كما هو واضح في المثال الآتي :

[80] لقد استغرقني النوم وبالتالي وصلت متأخراً إلى مكتبي فلم يوجد إذن هناك جون، وبالتالي وجب أن انصرف وحدي مع السيد روبنسون.

وتترابط القضايا هنا أزواجا ترابط علاقات العلة / السبب ـ النتيجة. ولقد كنت ذكرت أن القضية الأخيرة متعلقة بالحدث السابق في كليته حيث تدل على سلسلة العلل ؛ وإذن ينبغي أن ترد بالتأويل تبعا لبنية الجملة [78] ج. ويصير مثل هذا الرد مقبولا متى أمكن أن تؤخذ سلسلة العلل على أنها مركبة من حدث أو فعل يكون بالنظر إلى كليته شرطا كافيا لحدوث القضية الأخيرة. ولاتحتاج القضايا الشخصية المتكونة من سلسلة الأحداث وحدها أن تمثل شروطا كافية في مثل هذه الحال. وهنا فإن صورة القضية [78] ج لاتتكافؤ في مثل هذه الحالات مع : (ق←ر) و(كـ←ر). وليس من السهل أن نقرر أي صنف من ضروب الرد بالتأويل يكون أحق بأن يتبع. فغياب جون من المكتب هو في حد ذاته شرط كاف يجعلني مضطراً لأن أتعامل مع السيد روبنسون أيا كانت دواعي وأسباب تغيب جون. وبتعبير آخر هناك عوالم ممكنة لم يكن فيها جون متغيبا لوأني حضرت في الوقت المحدد ولم يستغرقني النوم، بحيث إن العوالم التي تؤولت فيها الجملة الفرعية الأخيرة كانت محصورة في العدد متى أعانت الجمل الفرعية السابقة على تحديد السبب المباشر لوقوع الجمل الأخيرة.

2 ـ 7 ـ 3 ـ ويمكن أن نخمن مثالا لآخر شبيها بحيث يقتضي أن يكون شرط ما مركباً من جمل متعاطفة تامة الاستيفاء إما على الاتصال (كالحال مع ترتيب العلة / السبب) أو على الانفصال (حيث يكون كل حدث شرطا كافيا)

[81] لم يجئ جون ورفضت ماري أن تكلم تشار لز في التلفون، فلم استطع أن أحضر في الوقت المحدد وبالتالي وجب أن أنصرف وحدي مع السيد روبنسون.

[82] لم يكن جون موجوداً هنا، ورفضت ماري أن تراه، وقد أحكم تشارلز إغلاق بابه فاضطررت أن أتعامل وحدي مع السيد روبنسون.

ومن البين أن هذه الأمثلة وغيرها مما أوردناه هنا هي إلى حدما متكلفة مصطنعة. وفي ملابسات غير هذه قد يحصل على الأقل أن يتغاير الأسلوب، مثلا قد يستعمل الظرف (بينما) بدلا من حرف الوصل (الواو) أو قد نعمد إلى تغيير تركيب الجمل. وحتى نتمكن من أن نميز بين البنية المتضمنة في [81] و [82] فمن الجائز أن نضيف حواصر وأقواساً ‹(و›) لندل على تلك التركيبات التي تدرج روابط زائدة ككل ‹(ق و كـ ور)› وبالتالي س. وفي هذه الحالة فإن الربط لايمكن أن «يلحق» مابداخل الاقواس فيعلق الاطراف الجزئية لسلسلة الأحداث كالحال في الأمثلة (ق وعلى ذلك س) و (كـ وعلى ذلك س) و(ر وعلى ذلك س). وتصدق هذه الملاحظات بالنسبة لاي رابط يمكن أن يجعل الأحداث مركبة على وجه فيه هذه الأحداث المؤلفة متعلقة بالحدث الذي تركب ككل. ومهما يكن الأمر فإن حرف الفصل أو (في معناه الشرطي) يجري مجرى العطف التفصيلي لأنه لم تشتق فيه أحداث من أخرى كما يحصل مع أدوات الربط ولنأخذ الجملة التالية.

[83] سأذهب إلى السينما أو سأزور خالتي أو سأتجول في المدينة، وبالتالي فلا أجد متسعا من الوقت لكي أراك.

وهنا فإن البنية (ق أو كـ أو ر) وبالتالي س، يشبه التكافؤ فيها مع (ق وعلى ذلك س) أو كـ وعلى ذلك س) أو (ر وعلى ذلك س) حتى ولوردت هذه البنية الأخيرة إلى البنية السطحية السابقة كالحال في [83].

2 ـ 4 ـ 7 ـ ولما كانت اللغة الطبيعية لاتستعمل الاقواس أو الحواصر لإزالة اللبس أو الغموض في سلسلة من نحو ق * كـ * ر * س تعين أن توجد وسائل أخرى للتعبير عن مختلف الروابط الممكنة. ومع أنه يمكن أن نلجأ إلى استعمال علامات الوقف : من الفواصل، ونقاط الفواصل، وضروب تقسيم الزمان الإيقاعي بالتنغيم في الخطاب المكتوب فيما يعادل جزئيا الوقف التام، وتنغيم عرض الوقائع

85

في الخطاب الشفوي، فإن إزالة العناصر الأساسية الغامضة ترجع إلى التركيب والدلالة السيمانطيقية.

ومن جهة التركيب فإن القاعدة الأولى تكمن في أن الروابط تنطلق أساسا من اليمين إلى اليسار.

ق * كـ، (ق * كـ) ر، ((ق * كـ) * ر) * س،

كما تقوم ثانيا على أن الفصل والوصل يتعلقان، قبل ضروب التشارط، (ومن ضمنها الاستدراك) بالصيغ :

(ق و / أو كـ) وعلى ذلك / لكن ر ، ق وعلى ذلك (كـ و / أو ر) وغير ذلك كما في قولك :

[84] سأذهب إلى السينما أو سأزور خالتي، لكني لاأريد أ أن أمكث في الدار هذه الليلة.

حيث إن الاستدراك تكون له خاصية فصل الجملة الفرعية بوصفها مقدما، لابفصل الاستدراك بكونه تاليا. وثالثا فإن ضروب التشارط المترابطة إنما يجيئ قبل الاستدراك، إذ يبدو أنه لايصح إدخال حرف الاستدراك بوصفه مركبا لصيغ الشرط أو جوابها قبل ذلك. وفي هذا الموضع نجد الصيغ :

(ق وعلى ذلك كـ) لكن ر، ق لكن (كـ وبالتالي ر) لكن ليس ق وعلى ذلك (كـ لكن ر)، (ق لكن كـ) وعلى ذلك ر.

[85] لم يسقط المطر في هذا الصيف وعلى ذلك جفت الأرض لكنا استطعنا أن نسقي الحقول قبل أن تفسد المحاصيل والغلل.

[86] لم يسقط المطر في هذا الصيف لكن استطعنا أن نسقي الحقول وعلى ذلك لم تجف الأرض.

ويقوم الأشكال العويص في إزالة غموض تكرار الصيغ الشرطية أو الاستدراك. وبوجه عام فإن الصورة ق لكن كـ لكن ر هي أقل استساغة وقبولا، على الأقل عندما يقع التعبير عنها في جملة واحدة. ونفس الأمر يصدق بالنسبة للصيغة ق وعلى ذلك كـ وعلى ذلك ر0 وإزالة غموض التركيب يصح أيضا أن يقع في جملة متبوعة لإحدى الجمل الفرعية بحيث تصير الجملة التابعة والجملة الرئيسية مربوطين أول الأمر ؛ ومن ثم فإن الجمل الرئيسية مع أخواتها أو مع سلسلة من القضايا قد يعبر عنها بأكثر من جملة أصلية واحدة ؛ بحيث ترتبط حدود الجمل الفرعية قبل حدود الجمل الأصلية.

[87] ؟ لم يكلف جون نفسه عناء العمل، لكنه نجح في الامتحان، إلا أن أستاذه كتب عنه تقريراً ردئيا.
[88] ومع أن جون لم يكلف نفسه عناء العمل فقد نجح في الامتحان لكن استاذه كتب عنه تقريراً رديئا.
[89] ؟ لم يسقط المطر في هذا الصيف، وعلى ذلك جفت الأرض وعلى ذلك وجب أن نسقيها.
[90] ولأن المطر لم يسقط في هذا الصيف فقد جفت الأرض وعلى ذلك وجب أن نسقيها.

والاختلاف هنا بين [89] و [90] مثلا يكاد يكون في الأسلوب إذ كان استعمال أدوات الربط الأساسية متكافئا ثم إن المعيار الرئيسي في سائر الحالات يصير سيمانطيقيا دلاليا : لأنه في هذا المستوى يتقرر ما إذا كانت الصيغة ق * ك هي صيغة شرط بالنسبة لقضية ر (أو بالنسبة ل ~ ر كالحال في بيان التغيير بالتعارض) أو ق هي صيغة شرط بالنسبة للتركيب كـ * ر.

ويمكن أن تصدق الحالة الأولى إذا كان التركيب كـ * ق كافيا لوقوع ر (أو الاستنتاج ر) ولكن ليس ق أو كـ وحدها ؛ بينما في الحالة الثانية ينبغي أن يتوفر موقف يتعين فيه أن تكون ق ضرورية لتركيب الحدث كـ * ر. وفي مثال ق وعلى ذلك كـ، وعلى ذلك ر ـ باعتبارها بنيات أشبه ماتكون [89]، فإن الرد بالتأويل يتعلق بمعايير سيمانطيقية ـ تداولية من الاقتضاء أو بالتنصيص على المعنى بالتلفظ مما سناقشه فيما بعد.[86]

2 ـ 8 ـ المتواليات المترابطة.

2 ـ 8ـ 1 ـ إن أدوات الربط لاتبين فقط معنى الجمل (القضايا) وتفصلها عن جمل أخرى (قضايا) بل يمكن أيضا أن تعمل على بناء تراكيب متتالية من الجمل
[91] كنا جميعا نتوقع رسوبه في الامتحان. وكذلك كان
[92] كنا جميعا نتوقع رسوبه في الإمتحان. لكن ذلك لم يكن
[93] يمكن أن نذهب إلى الشاطئ ونستحم جيداً أو سنمكث في الدار ونهيئ امتحاننا للأسبوع المقبل.
[94] إن السيد جون أعزب. وعلى ذلك ليست له زوجة
[95] لقد كنت تلك الليلة مريضا، وإذن لم استطع أن أذهب
[96] سأطردك في الحال. إلا أن تتوقف عن إزعاجي.

ولقد ذكرنا آنفا أمثلة من هذا القبيل. وفي الحقيقة فإن مناقشة الربط وأدواته ليست مقصورة على الربط العلائقي للجملة. ذلك أن ترابط القضايا يجوز أن نعبر عنها أيضا في تراكيب جملية أو متوالية من الجمل. وإذن يمكن الافتراض بأن القواعد السيمانطيقية ومبادئها ؛ إن صحت بالنسبة لأدوات ربط الجمل صحت أيضا للتراكيب. وبالطبع فإن عطف النسق والجمل الظرفية يربطان وحدهما التراكيب، لا أدوات الربط الفرعية التابعة من نحو، ومع أن، إذا كان... إذن كان ...

2 ـ 8 ـ 2 ـ ومع أن جزءا من الشروط الدلالية المتعلقة باستعمال متوالية أدوات الربط قد يحصل مع استخدامها، فإن التراكيب المتوالية قد يصير لها عدد إضافي من الخواص المفتقرة إلى تلك الأدوات الرابطة.

وينبغي هنا أولا أن نقوم بتفرقه مهمة بين الوظائف السيمانطيقية والوظائف التداولية لضروب أدوات الربط وإن كان هذا التمييز يجب أن يعالج على وجه من التفصيل فيما بعد. فالوظيفة السيمانطيقية لأدوات الربط تعتمد ربط الأحداث، في حين أن الوظائف التداولية لأدوات الربط إنما تعتمد تعليق الجمل (أو القضايا) كالحال مثلا في الإستنتاج. وذلك أن الجملة الثانية من [94] لاتشير فحسب إلى ضرورة لزوم الحدث المدلول عليه في الجملة الأولى، بل إن الجملة الثانية تقوم في ذات الوقت بدور نتيجة الحجة المضمرة جزئيا. فالوظيفة التداولية لأدوات الربط ينبغي أن تتحدد تبعا للبنيات وترتيب نتائج قوى أفعال الكلام.

والاختلافات السيمانطيقية بين أدوات ربط الجمل وبين ربط متوالية التراكيب ليست واضحة تمام الوضوح. إذ في كثير من مقامات الخطاب الشفوي قد نتأكد ما إذا كان تمييز الجملة ـ المركبة قد تم القيام به وتحقق أم لا. والمفتاح الفونولوجي المعتاد لأدوات ربط الجملة المبدوء بها (المكونة للتركيب) هو تنغيم الجملة ووقف تام بعد الربط، ويمثل لذلك في غالب الأحوال بالفاصلة في الخطاب، والفارق المتضمن في التراكيب المتوالية من نحو [91]، [92] يشبه أن يكون شأنه أن الجملة الثانية مستوفاة في سائر نقاط الزمان وبالنسبة لمختلف الأفراد على غرار الجملة الأولى. وقد يتيح الانتقال إلى جملة جديدة تغيير العالم أو / وتغيير الإحالة المرجعية للخطاب.[87] ومهما يكن الأمر ؛ فإن مثل هذه الاختلافات بين الجمل وانتظام تراكيبها المتوالية قد يصح بوجه عام، فلا ينبغي أن تعتبر على أنها خواص مميزة لروابط التراكيب المتوالية. ونظير ذلك في الجملة حرف الفصل المبدوء به (أو) إذ انفصال الجمل يكون غير متشابه من وجهة نظر معينة. وذلك أن هذا الحرف يدل على مايمكن أن نسمية بالفصل القوي.

ويجب أن نلاحظ أن الجملة المبدوءة بلفظ إذن قد تكون غامضة على معنى أنها إما أن تدل على نتيجة برهان (حينما لايقع عليها تشديد النبر ولايتبعها سكوت تام)

وإما أن تدل على علة أو سبب الحدث المدلول عليه في الجملة التي وقع فيها لفظ إذن (وكانت مشددة النبر وعقبها سكوت أو وقف تام) وفي هذه الحالة الأخيرة فإن القضية الثانية تكون في العادة ذات صلة بالاقتضاء. ومن الوجهة التداولية تجري مثل هذه التركيبات المتسلسلة مجرى تفسير بعض الأحداث.

2 ـ 8 ـ 3 ـ ثم إن ضروب استعمال الصيغ أو التراكيب المتسلسلة لأدوات الربط استعمالا مبالغا فيه يتيح الربط بين الجمل أو سلسلة متوالية منها مع سائر التركيبات السابقة عليها كما كنا قد ناقشنا ذلك آنفا في ضروب الربط المركبة. وقد يجوز أن يكون حدث ماشرطا أو نتيجة لأحداث أخرى واقعة في ذات الوقت أو في أوقات تالية من الزمان، وكذلك وبالمثل فإن استعمال الرابطين (لكن)، (وبالرغم من أن) يمكنهما أن يدلا على تعارض مايتوقع من نتيجة سلسلة الأحداث كلها.

والمعاني الدلالية لمثل هذه الحالات تكون مباشرة صريحة، إذ بدلا من افتراض صدق ق على نحو ما في بعض عقد التشجير، فنحن نأخذ مجموعة أو تراكيب ($ق_1$ ، $ق_2$ ، $ق_3$ ...) كمقدم صادق في بعض الأحوال أو المقامات من تشجير سيمانطيقي حيث يكون كـ أو سلسلة مركبة ($كـ_1$، $كـ_2$، $كـ_3$...) نتيجة صادقة أو كاذبة في بعض عقد التشجير أو كل العقد المتتالية في هذا الموضع أو ذاك من عقد التشجير. ولكن الصعوبة الكبرى في إمكان ردّ المقدم أو التالي بالتأويل إلى ربط ‹كلي›، فقد تستطيع مثلا أن تستخدم أسلوب الاستدراك مما لايتعارض مع ‹نتائج› الجمل الجزئية للمقدم، وإنما يكون التعارض فقط مع بعض المواقف المعقدة ككل. ومن ثم ينبغي أن يكون واضحا فيما بعد كيف أن الجمل أو القضايا تترابط فيمابينها، وأنها من أجل ذلك يمكن أن تدل على الأحداث المركبة بوسائل أخرى غير أدوات الربط، وبالتالي قد توجد قاعدة تنص على امكان تناول هذا النوع بالتأويل من استخدام أدوات الربط.

2 ـ 8 ـ 4 ـ وينبغي أن نؤكد أخيراً على أن ربط الجمل وبخاصة المركب منها لايحتاج إلى التعبير عنه صراحة بأدوات الربط ولقد كنا لاحظنا آنفا بأننا نستخدم أيضا حرف الربط (الواو) على أنه من أقوى الروابط، إذا كانت هذه مترتبة عن ربط القضايا ذاتها. وكذلك وبالمثل فإن الربط بين القضايا في جمل أو سلسلة مركبة منها يمكن أن يعبر عنه بواسطة تعاقب وقوع الجمل مما ينوب عن الربط.

[97] دخن جون الغليون ؛ دخن هاري السيجار

[98] دخن جون الغليون. ذلك لم يرض ماري

[99]وقع لبيتر حادث. هو الآن في المستشفى

[100] بالطبع كان هاري في زيارة لفرنسا. إنه كان في باريس .

وإنه من خاصية أدوات الفصل والشرط ألايقع التعبير بهما إلا بصريح الربط ؛ لأن الأحداث المدلول عليها بهما قد لاتصدق بالضرورة في العالم المتحقق. وفي الحالات التي لا نستخدم فيها الحرف (أو) للدلالة على الفصل، فقد نستعمل تعابير أخرى نوعية (مكيفة بجهة) لندل على إمكان صدق تشريك الفصل في الواقع المتحقق من نحو (يمكن أن أذهب إلى السينما ؛ يمكن أن أزور خالتي، ... ومن يدري؟). وقد نتخذ ذلك كقاعدة عامة بحيث إنه في سلسلة مركبة (من الجمل) خالية من استعمال أدوات الربط (جمل محذوف منها العطف)، يكون رد الصيغ بالتأويل إلى قيم الصدق، مع ملاحظة موضوع التحاور، رابطا لها ربطاً مباشراً. وكقاعدة ثانية عامة يجوز كذلك أن نفترض أن الأحداث المتعلقة بمحل واحد للتحاور قد يتقوى ارتباطها على أضيق وجه ممكن وأعني بالوجه سبب / علة ونتيجة كالحال مثلا في جملة [99]. وفي الحالات التي يقع فيها الشرط في حكم المستثنى أي أنه لايصدق في معظم المواقف الممكنة، يتعين أن يستعمل الربط صريحا :

[101] دخن جون الغليون كذلك دخن هاري السيجار

ومن أخص خواص هذه القاعدة هو الترتيب من اليمين إلى الشمال (شمال يمين في الإنجليزية) للجمل من جهة كونها معبرة عن الترتيب الخطي الطولي (قبل - بعد) للأحداث. ومن ثم فإن العبارة الأولى تدل على الشرط، والثانية على الجزاء ويجوز في السياقات التعليلية أن ينقلب هذا الترتيب، مثلا عندما نريد أن نأخذ جملة [99] على ترتيب آخر. وكذلك وبالمثل فإن تغيير صيغة زمان الفعل قد يؤثر على تأويل ضروب الترتيب المعتادة. وهذه المشاكل وما أشبهها مما يخص ترتيب معلومات الخطاب وتقسيمه ينبغي أن تعالج في الفصول القادمة.

ولاداعي للقول بأن مجرد غياب أدوات الربط لايعني تقدير حذف الربط من الجمل، وخاصة عندما يتغير محل التحاور أو التنصيص على المعنى بالتلفظ في الخطاب (كما سنرى في الفصل القادم) : فقد تعقب جملتان إحداهما الأخرى دون أن يكون بينهما علاقة ربط، حتى وإن كانت كل واحدة منهما مرتبطة من وجه مختلف مع موضوعات التحاور.

2 - 9 - الربط وأدواته : نتائج.

2 - 9 - 1 - ولنلخص الخصائص الرئيسية لأدوات الربط الطبيعية كما ناقشناها في هذا الفصل

1) إن أدوات الربط الطبيعية توجد لها دلالة مقصودة، فهي لاتربط قيم الصدق بل القضايا، وقيم القضايا في العوالم الممكنة : الأحداث.

2) تقتضي أدوات الربط الطبيعية أن الجمل الفرعية والرئيسية تعبر عن ارتباط القضايا ارتباطا قصديا. وإنما تترابط القضايا إذا صارت الأحداث المدلول عليها مرتبطة في حال أو مقام ممكن، وإذا أصبحت متعلقة مع محل التحاور.

3) إن الإختلاف بين أدوات الربط يحصل من خلال الجهات الآتية

أ ـ دقة العلاقة بين الأحداث وخصوصيتها (وهي جهة الملاءمة، وجهة الإمكان، وجهة الضرورة)

89

ب ـ عموم العلاقة (المعتبرة في بعض أو معظم أو كل مجاري الأحداث ـ من فروع التشجير)

ج ـ انتظام قصدية العالم الممكن (إذ توجد العلاقة في عالم واقعي، وفي عالم واقعي غير ممكن التوصل إليه من الوجهة المعرفية أو عالم غير حقيقي)

4) ومع استثناء الوصل التعدادي التفصيلي والفصل (إما ، وإما) تصير أدوات الربط من النوع التشارطي على معنى أن التالي ينبغي أن يرد بالتأويل إلى عالم يحدده المقدم (مع محل التحاور في ذات الوقت)

5) والمسلمات المتعارفة التي تصدق بالنسبة لأدوات الربط المنطقية لاتصح بالنسبة لأدوات الربط الطبيعية (من علاقة التبادلية، والترابطية، والتعدية والتوزيعية)

6) إن لأدوات الربط الوظيفة السيمانطيقية والتداولية معا : إذ هي تدل على العلاقات بين الأحداث، ويمكن أن تشير إلى العلاقات بين الجمل والقضايا في كل خطاب مؤسس على تلك العلاقات السيمانطيقية (مثلا في ضروب الاستنتاج)

7) إن ضروب الإختلاف بين الإستعمال الجملي لأدوات الربط وسلسلة مركبةمنه هي في أساسها تداولية أو مستنتجة من معنى العلاقات بين القضايا. وبوجه عام، فإن اختلاف الجمل وسلسلة مركبة منها قد يستعمل لغاية تغيير محل التحاور ومرجع الخطاب، والتنصيص على المعنى بالتلفظ أو تغيير وجهة النظر.

8) إن الإختلاف بين اعتبار الفرعية التابعة (من الجمل) والمنسوقة من كل نوع من أنواع الربط إنما يتعلق، حسب الترتيب العادي، بالإقتضاء، وبالتوزيع المركزي في الخطاب. ومن ثم فإن أدوات الربط (مع أن، من أجل أن . . .)، وكذلك إذا الشرطية، إنما تعبر عن القضايا التي ينبغي أن تصدق من الوجهة المعرفية ؛ والجملة

التي لاتستوفي هذه الشروط يمكن أن تكون صادقة / كاذبة مرتبطة / منفصلة إلا أنها غير صحيحة.

2 ـ 9 ـ 2 ـ إن هذه الخصائص العامة ليست بالتأكيد جامعة ولامستغرقة، إذ كل أداة من أدوات الربط قد يكون لها أكثر من خاصية دلالية وتداولية (وكذلك تركيبية وأسلوبية) مما لم يتم نقاشه بعد. ومع أننا قد كنا أشرنا بإيجاز إلى بعض الخواص، فإن الفكرة المركزية الأساسية للمعالجة قد تم فيها إنجاز سائر الوجوه السيمانطيقية الخاصة بنوع الربط المتضمن في كل نمط من أنماط أدوات الربط. ذلك أن هذه السيمانطيقيا إنما أعطيت باعتبار نموذج البنيات المترابطة بحيث إن كل بنية أنموذجية من جملة / قضية إنما تعينها نماذج (التركيب أو الرد بالتأويل) متعلقة بكل جملة / قضية سابقة. ومهما يكن الأمر فإن البنيات النموذجية، وبخاصة مفهوم الموضوع الممكن للتحاور، لم يقع تحليلها بما فيه الكفاية ؛ إذ نحن كنا ناقشنا علاقات الأحداث ككيانات كلية . إلا أنه ينبغي أن نخصص أي نوع من الخواص يثبت مثل هذه العلاقات بين الأحداث. وكما أن منطق القضايا ينبغي أن يكمل منطق المحمول، كذلك فإن دراسة العلاقات السيمانطيقية تتطلب، في الخطاب تحليلا للعلاقات بين أجزاء الجمل المختلفة ؛ مثلا بين الخواص الجزئية / العلاقات، وعوامل الإجراء والتسوير ... وسواء ارتبطت الجملة مع محل التحاور، ومن ثم ارتبطت مع جملة أخرى أو مركبة منها ذاتها، فإن ذلك يتعلق بالبنية الداخلية للجمل / القضايا بهذا الترتيب وهذا سيكون موضوع الفصل التالي.

90

تعاليق الفصل الثالث

1 ـ ذلك أن السيمانطيقا أو علم الدلالة الصورية يخصص مسلك الصدق أو أن استيفاء الشروط يمكن أن تعطي لجمل من نحو «من الممكن أن يكون بيتر مريضا وتكون ماري زائرة له» أي أن الصيغة المنطقية الصورية لهذه الجملة تكون على الشكل التالي

◊ [ف (أ) ∧ ج (ب، أ)].

إلا أن هذه الصياغة لاتحدد أي نوع من المرض هو مرض بيتر، ولا العلاقة المتعارفة بين المرض مثلا وبين الحمى وقد تدل السيمانطيقا الصورية كيف يرتبط كل نوع من العبارات بنوع خاص من القيمة، وكيف تكون العلاقات بين القيم متوقفة على العلاقات بين العبارات (كالحال مع أدوات الربط والترابط المنطقي مثلا). وبعبارة أخرى فإن السيمانطيقا الصورية تحدد فقط بعض خواص مفهوم الدلالة لعبارات اللغة الطبيعية. وهذه إحدى المحاولات للنظرية المنطقية الجاري بها العمل الآن والتي تطبق في دراسة اللغة الطبيعية حتى تشمل هذه النظرية مجال بحث هذه «الخواص المنطقية» للغة الطبيعية وذلك مثلا بتقسيم مايسمى بالأنساق المنطقية غير المعيارية. وللوقوف على نظرة عامة للسانيات السيمانطيقية يراجع Leech ليتش (1969، 1974) و Steinberg و Jacobovits طبعات (1971) وكذلك Bartsch و Vannemann (1972)

2 - إن تعريف العلية قد وقع تبسيطه في هذا المكان، فأخفي كثيراً من المسائل الفلسفية والمنطقية فعندما نقول بأن أ غير متفقة مع عدم حصول ب في عالم ممكن عي، فنحن نقصد بذلك أن كلا أوب يحصلان في عي وفي سائر العوالم الأخرى الممكنة المتشابهة لهذا العالم عي (لأنهما يقتسمان فيه نفس مجموعة القوانين الفيزيائية والبيولوجية). وبعبارة أخرى أ يتسبب في وقوع ب إذا ارتبطا معا ارتباطا ضروريا على الأقل في نقطة واحدة من الزمان، (حيث أ تسبق ب).

3 - قد يمكن أن نكون أكثر تخصيصا فنحتفظ بمفهوم ‹موضع التحاور› فقط لأنواع المخاطبات التحاورية، ونعطيها تعريفا تداوليا (باعتبار مقاصد المتكلمين ومعرفتهم مثلا) ومن ثم نستخدم (موضع الخطاب) بمعنى أضيق صوريا ودلاليا أعني كما لو كان موضوع الخطاب خاصية لمتوالية من القضايا. ولما كان هذا التمييز لم يفصل في هذا الكتاب فإننا نستخدم الحدين (موضوع التحاور) و (موضوع الخطاب) مترادفين على نحو مؤقت.

4 - لقد استعملنا المصطلح النظري «الربط» لندل به معا على العلاقات الموجودة بين القضايا في جمل مركبة ومتوالياتها وعلى العلاقة بين القضايا وموضوعات التحاور. والعلاقة الأخيرة يمكن أن تسمى المناسبة (السيمانطيقية).وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تترابط القضايا إذا كانت مناسبة لمثل موضوع التحاور نفسه. وفضلا عن ذلك لما أمكن أن يكون التعاطف بوجه عام والخطاب السابق مؤسسين لموضوع التحاور لم نميز تمييزاً نظريا الترابط والمناسبة (السيمانطيقية). وهذا المصطلح الأخير يستعمل بكثرة في عمل حديث جداً من ضروب منطق المناسبة.

5 - وشبيه بالقيمة - الرباعية مااستعمله Groenendijk و Stokhof (1975) لاعتبار شروط الصحة (مثلا العبارات الموجهة).

6 - إن إحدى المسائل المنهجية الحاسمة مما لا يمكن أن يوضح في هذا الكتاب توضيحا كاملا، هي حصر السيمانطيقا اللسانية وتمييزها من ناحية أولى عن السيمانطيقا المعرفية، وخاصة نظرية تحصيل المعرفة، وتمثلها، واستعمال «معرفة العالم» من ناحية ثانية. ثم إن نسق معرفة العالم التي نحن حائزون عليها مرتبة بواسطة «أطر وتصورات» كما سنعالج ذلك في الفصلين الرابع والخامس. ذلك أن ترابط حوار التخاطب، واتساقه وموضوعاته لايتحدد فقط بواسطة معرفة تصورية عامة، مما يعرضه نسق اللغة، وإنما أيضا بواسطة معرفتنا كما تظهر في أطرنا المعرفية.

7 - ويطرح التساؤل بصدد ما إذا وجب أن يوجد دائما مثل هذا التصور بحيث يجعل كل تغيير موضوع مامقبولا. ومن الوجهة الصورية، هذا ليس اعتراضا (إن تخصص هذا التصور المناسب فحسب) وإنما من الوجهة الأمبيريقية، فنحن نحتاج إلى بعض القيود كأن يكون هذا التصور بالأولى مخصوصا أو وقع التعبير عنه في الخطاب. وفي الفصل الخامس عندما نعالج البنيات الكلية الكبرى التي يراد بها أن تشرح موضوعات التحاور، سنعطي مزيداً من القيود المتعلقة بتغير الموضوع، مثلا متواليات قضايا البنيات الشاملة الكبرى. ومن جهة المبدأ، فإن نفس القيود تصدق بالنسبة لرابطة متوالية القضية. وبوجه عام، من أجل ذلك يجوز أن نقول (وهذا تبرير أمبيريقي) بأن ربط القضايا والموضوعات يصدق إذا وجدت قصية متعلقة بما ترتبط به. فإذا كان المستعملون للغة يكاد يكون لهم دائما من الخيال مايمكنهم من إنشاء روابط (في خطاب مخصوص أو سياق ما)، فإن هذا يعني أنهم يقدرون على أن يركبوا موضوعا أوقصية عامة.

91

8 - يمكن الرجوع إلى دايك (1968) فيما يتعلق بالخواص النحوية أو غيرها من أدوات الربط، وأشمل نقاش لأدوات الربط المتصلة بمسائل الربط المنسوق توجد في كتاب Lang (1973)، وبعض مفاهيمنا السيمانطيقية المستعملة في شرح الترابط وأدوات الربط تشبه المفاهيم التي استخدمها Lang. وبالإضافة إلى هاتين الدراستين، ينبغي لفت الانتباه إلى أدوات الربط الطبيعية في اللسانيات ؛ فمعظم الأبحاث إنما قدمت من خلال التصور الفلسفي والمنطقي. (ويمكن الاعتماد على ما سيذكر من مراجع فيما يلي). وكذلك تجدر الإرشارة إلى فان دايك (1973 b، 1974a).

9- ومن أجل مناقشة شبه الجمل الرابطة يراجع فان دايك (1968) وLang(1973). وماذكرهنا لك من مراجع. كذلك يمكن الاعتماد علىR. Lakoff (1971)، إذ وقع نقاش مستفيض حول شروط الربط (مع استعمال مفهوم «موضع»)

10 - وأكبر دراسة حول ضروب منطق المناسبة وبخاصة منطق اللزوم دراسة Anderson و Belnap (1975) كما يمكن الرجوع إلى المراجع المتعددة المذكورة هناك.

11 - ومن أجل تفصيل هذه التعاريف للملاءمة والاتفاق (اقتران الإحتمال) والأنساق وماشابهها من مفاهيم، يمكن الرجوع إلى روتلي Routley ومايرMeyer (1973)

12 - يمكن الاعتماد على Stalnaker و Thomason (1970) لمناقشة اختيار الدوال في سيمانطيقا الشروط المناسبة وكذلك Lewis (1973).

13 - انظر Gabbay (1972). وأيضا قد أدخل Urquhart (1972) معنى أوليا هو «جزء المعلومات» للدلالة على تأويل الصيغ على نحو ما نستخدمه نحن لمفهوم «موضوع التحاور»

14 - يمكن الرجوع إلى Groenendijk و Stokhof (1975) من أجل تفسير مفهوم الصحة الذي يتحدد بمعرفة / جهل المستعملين للغة إذ من المفروض أنهم يستعملون اللغة استعمالا صحيحا. ومع أن المفاهيم المتضمنة هنا مفاهيم تداولية وستناقش بالتفصيل في القسم الثاني، فإن العلاقات المعرفية بين العوالم الممكنة، مادامت صادقة، ومتضمنة للترابطات، فقد تؤخذ كما لو كانت منتمية إلى السيمانطيقيا (ذلك لأنها منتزعة من معرفة مستعملي اللغة في السياقات التواصلية المخصوصة) وحينئذ نقول : بأن العالم عـجـ (يمكن التوصل إليه) عن طريق العالم عـ ي (عـ ي ر ى عـ جـ) إذا كان معلوما في عـ ي أي صدق هو صدق عـ جـ (ر ى يمكن أن تشير إلى بعض أفراد س).

15 - وكون أن مثل هذه التشارطات المتحققة كما أشير إلى ذلك يمكن أن تدل أيضا على العلاقات الموجودة بين الأحداث في أي عالم مختار «على جهة من الاعتبار» إنما ينبغي أن يجعل فيها مصطلح «التشارطات» المتحققة أقل مناسبة إذا وجب أن يفهم لفظ «التحقق» في معناه الضيق «كتحقق» عالم «تاريخي» (الماضي - الحاضر - المستقبل) لا العالم الذي أتكلم عنه حاليا. ولما كان هذان النوعان من العوالم غالبا مايتفقان في خطاب اللغة الطبيعية، فنحن نحتفظ بلفظ («التشارطات» المتحققة) على الأقل بصفة مؤقتة، إرادة أن نجد أفضل منها ولنميزها عن الصيغ الشرطية المتحققة المسبوقة بإذا.

16 - وللاستفاضة في النقاش لسائر خواص التداولية والسيمانطيقية المتعلقة بالاقتضاء، فإنه يمكن الرجوع إلى اسهامات Petöfi و Frank (1973). وتوجد نظرة عامة لهذه النقاشات عند Kempson (1975) وكذلك Wilson (1975) مع المراجع المذكورة هناك مما يخص أوسع ماكتب عن الاقتضاء من الوجهة الفلسفية واللسانية.

17 - على الأقل ينبغي أن تكون هذه قراءة طبيعة للنفي الطبيعي أو للإنكار. وإن شئنا الدقة، كما سنرى فيما بعد قلنا إنه يمكن أن يوجد لدينا في مثل هذه الحالات نفي أداة الربط أي إنكار كون أن العلية مقتضاة. وفي هذه الحالة فإن أداة الربط ينبغي فوق ذلك التأكيد عليها أي اعتبارها كمسند للجملة المنفية

18 - لقد حذفنا خاصية رياضية (رسم بياني نظري) لضروب هذا التشجير السيمانطيقي، لأننا غير متأكدين من دقة خواصه الفلسفية : فهل لها جذور (أي وقت تبتدئ فيه) وهل تكون ضروب التشجير هذه كلها مرتبطة، وهل نضع مسلمة لمجموعة أنواع التشجير الممكنة ربما مع اختلاف مجموعة مسلمات أخرى أساسية (مثلا يمكن أن يكون جريان الوقت أكثر بسرعة منه في

تشجير آخر، مما هو أمر محال في تشجير واحد تبعا للتعريف) ؟ وما نود أن يثبت للخواص هو أن مجرى الأحداث لايمكن أن تدمج مرة أخرى، على افتراض أن تاريخ مجرى الأحداث كلما كان مختلفا كان ما يستقبل من الأحداث مختلفا أيضا.

19 - وبشكل واضح فإن هذه ليست الصورة الفلسفية الكاملة للعلة ولاالسيمانطيقية لها. وينبغي أن نلاحظ أن لفظ «الشرط الكافي» غامض على معنى تحديد الإمكان والضرورة (أو أية قيمة أخرى على درجة مستمرة من الإمكانات) : إذ يجوز أن يكون حدث كافيا بالنسبة لحدث آخر حتى يحصل في مقام ما (كالسقوط من على الكرسي، وانكسار العنق) أو في أعم المواقف الممكنة (كشرب حامض الكبريت، ووقوع الموت) وينبغي أن نلاحظ أيضا أن «الشرط الكافي» يتحدد باعتبار النتيجة لاباعتبار شرط (ممكن أو ضروري). مما يؤدي بسهولة إلى الخلط.

20 - وتجدر الإشارة إلى أنه لايمكن أن نحدد فقط العلل والنتائج بالنظر إلى مجموعة العوالم الممكنة أو جريان الأحداث به وحدها. وكان يجب أن يكون لنا نظام مزدوج من مجموعة التشجير والتفريع حتى نتمكن من أن نعلل بأنه إذا كان حدث مايتسبب في وقوع حدث آخر لا غير (عندما يكون الحديث عن تنوع الأحداث) فإن هذه العلية تقتضي بالرغم من ذلك الضرورة. وفي هذه الحالة يستدعي الأمر أن يحدد جريان الأحداث فرعا واحداً (على الأقل) من التشجير. إلا أننا نجد هنا سائر المسالك، بافتراض أن عقدة ق تؤدي إلى عقدة ك . وعلاوة على ذلك في نظام ضيق التحديد، ينبغي أن يكون من المناسب أن نتحدث فقط عن النتائج الضرورية. ويصدق نفس الأمر إذا ماوضحنا أعضاء (أفراد) المجموعة (ج) التي تضم تعيين ق إلى ك ، في كل عقدة من عقد ج إذ في أي موضع من التشجير تترتب ق عن سائر العقد التابعة مباشرة. ومرة أخرى فإن التحريات الفلسفية الدقيقة (فيمايخص الحتمية مثلا) قد أهملت هنا وفيما يتعلق بالمراجع يمكن الرجوع إلي الفصل السادس.

21 - في اللغة الشفوية، فإن شرح لفظ التعليل لأن for على خلاف لفظ Denn في اللغة الألمانية وWant في اللغة الهولندية) قد حل محله في غالب الأحوال روابط تعليلية أخرى من نحو (بما أن Since)، ومن أحل أن because مما يعنى أن لفظ من أجل أن هو لفظ غامض للدلالة على العلاقات المادية من ناحية أولى وعلى العلاقات الاستنتاجية من ناحية ثانية.ويمكن الرجوع إلى مايلي.

22 - يمكن الاعتماد في هذا النمط من التسوير على Altham (1971)

23 - ويترتب عن مناقشتنا أن التشارط المادي لاينبغي أن يعتبر كما لو كان الصورة المكافئة للصيغة الطبيعية (إذا كان ... إذن كان) : أولا، لأن التشارط المادي (على خلاف التشارط المناسب العلاقة) لايحتاج إلى أن يعرض فيه الربط أو ضروب الاقتضاء، والافتراضات على التوالي ؛ وثانيا إنه لايدل عى المواجهة (أعني الضرورة) وعدم إمكان التوصل المعرفي الذي لأداة الشرط في اللغة الطبيعية. ذلك أن التشارط المادي هو بالأولي تحديد من ضروب تشارط اللغة الطبيعية. (ويمكن الرجوع مثلا إلى Grice (1967).

24 - وفيما يخص مفهوم التشابه بين العوالم الممكنة من خلال إطار عام لمناقشة التشارط المتعاند التحقق تجدر الإشارة إلى كل من Lewis (1973) وكذلك Rescher (1975)

25 - ومن هذا المنظور، يمكن أن يختلف التشارط المتعاند التحقق عن ضروب الشرط الافتراضية في أساسها المعرفي : لأن المتكلم يمكن أن يعرف ويعتقد ويفترض أن المقدم فاسد في العالم المتحقق بينما في الشرط الافتراضي لا يعلم (ولا يعتقد ولايفترض) ما إذا كان المقدم ينبغي أن يكون صادقا أو كاذبا في العالم المتحقق.

اتســاق فحوى الخطــاب

1 ـ الأغـراض والاشكـالات

1 ـ 1 ـ سنقوم في هذا الفصل بتحليل بعض خواص البنية السيمانطيقية للخطاب الذي يتحدد بما يسمى بالاتساق أو التناسق. إلا أن مفهوم الإتساق مفصل. والإتساق في بداهة الفكر عبارة عن خاصية سيمانطيقية للخطاب، قائمة على تأويل كل جملة مفردة متعلقة بتأويل جملة أخرى[1]

أما مصطلح الترابط الذي ناقشناه في الفصل السابق فهو يشمل في الظاهر جانبا واحداً من اتساق الخطاب أعني العلاقة المباشرة ذات الاتجاه الثنائي بين تلازم القضايا ككل. وبالرغم من ذلك فإن الجمل أو القضايا في كل خطاب قد تشكل كلا متسقا حتى ولو كانت جميعها لاترتبط بكل جملة على حدة أو قضية قضية. وقد ترتبط على وجه خاص بأزواج دون أن يكون هناك تعلق بالمعنى الذي حددناه آنفاً. مثلا عندما توجد علاقات بين أجزاء قضيتين أو أكثر [2]. وحتى نتمكن من تحديد موضوع تحليلنا ينبغي أولا أن نسوق أمثلة للعلاقات المتسقة في الخطاب [3].

1 ـ 2 ـ وقد أخذ جزء كبير من النقاش، بالنسبة لكل من الجمل والخطاب مزيد اهتمام بعلاقة تماثل الذاتية المرجعية بين الأفراد، فالموضوعات المتغيرة في القضايا المختلفة قد يكون لها نفس الفرد كقيمة لها حيث لاتحتاج نفس العبارات المتغيرة الموضوع لأن تكون متماثلة : إذ قد يكون الفرد نفسه راجعا إلى اسم علم مثل جون، كما قد يكون المرجع عائداً إلى الضمير (هو)، أو يكون عبارة من نحو : أخي، ذلك الولد، التلاميذ الذين أضاعوا الكتاب.

ومثل هذه العلاقات لتماثل الذاتية يمكن أيضا أن تثبت للخصائص والنسب : يمكن أن أكون مريضا وكذلك جون، ويمكن أن أعشق ماري وكذلك جون.

وبمعنى أوسع فإن الذاتية قد تكون أيضا موجودة عندما تصدق بعض الأحداث في العالم الممكن نفسه، وعين المكان و / أو نفس الزمان.

وفي جميع هذه الحالات قد يحدد نموذج بعض الجمل جي نماذج جمل أخرى جل، جك ... حتى أن نفس الشيء المفرد أو الخاصة أو العالم / المكان/ الزمان، كل ذلك يتعين تمام التعيين.

94

1 ـ 3 ـ ولما كنا لانقول، في أي حديث، على نحو مستمر، نفس الشيء عن الأشخاص ذاتها. فقد ينبغي أن يكون كل خطاب متسق ذا علاقات مختلفة ومتغيرة. وفي المقام الأول، نحن ندخل أشخاصا جديدة في مجال الخطاب أو نعين خواص جديدة أو علاقات لأفراد كنا قد قمنا بتقديمهم قبل ذلك. وفوق ذلك فإن مثل هذه الاختلافات قد تكون بطبيعة الأمر موضوعا لقيود سيمانطيقية. وفي بادئ الرأي يشبه أن يكون من المعقول الاقتضاء بأن إدخال أفراد جديدين يتعلق بواحد على الأقل من الأفراد (الموجودين) قبل الآن. وكذلك وبالمثل يمكن أن نتوقع بأن الخواص المتعينة تتعلق أيضا بصفات أخرى قد تحددت قبل الآن. وأخيراً فإن تغيير العالم أو الموقف يتقيد كذلك ببعض العلاقات الموصلة إلى العالم أو الموقف الذي قد أنشئ قبل الآن.

وبعبارة أخرى يجب أن تكون ضروب التغيير منسجمة نوعا ما، أعني ينبغي أن تجرى على قيود من مبدأ على أعلى مستوى مما يميز الأشخاص والخواص الممكنة لمجال الخطاب(4) ومفهوم التحاور الذي أدخل كمصطلح أولي في الفصل السابق يبدو أنه متضمن هنا مما يتطلب مزيد تفسير.

ويجب أن نلاحظ أن السيمانطيقا التي يتعين إنشاؤها ينبغي أن تعتبر من المتغيرات المستمرة في النماذج. وتعبير نحو (الرجل) في جي لايمكن أن يكو له مرجع كنفس التعبير من جملة جل.

1 ـ 4 ـ ثم إن ضروب تغيير الأفراد والخصائص أوالعلاقات ينبغي أن يعامل معاملة الأفراد والصفات والنسب مما تكون قد سبقت قبل الآن. وذلك أنه من أجل التعبير عن لستمرارية الخطاب، يجب أن تكون كل جملة من جهة المبدأ متناولة للعلاقات بين المعلومات المتقدمة (أي معلومات قديمة) وأخرى متأخرة (جديدة) أعني كموضوع مسند إليه topic ومسند Comment على التوالي، عبر الخطاطة المبسطة.

‹‹أ ، ب›، ‹ب، ج› ، ‹ج، د› . . . › أو ‹ ‹أ، ب› ، ‹أ ، ج› ، ‹أ، د› . . . ›

وأحد أغراض أهمية سيمانطيقا الخطاب، هو النظر واعتبار هذه الوجوه وغيرها من توزيع المعلومات في الخطاب.

1 ـ 5 ـ ولم تحظ اللغة الطبيعية للخطاب، على خلاف القول الصوري، بتفسير واضح : فالعلاقات بين الجمل والقضايا يمكن أن توجد بدون أن يتم التعبير عنها. وهذا هو السبب الذي من أجله كان كل تركيب نظري للنص ضروريا لتبيين كيف يمكن أن تؤول ضروب الخطاب على وجه الاتساق، حتى ولو ظل معظم القضايا المحتاجة إلى إثبات اتساقها ضمنية غير صريحة، مثل القضايا المستلزمة لقضايا أخرى عبر عنها على وجه صريح في الخطاب.

وإذن فالمشكل المطروح يكمن في أن تصاغ الشروط التي تتيح أن تبقى القضايا على حال من الاضمار أو التضمن، وأن يخصص أي نوع من القضايا يجب أن يعبر عنها حتى يصبح الخطاب مناسبا متسقا ؛ والقضايا التي تؤخذ مسلمة لاثبات الاتساق النظري للنص ولكن لايعبر عنها في الخطاب يمكن أن تسمى بالحلقة المفقودة .

95

ونشير في هذا الموضع إلى المشكل الأعم في النظرية النحوية : فبأي طريقة ينبغي أن تسمى الحلقة أو السلسلة المفقودة جزءاً من بنية مفهومة ضمنا أو تصوراً سيمانطيقيا للخطاب؟ أو هل يمكن بالأولى أن نفترضها على أنها «مركبة» أعني عن قواعد الاستدلال أو عن القواعد أوالعمليات الإجرائية المحددة على المستوى التداولي أو في نظرية المعرفة؟

1 ـ 6 ـ والمشاكل المثارة هنا لايمكن أن تعالج في كل تعقيداتها في هذا الفصل وحده أو في هذا الكتاب. ومن ثم فتلك المشاكل مألوفة في النقاش الدائر حول البنية السيمانطيقية للجمل أعني أن هذه المشاكل التي تنتمي إلى الحالة الذاتية (من تعيين الاضمار، واختيار حروف التعريف...) لانتطرق إليها هنا، وينبغي أن توجه الفكرة المركزية على مختلف وجوه توزيع المعلومات في الخطاب من التقديم، والاستمرارية، والاقتران بشيء من التوابع (على وجه التوسع)، وتعيين الموضوع، والتنصيص على المعنى بالتلفظ.

وتكتسي هذه الظواهر المخصوصة من البنية السيمانطيقية للخطاب أهمية بالغة من الوجهة النحوية : فهي قد تجتمع من الناحية الدلالية مع كل تركيب مختص وبنيات صرفية فونولوجية. وبالرغم من ذلك فهذه أمور لايمكن أن تعالج في هذا الكتاب(5) ومن ناحية أخرى، فبعض الترابطات المتقاربة مع البنيات التداولية ستحظى باهتمامنا في القسم الثاني من هذا الكتاب.

1 ـ 7 ـ أما في هذا الفصل فسوف نهتم بما يسمى بالاتساق الخطي أو التسلسل المرتب أي العلاقات المتسقة بين القضايا بالمدلول عليها في الجمل المركبة ومتوالية الجمل. وأيضا توجد بنيات سيمانطيقية ذات طبيعة شاملة كبرى. وهي

لاتتميز بخصائص مباشرة (لوجود علاقات بين) القضايا المفردة بل تتميز بالنظر لهيآت القضايا ومتواليات الجمل المركبة وبعض العمليات المتخذة إزاء هذه المجموعات ومتواليات قضايا الخطاب وهذه البنيات الشاملة الكبرى تحدد عموم اتساق الخطاب كما يحددها هي ذاتها الاتساق الخطي للمستويات(6). وكما رأينا في الفصل السابق لاتقوم العلاقات المتسقة بين الجمل على روابط مرتبة بين القضايا المعبرة عنها أو المحرفة فحسب بل تتأسس أيضا على موضوع الخطاب من مقطع خاص. ثم إن مفاهيم من نحو موضوع التحاور والبنية الكلية ستتم معالجتها في الفصل القادم.

2 ـ الاتساق الدلالي السيمانطيقي.

2 ـ 1 ـ وحتى تتميز خواص اتساق متوالية مركبة من الجمل، فنحن نحتاج إلى سيمانطيقا مناسبة. وتكون مثل هذه السيمانطيقا في أساسها متناسبة، على معنى أن الجمل لاتؤول حسب نماذج «معزولة» بل متناسبة لكون تأويل الجمل المترابطة مندرجة في نماذج متصلة. وإنما تتحد العلاقة الموجودة بين الجمل باعتبار هذه التأويلات.

96 وأسهل طريق لاعتبار ضروب التأويل المتناسبة ينبغي أن يقوم على تأويل الجمل المنتظمة التأليف في أخص النماذج المرتبة في قالب متسلسل (م1 ، م2 . . . من) وعلى هذا فإن كل خطاب إنما تستوفى شرائطه داخل بنيات نموذجية مخصوصة حسب تقديرات محددة. ومثل هذا القالب المنتظم التسلسل يجب أن نطلق عليه اختصاراً القالب أو النموذج الخطابي(7).

وقد توجد العلاقات المتسقة بين أجزاء الجمل (أو القضايا) ؛ وإذن ينبغي أن تكون البنيات النموذجية المتضمنة في ذلك بحيث تصير القيم والتقديرات معينة لتلك الأجزاء (من عوامل الاجراء، والتسوير، وضروب الحمل، والموضوعات المتغيرة arguments) وعلى هذا فإن خاصية القالب الخطابي تكمن في أن هذا التقديرات أو الاعتبارات الجارية في قالب م ي إنما تتعلق بالاعتبارات الموجودة في قالب م ل. ويصدق نفس الشيء بالنسبة لذات البنيات النموذجية المخصوصة. كما أنها تتعلق كذلك بكل واحدة منها على حدة. ومن ثم يكون لنا إثبات انطباق الذاتية والتقاطع أو تغيير النطاق الخاص (بالأفراد). وهكذا (فطوال) الخطاب يمكن إثبات ذكر الافراد أو ‹طي ذكرهم› على معنى أن كل جملة يجب أن تؤول بالقياس الى نطاق أفرادها الواقعي المخصوص، وكما رأينا في سيمانطيقا الربط وأدواته، فإن العالم الممكن مما تؤول فيه الجملة إنما يتعين بتأويل الجملة السابقة في

كل النماذج السابقة للقالب الخطابي. وكذلك وبالمثل فإن التسوير ينبغي أيضا أن يتأول بالنسبة للنطاق الذي يكون فيه القالب الخطابي قائما إلى حد ما على العوالم الممكنة المتباينة : وعبارات من نحو «كل الناس» قد تحيل في العادة إلى نفر منهم قد سبق ذكرهم لا إلى سائر الناس الموجودين مما يشملهم التكلم، ولا إلى سائر الناس في عالم ما[8]. وأخيراً فإن الخواص أو العلاقات أي اعتبارات وقيمها قد تتميز هي كذلك بالنسبة لفرد معين في نقاط مختلفة من الزمان وفي عوالم ممكنة مختلفة. وعلى ذلك، قد توجد للخطاب قضايا من نحو (جون مريض) وكذلك (جون ليس مريضا)، وهي ليست متسقة. ويلزمنا أقرب مسلك أن نعتبر أن الخواص المتعينة للأفراد في النماذج المترابطة يجب أن تكون إلى حدما منسجمة. ذلك أن كونك مريضا، وبك الحمى، واستدعاؤك الطبيب، هذه كلها، كما يتبادر إلى الذهن، أحوال أكثر انسجاما من كونك مريضا، وولدت بلندن، وشعر رأسك أحمر. وفي الظاهر فإن جزءا من صفة الإنسجام هذه يجب أن تصاغ تبعا لمفهوم الاستلزام، وعلاقات الشرط والجزاء بين الأحداث. ثم إن ضروب الحمل أو الخواص المدلول به عليها أعني مجموعة الأفراد الممكنة أو التصورات الجزئية التي يمكن أن ينطبق عليها ذلك الحمل أو يتعين بها، قد يوجد لها نطاق ما، وجملة من نحو ‹إن الولد مريض› لها معنى إذا كان هذا الفرد المدلول عليه بها قد يحقق مفهوم الفرد (الولد) المنتمي إلى خاصية (المرض). فالجمل التي لها معنى أي التي تدل على واقعة ممكنة هي مايجوز استيفاؤها في عالم ممكن[9] وإذن، قبل كل شيء فإن الخواص المعينة لنفس الفرد ينبغي أن تشترك في صنف ما وإلا لم يكن لها أن تنطبق على الفرد نفسه وذلك أن أصناف الأحداث ‹كفعل الجريان، والتجول› لاتشترك في شيء حتى ينتمي (الولد) إلى تقاطعها. نعم إن‹حصول صفة حمرة الشعر› و‹حدوث المرض› قد يشتركان في أصناف ما، وإن كانت هذه الخواص من حيث هي كذلك لاتترابط على نحو مباشر. ثم إن تلك الخواص، إن جاز هذا التعبير، تنتمي إلى وجوه متباينة : مثلا وجه ‹ ذى مظهر فيزيائي› أو ‹ذى لون ما› وإلى صحة الجسم وهكذا على التوالي[10]. وكل وجه يمكن أن ينظر إليه كما لو كان مقولة أساسية معرفة لمجموعة الخواص. ويجوز أن نقارن الأفراد الممكنة باعتبار وجهة ما. ومن ثم تكون متشابهة أو غير متشابهة قل ذلك أو أكثر. وهكذا قد نصف هذا الشيء بكونه أزرق، ولكن قد نصف الآخر بكونه أصفر باعتبار نفس الجهة أعني (مما يوجد له لون). ولكننا لانستطيع أن ننعت هذا الشيء بكونه أزرق، ولكن الآخر مدور، لأن الوجهين المتباينيّن متضمنان هنا.

97

وعلى ذلك ينبغي، في نظرية سيمانطيقا الخطاب، أن نتبين كيف أن مفاهيم من صنف الدلالة ووجهها (بُعدها) وتجانسها ومشابهتها تكون كلها متضمنة في تعريف اتساق الخطاب. ومهما يكن الأمر فإن السيمانطيقا الصورية يمكنها أن تؤدي

ذلك على وجه دلالي فحسب، وذلك بفضل إيراد الشروط العامة للجمل الممكنة، والعلاقات الدلالية، بينما السيمانطيقا اللسانية (المعجمية) من ناحية أولى، والسيمانطيقا المعرفية من ناحية ثانية يمكنهما أن ينتجا (محتوى) واقعيا متواطئاً عليه لمعنى الجملة وسلسلة مركبة منها، وكذلك لضروب التوقع المحتملة المنبنية على معرفتنا بالعالم في ذاته.

2 ـ 2 ـ وبينما يمكن أن تحصل لنا فكرة عن أي شيء هي المعاني، والإحالات المرجعية للمتغيرات Arguments وضروب الحمل والجمل، فإن مثل هذه التصورات مثل المعاني، وإحالات الخطاب ليست واضحة. وأيا كان الأمر، تماما كالحال مع الجمل المركبة، فقد يجوز الافتراض بأن أنواع الخطاب ترمز إلى بنيات أحداث معينة أي المجموعات المرتبة للأحداث : ومثال بسيط عن بنية الحدث هذه يتعين أن يكون جملة مركبة من أحداث مترابطة ترابطا عليا كما مثلنا لذلك بالتشجير السيمانطيقي في الفصل السابق. وهناك بنيات أخرى قد تكون عبارة عن حالة لما يقوم به بعض الناس في وقت محدد أو نشاطات لفاعلين طوال فترة معينة.

إلا أن الأهم هو أن جزءاً فقط من الأشخاص والخواص والعلاقات المميزة لحالة معينة وحدث أو تصرف، قد يحيل إحالة مرجعية صريحة عن طرق الخطاب أعني أن الوصف قد يكون ناقصا من وجهة نظر وجودية (انطولوجية) [11]. وكل خطاب طبيعي إنما يدل على تلك الأحداث التي يتلازم تعلقها من الوجهة التداولية أي التي يعتمدفيها المتكلم بأن المستمع ينبغي أن يعرف وأن يتصرف... وغير ذلك .واعتماداً على هذا ‹الاختيار› من بين القضايا الصادقة، قد توجد ضوابط مخصوصة مثلا فيما يتعلق ‹بالمستوى›، وهي ضوابط وقيود سنناقشها فيما بعد.

وتمثل العلاقة بين ترتيب الجمل وترتيب الأحداث وجها آخر من أهم خصائص سيمانطيقا الخطاب. وفيما يخص التصرفات والأحداث، فإن ترتيب الأحداث قد يسمى بالترتيب المعتاد المتعارف إذا اتفق أن طابق ترتيبها الزماني والعلي الترتيب الخطي المستقيم للخطاب. وفيما يتعلق بوصف الأحوال والمواقف حيث توجد سائر الأحداث في نفس الوقت، فلا بد أن نفترض بأن الترتيب المعتاد يتفق مع العلاقات العامة ـ الخاصة، الكلية ـ الجزئية، وهي علاقة موجودة بين الأحداث .

ثم ضروب هذا الترتيب، تحت ملابسات وظروف أخرى، لابد من أن يطرأ عليها تحول ما، أو تحولات كثيرة، إذ أن مجموعة من هذا الملابسات قد تكون تداولية ملائمة لمهمة التواصل وغرضه لبعض القضايا، وقد تكون أنماط أخرى من التحول راجعة إلى تغيير الإدراك الحسي والمعرفي وتحوله على نحو أكثر عمومية، وهو تغير لايمس تركيب الأحداث نفسها ؛ وإنما ترتيب الإدراكات الحسية والمعرفية لهذه الأحداث هو الذي يحدد بنية الخطاب.

وهذا التعامل مع الأحداث لإدراك الترابطات بينها هو التداولية. ذلك أن التداولية والقيود الأخرى الضابطة لترتيب القضايا في تمثلنا ووعينا ينبغي أن تناقش في الفصل السابع. وفي أدق معاني السيمانطيقا، نحن نستطيع أن نصف فقط العلاقات بين ضروب التعابير ‹وبنيتها الداخلية› وبنية الأحداث والمواقف، وهي علاقات منتزعة من الخواص التداولية والمعرفية المحصلة من ترتيب انتظام تركيب الجملة. وهذا يعني أن مفاهيم من نحو الترتيب المعتاد، هي مفاهيم محض نظرية. ولاتستلزم أن يكون الخطاب مرتبا في العادة على هذا النحو أو ذاك حتى يظن أن الترتيب هو معيار أو قانون .

3 ـ تحليل معنى الاتساق : أمثلة.

3 ـ 1 ـ وحتى نرسم إطاراً نظريا لوصف سيمانطيقا اتساق الخطاب كان لابد أولا من تحليل بعض الأمثلة :

ولنتأمل المقطع الآتي المأخوذ من بداية فصل من قصة تحكي جريمة : (12)

[1] أ ـ اتخذت كلير راسل طريقها إلى المكتب في (كلاريون) في هذا الصباح الباكر، وهي تشعر بالعياء والكآبة، واتجهت توا إلى غرفة العمل فوضعت قبعتها، وزينت وجهها بأن ذرت عليه مسحوقا ثم جلست إلى الطاولة.

لقد كانت حقيبتها ممددة في ترتيب، وكانت منشفتها باردة كالثلج، والمحبرة مملوءة ؛ إلا أنها لم تكن راغبة في العمل (. . .) (ص 59).

وإذن ماهي الشروط التي تجعل مثل هذا المقطع متسقا ؟ ويشبه أن يكون المحدد الأول هو الهوية أو الذاتية الشخصية من متوالية هذا التركيب النموذجي وكأنه في قالب (13). ل (كلير راسل) = ل (هي). ثم إن سائر الأفراد أو الأشياء الأخرى أعني ل (مكتب)، ل (غرفة) ، ل (قبعة) ل (محبرة) ؛ أقول إن سائر هذه الأشياء ترتبط من أقرب طريق مباشر. ومقتضى العلاقات إنما يقوم على خاصية التضمن، والانتماء، والجزء ـ الكل، وله (الملك). ذلك أن الغرفة يجوز أن تكون جزءاً من المكتب، والطاولة جزءاً من المكتب ـ الغرفة، وكذلك القبعة، والمنشفة والدواة كلها من الأشياء التي تخص ‹عالم› ـ الطاولة. ونظير ذلك أن الوجه هو جزء من الشخص، بينما تكون القبعة، ومسحوق التزيين من الامتلاك الممكن للإنسان (الأنثى) كفرد. ويشبه أن تكون الأفراد وكأنها منظومة في سلك مفهومين إثنين، انتظام عنقود متراكب : أعني مفهوم الفرد الإنساني (الأنثى) ومفهوم (المكتب). وعلى ذلك فإن مجموعة من الأفراد إن ارتبطت بعلاقة الهوية (أو الاتحاد) أو الجزئية (←) من خلال نماذج متوالية جاز أن نسمي تلك المجموعة بالسلسلة المتوالية. وفي

بعض الجمل قد ترتبط هاتان السلسلتان مثلا بصيغ فعلية (بالمعنى الإصطلاحي للفعل) وضروب الحمل (المحمولات) في الجمل المتوالية ينبغي أن تكون أيضا مرتبطة في نظام حتى يصير المقطع متسقا. وأيا كان الأمر فإن علاقات الحمل ينبغي أن توجد بين ضروب الحمل المتعينة لذات الشخص أو لاتحاد الأشخاص من سلسلة واحدة. وإنما ترتبط المحمولات هنا لأنها تدل على إمكان تسلسل مرتب من النشاطات سواء كانت أحوالا مادية أم أحوالا ذهنية (انفعالية) لما قامت به المرأة من سلسلة الأفعال. ولأن المحمولات ترتبط بجملة من الخصائص (من خلال فعل التزيين أو بعد الرغبة وجهتها) مما هو واضح في سلسلة النشاطات من المكتب ـ الطاولة، كان المقطع على مايبدو مرتبا ترتيبا عاديا باعتبار سلسلة النشاط المنتظم. 99 وأخيرا فإن المقطع معز وانتسابه إلى الزمان / الفترة، وإلى اتحاد المكان الذي يستدعي سلسلة النشاط المرتبة، ومجموعة الأعمال في المكتب، وما احتف به من الطاولة... وغيرها ...

وكل ذلك ليس إلا وصفا جزئيا غير متكلف للعلاقات المتسقة في المقطع. والاطراد المتسق كما صيغ يحتمل عدداً كبيراً من أنواع الخطاب الممكنة مما لاتكون كلها مقبولة، وعلي ذلك فلابد من الإفاضة في الشرح.

3 ـ 2 ـ وأهم الشروط المعرفية للاتساق السيمانطيقي إنما يقوم على افتراض الحالة السوية الاعتيادية للعوالم المقتضاة [14] أعني أن ضروب توقعنا بشأن البنيات السمانطيقية للخطاب تحددها معرفتنا بترتيب العوالم في أعم أحوالها وأخصها أو معرفتنا بجريان الأحداث. وبالنسبة للعوالم غير السوية فنحن نحتاج إلي أمارات مخصوصة، مثلا حرف الاستدراك (لكن)في الجملة السابقة من المقطع الأخير يدل على أن عدم الرغبة في العمل هو حالة شاذة بالنسبة لموقف الإشتغال في المكتب تحت ظروف جد مواتية (من وجود حقيبة متاحة، ودواة مملوءة حبراً وغيرها). وتحت هذه الملابسات العادية قد تكون بدائل الخطاب الآتي أقل قبولا.

[2] (. . . .) كانت تخلع ملابسها (. . . .)
[3] (. . . .) قذفت الطاولة من النافذة (. . . .)
[4] (. . . .) كانت الحقيبة معلقة على الحائط (. . . .)
[5] (. . . .) إنها شربت مداد الدواة (. . . .)

وأيا كان الأمر فإن شبه هذه الجمل الفرعية قد تعبر أفضل تعبير عن أحداث ممكنة (قضايا) كما قد تحصل في ضروب من الخطاب مما تصير فيها مثل هذه الحالات والأحداث حرية بالقبول.وإذن فإن الحالة السوية الاعتيادية مفهوم نسبي.

ومجموعة القضايا التي تميز معرفتنا المألوفة في مقام معلوم مقيد الاستقلال أو مطلقة (والمقام هنا نشاط وجريان الأحداث، أو حالة ما) نطلق عليها مصطلح ‹الإطار[15]› وفي مثالنا المذكور نعثر على حالة شاهدة للإطار - المكتب أعني مجموعة الأشياء الخاصة بالمكتب والنشاطات المتعلقة. وبهذا الإعتبار فالبدائل القريبة من الجمل (2 - 5) تتعارض مع المحيط السياقي للمكتب. وينبغي أن نلاحظ بأن مثل هذه الاطر الساقية المحيطة تتضمن قضايا من شأنها أن تحدد ضروب الترتيب الممكن للأحداث كأن نعين العلة - المعلول والعام - الخاصة، والكل - الجزء. وهو ترتيب مسبوك في خطوط مستقيمة. والمقطع التالي قد يكون أقل قبولا لذات السبب.

[6] (. . .) دخلت المكتب، وكانت دواتها مملوءة مداداً، ثم جلست إلى الطاولة.

وهذا الترتيب الطاولة - الدواة - المكتب هو ترتيب غير معتاد لأن جهة الأبعاد وماتقتضيه من علاقات لاتنتظم ولاترتب تبعا لعلاقة الكل - الجزء، كما لاتحدد ضروب الاقتضاء المحلية موضع الدواة من الطاولة.

3 ـ 3 ـ ويتصل الخطاب في [1] أ على النحو التالي :

[1] ب. لقد دفعت الحقيبة بعيداً. وجعلت تحملق بعينها خارج النافذة. لقد كانت الشمس آنذاك حارة جداً. وظهرت الشوارع وكأنها مليئة بالغبار، وكان المنظر الجميل Fairview (وهو اسم علم للمدينة) في حاجة للمطر، فلقد كانت هذه المدينة تبدو وكأنها محترقة. وألقت بنظرة احتقار على المدينة الصغيرة الممتدة في غير نظام (. . .)

100

فالجملة الأولى مرتبطة مباشرة على وجه من الاتساق مع [1] أ. ول (هي) وكذلك ل (حقيبة) قيمتان كانتا قد أدرجتامعا في نماذج الجمل السابقة. والمحمول ‹الدفع بعيداً› الدال على ارتباط بين ل (هي) ول (حقيبة) متسق مع [1] ب، لأنه يحدد نتيجة ممكنة للحدث المدلول عليه في الجملة السابقة (وكانت لاتشعر برغبة في العمل).

ثم إن النافذة هي جزء عادي من إطار المكتب إن نظرنا إليه من طريق وضع المسلمات [16].

[7] أ - ∀ س [مكتب (س) ❑ ← عمارة (س)]

(∀ x) [office (x) ❑ → building (x)]

ب - (∀س) [عمارة ▯ ←(E ص) (لها) (س، ص) وكذلك نافذة (ص))].

(∀x) [building ▯(∃ y) (x, y) (has and window (y))]

وهذا هو أساس أداة التعريف التي ظهرت في الجملة الأولى قبل لفظ النافذة حتى ولو كان هذا اللفظ لم يقع إدخاله ولاتقديمه في الجملة السابقة تقديما صريحا (أوأنه معروف للمتكلم من خلال سياق المعلومات) ثم إن المحمول (محملقة) في قولك خارج النافذة متعلق بالمحمولات (من الوجود في المكتب) وكذلك (عدم الشعور بالرغبة في العمل) مع افتراض أن الكون في العمل لايتفق ولاينسجم مع إطالة النظر والتحديق من النافذة.

ومن البين أن الجملة التالية اللاحقة هي أقل اتساقا. وفي بادئ الرأي إن شيئا ماكان قد أدخل (دخولا نهائيا من أجل تفرده) مع أنه لاينتمي إلى المرأة - أو إلى سلسلة المكتب إو إلى الأطر وأعني بذلك الشيء : الشمس.ويصدق هذا الأمر نفسه على أشياء أخرى : أعني الشوارع، والمطر، والمدينة. إلا أن اسم العلم المدينة فيرفيو Fairview كان قد أدخل في الفصول السابقة (من القصة) ولاشيء من الأمور التي أدخلت من قبل يظهر من جديد في النماذج المتعلقة بهذه الجمل... وإذن بدون إضافة قواعد أخرى، يصح أن يكون هذا المقطع غير متسق مع [1] أ. ونعثر هنا على مثال لتغيير موضوع الخطاب الذي هو الفكرة العامة لأساس الخطاب المقابل لمفهوم موضوع التحاور، الذي كنا أدرجناه فيما مضى. وعلى هذا فالسؤال هو ماإذا كان هذا التغيير مقبولا أي ماإذا كان الموضوع الجديد للخطاب يمكن ‹التوصل إليه› من خلال الموضوع المثبت والمقرر.

والعلاقة الرابطة للموضوعين وقع التعبير عنها بواسطة الجملة [(هي) قد حملقت بعينها خارج النافذة] مما يقتضي أنها أدركت شيئا في الخارج. وإذا كان المكتب - العمارة جزءاً من المدينة، وكانت للمدن شوارع ... وغيرها، كان مايقتضيه إدخال مفهوم ‹خارجا عن› قولك العمارة مخصصا تقديم إطار المحيط الخارجي (من الشمس، والغبار، والمطر...) وكذلك إطار المدينة. والتوصل إلى موضوع جديد منشئ أومقام في عالم محلي مختلف إنما أتاحه إدراك وجود علاقة خارجية، بينما يفهم من مثل هذه الحالة أن الأشياء الموجودة في هذا العالم مقصود بها تحصيل الحمل ومعرفته.

ويقتضي الموضوع الجديد للخطاب اتساق المقطع التالي ويكون مثبتا بواسطة سلسلة المحيط والجو الخارجي والمدينة ومابين ذلك من تشابك للعلاقات. وذلك أن حرارة الشمس وعدم سقوط المطر هما شرطان محتملان لنتائج محتملة لوجود الغبار في الشوارع في ظهور المدينة وكأنهامحترقة.

3 ـ 4 ـ ثم إن موضوع المدينة الجديدة متراكب (متعاظل) كما سيكشف ذلك العرض الآتي من الخطاب

[1] ج [وبينما هي جالسة هناك جعلت تفكر في هاري دوك ولقد كانت تفكر فيه معظم ليلتها. وفي الحقيقة إنها تتأمل شخصين على التوالي : هاري دوك وبيتر، بيتر وهاري دوك. وكانت قد ألقت بنفسها على سرير ضيق محدقة في الظلام الدامس، متذكرة جميع التفاصيل لما كان قد وقع لها، حتى أنها كان يمكنها أن ترى هاري دوك رأي العين : إذ كانت تتمثل قوة كتفيه، ورأسه الأسود الدقيق. وشاربه المقصوص بعناية. ولقد ذهب بها خيالها حتى أنهـا شعرت بالقوة مجسمة فيه. [10]

كان يكفي أن يمد يده لها حتى يمكنها أن تحتضنها بين يديها لشدة رغبتها فيه. وكانت تعلم أنه كان يعرف عنها ذلك : وهذا هو الذي كان يخيفها (...).]

والموضوع الأول الذي ظهرت فيه المرأة جالسة في المكتب هو الذي أخذ فيه من جديد، وذلك بوصل الجملة (جالسة هناك). وظرف المكان (هناك) في هذه الحالة لايعود على وجه آلي إلى أقرب تعبير مكاني سابق وإنما يرجع إلى تحديد مكاني مقترن بموقع المرأة المذكورة في الجملة الفرعية من الجملة الأولى من هذا المقطع. ومن ناحية أخرى فقد أدرج موضوع جديد في ذات الوقت بواسطة ‹خلق عالم› داع إلى التفكير وحامل عليه. وعلى ذلك فإن الجمل اللاحقة كان ينبغي أن تستوفي شروطها في نماذج من عوالم يمكن التوصل إليها عن طريق علاقة ذهنية. وفي الحقيقة فإن الأمور التي أدخلت (من كل من هاري دوك بيتر، السرير... وغيرها) لم تكن حينئذ تنتمي إلى سلسلة المكتب الواقعي، كما أن الجملة الثانية تتحقق ذهنيا أو باستدعاء عوالم أخرى من عالم ماض متحقق من شأنه أن توجد فيه مرة أخرى علاقة ذهنية. والأشخاص المذكورون بأسمائهم الخاصة كانوا قد تعرفوا في الفصول السابقة من القصة. ذلك أن التفكير في العوالم أو استدعاءها لمما يدخل الاتساق إذا ارتبطت بالعالم الحاضر المتحقق، وهو عالم القوة. وفي هذا المقطع تدل صيغة الفعل المساعد المتصرف في الماضي had على هذا العالم الذي انقضى كما أن العالم الذي مضى وانقضى يمكن التوصل إليه من خلال مايقتضيه التذكر المسترجع للعالم الماضي. . والضمير المؤنث (هي) في تلك الجمل يرجع إلى نفس الشخص كالحال في الجمل السابقة أو بالأولى يكون ذكره عائداً إلى ل (كلير راسل) في الذهن واستدعائه للعوالم. ونحن نرى أن معنى الشخص (الفرد) هو تجريد أعني أنه دالة (function)يمكن أن تتحقق أولا تتحقق قيمها في مختلف العوالم الممكنة(17) ونفس الأمر يصدق بالنسبة للفرد (هاري دوك) الذي هو المتغير argument من رؤية - العلاقة وإدراكها. والمقصود بالفعل (رأى) واسم الفاعل منه إنما يعني فقط (الرؤية القلبية أو في الخيال) حتى يمكن أن تخمن بأن هاري دوك ليس موجوداً على الحقيقة في المكتب.

والعوالم المتراكبة المسترجعة بالتذكر والمتخيلة، ينبغي ، كما لاحظنا آنفا، إدخالها أيضا على جهة الاتساق. فالليل الدامس يجب أن يحيل على الليلة السابقة للصباح التالي الذي كنا تعرفنا عليه في الجملة الأولي من [1] أ، ثم إن الليل والظلام، والسرير كلها تشكل سلسلة متجانسة في العوالم المعتادة. والمحمول (ألقت بنفسها) قد يستلزم على وجه الإمكان مفهوم ‹الأرق› الذي ينتمي إلى سلسلة ـ الليل. وكذلك وبالمثل فإن أموراً أخرى، كالكتفين والشارب، والرأس، والقوة هي صفات جوهرية أو عرضية بالنسبة للإنسان (الذكر) الذي كنا تعرفنا عليه من قبل.

وفي هذا العالم المتخيل الذي نرى فيه ل (هي) ل (هاري دوك) جعلنا نتعرف على عالم آخر، أعني عالما أحداثه الافتراضية متقابلة مع نفس الأفراد (أو بالأولى : الشبيهة بها) ومع ضروب التفاعل الممكن حيث يكون امتداد اليد، واحتضان يد لأخرى مترابطين ارتباطا شرطيا. ومن جهة نظر الفاعل الواقعي توجد أخيرا وسيلة للتوصل[102] إلى العالم المعرفي المتعلق بشخص هاري دوك، (ومن هناك العالم المعرفي) إلى عالم الإحالة المشروط التحقق. ثم إسم الإشارة (= الضمير that) في الجملة الأخيرة يرجع إلى محتوى الإسناد الخبري في الجملة السابقة أعني جملة (أنه كان يعرف ذلك) حيث الإشارة في هذا الموقع تحيل إلى الأحداث الواردة في العالم المفترض فيه وقوع تلك الأحداث. ومع أن العلاقة الموجودة بين العوالم المقتضاة هنا تكاد تكون معقدة نوعاما، فمن البين أن الاتساق يشبه أن يكون أولا وقبل كل شيء مكفولا بواسطة دوام الأفراد. ثم إن العوالم المذكورة قد تترابط فيما بينها في حالة ما إذا صار خلق عالم من ضروب الإسناد الخبري معرفا على وجه متسق بالنسبة الأفراد الواقعيين : إذ يتعين أن يوجد بالنسبة لكل عالم سلسلة متسقة من النشاطات (سبب ـ علة ـ معلول) والخواص. وعلى حين أننا بالنسبة لما درسناه حتى الآن من اتساق العلاقات نستعمل العبارات من نحو الاطر، السلسلة، الاستلزام، والمسلمات الدالة، فإن جزءاً من هذه فقط هو الذي يمكن أن ينتظم من جديد في السيمانطيقا (اللسانية). ذلك أن معرفتنا بالعالم تحتوي علي معلومات متصلة بنمط سلوك الناس في الحب (إذ الذي يكون مفكراً / ورائيا المحب، والساهر بالأرق) أو سلوكهم إزاء النتائج المحتملة للقوة الذهنية ممايستدعي تخيل الاعتقاد في القوة، زيادة علي ضروب التصرفات المفترضة الوقوع. ومن البين أن النظرية السيمانطيقية لاتساق الخطاب لاتطمح أن تتغلب على صعوبة مثل المسلمات المخصوصة للعوالم المعتادة إلا إذا استحدثت معطيات موسوعية أساسية مما ليس هو من شأن النحو وغرضه. وعلى هذا فإن سيمانطيقا الخطاب قد تخصص فحسب الأشكال العامة ووظائف هذه الضوابط والعلاقات وغيرها مما يتعين به اتساق الخطاب باعتبار تلك المعطيات الأساسية.

3 ـ 5 ـ ولنقـم بتخليص أهم شروط الاتساق في هذا المقطع

(1) إن كل مقام ‹عي، تي ثي› من أي نموذج م ي مرتبط بالقالب الخطابي (بالنسبة لهذا المقطع) هو مقام إما متحد الهوية مع مقام آخر متحقق (ممثل) ‹ع0 ، ت0 ، ث0› وإما ممكن التوصل إليه من هذا المقام.

(2) يوجد على الأقل فرد واحد (دالة) ، دي ، بحيث أن دي ∋ ذ (بالنسبة لكل مي من القالب الخطابي) أيا كانت البدائل المتكافئة مع دي أو يوجد على الأقل فرد دي ∋ د بحيث إن ‹دي، دج› تكون لها قيمة علاقة دالية ف في بعض صور م ج ـ ک السابقة على مج

وفي حالتنا المدروسة ل (كلير راسل) = ل (هي) = دي ، وكذلك الشمس أو هاري دوك = دج المرتبط مع دي بكونه رائيا أو مفكراً في العلاقة.

(3) أيا كانت الأفراد الأخرى دى فإنه توجـد سلسلة ‹دى ، دي› أو دى ، دج› أو ‹دى، دج› التي تتعـرف بواسطـة العلاقـات الجـزئيـة (من الاندراج، الجزء الكـل، والانتمـاء والملك...)

أمثلة : ل (قبعة) ← ل (هي) ، ل (شوارع) ← ل (مدينة) ل (شارب) ← ل (هاري دوك).

(4) وفيما يتصل بكل خاصة (أو علاقة) هي مطبقة على نفس الفرد دي من نماذج متتالية لقالب الخطاب، فقد توجد خاصية أشمل ث بحيث إن هـي هي التركيب الممكن للرمز ث أو توجد جهة اعتبار ذ بحيث إن هـي هي من المجموعة المعينة المعرفة بواسطة ذ.

103

أمثلة : إن هذه القيم ل (دخل) [المكتب])، ل (ذهب [الغرفة]). ل (جلس [إلى الطاولة]) كلها أعمال مكونة من النشاط الإنساني بينما تكون القيم ل(حرارة)، ل (غبار)، ل(احتراق) أعضاء في جهة اعتبار درجة الحرارة / الملابسات المحيطة.

(5) وأيا كان الحدث فـي في النماذج المتتالية من قالب الخطاب فإنه يوجد حدث فـي بحيث إن فـي هي شرط وقوع فـج ، وكذلك فـج هي نتيجة فـي أو يوجد الحدث فـى بحيث إن كلام فـي ، و فـج شرطان أو نتيجتان لوقوع فـى بالنظر إلى ترتيب النماذج ترتيبا زمنيا. ويلزم أن يكون الشرط النتيجة إما ضعيفة (ممكنة) أو قوية (ضرورية)

أمثلة : إن كون الشمس حارة شرط ممكن لوجود الغبار في الشوارع ؛ ومن الجائز أن نفكر في وجود شخص معين في موقف (الجلوس إلى الطاولة) وكونه معتقداً في قوة شخص آخر هو سبب كاف للخوف والرعب.

وهذه الشروط (على قلتها) تصدق بالنسبة لموضوعات التحاور ذاته أو الخطاب أو بالنسبة لمجرى الأحداث. وذلك أننا نحتاج إلى شرط خارجي حتى يتاح اتساق العالم وتغيير الموضوع.

(6) إن انتظام سلسلة من الجمل مكونة من سلسلتين متسقين (كما في الشروط المتسقة من 1 ـ 5) تصير متسقة إذا وجدت علاقة بحيث تستوفي أفراد الموضوعين أو خواصهما أو أطرهما هذه العلاقة في الخطاب أو إذا اشتمل انتظام الجملة على محمول يمكن التوصل به إلى عوالم ممكنة يتم فيها استيفاء السلسلة الثانية من الجمل.

أمثلة : (هي) تحدق خارج النافذة، وتفكر في هاري دوك وذلك يخيفها.

وهذا الشرط الأخير هو بوجه خاص، مجرد تناول أولي لشرط تغيير الموضوع المتسق. وفي الحقيقة فنحن لانزال نحتاج إلى تعريف دقيق لمصطلح ‹موضوع الخطاب› أو على وجه أعم لمفهوم ‹موضوع التحاور›

4 ـ ترتيب الحدث وترتيب المتوالية

4 ـ 1 ـ وبعد أن أعطينا تحليلا أوليا لمثال محسوس، ينبغي أن نحاول الآن أن نصحح ، خطوة فخطوة، مختلف المفاهيم النظرية المتضمنة هنا، فإذا كانت الجمل تدل على الأحداث (في عالم ممكن) فإن انتظام سلاسل من الجمل ينبغي أن يدل على مجموع منظم من الأحداث وفي بعض الأحوال فإن بنية هذه السلاسل المنظمة قد تكون من الوجهة البنيوية متماثلة الشكل مع بنية متوالية الأحداث، أعني تلك الحالات التي يواجه فيها تخطيط بنية رسم بنية أخرى وجها لوجه انطلاقا من متوالية الأحداث المرتبة ترتيبا مستقيما طوليا، وزمانيا. وذلك التنظيم إنما يقع فوق انتظام متوالية من الجمل المرتبة ترتيبا طوليا.

إلا أنه في معظم الحالات، تكون العلاقات الموجودة بين (الكلام والعالم) أقل استقامة وصراحة. فأولا وقبل كل شيء فإن كل خطاب عادة مايشير فقط إلى جزء صغير جداً من أحداث موقف ما. وثانيا فإن ترتيب الأحداث بسبب الضوابط التداولية والمعرفية قد يطابق نظاما مختلفا في الخطاب. وثالثا فإن الأحداث قلما 104 تنتظم على نحو طولي وإنما تنتظم مثلا تنظيما مكانيا أو على صورة تراتبية مما يطرح مسألة تمثلها «المعترف به» في الخطاب إذا وجدت ضوابط مرتبة على الإطلاق.

4 ـ 2 ـ ثم إن العلاقة بين أسلوب انتظام الجمل في متوالية وأسلوب الخطاب يمكن أن يواجه كعلاقة واحد بواحد كما في مثالنا السابق.

[1] أ ـ "اتخذت كلير راسل طريقها إلى المكتب بيكلرون (...) واتجهت تواً إلى غرفة العمل، فوضعت قبعتها وزينت وجهها بأن ذرت عليه مسحوقا ثم جلست إلى الطاولة". إن الرد بالتأويل لمتوالية هذه العبارات هو على شاكلة أن كل فعل مرجعي يحصل في نموذج متتال بالنسبة للجمل الفرعية، ويسمى هذا الترتيب للخطاب ترتيبا عاديا.

ثم إنه يجوز أن يلحق الترتيب العادي تغير بنيوي من أنماط شتى. فالترتيب (س ي، س ج) إذا كان ترتيبا زمانيا يمكن أن يصير (قبل س ج ، س ي) أو (س ج بعد س ي) حيث إن التعبيرين قبل س ج وبعد س ي تابعان للتعبيرين س ي وس ج على التوالي. وكذلك وبالمثل فإن بنية منسوقة قد تحصل مع جملة مبتدأ بها بالظرف قبل : فالعبارة (س ج بعد س ي) حيث إن الظرف قبل مسبوق بالسكوت (أو بوجود فاصلة) يوجد لها تنغيم خاص، كما أن صيغة الماضي التام تكون للإلزام والوجوب كالحال في الجملة الفرعية التابعة المسبوقة بالظرف بعد في موقع نهائي أخير.

[8] أ ـ اتجهت تواً إلى غرفتها وقبل أن تجلس إلى طاولتها وضعت قبعتها، وتناولت قليلا من مسحوق التجميل ذرته على وجهها.

ب ـ اتجهت تواً إلى غرفتها وجلست إلى طاولتها بعد أن وضعت قبعتها ومست قليلا من مسحوق التزيين ذرته على وجهها .

ج ـ اتجهت تواً إلى غرفتها وجلست إلى طاولتها، وقبل ذلك كانت قد وضعت قبعتها ومست قليلا من مسحوق التجميل ذرته على وجهها.

مع أن انتظام نفس متوالية الأحداث قد دل عليه بتعابير بدائل محولة صياغتها عن تركيب الجملة من [1] أ. فقد وجدت بالرغم من ذلك ضروب من الاختلاف ناتجة من تفاوت في اقتضاء البنيات وإقرارها إقرار [8] أ ـ ج، أوناتجة عن تنوع في الموضوع أو عن التنصيص على المعني بالتلفظ (focus) مما سنناقشه فيما بعد. وفي بادئ الرأي يشبه أن يكون تداخل الجمل الفرعية على نحو تعاظلي معبراً أقل تعبير عن غرض المعلومات أو عن الخبر الذي سبق أن عرف آنذاك. ففي الجملة [8] أ ينتج هذا بالأولى عن أثر مخصوص، وهو أن وضع قبعتها، وقيامها بتجميل وجهها هما أكثر أهمية في هذا المقام المخصوص من جلوسها إلى الطاولة. حتى إذا عرف لفظ الغرض أو الأهمية بالنظر إلى مجموع النتائج الممكنة لزم أن يكون وضع القبعة حاصلا على نتائج كثيرة. إلا أن هذا لايصح في المقطع المذكور حيث إن الجلوس إلى الطاولة هو شرط في القيام الذي يعتبر جزءاً عاديا من إطار المكتب. وفي الجملة [1] أ ذاتها تكون الأفعال التصرفات على نفس المستوى (من الترتيب) غير أن الأمر يبدو وكأن الموقع الأخير من الجمل المركبة يشتمل على (قيمة معرفية) مخصصة له أكبر مما للمواقع الأولي الابتدائية، على الأقل في ضروب الترتيب العادية. وما أدرج

هنا من مفاهيم من نحو (الغرض)، و(القيمة المعرفية) يكتنفه اللبس ويحتاج إلى مزيد تفسير. وسيقدم جزء من هذا التفسير في عبارات تداولية. إذ ليس المعنى ولا الصدق / الاستيفاء أو الإحالة المرجعية كلها متضمنة هاهنا وإنما المتضمن هنا هو درجات المعرفة، وملاحظة كلام المشاركين وانتباههم.

105

4 ـ 3 ـ وهنا طريقة أخرى لتغيير الترتيب العادي وهي تغيير المقام (العالم ـ الزمان ـ المكان) بواسطة الصفات والنعوت المناسبة وظروف الزمان، وأزمنة الأفعال (النحوية) كما في :

[9] وإذا كانت جالسة هناك فقد فكرت في هاري دوك. إنها قد فكرت فيه معظم ليلها.

وأفعال من نحو، فكر، واعتقد وتذكر وغيرها إن تبعتها صيغ الأفعال الماضية أو الظرف من نحو أمس أو النعوت من نحو سابق، فقد يتوسل بها إلى نماذج الزمان الماضي بالقياس إلى نماذج الزمان الحالي. لأن الأحداث الماضية من حيث هي كذلك متداخلة في الحاضر على وجه من التعاظل. ونجد في جملة [9] أن عملية الجلوس وفعل التفكير مرتبان ترتيبا عاديا بحيث إن الأحداث الماضية حصلت في عالم ينتمي إلى فرع نموذج (بنية) من نموذج تحققت فيه الجملة (قد فكرت فيه)

4 ـ 4 ـ وأيضا يستعمل الترتيب العادي على نحو أقوى في العلاقات الزمانية بين الأحداث أعني في ترتيب الأحداث من جهة الشرط ـ الجزاء كما ناقشنا ذلك في الفصل السابق. فالأحوال الابتدائية والأحداث الأولية إنما يشار إليها قبل الابتدائي / الأخير من الأحوال والأحداث في مجرى الوقائع. وقد تجرى ضروب التغيير البنيوي على الجمل الفرعية المعللة (بأداة التعليل لأن) وعلى الجمل المنسوقة المسبوقة بالأداة الرابطة للنتيجة (إذن) أو على مجرد الجمل الفرعية المنسوقة مما تدل فيه الجملة الثانية مع الأمن من اللبس، على حدث مشروط :

[10] أ ـ كان جون مريضا. فلم يحضر
ب ـ كان جون مريضا ـ وعلى ذلك لم يحضر
ج ـ ولأن جون كان مريضا، فهو لم يحضر

[11] أ ـ لم يحضر جون، إنه كان مريضا
ب ـ لم يحضر جون. وبالتالي فقد كان مريضا
ج ـ لم يحضر جون، لأنه كان مريضا

وقلب الترتيب في [11] كالحال في أمثلة الصيغ الزمانية، له أيضا خاصية سيمانطيقية، ووظائف تداولية، ومن ثم يعبر أولا عن القضايا اللزومية بواسطة الجمل الفرعية التابعة للمبدأ القائل بأن الموقع الأخير من الجملة يختص بأكبر قيمة معرفية.

لأن (التنصيص على المعنى باللفظ) من تلك المتواليات المنتظمة قد يؤدى معنى العلة والسبب، أو اقتضاء بعض الأحداث أو تقريرها ثم إن الأمثلة الواردة في [11] تعتبر بوجه خاص أمثلة أ نموذجية لضروب «السياق المعللة والمفسرة» مما استخدم فيه الاستدلال الاستقرائي لغاية انتزاع نتائج الأحداث الحاضرة فيما يخص الشروط الممكنة والضرورية. وفضلا عن ذلك ينبغي في أمثلة [11] أن نفترض أن الجملة الأولى تعبر عن قضية متسقة مع القضايا السابقة كالحال

[12] أ : لقد ذهبنا إلى السينما. ولم يجئ جون. إنه كان مريضا.

106

وفي هذا الموضع تكون الأفعال الإنجازية للجملتين الأوليتين متسقة مع الشروط المتقدمة آنفا. أعني أن موضوع الخطاب هو [الذهاب (أو عدمه) (إلى السينما)] وإذن يجوز أن يكون حصول المرض زيادة أو إضافة عوملت كتفسير لواحد من هذه الأحداث. إلا أن المرض ليس هو ذاته منسجما مع الموضوع، ومن أجل ذلك يشبه أن تكون / الجملة [12] أ ذات طبيعة مألوفة أكثر ماهي عليه الجملة :

[12] ب ـ ذهبنا إلى السينما وكان جون مريضا، فلم يذهب ...

وقد تحاول استراتيجية الرد بالتأويل الابتدائي العرفي ربط القضايا المتتالية أولا. وعلى ذلك فمن الجائز أن يقترح تأويل كهذا : يصير جون مريضا بموجب كونه في السينما. وهذا التأويل الافتراضي ينبغي طرحه بمقتضى اعتبار الأحوال الموصوفة غير المتفقة مع التأويل الأول الافتراضي. وعلى هذا فنحن نرى أنه، علاوة على القيود السيمانطيقية والتداولية، توجد قيود معرفية تحدد الترتيب «الأمثل» للمعلومات في الخطاب.

4 ـ 5 ـ وبينما أن ضروب الترتيب الطبيعي لغاية من شأنها أن تمثل جريان الأحداث أوالأفعال مع ابتداء أحوالها المصاحبة ونهايتها قد تستلزم أن تكون ناشئة عن تماثل الشكل البنيوي ؛ فإن ترتيب جهة اعتبار الأحوال الموصوفة ينبغي أن تكون اعتيادية مؤسسة على معايير أخرى. وعلاوة على ذلك فإن الضابط الأساسي هو بطبيعة الأمور ما سبق من ضرورة اقتضاء العناصر : فالعبارة (وجهها) يمكن أن ترد بالتأويل فقط إذا تقدم ذكر فرد إنساني أولا حسب شروط الاتساق العامة. وبعض جهة الاعتبار الموصوفة قد يوجد لها ترتيب حر :

[13] لقد كانت حقيبتها ممددة في ترتيب، وكانت منشفتها باردة كالثلج ومحبرتها مملوءة.

ويكون الترتيب حرا إذا كان كل تبديل فيه مكافئا من الوجهة السيمانطيقية والتداولية لأي تبديل آخر للجمل أو العبارات. والأشياء المدلول عليها في جملة [13] تكون كلها، في هذا الموضع، أموراً معينة في مكان ماعلى الطاولة التي تقدم

ذكرها في الجملة السابقة بحيث إنه ليس شيئ من الأفراد أو المحمولات هو جزءاً على انفراد، وإلا فهو متعلق بأي فرد أو محمول في الجملة السابقة أو العبارة، وسائر ضروب الترتيب الأخرى مما توصف بصفات قد تعتمد على علاقات بين الأفراد أو الخواص المدلول عليها في الجمل المتتابعة. وجملة الضوابط التي تحدد الترتيب الطبيعي لجهة اعتبار الأحوال الموصوفة تلخص على الشكل الآتي.

[14] أ ـ عام ـ خاص
ب ـ كل ـ جزء / مركب
ج ـ مجموعة ـ فئة ـ عنصر
د ـ المتضمن (بشديد الميم وكسرها) ـ المتضمن (بفتحها)
هـ ـ كبير ـ صغير
و ـ خارج ـ داخل
ز ـ المالك ـ المملوك.

107 وإنما انتزع تصور هذه العلاقات من علاقة المتقدم ـ المتأخر عن طريق انتظام سلسلة الجمل. ويجوز أن نجعل متوالية الجمل الآتية مرتبة ترتيبا طبيعيا.

[15] يجئ بيتر دائما متأخراً. وفي هذه الليلة، لن يكون هنا في الوقت المحدد أيضا.
[16] إنها يمكن أن تستحضر صورة هاري دوك. إنها يمكنها أن ترى ذراعه القوية
[17] قد تقدم لطلب هذا العمل فتيات كثيرات. بعضهن استدعين للإجتماع ولمقابلة الهيأة المشرفة علي التوظيف
[18] كان هناك فوق الطاولة كأس كبير لقد كان به عصير برتقالي اللون.
[19] لقد صعد بيتر الجبل الذي كانت تغطيه أشجار الصنوبر. كانت تحت الأشجار أعشاب كثيفة.
[20] كنا قد انتهينا إلى فندق صغير، كانت ضياؤه قد انطفأت آنذاك.
[21] كان بيتر يرتدي أسمالا بالية ؛ كان على سرواله ثقوب كثيرة.

ثم إن الترتيب الطبيعي للأحوال الموصوفة كما هي مفروضة هنا لاينبني فحسب على ضوابط توزيع المعلومات السيمانطيقية (القائمة على الاقتضاء). وإنما يتأسس الترتيب أيضا على مبادئ معرفية عامة كالإدراك والانتباه. ذلك أننا عادة ماندرك الموضوع ككل قبل إدراك أجزائه، كما ندرك شيئا كبيراً قبل إدراكه صغيراً في محيطه المجاور. وبوجه عام فإن الرد بتأويل موضوع ما أو تقدير حدث ما يتطلب (تحديد مكانه) في فضاء سياقي. وعلى هذا فنحن لانكاد نتوفق في إعطاء وصف من نحو :

[22] كان يوجد كأس في الغرفة. كانت تحته الطاولة
[23] كانت لاتزال توجد بعض الأوراق. كانت ملتصقة بأشجار الحديقة.

وتحت شروط وملابسات معينة يمكن أن تتغير ضروب الترتيب الطبيعية كالأشياء أو الخواص، كما مثلنا لذلك في الخطاب. ومرة أخرى فإن الإمكانية الأولى هي مايوجد في السياق من تفسير وتعليل، كأن يفسر حدث مخصوص بواسطة إثبات أعم القضايا.

[24] وقد تأخر بيتر مرة أخرى إنه لم يجئ قط في الوقت المحدد

[25] لم يحصل أن طلي المنزل بالصباغة منذ سنين. إن المدينة كلها تبدو حقا وكأنها خراب بالنسبة لنا.

وهناك شرط آخر مهم قد يغير الترتيب الطبيعي. ولكون هذا الشرط صادقا على جهة اعتبار الأحوال الموصوفة والأحداث معا ؛ فهو ترتيب مختص بالإدراك أو معرفة الأحداث والوقائع. وهناك بعض قرائن الأحوال مما يكون فيها العام والكلي أو المالك معرفة فيما بعد، كأن نرد بالتأويل حادثة معينة باعتبارها علة مدركة بعد إدراكنا للنتائج. والأمثلة الخاصة بضروب هذا التأويل المعرفي هي :

[26] كان يوجد شخص صغير كالشبح قابع بجانب الطريق إنه أحد الغجر الذين أقاموا هنا في السنة المنصرمة.

[27] لقد عثرت بالأمس على ساعة ذهبية. تبين في نهاية الأمر أنها لهاري

وتقوم حالة مخصوصة من الترتيب غير الطبيعي للمعلومات في الخطاب على تركيز البؤرة الإدراكية والمعرفية. وقد يصير شيء مامسلطا عليه التركيز حتى يحصل في بؤرة الوعي أو الشعور، ربما مثلا لأن هذا الموضوع أو هذا الشيء له خواص مميزة، ولأنه مفحوص عنه وغير ذلك. وعلى هذا فإن التعرف على الشيء المفرد، وتعيينه وإمكان الحمل عليه قد يسبق تحديد الزمان والمكان، ومدى اتساع مجال الإدراك.

[108][28] وبعد بحث استمر عدة أيام عثر على جثة الضحية : لقد كانت موارية تحت أعشاب بالقرب من سفح الجبل.

[29] لقد حطت طائرتنا في منهبط صغير. لقد توقف محركها وسط الغابة.

وكما قلنا آنفا فإن ضوابط آخرى للترتيب تظل مع ذلك أشد وضوحا في التداولية (مما ينبغي أن يناقش في الفصل السابع)

وفيما أوردناه من أمثلة، وصغناه من ضوابط ضمنية على سبيل التجربة، وجدنا أنفسنا في مجال غير محدد مما يشمل السيمانطيقيا والتداولية ووضع ألفاظ دالة. ولقد ناقشنا مؤقتا بعضها في هذا الجزء السيمانطيقي من بحثنا، لأن المعنى الرئيسي المذكور هنا سيظل مرجعا أعني محيلا إلى علاقات بين نمط ترتيب العبارة وبين ترتيب الأحداث في عالم كما يتمثل في الذهن. وتدل الجملة الأخيرة على شرط

عائد بالأولى إلى نوع خاص، وإن كان يبدو أنه لاسبب يدعو على نحو افتراضي (قبلي) إلى عدم اعتباره عنصراً من الرد بالتأويل لانتظام العبارات.

5 ـ المعلومات الصريحة والضمنية في الخطاب.

5 ـ 1 ـ لقد لاحظنا مرات عديدة أن لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة. ذلك أنه توجد قضايا لايقع التعبير عنها تعبيراً مباشراً، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عبر عنها تعبيراً سليماً. فإذا تعين أن سلمت مثل هذه القضايا الضمنية لغاية إثبات ضروب التأويل المتسقة[18] صارت تلك القضايا شاهدة على مايدعي بوجود الحلقات المفقودة. والإشكال المطروح هو : تحت أي شرط يمكن أو يجب أن تبقى القضايا ضمنية في كلام معين ؟ والفائدة المستخلصة من وجهة نظر النحو قد تكون مسألة أي خواص لسانية للجمل ومتوالية مركبة منها «تكشف» عن القضايا الضمنية، وتسمح باستنتـاجات لازمـة ؟ وهنا نلمس محل النزاع الوثيق الإتصال بضروب الاقتضاء ودورها في سيمانطيقا الخطاب

5 ـ 2 ـ ثم إنه يجب أن نقيم تمييزا أوليا بين الخطاب الناقص (غير التام) وبين الصريح منه (المنطوق)، والضمني (المفهوم) فإذا اعتبر الخطاب دالا على حال و / أو دالا على جهة اعتبار وصف حدث فهو خطاب كامل بشرط أن تكون وقائعه وسائر حوادثه المكونة للمقام ممثلة، حاضرة معدة، وبوجه خاص فكل خطاب منجز يعد كاملا إذا أشير فيه إلى سائر الأفعال والتصرفات من اتجاه السير المفترض لفعل ما. ويصدق نفس الأمر على جهة اعتبار الأحوال الموصوفة ثم إن عدد الوقائع (سائر الأشياء الموجودة، وخواصها، والعلاقات بينها) بما يختص بمقام معين، قد لاتكون أكثر شمولا واتساعا، فلا تكون ضروب الخطاب كاملة لهذا السبب ؛ ولاتحتاج أن تكون كذلك ؛ والأوصاف التامة حتى لوكانت ممكنة على الإطلاق، ليست عملية ؛ ولامناسبة من الوجهة التداولية. وقد تصير معظم المعلومات حشواً أو غير ملائمة في التحاور.

ومن ثم، فإن الاختيار، من بين مجموعة واسعة معرّفة (للمعلومات)، يجب أن يتقرر، إذ في المثال المأخوذ من قصة الجريمة مما قد فحصنا، يتبين أن قليلا من الوقائع (الأفعال والتصرفات) إلى المكتب، والذهاب إلى الغرفة، وخلع القبعة، والتزيين، ثم الجلوس إلى الطاولة. وكل واحد من هذه الأفعال في العالم الممكن المتخيل يجوز أن تصير له شروط أولية وأفعال جزئية، وأحوال موصوفة وسطى، وفاعلون موصوفون، مثل القيام بفتح الأبواب وإغلاقها، والصعود على الدرج والمراقي، والاجتماع بالناس، والتفكير بالآراء الخاصة، ووصف البنية الفيزيائية للمكتب وماشابه ذلك.

109

وفي بعض أصناف الخطاب يمكن أن تكون مثل هذه التفاصيل مردودة إلى أغراض التواصل الجمالية الاستطيقية أو العملية، كالحال مثلا في بعض القصص المعاصرة أو في تقارير الشرطة (البوليس) وفي الظاهر قد لاتوجد فقط درجات من صفة الكمال بل توجد أيضا مستويات لصفة الكمال. وقد يجوز أن يكون وصف اتجاه سير الأحداث كاملا فيما يخص مستوى معين، ولكن على مستوى آخر (أدنى وأخص) قد يصير غير كامل وقد يحدث أن أحكي ماقمت به من أفعال بعد الظهيرة، إلا أني قد أحذف منها سائر الأفعال الجزئية كما قد أحذف الإشارة إلى أوصاف المحيط وغيرها كما ذكرت آنفا. وحتى مثل هذا الوصف يمكن أن يكون ناقصا من وجهة نظر فسيولوجية وكيميائية وفيزيائية ومن ناحية أخرى فنحن لانعثر في التقارير السنوية لكبريات شركة الأعمال على أية إشارة للتصرفات الخاصة للمستخدمين الخصوصيين في ظهيرة معينة. وفي هذا المستوى فإن أي وصف ينبغي أن يكون مخصوصا جداً، وبمعنى ما يكون بالغ الكمال، أو فائق الكمال ثم إن مستوى الوصف قد يعتمد على موضوع التحاور وفي معنى أوسع يعتمد على أغراض الفعل التواصلي. فإذا كان الموضوع أمراً شبيها «بأعمال شركة كبرى طوال فترة من السنة» فإن وصف أعمال أحد المستخدمين خلال ظهيرة معينة، على الأقل إذا لم يؤثر ذلك كثيرا على إدارة الشركة وتسييرها العام، يجب أن ينتج خطابا فائق الكمال على نحو جزئي.

ثم إن اختلاف الزمان والمكان (والنطاق) العلي يحدد كون أن موضوعين للتحاور قد تتعقد جهة اعتبارهما مما لايصح أن تكون سائر الأحوال الموصوفة داخل خطاب واحد من الرتبة أو المستوى. وفي وصفي لأعمالي الخاصة ليوم قد أقحم عبارات عامة قصد تفسير وقائع مخصوصة. وبالعكس فإن حديثي عن ظواهر عامة، كالحال مثلا في بحث سوسيولوجي يسمح لي بأن أشير إلى ظواهر محددة كأمثلة أو استشهادات توضيحية. وربما يكون كل صنف من أصناف الخطاب مقولا على موضوع للتحاور يوجد له حد أعلى من التعميم وحد أدنى من التخصيص أو التحديد. وإحدى الإفتراضات التي يجوز أن تصدق بهذا الصدد هي أن ضوابط التخصيص أو القيود قد تكون أضيق من ضوابط التعميم فقد تسمح بعض ضروب الخطاب بالتعميم، ولكن لاتسمح بإعطاء أوصاف مخصوصة «لأصغر» وأخص الحوادث. وقد تأخذ صفة الكمال والنقصان صوراً متعددة. ذلك أن الخطاب قد تحذف منه إحالة مرجعية لبعض الحوادث في أمر من الأمور أو في اتجاه سير الأحداث إما لأن تلك الحوادث لم تكن تليق بمقام التحاور، وإما لأنها تحيل على وجه غير مباشر عن طريق وصف حادثة من أعلى رتبة مماتكون فيه عناصر تلك الحوادث ضرورية أو محتملة. وفي الحالة الأخيرة يكون هناك نقص وعدم اكتمال

متفاوت المراتب : إذ مزيد تفصيل لمراتب الوصف غير وارد. وفي الحالة الأولى يمكن أن نتحدث عن عدم اكتمال منتقى مختار (على نفس المرتبة) ؛ وقد نختار فقط بعض الحوادث من نفس عموم الترتيب لغاية أن توصف. وحينما نتحدث عن عدم الاكتمال من نقص أو حذف ما، فنحن نقصد به بوجه خاص هذا النوع من الحذف المختار قصداً. وفي أحوال أخرى حيث تكون الحوادث، بالضرورة، مشروطة ومركبة أو ناتجة عن حوادث أخرى يمكن الرجوع إليها على وجه الإحالة، فنحن نتكلم عما هو مضمر، ضمني أكثر مما نتحدث عما هو غير كامل محذوف.

110

وهذه أمثلة توضح الفرق المميز المذكورآنفا.

[30] رجع جون إلى منزله على الساعة السادسة. فخلع سترته. وعلقها على المشجب. وقال لزوجته (هاك ياحبيبتي) وقبلها. ثم سأل[19] (كيف كان العمل اليوم في المكتب؟) و تناول جرعة نبيذ من الثلاجة قبل أن يشرع في غسل الصحون (. . . .)

[31] رجع جون إلى منزلة على الساعة السادسة. وتناول طعام عشائه على الساعة السابعة.

[32] رجع جون إلى منزلة على الساعة السادسة. وبينما كان يمشي في المدخل الرئيسي من العمارة أدخل يده في الجيب الأيسر من سترته يفتش عن مفتاح الباب، فوجده، وأخرجه ووضعه في القفل وأداره فيه ثم دفع الباب لينفتح، ودخل المنزل وأغلق الباب من خلفه.

ويعتبر الخطاب [30] نسبيا فعل خطاب تام كامل : إذ سائر الأفعال تقريبا من نفس المستوى توجد لها إحالة مرجعية. وتعتبر جملة [31] من المستوى عينه، جملة ناقصة، بها حذف لأنها لاتشير إلى ماقام به جون من نشاط بين السادسة والسابعة، وعلى مستوى آخر من الوصف قد يكون ذلك بطبيعة الأمور مناسبا، مثلا في تقرير للشرطة فيه وصف لنشاط جون في ذلك اليوم. ومن جهة أخرى فإن [32] ينبغي أن تكون فائقة الكمال لدرجة الحشو والإطناب بالمقارنة مع مستوى الوصف في [30] أو تقريبا جميع عناصر الأفعال الأخرى تصف أي شيء هي العناصر الطبيعية المكونة لفعل (الرجوع إلى البيت). وبهذا الإعتبار فإن [30] هي من مستوى غير كامل أو بها حذف بالنظر إلى المعلومات الواردة في [32]، بينما [31] هي من جهة الاختيار المقصود ناقصة بالقياس إلى المعلومات الواردة في [30] وبالمعنى الواسع الأشمل «للاستنتاج» يجوز أن نقول إن [32] يمكن أن تستنتج من [31]. وبخاصة من الجملة الأولى [30]، بينما[20] جملة [30] لايمكن استنتاجها من [31] وينبغي أن نلاحظ أن التأويل الآتي للعبارة [32] يمكن أن يكون من مستوى غير كامل، وغير

منسق، لأن بعض التفاصيل المسهبة قد قدمت، وأخرى شبيهة بها قد اضمرت فلم تقدم وإن كانت عناصرها ضرورية للفعل المعقد.

[33] (...) وضع يده في جيبه الأيسر من سترته، وفتش عن المفتاح، وحركه في القفل، وأغلق الباب (...)

وفي الظاهرة توجد صور من عدم الاكتمال والحذف لاتكون سائغة مقبولة، وبعبارة أوضح إذا اتجه خطاب مالأن يصف وصفا كاملا أفعالا مركبة / وأعمالا مركبة تعين أن تكون سائر عناصرها الجزئية المكونة الضرورية ذات إحالة مرجعية. وكلام من نحو [33] يمكن إذن أن يسمى كلاما أدنى وأحط كمالا. ولوأننا أدرجنا جملة [32] وجملة [30] لحصلنا على خطاب فائق الكمال، لأن ذكر التفاصيل فيه معطاة في فعل واحد، لا في أفعال أخرى : إذ كان يجوز أن نحصل على معلومات (زائدة، فضلة) مما يدل على مستوى الوصف الثابت لسائر الخطاب، وكلا النمطين : الخطاب الأنقص كمالا، والأرقى كمالا يصيران من شروط الكلام الفاقد للإتساق، بينما عدم الإكتمال (الحذف) هو أمر طبيعي (في الإيجاز) لأسباب تداولية كما ذكرنا آنفا (21)

ثم إن الأمثلة المذكورة إنما هي آيلة إلى فعل الخطاب، وتكون مسألة الكمال والنقصان مسألة متعلقة بصنف خاص : ذلك أن جميع الأمثلة بها حذف باعتبار الموضوع والمقام (المكان) الموصوف : ذلك أننا لاندري عن حالة جون (وزوجته) ولاعن أفعالها شيئا، وقس على ذلك. ونفس الملاحظات تقال أيضا عن أحوال موصوفة. إذ قد تشير إلى أن الشقة كانت كبيرة ممهدة مفروشة على نحو رائع وغير ذلك. ولكن قد نقصر أو نسهب في دقة وصف كل شيء باسمه. واعتبار جهة هذه الأحوال الموصوفة يمكن فقط أن يجعل الخطاب متسقا بالإضافة إلى فعل الوصف، إذا صارت هذه الأحوال شروطا أو نتائج للأفعال والتصرفات، وإلا أمكن أن تكون غير مناسبة من وجهة نظر فعل الخطاب (أو بالعكس)، وأما من وجهة نظر تداولية فإنه بافتراض أن فعل الكلام قد يصبح جزءاً أساسيا من السرد ومن الجائز أن يكون الوصف المسهب للأشياء غير ملائم في فعل السرد والحكي. وفضلا عن ذلك فإن هذه الضوابط (وإن كانت بالأولى غير شكلية) يمكن أن تخرق تحت شروط معينة، مثلا، من أجل أغراض جمالية في القصص (نقارن مثلا ماورد من حشو وإطناب في الكمال والأوصاف في القصة الحديثة).

5 ـ 3 ـ وبافتراض خطاب تام أو ناقص (محذوف منه) في مستوى عمومية وصفه، وباعتبار صنف رئيسي من الحوادث (مثلا سلوكات وتصرفات) يطرح السؤال : ماهي المعلومات التي يمكن أو يجب أن تكون صريحة (من جهة

المنطوق) ؟ وماهي المعلومات التي يمكن أو يجب أن تكون مضمرة (من جهة المفهوم) ؟ وماهي النتائج اللازمة لاتساق الخطاب ؟

والفرق بين منطوق المعلومات ومفهومها غير محسوم ولامبثوت فيه. وقبل كل شيء فإن التصريح بالمعلومات ينبغي أن يعرف بالقياس إلى القضايا لابالقياس إلى المفاهيم التداولية كالحال في تقرير وإثبات تلك القضايا. ذلك أنه في جملة من نحو

[34] أرسل بيتر رسالة إلى خالته.

تكون القضية (للمسمى بيتر خالة) معبراً عنها من غير أن تكون مقررة. ومن ناحية أخرى فالقضية (إن خالة ص كائن إنساني أنثى س، بحيث إن س هي أخت لأحد أسرة ص) هي قضية ليست ثابتة ولامعبراً عنها في جملة [34]. نعم إن كلتا القضيتين تنتجان عن[34]، ومع أنه من وجه آخر، يمكن أن يكون صدق القضية الأولى اللازمة عن [34] متأثراً بكذب أو عدم ملاءمة[34]، بينما صدق القضية الثانية كذلك لايعتمد على جملة [34]، إذ هي على العموم صادقة، لأن دلالتها مشروطة ومسلمة في اللغة.

ونفس الأمر يصدق عى القضية : «إذا أرسل س رسالة إذن كان س إنسانا) إذا عرفنا لفظ (الارسال) على أنه فعل انساني وسواء صدقت هذه القضايا أو كذبت فهي تنتج مسلمة الشرط وتحدد الجملة الأخيرة قضايا ممكنة فحسب. والدلالات المسلمة الشرط بالإضافة إلى خصوصية القضية قد تنتج حسب قاعدة الوضع بالوضع modus ponens خصوصية استلزام ق، مثلا (بيتر إنسان) في جملة [34] وينبغي أن يقتصر إضمار المعلومات على قضايا مخصوصة لازمة عن كل قضية في الخطاب.

إن مفهوم إضمار المعلومات وطيها إذا أخذ كفئة لقضايا مستنتجة (لامن تلقاء ذاتها)، (22) من خطاب معلوم، أمكن تعميمه انطلاقا من معلومات تصورية إلى معلومات واقعية حتى ولو كانت الحدود الفاصلة بينها من الصعب جعلها دقيقة الوضوح. ثم إن ضروب الاستنتاج، وإن كانت ضعيفة، فقد يستلزم بنية أخرى لحوادث يمكن الإحالة عليها. وتتأسس هذه الاستنتاجات لا على معرفتنا بالدلالات الوضعية المتفق عليها في اللغة، بل على معرفتنا بالعالم. ومن الجائز أن تكون على مثال : إذا أرسل س رسالة ماإلى ص، فإن س يكون قد كتب هذه الرسالة، ووضعها في غلاف، ووضع على الغلاف طابعا بريديا وهكذا. وهذه المعلومات هي جزء من فئة معرفتنا (بالرسالة المبعوثة) أو هي جزء من إطار بنيوي.

112

ثم إن فئة الاستنتاجات التصورية والواقعية لكل جملة على حدة من الخطاب يجوز أن تكون واسعة جدا، فلا تلائم معظم هذه الاستنتاجات، من وجهة نظر معرفية، فهم الخطاب. وهذا يعني بالنظر إلى السيمانطيقا الصورية أن مايدخل فقط

تحت فئة المعلومات المتضمنة هو مايكون ضروريا للفرد بالتأويل للجمل المندرجة تحت اللزوم. وحتى نحتفظ بمعنى (المعلومات المضمرة) الممكن تناولها، والتي هي ذات فائدة من الوجهة اللسانية ؛ فقد نحتاج أن نعتبر هذه الفئة من اللزوم الضروري بما تؤول إليه الجمل المنطوية تحت اللزوم. وعلى ذلك فلكي نستطيع أن نتأول الجملة الداخلة تحت اللزوم [35] المترتبة عن [34] : [35] أوبسبب إضراب عمال البريد، نفد تأخر وصول الرسالة بأسبوع› يتعين أن نتمكن من استنتاج القضية المضمرة وهي أن بيتر قد أرسل رسالته عن طريق البريد.

وكذلك وبالمثل فإن الكلام الآتي :

[36] لقد كنا غادرنا المنزل ؛ فإذا دخان أبيض قد خرج من المدخنة ؛

يصير متسقا فقط إذا استلزمت الجملة الأولى أن المنازل لها (ويمكن أن تكون لها) مداخن مما يحدد المدخنة مرجع الإحالة في الجملة الثانية، إن أثبت الإستنتاج المخصوص أن المنزل الخاص له هو أيضا مدخنة. وبما تتخذه العلاقة اللسانية المميزة من معلومات متضمنة مسلم بها، فقد توجد علامات وقرائن نحوية، مثلا حرف التعريف أل في الجملة الثانية من [36] يرشد إلى تلك المعلومات المضمرة.

ويتبين من أمثلة من نحو [36] أن ضروب الاستلزام لاتحتاج أن تكون منطقية أو ضرورية فحسب، ولكنها قد تكون أيضا ذات طبيعة استقرائية. وعلى ذلك فقد تتحدد فئة المعلومات المناسبة المتضمنة بواسطة شروط التأويل لما يعقب من جمل، مما يدل على أن المعلومات المناسبة الطبيعية في كل خطاب كما عرفناه هنا، هي جزء من فئة داخلة في مجموعة ضروب اقتضاء الخطاب وقسم كبير من هذا الإقتضاء أي سائر فئات ضروب الاقتضاء من كل جملة قد يعبر عنه من ناحية أخرى على وجه صريح في جمل سبق ذكرها. وقد تنبني معلومات أخرى ضمنية وضروب الاقتضاء على بنية السياق التواصلي، مما سنناقشه فيما بعد.

ومع أن ضروب الاقتضاء المتناص قد تتنزل من جهات كثيرة منزلة الإقتضاء السياقي؛ فقد توجد دواع وأسباب كثيرة للتمييز بينها؛ وكذلك وبالمثل فقد توجد معلومات مضمرة من جهة التناص في معلومات أخرى مثلا لكونها مستنتجة من استعمال بعض أفعال الكلام فإنها تصير مضمرة على وجه اتحاد التناص.

5 ـ 4 ـ وإذ قد وصفنا هذا الوصف المؤقت للمعلومات المضمرة في الخطاب، فإنه ينبغي الآن أن نصيغ الشروط التي تحدد وجوب الإضمار أو جوازه في بعض القضايا. وعلى ذلك فما هو السبب في كون خطاب من نحو [37] كنا قد وصلنا منزلا مهجوراً ؛ وكانت له مدخنة قد خرج منها دخان أبيض، حتى يكون أقل استساغة وقبولا من [36] ؟ وأوضح الأسباب أن المعلومات التي تكون واجبة أو

محتملة لاتحتاج إلى أن يعبر عنها تعبيراً صريحا ولا أن يقرر إذا كانت ستنتج من قضية مقررة. ولاتصدق هذه الحالة على كلام من نحو :

[38] قد كنا وصلنا المنزل. فأخبرنا العجوز أن المدينة التالية تبعد عن هنا بثمانية أميال.

إذ من هذا الخطاب تكون قضية من نحو (كان عجوز جالسا تحت الرواق) محذوفة حتى أن جملة [38] تصير غير متسقة، لأن مرجع العبارة (عجوز) لم يعرف، ولاشيء من لفظ المنزل، ولامن معرفتنا الواقعية (وصول المنازل) يتضمن المعلومات التي ترتبط بالعجوز على وجه ما. وعلى أي حال فهذا يعني أننا نحتاج إلى جملة داخلة تحت اللزوم من نحو :

[39] العجوز الجالس تحت الرواق أخبرنا (. . . .)

وهي جملة يكون فيها الربط منطويا تحت تركيب إسمي معقد وهكذا تصبح لنا الشروط الآتية :

[40] أ : إن القضية كـ تكون (يمكن أن تكون) مضمرة إذا وفقط إذا تحدد تأويل القضية الداخلة تحت اللزوم ر وإذا كان كـ مستنتجة (لابذاتها) بواسطة قضية ق المتقدمة على ر

ب : إن القضية كـ تكون (يجب أن تكون) ذات منطوق صريح إذا وفقط إذا تحدد تأويل ر وإذا لم توجد أية قضية ق بحيث تكون ق مستلزمة كـ (أو ق تستلزم بذاتها كـ).

وما صيغ هنا قصد استنتاجات (تصورية) يصدق عى نحو مماثل بالنسبة لأضعف صور الاستلزام الصادق على معظم العوالم المعتادة الممكنة. وينبغي أن نلاحظ أن هذه القواعد لا تخبر بأن سائر القضايا المنطوقة الصريحة في خطاب مايجب أن تحدد تأويل القضايا المندرجة تحت اللزوم : فكثير من الوصف التفصيلي يجوز أن يصير غير ملائم نسبيا في هذا المعنى، مثلا كون الدخان أبيض في الأمثلة المذكورة آنفا. وفي معظم الأحوال لاتوجد فقط قضية واحدة ضرورية مضمرة لاثبات الاتساق بل مجموعة أو سلسلة منها، مثلا، في المثال الذي قمنا بتحليله آنفا

[41] (...) كانت تتأمل خارج النافذة، وكانت الشمس حارة، والشوارع على مايبدو كثيرة الغبار.

والتأمل خارج النافذة يستنتج منه من أضعف الوجوه ملاحظة الأشياء خارج العمارة حيث إن إحدى هذه الأشياء يجوز أن تكون الشمس. وإذاكان من المعلوم أيضا أن العمارة موجودة في المدينة كانت أشياء أخرى موجودة في شوارع المدينة.

وفي ذات الوقت يظهر أن المعلومات المضمرة قد تستنتج بواسطة فئة المعلومات الصريحة المنطوقة. (وأخرى) مضمرة. وذلك أن القواعد في [40] ينبغي ألا تشير إلى القضايا الشخصية المفردة بل إلى مجموعة القضايا.

6 ـ الموضوع المسند إليه، المسند، التنصيص على المعنى بالتلفظ ووظائفها في الخطاب.

6 ـ 1 ـ وفي هذا الفصل والفصول المتقدمة السابقة كنا قد استخدمنا مصطلحي موضوع التحاور وموضوع الخطاب لغاية أن نحدد نوع ربط الجمل واتساق الخطاب. وقد كنا افترضنا أن مثل هذه الموضوعات إنما يجب أن تتعين بالنظر إلى القضايا وفئات القضايا و / أو القضايا المستنتجة عن طريق تلك الفئات إلا أنه في مستوى بنية الجملة استعمل لفظ الموضوع وقصد به المسند إليه topic وخاصة في الإتجاه اللساني الحديث[23]. وقد يقرن هذا اللفظ أحيانا بمفاهيم كالمسند Comment ؛ والتنصيص على المعني بالتلفظ focus. وفي هذا البحث يجوز أن تعين وأن تختص جملة ما بالإضافة إلى تركيبها المعهود، وبنياتها السيمانطيقية، بنية ثنائية ـ مسند إليه ـ مسند. ويتحدد تعريف مثل هذه البنيات باعتبار سيمانطيقي وتداولي للمعلومات كما يتحدد بالنظر إلى توزيع المعلومات في الجملة ؛ وترتيبها المتعارف أو المؤول، وعبارتها الصرفية ـ الفونولوجية . والفكرة البديهية القائمة على تعيين مثل هذه البنيات في النحو تكمن في أننا نميز في الجملة ؛ بين ماحكم عليه (كالتقرير، والإيجاب، والسؤال والوعد...) وبين ماحكم به، وهو تمييز يوازي تقريبا الفرق الكلاسيكي : الموضوع (المبتدأ) ـ المحمول (الخبر) سواء في الفلسفة أو في المنطق. من ذلك مثلا :

[42] جون هو مريض

فيكون الجزء (جون) موضوعا مسنداً إليه لأنه يشير إلى شيء نسبنا إليه وحكمنا عليه بشيء ما، بينما يكون ‹هو مريض› المسند المحكوم به المنصوص عليه في الجملة المختص بالشيء «الصفة والخاصية» المقول على (المحكوم به، والمحمول على جون). وقد يحصل أن يكون المسند أمراً معقداً كما في القول التالي :

[43] ورث جون أموالا عظيمة عن عمه الذي كان يقيم في أستراليا :

حيث إن لفظ (جون) يؤدي وظيفة الموضوع المسند إليه وسائر الجملة تؤدي دور المسند.

وعلى ذلك فبالرغم من أن حدسنا اللساني فيما يخص تمييز المسند إليه ـ المسند يحتمل أن يكون صحيحا، فإن التركيب النظري سليم على الاطلاق. والخلط

المتعلق باطراد الوصف، وملاءمة تعريفه هو أمر شائع في الآداب، وتثار بعض الأسئلة في هذا الشأن كمايلي :

أ ـ هل تمييز المسند إليه ـ المسند ينبغي أن يعرف ويتحدد من جهة التركيب أو السيمانطيقا أو التداولية أعني هل هذه العبارات تختص بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هل هي تختص بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها ؟

ب ـ هل توجد لسائر الجمل مثل هذه البنية، وبأية قواعد صريحة وطرق مسلوكة يمكن بها تعيين المسند إليه ـ المسند ؟

ج ـ هل توجد للجمل بنية من المسند إليه ـ المسند مستقلة عن النص و/ أو عن استعماله في ضروب السياق التواصلي ؟ وبعبارة أخرى هل يمكن أن يكون لذات الجملة مختلف صور المسند إليه ـ المسند باختلاف المقام السياقي ؟ 115

د ـ ماالذي يربط معاني الألفاظ من نحو (موضوع) [من جهة النحو والمنطق، والسيوكولوجيا] ومن نحو (محمول)، واقتضاء، وإثبات وغيرها من الألفاظ ؟

هـ ـ أية بنيات نحوية، في أخص صيغة صرفية ـ فونولوجية ـ تتعلق ـ من الوجهة السيمانطيقية بوظائف المسند إليه ـ المسند :

و ـ ماالذي يربط معاني الألفاظ من نحو موضوع التحاور أو الخطاب كما هي مستعملة على وجه شبه تقني كما ذكرنا آنفا ؟

ولايمكن أن نجيب عن هذه الأسئلة هنا علي نحو منظم صريح، إذ بعضها مرتبط بأخص خواص بنية الجملة مما هو خارج عن نطاق هذا الكتاب. وعلى ذلك ينبغي أن يتركز انتباهنا علي دور التمييز الفاصل المسند إليه ـ المسند باعتبار اتساق الخطاب.

6 ـ 2 ـ ومهما يكن الأمر، فقد كانت هذه التمهيدات الأولية لبيان الوضع النظري لمصطلحي المسند إليه ـ المسند ضرورية ومن خلال جمل من نحو [42] و[43] يشبه أن يكون المسند إليه في الجمل متفقا مع أو معبراً عن موضوع الجملة الذي يرتبط بدوره على نحو طبيعي مع أول العبارة الاسمية من جهة يمينها كالحال أيضا في :

[44] إن المال الذي ورثه جون عن عمه الثري يوجد في استراليا.

حيث وقع التعبير عن المسند إليه بعبارة اسمية معقدة (موصولة) وعلى ذلك ينبغي أن يكون المسند في هذه الحالة متعلقا بالمحمول أو بالعبارة القائمة مقام المحمول من الجملة. وتصدق هذه القاعدة العامة المصاغة صياغة غير شكلية فيما ينبغي أن

يسمى بالتركيب الطبيعي، للجمل في اللغة الإنجليزية، ولكنها لاتصدق بالنسبة للجمل من نحو :

[45] لندن مدينة أحبها

[46] لا . قد سرق بيتر الكتاب

حيث إن العبارات الاسمية الأولي يكون لها وقع نبر خاص، وبالنسبة لمثل هذه الجمل فإن الاسم المبتدأ به (الموضوع) النحوي أو العبارة الاسمية الأولى لاتقتضي بيان وظيفة المسند إليه، لأن الجملة الأولى لاتتعلق بلندن وإنما تخص المدن التي أحبها، كما لاتتعلق الجملة الثانية باسم بيتر وإنما بمن سرق الكتاب، بينما قد ثبت، إن تحدثنا بداهة، أن لندن وبيتر فردان موجبان على وجه الاستيفاء للصفة المخصوصة أو العلاقة على التوالي، على معنى أن ضروب المسند إنما تقع عادة في المحل، والموضع الثاني (المحمول) أو في مواضع بشرط ضبط خاص للتلفظ بالنبر. وفي الحالة الأخيرة فإن شبه الجملة المركبة (إنه كان، من / الذي...) قد يستعمل أيضا ليبرز معنى ضروب المسند إليه من الأحوال الإعرابية كبروزها مع غرض المسند. وبفضل نطق مخصوص للنبر وتعيين مكانه من الجملة أو شبهها فقد يخصص كل باب من أبواب النحو تقريبا غرض المسند ووظيفته ويصير باقي الجملة دالا على المسند إليه.

[47][116] أ : Hárry paid for the book with ten - dollar bill

هاري دفع ثمن الكتاب نقداً عشر دولارات.

ب : Harry páid for the book with ten - dollar bill

هاري دفع ثمن الكتاب نقداً عشر دولارات.

ج : Harry paid for the boók with ten - dollar bill

ومن أجل الكتاب دفع هاري ثمنه هو الكتاب نقدا عشر دولارات

وهكذا ذواليك في سائر وجوه التراكيب الإعرابية وأبواب النحو (من تقديم الأهم والأشد عناية به، وتأخير مالاتشتد به العناية، وأيضا في بعض الأحوال قد يتعلق الأمر بما يلحق أول اللفظ، أو آخره من زيادات، وكذلك العناية بالصرف، وأدوات التعريف وأسماء الإشارة. . .)

وبدون أن نبالغ في تدقيق هذا التحليل، ولا في وصف تركيب هذه الأمثلة، فمن المفروض أن معاني ألفاظ المسند إليه والمسند لايمكن أن تتطابق مع ، ولا أن تكون مماثلة لخصوص تراكيب أحوال الإعراب من أبواب النحو. ومن أجل ذلك كان ينبغي على الأقل أن تكون مرتبتها أو وضعها مما توجد له صورة سيمانطيقية وتتجلى هذه المرتبة السيمانطيقية ذاتها بأوضح ماتكون مع مزيد تحليل لضروب

‹حدوسنا› المشار إليها آنفا : إذ كل مسند إليه فهو ذوغرض أو وظيفة تعين أي موضوع هو ذلك المسند إليه حتى يمكن أن يحمل عليه شيء ما. كذلك وبالمثل فإن كل مسند إليه غالبا ما يرتبط مع ‹ما يكون قد سبق أن تعرف› عليه (المستمع) في سياق مامن التحاور أو يرتبط مع ما (يفترض فيه) إن (كان معلوما) بفضل جملة ما. وعلى ذلك فإن المسند يرتبط مع (مايكون غير معلوم) لدى (المستمع) كما يرتبط مع مالم يسبق الإخبار به ولاثبوته على وجه ما ثم إن شرح هذه التعابير ينبغي أن توضع متأطرة في ضروب الإحالات المرجعية السيمانطيقية والتركيب التداولي.

وهكذا فإن العلاقة بين المسند إليه والاقتضاء فيما يفرض من أمثلة قد تؤدي مثلا إلى أن جملة [47] أتتضمن القضية (بعض الناس دفع ثمن الكتاب نقداً عشر دولارات)، وأن جملة [47] ج تقتضي (أن هاري دفع ثمن شيء مانقداً عشرة دولارات) مما يثبت أن المتغيرين (بعض الناس) و(شيء ما) يرجعان إلى كل من هاري والكتاب على التوالي. وينبغي أن نلاحظ أيضا بأن تنوع المسند ليس يدل على مجرد أشياء (مجهولة) [من أشخاص وعلاقات، وخواص، وأحداث] : فكلا هاري والكتاب معلومان في الأمثلة المذكورة، والمخاطب يتعرفهما ويعود إليهما (ويستعمل المتكلم أداة التعريف في لفظ الكتاب استعمالا بينا) وإنما المجهول كون هاري والكتاب لهما خاصية محددة (معقدة) يمكن الإحالة عليها.

وعندما نفحص الأغراض والوظائف السيمانطيقية لضروب ترتيب الجملة الطبيعية أو لتوزيع ضغط النبر فيها، فنحن غالبا مايمكننا أن نقرر أي جزء من الجملة يعبر عن المسند إليه وأيها يعبر عن المسند. إلا أن هذا الحكم أقل سهولة في الصورة الطبيعية من نحو [47] أ - ج.

[47] Harry paid for the book with ten - dollar bill

دفع هاري ثمن الكتاب نقداً عشر دولارات.

وليس من الواضح على الإطلاق أن تعرف ماإذا كانت هذه الجملة تدور حول هاري أو الكتاب أو كليهما ولا سيما إن كانت حالة ذينيك مجهولة. وهل يجوز أن يكون في جملة واحدة مسندان إليه إثنان أم ربما ينبغي أن نتحدث عن مسند إليه مركب، مثلا الزوج المرتب (هاري، الكتاب) الذي حكمنا فيه بأن الأول اشترى الثاني بثمن عشر دولارات نقداً ؟

والاختبار النموذجي لإثبات بنية المسند إليه - المسند في الجمل يقوم في أن نلجأ إلى استعمال أسئلة مثل السابقة. فإذا استخذمت جملة [47] على أنها إجابة عن السؤال.

[48] ماذا فعل هاري ؟

استطعنا أن نستنتج أن (هاري) أو أن (هاري فعل شيئا ما) هو المسند إليه في الجملة :

[49] ماذا حدث للكتاب ؟

فإنه يتعين أن يكون الكتاب هو المسند إليه. وكذلك وبالمثل بعد سؤال من نحو :

[50] ماهي علاقة هاري بالكتاب ؟ فإن الزوج المرتب (هاري ـ الكتاب) يجب أن يكون هو المسند إليه، وبوجه عام فإن مايمكن إثباته عن طريق الأسئلة قد يتقرر في الخطاب السابق.

[51] وأخيراً عثر هاري على الكتاب الذي أراد أن يهديه إلى لورا وقد اشتراه بثمن عشرة دولارات نقداً.

ويمكن أن تكون العبارات الاسمية (الألفاظ) مما يلحظ فيها بخاصة غرض المسند إليه ووظيفته قابلة للضمائر ؛ بل يجب أن تقبل الضمائر ؛ فكل مسند إليه يمكن أن يرتبط بمقولة منطقية لتقييد المتغيرات وتصنيف الأشياء والخواص والعلاقات. ويجوز أن نقول، مع التسامح في التعبير، بأن ضروب المسند إليه هي تلك العناصر من الجملة مما تتقيد بنص سابق وسياقه. وعلى ذلك يجب أن نبحث كيف تتحدد بنية المسند إليه ـ المسند باعتبار بنية (التناص)

6 ـ 3 ـ وحتى نفهم تفصيل تلفظ الصوت المسند إليه ـ المسند في الجمل وتعلق تناصها لابد من الإشارة إلى ملاحظات حول الأساس المعرفي لكيفية معالجة المعلومات في اللسانيات التواصلية (24)

وكما سنبين بالتفصيل في القسم الثاني من هذا الكتاب. فإن الجمل (وضروب الخطاب) يتلفظ بها وفقا لمجموعة قواعد أفعال وآثارها التواصلية : إذ من أغراض الحكم على قضية ماهو أن السامع ينبغي أن يلقى إليه الخبر في أمور معينة. ثم إن فائدة هذا الخبر هو توسيع مجموع مداركه ومعتقداته بسبب مايحدثه فيه فهم المعنى المدرك من التلفظ. وتفصيل القول في التصرفات والأفعال المتضمنة هنا، كل ذلك ليس في هذا الوقت بذى أهمية. والنقطة الأساسية هي أن كل ‹خبر جديد›، عادة مايدمج فيماكان قدتمت معرفته. وعلى ذلك فعندما أقول : «إن بيتر هو مريض»، اقتضى قولي هذا أن يدل تواصلي الكلامي، ومشاركتي، على معرفتي بالسيد بيتر، أي يدل ذلك على أني أعلم أن بيتر موجود، وأني أعرف أهم صفاته. وفي هذه الحالة فإن علمي الخاص والعام بالسيد بيتر قد يغتني بمضمون الحكم. وفي القضية [أن كونه مريضا ‹الآن›] وهو حكم يجب أن يسند إلى تعقيد تصور بيتر الذي تكون معرفته حاصلة لدى السامع.

وعلى ذلك فإن المسند إليه في الجملة تحصل له وظيفة معرفية مخصوصة وهي اختيار وحدة من المعلومات أو اختيار مفهوم من مجموع المعرفة. وقد يكون هذا

المفهوم عاما (كالحب، وكراء شقة) أو شخصيا، جزئيا (بيتر، هذا الكتاب) وفي الحالة الأخيرة فإن الفرد المشار إليه يجوز أن يكون مذكورا في سياق التواصل إما بواسطة فعل مباشر وإما بادراك أشياء معينة (مثل هذا الكرسي يجب أن يصبغ باللون الأحمر) أو سبقت الإشارة إليه في ثنايا الخطاب. وعلى هذا النحو فكثير من الأمور ينبغي أن يدرج ذكرها في السياق كما يجب بالنسبة لكل جملة، أن تثبت أي هذه الأمور يمكنه "التعرف" عليها (مرة أخرى) أعني يمكن الإحالة عليها حتى نستطيع أن نصيغ بصددها عبارة ما.

118

ثم إن حالة المسند إليه في بعض الجمل قد يحتمل من الناحية المعرفية أن يكون عملية بفضلها يحتل العلم ببعض الأشياء الصدر أو المكان الأول أعني بفضل تلك العملية تؤخذ، المعلومات المحتفظ بها أمداً بعيداً في الذاكرة على مايمكن أن يدعى بنزوع الذاكرة إلى العمل وهو نزوع تقترن بسببه المعلومات المستقرة مع حصول معلومات جديدة.

وهذه المعلومات الجديدة التي عادة ماتسمى ‹الإسناد الخبري› أو أيضا ‹التنصيص على المعنى بالتلفظ› في الجملة قد تحصل في صور متعددة : فقد تسند صفة عامة أو خاصة إلى فرد (أو شيء) معلوم ومحدد أو قد تنسب إلى علاقة بين أشياء يعرف بعضها أو أكثرها (التقى بيتر بفتاة... وقبلها...) أو قد تسند إلى لزوم اشتراك فرد واحد أو أكثر من ذلك في صفة معلومة أو علاقة (لم يرتكب بيتر جريمة القتل)، وقد تحمل أعم الصفات المختلفة أو العمليات الإجرائية على أحداث أو قضايا (لقد صممت السرقة بذكاء، إنك تعلم أن ظهورك غير متوقع...) ويستنتج من هذه الافتراضات أن أي جزء من جملة مايمكن من جهة المبدأ أن يعبر عن غرض المسند إليه بل قد يعبر عن أجزاء كثيرة منفصلة من الجملة كالتعبير عن موضوع العبارة الاسمية (من مبتدأ أو فاعل) والمفعول به الإسمي غير المباشر.

6 ـ 4 ـ كان هذا تقريبا أساس النظرية العامة لمناسبة وملاءمة المسند إليه ـ المسند في اللغة الطبيعية. وهو بالدرجة الأولى نتيجة لضبط تناول المعلومات ومعالجتها ضبطا فعليا. وعلى ذلك فما هي ضروب الاستلزام الخاصة ببنية الخطاب وتأويله ؟

ومايجب بيانه أولا في هذا المقام هو أن بعض الجمل المبدوء بها الخطاب أو مقطع منها (كفقرة مثلا)، حسب ماإتخذناه من مبادئ، قد لايكون لها دائما مسند إليه أعني في تلك الأحوال التي لايختار فيها شيء مفرد أو خاصية معلومة للمستمع حتى يتمكن من أن يجعل لها ‹مسنداً› كما في قولك :

[52] هناك رجل ماش بتؤدة على طول شاطئ البحر.

فالأشياء المتحدث عنها نكرات (إنسان، مكان)، وهي أشياء وعلاقات ذكرت في نفس الوقت. ومع أنه في بادئ الرأي يجوز أن نقول بأن هذه الجملة ‹تخبر عن›

وتتعلق ب) إنسان ما تبعا لما اختص به تعارف المسند إليه - المسند القائم مقام بنية الموضوع - المحمول من جملة ما، أقول إنه بالرغم من ذلك فلا يوجد، إن صح التعبير مسند إليه في [52] وإنما يوجد مايشبه أن يكون موطئآ لحال دخول المسند إليه، وبمعنى أكثر تعريفا يكون نصيب المستمع من المعرفة هنا ضعيفا، وكأنه يبقى خالي الذهن باعتبار موضوع التحاور. على أنه ينبغي أن نلاحظ أن جملا من نحو [52] تبدو غير متعارفة ولامألوفة، وغالبا ماتقع في سرد القصص الأدبي أكثر من حصولها في السرد الطبيعي المعتاد في الحياة اليومية حيث يمكن أن نذكر مثلا :

[53] أ : بعد هذه الظهيرة قد حضر إلى مكتبي إنسان غريب (. . .).

وأيضا يمكن أن نتحدث عن توطئة إدخال المسند إليه، غير أنه قد تتحصل معه ثبوت معرفة ما (من ناحية الزمان : ظهيرة مخصوصة يحددها وقت سياق التواصل، ومن ناحية المكان : مكتب خاص، معلوم . .) مما يشكل من الناحية الصورية المسند إليه في جملة [53] وبعبارة أخرى فإن جملة [53] أ، ليس متعلق موضوعها بالأساس الشخص الغريب بل بالأولى متعلقها ماحدث لي في مكتبي من تلك الظهيرة .

119 ونحن نرى أن صفة "التعلق" هذه ليست واضحة كل الوضوح وعلى الأقل بالنسبة للجمل لايمكن البت فيها. وجملة من نحو [52] ؛ قد يكون متعلقها إنسانا ماأو مشيته أو شاطئ البحر أو جميع ذلك. وبوجه عام فإن صفة التعلق ينبغي أن تثبت في سياق عبارات (متناصة) وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن خطابا معينا أو جزءا منه قد يتعلق بأمر ما إذا كان هذا مرجوعا إليه في معظم أجزاء الجملة التي المسند إليه فيها ذو غرض ووظيفة ؛ غير أنه في هذه الحالة لم نعد نتعامل مع المسند إليه في الجملة، وإنما مع موضوع الخطاب أو محل التحاور. وإذن قد وجدنا انفسنا قد ارتفعنا إلى أعلى مستوى من وصف الخطاب بما يتعين أن نناقشه في فصل قادم. ومثل هذا الموضوع (المسند إليه) قد يكون (الإنسان الغريب) حتى لو جاز في الجمل المفردة أن يصبح من تلك الموضوعات [‹مثل سيجارته›، ‹سرواله›، ‹الضمير أنا› وغير ذلك] أي أن يصير من تلك العبارات ذوات الإحالات المرجعية التي يرتبط فيها العائد ‹بالإنسان الغريب›. ومع ذلك، قد يظهر حتى في هذا المستوى الأعم، أن صفة التعلق هي أيضا غامضة : إذ قد تتعلق قصة معينة بروميو وجولييت وقد تدور حولهما معا، أو تتعلق بخاصية معينة ‹محرمة أو ممنوعة› كالحب أو قد تختص بنيات سياسية في القرون الوسطى. ثم إنه يجوز في غالب الأحوال أن تنتمي صفة التعلق إلى شيء فردي معين أو إلى شخص إذا تحددت معظم الخواص والعلاقات بعائد (ضمير) واحد ثابت أو تحددت بتلك الأشياء/ الأشخاص المندرجة معه (العائد) تحت علاقه ما.

ثم إن ضروب المسند إليه قد تثبت ليس فقط باعتبار ما تقدم من معلومات صريحة وإنما أيضا بالضمني منها كما عرفنا ذلك من قبل . ولوتابعنا تحليل جملة [53] أ ـ مع جملة من نحو :

[53] ـ ب : يكاد يكون أنفه ذا لون أرجواني.

لتبينا أن العبارة ‹أنفه› تؤدي غرض المسند إليه وتقوم مقامه حتى لو كان العائد فيها لم يرد له ذكر صريح من قبل(25). وعلاوة عى ذلك فإن مفهوم ‹الإنسان› يستلزم معاني مسلمة من نحو الإنسانية، والرشد، والذكورة، ووجود الأنف للإنسان. وإذن فالقضية أن يوجد له أنف، تستنتج من جملة [53] أ ويكون لها على وجه جازم عائد (ضمير متصل) من جملة [53] ب، ومن ثم فهي مقتضاة على وجه التضمن. وبعبارة أوضح فإن المستمع قد كان يعلم أنه إذا وجد إنسان فله كذلك أنف. وعلى ذلك فإن ضروب المسند إليه يمكن التعبير عنها بأية صيغة أو عبارة تحيل إلى أمر ما يحدده السامع من خلال سياق (التناص) بل قد يحدده بكل عبارة أخرى لأشخاص ولأفراد آخرين أو خواص تنتمي جميعها إلى مايمكن أن يسمى بالمجال المعرفي لهذا الشيء المحدد(26).

وفي هذه الصيغة التي تكاد تكون صورية يمكن أن يكون غرض المسند إليه مرتبطا بأي موضوع من نماذج متقدمة وأيضا بأحداث أو بعوالم ممكنة. وهذا ما يفسر شناعة المعضلة المنسوبة إلى بنية المسند إليه ـ المسند من كل جملة كالحال مع :

[54] إنها الحرارة

[55] إنها تمطر

فضمير الفصل هنا من ‹إنها› يعبر عن مسند إليه راجع إلى زمان ومكان مخصوصين أو إلى عالم مخصوص(27)، وكذلك وبالمثل في جمل من نحو [52] مما لايظهر فيها مسند إليه ظاهر، ويؤخذ فيها عالم متوهم أو واقعي أو محكي باعتباره مسنداً إليه (ضمنيا) وفي الحقيقة فإن كل جملة تخصص عدداً من الصفات لمثل ذلك العالم (من نحو أن هنالك إنسانا، وأنه ماش، وأن مشيته متئدة، وأن تلك المشية تحدث على الشاطئ في الماضي ...) 120

وينبغي أن نلاحظ أن هذا التناول السياقي (المتناص) لمسألة ضروب المسند إليه في الجملة لايضمن دائما بأن موضوع الجملة بذاته وعلى وجه آلي هو المسند في تلك الجملة حتى لو كان ذلك في ترتيب عادي. فبعد سؤال من نحو (ماذا حدث للمجوهرات ؟) يمكن أن نجيب :

[56] قد سرقت بواسطة الزبون.

حيث إن وظيفة المسند إليه إنما تتعين على الحقيقة في العبارة الإسمية الأولى (الموضوع) غير أنه يمكن أن تحصل لنا أيضا جملة من نحو :

[57] قد باعه بيتر إلى تاجر في أحجار الماس من (أنتروب).

حيث إن المسند إليه تحدد بعبارة المحمول الإسمية (ضمير الغائب من فعل باعه) بالرغم من أنه حسب بعض النظريات المتعلقة بمصطلح المسند إليه، يجور أن يكون اسم بيتر في رأيها ؛ قد خصص لغرض المسند إليه وتأدية وظيفته. وعلاوة على رتبة التركيب وشدة العناية والاهتمام بالتوزيع في الجملة فقد نحصل كذلك على أمارات من أدوات التعريف والضمائر المتعلقة بغرض المسند إليه في عبارات معينة.

ثم إنه يجب أن نؤكد عى أن (التناص) السياقي المختص بالأشياء العينية مما يكون مطابقا لغرض المسند إليه لايحتاج أن تعبر عنه نفس الوحدات المعجمية.

[58] وعلى ذلك فإن مدينة فيرڤيو كان لها عصرها الذهبي (...) إلا أن طريقة الإنتاج في هذه المدينة الصغيرة لاتستطيع أن تنافس المصانع الحديثة (القصة المذكورة ص 5).

وفي هذا المقطع المأخوذ من نفس قصة الجريمة كما ورد في المثال السابق. فإن جزءاً من العبارة، الاسمية المعقدة في الجملة الثانية، أعني المدينة الصغيرة، يكون هو المسند إليه الناشئ عن تطابق الإحالة المرجعية لفيرڤيو المدينة المذكورة قبل ذلك. وفي حالة ما إذا تضمن المجال المعرفي لمفهوم المدينة وجود مصانع ؛ والمقصود هنا طرائق الإنتاج، تعينت العبارة الإسمية كلها (طريق الإنتاج في المدينة الصغيرة) لتأدية وظيفة المسند إليه كما وقعت الإشارة إلى ذلك أيضا بأداة التعريف.

وبوجه عام يجوز أن نستعمل العبارات الإسمية المخصصة للمسند إليه حتى في تلك الحالات التي لاتكون فيها الإحالة المرجعية جزءا أساسيا (ضروريا) مما ذكر من إحالة سابقة مرتبطة معها. والعبارة الإسمية المحددة في المقطع الأخير :

[59] إذ كانت معظم المشاريع التجارية المتطورة قد نقلت إلي مدينة بنتونڤيل ؛

ينبغي أن تؤدي في هذه الحالة وظيفة المسند إليه، وإ كان لاواحد من أصحاب المشاريع المتطورة قد ورد له ذكر قبل ذلك.

ولو تحدثنا حديثا نظريا لأمكن ذلك فحسب إذا افترضنا أن قضية من نحو (يوجد لمدينة فيرڤيو أصحاب مشاريع متطورين) تدخل كحلقة مفقودة مما يعني أن بعض ضروب المسند إليه قد يضمر فيها بالرغم من ذلك غرض المسند. وبالعكس يجوز أن نتحدث عن إضمار غرض المسند إليه في تلك الأحوال التي تتعين فيها الإحالات المرجعية السابقة ؛ وخاصة إذا سبق لها ذكر أو كانت لها بها علاقة ما.

[60] أ يسرق بول أحجار الماس ! 121

حيث إن اسم بول (مع نوع خاص من تشديد النبر) يؤدي غرض المسند إليه، إذا كان المسند هو «شخص ماقد سرق أحجار ألماس». وفي حالة ماإذا امتنعنا لأسباب نظرية، عن أن نثبت غرض المسند بأن نعزوه إلى عبارات ذات إحالة مرجعية، وخاصة إلى تلك العبارات العائدة إلى إحالات سبق ذكرها، فإن جملا من نوع الممثل له في نحو [60] يمكن أن تعتبر كما لوكانت ذات علاقة بالمسند أعني كما لوكانت مطابقة حسب الخطاطه المنطقية الآتية :

(E س) (. . . . س . . . .) و (س = أ)،

كما هو معبر عنها في صور مختلفة للغة الطبيعة.

[61] إنه پول الذي سرق أحجار ألماس

[62] إن من سرق أحجار ألماس كان پول.

وينبغي أن نلاحظ فيما يشبه هذه الأمثلة، أن تشديد النبر لايدل فحسب على أن العبارة التي تؤدي وظيفة المسند إليه، في ترتيب عادي قد تصير الآن مؤدية لوظيفة المسند بل وأيضا قد تعني أن التعارض والإنكار الضمني يكونان لازمين عن اقتضاء المقام. وفي تلك الحالات التي يفترض فيها السامع بأن س = أ ويقر فيها المتكلم بأن س = ب تكون العبارة الإسمية (أعني صورتها النهائية الأساسية) الراجعة إلى ب مشددة النبر. وعكس ذلك قد يطبق عى السلب (من صيغة) داخلية صريحة كما في قولك.

[63] لم يسرق پول أحجار ألماس

حيث إن فعل (سرق) يضغط عليه بتشديد النبر : إذ يكون المتكلم ظانا في المخاطب المستمع أن العلاقة ج بين پول وأحجار ألماس هي، بحيث إن السارق ج = (سرق) وأن إثبات الحكم في المسند هو أن ج ≠ (سرق). وعندما نتناول السلب في اللغة الطبيعية كنوع خاص من أفعال الكلام كما في (عكس) الحكم وبالأخص في الإنكار والجحود، فإن الجملة كلها ينبغي أن تؤدي وظيفة المسند إليه وغرضه، والعنصر ‹الجديد› يجب أن ينقل إلى قوة فعل الكلام.

6 ـ 5 ـ وبوصولنا هذا الموضع، يصير من الضروري أن نقول شيئا أكثر تحديداً ودقة عن طبيعة هذه المقولات، وعن مرتبتها، كمقولات المسند إليه. ولقد بينا أنه ليس من الجائز أن يكونا من المستوى التركيبي بل على الأقل يجب أن تكون مرتبتهما من المستوى الدلالي السيمانطيقي، كما بينا أيضا أنه لاتوجد لهما علاقات غير ماتقتضيه طبيعتهما. فقد يمكن أن تؤدي العبارات غرض المسند إليه حتى لو

ارتبطت تلك العبارات بمعنى مغاير في جمل سابقة. وعلى هذا الأساس فإن تمييز المسند إليه - المسند يرجع إلى بنية متعلقة بضروب إحالات العبارات : وبوجه عام كل عبارة يتحدد لها غرض المسند إليه إذا كانت قيمتها في عالم ممكن تعينت كقيمة لتعابير وردت في قضايا سابقة متصلة بسياق صريح أو ضمني.

ونستطيع أن نعيد هنا بناء هذه الفرضية في صيغة عامة على النحو الآتي : ولنصغ صورة الخطاب ‹م1، م2 ... م ي - 1 ، مي ، من› ولنأخذ المجموعة Δ كـ على أنها توحيد لسائر مجموعات الأفراد التي تكون لها قيم أي تعبير عن الجملة ج1 ...جک في الصورة النموذجية م1 ...مک على التوالي. وبعبارة أخرى تكون Δ كـ هي المجموعة لسائر الأشياء المرجوع إليها في خطاب سابق. وإذن تتضمن هذه المجموعة أشياء [122]مخصوصه (موضوعات) كما تتضمن الخواص والعلاقات والأحداث. ومن ثم نكون قد أدخلنا نوعا خاصا من غرض إسنادي ثنائى ت يجوز أن يجري مجرى متغيرات تصدق على أي تعبير وأي رمز (يـ) كما يمكن أن نمنحه أية قيمة من نحو 1 أو قيمة صفريه (0). وتعيين قيمة 1 تشير إلى أن التعبير الخاص يتعين له غرض المسند. وعلى ذلك تصير هذه الشروط الأساسية (وقد تتعدل تبعا لتنوع الأحوال) معبراً عنها النحو الآتي :

[64] ت (هـ ، يـ) = 1 إذا كان وفقط إذا كان ل (هـ ، يـ) = د و د ∋ Δ يـ - 1

$$T(\varphi, i) = 1 \text{ iff } V(\varphi, i) = d \text{ and } d \in \Delta_{i-1}$$

ت (هـ ، يـ) = 0 إذا كان وفقط إذا كان ل (هـ، يـ) = د ود ∌ Δ يـ - 1

$$T(\varphi, i) = 0 \text{ iff } V(\varphi, i) = d \text{ and } d \notin \Delta_{i-1}$$

مما يعني أن كل تعبير في جملة ما إن دل على كل شيء تمت الإشارة إليه من قبل ؛ تعين أن يكون دالا على غرض المسند إليه في حين أن سائر التعابير الأخرى تدل على غرض المسند.

وهذه أهم عبارة قيلت بصدد غرضي المسند إليه - المسند في الجمل ثم إن هذه الخطاطة المقترحة ينبغي أن تعدل حتى تستقيم خصوصيتها. وقبل كل شيء يجب أن نسلم بالافتراض القائل أن كل خبر (صوري) أو كل معلومات مفترضة هي قضية أيا كانت ضروب اللزوم الدقيقة الربط الناتجة عن ذلك الإفتراض ؛ على معنى أننا نعيد بناء المعرفة إنطلاقا من مجموعة من القضايا. وكل متغير ومحمول من نحو (الكتاب) أو (هو مفتوح) لايكونان من حيث هما كذلك عناصر لمعلومات وإنما يكونان قضية من نحو (الكتاب هو مفتوح) أما رمز العبارة (هـ) في القاعدة [64] فإنه يشير إلي القضايا أعني مدلول الشيء أو محموله مأخوذاً كأحداث مرموز إليها

بقيم يـ من خطاب نموذجي. وبتعبير موجز في كل موضع يـ من مواضع الخطاب لابد أن يعرف المشاركون مجموعة من الأحداث المتعارفة. وبالضبط تكون تلك المجموعة مما تدل عليها (القضايا المعبر عنها) في الجمل السابقة. على أنه يجب أن نلاحظ أن مثل هذه القضايا الذرية قد يعبر عنها لمجرد كونها تراكيب من جمل. مثلا إن العبارة (هناك فتاة) قد ندل عليها في صيغة فعلية زمانية من نحو جملة (التقى بيتر بفتاة). وفي الجملة الآتية (إن الفتاة هي من أصل إيطالي) يقع كذلك التعبير عن هذه المعلومة أو بالأولى يكون التضمن في العبارة المعرفة الفتاة (فالرمز س وحده يوجد بحيث تكون س هي فتاة) فإذا دلت هذه القضية على نفس الحدث كما كانت تدل عليها تلك في الجملة السابقة تعين إذن أن تكون العبارة الدالة على القضية مخصصة لغرض المسند إليه.

غير أن هذا التناول لبنيات المسند إليه ـ المسند هوتناول ضيق شديد الصرامة. فأولا قد يصير الإشكال قائما في تأدية غرض المسند إليه وتعينه لتلك العبارات التي لايمكن أن تتضمن بنية قضوية من نحو ضمير المؤنث في قولك إنها من أصل إيطالي. وثانيا فإن مفهوم نقل المعلومات ينبغي أن يكون بالأحرى صريحا في عبارات تداولية. وهنا نحتاج أن تكون عنايتنا متجهة قبل كل شيء إلى إعطاء وصف دلالي لبنية المسند إليه ـ المسند. وأخيراً يجوز أن نفترض أن تأدية غرض المسند إليه في عبارة مايقتضي صياغة المعلومات في قضية بدون التعبير عنها كما هي على حقيقتها. وعلى ذلك حتى في جملة من نحو إنها من أصل إيطالي يكون الاقتضاء فيها دالا على وجود كائن إنساني أنثى (أو أي اسم آخر يصح أن يكون عائداً عليها).

وإذن نستطيع أن نثبت الفرض القائل بأ جميع المقولات (المفاهيم) يصح أن تؤدي غرض المسند إليه حيثما ارتبط هذا المسند إليه في سياق ما بعناصر قضية ذرية أو مركبة.[123] وقد تدل العناصر المربوطة على أشياء كما تدل أيضا على خصائص وعلاقات وأحداث أو على أغراض ممكنة. وأما عناصر المسند (الحر) فقد تؤدى بعبارات دالة علي خواص الأشياء (المعلومة) والعلاقات بين الأشياء (المعروفة)، وعلى أشياء ذات صفات (معروفة) أو علاقات، وخصائص الأحداث، وغير ذلك مما ذكرنا آنفا. وتبعا لهذه المبادئ فكل عبارة مقرونة بميزة مرجعية مذكورة فقد تؤدي غرض المسند إليه.

وإن شئنا الدقة في الكلام، كان لنا أن نلاحظ أن هذا الشرط الصوري يصلح أيضا للأمثلة مما تظهر فيها البنية السطحية الدالة على فرد قد ذكر من قبل (وإذن قد يكون معروفا للسامع) ؛ وكونها تؤدى غرض المسند كقولك، لقيته، بضغط النبر على الضمير المتصل ؛ وهذا يعني أن المتكلم وضمير الإحالة العائد يكونان كلاهما معروفين وإذن يختصان بغرض المسند إليه. ومن ثم فإن المسند يتعين لذلك الجزء من

البنيةج السيمانطيقية التي لم تذكر بعد، وهي أننا لو اعتبرنا القضايا (E س) [يلقى (أنا، س)]، وكذلك (E ص) (بيتر = ص)، كانت ن = ص، وبعبارة أخرى يكون تطابق بيتر مع من لقيه هو الذي (يثبت له) مسند تلك الجملة. وفي اللغة الإنجليزية توجد إمكانات جد محدودة حتى تعبر عن مثل هذا النوع من ضروب المسند ؛ ويتم ذلك بضغط النبر على جزء العبارة الدالة علي العلاقة. وقد يكون المعنى في هذه الحالة، غامضا ملتبسا : لأن ضغط النبر يجوز أن ينبئ بالرد بالتأويل، إما عن وجود أشخاص كثيرين قد لقيتهم، ولكن في الحقيقة قد أكون لقيت منهم إنسانا (معلوما عندي) وهو بيتر، وإما أن يتناول ضغط النبر بكونه دالا على أن المتكلم ينكر أو يعارض افتراضا محتملا خمنه المستمع. وفي هذه الحالة يحدث (السكوت) الفراغ (...) وكذلك س = يـ. ويجب أن يسمى الاستعمال الأول ‹التعارض المميز› أو ‹الاختيار› والإستعمال الثاني يدعى ‹النقض› أو ‹التصحيح› مما يعني أن ضغط النبر المخصوص يتحدد في الاستعمال الأول من الوجهة السيمانطيقية، وفي الثاني من الوجهة التداولية.

وليس يقتصر الاختيار الإنكاري على الأحوال التي تكون فيها علاقة المحمول معهودة كما نرى في بعض الجمل من نحو ـ وأخيراً، استمتعت إليه وأنكرتها ـ ويترتب عن ذلك أن قاعدة [64] لاتزال من الوجهة النظرية صحيحة إذا افترضنا أن العبارات تجري مجرى لغويا سيمانطيقيا : إذ لايؤدي تعيين المسند إليه ـ المسند إلى الالتباس دائما بالنسبة للعبارات المندرجة في بنية سطحية ؛ ويشبه أن تطبق القاعدة تطبيقا صحيحا إذا قصد بالكلام عبارة واحدة فقط من نحو :

[65] بيتر مريض

[66] لقي بيتر فتاة

[67] أن يكون بيتر لقي فتاة إن هذا لم يكن متوقعا.

وكلما وجدت عبارات كثيرة دالة على أشياء معينة كلما كان المقام أقل صعوبة. ولقد أشرنا من قبل إلى أنه في مثل هذا الحال يمكن أن نفترض عدة أنواع للمسند إليه أو واحد منه معقد

[68] ذهب الفتى مع الفتاة إلى السينما.

وربما تتحدد هنا إحالتان مرجعيتان أو ثلاثة. والحل الأسهل أن نفترض مسندا إليه ثلاثيا ‹الفتى، الفتاة، أو السينما›. ويتأدى غرض المسند بالمحمول لهذا الثلاثي أعني «ذهب» والزمان الماضي. ولايتفق هذا التخريج مع المسلك الحدسي، على معنى أن هذا الافتراض ليس بمتفق مع طريق الحدس الذي تثبت به ضروب المسند إليه أي باسئلة الاختبار من نحو ‹ماهو اعراب لفظ الفتى من الجملة المذكورة› أو ‹ما الذي فعله الفتى؟ › حتى يكون الفتى معرفا باعتباره اسما يؤدي غرض المسند [124]

إليه. وبدلا من تعيين علاقة خاصة لزوج أو لثلاثي يبدو أننا عينا حينئذ خاصة معقدة (الذهاب مع الفتاة إلى السينما) لشيء محدد كما لوكان الأمر يجرى في التمييز الكلاسيكي : الموضوع ـ المحمول. وعلى نفس الطراز ينبغي أن يؤدي الزوج (الفتى، الفتاة) غرض المسند إليه في جملة [68] عندما تقع الإجابة عن السؤال (ماذا فعل الفتى مع الفتاة ؟). ومثل هذه الأسئلة هي وسائل للتعبير عن مقام تواصلي محدد لأنها ترشد إلى أين توجد مصالح المستمع ومنافعه، وماذا يريد أن يعرف أو يتوقع أن يخبر به بافتراض سياق محدد في جزء من الكلام. وفي تقدير صريح ينبغي أن يتضح كيف أن مثل هذه الأسئلة « تترتب عن» جزء من الكلام. وبينما يكون شح معرفة المستمعين، أو بالأولى افتراضات المتكلم إزاء مايريد أن يعلمه المستمع هي التي يجب أن تعالج معالجة تداولية ؛ فإن هذا التقدير الاعتباري ينبغي أولا وقبل كل شيء أن يكون اعتباراً سيمانطيقيا.

ولنأخذ أمثلة الجمل الواردة قبل [68] كشاهد على مايلي :

[69] لقد سرت ماري أن تغادر البيت تلك الليلة

[70] لقد سر بيتر أن يغادرالبيت تلك الليلة.

ومن الواضح أن الفتى والفتاة (أو ضميرهما) يطابقان من الناحية المرجعية بيتر وماري على التوالي : ولوفرضنا جملة [69] كلاما متقدما أو سابقا لأمكن أن نقول إن [68] تخبر بشيء عن الفتاة خبراً أوليا على الأقل. وكذلك وبالمثل فيما يخص الفتى، تبعا لجملة [70]. وفي الظاهر إن إسناد لفظ الفتى والفتاة إنما يتوقف على إسناد تكافؤ العبارات من وجهة الإحالة المرجعية في جملة سابقة كالحال تماما في أسئلة الاختبارات مما يكون ثابتا في بعض السياقات المعرفية ثبوتا جازما. فإذا صدق هذا النوع من الإثبات النسبي لضروب المسند إليه جاز أن نستنتج أن الفتى يختص به المسند إليه في [68] بعد جملة من نحو : لقي بيتر فتاة في هذه الظهيرة، بحيث يكون اسم الفتاة ليس مسندا إليه بل جزءا من المسند تبعا للقاعدة [64] وكذلك الحال فيما يخص "الفتاة"، بعد جملة من نحو : في هذه الظهيرة لقيت ماري الفتى .وبعد مثل هذه الجملة كالحال بعد [70] و [69] على التوالي ينبغي أن تؤول الجملة [68] كما لوكانت متعلقة أساسا بالفتى والفتاة تباعا. ومهما يكن الأمر فباستثناء بعض الصعوبات المذكورة قد تصادف قاعدة تعيين المسند إليه صعوبات من نوع آخر (لأنه إذا وجدت أكثر من عبارة إسنادية في الجملة، أمكن إذن أن تؤدي عبارة الإحالة المرجعية مع آخر عبارة الإسناد، غرض المسند إليه). أعني أنه بعد جملة من نحو : بيتر لقي فتاة بعد الظهيرة، قد نحصل على جملة : كانت الفتاة ظريفة جداً. وتبعا لقاعدتنا، فقد يعني ذلك أن الفتاة ينبغي أن نحدد لها دور المسند إليه [68]. وإن كان يمكن الحكم بأن الجملة مقولة على الفتى. إن اتبعنا على الأقل حدسنا

الطبيعي. ويقوم هذا الحدس على كون أن الفتاة قد ذكرت بعد ذكر الفتى وعلى صلة منه أعني كما لوكانت ‹موضوع› علاقة اللقاء .ثم إن هذا الحدس ليس دائما صحيحا كما يتضح ذلك بواسطة الحكاية الآتية.

[71] كان في قديم الزمان ملك عجوز
وكان له سبع بنات
وكانت إحداهن تسمى بيلا ؛ 125
وكانت تحب أباها كثيراً.

ومع أن البنت ورد ذكرها مقترنا بأبيها الملك، فنحن لانستطيع أن نقول إن أباها في الجملة الرابعة يؤدي ‹مبدئيا› غرض المسند إليه : فإن الجملة تدور تبعا لحدسنا حول بيلا التي ورد ذكرها في الجملة المتقدمة. ومن ثم يجب أن نلاحظ أن الجملة : كان هو أفضل صديق لها، لايمكن أن تستساغ كجملة رابعة من [71] بينما جملة : كان يحبها أكثر منهن جميعا تكون مقبولة، كما تستساغ إعادة صياغتها كاملة على نحو : كان أبوها أفضل صديق لها. والجملة الأولى المقبولة يجوز أن تعيد إثبات كون ‹الأب› هو المسند إليه أو على الأقل ثبوت الزوج ‹الأب، البنت› وفي الجملة الثانية المستساغة لايصح أ ن تكون العبارة ‹أبوها› ذات عائد مرجعي، لأنها لاتدل في الظاهر على المسند إليه، وإنما على جزء من المسند، بينما يشكل الضمير هي، والعبارة ‹أفضل صديق لها› المسند إليه، (أو ما اشتق منه).

ويبدو أن الصعوبة المثارة في هذه الحالات ناتجة في جزء منها من كون أن إثبات غرض المسند إليه في جمل فردية مصحوبة بعناصر كثيرة مقيدة، يتوقف أيضا على مايمكن أن يسمى المسند إليه الشائع المنتشر في المقطع أو في الخطاب بوجه عام، ذلك أننا في جملة [71] نعلم أنه في الجملة الثالثة يكون المسند إليه الخطابي (أو في الخطاب) منقولا إلى البنت، مما لايصدق على جمل «وسيطية»، من نحو إنها كانت ظريفة بعد أن يثبت لفظ بيتر مسندا إليه خطابيا مأخوذاً كمثال سابق.

أماكيف نعرف ضروب المسند إليه (أو أجزاء منه) في الخطاب فهذه مسألة نتركها للفصل القادم. غير أنه يمكن أن نفترض مؤقتا أنه إذا كانت عبارة مادالة على غرض المسند إليه، وكانت عبارة أخرى في جملة لاحقة محتوية على إحالة مرجعية عائدة إلى العبارة الأولى أمكن أن يكون المسند إليه ‹جاريا مستمراً على حاله›. ويبدو أن كل تغيير في المسند إليه يترتب بكيفية آلية من تلقاء ذاته، على مرجع الأشياء المعرفة من قبل مما يكون عائداً إلى عبارات مسند من نحو :

[72] أ : إني أبحث عن آلتي الكتابة
ب : إنها لم تعد موجودة على مكتبي

وبينما يؤدى ضمير المتكلم ‹أنا› المعرف سياقيا لغرض المسند إليه في جملة [72] أفقد انتقل هذا المسند إليه إلى متغير راجع إلى الآلة الكاتبة في جملة [72] ب غير أنه من الصعب أن نجزم ماإذا كان الضمير ‹أنا› متعينا للمسند إليه في جملة [72] أ أو أن هذا المسند إليه يبقى علي حاله في جملة اللزوم :

[72] ج. لم أرها في مكتبي.

التي يبدو أنها متعلقة بالآلة الكاتبة (كما يدل عى ذلك الضمير المفعول من أراها). وكما سبق أن ذكرنا فإنه ينبغي أن نفترض بأن مجموعة أو أزواجا مرتبة يمكن أن تكون ضروبا من المسند إليه في الجملة (إن لم تثبت كثرة من المعلومات حول مسألة الإسناد بواسطة المقطع كله أو الخطاب).

وينبغي أن نلاحظ، ولو على نحو عرضي، بأن المتغيرات العائدة إلى أجزاء معرفة في السياق (كالمتكلم والمخاطب) لاتحتاج أن تذكر صراحة في الخطاب حتى تكون موضوعة للمسند إليه : إذ هي مع ترتيب طبيعي، وتشديد ملحوظ على النبر قد تكون دائما موضوعة لغرض المسند إليه

126

وأيضا تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل العبارات الاسمية موضوعة لتأدية وظيفة المسند إليه : فقد تستعمل هذه العبارات كذلك في الحالات التي يوجد فيها على نحو جلي، موضوع من نوع ما في عالم الخطاب المعين. وأيا كان الأمر، فلكي يصير المسند إليه موضوعا مؤديا لمثل هذه الأمور ينبغي أولا أن يذكر ف مجموع من الإحالات المرجعية كقولك :

[73] لقد فر ليونارد مع الخادمة

حيث إن لفظ الخادمة ينتمي على القطع إلى المسند.

6 ـ 6 ـ وليس من السهل أن نستخلص نتيجة خالية من اللبس من هذه الملاحظات المتعلقة بمناسبة المسند إليه ـ المسند في الجمل المفردة، ولاحتى في الجمل المأخوذة من نص السياق. نعم قد أنشأنا معياراً صوريا واضحا، أعني قاعدة [64] مما يمكن أن يوافق مبدأ معرفيا لتوسيع المعلومات. إلا أنه يشبه ألا تكون حدوسنا الطبيعية قادرة دائما على أن تتلاءم مع هذه القواعد وتأنس لها .

ثم إنه في ذات الوقت ليس من السهل أن نميز بخصوص هذه النقطة بين ضروب الإسناد المرتبة في الجمل المفردة من ناحية أولي أو بين تسلسل أو ضروب الإسناد في الخطاب من ناحية ثانية. أما كيف يمكن أن تعرف ضروب المسند إليه الخطابي ؛ فهذه مسألة سنتطرق إليها في الفصل القادم. وعلاوة على الشروط المرجعية التي أثبتاها آنفا، فإن تعيين غرض المسند إليه الجملي يشبه أن يتحدد أيضا

بقواعد ثبوت المسند إليه كما يتحدد بانتقاله بل أكثر من ذلك يتعين بعناصر تداولية من نحو ‹الفائدة› و‹الأهمية› ؛ و ‹المناسبة›. وهذه مفاهيم وإن ظهرت غامضة، فسوف تتضح اتضاحا كبيراً عندما نناقشها في الفصل الثامن. وقد تبين في القسم الأخير من هذا الفصل أن مسائل سيمانطيقية الخطاب لاتزال محيرة : حتى وإن وجدت لها بعض القواعد إلى حدما، فقد بقيت فروق دقيقة يبدو أنها منقادة لضوابط أخرى.

تعاليق الفصل الرابع

1 - وقد تستعمل عبارات أخرى للدلالة على مفاهيم متقاربة. فقد استخدم كل من هاليدي Halli-day وهازان Hasan سنة (1976) مصطلح التام cohesion وإن كان أحيانا في معنى أوسع مما نستخدم نحن فيه لفظ الاتساق، وفي مؤلفات أخرى وبالأخص في علم النفس والفلسفة يستعمل لفظ الترابط للدلالة على اتساق الخطاب. وينتج من خلال مناقشتنا أن الترابط في اصطلاحنا هو نوع جد مخصوص من الاتساق أعني مجموعة الشروط التي تحدد العلاقات أزواجا أي ضروب التعلق والتبعية بين الأحداث كما تعبر عنها الجمل المؤلفة وماتركب منها، ولها صلة بعالم ممكن وبموضوع تحاور ممكن. ولمزيد من النقاش الفلسفي لمصطلح الإتساق والصدق يمكن الرجوع إلى ريشر Rescher (1973)

2 - مثلا العلاقات الموجودة بين الجمل الآتية، وهي جمل غير مترابطة من الوجهة الدلالية، ولكن لها علاقات أخرى متسقة : مثلا لقد ذهبوا إلى حديقة الحيوانات إنهم لم يكونوا قد زاروها من قبل. وسنسوق أمثلة أخرى فيما يرد عليك

3 - إننا لم نعالج وجوها أخرى للاتساق فحسب بل تناولنا بالتحليل علاقات المعاني المعجمية، والمرجعية وغيرها، كنا قد تناولناها في عمل سابق (أنظر مثلا ڤان دايك 1972 a، ومراجع الكتب المذكورة هناك) وقد رجعنا أيضا إلى قائمة الكتب من العلاقات المتسقة مماأورده كل من هاليدي وهازان سنة 1976 .

4 - وذلك أنه مثلا في حديث حول حفلة شاي في عمارة بلندن يكون تقديم جسيمات ذرية والأفيال حديثا غير ملائم (اللهم إذا كان الحديث بطبيعة الأمور قد شرع فيه أثناء الحفلة). ثم إن جزءا من هذا النوع عن التداولية غير المتوقعة ينبغي أن يعاد تركيبه في عبارات سيمانطيقية متناسقة مما يقتضي وجود علاقات بين الأشخاص، وخواص الأشخاص، كما يتطلب من ناحية أخرى وجود وظائف مجردة أعني موضوعات للتحاور مما يحدد مجموعة الأحداث الممكنة التي تتضمنها الأفراد والخواص.

127

5 - يراجع بالأخص هاليدي وهازان (1976) وكذلك بالنسبة لبعض الخواص النحوية للخطاب أعني البنيات التركيبية المعبرة عن اتساق دلالة العلاقات في الخطاب، ڤان دايك (1972a) وأيضا Dressler دريسلر (1970). وكذلك المراجع المذكورة في هذه الكتب.

6 - يجب إقامة تمييز منهجي ونظري بين مفهوم التحديد في النحو أو النسق المنطقي (مثلا السيمانطيقا) والتحديد في العمل الإجرائي الواقعي من إنتاج لغوي ومعنى مفهوم وكما سنفسر

علي وجه الإيجاز في الفصل القادم، فإن القارئ المبتدئ في قراءة الخطاب لايمكن أن توجد تحت تصرفه بنية كلية كبرى كاملة، ولكنه يمكن أن يضع افتراضات وتخمينات حول مواضع التحاور، ويمكنه أن يتأكد منها علي وجه التدرج وأن يغير منها أو أن يطرحها كلما اتسعت قراءته. أما في النحو فعلينا أن نكتفي فقط بالتبعية النظرية أي بضروب التأويل النسبي للعبارات مع اعتبار موضع التحاور (وأيضا النظري)، كما لوكان هذا الموضوع موجوداً هنا قبل الآن. وبهذا الإعتبار فإن النحو يتمكن من صوغ "الفهم النهائي" لقارئ الخطاب أو لجزء منه صياغة نموذجية ـ ولو علي نحو مجرد. ولايمكن أن نناقش هنا بالتفصيل التحريات الدقيقية المنهجية مما يدخل في هذا الباب.

7 ـ وفيما يخص مفهوم شبيه بما قدمنا (نموذج نصي) يراجع مثلا Ballmer بالمر (1972). وبالرغم من ذلك ينبغي أن نلاحظ بأن مفهوم قالب الخطاب أو أي نوع آخر من أنواع السلاسل النموذجية المرتبة ـ لم يعرف في النظرية المنطقية تعريفا جيداً. (انظر مثلا Groenendiyk جرويننديك و Stokhof ستوخوف 1976 فيما يتعلق من جهة أخرى بتصور شبيه يطلب به تأويل جمل مركبة (انجازية) وينبغي أن نذكر بأن البنية النموذجية هي عبارة عن هيأة دلالية مجردة، "لما هي عليه" (من مجموعة العوالم والأفراد، والخواص...) وعلاوة على الوظيفة المعنوية (الرابطة لتعابير اللغة بهذه "الأمور" الدلالية المتغيرة)، فإن مثل هذه البنيات النموذجية تشكل قوالب (انظر الفصل الثاني) ثم إن خاصية قالب الخطاب ينبغي مثلا أن تكون قائمة على أن المجال الخاص للأفراد يجب على الأقل أن يتقاطع (بما يحدد ماسمي الآن في الأداب بمجال الخطـاب). راجع مايلي

8 ـ وفيمـا يتعـلق بنـوع (القيـد التسـويري) أو (نوع التسـوير)، يراجع Altham الثام و Ten-nant تينانت (1975). والمراجع المذكورة هناك تشير إلى الأعمال الأولى لهذا الموضوع... وأنظر كذلك ڤان دييك (1973a) ففيه مناقشة حول التسوير في الخطاب

9 ـ يمكن الرجوع إلى الفقرة 6 من الفصل الثاني. وفيما يخص التفصيل الصوري لهذا المشكل نذكر Goddar جودار و Routley روتلي (1973).

10 ـ وفيما يخص «جهة» الدلالية وما شابهها من مفاهيم وتصورات يمكن أن ننظر في المراجع الواردة في هامش الفصل الثاني رقم 18

11 ـ قد يتألف الوصف الكامل للموقف من جميع الجمل الصادقة (أو المستوفية للشروط) باعتبار هذا الموقف وقد يتطلب الأمر خاصة أنه إذا لم تنتم ق إلي المجموعة كانت ~ ق عضواً فيها. وبوجه عام فإن مثل هذه المجموعات ينبغي أن تكون متسقة. فإذا انتمت ق إليها، لم تنتم ~ ق. وستكون متسقة على وجه أكمل إذا كانت قضية، بالإضافة إلي ذلك، عضوا أو جزءاً من المجموعة دون أن تجعلها غير متسقة (وبالتالي إما أن تكون أ عضواً وإما أن ~ أ منتفية أيا كانت أ)

12 ـ إن أحداث جريمة القصة التي اقتطفنا منها هنا وفي أمكنة أخرى أمثلة كتبها جيمس هادلي تشيس James Hadley Chase 1944 وقد نقلنا عن طبعة panther Book سنة 1975

13 ـ ينبغي أن نتذكر أن العبارة ل (أ) تعني (صدق أ) فهي ترمز إلى الشيء المدلول عليه بالعبارة أ (أنظر الفصل الثاني)

14 ـ ويلاحظ هنا صعوبة المشكل المنهجي لتميز الخاصة السيمانطيقية الصورية لاتساق الخطاب من ناحية أولى عن الخاصة التداولية والمعرفية المحددتين والمصاغتين باعتبار عالم المعرفة والرد الاستراتيجي بالتأويل، وباعتبار ضروب التوقع. وفي المقاطع التالية لانشغل أنفسنا دائما بجعل هذا التمييز صريحا. إلا أنه يجب، بالنسبة للسيمانطيقيا أن تلفت الانتباه إلى أن ضروب التوقع وعالم المعرفة وغيرها إنما تختص بمجموعة محددة من القضايا مما يمكن أن ترد إليها الجمل بالتأويل ردا

"صوريا". وليس من غرض السيمانطيقيا الصورية أو اللسانية أن توضح هذه القضايا. وإنما عليها أن تضع أعم شروط التأويل لاتساق انتظام الجمل مما تقتضيه مجموعة ضروب التوقع / والمعرفة من هذا القبيل.

15 - إن مصطلح الإطار مأخود من النزعة السيكولوجية الحديثة والذكاء الإصطناعي. وقد نحت هذا المصطلح مانسكي Minsky سنة (1975). ولمزيد من التوسع في المناقشة والمراجع يمكن مطالعة الفصل القادم. وفيما يخص العلاقات بين الأطر السياقية وتأويل الخطاب (وفهمه) يمكن الرجوع إلى فان ديك (1976 a)

16 - والمسلمات الواردة هنا هي إحدى التصورات الممكنة للأطر (المعرفية). وقد ذكرتها هنا لندل بها على افتراض أن إطار - المكتب لايجوز أن يحتوي في ذاته على معلومات مقصود بها أن المكاتب لها نوافذ، بل أن هذه المعلومات تندرج تحت أعم إطار - منشئ ونحن نرى، مرة أخرى أن الاتساق السيمانطيقي الذي يحدد الفهم، وفي هذا المقام يحدد صفة التصديق، قد ينبني على علاقات بين الأحداث كما هي معلومة على وجه التواطؤ والاتفاق، وفي هذا الموضع مقدمة لنا في أطر سياقية.

17 - ولمزيد من التوسع يمكن الرجوع إلى المناقشة التي قد مناها في الفصل الثاني والمتعلقة «بالأشياء الممكنة» وكذلك في معالجة Rescher ريتشر 1975 . وينبغي أن نلاحظ أن اسم كلير راسل الحقيقي كما يوجد في عالم متحقق ماض لايتطابق تمام المطابقة مع كلير راسل كما تتصور في عالم متخيل الصدق، متحقق فيه وجود كلير راسل. لما كانت تقصد فقط « تماثل الإحالة المرجعية» في الخطاب جاز أن تقتضي صفة التماثل عوالم كثيرة، مما يستوجب ضوابط محددة (مثلا قد يتوصل إلى هذه العوالم من عالم معطى).

18 - ينبغي أن نلاحظ أن التأويل المذكور هنا هو من نوع ذلك التأويل النظري السيمانطيقي المجرد، أعني تأويلا تتحدد فيه جهة المفهوم و / أو ماصدق العبارات. ولاندعى أن مثل هذه النظريات يمكن أن تترجم مباشرة إلى نظرية لمعالجة المعلومات (مع فهم) سيمانطيقي. ولكن حتى في مثل هذه النظرية المعرفية ينبغي أن نقدر أن المستعملين للغة يبنون صوراً من القضايا المطوية كالحلقة المفقودة لغاية ربط الجمل المنفصلة انفصالا اصطناعيا. [يمكن الرجوع إلى كينتش Kintsch (1974) فيما يخص الدليل الأمبيريقي لهذا الافتراض].

19 - أما كيف يمكن أن تكون سلطة الأطر المتواضع عليها قهرية حين تأويل متسق لخطاب مستعملي اللغة فقد يجوز أن نوضح ذلك بواسطة كون أن كل قارئ للمسودة الأولى قد يظن أن الضمير المذكور (هو) كتب خطأ بالآلة (هي)

20 - وينبني هذا الاستنتاج على بنية معجمية شبيهة بإطار مفهومي من جملة المفاهيم الواردة في [30]. ثم إن مانقوم به في الحقيقة يعد إجراء من نوع الاستغراق أعني تخصيص تفاصيل (معلومة بوجه عام) أفعال وتصرفات من مستوى (أدنى للتمثيل العقلي)

21 - يمكن الاحتجاج بأن صفة الكمال لأصناف مختلفة لاتنتمي إلى خطاب متسق بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ بل تؤسس أيضا تداولية نوعية مما يحدد مناسبة متصلة بسياق معين (مما يقتضي قصداً تواصليا). ثم إنه قد تعتبر صفة الكمال (أو نقصانها) شرطا من شروط اتساق أو عدم اتساق الخطاب.

22 - لما كانت كل قضية (تصدق بحيث إنها تستلزم ذاتها)، واستلزام قضية لذاتها من قضية صريحة هو استلزام بطبيعة الحال غير صريح.

23 - يمكن الرجوع إلى دال Dahl (1969) وهاجيكوفا Sgall,Hajicovà وبنيسوفا(1973) Benésovà و ما ذكر هناك من مراجع.

24 - إن من بين أبحاث سيكولوجيا المعرفة البحث المتعلق بالاتساق المعرفي لدراسة الجديد من العقد المفترض، كما أوضح ذلك كلارك Clark (1976). وأيضا يمكن من وجهة نظر لسانية مراجعة Dahl (1976). وفي الحقيقة فإن بعض الأعمال التي تعالج المعلومات السيمانطيقية تتناول أعم مسألة ؛ وهي كيف تندرج المعلومات الواردة في بنيـة تصوريـة آنية الحضور. وستذكر المراجـع في الفصل القـادم، وفي منـاقشـة الفصل الثامن.

25 - ونشير هنا بإيجاز إلى مسألة الوضع الدقيق لمفهومي المسند إليه ـ المسند أعني المستويات والحدود التي يجب أن توصف بها. ومع أن مناقشتنا اعتمدت أساسا صياغة ذات حدود سيمانطيقية (مرجعية) فإن العناصر التداولية والمعرفية مندرجة هنا أيضا. (كمعرفة المستعملين...) ولو تسامحنا في القول، لقلنا بالرغم من ذلك بأن العبارة المركبة مع تشديد النبر ونمط التنغيم تتعين أو تدل على غرض المسند إليه والمسند. وهذا يعني أنا نأخذ هذه الأغراض دالة على خواص البنية السيمانطيقية للجمل أعني خاصية من شأنها أن تتعرف (عى الأقل في هذا المستوى) باعتبار ضروب التأويل.

129

26 - إن المجال المعرفي لشيء ما يأخذه الإنسان ليدل به على مجموعة من القضايا المعلومة حتى تصدق على ذلك الشيء. ومن أجل مقاصدنا فقد يتأكد ذلك حتى أن المعرفة العامة المتواضع عليها إزاء بعض الأمور تصبح متضمنة إلا أن ذلك لايخرج أغراض المسند إليه والمسند من أن تجري على أساس معرفة مخصوصة أو قائمة على تجربة عينية إزاء الأشياء كما يتقاسمها المتكلم والمستمع في سياق تواصلي معين.

27 - وهذا قد يعلل استعمال الضمير العائد على مجهول يفسره مذكور متأخر كالحال في اللغة الإنجليزية، واستعمال الضمائر المشابهة في لغات أخرى. وفيما يخص اللغات اللاتينية والإيطالية والروسية قد لايكون مثل هذا التفسير ضروريا مادام ضمير الغائب المجهول من آخر اللفظ قد يستعمل للدلالة على الأحداث المجهول فاعلها ومهما يكن الأمر، فلا سبب يدعو لأن نفترض أن مثل هذه الوحدة الصوتية الدالة المورفيم لاتعبر أيضا عن غرض المسند (كما تدل بعض الوحدات الدالة في آخر اللفظ)، مما يستوجب إيجاد ضمائر معلومة الشخص عندما يتحصل غرض المسند (مما هو مجال بالنسبة للعبارات المجهولة الفاعل)

28 - قد ناقشت مدرسة براغ مفهوما ملتبسا قريبا مما ذكرناه أعني مفهوم مناسبة المسند إليه والمسند واخترعت لفظ الدينامية التواصلية مما جعلها تفسر مفاهيم (المنـاسبة)، وكذلك (الأهمية) لبعض العبارات، وربطتها على وجه الإمكان بضغط النبر والتنغيم، وترتيب القول حتى يتسنى تفسير ضروب المسند إليه والمسند باعتبار مايطرأ عليهما من تحولات أو تعارض. ويمكن الرجوع إلى استعمال، هاجيكوفا وينسوفا (1973) من أجل منـاقشة هذه المعاني.

الفصل الخامس

البنيات الكبرى الشاملة

1 ـ مدخل

1 ـ 1 ـ كنا قد بينا في الفصول السابقة، أن ما تتميز به الخاصية السيمانطيقية لبنيات الخطاب هو أنه ينبغي أن تتناول أيضا على مستوى أعم وأشمل ترتيبا ونظما، وهذه بالضبط هي البنيات الكبرى الشاملة، وكذلك كنا بينا بوجه خاص، أن شروط الاتساق السيمانطيقي يجب أن تصاغ صياغة مثل هذه المعاني كموضوع التحاور أو الخطاب. و سنعمل في هذا الفصل على أن تكون بعض الخواص السيمانطيقية مرتبطة بتلك المعاني ارتباطا وثيقا.

1 ـ 2 ـ ثم إنه ليس من غرض هذا الكتاب ولا من هدف هذا الفصل أن نضع فيه نظرية حقيقية في البنيات الكبرى الشاملة، مما يشكل بالتأكيد مشروعا سابقا لأوانه (1). فمن ناحية أولى قد تتعدى هذه النظرية حدود مجال علم النحو و تنوعه أو مجال النظرية اللسانية العامة، ممتدة إلى أشمل دراسة للخطاب المعالج في علم النفس، والعلوم الاجتماعية والبويطيقا (القول الشعري) ومن ناحية ثانية، فإن الملاحظات والأوصاف المتعلقة بخواص البنيات الكبرى العامة لا تزال كلها حتى الآن غامضة مما لا يصح معها أن تسوغ تعميما نظريا. وإذن ينبغي أن ينحصر هذا الفصل في حدود بعض الملاحظات التي تتعلق باللسانيات وبخاصة السيمانطيقا كما يجب أن يعين هذا الفصل طبيعة البنيات أو التراكيب الشاملة الكبرى. مما يرجع فقط على نحو غير مباشر إلى دليل أو شهادة قدمت في السنوات القليلة الماضية في صورة افتراض مؤداه أن التراكيب الكبرى الشاملة تشكل جزءا منفصلا من التحليل السيمانطيقي.

1 ـ 3 ـ ولنقم الآن بإحصاء بعض المسائل والمشاكل التي يبدو أنها تستدعي صياغة في حدود البنيات الكبرى الشاملة.

وقبل كل شيء، فإنه من الضروري، كما ذكرنا آنفا، أن نوضح الوضع الخاص والحالة المميزة لهذه المفاهيم مثل موضوع التحاور أو محل الخطاب. ولقد كنا ناقشنا في الفصل السابق مفهوم ‹الموضوع› المسند إليه في الجمل كما حاولنا أن نجيب عن[131] أسئلة من نحو : ‹بأي معنى يجوز أن نقول إن جملة ما تدل على هذا الشيء أو تؤدي غرض هذا المعنى؟›. ثم إنه يجوز أن تصاغ مسائل من هذا القبيل في سلسلة من الجمل المرتبة كما تصاغ ضروب الخطاب كلها، وقد يبين سلوكنا اللساني أننا نستطيع أن نقول بأن هذا الخطاب أو جزءا منه دال على هذا المعنى أو غرضه هذا الشيء. و ذلك أننا نستطيع أن ننتج ضروبا أخرى من الخطاب أو أجزاء منها بحيث تكون معبرة عن تلك الدلالة ‹القصدية، ذات الغرض المتجه إلى الشيء›. مثلا العبارات الموجزة كالعناوين، والاستنتاجات الملخصة، أو الآراء والأحكام المركزة، في أية صيغة كان كل ذلك .

وعلى هذا فإن المسألة تنحصر فيما إذا كان هذا المعنى لموضوع الخطاب يمكن أن يصرح به في عبارات سيمانطيقية، فإن كان ذلك كذلك، تحدد الإشكال فيما إذا كنا نستطيع أن نثبت علاقات سيمانطيقية بين معنى من هذا القبيل وبين التصور السيمانطيقي للجمل المتسلسلة أو المتوالية للخطاب وهل يجوز أن نتحدث عن موضوع "نظري" واحد من مقطع معين أو من خطاب أو هل نستطيع أن نميز على وجه الإمكان النظري موضوعات كثيرة لنفس المقطع أو الخطاب ؟ ثم ما هي العلاقة بين موضوعات الخطاب وأجزائه على التتالي ؟ وما هي العلاقة الموجودة بين بنية موضوع من هذا القبيل والبنية الشاملة الكبرى للخطاب ؟ . وأخيرا ما هو الدليل اللساني ‹النحوي› الذي يمكن العثور عليه لادراج مفهوم موضوع الخطاب ؟

1 ـ 4 ـ وفي معنى أوسع ينبغي أن نبحث ما إذا كان يمكن أن نصيغ قواعد عامة تربط الجملة وانتظام متوالية البنيات مع التراكيب الكبرى الشاملة للخطاب. وإذا افترضنا أن وجود مثل هذه التراكيب ينبغي أن يكون لها وضع وحالة (هيأة) سيمانطيقية ؛ وجب أن نتساءل ما إذا كان يجب أن توجد مقولات مخصوصة لتمييز البنيات الكبرى الشاملة بوجه عام عن التراكيب الكبرى الشاملة لنماذج محددة من الخطاب بوجه خاص. ثم إلى ذلك : ما الذي يرشد حدوسنا الطبيعية أو إدراكاتنا الأخرى لمعرفة لسانية متجلية في عبارات لغوية متواطئ عليها حتى تستند على وجود قواعد بنيوية كبرى وأصناف المقولات

1 ـ 5 ـ وهناك مجموعة أخرى من المشاكل تستدعي قليلا من الانتباه في اللسانيات، وتهتم هذه المجموعة بالعلاقات بين ضروب الخطاب سواء من الوجهة السيمانطيقية [‹التداولية› كما كنا اعتدنا أن نتحدث في علم اللسانيات البنيوية

الكلاسيكية]، وفي النحو (من الوجهة التركيبية) فمن ناحية أولى كيف يمكن أن يتعين موجز لخطاب ما أو تجريده أو إعادة صياغته ؟ ثم كيف يمكن أن نقول إن جملة ما أو خطابا مستنتجا من آخر، مما يقتضي مرة أخرى أن نطبق على وجه دلالي مفهوم الصدق على الخطاب . ومن ناحية ثانية لما كانت كل جملة من حيث هي كذلك تقترن بجمل أخرى حتى تصاغ ضروب الخطاب ، وكان كل خطاب يقترن مع ضروب أخرى منه لتنتظم المحاورات، وأنواع التخاطب كان السؤال : أية خاصية من خواص الخطاب و بنية التحاور ينبغي أن تحصل في عبارات تداولية ؟

2 ـ موضوعات الخطاب

2 ـ 1 ـ إنه عوضا عن أن نبتدئ بافتراض تأملي حول الوضع والبنيات الموجودة للمستويات الكبرى الشاملة أو حول الضوابط المقيدة لمعالجة تعقيد المعلومات السيمانطيقية[132]، فإن مفهوم البنية الكبرى الشاملة يمكن، بدل ذلك، أن نتناوله من خلال وجهة نظر عينية مشخصة، أعني تفسير المعنى البديهي الحدسي للفظ الموضوع Topic . وبهذا الاعتبار فقد يقدم النقاش أساسا ضروريا لاتساق الشروط المذكورة آنفا، وفي ذات الوقت قد يكمل النقاش ويغتني بمفهوم (الموضوع المسند إليه في الجملة).

2 ـ 2 ـ ثم إن مفهوم موضوع الخطاب (أو موضوع التحاور) ونحن نأخذ هذين المفهومين هنا مترادفين يشبه أن يكون أشد لبسا من مفهوم (الموضوع = المسند إليه في الجملة). وبالنسبة لهذا المفهوم الأخير نستطيع أن نثبت على الاقل بنيات فونولوجية وتركيبية من شأنها أن تدل على مناسبة مفترضة للمسند إليه - المسند. فمن جهة أولى قد تكون الحدود من نوع (الموضوع، الأطروحة، والدلالة على الغرض)، مطبقة تطبيقا حدسيا على أوسع وأطول مدى للخطاب والتحاور وأيضا في هذا المعنى الأخير، حتى في الجمل قد يحصل أن يتحدد من الناحية السياقية (التناصية) ما إذا كان الموضوع مثلا هو (جون أو ماري) أو (القيام برحلة حول العالم) إلا أن موضوعات الجمل كما رأينا تحدد توزيع المعلومات على طول انتظام متوالية الجمل بينما يبدو أن موضوعات الخطاب ترد المعلومات السيمانطيقية و تنظمها وترتبها تراكيب متوالية ككل شامل.

2 ـ 3 ـ و حتى نجعل هذه الافتراضات البديهية أكثر وضوحا فلنقم بفحص بعض الامثلة.

و بداية قصة جريمة تشيز Chase التي حللنا منها المقطع الأول من الفصل التاسع تجري على النحو الآتي :

[1] لقد كانت مدينة فيرفيو متجهة إلى الموت. ففي الماضي كانت هذه المدينة نشيطة، متقدمة، وأصغر مدينة مزدهرة. وكان مصنعاها الواسعان المختصان في صنع الأدوات اليدوية مصدرين مربحين للثروة.

وفي هذه الأيام، تحقق لها عصرها الذهبي، وقد شهد لذلك مجمل الإنتاج فيها ؛ غير أن طرق إنتاج هذه المدينة الصغيرة لا تستطيع أن تنافس المصانع المعاصرة التي برزت فجأة في ضواحي المنطقة.

إن مجمل الإنتاج ومدينة بنتونڤيل كلفا فيرڤيو ثمنا باهظا، ذلك أن بنتونڤيل كانت مدينة تتسع الصناعة فيها سريعا، وهي تبعد بثلاثين ميلا عن فيرڤيو، وكانت مشتهرة بالفطريات، فاتجه إليها الشباب لبريق حوانيتها المصبوغة النظيفة، وانخفاض ثمن مساكنها المنبثة في كل مكان، ثم عربات حافلاتها السريعة، وكذلك قلبها الشاب القوي النابض بالتجارة.

وعلى ذلك فإن شبيبة فريڤيو قد انتقلت هي كذلك إلى بنتونڤيل أو بعيدا إلى شمالها، وقد سافر بعضهم إلى مدينة نيويورك. وأيضا فإن الأعمال التجارية الأكثر نموا قد انتقلت إلى بنتونڤيل حالما ظهرت الإعلانات المكتوبة على حيطانها. ولم تبق إلا الدكاكين الصغرى الأقل مغامرة مواصلة نشاطها على أحسن ما يمكن.

وعلى ذلك فإن مدينة فيرڤيو كانت قد انهزمت وأنت يمكنك أن تراها في منازلها الرديئة، وأزقتها المهملة. ونوعية بضاعتها المعروضة على نوافذ حوانيتها، كما يمكنك أن تلاحظها في رداءة جماعة المهاجرين الصغيرة من رجال الأعمال المتقاعدين الذين كانوا قد اشتغلوا كثيرا في العصر الذهبي، والذين اكتفوا بأن تمسكوا وقنعوا بالعيش الدون في هذه المدينة الصغيرة الحزينة المتجهة إلى الركود. ويمكنك أن تراها بوجه خاص في الأعداد العاطلة من العمال الذين يتكدسون في زوايا الأزقة غير مبالين كسالى، جامدين.

133

....

فإن تساءلنا ما هو موضوع هذا المقطع أو أطروحته، أو بعبارة أبسط (حول ماذا يدور هذا المقطع ؟) أمكن أن يجيب متكلم من أصل المدينة المذكورة إجابة من هذا القبيل (فيرڤيو مدينة صغيرة) و قد يقول (أفول و انحطاط العصر الذهبي لفيرڤيو) أو يقول (انحطاط فيرڤيو حادث عن مجمل الإنتاج و منافسة المدينة المجاورة بنتونڤيل).

كل هذه الأجوبة ينبغي أن تقبل بداهة حسب الاتفاق والتواضع. والإشكال الآن : ما هي القواعد السيمانطيقية والأساليب الإجرائية المتضمنة في هذه القدرة الاستعدادية الموجودة عند مستعملي اللغة!

والبداية الواضحة يجب أن تدل على أن موضوع هذا المقطع قد عبر عنه، في حقيقة الأمر، مرارا كثيرة.

[2] - إن فيرڤيو كانت متجهة إلى الموت
- وكان لها عصرها الذهبي
- وقد كلف مجمل الإنتاج و بنتونڤيل فيرڤيو ثمنا غاليا
- انهزمت فيرڤيو.

وكل هذه الجمل الاستعارية إلى حد ما تكاد تكون تلخيصا لنفس التصور السيمانطيقي الضمني. ولكن كيف نعرف على وجه الدقة أن هذه الجمل تعبر بالضبط عن المقطع كله ؟

وكذلك وبالمثل لو أننا أخذنا (مدينة فيرڤيو)كموضوع لأمكن أن نقول : إنها تؤدي أيضا وظيفة الموضوع في كثير من الجمل في المتوالية المنتظمة. غير أننا نقول مرة أخرى ، إن هذه الإجابة المحض (مكممة) كإجابة عن الإشكال لا تكاد تفي بالغرض.

ذلك أن الوضع أو الهيأة الخاصة بالجمل من نحو تلك التي في [2] يجب أن نبحث عنها في العلاقة بين معانيها وبين دلالة جمل أخرى تخصص هذه الدلالة. فمثلا مفهوم (تدهور أو انحطاط، [مدينة ما أو بلد أو ثقافة]) يقتضي وجود الإزدهار الاقتصادي السابق و/أو الثقافي كما يقتضي الركود الحالي. وفي الحقيقة فإن محتوى مفهوم التدهور هذا قد عبر عنه في المقطع (... في الماضي ... وهذه الأيام ......) ثم إننا نلاحظ على مستوى تفصيل أعمق لقيود التخصيص ؛ أن أسباب عناصر ذلك الازدهار والركود قد تم التعبير عنها على أحسن وجه. وتسمح لنا معرفتنا السيمانطيقية (التصورية) ؛ وكذلك معرفتنا بالعالم المحيط بأن نربط مفهوم الازدهار الاقتصادي بوجود المصانع المربحة. وكذلك وبالمثل فنحن نعلم أن التنافس قد يكون شرطا كافيا للتدهور الاقتصادي. ومجمل الإنتاج بدوره قد يمكن أن يكون عنصرا من عناصر نجاح التنافس وعلاوة على ذلك، فإن نتائج التدهور الاقتصادي قد تكون مظهرا من مظاهر أحوال المدينة (رداءة منازلها و أزقتها)، وأيضا مظهرا لأحوالها الاجتماعية و الاقتصادية من عدم التشغيل، وبالتالي حدوث قلة المبالاة وعدم المشاركة الوجدانية. وبالعكس إذا تنافس ب بنجاح مع أ، ترتب عن ذلك أن يصير ب ثريا. وهذه خاصية يمكن أن تتجلى في اتساع ضواحي المدينة

وفي المظاهر الخارجية وغيرها للرمز ب . وأخيرا فإن مفهوم (التطور الاقتصادي) مرتبط بمفهوم (التحديث، والمعاصرة ، والشباب، والقوة) كما يرتبط مفهوم التدهور بالشيخوخة، والتقاليد العتيقة، وكثرة المتقاعدين والحزن وغيرها ...

134 وبعبارة أخرى فإن بنية تصورية أو مفهومية (قضية ما) قد تصبح موضوع خطاب إذا نظمت بنية تصورية (قضائية) متوالية تنظيما تراتبيا.

ومن الممكن الافتراض بأن معنى مجردا لموضوع الخطاب يجب أن يصرح به تبعا لبنيات (قضوية) أو (ما يكافأها صوريا من البنيات). وهذا يعني بالنسبة لمقطعنا ألا يكون الموضوع هو فيرڤيو بل على الأقل انحطاط (أ)، وكذلك مدينة (أ) وصغيرة (أ) و(أ = فيرڤيو). وإذن يترتب عن النقاش غير الرسمي المذكور آنفا بافتراض متوالية الخطاب :

مجموع ي ($\sum_i$ سيجما يـ) والقضية (أ) أي أن (أ) هي موضوع من مجموع ي $\sum_i$ إذا وفقط إذا استلزم $\sum_i$ (أ) وفي مثالنا هذا يكون لنا ذلك على نحو عادي لأن (أ) هي أيضا جزء من متوالية قضائية من $\sum_i$. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يصدق هذا التعريف بوجه عام بالنسبة لتلك المتواليات التي لا تكون فيها (أ) عنصرا من $\sum_i$ وفي هذه الحالة نسعى أن تكون المتوالية المرتبة $\sum_i$ من القضايا الموصولة على وجه الاشتراك، وبنحو غير عادي مستلزمة (أ) ، وينبغي أن نستدل، باعتماد وصف صوري على أن مثل هذه العلاقة تكون على الحقيقة مستوفاة . وكل هذا يقتضي إيجاد صيغة صريحة من فئة المسلمات الدالة، ومن فئة القضايا الحاملة لمعرفة متواطئ عليها في جزء (و المقصود هنا بنيات اقتصادية واجتماعية) من العالم المحيط، مما تمنحه بعض الأمثلة المأخوذة في تأويل لغة طبيعية كما ذكرنا آنفا. وبدلا من هذا الاستدلال «الشديد التعقيد» قد نعطي تمثيلاً تراتبيا لعلاقات صورية متحققة.

ولنأخذ على سبيل الفرض والتقدير القضية المعقدة المتضمنة لجملة [إن المدينة (الصغيرة) و(المسماة فيرڤيو) متجهة إلى الانحطاط، لأنها لا تستطيع أن تنافس مدينة أخرى (تسمى بنتنونڤيل)] . وفي صياغة رمزية صورية إلى حد ما، يمكن أن توجد القضية المتضمنة في هذه الحالة على الشكل الآتي [3] مدينة (أ) ومدينة (ب) و[~ يمكن أن (تتنافس مع ((أ ، ب))] وكذلك تسبب (هـ، ف) و[انحطاط (أ)] (ف). وهذه صياغة رمزية منحصرة يكون فيها الثابتان ① هـ ، ف أحداثا قارة وتعبر فيها العلاقة العلية بواسطة محمول في مكانين من خلال الاحداث (بدل الرابطة العلية المحددة مما استعمل في الفصل الثاني)، والآن فإن القضية انحطاط (أ) تستلزم القضية الآتية :

[4] الازدهار (أ ، ت ي) وكذلك ~ازدهار (أ ، ت ي + 1)

وبافتراض بعض القضايا المأخوذة من المجموعة ف الموجودة لمعرفة متحققة نستطيع أن نستنتج

[5] [مدينة (أ) و ازدهار (أ) ← □□ ← [يحصل (أ ، ج) وأيضا صناعة (ج) ومربحة (ج)]]

ونلاحظ أن العلاقات السيمانطيقية يمكن أن تثبت على نحوين : فمن ناحية أولى يكون من الضروري (من الوجهة الاقتصادية) أو على الأقل من الممكن أن الصناعة المربحة في المدينة تستلزم أن هذه المدينة مزدهرة من الوجهة الاقتصادية. ومن ناحية ثانية يجوز أن نستنتج أنه إذا حدث أن كانت مدينة ما مزدهرة كانت ذات صناعة مربحة. وعلى أساس العلاقة الثانية المعلومات المفترضة وعملية التأويل المتعلقة بامكان اتصال الخطاب واستمراريته. وهذا يعني أننا كلما علمنا أن مدينة مزدهرة كنا توقعنا على وجه معقول معلومات مفادها أن هذه المدينة ذات صناعة مزدهرة وبعبارة أخرى قد نتوقع معلومات لها تعلق بشروط حدث معين.[135]

وكذلك وبالمثل فإن معنى التنافس يتضمن طرائق الانتاج وأسلوبه (فالمصانع الحديثة) تستلزم ايجاد (أساليب معاصرة للإنتاج) مما ترتب عنه، بالإضافة إلى معلومات محققة الصيغة الآتية :

[6] ~ يمكن أ (يتنافس مع (أ ، ب))

وباعتبار [4] يمكن أن نستنتج من [3] :

[7] ازدهار (ب ، $ت_{ب}$ + ج)

وهي قضية تنتج من متوالية مضمومة إلى قضايا على نحو :

[8] أ : اتساع (ب)

ب : يحصل (ب القلب النابض بالتجارة (د)) و كذلك القوة (د) وأيضا القاهرة الغالبة (د)

ومجموعة هذه القضايا و أخرى غيرها معبر عنها في المقطع قد تشكل ما يسمى بالاطار أي نسق فرعي مكون من معرفة قائمة على ظاهرة موجودة في عالم محيط كالازدهار الاقتصادي و الانحطاط، و بعبارة أكثر تخصيصا نقول : إن مثل هذا الاطار يشتمل على معلومات متعلقة بأحوال مركبة و أفعال أو أحداث كما هي مرتبطة بشروط ضرورية أو محتملة، و كذلك النتائج كما عرفنا ذلك فيما مضى من الفصول. و ذلك أن القضايا المعبر عنها في الفقرة الثالثة من هذا المقطع الذي يصف مدينة بنتونفيل إنما تستلزم على جهة الأشتراك كون المدينة مزدهرة (كالحال في جملة 7) مما هو مترتب عن المعلومات المتضمنة في إطار مفهوم الازدهار الاقتصادي و نفس الأمر يصدق على وصف انحطاط مدينة فيرفيو في الفقرة الخامسة.

[9] أ : [رداءة (أ) و كذلك جزء من (أ) ، أ □ ← رداءة (أ)

ب : رداءة (أ) □ ← ~ ازدهار (أ)

وفي إطار التنافس كنا نتوقع مزيدا من المعلومات حول انتقال الشئون التجارية وتفضيل العمال في أن يشتغلوا عند المنافسين الناجحين. وأخيرا فكون انحطاط أ حادثا في الحقيقة عن عدم القدرة على التنافس مع ب إنما يترتب عن القضايا الموجودة في الفقرة الثانية والثالثة (كلفت ... باهظا) و (شهد لذلك ......)

وقد أعطينا بهذه الطريقة الاكثر وضوحا علامة، وهي كيف يمكن (أن نشتق) عناصر قضية معقدة [3] تؤدي وظيفة موضوع هذا المقطع. ثم إن المعلومات القضائية الكافية إنما ذكرت في الجمل المتعاقبة حتى يمكن استنتاج الإطار النظري الخاص (الازدهار والتنافس)، وكذلك قضية فردية (صغر المقياس، وضآلته الميكروسكوبية) مما هو موجود في [ازدهار (أ)]. فإن أنواع الترابط وإذن ضروب الاستلزام المتضمنة هنا ينبغي أن تحدد باعتبار مجموعة فرعية خاصة بالمسلمات المحققة مما يعرف مجموعة العوالم التي تستوفيها هذه القصة أعني مجموعة القوانين الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الرأسمالي.

136 2 ـ 4 ـ ولقد تمت إعادة بناء مفهوم موضوع (جزء من) الخطاب كقضية مستنتجة من ضم مجموعة قضايا معبر عنها في متوالية. وفي حالة ما إذا كان أكثر من قضية تستوفي هذا الشرط أمكننا أن نتحدث عن بدائل للخطاب. ومجموعة هذه البدائل تسمى مجموعة ذلك الخطاب : وحسب تعريفنا فإن الموضوع يجب أن يستنتج من المتوالية ككل. ويصدق هذا أيضا بالنسبة للأجزاء الذرية من قضية ذات موضوع إذا كانت معقدة كالحال في [3]. وفي الحقيقة يمكن أن يقال أيضا إن هذا المقطع يتكلم عن مدينة أو مدينتين بل عن انحطاط مدينة أو أحوال التنافس بينهما. وقد نرى بأن استعمال مفهوم الموضوع (يعرب) عن جزء قضية ذرية من هذا الموضوع. ويجوز في هذه الحالات أن نتحدث عن موضوعات فرعية أو ذرية. وما يعتقد أن مثل هذه الموضوعات الفرعية لا يمكن أن تكون هي الموضوع كله، يكشف عن كون أن متواليات جمل المقطع تستلزم مزيدا من القضايا الذرية مما يعني أن هذه القضايا المستنتجة بواسطة (جزء من) الخطاب تمثل موضوعات تتحكم فيها جميع المعلومات الدلالية المتوالية من نحو !

[10] قضية ت هي موضوع المتوالية من القضايا :

Σ = (ق$_1$، ق$_2$ ..... ق$_ن$) إذا كان وفقط إذا كان كل ق$_ي$ $\ni$ Σ

فإنه توجد متوالية فرعية Σ من $\Sigma_ى$ بحيث تكون ق$_ي$ $\ni$ $\Sigma_ى$ ، وكذلك أيا كان تعاقب $\Sigma_ى$ فإنه توجد ق$_ج$ بحيث تصير $\Sigma_ى$ $\Leftarrow$ ق$_ي$ و ت $\Leftarrow$ ق$_ج$.

وفي الحقيقة يجوز أن يصاغ هذا التعريف على نحو مطرد[3] وجريان متكرر لأنه قد يصدق في هذه الحالة أن توجد متوالية من قضايا مستنتجة : ($ق_{ن}$ ، $ق_{ن+1}$ ...) مما يلزم عنها بدورها قضية ك ي اللازمة عن ت. وعلى ذلك، تكون في مثالنا المجموعة الفرعية من القضايا المعبر عنها في الفقرة الأخيرة مستنتجة من القضية (المدينة متجهة إلى الانحطاط)، وهي قضية تعتبر جزءا (من الاستنتاج) اللازم عن موضوع معقد من متوالية كلها.

والجمل التي تعبر مباشرة عن قضايا ذات موضوع فرعي كالحال في [2] تسمى الموصوفة بالموضوع. ومثل هذه الجمل لا يفتقر أن يكون حاصلا أو متحققا إلا أنه غالبا ما يقع مؤكدا للموضوع. فلهذا النوع من الجمل إذن وظيفة مخصوصة في التناول المعرفي للخطاب. ذلك أنها تعرب عن موضوع المقطع أو بعد المقطع يثبت الموضوع الافتراضي الذي يخمنه القارئ. وبهذا المعنى يمكن أن ينظر إلى الجمل الأخرى على أنها (شارحة) أو (مخصصة) لمعلومات الجمل ذات الموضرع.

2 ـ 5 ـ وكما ذكرنا آنفا، فإن تعريف الموضوع يحتاج إلى مزيد من التخصيص. وأحد الشروط المقيدة لوضع هذا التخصيص هو أن سائر القضايا المستنتجة ليست على عموميتها وإذن، في مثالنا، إن فيرڤيو هي مدينة، يقتضي أن تكون فيرڤيو هي شيء جامد. وكذلك وبالمثل فإن القضية ، فيرڤيو مدينة زائلة، تقتضي أن هذه المدينة معرضة لعملية معينة. ولكي يبقى الموضوع مخصوصا على وجه الامكان، تحتاج أن تكون علاقات الاقتضاء مباشرة أو ذات واسطة أي أنها تعرف أصغر فئة فرعية من المجموعة. والمفهوم المعرف لهذه الفئة الفرعية الصغرى يمكن أن يسمى المفهوم المباشر الأرقى مفهوما مفترضا [4] . وعلى ذلك فإن المفهوم الامثل «للمنزل» هو "العمارة". [137] ونفس الأمر يستدعي أن يصدق تعيين مفاهيم الإطار : وذلك بافتراض وصف حالة وفعل وحدث أو غيرها، يجوز أن تدمج تلك المفاهيم في أصغر إطار ممكن. وعلى ذلك فإن وجود المنازل والحوانيت والشوارع تعين كلها إطار المدينة لا إطار البلد.

2 ـ 6 ـ ثم إن خاصية مفهوم موضوع (جزء) الخطاب مما ذكرنا آنفا قد تصدق على ما نقصده أن يكون حاصلا للبنيات الكبرى الشاملة أعني أن كل بينة كبرى لمتوالية من الجمل هي تمثل سيمانطيقي لنوع معين أي قضية مستنتجة بواسطة متوالية من القضايا يتضمنها الخطاب أو جزء منه فمن ناحية أولى قد يقتضي هذا الافتراض بأن البنية الكبرى لجمل بسيطة تتفق مع ما تتضمنه بنيتها القضوية[5] والبنية الكبرى لهذا القول : (إن بيتر ذاهب في الاسبوع المقبل إلى باريس) يمكن أن تقتضي جملة أو شيئا من هذا القبيل [ذهب (بيتر، باريس)] هـ والاسبوع المقبل (هـ).

ومن ناحية ثانية يجوز أن نتحدث عن مستويات متعددة للبنية الكبرى في كل خطاب. وبالنظر إلى تعريف الموضوع، فكل قضية مستنتجة بواسطة فئة فرعية من متوالية هي بنية كبرى لتلك المتوالية الداخلة تحت اللزوم، وفي مستوى تال يمكن أيضا أن تتوقف القضايا ذات البنيات الكبرى على الاندراج في إطار أوسع أي تستنتج أعم بنية كبرى استنتاجا ملتحما. وعلى ذلك فإن الفقرة الأخيرة هي المقطع الذي قمنا بتحليله قد نفترض لها كبنية كبرى قضية من نحو [فيرفيو متجهة (من الناحية الاقتصادية) إلى الزوال] أو [إن فيرفيو ليست مدينة مزدهرة]. والقضية الأخيرة ، بالإضافة إلى القضية المستنتجة بواسطة الفقرة الأولى (كانت فيرفيو مدنية مزدهرة) يمكن أن تنتج (إن فيرفيو متجهة إلى الزوال). وعلى هذا فنحن عندما نتحدث عن البنية الكبرى لمتوالية محددة قد نحيل إلى أعم بنية كبرى مستنتجة من بنيات أخرى غيرها، مسيطرة متحكمة في المتوالية كلها(6) والقضية (إن مدينة فيرفيومتجهة إلى الزوال) قد لا تكون من حيث هي كذلك البنية الكبرى للمقطع لأنها لا تحتوي على المعلومات باعتبار أن الانحطاط أو الزوال ناتج عن التنافس مع مدن أخرى لا على أية معلومات أخرى متحققة بمدينة ما.

2 ـ 7 ـ وقبل أن نتمكن من تطبيق ملاحظاتنا على البنيات الكبرى بوجه عام، كان من الواجب أن نعطي على الأقل تحليلا مؤقتا لمقطع آخر، إذ بينما كان مقطع (فيرفيو) [وصفيا] أي ينتمي إلى حالة موضوع ما ، فإنه ينبغي أيضا أن نفحص ما إذا كان تخمين موضوع الخطاب ممكنا بالنسبة لفعل وحدث الخطاب، كأن نسرد حكاية ما. ولنعتبر مثلا المقطع الآتي المـأخـوذ من قصة بوكاتـشيو Boccaccio المعنونة بلقب The decameron [اليوم الثاني، القصة الرابعة (7)] :

[11] ومن ثم فإن هذا السيد روفولو : Rufolo عندما أعد الحسابات الأولية مما يقوم به عادة البائعون وجد سفينة ضخمة، وأوقرها بأحمال مختلطة من السلع دفع ثمنها من جيبه وأبحر بها إلى قبرص. ولكنه حينما وصل تبين له أن كثيرا من السفن الراسية هناك في المرفأ حاملة نفس الأنواع من السلع التي جلبها هو نفسه إلى هذا المكان. ولهذا فلم يكن عليه فقط أن يبيع حمولته بأبخس الاثمان، وإنما كان عليه، من أجل أن يتخلص من بضاعته، مضطرا من الوجهة العملية لان يوافق في المساومة على أي عرض مقدم لأمتعته مما قاده إلى حافة الافلاس 138

....

وفي بادئ الرأي فإن موضوع هذا المقطع قد يعبر عنه بجملة كهذه. (إن بائعا حاول أن يتاجر لكنه أفلس بسبب المنافسة). ويشبه هذا الموضوع جزئيا، على مانرى، ما كنا قمنا بتحليله سابقا أعني (الإفلاس بسبب المنافسة). إلا أن الاختلاف

هنا هو أن التنافس ليس قائما على الصناعة، وإنما على التجارة، وأنه حصل لشخص بدل المدينة.

ثم إن الأساليب الإجرائية التي تحصل بها موضوع هذا المقطع تتشابه. وقبل كل شيء فإن المفهوم المعقد (للاتجار) كفعل قد انبنى على القضايا الأولى للمتوالية : إذا أراد س أن يتاجر فعليه أن يقوم بحساباته، وأن يشتري البضائع وينقلها أو تنقل له، ثم يحاول أن يبيع بأغلى مما قد اشترى به وهذه هي أوجز صورة لمحتوى : الإطار ـ التجارة. ويتبين أن فعل التجارة هذا يعتمد على العناصر الآتية : أفعال تمهيدية (كالحصول على السفينة)، وأفعال مركبة تبعا لما أعطى في الفصل السادس من تعاريف الحدود والالفاظ ؛ والافعال المرتبة هي التي تتكون من أجزاء ضرورية لفعل مؤلف ومعقد، ثم إنها تعرف المفهوم المتحدث عنه وفي هذا الموضوع : شراء الحمولة، ومحاولة بيعها، والجزء المكون للنقل انكشف هنا من خلال القضايا (الابحار إلى قبرص) وكذلك (الوصول إليها)

والحدث التالي، وهو كون روفولو صادف المنافسة إنما يتشكل من القضية (أن هناك من حمل نفس البضائع) مما هو بالضرورة عنصر من المنافسة التجارية. وأخيرا، فإن حدث إفلاسه يتكون من القضايا [من نحو (أ) ينبغي أن يبيع حمولته بأبخس الأثمان، وعليه كذلك من الوجهة العملية أن يتخلص من تجارته]، وهذان الحدثان، كما وقع التعبير عنهما في هذا المقطع ذاته يشكلان شروطاً محتملة للإفلاس التجاري الذي هو ذاته نتيجة ممكنة للحوادث المتشارطة. وعلاوة على ذلك، فنحن نرى أن المعلومات المستنتجة بواسطة متوالية من الجمل قد تكون هي أيضا معبرا عنها في الخطاب. (و ذلك مما قاده إلى حافة الإفلاس)، ومن ناحية أخرى ليست مفاهيم الاتجار ، والتنافس مما وقع التعبير عنها مباشرة : إنما هي مستنتجة بواسطة ضروب اللزم المتعاقبة في هذا المقطع.

2 ـ 8 ـ ثم إن مستعملي اللغة ليست لهم فقط القدرة على إنتاج أو تأويل (أجزاء) من الخطاب بالنظر إلى موضوع مفترض، بل لهم القدرة كذلك على تغيير الموضوع و على إدراك ما يحدث من تغيير مثل هذا الموضوع في الخطاب أو التحاور. و نحن هنا في وضع يسمح لنا أن نجعل هذا المعنى البديهي أكثر وضوحا. و المسلك الواضح هو استخدام ضابط معياري صوري، و هو أنه لكي يحصل لمتوالية موضوع ما، يجب أن تستوفي كل جملة (أو ما يندرج تحتها من قضايا) هذا الموضوع على نحو مباشر أو غير مباشر. و كل متوالية بهذه الصفة تكون متسقة مع الموضوع أو على وجه أشمل منسجمة مع البنية الكبرى. و على هذا نتوقع أن يحصل تغيير في الموضوع، إذا كانت جملة واحدة من جمل الخطاب لم تعد (تنتمي) إلى الموضرع المفترض، و كانت الجملة أول جزء من متوالية ذات موضوع

مختلف : أعني إذا أدرجت جملة متغيرا (مبتدأ أو فاعل) أو محمولا لا يمكن اندراجه تحت المتغيرات الأعم ترتيبا، أو محمولات الموضوع المفترض.[139]

وفي مقطعنا المتعلق بمدينة فيرفيو، نلاحظ إدخال فرع موضوع جديد مع إدراج فرد جديد في الجملة الأولى من الفقرة الثالثة : أعني مدينة بينتونفيل[8] و مع أن هذه المدينة هي المتغير (مبتدأ أو فاعل) في موضوع هذا المقطع، فإننا لا ندري بالرغم من ذلك ما إذا كان هذا المتغير (أخص) أو أعم. وفي الاحتمال الأخير، قد تقع أيضا بنتونفيل متغيرا في موضوعات أخرى من القصة كما تبين ذلك في نهاية الأمر.

وأبرز مثال لتغيير الموضوع هو الجملة التالية لمقطع فيرفيو [1] :

[12] لكن كان لا يزال هناك بصيص من أمل في الحياة يمكن العثور عليه في فيرفيو (....) فعندما كانت هذه المدينة في أوج ازدهارها أسس "هارمان" جريدة مختصة بها (....)

فمن ناحية أولى قد دخل في هذا المقطع عنصر جديد أعني الجريدة، ومن ناحية ثانية قد ثبت أنه يشكل استثناء لحالة أفول نجم المدينة. و يعني هذا أن المحمول (س هو بصيص من أمل في الحياة) لا يمكن اندراجه تحت الاسناد الخبري لحالة الانحطاط و الزوال المذكور في المقطع الأول . و كون أن الجريدة لها صفة وظيفة الموضوع أو تقوم مقامه فقد يظهر ذلك من بقية المقطع المبدوء به في [12]، و هو وصف الجريدة أعني تقديم تاريخها و بنائها و الناشرين لها ، و إذن على نفس المنوال يتغير الموضوع بإدخال (الخاصية الرئيسية) للامكان على الشكل التالي

[13] ... (....) و تكونت هيأة التحرير من الناشر المسمى سام ترنس، و السيد البارنيز، و من ثلاثة كتاب غير رسميين، و كذلك كلير راسل.

وكانت كلير راسل العامل الرئيسي في العمارة كلاريون وكان كل شيء يدور حولها، من هيأة التحرير والمكتب وكل ما يطبع من مواد : إنها كانت المسؤولة عن ذلك البصيص من أمل في الحياة المتبقي في الجريدة (ص 6) .

وبالرغم من أنه كان جزءا طبيعيا من إطار المدينة أن توجد بها جريدة، فقد كانت هذه الجريدة ذات «موضوع » مخصوص. ولم يكن إدخال اسم الجريدة جاريا مجرى دخول (عدم الشغل) كما وقع في الفقرة السابقة وإنما خصصت لها سلسلة من المحمولات جعلتها تكتسب خاصية الموضوع المستقل. وكذلك وبالمثل فإن كلير راسل لم يعط لها اسم على أنها أحد الناشرين وإنما أخذت صفة الموضوع المستقل بواسطة تعداد أهم خواصها من المهنة، والمظهر، والطابع الخاص ولما كانت ستظهر طوال القصة كلها، لم يعد موضوعها مخصوصا، بل صار موضوعا شاملا كليا. وعلاوة على ذلك فإن دور الموضوع المختص بها يزداد تعيينه من أجل أنها

كانت العلة في إيجاد الصفة الفريدة (من بصيص أمل الحياة) المتعلقة بالجريدة المحدثة في فيرفيو كما كانت مدينة بنتونقيل العلة في انحطاط وأفول مدينة فيرفيو.

وأحد المظاهر الخارجية لما تضمنته (البنيات الكلية) كالموضوعات هو استعمال حرف الاستدراك الدال على الاضراب (لكن) الموجود في بداية الجملة [12] وتبعا لاستيفاء الشروط الطبيعية للفظ الاستدراك (لكن) كنا نتوقع أن يربط هذا الحرف القضايا ؛ إلا أنه في هذه الحالة لم يربط القضية الأخيرة من الجملة [1] بالقضية الأولى من العبارة [12]. غير أنه في الحقيقة ربط المتوالية كلها من [1] مع [12]، لا القضايا المفردة من [1]. وعلى ذلك يمكن الافتراض بأن هناك إضرابا وتعارضا بين القضية الأولى من عبارة [12] مع موضوع القضية (فيرفيومتجهة إلى الزوال)، وأيضا يمكن أن تكون هذه هي الحال لو لم يكن الأول محتويا على جمل من نحو (انهزمت فيرفيو) ... وغيرها ؛ حتى أننا لا نستطيع أن نعد الأداة لكن رابطا لمثل هذه الجمل المخصوصة. وهذه إحدى الأسباب اللسانية وأوضحها، وهي أسباب من شأنها أن تجعلنا نقوم بافتراض وجود البنيات الشاملة السيمانطيقية. وسنرى فيما بعد شواهد كثيرة من هذا القبيل.

ثم إن تغييرات الموضوع تتقيد بضوابط من نفس الخطاب أو التحاور، فبينما يمكن في أنواع التحاور الجارية كل يوم أن تنتظم الموضوعات ويتبع بعضها بعضا من غير اطراد في الارتباط (إذ في غالب الأحوال، يكفي أن يقع متغير أو محمول شرطا كافيا لإحداث ذلك التغير كأن نقول (وبالمناسبة، وأنت متحدث عن هاري، ... وإذن فأنت تتحدث عن عدم التشغيل) ... فإن توالي الموضوع وتسلسله في ضروب الخطاب الجارية على قواعد مرسومة يجب أن يستوفي عددا من الشروط الشبيهة بتلك التي تعين استقامة خطية الربط واتساق الجمل. وقد رأينا في مثالنا أنه بالرغم من أن محمول الموضوع قد تغير، فقد بقي شيء مشترك على الاقل وهو المتغير (فيرفيو) وبتعبير مختصر تستمر القصة دائرة حول المدينة نفسها. وبوجه أخص فإن المتغير المدرج في الموضوع الثاني، أعني مكان الجريدة، هو عنصر مألوف في وضع إطار مدنية عادية. وأخيرا فإن كلا الموضوعين يرتبطان بعلاقة تضاد (أفول / بصيص من أمل في الحياة). وهذا ما يقتضيه استعمال الحرف (لكن)، وفي أعم عبارة سيمانطيقية من نحو [و في أكبر العوالم الممكنة، فإنه كلما جاز أن تتجه مدينة إلى الزوال، جاز أيضا أن تتجه جريدة (من بين أشياء أخرى) إلى الزوال]. نجد اقتضاء من نوع الاستدراك أو الاضراب المدلول عليه بالحرف (لكن).

وهذه العلاقات بين القضايا ذوات الموضوع هي علاقات سيمانطيقية معتادة (من جهة كونها ذات إحالة مرجعية وتصورية) نوقشت في الفصول السابقة. ثم إنها

علاقات لسانية لشكل آخر من العلاقات البنيوية المحددة لخواص أعم البنيات (أو خطاطات) لمختلف أشكال الخطاب كأنواع السرد القصصي و الحجاج وغيرها مما سنرجع إليه فيما بعد .

2 ـ 9 ـ وبالرغم من أنه ليس الغرض من هذا الكتاب أن نقدم فيه نظرية عن الحوار والتحاور والتخاطب بوجه عام، فقد يجوز الافتراض بأن الملاحظات المقدمة آنفا حول الموضوعات والبنيات الشاملة الكلية قد تصدق كذلك بالنسبة لذات العلاقات المحددة لموضوعات التحاور. ثم إنه كما يكون الخطاب (الداخلي مع النفس) متسقا في عمومه كذلك يكون الحوار متسقا نتيجة تخصيص معاني مختلف العبارات لبنية موضوع كلي واحد. ولنأخذ مثلا الحوار المنتزع من جيمس : James Joyce في قصته القصيرة : Ivy Day in the committee Room وهو حوار دائر بين السيد أوكنر، والعجوز جاك، الحارس في العمارة. ونقتطع منه حكاية قصيرة نحذف منها بعض المشاهد، وأفعالا سياقية (من نحو قال السيد أوكنر)

[14] العجوز جاك : نعم من الصعب أن تعرف الطريقة التي بها يمكن أن نربي بها الأطفال. وإذن من كان يفكر أنه سينقلب على هذا النحو ! لقد كنت أرسلته إلى مدرسته (الإخوة كريستان) ودفعت ما يمكن أن أدفعه إليه، ثم إنه كان يمشي كالمخمور، ولقد حاولت أن أجعله تلميذا مهذبا، إلا أني لما صرت شيخا كان علي أن أغير تجاهه نبرة صوتي، فجعلت أحمل العصا من خلفه وأضربه مادمت استطيع مراقبته ـ كما كنت أفعل مرارا كثيرا ؛ فيما مضى، وكانت أمه كما تعلم قد أفسدت عليه كل نظام. 141

ـ السيد أوكنر : إن هذا لمما يفسد الأطفال

ـ العجوز جاك : نعم إن الأمر على ما تقول : وأي تعنيف يناله لا يزيده إلا وقاحة وطيشا حتى صار يرفع يديه علي كلما رآني أتناول الطعام، فإلى أي شيء هو صائر عالمنا؛ عندما يتحدث الأبناء على هذا الشكل إلى آبائهم.

ـ السيد أوكنر : كم عمره ؟

ـ العجوز جاك : تسعة عشر سنة،

ـ السيد أوكنر : لماذا لا تجعله يقوم بشغل ما ؟

ـ العجوز جاك : بالتأكيد وهل انخدعت قط بالمخمور المسترذل منذ أن ترك المدرسة؟ وقد أقول : «إني لم أعد أهتم بك وينبغي أن تبحث عن عمل»، ولكن لي اليقين بأنه سيصبح أسوأ مما كان حينما يحصل على عمل إذ سينفق أجره على الخمر.

....

إن هذا الحوار، وإن كان مأخوذا من قصة قصيرة فإنه يقترب كثيرا من ضروب الحوار الجارية كل يوم مما يشكل بطبيعة الأمور قاعدة تجريبية (أمبيريقية) لنظرية سليمة عن الحوار[9]

ومن البديهي أن نقول : إننا نستطيع أن نثبت بأن هذه الموضوعات المحتملة في الحوار تدور حول ابن العجوز جاك، وعن صعوبة تربية الأطفال أو هذه الموضوعات هي صورة لتبرير ذاتي. وما يشهد للموضوع الثاني هو بداية الجملة التي تصرح بمحتوى الحكاية المختصرة للعجوز جاك. فهذا الموضوع (إنه من الصعب أن نعرف الطريقة التي يمكن بها تربية الأطفال) يظن به أنه في ذات الوقت (يلزم عن) مغزى السرد القصصي بالمعنى القوي للاستلزام الافتراضي، أو العام. وبهذا الاعتبار فإن السرد القصصي هو ضرب من الاستلزام لحقيقة عامة، إلا أن موضوعه الخاص يشبه أن يكون من قبيل القول (و مع أني قمت بالواجب على أحسن وجه بالنسبة لا بني فقد انقلب إلى مخمور) والقضية الأولى قد عبر عنها في الخطاب، إذ هي تفترض قضايا من نحو (لقد أرسلته إلى مدرسة الإخوة كريستيان) وكنت (قد ضربته) والقضية الثانية قد عبر عنها أيضا (ذهب متسكعا مخمورا) وهي تقتضي افتراض علة سلوك ابنه : المتمثلة في معاملة أمه. وقد أكد هذا التفسير الحكم العام للسيد أوكنر، وهو تفسير قد قبله العجوز جاك بدوره، وأيضا يحتوي الإطار التعليمي معلومات تقول إن سلوك الأطفال غير المقبول في بعض المواقف يعاقب عليه مما يستوجب الإعتذار عن ضرب العجوز ابنه في هذا الوقت. وقد أشار السيد أوكنر إلى أن هناك إمكانية أخرى للاصلاح وهي التشغيل، وقد أضاف العجوز جاك إلى هذا الحل معلومات تفيد أن ذلك لن يفلح معه أيضا. وينبغي أن نلاحظ أن سؤال أوكنر عن عمر ابن العجوز جاك يرتبط بالمعلومات الضرورية للسيد أوكنر حتى تمكن من سؤاله الموحي. وفي الفصول التالية من هذا الكتاب سنحلل كيف أن فنون توالي أفعال الكلام وتسلسلها ترتبط هي كذلك بتوزيع المعلومات وبالتواصل في أنواع التحاور. والنقطة الأساسية هنا أن حكم السيد أوكنر وسؤاله ارتبطا من جهة الموضوع بالبنية الدلالية لسرد العجوز جاك ارتباطا قد وصف في الفقرة غير الشكلية المذكورة آنفا لما يمكن أن يلخص في الصورة الآتية :

[15] : التربية والتعليم

س يربي ص

س يرسل ص إلى المدرسة

س يحاول أن يجعل ص مهذبا.

إذا أظهر ص سلوكا غير مقبول إذن فإن س يعاقب ص

إذا فسد ص ، كان إذن سلوكه غير مقبول

ص يجب أن يحترم س
إذا كبر ص فإن س يرسل ص إلى الشغل
ـ السكر :
ـ قد يكون في أغلب الاحوال وراثيا.
ـ إذا كان س سكيرا، وكان س له مال فإن س يسكر بماله.

إن أحداث العالم هذه (مما يتعارفه المخاطبون) المصاغة على وجه المحاولة، بالإضافة إلى عموم مسلماتها الدلالية، قد تتولد عنها معلومات مجملة (صار ابني سكيرا). وتختص المعلومات الدلالية مثلا بأن يكون الضرب مقصورا على شكل من أشكال العقاب، وأن هذا الأخير فعل تصحيحي وإصلاحي بعد فساد السلوك. ومن الواضح أن هذه الأنواع من المسلمات تقدم معلومات عامة لا يمكن دائما تمييزها عن المعلومات المتحققة بالفعل أعني أن تلك المعلومات تكون أكثر عرضية قابلة للزوال فيما يخص العالم. وفي هذه الحالة فإن دلالة العقاب هي جزء أساسي من إطار العقاب المحتمل، وهو ما يجوز مثلا أن تحتويه المعلومات من جهة أن العقاب يمكن أن ينفذ بالضرب، وأن الضرب غالبا ما ينفذ بالعصا أعني ليس هناك معلومات مؤكدة من العقاب. وأخص خصائص هذا النوع من الحوار "السردي" هو أن المرسل إليه، بالنظر إلى إطار معرفته العامة، قد يفترض بعض الفروض حول تطور الأحداث بواسطة ذكر حقائق يقينية عن الأطر الخاصة بها.

وفيما يلي سنفحص أي شيء تكون الخصائص الأخرى للحوار أو التحاور. أما الآن فنحن حاصلون على علامة أولى لهما وهي أنه يجوز أن توجد لها بنيات شاملة الموضوع كالحال تماما في أنواع الخطاب (الداخلي مع النفس)، وأهم الفروق الجازمة في هذه الحالة هو أنه في التحاور (الشفوي) والخطاب لا نحتاج دائما في ضروب الاحالة المرجعية إلى أن يتم إدخالها على نحو صريح : ذلك أن حضور موضوع أو خاصية ما في موقف تحاوري قد يكون كافيا لبيانها بالنسبة للمستمع كما يكون أيضا سببا كافيا لاستنتاج موضوع التحاور على الأقل في الشروط التداولية المأخوذة بنحو من الأخذ.

3 ـ التصرف الاجرائي الاشمل ورد المعلومات السيمانطيقية [143]

3 ـ 1 ـ سنشير فيما بعد إلى أن أحد الوظائف المعرفية للبنيات الكبرى هو ترتيب أعقد المعلومات الدلالية عند كل تداول وفيما تقوم به الذاكرة. وسوف يتبين بوجه خاص أن مستعملي اللغة لا يستطيعون ولا يحتاجون أن يحتفظوا بسائر

المعلومات المصاغة في قضايا خطاب متناول لتفصيل القول اللغوي. ولهذا السبب، فإن هذه المعلومات، على الأقل في جزء منها، يمكن أن ترد إلى بنيات كبرى كما ناقشنا ذلك ‹آنفا› وسنعطي أمثلة لهذا النوع من رد المعلومات السيمانطيقية. والخاصية العامة التي تصدق على هذا الرد هي أن كل رد للمعلومات ينبغي أن يستنتج بواسطة أتم دلالة لمعلومات الخطاب. وسنحاول في هذا القسم أن نخصص العلاقات بين بنية قضوية من متوالية وبين بنيات كبرى شاملة.

3 ـ 2 ـ وأيضا ينبغي أولا وقبل كل شيء التأكيد على أن البنيات الكبرى لا يكاد يقع التسليم بها حتى تعتبر معالجة المعلومات المعرفية. ويقوم الافتراض على أن هذه الأخيرة تشكل جزءا كاملا من معنى الخطاب، وأنها بالتالي ينظر إليها كما لو كانت تمثلا دلاليا والفكرة الأساسية هي أن معنى المتوالية لا يكاد يكون مجرد (مجموع) من القضايا تتضمنها المتوالية بل الأولى أنه على مستوى آخر، ينبغي أن نتحدث عن معنى المتوالية ككل يأتلف نظمه لمعاني جملها جملة تلو جملة نظما تراتبيا.

ومن ناحية أخرى إنه لمبدأ صحيح لنظريات سيمانطيقية صريحة، أن يكون معنى الوحدات المؤلفة أو المركبة معرفا بالقياس إلى معاني عناصر تلك الوحدات. فتسلسل المعنى الجزئي للخطاب ومعناه الكلي كلاهما يفسران بواسطة ترتيب مجموعة القضايا. وإذن يجوز الافتراض بأن البنيات الكبرى الشاملة ترتبط بالبنيات الصغرى كما سمينا ذلك اختصارا البنية السيمانطيقية لتوالي الجمل ـ بواسطة مجموعة رسوم تطبيقية mapping نموذجية سيمانطيقية متناظرة. و بعبارة أخرى، لكي نحصل على بنيات كبرى لأي متوالية ينبغي أن نطبق عددا من ضروب التصرف الإجرائي. وكما رأينا فإنه لما كان مقدار ما من المعلومات المفصلة تفصيلا كثيرا «قد يضيع» أثناء هذه الإجراءات، كان من الجائز أن نتحدث عن إجراء رد المعلومات الدلالية. وبعبارة أوضح فإن المعلومات في هذه الإجراءات ؛ لم يتم اختزالها و حذفها و إنما أدمجت و سبكت أعني أن عددا من القضايا أمكن أن يعوض بواسطة قضية واحدة (كبرى) لدرجة أن انطوت معلومات كثيرة مفصلة تحت مستوى أعم تمثلا. وإذن فإن هذه القضية الكبرى هي التي تسوغ بأن أصل توالي القضايا يشكل وحدة سيمانطيقية متعلقة بمرتبة القضية الكبرى.

3 ـ 3 ـ ثم إن تنوع الإجراءات وشروطها يمكن أن يصاغ على وجه المحاولة باعتبار ما نوقش من أمثلة فيما سبق من هذا الفصل.

وأول تقييد عام قد يصدق على جميع القواعد والصياغات هو كالآتي :

144 [16] أيا كانت المتوالية سچما Σ = (ق$_1$ ، ق$_2$ ، ....ق$_ن$) من قضايا الخطاب، و أيا كانت ق$_ج$ $\ni$ Σ : فإنه إذا كانت ق$_ج$ $\ni$ Σ بحيث إن ق$_ي$ هو اقتضاء من ق$_ج$، لم تكن إذن ق$_ي$ مختزلة و لا محذوفة بواسطة الإجراءات الكبرى.

وبالأخص فإن [16] يمكن أن تعطي بالقياس إلى ضروب الاقتضاء القائم بين موضوعات (البنيات الكبرى) بحيث إن هذه القاعدة تضمن بأن البنية السيمانطيقية الكبرى مصاغة صياغة جديدة من جهة الدلالة. ذلك أنه في أول مثالنا [1] لم تحذف المعلومات التي تصف أن (أ) [فيرڤيو] هي مدينة، من أجل أن هذه تقتضي مزيدا من المعلومات الخاصة بوجود المصانع والحوانيت والشوارع وغيرها ... كذلك وبالمثل في هذا المستوى من بنية كبرى، لا يجوز أن نختزل القضية ذات الموضوع ولا أن تحذف ؛ لأنها مما تنتج عنه الموضوعات اللاحقة في القصة (المتعلقة بمكان الجريدة الجديدة). وعليه فإن أول قاعدة لرد المعلومات هي بكل بساطة الاختزال (الحذف) : إذ المعلومات إنما تركت طوال الخطة الآتية (حيث يدل هذا السهم ← على انطباق(10) رسم نموذجي مناظر.

[17] ف س و ج س ← ف س

مثال ذلك :

[18] مدينة (أ) وصغيرة (أ) ← (أ) مدينة.

وعدم ملاءمة هذا التمثيل المنطقي التقليدي هو أننا لا نستطيع أن نفهم من الصياغة أن لفظ (صغيرة) هو رسم صوتي مكتوب (للمدينة) حتى أننا لا نستطيع أن نصيغ بوجه أخص، القاعدة التي تصدق على بعض الرموز (الحروف) المرسومة كتابة، وينبغي أن نلاحظ ولو على نحو عرضي، أن (أ) لا يحتاج أن يكون صغيرا على وجه العموم بل فقط بالقياس إلى حجم المدينة العادي. وليس من غرضنا أن نأتي على كل ما رسم من الصوت كتابة رمزية للغة صورية ومنطقية، إذ أن ذلك أمر يتعين أن تقوم به كتابة الرمز التقليدية. وإذن فإن تلك القضايا يمكن أن يتم فيها وحدها الحذف والاختزال حسب [17] التي لها صورة محمول رمزي مرسوم كتابة، لا تلك القضايا التي لها ما يمكن أن نسميه محمول (معرف) أو (ذو مفهوم) . وهذه المحمولات الأخيرة تعرف الشيء وتخصه بمقولة أشياء محددة تتميز بعدد من الخواص الجوهرية والمحمولات المشار إليها برموز سوف تختص، على نحو مؤقت بصفات كما تختص تلك المحمولات المرجوع بها إلى خواص عرضية (إذ ليست صادقة في جميع العوالم الممكنة والأزمنة) والصياغة [17] يمكن أن تنطبق على مثال [18]، لأن حجم المدينة ذو خاصية عرضية (إذ يجوز مثلا أن يكبر

ويتسع). ولأن القضية [(أ) صغيرة] لا يمكن أن تلزم على وجه الاقتضاء عن قضية أخرى في المتوالية كما يكشف التقييد في [16] .

والقاعدة نفسها ينبغي أن تطبق في مقطعنا على المعلومات من نحو :

[19] إن المصانع مختصة في صنع الأدوات اليدوية
مدينة بنتونڤيل هي مدينة صناعية
مدينة بنتونڤيل تبعد بمقدار ثلاثين ميلا

إن هذا النوع من المعلومات العرضية أو المذكورة عرضا يمكن أن تهمل من غير أن يطرأ تغيير على المعنى أو من غير أن يحدث تأثير على تأويل ما يلزم عن جمل الخطاب.

ويجب أن نلاحظ أن المعلومات المختزلة أو المختصرة في [17] غير قابلة لأن يعاد بناؤها وتأليفها من جديد باعتبار بنيتها الكبرى. وذلك لأن رسوم أو تطبيق نماذجها 145 المناظرة لا تشبه التراكيب التحويلية فيها البنيات الموجودة كما في النحو التحويلي التوليدي : إذ بعد القيام باختزالات دلالية من هذا النوع لم نعد نعرف أي قضية من القضايا هي التي جرى عليها الحذف والاختزال.

وهناك قاعدة اختزالية أخرى. إلا أن العمل بها يجري تحت شروط مختلفة، لأن المعلومات المختزلة في هذا المقام ليست عرضية كما وصفنا سابقا بل جوهرية مقومة لمفهوم أو إطار ما أعني أنها تخصص عللا متعارفة أو متوقعة كما تخصص أسباب الحوادث ونتائجها، وأسباب الأفعال وآثارها، والافعال التمهيدية والمساعدة، والوقائع المتشابكة التعقيد والتصرفات أو الأغراض، كما تخصص أخيرا (الفضاء المحيطي) [زمان ، مكان ، عالم] المتعلق بالشيء ، والفعل والحدث. وصيغة هذه القاعدة يمكن أن توجد على النحو الآتي :

[20] (ف س و ج س و هـ س) ← ج س
الشرط : ج س ← (ف س و ج س و هـ س)

والحواصر المحيطة بمقدم العمل الإجرائي من [20] قد تدل على أي ترتيب قائم بين الأحداث (علة ، نتيجة ، جزء من ...)

والشرط يجعلها بحيث تكون الأحداث في معظم المقامات (11) والمواقف ف س و هـ س مشتركة الوقوع مع ج س. مما يعني أن المعلومات المختزلة هي على الأقل مما يمكن أن يعاد بناؤها بطريق الاستقراء. وينبغي أن تكون نتائجها محصلة في معالجة معرفية. والأمثلة الواردة في [1] مما ينطبق عليها العمل الإجرائي [20] تكون على النحو الآتي :

[21] : (أ) توجد فيها مصانع

المصانع هي مصدر ازدهار (أ)
المصانع الأخرى توجد في المناطق المجاورة
ب ـ (بنتونفيل) توجد بها حوانيت
ب ـ توجد بها حافلات
ب ـ حوانيتها تلمع صباغتها وتصويرها.
أ ـ منازلها قديمة
وغير ذلك.

ولا تحتاج هذه القضايا أن تؤيد البنية الكبرى إذا وجدت قضايا يجوز أن تتضمن اقتضاءً ضعيفا كما هو حاصل في [21] وعلى ذلك فمن الطبيعي أن تكون للمدن مصانع، وأنه إذا كانت المدينة مزدهرة كانت المصانع أحد علل ازدهارها. وكذلك وبالمثل في معظم العوالم المتعارفة تكون المدن ذات حوانيت وشوارع. ثم إن لمعان التصوير والصباغة هو علامة معتادة في الازدهار بينما القدم والبلى دلالة عادية على ظهور الانحطاط (وتكوينه)

والعمل الإجرائي الثالث هو وجود التعميم البسيط. فبينما في التصرفات الإجرائية السابقة كانت المعلومات المختزلة عرضية و جوهرية (مكونة) على التوالي، فإن المعلومات المختزلة في ضروب التعميم تكون جوهرية. ذلك أننا إذا عممنا انطلاقا من القط إلى الحيوان فنحن نجرد من الخواص الذاتية لأنواع القطط. وأهمية الوظيفة السيمانطيقية الكبرى لهذه القاعدة هو أن الأشياء والخواص لنفس الصنف المرتب ترتيبا أعلى يمكن الإحالة إليها إجمالا بفضل اسم الصنف المرتب ترتيبا أعلى، فالجملة (توجد للأطفال لعب ملقاة هناك ...) ويمكن أن تكون خطاطة العمل الإجرائي على النحو التالي :

146

[22] (ف س و ج س) ← هـ س
الشرط (ف س ❑ ← هـ س) و كذلك (ج س ❑ ← هـ س)

وكالحال مع القاعدة الأولى تكون المعلومات في هذه الحالة غير قابلة لأن يعاد بناؤها وتركيبها .

والإجراء العملي الأخير هو أيضا صورة من التعميم، ويقتضي أيضا معلومات جوهرية إلا أنه في العملية الإجرائية الثانية تدل المعلومات المختزلة على خواص جوهرية وعلل وتراكيب ونتائج وغيرها مثل دلالتها على حدث يوجد في أعلى مرتبة أعني أن المعلومات ليس ينبغي أن ينظر إليها من جهة الاختزال في حد ذاته بل من جهة التأليف أو الاندماج. ذلك أن المتوالية (اشتريت خشبا، وأحجارا، واسمنتا، وأقمت بناء، ورفعت حيطانا ووضعت سقفا ...) يمكن أن تنطوي تحت قضية من

نحو (بنيت منزلا). والمعلومات الجوهرية للمتوالية في هذه الحالة يمكن أن تعاد صياغتها من أجل أنها جزء من معنى أعم. والخطاطة التقريبية لهذا العمل الإجرائي الخاص بالإندماج تكون كما يلي :

[23] (ف س و ج س) ← هـ س

الشرط : هـ س ← (ف س و ج س)

ويجب أن نلاحظ أن سائر ضروب العمل الإجرائي تستوفي علاقة الاستلزام أعني أنه بعد تطبيق أية عملية إجرائية تكون القضايا الكبرى المنتجة مستلزمة لبنية صغرى (أي لمتوالية قضايا الجملة). وإذن نحن الآن نرى أن القضايا الكبرى يمكن أن ترد على الحقيقة معلوماتها بواسطة أصناف كثيرة من عملية التجريد : فالتفصيل غير المترابط، والخواص الطبيعية أو المكونة وأصناف التخصيص المندرجة تحت مجموعة، والصفات الضرورية أو المكونة ـ كل ذلك لايمكن أن يحيل إلى القضايا الكبرى. وبعبارة أخرى فإن ضروب الإجراء العملي تعرف ما هو الأهم نسبيا في مقطع ما : ومن ناحية أولى تكون هذه الأهمية راجعة إلى المعلومات الحاصلة في نفس المتوالية، ومن ناحية ثانية تكون هذه الأهمية خاصية القضية (الكبرى) المتعلقة بقضايا المتوالية الأصيلة أي بالكل باعتبار أجزائه. وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة الأولى والثانية اختياريتان، بينما القاعدة الثالثة والرابعة مقومتان أو مكونتان. وضروب العمل الإجرائي الاختيارية هي من نوع استبدالي.

ثم إن القواعد الكبرى المصاغة آنفا هي من طبيعة تكرارية مطردة، إذ كلما وجدت متوالية من قضايا تستوفي شروطا معينة أمكن أن تصاغ بموجبها بنية كبرى جديدة من مرتبة أعلى تعميما. وهذا يعني أن نصا معينا يجوز أن تكون له مستويات من بنية كبرى م1 ،مم ... من أعم بنية كبرى من النص ككل. (في نص ذي بنية كبرى غير مبهمة). وقد كنا أكدنا على أن من ينبغي أن تكون قضية كبرى أقل عموما من أجل ضمان تخصيص مضمون ما تخصيصا كافيا في بنية كبرى، مما يعني أن القضايا الكبرى المركبة في من ليست هي ذاتها معممة على وجه الإفراد، مثلا من القضية (مدينة ما متجهة إلى الانحطاط) أو (بعض الأشياء لها خواص محددة). والتقييد المنصوص عليه في [16] ينبغي في هذه الحالة أن يضمن لزوما أنه لا شيء من القضايا الكبرى بمختزلة ولا معممة، مما شأنه حصول اقتضاء من قضايا 147 أخرى كبرى من نفس المرتبة. وعلاوة على ذلك فإن ضروب الإجـراء العملي يمكـن أن يطبق فقط إذا كانت مادة المعلومـات المدخلة قضيتين على الأقل (انظر التعليق 5).

4 ـ 3 ـ وينبغي أن نضيف عددا معينا من الملاحظات التقييدية إلى مبادئ رد المعلومات المصاغة آنفا.

فأولا، لا يمكن البرهان ، في هذا الوقت، على أن ضروب الإجراء العملي المختلفة قد تكون كافية في اعتبار المعلومات السيمانطيقية اعتبارا مناسبا في النحو (أو / المعرفة). وقد يتبين، في ذات الوقت أن القواعد يوجد لها تأثير قوي جدا مما يفهم منه أنه ينبغي أن نقدم ضوابط إضافية. وثانيا ينبغي أن نؤكد على أن ما تتضمنه البنيات الكبرى من معلومات، وإن كانت مؤسسة من الوجهة النظرية على علاقة اللزوم، وتحصل لها من أجل ذلك طبيعة (استنتاجية) فقد يجوز أن تكون لها في الحقيقة طبيعة استقرائية في غالب الأحوال. مثلا قد يصدق أن قضية كبرى ولنضع لها رمز هـ تلزم عن المتوالية ‹ث$_1$ ، ث$_2$ ، ث$_3$ › ، غير أنه مثلا قد تكون المتوالية ‹ث$_1$، ث$_3$› فقط هي المعبر عنها في الخطاب مما لا يستلزم هـ من حيث هي كذلك. ومن ثم فإنه في حال أن قضية هـ$_2$ هي استنتاج طبيعي من ث$_1$ أو شرط عادي أو اقتضاء من ث$_3$ نستطيع أن نستنتج ث$_2$ استقرائيا من ‹ ث$_1$ ، ث$_2$، ث$_3$ › بحيث يمكن أن تؤلف القضية الكبرى هـ. وهذا الطريق الاستقرائي عادي في سائر أنواع معالجة المعلومات. إذ أننا نستطيع أن نصيغ نتائج افتراضية بواسطة بينة جزئية ويمكن أن نلاحظ في مستوى الإدراك وتفاعله شخصا ما وهو يبني جدرانا وغيرها فنستنتج أنه يبني منزلا حتى أننا لا نشاهده وهو يضع السقف مثلا ونفس الأمر يصدق عند تأويل متحقق لخطاب ما، فنحن لا نحتاج إلى جميع العناصر الجوهرية لمفهوم أو إطار معين حتى نستنتج المفهوم العام الكلي.

وينتمي التقييد الثالث إلى عموم المبادئ الموضوعة. ومع أنه يمكن أن نحتج بأنه توجد مبادئ عامة لرد المعلومات السيمانطيقية فإن رد المعلومات، ومن ثم صياغة البنية الشمولية الكبرى قد تختلف باختلاف أنواع الخطاب. وفي عبارة موجزة مشخصة : فما تكون به المعلومات ذات أهمية في خطاب أو تحاور قد يكون أقل أهمية بالنسبة لأنواع أخرى من الخطاب. ومن المسلم به مثلا في السرد الخطابي أن الحدث والفعل الوصفيين قد يكونان أكثر أهمية من الأحوال الموصوفة (باعتبار شمولية البنيات الكبرى). وهذا يعني أن البنية الكبرى في فن السرد ينبغي أن تحتوي أيضا على أحداث وأفعال وصفية كثيرة لا على مجرد وصف حالة أولى أو أخيرة من سلسلة أحداث عرضية. وكما سنرى فيما يلي فإن ضروب السرد القصصية قد تكون لها بنيات شمولية سردية. وإذن لا بد من أن نهيء امكانية أن انماط الخطاب المختلفة يختص كل واحد منها بقيود واحترازات عند تطبيق المبادئ حتى ولو كانت المبادئ ذاتها مستقلة في نمطها. وأخيرا فليست المبادئ عامة فقط بل أيضا ‹مثالية› ونظرية. فلا تدل كيف يمكن أن يصيغ مستعملوا لغة واحدة بنيات كبرى انطلاقا

من خطاب مفروض. وكنتيجة للعوامل المعرفية المختلفة فإن البنيات الكبرى ذات الصياغة المتحققة قد تختلف باختلاف مستعملي اللغات أو باختلاف مستعملي اللغة الواحدة في سياقات تداولية متغايرة أو مواقف اجتماعية متباينة. وأيضا فإن التطبيق الفعلي للقواعد قد يختلف (ضمن قيود معينة)، إلا أن القواعد ذاتها تكون عامة (من جهة النحو). ومن ثم تتيح فقط تنبؤات نظرية لسلوك متحقق، أو لتناول إجرائي. وهنا نلمس مرة أخرى مسائل تتصل باللسانيات السيكولوجية والطبيعة الأمبيريقية كالنظريات النحوية وعلاقاتها بالنماذج المعرفية.[148]

4 ـ البنيات الكبرى الشاملة و شروط الترابط و الاتساق

4 ـ 1 ـ لقد ناقشنا في الفصول السابقة مجموعة من الشروط المحددة لاتجاه الترابط واتساق ازواج ومتواليات القضايا. غير أن أحد العناصر في السيمانطيقية الصورية المتعلقة بالترابطات في اللغات الطبيعية قد يظل مبهما وغير معين، أعني بذلك مفهوم موضوع التحاور. وقد تم الاحتجاج بأنه لكي ترتبط قضيتان برباط ما ينبغي أن تتعلق الأحداث المدلول عليها بتلك القضايا. وينبغي أن يصدق هذا التعلق في العالم الممكن ذاته أو في موقف ما أو في أحوال أخرى، أو في عوالم يمكن التوصل إليها. وفي ذات الوقت قد تقع الإشارة إلى أن هذا التعلق الموجود بين الأحداث ليس شرطا كافيا في حصول الترابط الطبيعي. فلا ترتبط القضايا إلا باعتبار موضوع التحاور. وقد عولج هذا المفهوم في هذا الفصل على وجه التفصيل، ومن ثم ينبغي أن ننظر بأي طرق تتحدد موضوعات التحاور / الخطاب / أي البنيات الشاملة الكبرى، ويتعين اتجاه الترابط واتساق المتواليات تعينا حقيقيا.

4 ـ 2ـ ولكن نوضح افتراضنا يمكن أن نصيغ المثال الآتي لجملة مركبة :

[24] لقد كانت منازل المدينة رديئة، وكانت أعداد كبيرة من الناس العاطلين عن العمل تتسكع في الأزقة.

وعلى هذا يمكن أن تتعلق العباراتان الرئيسيتان أولا وقبل كل شيء بعلة اتحاد العوالم وتماثل المواقف أو بسبب بعض الافراد (في المدينة). إلا أنه قد يحصل زيادة على ذلك بأن الأحداث المرجوع إليها قد تترابط حتى أن مثل هذا الترابط بين رداءة المنازل وعدم الشغل ونتائجهما، قد لا يكون واقعا على الأقل، على نحو مباشر. وبالرغم من ذلك فإن الجملة [24] تكون جائزة على نحو تام. وإذن يلزمنا أن نسلم بأن العبارات تترابط بفعل موضوع التحاور في مقطع خاص أعني (أن المدينة متجهة إلى الانحطاط) وفي هذه الحالة فإن كلتا القضيتين تكونان محتملة لنتائج بنية

القضية الشاملة وباستخدام تعابير أخرى نقول : كلتا القصتين ينتميان إلى نفس الإطار أعني إطار انحطاط الاقتصاد (الحضري).

ومن ناحية أخرى فإن الجملة :

[25] ولد جون في مانشستر، ونحن نكون ذاهبين إلى الشاطئ ؛ تدل على الانفصال إذا لم توجد قضية كبرى معرفة لموضوع التحاور بناء على أن كلتا القضيتين متلازمتان، في حين تكون :

[149] [26] ولد جون في مانشستر وتلقي دراسة في القسم الابتدائي في برمنجهام.

[27] ولد جون في مانشستر، إلا أن أبويه كانا من أصل اسكوتلاندي،

عبارتين مترابطين على نحو مقبول لوجود موضوع عام الترتيب من نحو (الاحداث الكبرى في حياة جون)

4 ـ 3 ـ ويمكن أن تصاغ ملاحظات أخرى بصدد اتساق متوالية الجمل بوجه عام. و لقد سبق أن رأينا أن كلا من حالة الاتحاد أو التماثل سواء بالنسبة للموضوعات المفردة أو الخواص للهوية أو لعلاقات أخرى متحققة بين العوالم لا تكفي كلها في إثبات الاتساق وذلك لأن المتوالية التالية قد تظهر في أعم السياقات غير مقبولة، وإن كان يوجد بين هذه السياقات علاقات دلالية بين ما تستلزمه القضايا.

[28] لقد اشتريت هذه الآلة الكاتبة (الراقنة) من نيويورك وهي مدينة كبيرة في الولايات المتحدة، وغالبا ما تكون المدن الكبيرة ذات مشاكل مالية مستعصية.

ومتواليات من هذا القبيل ربما يمكن أن يقال عنها إنها مستقيمة اتجاه الاتساق ، إلا أنه على مستوى الفهم، لا تكون معقولة بناء على نقص في نوع موضوع التحاور. إذ في جملة [28] يجب أن يحتوي موضوع التحاور على الأقل مفهوم الراقنة أو شرائها إلا أن مثل هذا الموضوع لا يتضمن معلومات عن المدن الكبيرة في العالم أعني عن خصوص المشاكل المالية فيه.

ومن جهة أخرى فإن مقطعا، مثل المقطع المتعلق بمدينة فيرفيو، مما تناولنا في بداية هذا الفصل، قد يكون أيضا متسقا على وجه مستقيم الاتجاه، لأنه ذو بنية كلية شاملة. وفي الحقيقة فإن مثل هذه البنية قد تتيح كذلك لجمل داخلة تحت اللزوم حتى تصير ذات تعلق من الوجهة السيمانطيقية إذا كانت كلتا الجملتين الداخلتين تحت اللزوم مرتبطة بذات البنية الكبرى.

5 ـ الإمارة أو البيّنة اللسانية الموجودة للبنيات الشاملة الكبرى.

5 ـ 1 ـ ونحتاج هنا أن نقدم ملاحظات مختصرة عن حالة البيّنة أو الأمارة اللسانية وهيأتها تبعا لافتراضنا القائل بأن اتساق الخطاب، في المستوى الدلالي، يتعين أيضا بفضل البنيات الكبرى.

ومسألة البينة مما هو موجود في بعض المقولات والقواعد أو مستويات الوصف غالبا ما تصاغ في حدود لسانية «شكلية» مثل خواص البنيات التركيبية الصرفية منها والفونولوجية للجمل. وهكذا مثلا يجب أن تكون ضروب التمايز الدلالي والتداولي مأخوذة فقط في إطار نظري، إذا جاز أن تكون ضروب التمايز أو حصل أن وجدت معبرا عنها على وجه الاطراد والتواطئ، وبالعكس، قد يفترض من وجهة نظر «وظيفية» للغة بأن اختلاف التركيب الصرفي والفونولوجي يطابق ضروب الاختلاف الدلالي والتداولي.

وإذن من خلال هذا الفصل يمكن التساؤل عما إذا كانت البنيات الكبرى يوجد لها نوع ظهور لساني مباشر وإلا فإن مثل هذه البنيات تكون ذات فائدة مثلا في اعتبار معرفي لمعالجة المعلومات فحسب.

150 وعلاوة على الأمارة المستنتجة من (الشكل) اللساني فإنه ينبغي من جهة أخرى أن نسلم أيضا بالأمارة (أو البيّنة) المحصلة من معرفة «حدسية» ضمنية صزيحة لدى مستعملي اللغة ؛ والاستعمال المتحقق مما يؤخذ في عملية انتاج التأويل. وإلى هذا النوع من الأمارة إزاء المتواليات التي تنقصها بنية كبرى كقولك «ماالذي أنت متحدث عنه ؟» «وقد خلطت كل شيء!»، «وهذا لا يعقل !» ومثل هذه الردود من الأفعال تدل بخاصة على نواقص سيمانطيقية في العبارة كما تظهر أيضا في الأحكام الأقل قبولا من الجهة الدلالية أي أقل تأويلا للجمل ؛ ومن ثم فإن أول نوع للأمارة الأمبيريقية التي تحصل لنا هي الحدث العادي، وهو حدث تكون فيه فئة المتواليات التي لا تتوفر على بنيات كبرى غير مقولة عادة في سياقات تواصلية.

5 ـ 2 ـ وكما أشرنا آنفا فقد توجد أنواع أخرى من الأمارات، منها المتعلقة بخواص سيمانطيقية للعبارات، وهذا النوع يقوم فيما «تدل» عليه العبارة ذاتها أعني من جهة التنغيم وتشديد النبر، وهيأة التركيب والوحدة المعجمية. وعلى ذلك فإن الجمل والعبارات تفصح عن القضايا وخواصها كوجود علاقات، مثلا بين المتغير

(من الموضوعات) والمحمولات وعوامل الربط الإجرائية الموجهة modal وغيرها. وعلاوة على ذلك فقد تكون البنيات الكبرى أقل تعلقا وأقل مباشرة بالجملة المتحققة، بسبب حصولها على أعلى مستوى لخواص متواليات القضايا. غير أن عددا محددا من ظواهر البنية السطحية يمكن حينئذ أن يحصى، مما هو قرينة دالة على وجود بنيات كبرى شاملة.

وقد ثبت في المقطع الذي قمنا بتحليله أن القضايا الكبرى يعبر عنها أحيانا تعبيرا مباشرا أعني ما ندعوه بالجمل الواقعة موضوعا في بداية المقطع أو آخره في غالب الأحوال. والوظيفة المعرفية لهذه الجمل واضحة : لأنها تمنح على وجه مباشر البنية الكبرى للمقطع بدل أن تترك تركيب البنية الكبرى لحس المستمع / القارئ أي أنها تسهل عملية الفهم ومن جهة أخرى، فإن مثل هذه الجمل توجد لها أيضا خواص نحوية مميزة. وكما قلنا فإنها تقع على نحو بارز في أول كل مقطع أو آخره. وفضلا عن ذلك يشبه ألا تنتمي بصورة مباشرة إلى متوالية القضايا كأن تكون جزءها الأول أو الأخير. وليس من الجائز أن تكون هذه الجمل ملحقة ولا ملصقة بجوار الجمل المعهودة كما لا يجوز أن تربط بها حتى ولو كان ذلك بأعم حرف الربط الذي هو الواو.

[29] كانت مدينة فيرڤيو متجهة إلى الانحطاط، وقد كانت في الماضي رائدة بل مدينة صغيرة مزدهرة.

وجملة من نحو [29] قد لا تكون شائعة ولا مقبولة لأن القضايا التابعة للجملة/ العبارة الأولى تخصص المضمون الأعم لها، ويترتب عن ذلك أن الجمل الدالة على القضايا الكبرى يكون لها وضع خاص.

والقسم الثاني من الأمارة قد سبق أن أشرنا إليه قبل هذا و قلنا إنه : إذا صح أن تصاغ البنيات الكبرى صياغة القضايا، أمكن أيضا أن نتوقع ترابط هذه القضايا. ومثل هذه الترابطات الكبرى يجوز أن يعبر عنها تعبيرا حقيقيا بالروابط الطبيعية من نحو (وفضلا عن ذلك، لكن، مهما يكن من شيء ، وكذلك، وغيرها ...) وقد [151] لاحظنا في جملة [12] بأن حرف الاستدراك (لكن) لم يعلق جملة ‹لكن لا يزال يوجد بصيص أمل في الحياة يمكن العثور عليه في فيرڤيو› بالجملة السابقة، وإنما يعلقها بالقضية الكبرى المتضمنة في المقطع الأول (إن فيرڤيو متجهة إلى الانحطاط).

وفي الواقع فإن أداة الربط ‹لكن› تصل المقطع الأول بالمقطع الثاني كله أي أنها تربط بنية كبرى بمثلها.

والطريق الثالث للأمارة هو أن ما تظهر فيه البنيات الكبرى من صيغة لسانية قد يوجد خلال الإحالة المرجعية. إذ نحن نستعمل الاسماء الموصولة والإشارية لتدل

على الأحداث المذكورة بآخر عائد من قضية ذات بنية كبرى فقط من نحو :

[30] إن مدينة فيرڤيو قد انهزمت. ويمكنك أن ترى ذلك في منازلها الرديئة.

حيث إن هذه القضية قد تقدم التعبير عنها والإشارة إليها، وأيضا في تلك الأحوال مما لا يتم فيها صدق هذه القضية، ولا تثبت فيها حالة مرجعية دون بنية كبرى :

[31] إنه كان يود فقط أن يمد يده وأن تضع هي يدها في يديه تلقائيا (...) إنها كانت تعلم أن لحظة اللقاء قد منحتها شيئا ما (...) إنه لم يحدث قبل هذا شيء من ذلك قط. ولقد كانت قد وقعت في شراك الحب مرارا كثيرة.

فالضمير المؤنث (إنها) يحيل في الظاهر إلى كون أن ‹كلير راسل› قد وقعت في الحب، مما هو في الحقيقة القضية الكبرى المستنتجة عن طريق الاستقراء من المقطع السابق : لان جمل هذا المقطع تعبر بوضوح عن المعلومات المتعارف عليها في الوقوع في الحب. ولا يوجد لفظ أو جملة أو قضية يمكن أن يصير بها الضمير (هي) دالا على إحالة مرجعية مشتركة في المقطع السابق. والافتراض القائل بأنه ينبغي أن يوجد نوع من المعلومات المستنتجة (ضمنيا) هو افتراض تثبته الجملة التالية (لقد وقعت في الحب مرارا كثيرة) مما يقتضي في هذا السياق أنها تحب أو يمكن الآن أن تحب أو على الأقل يكون «الوقوع في الحب» الآن هو موضوع التحاور. وبالإضافة إلى الضمير المنفصل، فقد يجوز أيضا أن تكون لدينا ضروب من الاقتضاء لازمة فقط في نص ما من جهة البنية الكبرى.

وفي الحقيقة فما يمكن أن يعبر عنه الضمير يجوز أيضا أن يعبر عنه اسم مركب ‹به أداة تعريف›. ونحن نتوقع في هذه الحالة أن يكون الاسم المركب معرفا حتى لو لم يكن هناك تعبير ذو إحالة مشتركة في جزء متقدم من خطاب ما.

ولنضرب لذلك المثال الآتي :

[32] لقد أوقف رجل سيارته المسرعة قريبا من البنك. وخرج منها مستعجلا ودخل إلى البنك فأخرج مسدسا وصاح في وجه أمين صندوق المال ليسلم له ما في الصندوق من مال حتى يضعه في جيبه (...) ولم تستغرق حادثة السرقة سوى ثلاث ثوان.

وأداة التعريف أل (من السرقة) في الجملة الأخيرة قد تفسر فقط ما إذا كنا نقدر بأن المقطع السابق يحتوي متغيرا (من الموضوع) أو محمولا مما هو دال على وجود إحالة مرجعية مشتركة بالقياس إلى حمل الحادث ذاته على لفظ حادثة السرقة.

وقد رأينا أن القضايا ذوات البنيات الكبرى التامة لا يعبر عنها في الخطاب ذاته فحسب بل تكون أيضا أجزاء أعني كونها محمولات ذات بنيات كبرى. وهذا يدل

على أنه توجد أيضا أمارة معجمية منبهة على وجود بنيات كبرى، أقصد كونها حاصلة في عبارة يحتوي مضمونها على مفاهيم في سائر ما تبقى من المقطع على الأقل في نوع من بنية علاقية (من نحو أن س حصل على المال ...).

ومن الجائز أن أقوم طريق هو ما عبرت عنه البنيات الكبرى إذ هي تحدد للخطاب أو لجزء منه مجال المفاهيم التي يمكن استخدامها، ومن ثم تكون قيدا شاملا للادراج المعجمي. من ذلك مثلا أن إطار حادثة السرقة لا يتضمن في العادة من المفاهيم مثل مفهوم ‹الأقحوان› في حين أن حالة الحب لا تقتضي عادة مفهوم ‹القطب الشمالي› و لا لفظ ‹الفيل› وهذه المفاهيم التي لا تنتسب إلى أطر مبتدأة ببنية، يجب أن تنتمي إلى أطر مفتتحة بمفاهيم منتسبة إلى أطر بنيات كبرى أقصد أنه ينبغي أن توجد دائما نسبة غير مباشرة متصلة ببنية قضية كبرى ومفاهيمها (12)

ومن الجائز أخيرا أن تحدد هذه النسبة من جهة البنية الكبرى هوية الزمان والمكان، أو المواجهة modality وكل مقطع دال على السرد القصصي فقد تكون صيغته في العادة صيغة الماضي. ثم إننا قد ندل على جزء من مشاريعنا الشخصية بصورة موقف افتراضي أو قد نصيغ تخمينات تتعلق بأحداث تكون محتملة الوقوع فقط. ويجوز في هذه الحالات أن تنتمي طبيعة المواجهة إلى متوالية ككل، ولا تحتاج دائما أن يعبر عنها في كل جملة من المتوالية، من ذلك مثلا عندما أحكي ما كنت حلمت به. وفضلا عن روابط المواجهة توجد لدينا كذلك محمولات مخصوصة ‹أسماء وأفعال› تعين العالم الممكن الذي ينبغي أن تؤول فيه المتوالية كلها كما أشرنا إلى ذلك في مثال الحلم. وقد يجوز أن نفترض أن مثل هذه المحمولات والروابط توجد لها قضايا ذات بنيات كبرى «كمجال لها» ويمكن أن تكون القضية ذات البنية الكبرى في هذه الحالة أيضا راجعة إلى ضمير كما في قولك :

[33] لقد حلمت به

[34] هذا محال.

واسم الإشارة هذا في [34] يرجع إلى حدث واحد مدلول عليه في القضية السابقة بل إلى الحدث الأعم أيضا مما دل عليه المقطع كله ‹مما يمكن أن تكون فيه كل قضية من القضايا ممكنة إن أخذت على انفراد›.

5 ـ 3 ـ لقد أحصينا بدقة بعض الامارات اللسانية لمعلومات قضوية مستنتجة من تصور دلالي للخطاب إلا أنها ليس مصرحا بها : كالجمل ذات الموضوع الخاص، وضمائر القضايا الكبرى وكالمحمولات المأخوذة في مثل هذه القضايا. واستعمال علاقات الربط بين القضايا وأدوات التعريف (كأل) بدون ضمائر مرجعية مشتركة صريحة، وكضروب اقتضاء بنيات كبرى للجمل، ومثل القيود العامة

الواقعة على معنى عام لبنية ما، وكنمط / المواجهات باندراج صيغة / الزمان ومقاطع الخطاب .

وعلاوة على هذه الأنماط من الأمارة التركيبية السيمانطيقية ؛ فقد توجد أنواع أخرى من الأمارات الصرفية - الفونولوجية والخطية المرسومة مما هو حاصل في ترتيب البنية الكبرى للخطاب. فأولا وقبل كل شيء لدينا في الخط المكتوب قواعد، أهمها إيجاد فراغ (بياض) في بداية كل فقرة من الفقرات مما شأنه إعطاء صورة بنية كبرى : كالإعلام بالمتواليات التي تنتسب ‹إلى المجموع› بعض الانتساب أعني تنتمي إلى نفس الموضوع. وعلى ذلك فكل فقرة جديدة قد تشير إلى تغيير الموضوع ‹ جزئيا وعلى وجه تفريعي›.

وفي لغة التخاطب الشفوية، نقف الوقف التام، ونضغط على النبر بتنغيمه، كما نستعمل أجزاء مخصوصة من العبارات الدائرة في الكلام كاللغو من نحو قولنا : و على هذا ...، جيد ...، لا والله ... مما ندل به على تلك الفقرات. وقد تقع في لغات أخرى ألفاظ خاصة ‹ أو جذور ألفاظ من شأنها أن تكون علامة على بدايات أو نهايات مدى استرسال الخطاب، مما يتعين من الوجهة النظرية أن تعرف في حدود بنيات سيمانطيقية كبرى (راجع تعليق رقم 8). وأخيرا هناك خواص تداولية يستدعي التواصل بها بنيات كبرى : فأفعال الكلام يمكن أن توجد لها متوالية كلية كمجال لها (راجع الفصل السابع).

153

6 ـ البنيات الكبرى وأنواع الأقاويل الخطبية.

6 ـ 1 ـ إن البنيات الكبرى مما ناقشناه آنفا قد تختص مبدئيا بكل خطاب لأي لغة طبيعية. فهي قد أخذت كخواص عامة للبنيات المعقدة السيماطيقية وكمبادئ لرد المعلومات الدلالية.

وعلى ذلك فإن البنيات الكبرى يمكن أن تصير بدورها موضوعا لبعض القواعد والقيود المتغيرة بتغيير أنواع الأقاويل الخطبية. مثلا قد تخصص قضية ذات بنية كبرى مقولة من شأنها أن تميز وظيفة نوعية من الخطاب. وهذه المقولات والوظائف، وإن كانت تتأسس على تراكيب كبرى لسانية (دلالية) فهي ذاتها لا تنتمي إلى نظرية لسانية أو نحوية صحيحة، وإنما ينبغي أن تعرف من خلال صيغة أعم نظرية الخطاب أو أن تدخل في فروع هذه النظرية، مثل نظرية السرد القصصي، ونظرية الحجاج ونظرية الدعاية والإشهار الراجعة إلى فروع المعرفة المتنوعة، مثال ذلك الشعر والخطابة، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية. وتستدعي هذه النظريات دراسات

مستفيضة. وإذن لا يمكن أن نناقشها إلا في علاقاتها بالتراكيب أو البنيات الكبرى اللسانية على وجه الإيجاز كما عالجناها في هذا الكتاب.

6 ـ 2 ـ ويجوز أن يخصص المقطع الأول من قصة الجريدة التي وقع تحليلها آنفا بنية كبرى من نحو ‹ إن مدينة فيرفيو متجهة إلى الانحطاط و التدهور نتيجة للتنافس القائم من لدن مدينة أخرى هي بنتونفيل) . وفي خطاب محدد يجوز أن يؤدي نمط معين من السرد القصصي، كقضية ما، وظيفة مُن خلال الخطاب ككل، أو بالأولى من خلال بنية سردية ككل (وقد يعبر (13) الخطاب عن بنيات سردية كثيرة) مثلا قد تصير فيرفيو فضاء محيطا لعدد معين من الأحداث والأفعال. وإذن في السرد القصصي يجوز أن نسلم بوجود مقولة خاصة تدرج هذه العناصر الدالة على الزمان والمكان، وملابسات أخرى في فصل من فصول القصة، مثلا نظرية مقولة الفضاء المحيطي. ويمكن أن تكون الوظيفة الخاصة لهذه المقولة كذلك تعريفا مدخليا لخصائص القصة. وعلى ذلك فنحن نشاهد في مثالنا تعريفا ممهدا لتقديم كيلر راسل بعد اعطاء تقديم معرف لمحل الجريدة. والزمان والمكان والاشخاص، إنما تعين في ذات الوقت صفة أو عدة صفات من نحو تدهور مدينة فيرفيو، وبصيص الأمل في الحياة بإنشاء الجريدة وأناقة كلير راسل. وهذه الخواص هي شروط لبعض الأحداث والافعال الموصوفة أخيرا في الخطاب.

ويجب أن نلاحظ أن الجمل المفردة أو القضايا لا تؤدي من حيث هي كذلك دور الوظيفة السردية هذه بل تؤدي فقط دور قضية ذات بنية كبرى مستنتجة بواسطة متوالية من القضايا. ومن الممكن، في هذه الحالة أن توجد متوالية تحدد قضية مع حصول وظيفة سردية خاصة منفصلة. ثم إن تمييز خواص الازمنة والامكنة والجذور الاجتماعية وطبائعها ... كل ذلك يمكن أن يقدم أثناء القضية كلها. وذلك ما يشترط أو يفسر وجود بعض الأفعال والأحداث.

154

وعلى نفس المنوال قد يسلم التحليل البنيوي للسرد القصصي بوجود مقولات أو وظائف من نحو ضروب التعقيد وحلولها مما يحدد سير حدث القصة. وهذا أمر يعقبه حكم تقييمي ؛ وأخذ العبرة ؛ وكذلك وبالمثل في الحكايات الاسطورية ‹للجن› أو القصص البسيطة قد نجد وظائف ‹دلالية› أكثر خصوصية من نحو ‹رجوع البطل، وسفره، ومحاكمته وجزائه ...› وهذه أخص خصائص المقولات الكبرى لأنها تسيطر على متواليات القضايا من كل خطاب سردي أو بالأولى من كل قضية كبرى متعلقة بمثل هذه المتوالية.

ثم إن قواعد السرد القصصي، ومقولاته، إذا كان هذا السرد قد تعين التعبير عنه بواسطة الخطاب ‹أو بواسطة لغة أخرى سيميوطيقية كالتصويرأو الرسم.› فإنها

يمكن أن تكون تكرارية وعلى نحو مطرد. وقد تدرج ضروب السرد القصصي تحت مقولات مختلفة على مستوى أسلوب السرد. وفي ضوء الفضاء المحيطي توجد لدينا حكاية تدور حول تدهور المدينة فيرفيو أو حول مهنة كلير راسل. إلا أن استخدام أسلوب السرد من الوجهة النحوية لا يمكن استقصاؤه هنا. ذلك أن أغراض هذا الاسلوب السردي متعلقة بالبنية السيمانطيقية للخطاب.

وبعض المقولات السردية توجد لها قيود وضوابط مخصوصة بأسسها التركيبية الكلية. إذ يجوز أن يكون الفضاء المحيطي في البنية السردية مثلا معبرا عنه بواسطة وصف حالة أو وصف عملية نحو (مدينة فيرفيو متجهة إلى التدهور)، وكذلك (لا يزال هناك بصيص أمل في الحياة). ومن ناحية أخرى يستدعي تعقيد موقف ما متوالية من القضايا تؤول في ذات الوقت وكأنها تصف الحدث، في حين ينبغي أن يكون حل هذا التعقيد على الأقل محتويا وصف الفعل. ويجب أن نؤكد هنا على أن هذه القيود والضوابط إنما تختص بالتراكيب الكلية، لانه في المتوالية المتحققة في الخطاب والقائمة بالفعل فيه قد يصح أن توجد أحوال موصوفة في الأجزاء المعقدة (من الموقف) أو في حلولها. ونفس الأمر يصدق بوجه خاص، على (محتوى) المقولات السردية كما ذكرنا من (رجوع البطل، والسفر، والمحاكمة) والقواعد الكلية المعرفة آنفا يمكنها أن تربط على وجه صريح متوالية جمل القصة مع هذه المقولات السردية الخاصة أو مع هذه الوظائف.

وفضلا عن ذلك فإن البنيات الكبرى الكلية مما تتأسس عليها المقولات السردية إنما تعين عموم بنية الخطاب. وبدون المقولات السردية يجوز أن ننتج من الوجهة اللسانية خطابا مقبولا، أعني متأولا، إلا أن مثل هذا الخطاب لا يكون له، (غرض أو سبب ما)، ونستطيع في مثل هذه الحالة، أن يحصل لدينا كما في مثالنا خطاب يعطي فقط وصفا مستفيضا عن تدهور مدينة فيرفيو، وعن أسبابه ونتائجه وغير ذلك إلا أن القصة لن تكون ذات أسلوب سردي بل تكون نوعا من التقارير الاجتماعية والاقتصادية.[155] وهكذا نرى بأن صنف المقولات والقواعد المحددة لعموم تنظيم الخطاب تعرف في ذات الوقت صنف الخطاب المراد، فهي تجعلنا قادرين على أن نميز بين القصة والمقالة السياسية في جريدة وبين التحاور اليومي الدائر حول طبيعة الطقس الجوي، والاشهار. وينبغي أن نلاحظ أن المقولات المذكورة ليست فقط دالة على تركيب ـ محدد لاستقامة نظام تراتبي لبنيات كبرى من خطاب ـ بل دالة أيضا على نوع من التعقل أو التصور (السيمانطيقي) : إذ تنص هذه المقولات على ما يدور حوله الخطاب. «أفعال يقوم بها الابطال أو العالم السياسي، طبيعة الطقس، أو بعض المنتوجات ...».

6 ـ 3 ـ ويمكن أن تعم الملاحظات المصوغة حول صنف الخطاب المشهور، وهو القصة أصنافا أخرى من الأقاويل الخطبية، إذ سائر أنواع حجية الخطاب توجد لها مقولات كلية من نحو المقدمات والنتائج، ومن المحتمل أن تضاف لها مقولات فرعية من نحو التعليل والتبرير وبعض الأحوال المخصوصة. ويختص تحرير المقالات السيكولوجية بينية مستقيمة :

مدخل - نظري/وضع الاشكال - تمحيصه وتجريبه - التعليق والشرح / خلاصة ؛ بالإضافة إلى مقولات فرعية :

تخطيط هدف، منــاهج، مواد أولية، نتــائج. كل ذلك مصحـوب بمقـولة التجريب(14). وبوجه عام فإن كل خطاب علمي يمكن أن يتعين بينية عامة من نحو

مدخل - إشكالية - حل - نتيجة، مع إدراج حجية البنيات والتراكيب من صور وأشكال شتى. ومن مهام نظرية الخطاب تصنيف وتعريف مثل هذه المقولات والقواعد وخصوص وظائفها التناصية. فلو لم تتميز أصناف الخطاب تبعا لاختلاف المحتوى (الموضوع) الدلالي لكان بالإمكان أن يوجد ما لا يتناهى من أصناف الخطاب. ومن الأهمية بمكان أن تصاغ نظرية مجردة أعم تجريد من شأنها أن تربط مقولات تركيبية بمقولات صورية عقلية : مثلا تركيب حجة ما يتعين تعيينا مستقلا سواء أكان دائرا حول الهندسة أو اللسانيات أو العناية بالطفل.

وأخيرا فإن مثل هذه النظرية يمكن أن تشمل أيضا قواعد من نوع تداولي أكثر عمومية لكونها تنتسب إلى أخص وظائف الأقاويل الخطبية من سياقات محددة، ومواقف اجتماعية، وتكون مقاصد المتكلمين والمستمعين ومعرفتهم، واعتقاداتهم وخياراتهم مغايرة حينما يحكون القصص ويميزونها وهم يحاولون إقناع بعضهم بعضا بالحجة. وهذا ما سيكون موضوع القسم الثاني من هذا الكتاب.

7 ـ الأسس المعرفية للبنيات الكبرى

7 ـ 1 ـ وأخيرا لابد من إيراد ملاحظات مختصرة حول الأسس المعرفية للبنيات الكبرى اللسانية (وغير اللسانية) أقصد حول ما تقوم به البنيات الكبرى من دور في إنتاج الخطاب وفهمه. وفي هذا الميدان لايزال البحث في بدايته. إلا أن طائفةمن النتائج المهمة والمؤقتة يمكن أن نقدمها بين يدي هذا البحث (15).

وبنيما تتوجه سيكولوجيا المعرفة واللسانيات السيكولوجية أنفسهما أولا إلى معالجة الألفاظ والعبارات المركبة، والبنيات الدلالية للجمل، فقد يثار السؤال الآن،

وهو أية نماذج مخصوصة يمكن أن تؤخذ مسلماتها في معالجة الخطاب وبوجه عام في معالجة المعلومات المعقدة ؟

وبالنسبة لأصناف الخطاب فقد يعني هذا أن نفسر كيف نفهم تلك الأصناف، وأي شيء من معلومات الخطاب قد احتفظ به، وكيف تترتب هذه المعلومات في الذاكرة، وكيف يمكن استرجاعها وتذكرها لاغراض مختلفة، كالتعرف، والتذكر وحل المشاكل، والاستنتاج، والفعل ...

7 ـ 2 ـ وأيا كانت دقة خصائص هذه العمليات، فهناك عدة معايير وقيود ضابطة لا يمكن الطعن في معالجتها للمعلومات المعقدة.

فأولا و قبل كل شيء، كما هو الشأن بالنسبة للجمل (الطويلة) فإن البنيات السطحية (وهي بنيات صرفية وتركيبية) إنما تستعمل فقط لغرض تنظيم المعلومات وترتيبها ترتيبا سمانطيقيا (من جهة القضية)، وإذن فإن أكبر بنية سطحية إنما يحتفظ بها فقط في الذاكرة القصيرة الأمد لكي تنسى بعد حين، بينما يمكن أن تكون المعلومات السيمانطيقية مأخوذة في المعالجة فقط بحيث يمكن الاحتفاظ بها في الذاكرة الطويلة الأمد [16]. وهناك استثناءات كثيرة العدد يمكن بفضلها أن تكون المعلومات السطحية من أي نوع كانت، يمكن أيضا الاحتفاظ بها وليس لدينا في هذا الباب إلا قليل من الفهم والتمييز لملابسات هذا النوع من الذاكرة (التاريخية) ومن أجل ذلك فلا يمكن أن تناقش هنا [17].

وبالإضافة إلى ذلك فإن المسألة، محل الخلاف الاساسي، هي ما إذا كانت جميع القضايا يستحفظ بها في الذاكرة، إذ ليس هذا الأمر واضحا عند ما نلاحظ مثلا التذكر الحر لأصناف الخطاب المجاوز لأكثر من 200 كلمة [18]، أعني وراء عتبة أو حد معين، لا يكاد مستعمل اللغة، مستمعا كان أو قارئا للخطاب يحتفظ به احتفاظا يستطيع معه أن يسترجع سائر معلومات الخطاب الدلالية كمجموعة أو كمتوالية من القضايا. ومع ذلك في كثير من الحالات، فإن القارئ، حتى في أعقد ضروب الخطاب كالروايات لا يزال يعرف أي شيء يدور حول الخطاب كما لا يزال قادرا على إثبات علاقات متسعة مع الجزء السابق من الخطاب ويترتب عن ذلك أن هذه العلاقات لا يكون بالامكان إثباتها مع سائر القضايا المنفردة السابقة بل يجب أن تتأسس على المعلومات التي يكون من السهل الاحتفاظ بها، والتي تكون شرطا ضروريا وكافيا لتأويل باقي الخطاب. وكذلك وبالمثل عندما يتأول الخطاب في كليته يجب أن تكون البنيات متيسرة حتى نتمكن من التعرف والتذكر أو حل صعاب المهام.

7 ـ 3 ـ وعلى هذا فمن المفروض أن المهام والعمليات المشار إليها آنفا ينبغي أن تؤخذ في حدود البنيات الكبرى، وهذا يعني أن كم المعلومات المقدمة يجب أن يحصل فيها الرد والتقليل. ومثل هذا الرد بالتقليل قد تتم إعادة تركيبه من الوجهة النظرية بواسطة القواعد التي تناولناها سابقا. وفي نموذج العملية المعرفية المؤسسة على مثل هذه النظرية يصح إذن أن نسلم بهذه العمليات التي تحذف وتختزل من بعضها القضايا، فيحل محلها عدد من القضايا قد يرتفع إلى مقدار ن منها. وقد تبقى وتحافظ هذه العمليات الاجرائية على (جوهر) المقطع وفحواه بفضل ما يركب أثناء تزايد معلومات ذلك المقطع. وكما حددنا من قبل، فإن هذه المعلومات قد تنتج في ذات الوقت ضروبا من الاقتضاءات الضرورية لغاية تأويل الجمل الداخلة تحت اللزوم (المستتبعة) والمتواليات.

157 وفي كل معالجة متحققة لا تخلو العمليات الاجرائية إما أن تكون افتراضية أو احتمالية، إذ أثناء ازدياد المعلومات وفهم بعض الجمل، وما يدخل تحتها من قضايا، فقد يركب المستعمل للغة على سبيل المحاولة قضية كبرى تصبح راجحة على القضية الاصلية موضوع البحث. وقد يثبت أو ينفي هذا الافتراض ما تبقى من الخطاب. وفي حالة الانتفاء والرفض تصاغ قضية أخرى كبرى.

ولقد تقدم لنا أن الخطاب ذاته يمكن في أغلب الاحوال أن يومئ إلى بعض مفاتيح لمثل هذا العمل الافتراضي من أجل صياغة بنية كبرى مثلا بواسطة التعبير عن قضايا كبرى أو محمولات كبرى.

و إذن كل ما يحتفظ به في الذاكرة هو على الاقل البنية الكبرى الكلية للخطاب. وبالاولى فإن المستويات العليا للبنيات الكلية هي تركيب ما للخطاب. ومعظم القضايا الفردية لكل خطاب، لما كانت تتعلق بطوله وتعقيده لم يمكن في هذه الحالة اطلاقا تذكرها على نحو مباشر. ومع ذلك فإن ما وصفناه من قواعد يجوز في بعض الأحوال أن تجعل بعض أنماط المعلومات المفصلة ممكنة الاسترجاع والتذكر بفضل الاستنتاج. ونحن لو تذكرنا أن بعض الناس قد ابتنى منزلا، فقد يجوز أن يحصل ذلك عن طريق تخصيص مكونات إطار التداعي الحر، يكون ذلك البعض قد رفع جدرانا ووضع سقفا، وكذلك عندما نتذكر أن مدينة ما متجهة إلى الزوال والانحطاط فقد يمكن عن طريق استنتاج محتمل أن نخمن أن الحوانيت والشوارع والمنازل كلها رديئة أو متسخة. وإذا صحت هذه الافتراضات ترتب عنها أن البنيات لا تجعلنا نقدر فقط على فهم أعقد المعلومات أثناء ازديادها وتكثرها بل وفي ذات الوقت تجعلنا ننظم المعلومات في الذاكرة، ونستخدم في ذات الوقت ما يلزم من تلويح لتذكر المعلومات لزوما مشوبا بالضعف.

7 ـ 4 ـ وفي الحقيقة قد دلت التجارب على أن هذه الافتراضات كانت صحيحة. و الافراد المنشئون لقصة ما قد ينتجون خطابا يحتوي أساسا على قضايا كبرى. وفي كل تذكر غير مباشر قد يترابط بالرغم من ذلك ازدياد تفصيل المعلومات مع هذه البنية الكبرى، ولكن بعد عدة أسابيع لا يمكن أن تشمل إعادة الانتاج أكثر من البنية الكبرى أو أجزاء منها.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الأفراد عندما يطلب إليهم أن يلخصوا خطابا ما يشبه أن تكون بنية هذا التلخيص أقرب إلى آخر مسودة أصلية مرجوع إليها أعني أن كل تلخيص هو نمط خطاب يحصل به تفرد وتنوع شخصي للبنية الكبرى من الخطاب الملخص. وكالحال مع أي موضوع إذا عبرت فيه الجمل مباشرة عن موضوع (فرعي) من المقطع، فقد يعبر التلخيص عن بنية كبرى عامة من الخطاب ككل. ويمنحنا هذا الافتراض نهجا اختباريا جازما للبت في الاحكام المتعلقة بخاصية نص الخطاب و إذا لم يمكن أن نلخص متوالية من الجمل، فمن المحتمل ألا توجد لها بنية كلية كبرى إلي حد أن هذه المتوالية لم تحصل لها خاصية الخطاب. وفي الحقيقة فإن المتواليات التي ليست بنية كبرى من أي نوع كانت، يكون استرجاعها وتذكرها أقل من تذكر الأقاويل الخطبية وأنقص. ومن السهل أن يعيد الانسان انتاج فحوى قصة ما أو القصة بكاملها إذا لم تكن طويلة، ولكن يصعب جدا أن يعيد الإنسان انتاج مجموعة من الجمل لا رابط بينها. ومثل هذا التمييز مألوف في ممارسة التجارب مع قائمة الالفاظ والجمل مما تكون أولا تكون لها بنيات تركيبية كبرى وسيمانطيقية.

158 7 ـ 5 ـ وينبعي أن نضيف أن الفهم والترتيب وتذكر المعلومات المعقدة كل ذلك لا يتوقف على قواعد لسانية خاصة برد المعلومات السيمانطيقية وانقاصها، وإنما تتوقف أيضا على قواعد ومقولات تحدد الترتيب الكلي لنوع خاص من الخطاب. وفي مثالنا ليست كل قضية كبرى من نحو مدينة فيرڤيو متجهة إلى الانحطاط هي معلومات مركبة فحسب - أو كما هو الشأن في حالتنا إن أدرجت في الخطاب من حيث هو قضية كبرى - وإنما هذه المعلومات هي في ذات الوقت أكثر ترتيبا تبعا لقواعد السرد القصصي والمقولات باعتبار الفضاء المحيطي. وإذن فإن البناء السردي يمكن أن يحدد، على نفس النمط الفهم والترتيب في الذاكرة، وإذن يحدد التذكر، ويكون ذلك أسهل، إذا اقترب البناء السردي من البنيات الحكائية المتواضع عليها. و في كل تذكر تكون المقولات الأولية / والقواعد الخاصة بالخطاب السردي قد جرى(19) اتخاذها من قبل (كقواعد عامة لانتاج القصة). ولا تحتاج إلا أن (تملأ) محتوى بنية كبرى مما يمكن معه أن نسترجع أدق المعلومات تفصيلا.

وتوجد في جميع هذه العمليات مجموعات جد معقدة من عوامل خاصة محددة للفهم والترتيب المنظم والتذكر، كخصوصية المألوف من الموضوعات، وتعقيد البنية اللسانية أو غير اللسانية للترتيب الكلي للخطاب، وكذلك الخواص المعرفية والشخصية للأفراد وتنوع المهام والسياقات المفروضة (من نحو التلويح، والتلميح، والحث...) وكالتأخر في إعادة الانتاج ووجود بنيات سيمانطيقية (مشابهة) أوسردية وكتجربة معالجتها. وهذه الأوجه لا يمكن التطرق إليها هنا

7 ـ 6 ـ والنقطة الأساسية التي يتعين أن نصوغها هنا هي أن تأليف بنية كبرى في خطاب معقد هي خاصية ضرورية لمعالجة معلومات معرفية. ثم إن مقدارا كبيرا من المعلومات المفصلة ينبغي أن يقلص ويرد ويرتب حتى يصير استرجاعه متيسرا حين التذكر وكذلك إدماج ما يرد من معلومات وحل مسائل.

وبالطبع فإن نفس الشيء يصدق في معالجة سائر أنواع المعلومات المتعلقة بالعالم كالحال مثلا في مسألة الادراك الحسي، والفعل. ومع أننا نلاحظ كل يوم عددا كبيرا من الوقائع فإن بعضها فقط هو الأفيد والأجدى في دوام معرفتنا وفعلنا وتأثيرنا في المستقبل وعلى هذه الشاكلة يجري جزء كبير من ذلك عند فهم الخطاب. ذلك أن تأويلنا للعالم يستدعي حذف عناصر كثيرة (قضايا و/أو صور الخيال) من المعلومات كما يستدعي ادماج مثل هذه العناصر في أعلى مستوياتها وتعميمها التعميم الاستقرائي. وما يعرف عن هذا النوع من معالجة المعلومات المعقدة إن هو إلا نزر قليل. إلا أنه يمكن الافتراض بأن المبادئ المتدرجة تحته قد تسهم أيضا في تحديد قواعد معالجة الخطاب ومقولاتها.

وينبغي أن نلاحظ عرضا بأن ملاحظاتنا قد لا تصدق فقط على فهم الخطاب و تأويله و لكن أيضا لإنتاج المعقد منه. وحتى يتمكن المتكلم من انجاز أضخم المهام للحفاظ على اتساق الخطاب ومن انتاج جمل معبرة عن قضايا منتسبة إلى قضية 159 كبرى، ومن استيفاء قواعد السرد، فقد يلزمه أن يكون قد أعد (وصفا مجملا) أوليا أو خطاطة أو تصميما ميسرا للترتيب والتنظيم السيمانطيقي الكلي لخطابه.(20). أعني يلزمه أن يشرع في تركيب البنية الكبرى "الأولية" على الأقل في بداية النص. وفي المراحل المتأخرة من الانتاج يجوز أن تصحح هذه البنية الكبرى أو أن تستبدل بأخرى. وبطبيعة الأمور فإن العمليات المتخذة هنا لا تشبه في شيء التحاور التلقائي اليومي، ولا تخاطب جمهور الناس، ولا ما يكتب من مقالات وقصص في الجرائد، بل نفس المبادئ العامة تصير ضرورية لضبط انتاج أي نوع كان من المعلومات المعقدة.

ونفس الأمر يصدق مرة أخرى على أشياء معرفية غير ذلك كالحال في تخطيط الأفعال وتنفيذها وتفاعلها. ونقصد هنا أفعال الكلام كما ستعالج فيما يلي. ثم إن البحث في مثل هذه المسائل المعرفية المعقدة مثل تعقيد تصميم الفعل والقيام بانجازه

وعلاقتهما باللغة والادراك الحسي ليس إلا بحثا في أطواره الأولى فقط. ونحن في هذا الفصل نحاول أن نبين أن مثل هذه المسائل المبحوث فيها لا يمكن على وجه الاحتمال أن تعتبر في مستوى المعالجة القويمة بل إنما نحاول أن نبين أن القواعد التراتبية والمقولات وصياغة البنيات الكبرى تكون كلها ضرورية. وكما صار واضحا الآن فإن نظرية سليمة عن البنيات الكبرى توجد لها مكونات لسانية (نحوية) مما يفسر بعض المفاهيم كمفهوم الموضوع، وبوجه عام العلاقات الدلالية في الخطاب. وتوجد مكونات أخرى في نظرية الخطاب (مثلا نظرية السرد القصصي) والأسس المعرفية العامة التي تفسر المعالجة الشاملة لانتاج اللغة /الفهم والادراك والفعل وحل المشاكل وبعض القدرات الانسانية الأخرى.

7 ـ 7 ـ ونود أن نورد ملاحظات إضافية حول مفهوم (الإطار)، وهو مفهوم أولي نظري سيق لشرح مكون واحد من الاتساق الكلي المستقيم الاتجاه. و ينتسب المفهوم الذي اشتق في الاعمال الجارية الآن بخصوص الذكاء الاصطناعي إلى النظرية المعرفية [21] وهذا يعني بنية ضرورية في الذاكرة السيمانطيقية، ويمثل جزءا من معرفتنا بالعالم. وبهذا الاعتبار فإن مفهوم الإطار يدل على مبدأ التنظيم والترتيب المرتبط بعدة مفاهيم تشكل إلى حد ما (وحدة) بطريق التواضع والتجربة مما يمكن أن يتحقق في مسائل معرفية متنوعة كمسألة انتاج اللغة و الفهم و الإدراك الحسي، والفعل وحل المشاكل. وعلى ذلك فالمطعم / كإطار ينبغي أن ينظم معرفة متواطأ عليها أي تكون عامة لكن مستقلة ثقافيا ؛ وفحوى هذه المعرفة أن المطعم هو مؤسسة أو مكان يمكن أن يأكل فيه كل واحد من جمهور الناس علانية حيث يطلب فيه إلى النادل (الخادم) أو النادلة وجبة الأكل أو يؤتى بالطعام و يؤكل على المنضدة ...... وهذا يعني أن الإطار ينظم المعرفة المتعلقة بخواص الأشياء وجريان الاحداث والأفعال مما شأنه أن يرتبط بعضه مع بعض على نحو نموذجي. و قد كنا رأينا أن كل معرفة ذات قضية محصل عليها من الأطر تكون ضرورية لإثبات الاتساق الصريح بين جمل الخطاب بافتراض أن القضايا المنتسبة إلى إطار ما، ومن ثم حصولها على صيغة عامة قد لا تحتاج أن يعبر عنها (صراحة) في الخطاب. وهذا ما يفسر، من بين أمور أخرى، بأنه في جملة من نحو : ذهبنا إلى المطعم إلا أن النادلة كانت جد منهمكة في العمل بحيث لم تلب لنا مباشرة طلبنا؛ يجوز أن يكون المركب الإسمي (النادلة) معرفة ومعينة، و إن كان لا توجد نادلة واحدة في العبارة السابقة يمكن الاحالة إليها في الخطاب.

160 وكذلك وبالمثل فإن هذه الأطر تنتج معرفة متصلة بالشروط الطبيعية ومعلقة بجزء من أجزاء مقتضيات الأحوال والمقامات ونتائجها، وكذلك تنتج هذه الأطر معرفة الأحداث والأفعال وكل هذه تكون ضرورية في حصول القواعد الكبرى. ثم إن الأطر تبعا لطبيعة تصورها العام قد يكون لها تنوع اشتراك اللزوم مما يسمح

بتطبيق أو استعمال الأطر في سياقات معرفية مشخصة : وهناك طرق متعددة (لانجاز) فعل الذهاب إلى مطعم / كإطار، وعلى نفس النمط في الإدراك الحسي قد تنضد طاولة مخصوصة، أيا كانت ضروب التحولات المرئية للطاولة تابعة لأوضاعها المختلفة.

ويمكن الافتراض بأن الأطر ذاتها قد تنتظم أيضا على شكل تراتبي، أعني أن بعض المعلومات تبدو جوهرية بالنسبة للإطار، وبعضها الآخر يبدو أقل أو أكثر خصوصية، عرضيا. ويظهر ذلك أساسا في أن يعلن عن وجود حانوت مثلا في مكان عمومي، وفي العادة يكون في عمارة حيث يمكن لأي أحد من الناس أن يشتري شيئا ما. وفي حالة أقل حسما إذا أمكن أن توجد سلال يتصرف فيها الإنسان بذاته (مثلما يفعل في الأسواق الكبيرة). وعلى ذلك يبدو أنه على مستوى معلومات الإطار إنما يتحقق فقط في حالة الاحتياج إلى القيام بمهام مخصوصة وعلاوة على البنية ذاتها / كإطار فنحن نحتاج إلى قواعد أو مبادئ تحدد استعمال الأطر في سلوك معرفي متحقق. وكما كان يمكن أن تمثل الأطر كمجموعات أو بالأولى كمتواليات منسقة مرتبة من قضايا، من الجائز أن تكون أعلى تعقيدا، كان لنا أن نخمن بأن تلك الأطر توجد لها كذلك بنية كبرى يتعرف فيها مستوى أهمية المعلومات المتضمنة فيها.

ومع أنه لا يوجد إلا فارق بسيط نظري وتجريبي في شكل هذه الأطر وهيأتها واستعمالها فمن الممكن الاستنتاج بأن لها بنية كبرى تراتبية وأنها تنظم معرفة أنموذجية متواضعا عليها، وأن هذه المعرفة تنتسب على نحو جامع إلى أحوال (خصائص) وأفعال وأحداث أي إلى أساليب وطرق متجهة إلى غاية محددة. وأن لها مكونا أساسيا احتماليا (الاستقراء) من شأنه أن تحصل فيه متغيرات (أو نهايات متغيرة) و كأنها أحياز ينبغي أن تملأ سياقات معرفية مختلفة.

وفيما يخص عالم اللسانيات فقد يخطر بباله أن يتساءل كيف أن مثل هذه الأطر تختلف عن المعرفة التصورية لمعجم لساني ؟ ولا يلائم هذا السؤال العالم السيكولوجي إلا قليلا مادام لا يوجد في الظاهر فارق إدراكي/ سلوكي بين معرفة اللغة ومعرفة العالم. ومع ذلك فقد نقترح بأن المستوى الأرقى والاساسي للمعلومات هو تلك المعلومات التصورية المرتبطة بما يعبر عنه معجميا بمفاهيم اللغة.

وفيما قمنا به من تحليل هنا وفيما يلي من الفصول ينبغي أن يكون واضحا أن إيجاد فارق واضح بين المعاني المسلمة (الوضعية) العامة للغة ومعلومات الإطار يكاد يكون متعذرا. إلا أنه عند صياغة نظرية سيمانطيقية يمكن أن نجرد انطلاقا من خواص متغيرة أو مأخوذة في معنى معين لتحقيق تمثل الأطر واستعمالها وتأليفها ونقلها. ونصيغ مسلمة من مجموعة ك المكونة أفرادها من أص ف$_1$، ف$_2$ ... بحيث يقوم كل واحد منها في ترتيب توالي القضايا مما يصح أن تجرى عليه القواعد

الكلية. وعلى ذلك لا ينبغي فقط أن تؤول الجمل ومتوالياتها والخطاب من الوجهة الصورية الشكلية باعتبار تركيب نموذجي (أو متواليات من بنيات نموذجية) محتويا[16] على مجموعة من عوالم ممكنة ذات أفراد وخواص محتملة وعلاقات بل وأيضا متضمنة مجموعة من الأطر يكون فيها الإطار المحدد ف1 هو الإطار المتحقق في سياق أفعال الكلام المتحققة.

وبافتراض مفهوم النقود/كإطار مثلا، فإن الجملة [ذهبت إلى بنك] تشير إلى معنى مقصود غير ملتبس وإلى إحالة مرجعية مدلول عليها. وفي مجموعة ك المكونة من أطر قد نحتاج مزيد احتياج إلى إجراء ثنائي يسمح لنا بأن نغير أو أن نعرف (وفعل حقق هو الدال على المعرفة) إطارا آخر مشابها إلى تغيير إجرائي متعلق بموضوعات الخطاب غير أنه ينبغي أن نلاحظ الفارق بين الأطر والموضوعات (البنيات الكبرى) فالاطر تكون عامة ومتواضعاً عليها، والموضوعات خاصة متعلقة بخطاب محدد أو بتحاور ما.

والغرض من إدخال الإطار ضمن بنيات نموذجية هو أن تأويل(22) الجمل قد لا يتعلق فقط بمتوالية جمل سابقة في الخطاب، وإنما يتعلق كذلك بمجموعة من القضايا ذات الإطار الخاص. وإذن فالجمل السابقة تشير إلى ما كانت عليه الحال من تحقق في الماضي بينما تدل معلومات الإطار على ما يمكن أن توجد عليه الحال في المستقبل أو على ما هي عليه في العادة و قد رأينا أن إيجاد سيمانطيقا مقنعة في الخطاب تحتاج إلى عناصر مكونة من أجل تفسير مفاهيم ذات اتساق كلي متجه الاستقامة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بصياغة تراكيب مجردة وقواعد وشروط تترك إلى التداولية وسيكولوجية المعرفة خصوصية قصدية التواصل والمعالجة و بنيات الذاكرة.

تعاليق الفصل الخامس

1 - لقد أدخل، في بادئ الأمر، مفهوم البنية الكبرى (مختصرا) في عمل Bierwisch (1965 b)، وقد ارتبط هذا المفهوم ببنية الخطاب - بالنظر إلى عقدة القصة و حبكتها - ومن ثم صار يعالج فن النظرية الأدبية و مختلف المحاولات الرامية إلى بناء النحو النصي (انظر مثلا Van Dijk، 1971 a، 1971 b، 1972 a، 1972 b، 1972 c) وبالطبع بينما يهتم منظرو الآداب بالبنيات الكبرى نظرا لطبيعة الظواهر التي يصفونها، أعني بنيات الخطاب الأدبي، نجد قلة الاهتمام بادية في اللسانيات عندما يتعلق الأمر بتحليل الخواص (السيمانطيقية) اللسانية لبنيات الخطاب الكبرى. وسنرجع فيما بعد إلى ما حدث من تطور حديث في علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي. ويتضح من هذه الملاحظة أن نظرية البنيات الكبرى لاتزال في محاولاتها المبكرة أكثر منها نظرية للربط والاتساق على مستوى متوالية (خطية، مكانية).

2 - ولمزيد من التفصيل فيما يخص المتغيرات الفردية، و الثوابت و التسوير الواقعة على الاحداث نراجع كلا من Reichenbach (1947)، و Davidson (1967) و Bartsch (1972) إن اكتفينا بهؤلاء. وفي ترميزنا في رقم [3]، وهو ترميز خاص - إذ لم يعط له توضيح سيمانطيقي، ولا صيغ زمانية ولا روابط مخصوصة - نعتبر أن الرموز [انحطاط (أ)] (ف) يمكن أن تقرأ مثلا : إن ف لها خاصية كون أ تتجه إلى (أ ، ب ، ج ...) بدلا من المتغيرات المربوطة حتى نتجنب بعض المشاكل من نحو تمثيل المطابقة المنطقية للأدوات النكرة.

3 - لايزال هذا التعريف ناقصا، ولا يفي بتوضيح سائر المفاهيم البسيطة البديهية مما نحاول حصره نحن تحت مفهوم (موضوع الخطاب)، ذلك أن معظم الشروط الصورية ينبغي أن تجتمع حتى تضمن بأن المتواليات قد ترتبت، وليس بها اشتراك وتداخل، كما لايوجد بها نقص ولا ثغرات. وفوق ذلك ينبغي أن يتضح مفهوم استلزام المتواليات عن القضايا.

162

4 - وكالحال تماما في التعريف المذكور في [10] يجب التأكيد على أن هناك في الواقع تصورا أعلى مباشرا، ومن ثم قضية ذات موضوع لمتوالية القضايا. وسنأخذ مؤقتا وجهة نظر قوية بالأولى وهي أنه إذا لم يكن ذلك صحيحا فإن هذا المقطع المخصوص لا يوجد له (معنى شامل) أو موضوع للخطاب.

5 - ومع هذه الامكانية يجب أن تبقى مفتوحة، لأنه لا سبب يدعو لان لا تكون لجملة الخطاب بنية كبرى، فقد نشترط فيما بعد أن تكون القواعد الكلية الكبرى تجري بشكل غير مبتذل على متواليات فقط حيث تكون ن ≤ 2.

6 - وكما أن المتواليات يمكن أن تكون غامضة، كضروب الخطاب، فكذلك المستوى الأكبر. وفي هذه الحالة قد توجد لدينا قضايا كبرى (عليا) بديلة في خطاب ما. مما لايعني أنه في استعمال لغة متحققة وحاملة للمعرفة ينبغي أن يتعين خطاب مع بنيته الكبرى النظرية تعيينا مختلف الموضوعات باختلاف مستعملي اللغة باعتباره متعلقا بعدد من العوامل (المعرفية، و المنفعية ...) مما يجب مناقشته فيما يلي. وكذلك و بالمثل فكل خطاب غامض من الوجهة النظرية، على مستوى البنية الكبرى، يمكن ألا يكون غامضا في السياق.

7 - لقد وقع تحليل هذه القصة بالتفصيل بالنسبة للتجارب و الاختبارات المعرفية المعمولة على تذكر الخطاب وقام بتلخيص ذلك Van Dijk (1975 c)، وكذلك Kintsch وVan Dijk (1975)، وVan Dijk وKintsch (1977) وأيضا Kintsch (1976) ويمكن الرجوع إلى بعض النتائج فيما يلي. أما نص القضية فمأخوذ من The Decameron للكاتب Giovanni Boccaccio (طبعة وترجمة G.H.Mc. William بمطابع Harmonds Worth Penguin Books، 1972 صفحات 136 - 41).

8 - قد يكون هذا أحد الشروط السيمانطيقية التي تحدد الاستعمال المتواطئ عليه للفقرات من خطاب مكتوب أو وحدات مشابهة (تتصف بوقف خاص وتنغيم أو وحدات صور قيمة) من خطاب شفوي. وكل وحدة من فقرة في الخطاب لم نولها ما تستحق من عناية في هذا الكتاب. وفيما يخص الأعمال الحديثة في هذا الميدان يمكن أن نرجع إلى ما قدمه Longacre ومعاونوه (مثلا Longacre 1970).

9 - يمكن الرجوع مثلا إلى الأعمال المختصة بالتحاور مما قدمه علماء المنهج الاثني، وما أوردناه في الفصل الأول من هذا الكتاب تعليق (17).

10 - وفيما يخص الصياغة الدقيقة والمناقشة المستفيضة لهذه القواعد الكلية الكبرى، يمكن الرجوع إلى ڤان دايك (1976 a).

11 - ونعني بالرمز ف* أ القيمة (في أي عالم كان) الخاصة بالعبارة ف أ. ومن ثم فإن ف أ = ل (ف أ، ع ـ ي).

12 - وفي هذه النقطة يجب أن يصبح الشرط قويا جدا، لأنه، علاوة على ذلك، لا توجد حدود نظرية "لسانية" تحصر هذه العلاقات السيمانطيقية المباشرة. وعلى ذلك فإن الضوابط أو القيود الاضافية التي يجب صياغتها، هي قيود معرفية : إذ البحث عن علاقة ممكنة بين مفاهيم القضايا المترابطة يجب أن يكون بحثا محتملا (سواء أكان ذلك تحت شروط عامة في أقصى الاطراف أو تحت نسب عرفية بين المفاهيم).

13 - يمكن الرجوع إلى تعليق (16) من الفصل الأول من هذا الكتاب.

14 - ومن أجل تحليل كلي مفصل للخطاب العلمي (أعني مقالة مثلا في علم النفس المجتمعي) يمكن الرجوع إلى ڤان دايك (1976 b) وكذلك العمل القريب الظهور لكل من Kintsch و ڤان دايك.

15 - وما ظهر حديثا في سيكولوجية المعرفة والذكاء الاصطناعي المتعلق بمعالجة تمثل الذاكرة إنما يرجع إلى البحوث للسيد Bartlett (Bartlett 1932). وتجدر الإشارة من بين عدد كبير من الأبحاث والرسائل الجامعية المنشورة. حاليا، (ومراجع أخرى كثيرة) إلى الاعمال : Kintsch (1974) Meyer (1975) Thorndyke (1975) Freedle وCaroll طبعات (1972) Crothers (1975) Carpenter وJust طبعات (1977) ڤان دايك (1975 c ،(1976 a Kintsch وVan Dijk (1975) Van Dijk وKintch (1977) Kintsch (1976) Rumelhart (1975)، Barnard (1974)، Charniak (1972)، Schank (1975).

16 - يمكن الرجوع إلى مختلف الفصول الواردة في كل من : Tulving وDonaldson طبعات (1972)، Kintsch (1974) Vorman وRumelhart طبعات (1975)، من أجل العثور على أمارات وبينات اختبارية ونماذج نظرية لمثل هذا الافتراض.

17 - نكتفي بالاشارة إلى Janice Keenan (1975).

18 - يمكن اعتماد ڤان دايك (1975 c) وڤان دايك وKintsch (1975)، و Kintsch وڤان دايك (1977).

19 - وعلى ذلك فقد وجد Kintsch (1976) أن قصص هنود أمريكا ـ التي لها بنية سردية مختلفة ص 163 عن بنية حكاياتنا الغربية المتفق عليها ـ يصعب تذكر موضوعاتها (لغير هؤلاء الهنود) أكثر من صعوبة قصص Boccaccio التقليدية وربما كان هذا أحد الاسباب التي من أجلها وجد Bartlett (1932) أن ما فقد من قصص الهنود الحمر الأميركان كان كثيرا جدا بسبب صعوبة التذكر وخاصة تلك العناصر التي هي غير مألوفة. ويمكن الرجوع كذلك إلى عمل Paul (1959) الذي أعاد حرفيا تجارب Bartlett وركز على الفروق الشخصية (للأسلوب المعرفي) في التذكر وعلى أثر الألفة الأسرية لموضوع الخطاب.

20 - إن تمييز فهم الجملة وبيان الاهمية المعرفية (من مستوى أعلى) بوجه عام، إنما تطورمع Miller، وGalanter وPribram بوجه خاص (1960).

21 - وكما لوحظ سابقا فإن مفهوم الإطار قد درس حديثا ابتداء من Minsky (1975). وينبغي الرجوع إلى إسهامات Bobrow وCollins في طبعات (1975) وكذلك Winograd (1975) وKuipers (1975).

وأيضا قد استعملت مفاهيم أخرى من نحو الروح الشيطانية، والنص الاصلي، والخطاطة، والسيناريو. وتجدر الاشارة إلى كل من Charniak (1972)، (1975)، وكذلك Schank (1975) وRumelhart (1975). ومن أجل المناقشة المتعلقة بالأطر، والبنيات الكبرى، يمكن أن تعتمد فان دايك (1975).

22 - وكإشارة مختصرة حول اقتراح مشابه مما تقتضيه مجموعة المعلومات، يمكن الرجوع إلى Ur-quhart (وإن كانت هذه المجموعة تتضمن أيضا أخص المعلومات المحددة من جهة السياق).

القســم الثــاني

الأفعال الإنجازية التداولية

Pragmatics

الفصل السادس

ذكر بعض معاني نظرية فعل الكلام

1 ـ مدخل عام

1 ـ 1 ـ ويوجد ميدان آخر يصح أن ننقل منه مفاهيم نستخدمها في هذا الكتاب : إنه نظرية فعل الكلام. وغني عن القول أن تحليلا سليما لأفعال الكلام، مما هو الغرض الرئيسي للتداولية (أفعال الكلام) لايمكن أن يتم بغير فهم مسبق لمعنى الفعل أو التصرف. إذ كل تمييز في بنية الفعل الانجازي يمنح في ذات الوقت قاعدة للتأويل السيمانطيقي الخاص بفعل الخطاب الذي توصف فيه الافعال الانجازية كالقصص مثلا.

1 ـ 2 ـ وينبغي التأكيد على أن تطبيق ما أنجز في الفلسفة والمنطق من تحليل لافعال الكلام لا يعد موضوعا هامشيا فضلة في النظرية اللسانية. وذلك أننا في حال تكلمنا ننجز شيئا ما، أعني أمرا ما يكون أوسع من مجرد التكلم. وهذا وإن كان شيئا بسيطا، إلا أنه فارق مهم في فلسفة اللغة[1]. وأيضا ينبغي أن نضيف أن استعمال اللغة ليس هو إنجاز فعل مخصوص فقط، وإنما هو جزء كامل من التفاعل الاجتماعي. فأنساق اللغة هي أمور متواضع عليها، إذ هي لا تنظم ضروب التأثير والتأثر الاجتماعي فحسب، وإنما مقولات تلك الانساق وقواعدها تنمو وتتطور تحت تأثير بنية التفاعل داخل المجتمع[2]. وهذه النظرة الوظيفية للغة كنسق وكإنتاج تاريخي مما وقع التأكيد فيه على غلبة الدور الاجتماعي للغة، في تفاعلها، إنما هي تصحيح ضروري للنظرة (السيكولوجية) للغة واستعمالها، حيث إن قدرتنا وكفاءتنا في التكلم، إنما هي موضوع جوهري لفلسفة العقل [3]. ومتى تأكدنا من ذلك صارت معرفتنا باللغة ماهي إلا نسق ذهني معقد. إلا أن هذا النسق مثله مثل

سائر الأنساق الأخرى المتواضع عليها قد يصاغ من ناحية أولى عن طريق مقتضيات أثر السلوك المجتمعي وفعاليته. ومن ناحية ثانية يستعمل هذا النسق الذهني ويتعدل تحت هذه الضغوط والقيود الاجتماعية.

168 1 ـ 3 ـ وسنعطي في هذا الفصل بعض المفاهيم الأولية حتى نستطيع استخلاص النتائج من هذا التأمل عن النظرية اللسانية والنحوية. وينبغي أولا أن نعرف أي شيء هي الأفعال الانجازية، وأيها ليست كذلك. وما هي شروط نجاح هذه الافعال كما يتعين أن نبين كيف أن الافعال الانجازية تحدث وتنشئ متواليات من الافعال، وكيف أنها جزء لايتجزأ من الأفعال المتداخلة الانجاز اللفظية وغير اللفظية، وأخيرا كيف يتوقف التفاعل والتأثير والتأثر بين أفراد المجتمع على الاعراف والاتفاقات والعقود والالتزامات والحاجيات.

وسوف نستعمل في الفصول القادمة هذا الفهم الاكثر عمومية لمصطلح الفعل المتداخل الإنجاز عند تمييزنا لأفعال الكلام والتواصل.

2 ـ الأحداث، والأفعال، والعمليات الإجرائية.

2 ـ 1ـ ومع أنه يوجد تأليف كثير يدور حول انجاز الفعل، فلا يمكنه مع ذلك أن يجعلنا ندعي أننا حائزون في الوقت الحاضر على نظرية محكمة في الأفاعيل الإنجازية. وما سنناقشه فيما يلي من مفاهيم إنما هو صادر عن تنوع الدراسات سواء أكانت مأخوذة من مقاربة أو معالجة فلسفية لمشاكل متعددة أو من التناول المنطقي لها بوجه عام(4). ويجب أن تستلزم هذه المفاهيم كلها معالجة مطولة في كتاب مستقل حتى يمكن أن تفهم في أدق تحرياتها المتشابكة. وإذن فمن المحال أن ندخل في مناقشة مفصلة لبيان الاستثناءات أو التعقيدات فيما سيعطي من التعاريف الآتية.

2 ـ 2 ـ وغالبا ما يؤخذ مفهوم الفعل الإنجازي في علاقته الوثيقة مع مفهوم الحدث. وقد يكشف تعريف موجز بديهي للفظ الفعل هذه العلاقة : **فالفعل هو كل حدث حاصل بواسطة الكائن الانساني**. ونحاول الآن أن نعطي توضيحا دقيقا للأحداث.

ومقتضى المفهوم الأساسي في تعريف معنى الحدث هو التغير. ويجوز أن ينظر إلى هذا التغير كعلاقة بين أو عملية جارية حول العوالم الممكنة أي في حالة أو شأن من الشؤون. وبوجه خاص فإن كل تغيير يستلزم اختلافا بين العوالم/الاحوال أو بين المواقف. وإذن يقتضي ذلك ترتيب زماني للعوالم. وسنعمل لأغراض خاصة، على تقسيم الزمان إلى وحدات توصف كسابقة أو لاحقة في متوالية متجهة الاستقامة

في الزمان. وتنضم كل وحدة زمانية إلى مجموعة من العوالم الممكنة أعني عالما واحدا ممكن التحقق كما تنضم إلى مجموعة متعاقبة من العوالم الممكنة. وكل نقطة من زوج عالم ـ زمان ممكن أي حالة من الاحوال أو موقف من المواقف يقارن باختلاف واقع بين أحوال موصوفة. وكل تغيير إنما يحصل في عالم ممكن أو بالأولى بين مواقف (عي، زي) وكذلك (عي، زي + 1) إذا اختلفت هذه الاوصاف في قضية ذرية واحدة فقط أعني أن تحصل ~ ق بدل ق أو ق بدل ~ق [أو بتعبير آخر إذا لم يحصل ق بدل حصول ق أو حصول ق بدل عدم حصول ق، إذا سلمنا فقط بحالة الأوصاف (الموجبة)]، وسائر الأمور الأخرى تبقى على ما هي عليه. وذلك [169] أنه إذا كان لدينا (عي، زي + 1) يمثل القضية (الباب مفتوح) التي هي صادقة، وكان لدينا (عي، زي + 1) قضية (الباب مفتوح) أو (الباب مغلق) نقول في هذه الأحوال : إن الحدث حصل أو وقع أو أن شيئا ما حدث. وكل تغيير في السؤال قد يؤثر على الخواص المتنوعة في العوالم الممكنة أعني الحصول في الوجود أو الخروج منه (العدم) لشيء فريد مخصوص واكتساب أو فقدان بعض الخواص في شيء معين أو إثباب أو نقص بعض العلاقات بين الأشياء. ونحن نفترض أن عدم التغيير يحصل إذا كانت الأوصاف في (عي، زي) و (عي، زي + 1) متماثلة. وهذا يضمن بأنه لا حوادث متوسطة وقعت بين الزمانين زي وكذلك زي + 1 فإذا حصل حادث ‹بين› (عي، زي) و (عي؛ زي + 1) فنحن عادة ما نسمي هذه المواقف حالة بداية الحدث وحالة نهايته على التوالي. ثم إن الحوادث، مثلها مثل الأشياء والخواص، والعلاقات (الساكنة الثابتة) يمكن أن تعرف تبعا لتغيير أوصاف الحوادث. وتكون لها أسماء متفق عليها تواضعا. ولما كانت الأحداث تحصل أو تؤثر في الأشياء فقد يجوز أن ترسم وتمثل في عدد ن من أمكنة المحمولات ومواضعها. وفي مثالنا البسيط فالحدث النوعي يمكن أن يمثل بمحمول (فعل غلق)

ويرتبط تعريف الأحداث أوثق الارتباط بوسائل متفق عليها مما يوجد في اللغة من إمكان وصف الأحداث التي تتوقف، كما أثبتنا ذلك من قبل، على وظائف اتصاف الاحوال في كل تفاعل مجتمعي. ويوجد لدينا محمول فعل (غلق) لندل به على الحدث القائم بين حالة ابتدائية (فتح) وحالة نهائية (غلق). إلا أنه ليس لدينا محمول مخصوص يدل به الحدث في حال (فتح) ؛ ‹حال غلق والتعبير باسم الفاعل الدال على دوام الحال› على شيء ما مثل مقدار قدم أو أكثر من ذلك وأيضا فإن حال ‹فتح› الباب هو حدث واقع تدريجيا في زمان ‹متصل، مستمر›. ويصدق هذا الوصف من الناحية الفيزيائية حتى على المزلاج أو على حال ضجيج فتح الباب أو غلقه مع إمكان تعيين بداية أو نهاية الحالة على التوالي. ومع أن

الاحداث يمكن أن تتعين بخواص ‹كحالة فتح الباب على مصراعيه أو حالة غلق الباب ببطء ...› ولايزال يوجد لدينا محمول واحد (أو عدة محمولات مترادفة) بالنسبة لحال الفتح (أو الغلق)، دال على حدث مميز، قد [يوحّد] سلاسل غير متناهية لمراحل متوسطة من وقوع الحدث. لان اختلاف حالة البداية وحالة النهاية ملائم لافعالنا وتفاعلنا. فقد تدخل مثلا بابا مفتوحا لا بابا مغلقا. وعلى ذلك فإن تعريف الأحداث ‹كأصناف› ليس مؤسسا على زمان فيزيائي، وعلى الحركة وحدها، وإنما قائم أيضا على وحدات معرفية، متواضع عليها. وأيضا بهذا الاعتبار نستطيع أن نتكلم عن الحدث المركب أي حدث يتكون من عدة أحداث تنتظم مستقيمة الاتجاه إلا أنها تدرك أو تتصور كحدث واحد في مستوى معين من الوصف. ويجوز في هذه الحالة أن تقع الاحداث المركبة في مواقف متغيرة، مستقلا بعضها عن بعض أو كعناصر جزئية داخلة في أحداث أخرى مركبة. وتكون الحالة الابتدائية في الاحداث المركبة متماثلة مع الجزء الأول من الحدث (الحدث الابتدائي). وتكون الحالة النهائية متماثلة مع الجزء الأخير من (الحدث النهائي). وإذا كانت المراحل الأخيرة من كل واحد من أجزاء الاحداث متماثلة مع الأحوال الابتدائية بسبب تتابع كل واحد من أجزاء، أمكن أن يسمى الحدث المركب مستمرا متصلا، وإلا كان منفصلا. فحادث حالة ‹قصف الرعد› يمكن أن تسمى مركبة، لأنها تتكون على الأقل من حادث في حال حركة، وحادث في حال ‹التوقف›. وعلاوة على ذلك، فحال (قصف الرعد) هي حالة استمرارية متصلة بينما يمكن أن تكون حالة ‹الرعد› منفصلة منقطعة لأنه توجد [فجوات] زمانية مختلفة بين أجزاء الحوادث (التي يمكن أن تحصل خلالها حوادث أخرى.) 170

2 ـ3 ـ أما مصطلح العملية الإجرائية process فليس من السهل تعريفه ولربما لاينبغي اعتباره ضمن حدود الاحداث وألفاظها على الإطلاق. إلا أنه بسبب توخي البساطة، فنحن نأخذ لفظ العمليات الإجرائية في مأخذ الحوادث المستمرة الحاصلة خلال الدورة الزمانية (زن، زن + 1) مما لا يمكن معه أن تتخلل بينها أحداث متوسطة أو ليس من المتفق عليه أن نميز في تلك الدورة الاحداث المتوسطة. وتهاطل الأمطار مثال نموذجي ؛ وفي عملية الادراك والوصف، فإن بؤرة الانتباه يحدث لها أن تصير داخلة ضمن خواص التغير ذاته أكثر من صيرورتها فارقا بين ابتداء الحالة ونهايتها. وكلما وقعت الدلالة على ابتداء حالة ونهايتها، ووجود فارق ما، كأن نقول : (شرعت السماء تمطر) أو (توقفت عن التهاطل)، كنا بذلك نتحدث عن الاحداث لا عن العملية الجارية. ويترتب عن ذلك أننا عندما نعتبر الأحداث خلال لحظة (وحدة) زمانية مفردة، فنحن نلاحظها كعمليات جارية، لأننا نقدر أن نميز فيها أحداثا متوسطة. وهذا يعني أننا نأخذ الاحداث كمفهوم أساسي ونعرف الأحداث

التي تشكل (أجزاء) العمليات المنفصلة عن طريق تمييز ابتداء الحالة وانتهائها، وما يقع بينها من تغيير.

2 ـ 4 ـ ولا تحتاج ضروب التغيير الحاصل في العوالم الممكنة إلى أن يوجد لها حد أدني. ذلك أن هناك أحداثا كثيرة يمكن أن تحصل في ذات الوقت. ويصدق هذا على العمليات كما يصدق على الاحداث والعمليات. وكذلك وبالمثل نستطيع أن نتكلم عن تتابع الاحداث أي سلاسل الاحداث المتمايزة التي يعقب بعضها بعضا في الزمان حتى إذا أردكت هذه المتوالية أو تصورت كوحدة واحدة فإننا نطلق عليها لفظ الحدث المركب. وهذا الفارق بين الوحدة المركبة ومتوالية الوحدات يمكن أن تكون لها أهمية ليس في الافعال الانجازية فحسب ؛ وإنما أيضا بالنسبة لنظرية الخطاب. وهذا أحد الاسباب التي من أجلها ينبغي أن يكون حد (متوالية الأحداث) مستعملا في أدق معانيه لكي يدل على مجموعة فرعية من مجموعة السلاسل الممكنة للأحداث. وتقوم سلاسل الأحداث على ما يمكن أن يكون مستقلا تمام الاستقلال. وفي كل متوالية لاتصير الأحداث مرتبة على نمط متجه الاستقامة فحسب بل ترتبط أيضا بنوع من التبعية والتعلق.

والمعنى المتضمن هنا والأشد تعقيدا هو مفهوم العلية[5] وسلسلة الاحداث يطلق عليها لفظ متوالية إذا ترابطت فيها الأحداث ترابطا عليا. والعلاقة العلية (أو الإجرائية) يمكن أن توجد لها صور مختلفة. وأيضا فكل حدث يتسبب في الحدث التالي له أو كل تال (مرتبط ارتباطا عليا) يتسبب في الحدث التالي (أو أيضا متوالية من الأحداث) أو كل سلسلة من الحوادث المستقلة تتسبب في وقوع حادث (أو متوالية من الاحداث). وهذا يعني أن كل حدث له علة بسيطة أو علة مركبة. والحدث أو الأحداث المعلولة بحدث أو متوالية من الأحداث يطلق عليها لفظ نتيجة. والحوادث قد تكون لها معلولات أو نتائج كثيرة مستقلة. وإذا حدث أن تبعت نتيجة ما مباشرة الحادثة المسببة تعين أن نطلق عليها النتيجة المباشرة ؛ وإلا كانت غير مباشرة. ونحن نعلم أن معاني العلة والمعلول (أو النتيجة) تكون نسبية أو أمرا لازما. فكل حدث هو ملزوم علة لمعلولاتها اللازمة.

وتستلزم هذه التعاريف أن العلية إنما تصدق بين الحوادث لابين الاحوال أو بين الحوادث والاحوال. وهذا شيء مختلف عن تعبير ‹العلة› في اللغة العادية. فنحن نقول إن الحرارة تسبب الاحتراق. وأن هذه الحادثة تسببت في كون السيد جون موجودا في سريره. وفوق ذلك يبين التحليل الدقيق أن اللغة الطبيعية والعلم بها يجعلان الطريق مختصرا لمتواليات الاحداث من ابتداء أحوال الاحداث ونهايتها. وذلك أن الاحتراق إنما يتسبب فيه تغير الحرارة، ووجود جون في السرير عن حادثة

السير هو نهاية سلسلة الاحداث والافعال الناتجة عن تلك الحادثة. ومثل هذه الحالة النهائية لمتوالية معلولة لازمة عن الحوادث يطلق عليها لفظ المسبب أو النتيجة.

وقد كنا حاولنا في الفصل الثالث أن نعطي تحليلا دلاليا مبسطا عن الترابط العلي والشرطي. والفكرة المطروحة هناك إنما تقوم على تحليل جاد لعلاقات العلية الموجودة بين الأحداث مما يمكن أن يشار إليها هنا ببعض المفاهيم فقط.

فأولا كنا افترضنا أن العلية تقتضي جريان الاحداث مما يصف تغيرات الاحوال، لا الاحوال وعندما نقول إن حالة معينة حدثت بسبب علة، فإنما نعني أن حدثا حصل عن سبب، مما يدل على أن تلك الحالة هي الأخيرة أي نتيجة. وكذلك وبالمثل يمكن أن أتسبب في إيجاد حالة بحيث ألا يقع وألا يحصل سقوط كأس ما (أعني بإمساكه) إلا أن هذه الحالة هي بالأولى نتيجة لفعلي ذاته، وليست معلولا لازما لتصرفي. ثم إننا افترضنا ثانيا بأن مجاري الاحداث تترتب في الزمان بحيث إن ‹أ› تتسبب في وقوع ‹ب› «أو الجزء‹أ› من أ تسبب في حصول الجزء (ت) من ب في حالة الأحداث غير المتآنية» وأن أ تسبق ب. وثالثا فإن مجرى الأحداث هو جزء من مجموعة المجاري الممكنة للأحداث التي المجرى الواحد منها يمكن أن يسمى متحققا (أو تاريخيا) وسائر المجاري هي بدائل غير متحققة. وهذا النوع من الترتيب يمكن أن يمثل بالتشجير كما أوردناه في الفصل الثالث. إذ من كل عقدة في الشجرة، المعرفة كحالة خاصة من عالم ما يمكن أن تؤدي طرق عديدة منها إلى عقد مختلفة تالية.

وبافتراض هذه المقدمات الأولية فإن الأنواع المختلفة للعلية يمكن أن تتحدد وتتعرف. وعلاوة على ذلك فقد كنا رأينا مثلا بأنه يجوز أن توجد علة أو علل متعددة مفردة أو كلية كما توجد علل متلازمة في الاقتران وغيرها. وقياسا على ذلك قد تكون علة بحيث توجد في موقف واحد فقط أو في عدة مواقف أو في جميع المواقف الممكنة. وبالنظر إلى خطاطتنا عن عالم ـ زمان، وجريان الأحداث فقد نعرف النوع البسيط من العلة في عبارة الشرط الكافي. ويكون الشرط كافيا لحدث لاحق إذا استوفى ذلك الشرط الحدث التالي. وبعبارة أخرى في عقدة معينة زـ من الشجرة، فإنه لامفر بتقدير حصول أ في (عـ، زـ) أن يحصل ب في جميع المواقف التالية اللازمة في (عـ، زـ). وينبغي أن نلاحظ أن ذلك يصدق بالضبط في هذه المناسبة المخصوصة بتقدير أن الأمور ظلت على ماهي عليه (حسب التعريف المشهور للعلة في اللغة اللاتينية ceteris paribus) على معنى أن جون انكسر عنقه حينما سقط من على كرسيه في هذه المناسبة فقط ـ وفي الحقيقة فإن سقوطه تسبب في كسر عنقه ـ لافي سائر المناسبات الأخرى مما يكون قد وقع فيها أو أمكن أن يقع

نيها من على كرسيه. إذ ربما في تلك المناسبات لم يكن شرط وقوع الحادث كافيا. ويترتب عن ذلك أن بعض الاحداث تعلل فقط باجتماع عدة خصائص معينة (أو بعدة أحداث أخرى) من عالم خاص مثلا : هشاشة عظام السيد جون وسرعة ردود أفعال قوى عضلاته، وكل ذلك مجتمع مع الخواص المحددة للحدث ‹التغير› ذاته : الطريقة الدقيقة التي وقع بها الآن جون جعلته بالضرورة مكسور العمود الفقري من الناحية المادية والبيولوجية. ونحن نرى هنا أن العلة صدقت فقط في فرع واحد «على الأقل» من الشجرة في كليتها.

إن أحوال حصول الأحداث يمكن أن يكون أو لايكون شروطا ضرورية : فالسقي هو علة نمو النبات وهو أيضا شرط ضروري (من الناحية البيولوجية) غير أن كسر عنقي ليس ضروريا في حدوث وفاتي. وذلك أن ب يوجد لها أ كشرط ضروري إذا كان في ‹كل› فرع من التشجير يتعين علينا أن ننتقل من عقدة أ حتى نصل إلى عقدة ب.

وإنما تتوقف الأنواع المختلفة للعلية على القوة المنتجة للحدث أي على ما إذا كانت العلة كافية على الأقل في واحد أو في معظم أو في جميع فروع التشجير الممكنة ككل. وعلى ذلك ففي فرع التشجير الذي يتجلى فيه تحقق عالمنا، كل إصابة في الرأس يجوز أن تحدث الوفاة في سائر المناسبات تقريبا. وهذا يدل على أننا في تعريفنا للعلية نحتاج إلى مجموعة من الحقائق المسلمة (كالقانون، والخواص الأساسية ...) مما يتحدد به تحقق العالم، ومجموعة العوالم الممكنة المناسبة له. وهكذا يمكن أن أ تتسبب في جعل كتاب ما يغير مكانه في تلك العوالم التي تكون فيها الجاذبية مشابهة لجاذبية عالمنا. وكل حدث معلول يكون أقوى من الشرط الكافي بحصوله على إنتاج حدث آخر بشكل أكثر استقلالا من مشاركة وقوع أحداث وشروط أولية. وفي كل تحاور طبيعي يمكن إذن أن نتساءل عن مزيد من الشروط المخصوصة إذا وجدت أسباب ضعيفة (كيف حصل أن وقع من على كرسيه) لا مع أسباب قوية [إنه سقط من عمارة مكان عمله (وذلك سبب وفاته)].

ويترتب عن مناقشتنا المختصرة للعلية أنها تقتضي ضرورة (النتائج) أي بتقدير ملابسات معينة ينبغي أن تكون أ مؤدية إلى حدوث ب أيا ماكان وقوع الأمر على وجه مستقل أي في سائر العوالم الممكنة حيث تحصل أ في حالة سابقة مباشرة (بخصوص فرع تشجيرنا)

وسنرى فيما يلي أننا في نوع خاص من مجاري الأحداث أعني في ‹مجاري› الأفعال، نعثر على مزيد من التعقيدات أو بالأولى فإن هذه التعقيدات، باعتبار التوسطات، والأغراض والمقاصد، والأهداف تصبح متأتية ومناسبة. إلا أننا صرنا

نتوفر على مفاهيم تدور حول الأحداث ومتوالياتها والعمليات، والعلية، وهذه كلها تصبح ضرورية عند اعتبار فعل الإنجاز

3 ـ الدائم من إنجاز الفعل، والتصرفات، والأفعال ذوات المؤثوبية

3 ـ 1 ـ ولقد تعرضنا فيما سبق إلى وصف مختصر على وجه تلقائي لفعل الإنجاز كحدث أو مفعول يتسبب في حصوله الكائن الإنساني وإذا كان الدائم من فعل (تسبب) [أعني في صيغة المبني للفاعل الدائم]، مثله مثل الدائم من فعل ‹أحدث› في المعنى، فإن هذا الوصف يكون إذن غير صحيح، كما ألمعنا إلى ذلك لأننا كنا قد اشترطنا أن الأحداث وحدها (الأفراد أو الأشياء) يمكن أن تنتج الوقائع وتتسبب في حصولها. وعلى ذلك فإن الدائم من فعل (تسبب) ليس هو الدائم من فعل أحدث كما لا تكون الأحداث الإنجازية هي الأحداث.

وفي بادئ الرأي، فإن مجموعة من الأفعال على الأقل قد تقتضي الأحداث : وهكذا فإن فعل ‹كون الباب مفتوحا› يتضمن بوضوح دوام الحدث (وهو فعل الفتح) مع حالة أولى كان فيها الباب مغلقا، وحالة نهائية أخيرة كان فيها الباب مفتوحا. وأيضا في حال دوام حصول الباب مفتوحا، يوجد حدث آخر متضمنا، وهو حركة دراع الفاتح للباب. وهذا حدث، لأننا في الحالة الابتدائية الأولى كانت الذراع في وضع مختلف عنها فيما تبعها من أحوال لاحقة : ومثل هذا الحدث، حسب التعريف، يجوز أن يحصل عنه حدث حال دوام الانفتاح. أعني إذا كان تحريك يدي في هذه المناسبة تأدى بالضرورة إلى حالة فتح الباب.

173

وقد يكون الحدث الحاصل عن حال فتح الباب معلولا بإحداث أخرى أي معلولا بسبب حركة الهواء (هبوب الرياح). إلا أننا لانقول عن الرياح بشكل تلقائي كونها تنجز فعلا ما، أو آثارا ما عندما تتسبب في فتح الباب. فالأفعال إنما تكون في العادة واقعة صفات ومحمولات من لدن الكائنات الانسانية فقط (أو ربما بعض الحيوانات). وفي المثال المذكور، قد يتضمن هذا الفعل حركة من جزء من أجزاء الجسم المحدث لحركة الباب. وقد نقول إنها حركة الجسم التي تسبب فيها الكائن الانساني. ومن ناحية أخرى قد نتكلم عن فعل الانجاز عندما يكون حدث ما مقتضى فقط من غير وقوع حدث كنتيجة، مثلا عندما أحيي شخصا ما أو عندما أكون متكلما أو ماشيا. وينبغي أن نلاحظ أنه في كلتا الحالتين، أننا نتحدث عن أفعال منجزة فقط، إذا تسببت الكائنات الانسانية في حصول حدث بواسطة جسمها ذاته. فإذا حرك أحد الناس ذراعي وأنا نائم، فنحن لا نقول بأني حركت

ذراعي أو أنا تصرفت ولكن شخصا آخر فعل ذلك. وكذلك إذا جعلني بعض الناس اصطدم بالباب، فانفتح آنذاك، فنحن لانقول كذلك بإنني فتحت الباب.

ويظل الاشكال واردا في حال ما إذا كان إحداث حركة بسبب جزء من جسمي هي مثل ايقاع هذه الحركة. ويجوز القول بأن حال التسبب في إيقاع حركة ما بقوة عضو من أعضائي يجعل ذراعي تتحرك على نحو ما. ولكن السؤال يقوم حينئذ في ذاته كيف حصلت حركة قوة العضلات ؟

وفي ذات الوقت قد أجد نفسي في موقف أحرك فيه أنا نفسي ‹جزءا› من جسمي وأنا نائم، غير أنه إن كان يمكن في هذه الحالة أن أقول إني أنجزت شيئا ما، فليس من المعتاد أن أكون قد أنجزت فعلا ما. وكذلك وبالمثل قد استمع إلى محاضرة وفي ذات الوقت أعبث بقلمي من غير أن ألاحظ أني فاعل ذلك.

3 ـ 2 ـ وفي الظاهر فإن حركة جسمي ليست وحدها سببا كافيا في أن تسمى فعلا إنجازيا، إذ يجب أن أكون متيقظا وواعيا، ومتشوقا لما أنا فاعله. وعلى هذا، فالأفعال الإنجازية تقتضي بعض العناصر الذهنية أو تستلزم على الأقل شروطا وأحوالا ذهنية سابقة. وهذه الأحوال الذهنية هي ذات نوعية خاصة. فقد أعثر وأصطدم بالباب، فيكون ذلك سببا في فتحه. ومع أني متيقظ، ولدي شعور بذلك، ومع أني واع بما أقوم به، وبالأولى أني شاعر بما حدث (أي بحركة جسمي والباب)، فلا يجوز القول إني أنجزت فعل القيام بفتح الباب. وقد يبدو أن أحد المعايير التي ينبغي الركون إليها هو أنني لم يخطر ببالي أن أتعثر، فلم أرد فتح الباب في حال الاصطدام به، ولم تكن لي النية ولا القصد أن أفتحه على الاطلاق. ويتبين أن جزءا من هذه الفوارق التصورية راجع إلى تحليل بديهي تلقائي ؛ فكل فعل إنجازي يقتضي حدثا مفعولا بالجسم إلا أنه لما كان كل حدث مفعول بالجسم لم يجز أن أكون أنا متسببا فيه شخصيا بل شخص آخر أو حدث آخر، فنحن نحتاج إلى مفهوم الفعل (وهي صيغة اسم الفعل الدائم) لإيجاد حدث مفعول بجسمي أنا. وكذلك وبالمثل فإني قد أقوم بشيء دون أن يترتب عن ذلك إنجاز فعل لاحق لم أكن أريد أو أقصد بالضبط أن أنجز ذلك الفعل ولا أني قصدت أو نويت حصول الأحداث اللاحقة حتى تكون علة لحال إيقاع ذلك الفعل. وعلى ذلك فأحوال حصول الأفعال المنجزة عن قصد هي ما يمكن أن توصف بكونها أفعالا إنجازية .

3 ـ 3 ـ وفي هذا الموضع تكثر التعقيدات الفلسفية ؛ إذ لاتزال مسألة حال إيقاع الفعل (المسبب فيه) الدائم مطروحة. وفضلا عن ذلك، لاتزال لدينا أشياء من قبيل القصد والإرادات. وأسهل الحلول بالنسبة للمسألة الأولى هو أن نسلم بأن المقاصد تحدث في أحوال إيقاع الفعل. وفي هذا الاحتمال، يجب أن تكون المقاصد

هي الأحداث مما يستلزم تغيير حالة ما. وبتقدير أن يكون الذهن أمرا ما، جزءا من جسمي، فإن هذا الذهن يجرب حالة تغيير معين، أعني أنه في نقطة زي لا يكون له قصد ما وفي نقطة زي+1، يكون له قصد محدد. غير أنه شتان مابين مثل هذا «الحدث الذهني» المقدر أو المفترض، وبين الحدث المفعول بالجسم. فأولا قد تكون لي إرادة وعزم على أن أحرك ذراعي، ولكن قد أقرر ألا أفعل ذلك. وقد يصير هذا أمرا محالا لو كانت المقاصد تنشأ حال إيقاع الفعل مباشرة أو لو كانت أحوال حصول الفعل نتائج ضرورية للمقاصد فقط ؛ لكنا احتجنا إلى شروط حتى ندع المقاصد تحدث أحوال حصول الفعل على الأقل في بعض الحالات ؛ وثانيا قد أقصد إلى إنجاز شيء ما ولكني لا أحققه في الواقع ؛ فإذا كانت المقاصد تغييرات لجسمي، وإذا كانت مفعولة محدثة عن قصد ووعي، فهي ذاتها أفعال منجزة. وفوق ذلك فإن هذه الافعال يمكن تعريفها مؤقتا كما لو كانت مستلزمة ‹لحدوث› المقاصد. ويترتب عن ذلك، أنه إذا كانت المقاصد أو الإرادات أفعالا إنجازية، أعني ما يدعى بالأحوال الذهنية فقد تستلزم بدورها مقاصد، وهكذا يتسلسل الأمر إلى مالا نهاية. وعلى هذا، فإما ان المقاصد ليست أفعالا وإما ان جميع الافعال لا تفتقر إلى دواعي ومقاصد محدثة لها. وثالثا إذا كانت المقاصد والدواعي تبطل بأمور من نحو اتخاذ القرارات، فما هي الاحداث الأخرى التي يمكن أن نضعها مسلمة بين المقاصد وبين حال حصول الفعل ؟

3 ـ 4 ـ وقبل أن نخوض في مناقشة هذه الاشكالات المتعلقة بالأحوال الذهنية للافعال الإنجازية، فمن الضروري أن نضيف بعض الملاحظات الخاصة بجزء من الأفعال مشاهدة بالعيان أعني الخاص بحال حصول الأفعال ونتائجها. وفي الظاهر يوجد على الأقل نوعان من الأفعال الإنجازية أعني تلك التي تقوم في حال الحصول فقط ؛ (كالتحية، والمشي ، وتحريك أعيننا)وتلك التي تقوم في حال إيقاع الفعل مع زيادة حدث كنتيجة (مثل حال فتح الباب، ودفع النافذة بعنف، وأكل تفاحة). إلا أن الأفعال الانجازية غالبا ما تكون في الحقيقة جد معقدة، فعندما أتناول طعام الإفطار، وأبني منزلا، وأحكم بلدا، أو أدرس علم اللسانيات، فكل هذه الحركات يمكن وصفها بكونها أفعالا، غير أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون على الأقل مركبة أو أنه ينبغي أن تعتبر كما لو كانت نتائج أفعال أخرى بالمعنى الذي حددناه آنفا. وفي مثل هذه الأفعال المركبة ونتائجها، يجب أن تحصل لنا أحوال وسيطية، وأن تعتبر نتائج وسيطية لأفعال جزئية أشبه ماتكون بنتيجة نهائية لفعل أو أفعال. وبصفة خاصة فإن هذه النتيجة النهائية أو الأثر البسيط أو المعقد للفعل هي (مايحصل في ذهننا) غالبا. وكتوضيح لذلك، عندما أفتح الباب فإنني لا أكاد أفكر، أعني لا يكون لي شعور بحركة يدي، وأني أديرها على نحوما، فما أقصده، ولربما فكرت فيه، هو

حصول الباب مفتوحا كي استطيع الدخول إليه أو أسمح لأحد غيري أن يدخل إليه. وفي مثل هذه الاحوال فنحن نتحدث في العادة عن غرض الفعل وبينما يكون القصد هو إيجاد الفعل ذاته كحيز للغرض، فقد يجوز أن يعتبر هذا الغرض حالة ذهنية يكون فيها الفاعل متمثلا ومتصورا هدف الفعل أو أهدافه. ومعيار الغرض هو أن كل تعبير عنه ينبغي أن يجيب عن علة السؤال الموجد للفعل. فقد أنوي الذهاب إلى مدينة باريس، وقد يختلف الغرض من هذا الفعل المعقد قليلا من حال إلى حال. فقد أنوي أن أزور صديقي بيتر أو أقصد إلى أن أحضر بعض المؤتمرات أو أزور متحف اللوفر. ويظهر من هذه الصياغة أن الاغراض ترتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالمقاصد والإدارات. وإذن ينبغي أن تناقش الاغراض مناقشة مستفيضة في إطار بنيات ذهنية.

175 وتكون اغراض الافعال عوامل حاسمة في تنظيم نشاطاتنا وتفاعلاتنا. فقد يقع أحيانا أن ننجز بعض الافعال كأن نذهب مثلا إلى الغرفة، إلا أننا لانلبث أن ننسى في الآن نفسه غرضنا (أي ماكنا قصدنا فعله؟). وهناك حالات أخرى تتطابق فيها المقاصد والأغراض أعني في إتمام تلك الأفاعيل التي تتخذ بالضبط من أجل ذاتها قصدا. وفي هذا الاحتمال، فإن حال إيقاع الفعل أو نتيجته تكون هذه ذاتها مستوفاة لدواعينا ورغباتنا لا لبعض نتائج ذلك الإيقاع.

3 ـ 5 ـ إن تحليل الأفعال الإنجازية وخاصة ما تركب منها وتتالى يستلزم مفهوما آخر، وهو حصول المؤثرية والكمال. وهكذا فقد أكون ناويا فتح الباب، منجزا بعض الحركات، ولكن بدون الحصول على المراد : ذلك أن الفعل قد فشل، مثلا إذا كان الباب موصدا بالقفل. وقد يجوز أن تحدث التصرفات، مثلها في ذلك مثل الأحداث، آثارا فقط، إذا تحقق مزيد من الشروط على حد الاستيفاء. ويمكن أن يكون الفعل الانجازي ذا مؤثرية كاملة إذا تطابق الأثر النهائي أو النتيجة النهائية مع الغرض المنشود ؛ وبالرغم من ذلك لما أمكن أن يكون حصول الأثر متوقفا على شروط أو أحداث خارجة عن سيطرتي، جاز أيضا تقييد مفهوم كمال المؤثرية أعني نيل الفعل المراد. ولو أنني توفقت في نيل مرادي وأنا متجول في باريس، فإن لم أصادف صديقي بيتر فإن غرضي لا يعتبر متحققا حتى إن كان على الاقل فعل ذهابي إلى باريس في حد ذاته كامل النجاح في التمييز بين القصد ـ كمال المؤثرية ـ (أو كوني أنا ـ كامل النجاح). والغرض ـ كمال المؤثرية هو إذن تمييز مناسب. ذلك أني قد أريد أن أنجز فعلا ما، وأحاول أن أفتح الباب الموصد مثلا، ولكن إذا لم يكن حال الفعل الكامل للفتح ممكن الانجاز، فقد يفشل الفعل، وكوني أنا ـ غير ناجح. ثم إن السعي أو المحاولة ليست في ذاتها فعلا بل إتماما للحركات الأولية من فعل

(مركب) مما لا يتأدى إلى صيغة أنا ـ ناجح (على نحو من عدم التوقع) أو إلى كون أنا ـ ناجح داخل فيها شك الفاعل[7].

وينبغي أن نلاحظ أنه في قسم كبير من أنماط فعل الإنجاز قد يحصل كمال حال إنجاز الفعل تقريبا مع وجود حدث مؤثر في شيء ما : فحال إنجاز فتح الباب أو القيام بصبغ الجدار يمكن أن يكون كاملا من لدني فقط إذا حصل فتح الباب وابيضاض الجدار. ومع أننا التزمنا بتقييد الكلام وحصلنا على حدثين اثنين (فأكثر) مما يقع فيه الاشتراك، أعني كونه حاصلا، ومغيرا لخواص بعض الاشياء، فقد يجوز أن نقول إن الشيء ـ الحادث هو جزء كامل من حال إنجاز الفعل. ومعنى ذلك أن أحوال انجاز الافعال لاتوصف فقط أو لاتتعرف بنوع الحركات الجسمية، وإنما تتحدد أيضا بواسطة أنواع الأشياء، وبما يطرأ عليها من أثر التغيرات. وهذه الحالة الأخيرة من أثر التغيير ـ في الشيء هي التي تكون علة الأنا في حدوث الفعل فالباب منفتح، والجدار مبيض، والسيارة منصلحة، والسيجارة صائرة إلى رماد.

وهناك جزء من التعقيدات التفصيلية الموجودة في كل نجاح أو فشل للافعال الانجازية. إلا أن هذه التفصيلات غير مهمة. فالفعل الذي يفشل ولا يبلغ مراده لايعد فعلا إنجازيا. ومن ثم فإن شروط النجاح هي في ذات الوقت شروط وجود بالنسبة للافعال. وفيما سبق مثلا قد عرفنا نجاح ـ الغرض كتحقيق لحالة من الأحوال. وبالرغم من ذلك ؛ فقد يحصل الغرض من الفعل دون أن يكون أدنى تدخل مني لايقاعه : مثلا في الوقت الذي أريد فيه أن أفتح الباب، يمكن أن تعصف ريح شديدة فتفتحه. وإذن قد يتحقق الغرض حتى وإن كنت لم أفتح الباب. وعلى 176 ذلك ينبغي أن يزداد تأكيدنا بأن الفعل يكون كامل ـ النجاح في غرض معين إذا تم أيضا نجاحه على يدي. وإذا كان حال حصوله سببا لاحداث مثل ذلك الغرض أو سببا لحال من أحواله، وكان الفاعل يريد ويعلم أن إنجاز الفعل إنجازا تاما يحدث تحقق الغرض. وعلى ذلك قد يحصل عطب في سيارتي وتتعطل، وأنا لاأفقه شيئا عن محركها، ومع ذلك فقد أقوم بتحريك بعض الاسلاك، ونتيجة لذلك يستأنف محرك السيارة عمله بشكل لم أكن أتوقعه. ولقد كانت حركاتي مقصودة، إذ كان غرضي هو أن تستأنف السيارة حركتها. وقد تحقق هذا الغرض. إلا أننا لانكاد نقول في هذ الحالة أنني قمت بإصلاح سيارتي. ومن ثم فإن حال إنجاز الفعل ينبغي أن يقصد به علة مخصوصة لأثر طبق المراد. ويمكن أن نقول إن مقاصد الأفعال تدخل في مجال أغراض الافعال.

ويتضح من خلال هذه الامثلة القليلة أن النجاح الكامل للأفعال في أدق معانيه يستلزم استيفاء مختلف أنواع الشروط الأولية، وليست هذه مقصورة فحسب على خواص محيط الافعال (كالتأثير على الأشياء)، ولا على المقاصد والاغراض، وإنما

أيضا على الخواص الأولى للأشياء والمحيط وعلى قدرات الفاعل واستعداداته. وكل هذه مفاهيم سنرجع إليها فيما بعد.

3 ـ 6 ـ وها نحن الآن في وضع يسمح لنا بأن نفهم جيدا الافعال المركبة ثم إن سلسلة الافعال في شروط نجاحها ذلك، يمكن أن نقدمها الآن.

وتقوم الافعال المركبة على وجود أفعال بسيطة. ويتعرف كل فعل بسيط بكونه فعلا إنجازيا حال حصوله على أثر واحد مراد. وبوجه عام فإن حال انجاز الفعل هذه يمكن أن تقوم هي ذاتها على عدة أفعال إنجازية، ولكن كما كان الشأن بالنسبة للاحداث فقد توجد أسباب معرفية متفق عليها لاعتبار بعض أحوال الانجاز الدائمة المستمرة كأنها حال انجاز واحد، مما تكون فيه الحالة الابتدائية والنهائية مناسبة فحسب. فأحوال الافعال الانجازية التي تكون مستمرة في وقت من الأوقات، والتي تستوفي شروط العمليات ينبغي أن تسمى بالنشاطات ‹كحال المشي والتدخين›. ويجوز أن تصاغ مثل هذه الملاحظات هنا بشأن الاحداث والعمليات بل ينبغي أن نقول إن الفاعلين في الظروف العادية يوجدون (في حال استمرار الفعل) فهم لا يقومون بفعل واحد، ثم بعد لحظة يقومون بفعل آخر ـ وإنما نشاطهم المستمر يمكن تحليله إلى سلسلة من الافعال المتمايزة وإلى متواليات من الافعال.

وعلاوة على ذلك فإن كل حركة أو فعل بسيط إنما يعرف في حدود نجاح مؤثريتي ـ أنا ويحقق أثرا واحدا لحال انجاز واحدة. ويقوم هذا الأثر في حدوث تغيير في جسمنا فضلا عن حصول تغيير في موضوع متأثر على نحو مباشر. وبالرغم من ذلك فإن كل فعل بسيط قد يتحدد أيضا مع مقتضى إضافي لنجاح الغرض. فعندما أسدد مبلغا ماليا بالشيك في المصرف، فإني أكون قد أنجزت سائر الافعال الضرورية لانجاحها الكامل ؛ إلا أنه إذا رفض المصرف الشيك تعذر أن أقول إني دفعت المبلغ المالي في الوقت الراهن. ذلك أن الفعل قد نجح لي أنا، إلا أنه لم ينجح في غرضه، وحتى يمكن أن نميز بين ‹جهتي النشاط› فإنه من الجائز أن نسمي نجاح فعلي أنا 177 بالتصرف كما يمكن أن نسمي بالمؤثرية سائر الافعال التي تقتضي حصول مزيد من المؤثرية من أجل نجاح الغرض. إلا أن هذا التمييز لا يمكن تفصيله على نحو منتظم في هذا الكتاب.

غير أن قصدية نتائج الافعال لا تصير شروطا كافية أو ضرورية لما يتبع من أحداث فحسب، وإنما أيضا لما يلحق من أفعال. وعلى ذلك فإن كل فعل مركب هو سلسلة من الافعال بحيث تكون حصيلة الفعل أي شرطا لنجاح الفعل أ ر+1. وعلاوة على ذلك لإن الفعل المركب هو فعل واحد بحكم أن النتائج «المتوسطة» (أو بالأولى ما يقابلها من مقاصد) تدخل تحت مجال قصد كلي واحد مما يحققه

حصول الفعل المركب في شموليته. والمقاصد الكلية يمكن أن تسمى خططا. فبناء منزل ما هو فعل مركب، إذ يتكون من جملة أفعال، كل واحد منها يمكن أن ينجز بنجاح (أو قد يفشل) إلا أنها أفعال مقصود بها كل جزء من أجزاء تحقق الخطة أو التصميم. فالفعل المركب يكون ناجحا إذا تحقق تصميمه.

والفارق بين الفعل المركب وسلسلة الافعال هو أن الفعل المركب تكون له نتيجة مخططة قصدا ومحددة بوضوح. ويتحدد ظهور الافعال عن طريق خطة واحدة (مما يمكن أن يتغير طوال إنجاز السلسلة). والأفعال الجزئية تكون شروطا لما يتلو من أفعال. وقد يوجد غرض معين في سلسلة الافعال البسيطة أو المركبة. إلا أن الافعال يمكن أن تكون منفصلة مستقلة بعض الاستقلال على معنى أنها وإن كان بعضها يشترط البعض الآخر فإن هذه العلاقات الموجودة بينها لم تخطط، ولم تصمم لتحقيق نتيجة مخصوصة. فقد أكون في عطلة لغرض الراحة، وتحسين الصحة، فتنحصر هذه العطلة في سلسلة من الأفعال بحيث قد اختار في كل جزء من أجزائها أي فعل من الافعال مما يمكن إنجازها. مثلا قد أتساءل هل أزور مدينة معينة أو أذهب إلى الشاطئ. وعلى ذلك لا أحتاج أن أضع خطة معينة ولا نتيجة محددة تمام التحديد، إذ يجوز أن تكون الأفعال منفصلة مستقلا بعضها عن بعض وقد تتحد السلسلة (أي لا تكون سلسلة الأفعال اعتباطية) تحت ذاتية الفاعلين في فترة متصلة الزمان كما يتوحد انجاز الأفعال المختلفة تحت غرض واحد وقد يتضمن غرض ما، كما في سائر الأغراض الأخرى، مجموعة كاملة من التغيرات المقصودة والاحوال الطارئة.

وأخيرا قد يفيد إدخال أفعال إضافية مساعدة. والفعل المساعد هو كل فعل تقصد نتيجته كشرط كاف لنجاح فعل رئيسي (أصلي). وكل فعل مركب مما تكون بعض أجزائه أفعالا مساعدة يسمى بالفعل المعقد. وأجزاء الافعال المتعلقة بالأفعال المركبة يجوز أيضا أن تكون شروطا لما يعقب من أفعال. وإذن ما الذي يوصف به الفعل الجزئي الرئيسي، وما هو الفعل المساعد ؟ وهل تعتبر إقامة جدار بكونه جزء فعل رئيسي من بناء المنزل، وهل خليط الإسمنت فعل مساعد ؟ وأحد الفوارق الممكنة هو أن إقامة الجدار تشكل جزءا ضروريا من فعل بناء المنزل، مما لا تشير إليه حالة خليط الإسمنت (إذ يجوز استعمال الحجارة كأسس وتكون الجدران خشبية) ويعني هذا في عرف التخاطب أنني لا أقيم المنزل على الاطلاق حينما لا أبني الجدران. وكجزء رئيسي من الفعل المركب ينبغي أن يكون رفع الجدار ممثلا في التصميم أو التخطيط. وبوجه خاص فإن الأفعال المساعدة يمكن أن ينجزها أيضا المساعدون. فإشعال غليوني من أجل التدخين يكون فعلا مساعدا حينما ينجزه لي شخص آخر مع أني أنا الذي أدخن الغليون. وعلى ذلك فجزء الفعل قد يقوم به[178]

الفاعل نفسه، وقد ينجز مع غرض جعل الفعل المركب كله فعلا ناجحا، في حين أن الفعل المساعد قد ينجز فقط بجعل جزء الفعل وحده ناجحا.

وكل هذا مجرد محاولة اقتراحات للتمييز بين الافعال المركبة (المعقدة) أو المخلوطة وسلسلة الافعال، وأيضا بين الافعال المساعدة وأجزاء الافعال الضرورية. ومن الواضح أن هذا التمييز يقتضي مزيدا من الشرح.

4ـ البنيات الذهنية لفعل الانجاز

4 ـ 1 ـ لقد أوضحنا فيما سلف أن الاعتبار الصحيح للتصرفات والافعال لاينبغي أن يقدم ضمن حدود السلوكات المجردة أعني أن تعطى وحدها في ألفاظ كالقيام بالأفعال ونتائجها. إذ أن كثيرا من المفاهيم الذهنية، مثل الوعي، والانتباه، والمعرفة، والارادات والرغبات، والمقاصد والاغراض، كلها قد ابتذلها الاستعمال إلا أن معرفتنا بدقة الأحوال والعلاقات المتبادلة بين هذه المفاهيم هي معرفة قليلة، لذلك تكون بعض الملاحظات المختصرة ضرورية.

4 ـ 2 ـ وقد اتضح أن التصرفات والأفعال يجوز أن تنجح فقط إذا استوفيت شروط معينة. وتقوم هذه الشروط في خصائص العالم التي يتحرك فيها الفاعل. ولما كانت التصرفات تتضمن نتائج التغيرات الحاصلة في جسم الفاعل، كما تقتضي التغيرات الطارئة على خواص الاشياء وعلاقاتها، لزم من ذلك أن يعرف الفاعل الحالة الواقعية لجسمه وللأشياء الجاري عليها التأثير ويلزمه أيضا أن يعرف التغيرات الممكنة على العوالم والتبدلات المتفقة مع القوانين الفيزيائية والطبيعية البيولوجية كما يلزم أن يعرف النتائج الممكنة للقيام بالافعال. ثم إن الفاعل ينبَغي أن يحصل على معطيات أساسية من المعلومات المتعلقة بالمعرفة والاعتقادات. وتقوم الميولات المعرفية أو الابستيمية في القضايا التي تكون (صادقة) في المعنى المتعارف لهذا اللفظ. أعني أن هذه القضايا قد برهنت عليها المعايير الصادقة المجمع عليها بالاتفاق (كالادراك، والاستنباط الصحيح، والمعلومات المأخوذة من المصادر الموثوق بها). إذ الاعتقادات هي قضايا لا تحتاج إلى أن تصدق، وإنما يأخذ الفاعل بصدقها أو يعتقد في إمكان صدقها.

وتنتسب المعرفة والاعتقادات إلى سائر أنواع الحقائق الخاص منها والعام أعني أنها تنتمي إلى الخواص والعلاقات بين الأشياء المتحققة منها والممكنة معا، كما تنتمي إلى العلاقات العامة والخاصة بين الحقائق أو إلى المفهوم الواقعي. وتكون المعرفة والاعتقادات منتجة، على معنى أنه توجد قواعد للاستنباط، والاستدلال الاستقرائي مما يمكن الفاعل من أن يشتق معلومات جديدة من المعلومات القديمة.

4 ـ 3 ـ وبينما كانت المعرفة والاعتقادات تتيح للفاعل المعطيات الاساسية المتعلقة بالعالم كما هو أو كما ينبغي أن يكون عليه أو أن يصير إليه، أصبحت رغباتنا وإراداتنا تمنحنا الحافز الواقعي أو الدواعي الحقيقية من أجل القيام بالفعل، وإيقاعه، لأنها تنتمي إلى بنية العالم كما ينبغي أن يكون. فإذا رغب الفاعل أو أراد الحالة ق لأن تتحقق، لزم من ذلك أنه في ذلك الوقت يعتقد كون عدم حصول ق.[179] وأحد الفوارق البديهية بين الرغبات والإرادات هو أنه قد أرغب في ق مع أني أعلم أن ق لايمكن أن يتحقق في العالم الطبيعي، بينما من خلال رغباتي يمكن أن أختار بعض الأحوال التي أعتقد إمكان تحققها. وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز القول : إني أريد شيئا ما، وأيضا يمكن أن أريد أن تصير ق واقعة في هذه الحالة من غير أن أرغب في حصول ق، إلا أن يوجد أحد غيري يرغب في إيقاع ق. وإذن كوني مريدا ق إنما يتحدد على نحو غير مباشر برغبتي في أن أرضي رغبات غيري. وكذلك وبالمثل قد أرغب في حصول ق، وإن كنت أعلم أن ق قد توجد لها ك كنتيجة محتملة، إلا أن كـ غير مرغوب فيها. وعلى ذلك إذا كانت الرغبة في ق أقل من ك غير المرغوب فيها نتج من ذلك أني لا أريد ق. وإذا كان من حالتين (أو حادثين) ق وك قد حصل أن ق مرغوب فيها أكثر من ك جاز أن نقول إن الفاعل يفضل ق على ك. وفي هذه الحالة إنما يتأسس التفضيل مباشرة على الرغبات، ولو تأسس على إراداتنا الواقعية لصار الأمر أكثر تعقيدا. ومع أني، والحال هذه، أرغب في حصول ق أكثر من رغبتي في ك، وإذن فإني أفضل ق على ك، فقد أعلم وأعتقد، كما في المثال المذكور سابقا أن ق لها نتائج غير مرغوب فيها (على نحو أقوى أو / وأكثر) من ك. وفي هذه الحال يتعين أن أريد ق أي ينبغي أن أفضل من الوجهة العقلية ك على ق. ويجب أن نلاحظ أن الإرادات وضروب التفضيل لاتحتاج أن تنتمي إلى أمور واقعية. إذ قد ترتبط أيضا بعوالم ممكنة أي بضروب الاختيار الشاملة الكلية. وعلى ذلك يجوز أن أفضل تفاحة على إجاصة، وإن لم يكن اختيارا واقعيا مقصودا به أكل التفاح. وإذن فقد تم تفضيلي لها من أجل عالم ما متخيل أستطيع أن اختار فيه.

وأحد المفاهيم الحاسمة، مما أشرنا إليه آنفا باختصار، هو مفهوم العقل. فقد افترضنا أن ضروب الاختيار القائمة عليها هي إرادات عقلية (بينما لاتحتاج رغباتنا إلى ذلك). ومن الواضح أن هذا المفهوم يقتضي عمليات الاستنتاج التي (تضبطها) بعض الرغبات وتتحكم فيها عن طريق معرفتنا واعتقاداتنا المتعلقة بالنتائج الممكنة والشروط الاضافية والرغبات والإرادات الاخرى وقس على ذلك.

4 ـ 4 ـ ثم إني إذا أردت أو فضلت حالا أو حدثا ما فقد توجد إمكانات متعددة لتحقيق هذه الإرادة. إذ يجرز أن أنتظر حتى تتحقق هذه الحال بسبب

جريان الأحداث الطبيعية، وبسبب إنجاز فاعلين آخرين لها أو يمكن أن أتصرف بحيث تتحقق هذه الحال. وفي اتجاه معرفتي قد توجد لدي معلومات حول أي أنماط الإنجاز ينبغي أن تكون فيه الحال المرادة أو الحدث نتائجهما أكثر احتمالا. وإذن إذا لم يكن هذا التصرف الخاص متوقعا من الوجهة العقلية لأن توجد له نتائج أخرى غير مرغوب فيها (على نحو قوي) فقد يحول الفاعل إرادته إلى غرض إيقاع الفعل أعني أن كل غرض هو حالة ذهنية أتمثل فيها أمرا مرادا في المستقبل أو حدثا ما. فضلا عن الأمر الداعي الذي بموجبه يحصل هذا الهدف بواسطة فعل الانجاز (انجازي أنا). وإذا وجد أكثر من طريق لإيقاع الفعل النموذجي إلى ذلك الهدف تعين أن يقرر الفاعل أي طريق يتخذ لأنه مطلوب إليه أن يقوم بالاختيار الواقعي. وهذا القرار إذا كان عقليا. انبنى على حساب ضروب التفضيل، ومخاطر الفشل لمختلف طرق إنجاز الفعل. ويكون هذا القرار أفضل وأمثل إذا نتج عن طريق إيقاع فعل تحقق معه الحد الاعلى للأحوال المرغوب به أو الأحداث. ومع أنه حين إيقاع الفعل الحقيقي، لاتكون قراراتنا دائما بالغة الحد الامثل، وخاصة إذا لم تكن ضروب الفشل ممكنة التصحيح بسهولة أو إذا لم توجد لها نتائج غير مرغوب فيها على نحو جاد.

180 وبافتراض وجود غرض ما، ونتيجة عملية اتخاذ القرار المنبني على إمكان طرق إيقاع الفعل، فإنه يصح أن يصيغ الفاعل قصدا معينا لإيقاع الفعل أو تصميما لإنجازه حتى ينفذه في موقف خاص، (في الزمان والمكان والشروط). وبينما تصاغ الأغراض والتصميمات قبل إيجاد الأفعال المركبة وسلسلة حصول الفعل فقد يجوز أن تصاغ المقاصد الخاصة مباشرة قبل تنفيذ جزء من التصرف المركب أو سلسلة منه - مثلا عندما أخطط لزيارة باريس فقد لا يوجد لدي في العادة قصد ما حتى أبحث عن حجز معقد. ومن الجائز أني لا أستطيع أن أقرر إمكان إيقاع هذا الفعل نظرا لنقص المعلومات غير متوقعة، وتصير متاحة، مما يترتب عنه إبطال القصد الأول أو الغرض والإرادة تبعا لذلك. وقد اتخذ مرة ثانية قرارا أعني احتمال ما إذا كنت سأنجز هذا القصد العيني أو لا أنجزه، حتى إذا كان هذا القصد ثابتا موضوعيا فإن المعلومات المتضمنة في هذا القصد إنما تفرض لتحريك دواعي أوضاع جسمنا مما «يتسبب»، بالمعنى الخاص لهذا اللفظ، في أحداث الفعل.

4ـ 5ـ وبطبيعة الأمور فإن إعادة هذا النظام تأمل نظري مجرد، بعيد عن الموضوع. وكل نموذج مضبوط ينبغي أن يكون جاريا على سنن واحد، وأن معالجة المعلومات في مختلف «المناطق» الذهنية والتجريبية ينبغي أن تهيء معطيات أمبيريقية ضرورية. إلا أن كثيرا من معارفنا الواقعية لا تتجاوز التأملات النظرية القائمة على

الاستبطان (معرفة داخلية)، والمبنية على المميزات التصورية المصاغة في لغة عادية.
ثم إن التأملات النظرية ينبغي أن تصاغ على نحو أكثر وضوحا تبعا لقسمة الأنواع المنطقية الخاصة بالأنساق الذهنية المفترضة : منها المنطق الايبستمي، والمنطق الظني، والمنطق التفضيلي القائم على الرجحان، ومنطق القرارالبات، ومنطق التمني العاطفي[8]. ومثل هذه الأنواع من المنطق تلاقي صعوبات جمة في اختيار المسلمات المناسبة، وفي وضع قواعد الاستنتاج، وفي كثير من الاحوال، فإن اشتقاق القضايا المبرهنة يعتبر أحد الوجوه «المثالية» للأنساق. مثلا هل يجب أن نعرف سائر ضروب اللزوم لكل ما نعلمه ؟ وهل ينبغي أن تكون الاعتقادات متسقة ؟ وهل تكون الأنساق الظنية والايبستمية كاملة في كل ما نعرفه دائما أو نعتقده من نحو ق أو ~ ق. وبعض خواص هذه الانساق توجد على الشكل الاتي مثلا : [حيث تكون الرموز (Know : k) عرف : ع، (Believe : B)، اعتقد : د. (want : w)، أراد : ر، (Intend : I)، قصد : ص].

1) - ع ق ⊂ ق

2) - (ع ق وع ك) ≡ ع(ق وك). (kp and kq) ≡ k(p and q)

3) - ع ق ⊂ دق kp ⊃ Bk

4) - رق ⊂ د ~ ق B ~ p ⊃ wp

5) - ص (فعل إجراء ق) ⊂ د ◊ (فعل إجراء ق)

I (dop) ⊃ ◊ (Dop)

بينما يمكن أن توجد لدينا القاعدة الآتية للاستنتاج

6) من القضية ع ق ⊂ كـ وكذلك ع ق ينتج ع كـ.

إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أن عوامل الاجراء للاحوال الذهنية تكون لها خاصية قصدية، فإذا كان ع ق ، وكان ف ≡ ك إذن لا نحتاج أن تكون لنا حال ع كـ

4 ـ 6 ـ ثم إن المعرفة المتعلقة بالشروط الضرورية لإنجاز الأفعال ينبغي أن تتعلق أيضا بما نستطيع، من جهة المبدأ، أن نقوم به، لذا يجب أن نقدر مهاراتنا، وأن نعرف قدراتنا ؛ إذ لا ينبغي أن نخطط للافعال التي لا نستطيع أن نقوم بها إما بسبب قصورنا وعجزنا الفيزيائي (كأن نطير ونقفز عشر خطوات نحو الاعلى) وعجزنا عن التعلم (كتعلم اللغة الصينية أو إصلاح سيارتنا) وإما للاستحالة الواقعية لانجاز الفعل (كأن نصبغ جدارا في ذات الوقت بالابيض والاسود ومنع وقوع سائر أنواع الحروب). فنحن لا نقدر أن نقوم ببعض الافعال، ولكننا نستطيع من جهة المبدأ أن نتعلم على الاقل القيام بانجازها. (كتعلم اللغة الصينية). ثم إن مجموعة

181

المهارات لها على وجه الضبط تعلق بالزمان لأنها تشمل سلوكات (أو بالأولى مفهومات)، نستطيع أن نقوم بها في فترة مقدرة بافتراض وجود شروط مناسبة. أما مجموعة القدرات فيمكن النظر إليها كأوسع مجموعة تستغرق كذلك أفعالا نتمكن من جهة المبدأ أن نقوم بها بافتراض زيادة تدريب. وعلاوة على ذلك يجوز أن نقول إننا نقدر أو لا نقدر على فعل شيء ما عندما نرجع إلى شروط فوق طاقتنا وتحكمنا كالقيود الفيزيائية (يداي مكتوفتان)، والسيكولوجية (الخوف)، والقيود الاجتماعية (المباح، الاعراف والالتزامات، والقواعد ...) وسنناقش بعض هذه الشروط بمزيد تفصيل فيما يلي.

ولقد سبق أن ذكرنا أن إنجاز الافعال هذه كان قد نزع عنها الصفة كافعال بسبب تحقيق نتيجتها أو أثرها صدفة، ونحن الآن نرى أن حال إنجاز الفعل هو تصرف أو سلوك إذا أمكن ضبطه فقط أي إذا جاز أن أشرح واستكمل حال الإنجاز حينما أريد، بافتراض وجود بعض الشروط.

5 ـ عدم إيقاع الفعل، وسلبه، وتركه.

5 ـ 1 ـ ونحن لم نناقش في الفقرات السابقة الا التصرفات وأنواع السلوك والافعال المنجزة التي لها خاصية (موضوعية) أي قائمة على حال إنجاز واقعية وملاحظة مما يقتضي تغيير خاصية واحدة أو أكثر من خواص العوالم الممكنة. ويجب أن ننتبه إلى أن ضروب هذا التغيير لا تحتاج أن تؤثر في الأحوال فقط بل يجوز أيضا أن تؤثر في ضروب تغيير الاحوال أعني الأحداث وأوضاع العمليات. فقد أسلك على نحو ما بحيث إن هذا الحدث، والعملية، أو إنجاز فعل لفائدة شخص آخر، أقول كل هذه تتغير إما من جهة الإيقاع أو بإعطائها خاصية أخرى (كالإبطاء والسرعة). وهذه الصفات هنا إنما هي سلوك دال على المنع : فأنا أعلم أن شيئا ما سيحدث ويكون لي غرض ألا يحصل، فأقوم بإنجاز فعل يكون من نتيجته أن ذلك الحدث لم يحصل مما كان يمكن أن يقع لو لم أسلك ذلك السلوك. وهنا أيضا فإن العنصر المفترض في هذا الموقف لفعل الإنجاز قد يطرح للبحث : إذ كل فعل منجز قد يقال عنه في بعض الاحوال إنه ناجح، وإن لم تتحقق نتائجه من غير أن يكون حال الإنجاز محدثا له. وهنا فإن الحدث لم يحصل في العالم الواقعي بينما الحدث المقصود منعه كان قد حصل.

5 ـ 2 ـ وهذه الانماط من الفعل الموضوع يوجد لها أيضا مكافئ (عدمي) فقد تحدث ملابسات يعد فيها عدم إنجاز الأفعال كما لو كان إيقاعا لها، وهو التوقف والترك. فقد أمسك عن تناول طعام الفطور في هذا الصباح، وامتنع عن إنقاذ طفل

من أن يقع في القناة. وبعد هذه الافعال قد أسأل عن عدم إنجازي لتلك الافعال الأولى. وأيضا قد أتحمل مسؤوليتي عن هذه الافعال الأخيرة. ونتيجة الفعل المتروك والمتوقف عنه يتمثل في أن مقابله الموضوعي يكون إلى حد ما فعلا عاديا ومتوقعا، وضروريا من الناحية الخلقية تبعا للعادات والاتفاقات والاعراف والالتزامات.[182] وبافتراض موقف معين يمكن أن اتبع المجرى الطبيعي المعتاد للفعل وأن أصيغ الأغراض المناسبة له ومقاصده. وفي مثل هذه الحالة لن يكون القرار ضروريا للقيام بالفعل المتوقع ومتخذا على أساس رغبة معينة أو إرادة أو تفضيل. فقد توجد لدى دواعي الترك كحالي مع الافعال الموضوعية. وعدم قيامي بالفعل قد يكون أيضا ملاحظا بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ. وإذا كان مترتبا عن صفات استمرار النشاط المشار إليه آنفا، فقد أفعل شيئا آخر بدلا عن الفعل المتوقع. ولا تنبني ضروب الترك عن عدم وجود قصد مخصوص بل على وجود قصد ترك تنجيزه أو على وجود قصد خاص. ويكون كل تغيير في هذا المقام متضمنا في الفعل أعني تغييرا حاصلا في المجرى المعتاد للفعل. ثم إني لا أحدث تغييرات في الاحوال الممكنة أو مجرى الحوادث فحسب بل قد يجري تغييري أيضا على العادة وعلى خرق القانون أو الالتزام.

وكنظير مقابل لضروب المنع، ما يسمح به من أفعال تكون لها نفس الشروط كما هي لضروب الترك. إذ من المعتاد أن أمنع جريان بعض الاحداث كأن أوقف حركة التغيير أو أمنعها. وقد أترك الاشياء تقع ‹قصدا›. ويجوز أن تكون علة السماح بسيطة : فقد افترض أن غرض أمر من الأمور يكون حاصلا من غير تدخل مني حال إيقاع الفعل أو يكون حصوله ناتجا عن المجرى الطبيعي للأحداث أو بفعل فاعلين آخرين.

6 ـ تأويل الفعل ووصفه

6 ـ 1 ـ وقد تبين أن أحد المكونات الأساسية لتعريف الفعل كونه ذا بنيات ذهنية متنوعة ‹متضمنة› في حال إنجاز فعل واقعي ونتائجه. وهذا يدل على أن ضروب الأفعال، من حيث هي كذلك لا يمكن أن تلاحظ وأن تعرف وتوصف. ووسيلتنا في أن نتوصل إليها يكون عن طريق تأويل أحوال تنجيز الفعل، وهذه الأجزاء الملاحظة من الفعل يمكن، بالرغم من ذلك، أن تكون (غامضة) جدا. فعندما أشاهد شخصا يحرك قلما على طرف من ورقة ما بحيث إن الوجه الابيض لهذه الورقة يكون في جزء منه قد اختفي بخطوط سوداء، فمن الجائز أن أقول إن هذا الشخص يكتب أو هو كاتب وأنه موقع وثيقة ما ، وأنه في حال تقدير شراء

منزل ما ؛ وأنه بذلك جاعل امرأته في حال من السعادة، وهكذا ذواليك. وإذن فكل حال إنجاز فعل بسيط يمكن أن يؤدي إلى ضروب متنوعة (وأحيانا منفصلة) من التخمين والتأويل لنشاط غير منقطع، فنحن هنا إنما نصف أفعال شخص ما.

ويجوز أن نقارن العملية المتضمنة هنا مع عملية حال فهم جهة معينة مما يقتضي أيضا تعيين المعنى لما يلاحظ في بنية الجملة. ونحن نفهم ما «يقوم به» شخص ما فقط، إذا استطعنا أن نؤول حال إيقاع الفعل من حيث هو فعل، ويستنتج من ذلك أنا نعيد تركيب وبناء قصد مفترض، وغاية مرادة، وأسباب أخرى ممكنة لدى الفاعل. وبطبيعة الأمور، فإن هذا ليس مجرد تخمين، إذ أن أنواعا كثيرة من الافعال، كضروب خطاب اللغة، تحمل على الاوضاع والاتفاقات. ويمكن أن يكون تنجيز بعض أحوال إيقاع الفعل مرتبطا أوضح الارتباط بما يطابقها من [183] سلوكات، فعندما نشاهد رجلا يرفع كأس نبيذ إلى فمه في بعض المواقف فنحن نستنتج «بأنه في حال شرب أو هو شارب للنبيذ»

وفي كثير من هذه الحالات التي يتم فيها إنجاز الافعال الأولية لموضوعات تشاهد عيانا (كحال طرق شيء ما، وقذف كرة، وكسر كأس، وتسلق شجرة) يكون التأويل ذا طبيعة واضحة. إذ تنبني المقاصد على ملاحظة تنفيذ حال إيقاع الفعل بافتراض أن الفاعل يقوم بهذا الفعل تبعا لخطة معينة. إلا أن إعادة بناء الاغراض وتركيبها هي خطوة جد معقدة، كأن الملاحظ لا يتأكد ما إذا كانت نتائج إنجاز الفعل يريدها الفاعل أو أن النتائج لم تتضح بعد. فإذا أبصرت شخصا وهو يطرق شيئا ما فقد أسأله «ماذا أنت فاعل ؟» ويكون قصدي «من أجل ماذا تطرق ؟» وهو سؤال يبحث عن المعلومات المتعلقة بالأغراض. وتثار بصدد تفصيل الاسئلة أسباب وعلل مثل هذا الغرض (لماذا أنت صانع وجاراً جديداً للكلب ؟) وكل تأويل لأحوال إيقاع الفعل ينبغي أن يكون أكثر سهولة إذا لزم أن يحصل الملاحظ على معلومات مسبقة حول مقاصد الفاعل وأغراضه أو / وإذا حاول أن يعرف شيئا عن الإرادات الأساسية وضروب التفضيل للفاعل كما هو الحال الحاصل بين أقرب الأصدقاء أو بين المرء وزوجه. وبالعكس قد يكون من الصعب أن تؤول الأفعال في ثقافات يوجد فيها جزء من المواصفات والاتفاقات مجهولا لنا.

6 ـ 2 ـ ويتبين من إيرد الفقرة السابقة أن ضروب الافعال قد تتمايز أيضا على مستويات متعددة : فقد أوقع باسمي على عقد ما وبذلك أكون بهذا الفعل قد اشتريت منزلا استطيع بواسطته أن أجعل أسرتي سعيدة. وشراء المنزل على وجه يسمح به القانون، يتفق مع توقيعي، وكوني جعلت أسرتي سعيدة، إنما يلزم بالأولى عن حيازة المنزل. ففي الحالة الأولى إذن إنما نتحدث عن المرتبة الثانية للأفعال. وفي

الواقع فإن حال إنجاز حيازة المنزل تتكون بالنسبة لي من سلسلة الأفعال كلها، ويكون توقيعي أحد مكوناتها (على نحو أساسي حاسم). وبافتراض حال إيقاع فعل ما، عندما يؤول كترتيب أولي لفعل مفرد، فإن تعيين أفعال (إضافية) أو سلوكات يمكن أن يعد مستقلا عن الموقف. إذ يجوز أن نحدد الفعل المركب مما يكون الفعل البسيط منه أحد مكوناته، فنصف السلوك المركب الشامل، إذا تحققت منه نتائج إضافية، أو نؤول الفعل كأنه في مرتبة ثانية أو ثالثة.

6 ـ 3 ـ ثم إن أوصاف إنجاز الفعل إنما تتم في جمل أفعال الكلام، وضروب الخطاب. والأساسي في هذا الباب هو جهة الوصف. وفي أوصافي أنا المتكلم قد أعبر عن رغباتي وإراداتي وأغراضي ودواعي، والمقاصد المعينة لحال إيقاع فعلي الموصوف. وعند وصف الغائب كمستوى ثالث (على غير الاصطلاح النحوي) قد أعين فقط ضروب التأويل المتواضع عليه للتصرفات. وإلا وجب التعبير أو الاستنتاج بأن الفاعل الذي وصفت أفعاله يصيغ ويقدم معلومات عن البنية الذهنية. وكذلك تقتضي الأفعال الموصوفة تقييم التصرفات فبدلا من حال وصف فعل: «قد صبغ جون منزله باللون القرنفلي» قد أصف ‹بنفس› حال الإنجاز كون ‹جون قد أفسد منزله بذلك اللون›.

7 ـ منطق إنجاز الفعل

184 7 ـ 1 ـ يفترض كل وصف صريح للتصرفات منطق إنجاز الفعل ومبادئ هذا المنطق إنما شرع في إنشائها في هذه السنوات الأخيرة [9]. والشرط الأولي وصعوبته إنما تقوم في تكييف الفعل اللغوي. إذ يمثل هذه التكييف للغة، وإيجاد السيمانطيقا المقنعة لها يمكن أن تصيغ مسلمات منطق إنجاز الفعل وقواعد اشتقاقه حتى نتمكن من الاستدلال على مبرهنات تتعلق ببنية إنجاز الفعل ومتوالياته.

على أنه توجد إمكانات عديدة لبناء وتركيب إنجاز فعل لغوي صريح. وإحدى المقاربات (أو طريق التناول) هي أن نحاول تحليل البنية المنطقية للجمل الانجازية في اللغة الطبيعية كحساب المحمول مثلا. وبهذا الاعتبار نحصل على أن الجمل الانجازية تختلف صوريا عن غير الانجازية. من ذلك مثلا التراكيب: ضرب (جون، بيتر) أو (Eس) [ظفر (س) وضرب (جون، س)] كلها جمل غير مستساغة ولا ملائمة لأنه توجد لدينا نفس بنية المحمولات من نحو ‹شاهد›، ‹هو بجانب›، ‹هي مختلفة›، وكل هذه ليست محمولات إنجازية، فإن أردنا أن نعبر عن الطبيعة الخاصة للافعال الانجازية كان علينا مثلا أن ندخل متغيرات محددة في لغتنا بحيث تؤول هذه المتغيرات كأفراد متعينة أعني أفعالا إنجازية كما يلي: [10]

(E هـ) و ‹[ضرب (جون، بيتر)] أو (E هـ) ((ضرب، جون، بيتر) (هـ)):

حيث تكون هـ، ح ... متغيرات تصف الافعال الإنجازية. وميزة حصولنا على هذه المتغيرات يمكننا من أن نضيف علامات الزمان والمكان، والقيود الحملية (الظروف) : (...) وأمس (هـ) وكذلك في (هـ ، لندن)، ويعني (هـ). وعند إيجاد مثل هذه الرمزية يؤول كل فعل كأنه شيء مفرد وخاصة مثل كون (جوى ضرب بيتر) أو أن العلاقة بين جون وبيتر وإنجاز الفعل تتحدد خاصيتها في الفعل (ضرب). ويوازي هذا الاعتبار اعتبار الاحداث.

إلا أنه توجد عدة صعوبات ذات أهمية في مثل هذا التناول. إذ الافعال الإنجازية بالنظر إلى مكوناتها الذهنية تظل موضوعات قصدية. فلو كانت المتغيرات الإنجازية هـ ، ح ... ترجع فقط إلى أحوال إيقاع الأفعال لم يكن لنا أن نفسر الافعال على الاطلاق. مثلا لو كان هـ = ح لم يمكن أن نستنتج بأن الافعال تكون متماثلة من كل وجه. فقد أضع توقيعي، وبهذه الصفة أشتري المنزل. ولكن في مناسبات أخرى أكون بهذه الصفة قد ختمت رسالة. فتماثل إنجاز الافعال وتمايزها لا ينبغي أن ينفصل عن الأغراض والمقاصد أو عن ضروب تأويل هذه الاخيرة، وأكثر من ذلك فإن التفسير المنطقي لعبارات اللغة الطبيعية لا يوقفنا على البنية الصورية لانجاز الأفعال حتى أن ضروب اللزوم الضرورية ليس من الجائز أن تصاغ في حدود البنية المنطقية وحدها.

وجزء هذه البنية المنطقية يمكن أن يتضح في قضية لغوية مع إجراء تعديل أو تغيير خاص لمناسبات وأحوال متماثلة. وعلى ذلك فإن الصيغة ‹ق ت ~ ق› يمكن أن تقرأ : (إن الحالة الموصوفة بالرمز ق تتغير إلى حالة موصوفة بالرمز ~ق مما يفسر الحدث المتغير) المتضمن في إنجاز الأفعال. إلا أننا قد نحتاج إلى أكثر من ذلك أعني النظر إلى جهة أن الحدث قد يقوم به الفاعل الذي يمكن أن يعبر عن إجراء حال إنجاز مع ربط متغيرات الفاعلين على الشكل الآتي : صيغة حال إنجاز : فعل (ق ت ~ ق) ولكن مرة أخرى نقول : إن هذه الصيغة تدل على رمزية حال إنجاز الافعال. وليس بالضرورة دالة على الافعال. وعلاوة على ذلك فإن نوع التغيير الذي تم إجراؤه لم يقع التعبير عنه في مثل هذه الصياغات. إذ هناك عدة طرق لتغيير حالة إلي حالة أخرى وبعضها دال على حال الإنجاز (اترك الكأس لكي يسقط)، وبعضها الآخر دال على الافعال (أقذف الكأس على الارض). ونظيرهذه المسائل قد يحصل في السيمانطيقا من نحو هذه الصياغات : كيف يمكن أن نؤول الاجراء وعامله كفعل حال الانجاز.

7 ـ 2 ـ وحتى لو أمكن تطوير لغة مقنعة لإنجاز الافعال فقد تثار مسائل صياغة منطقها أعني إيجاد مسلماتها وقواعد اشتقاقها والتأكد من صحتها وغير ذلك.

ومسلمات من نحو : (إنجاز فعل ق و إنجاز فعل ك) إنجاز فعل ≡ (ق وك) وإنجاز فعل ق ⊂ كـ ، وغير ذلك، يشبه أن تكون مسلمات معقولة. وتكون لها متعلقات في منطق جهات آخر. إلا أن المقدم عن المسلمة الأولى يبدو أنه يدل على متوالية من الافعال (أو أحوال إنجازها) ويدل التالي على فعل مركب واحد مما يكشف عن خواص مختلفة. ومهما يكن الأمر، بما أن الأفعال هي موضوعات قصدية فإن الاستعمال الخالي من الغموض لروابط دالة الصدق لا يكون ممكنا. وذلك لأن صياغة من نحو «ق⊂ كـ وإنجاز فعل كـ ⊂ ق لا تصح كما لا تصح عند تأويل سببي لقضية شرطية. وعلى الأقل ما يمكن أن نحصله هو أن الفاعل يعرف أن ق ⊂ كـ، وبالتالي فإنه يعرف أنه إذا فعل ق (ترتب عنه) ك. وبهذا المعنى فقط يعرف (على نحو غير مباشر) أنه فعل ك أيضا (وفي هذه الرمزية البالغة التبسيط، تعني الحروف الدالة على القضايا حال إنجاز الافعال أي الاحداث ثم إن إمكانات إنجاز فعل لغوي وصعوباته وكذلك ضروب منطق إنجاز الفعل لا يمكن أن نناقشها.

8 ـ الفعل المشترك المتداخل الانجاز.

8 ـ 1 ـ إن أكثر الأبحاث الفلسفية والمنطقية الدائرة حول طبيعة الانجاز إنما تنحصر في تحليل التصرفات والسلوكات التي ينجزها فاعل واحد. غير أن ما هو أساسي بالنسبة لنظرية فعل الانجاز التي تبحث عن تفسير طبيعة الأفعال التواصلية إنما يقوم في وصف طبيعة تداخل فعل الانجاز والاشتراك فيه. وقد يشترك فاعلون كثيرون في القيام بفعل بسيط أو مركب أو في مجرى إنجاز فعل واحد بحيث ينجز كل فاعل منهم أفعاله الخاصة بشرط أن ترتبط أعمالهم متعاونين (كرفع طاولة ما، ولعب الشطرنج، وبناء منزل ...). وفي الحقيقة فإن أكثر نشاطاتنا قد توجد لها ضروب استلزامات اجتماعية. وإذن فإن أفعالنا غالبا ما تكون جزءا إنجازيا لأفعال متشابكة متداخلة.

8 ـ 2 ـ ومن الضروري أن نميز أولا وقبل كل شيء الأنواع المختلفة للأفعال المتداخلة وأن نفصل إنجازالفعل عن الافعال المتداخلة الانجاز المتشابكة : وكسائر الموضوعات الأخرى قد تتأثر الاشخاط بواسطة الافعال (ضرب جون ظفره، وضرب جون بيتر). وقد تكون مثل هذه الافعال جزءا من الفعل المتداخل الإنجاز، إلا أنها ليست بذاتها (أفعالا متداخلة). ويتحصل من الافعال المتداخلة أن شخصين على الأقل يكونان فاعلين في نفس الوقت أو في متواليات في نقاط متلازمة أو فترات من الزمان.

ويقوم النموذج الواحد للافعال المتداخلة في تلك التي يكون فيها فاعلون منجزين جميعا فعلا واحدا بسيطا أو مركبا. ومع أن ضروب حال إنجاز كل واحد منهم متمايز، فإن لهم في ذهنهم نتيجة واحدة. ذلك أن لديهم مقاصد متماثلة، وأن كل واحد منهم يعرف ذلك. وفي مثل هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن قوة جماعية. وعلى ذلك فإن شرط المعرفة المشتركة يكون حاسما. والشاهد على ذلك أن (أ) قد يكون له قصد ‹غ› و ‹ب› له قصد ‹غ›. وكلاهما ينجزان القصد بعينه. ومن الجائز أن يؤثرا في نفس الموضوع إلا أنه في هذه الحالة لا يحتاج أن يكون أ وَ ب مشتركين في إنجاز الفعل (فقد يذهب ‹أ› إلى الشاطئ، وكذلك يفعل ‹ب›). ومن الملاحظ أن تماثل المقاصد يجب أن يختص بذات النتيجة. ومن الممكن أن يكون أ وب جالسين فوق قناة من نهر، وكل واحد منهما له قصد (اصطياد السمك). وقد يعرفان ذلك، ثم لا يحتاجان أن يشتركا في إنجاز الفعل، لأن نجاح حال إنجاز فعل ‹أ› لا يستلزم نجاح ‹ب›. ومن البديهي أن أ وب لا يكونان مشتركين ومتعاونين كما يتعاونان معا على رفع طاولة ما : وفي مثل هذه الاحوال، فإن أفعال كلا الفاعلين قد تكون شروط ضرورية أو / وكافية لنجاح الفعل المتداخل. فربما لا أستطيع أن أرفع الطاولة وحدي ولا أقدر أن أتزوج وحدي (من دون امرأة). فبعض الافعال إنما تنجح فقط كأفعال متداخلة على وجه الشركة.

والتعاون على القيام بالأفعال المركبة أمر معقد نوعا ما، و يمكن أن ينجز الفاعلون الشركاء مختلف الافعال، مما يكون لكل واحد منهم فيها مقاصد متفقة. إلا أن كل واحد من هذه الأفعال يوجد له جزء كاف أو ضروري في فعل مركب يكون فاعلوه لهم نفس التخطيط (كبناء منزل على وجه جماعي) وتنسيق إنجاز الافعال هنا معقد بعض التعقيد لأن كل واحد من الفاعلين يجب أن يعرف بالضبط ما يقوم به الفاعلون الآخرون في لحظة معينة أو أن يعرف ما هي المهام المختصة بالفاعلين الآخرين. ويمكن أن ننظر إلى مهمة كما لو كانت مجموعة من الافعال تكون ضرورية أو واجبة على كل فعل حتى يحقق الهدف. والفعل المشترك الانجاز المتعاون عليه لا يحتاج إلى شركاء فاعلين متعاونين بل قد يحصل بين متعاونين ومتعاضدين أي فاعلين لأعمال مساعدة. ولا يحتاج المتعاضدون المسهمون في إنجاز الفعل إلى أن تكون لهم نفس الخطة كالفاعلين لفعل مركب، إذ ربما لا يعرفون شيئا عن تلك الخطة.

ومع أن مقاصد وخططات الفاعلين المشاركين يجوز أن تكون متماثلة بحيث تحدث نفس النتيجة، فهي لا تحتاج أن تكون متماثلة الأغراض، إذ يمكن أن نذهب جميعا إلى السينما أي ننفذ مقاصد متشابهة أو متماثلة، إلا أن كل واحد منا يذهب لأسباب مختلفة، فأحدنا يقوم بذلك، لأنه يريد أن يرى شريطا سينيمائيا

مخصوصا، ويذهب الآخر لأنه أساسا متعب ويريد أن يستريح (بمشاهدة أي فيلم كان). في مثل هذه الحالة يكون تحقيق أغراض مختلفة منسجما. ويمكن أن تكون المقاصد غير منسجمة أو غير متفقة، فإذا كان أ وب يلعبان الشطرنج. وهو أن كل واحد منهما يقصد القيام بالتمتع بهذه اللعبة، إلا أن لهما في ذات الوقت أغراضا من شأنها (أن أ قد ينتصر)، وكذلك (قد يغلب ب)، على التوالي. إلا أن هذه الأغراض لا يجور أن تتحقق في ذات الوقت، ومن جهة أخرى فإن الأغراض قد تتماثل في هذه الحالة. ذلك أن اللعبة سيتمتع بها كل واحد من المتبارين. وأيضا يجوز أن تكون الأغراض متفقة كالحال في المعارك حيث تكون نتائج الغالبين والمغلوبين محققة لرغبات فاعل واحد فقط. ويجوز أن تحصل أحوال إنجاز الأفعال في ذات الوقت وأن تترابط مع أن الفاعلين لهم مقاصد مختلفة، وأغراض متباينة. ويكون النجاح حليفا للفاعلين على حد سواء، كالحال في المعاملات والافعال المتداخلة الانجاز من البيع والشراء

8 ـ 3 ـ وتتأسس الأنواع المختلفة لأعقد فعل متداخل الإنجاز غالبا، مما وصف 187 قبل، على نجاح تنسيق أحوال إنجاز الفعل. وفضلا عن مقدرة القيام بتنسيق مثل هذه الاحوال الانجازية تنسيقا فيزيائيا، فإن ذلك يتطلب معرفة أو / وتقديرا للإرادات وتخمين الأغراض، وافتراض مقاصد الفاعلين الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن الفعل المشترك الانجاز لا ينتج أثره حتى لو كان هذا التمييز المتبادل قد عبر عنه قبل إيقاع الفعل تعبيرا منتشرا متسعا. وليس من الممكن دائما التعامل مع الإرادات الممكن تعارضها ولا المقاصد. إذ يجب أن يعرف في المواقف الخاصة. ومن ثم يجب أن يحصل لنا الاتفاق والتواضع[11]. وضروب التواضع هذه أو المواضعات قد تكون محددة بحيث توجد فقط بين أشخاص لغاية القيام بأفعال قليلة متداخلة الانجاز (مثل اللقاءات ...) إلا أنه يمكن أيضا أن توجد عند مجموعات واسعة في فترات من الزمان غير محددة وفي أمكنة كثيرة، وبالنسبة لكثير من الافعال المتداخلة الإنجاز (كالتجارة). والأساسي أن كل فاعل يعرف كيف يعمل الفاعلون الآخرون عادة تحت شروط معينة حتى يمكن أن تكون أحوال إنجاز الافعال متسقة بنجاح. وكذلك وبالمثل فإن كل اتفاق يشير إلى أي فعل يمكن أن يؤول به حال إنجاز فعل ما. فإذا رفع شرطي يده في مفترق الطريق، فإني أعرف حسب القاعدة المتفق عليها بأنه يريد مني أن أقف وألا أتناول إشارته بأن أعاملها كما لو كانت تحية لي منه على نحو ما يفعل صديق ما.

وضروب الاتفاق والتواضع إما أن تكون مسجلة في مدونة القوانين (كقواعد التجارة والقواعد اللغوية) ؛ وإما أن تكون في الأساس ضمنية (كقواعد السلوك

والآداب). ويجوز أن تكون الاتفاقات متغيرة الدرجات التقييدية : فبعضها تكون ذات التزامات قوية، وبعضها ذات التزامات ضعيفة. وخرق الالتزامات القوية أو قواعدها يمكن أن يعاقب عليها القانون. وفي الفعل المتداخل الإنجاز نتحمل مسؤلية أفعالنا. ولا ينبغي أن تكون أفعالنا من جهة المبدأ لها نتائج لا تتفق على نحو قوي مع تبريرات إرادات الأشخاص الآمرين. والنتائج المشروعة لأحوال إنجاز أفعالنا ترتبط ارتباطا وثيقا مع شروط الأفعال المتحدث عنها آنفا. ونحن نجازى فقط عن أفعالنا التي نحن مسؤولون عنها. وفقط نكون مسؤولين عنها إذا كان حال إنجاز فعلنا مشعورا به إزاء أهداف معينة مقصودة نتحكم فيه أو من الجائز من جهة المبدأ أن نتحكم فيها إذا لم تكن لنا قدرة على نتائجها (غير المسموح بها وغير المرغوب فيها) أعني ألا نقدر على منع حدوث تلك النتائج.

وكثير من الأفعال المتداخلة الانجاز ليست مصاغة على وجه الدقة. إلا أنها على الأقل متفق عليها حتى وإن لم نكن شاعرين ولا واعين بها وإلا كيف يجاوز بعضنا بعضا في الشارع، ويمشي بعضنا مع بعض، وينظر، ويلامس، ويصافح، ويقبل ... وبطبيعة الامور كيف يتحدث بعضنا إلى بعض، ... فكل هذه مواضع ينبغي أن تعالج بالتفصيل في هذا الكتاب من وجهة نظر خواص قاعدة تقييد الفعل على نحو غالب.

تعاليق الفصل السادس

1 - ومع أن هذه الفكرة تظهر في كتابات فلسفية مختلفة، في نموذج التحليل (الوضعي) والفينومينولوجي معا، ومن دون شك أن المؤسس الرسمي لها هو أوستين Austin (1962).

2 - ينبغي الرجوع إلى Kummer (1975) لغاية التوسع في هذه الوجهة من النظر التي وإن لم تكن فقط تصورا وظيفيا للغة وإنما أيضا ماديا.

3 - كما هو الحال، خاصة في فلسفة النحو التوليدي للغة، في كتابات تشومسكي Chomsky (1966 - 1968). ثم إن النظرية الوظيفية إنما شاعت على نحو سائد في مدرسة براغ وفي مدرسة لندن، وفي النزعة اللسانية الاجتماعية في هذه الآونة الأخيرة. (أنظر مثلا Firth (1958 - 1975) Halliday (1973)، وكذلك Labov (1972 a ، 1972 b).

4 - ولمزيد من التوسع والقراءة والمراجع يمكن الاعتماد على كل من Care وLandesman المنشورين في سنة (1968) وكذلك Binkley و Bronaugh، و Marras طبعة (1971) وWhite طبعة (1968) ومن أجل تناول منطقي عال يمكن الرجوع خاصة إلى Von Wright (1963، 1967)، و Davidson (1967) وكذلك قراءة Rescher طبعة (1967)، و Pörn (1971) وBrennenstuhl (1974).

5 - وكمقدمة للقراءة ومصادر المراجعة حول العلية يمكن الاستفادة من Soza المطبوع سنة (1975) وكذلك Von Wright (1975 ، 1963).

6 - وقد تصاغ في بعض الاحيان علية الأحداث والأفعال في عبارات متعاندة counterfactual التحقق الحدث / الفعل، أ يحدث حالة س إن لم يكن من الممكن أن تقع س بدون أ. ويمكن الاعتماد مثلا على Von Right (1967) و Lewis (1973) . وسبب هذه الصياغة هو أنه يصح أن تكون أ في زمان زي وَ س في زمان زي+1 معا حادثة بواسطة علل أخرى. إلا أنه توجد بعض المشاكل في هذه الصياغة معا لا يمكن مناقشته هنا، وإن كنا تجنبا في الظاهر اعتبارها لضرورة نسبية.

7 - ومعاني اسماء الفاعلين من نحو : محاول، ومبتدئ، ومنته، ومتصل لا تكون أفعال إنجازية خالصة بل تكون بالأولى خواص (أو أحوال وصفات modes) للأفعال، وذلك لأننا نحملها على الأفعال الأنجازية كمقولات لها.

8 - توجد كتابات وأدبيات كثيرة في الفلسفة بصدد خواص التفضيل الترجيحي أو التخيير المنطقي واتخاذا لقرار ويمكن الرجوع إلى Resher طبعة (1967)، والمراجع المذكورة هنا.

وفي منطق المعرفة (الابيستمية) يمكن الاعتماد خاصة على نسخة مصورة لصاحبها (Hintikk 1962 a) ولسنا على اطلاع كبير فيما يخص المحاولات الموسعة المتعلقة بنشأة منطق ‹الإرادة› أو ‹منطق العواطف و الأماني› (من حيث هو منطق مختلف عن منطق الترجيح أو التفضيل ...) وينبغي الرجوع إلى Resher (1968) من أجل مناقشة هذه الأنساق المعيارية المنطقية وغيرها.

9 - يمكن الاعتماد هنا على كل من Von Right (1967) و Brennenstuhl(1974) وKummer (1975) وDavidson (1967)

10 - وفيما يخص هذا النوع من ‹كسر الحدث› وتقسيمه يمكن الاعتماد على Reichn-bach (1974) وDavidson (1967) وكذلك Bartsch (1972).

11 - و فيما يخص الفعل المتواطئ عليه ينبغي الرجوع إلى Lewis (1968)

12 - لمناقشة مفهوم الواجب (الالزامي) والمباح يمكن اعتماد Von Right (1963) وقراءة Hil-pinen (1971) والمراجع الواردة هناك.

13 - إن دراسة هذه الانواع من ضروب الافعال المتداخلة الانجاز المتفق عليها إنما تم عملها في علم الاجتماع المعاصر وخاصة مع Goffman. انظر مثلا Goffman (1971) وكذلك Laver و Hutcheson طبعات (1972).

الفصل السابع

ضروب السياق وأفعال الكلام

1[189] ـ أغراض الافعال التداولية.

1 ـ 1 ـ وبينما كانت أغراض التراكيب النحوية والسيمانطيقية ومكانتهما من علم النحو أغراضا واضحة شيئا ما، فإن مهام التداولية وإسهامها في النظرية اللسانية لا تزال محل خلاف على الإطلاق. ولقد أصبحت التداولية على غير ما كانت عليه السيمانطيقا منذ خمسة عشر سنة خلت أمرا مهملا ؛ من لدن عالم النحو، وإن كان إمكان بحث موضوعها ومناسبته لم ينكر بعد. وفوق ذلك، فإن الموقف يختلف في التداولية عما كان عليه شأن السيمانطيقا. فمع إمكان استثناء السيمانطيقا السياقية، فإن النظرية التداولية تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساسا من فلسفة اللغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كل تفاعل كلامي كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعية. وهذا الفصل يعد بمثابة مقدمة موجزة لما يعقبه من فصول، إذ سوف يدخل بعض المعاني والمفاهيم والاشكالات الخاصة بالتداولية اللسانية الشائعة (بين الناس) كما يدخل بعض العلاقات النظرية المتصلة بالحوار ونظرية أفعال الكلام على حد سواء.

1 ـ 2 ـ والتداولية كأكبر مكون ثالث لأية نظرية سيميوطيقية semiotic ينبغي أن تكون مهمتها [«دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعملين لها(1)»]. وإذا كانت التداولية متمايزة عن علم النفس والعلوم الاجتماعية، فإن هذه لا تخبرنا إلا بشيء قليل عن غرض الوصف والتفسير. ومهما يكن الأمر، فإن كانت النظرية التداولية لم تتطور بعد وكانت جزءا من نظرية اللغة، فمن الواجب أن نفسر الظواهر المطردة الانتظام ضمن مجال هذه النظرية الأخيرة كما ينبغي أن تدخل في علاقات مع أجزاء أخرى عن النظرية أعني أن التداولية يجب أن تعين المجال الامبيريقي

التجريبي القائم على القواعد المتواطئ عليها في اللغة، والبرهنة على هذه القواعد من خلال إنتاج العبارات الملفوظة وتأويلها، وبخاصة يجب أن تسهم إسهاما مستقلا في تحليل الشروط التي تجعل تلك العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة. وكل تركيب (صرفي وفونولوجي) يقدم شروط الصياغة الجيدة للعبارات، والمعنى الدلالي، وشروط الإحالة المرجعية. ولكن ماهي أهم الشروط التداولية التي تجعل العبارات جائزة أو غير جائزة ؟ وتقوم إجابة فلسفة اللغة على فارق كون أن انتاج العبارات يرجع إلى إنجاز الفعل الذي قد ينحج وقد يفشل[2] وعلى ذلك فبينما يقدم النحو تفسيرا للعلة التي بها يكون محل العبارة أو موضوعها سائغا مقبولا، فإن أحد مهام التداولية هو أن يتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة. وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الانجاز الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر. وبهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية تقوم في صياغة مبادئ تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الانجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة. والمهمة الثالثة أنه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي وكمبادئ فعل مشترك الانجاز التواصلي مع بنية الخطاب أو تأويله.

1 ـ 3 ـ وهذه كانت نظرة عامة. إذ يجب أن نصيغ المجال الأمبيريقي، وتحديد المهام وخصوصية المسائل. ومن ناحية أخرى تتطلب مثل هذه الصياغة تحديد مفهوم هيأة النظرية التداولية وشكلها : ما هي أنواع القواعد والمقولات أو القيود الأخرى ؟ وكيف تبنى من جديد موضوعاتها التجريبية بناء صوريا [3].

واقتراح مثل هذه الهيأة أو هذا الشكل يمكن أن يستنبط من السيمانطيقا الصورية التي تؤخذ جملها من التركيب النحوي ‹كمادة›، والتي يتوقع أن تتيح تقديم تعاريف صحيحة تكرارية لهذه الجمل في عالم ممكن أو بالأولى في نموذج (بنيوي). وبدلا من أن يوجد لدينا عالم (واقعي) يتخذ أساسا للتأويل، فإن السيمانطيقا النظرية تعطي تركيبا عالي التجريد للعالم الوقعي. ‹أو عوالم أخرى ممكنة› في ذلك النموذج البنيوي الذي تتضمنه بالضبط تلك الموضوعات «كمجموعة الأفراد، والخواص والعلاقات، والعوالم الممكنة» مما يتطلب تأويل كل جزء من أجزاء الجملة اللغوية. ونظير هذا الاتجاه يمكن أن يتبع في التداولية[4]. فالمواد هنا عبارة عن جمل ‹أو ضروب الخطاب› كما تتعين في التركيب النحوي، زيادة على تأويلها الدلالي كما هي معطاة في السيمانطيقا. وضروب الخطاب هذه تشكل موضوعات، ومن حيث هي كذلك لا يمكن أن نطلق عليها صفة النجاح أو عدمه. وإذن فإن المهمة الرئيسية للنظرية التداولية هي أن تحول هذه الموضوعات إلى أفعال

منجزة. وبعبارة أخرى : فإن ما توجد له بنية مجردة لموضوع العبارة ينبغي أن يصير بنية مجردة لانجاز العبارة ومن الأفضل أن تحتفظ البنية الأولى على نحو ما في البنية الثانية الأخيرة كما لو كانت قواعد تأويل دلالي لكل مقولة من مقولات البنية التركيبية. وعملية تحويل الخطاب إلى أفعال منجزة يمكن أيضا أن يسمى تأويلا تداوليا للعبارات.

وعلى ذلك فإن المهمة الثانية للتداولية يجب أن ‹تنزل› هذه الأفعال في موقف معين، وأن تصيغ الشروط التي تنص على أي العبارات تكون ناجحة في أي موقف من المواقف أعني أننا نحتاج إلى وصف مجرد لهذا «الموقف لفعل كلامي متداخل الإنجاز». واللفظ التقني الذي نستخدمه في مثل هذا الموقف هو مصطلح ‹السياق› [19] وكذلك وبالمثل فنحن نحتاج إلى لفظ مخصوص حتى ندل به على صفة «اطراد النجاح التداولي للعبارة المتلفظ بها». لأن هناك أوجها أخرى لنجاح «نحوي» بل وأيضا نجاح سيكولوجي ومجتمعي. وفيما يخص «النجاح التداولي» فإن لفظ المناسبة يمكن أن يستعمل. وعلى ذلك فإن الشروط المناسبة والملائمة يجب أن تعطى في حدود أو ألفاظ الخواص المجردة للسياقات المحددة في البنيات النموذجية التداولية.

وبينما يكون الموقف التواصلي جزءا واقعيا، على وجه تجريبي، من عالم حقيقي، يوجد فيه عدد كبير من الاحداث، مما ليس لها ارتباط متسق مع العبارة (سواء كموضوع أو كفعل)، من نحو درجة حرارة المتكلم أو طوله أو كون العشب ينمو، فإن السياق هو عبارة عن تجريد عالي الصورة المثالية مأخوذ من مثل هذا الموقف، وهو يحتوي فقط على أحداث تعين على نحو مطرد مناسبة العبارات المتواطئ عليها. وجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين وتكوينهم الداخلي (معرفتهم، واعتقاداتهم، وأغراضهم، ومقاصدهم) كما قد تكون الافعال المنجزة ذاتها وبنياتها والصفة الزمانية والمكانية للسياق حتى يمكن وضعها في محل من عالم ممكن متحقق.

وقبل أن يعمل الانسان، على نحو معقول، على إيجاد نسق صوري للتداولية على غرار هيأة تخطيطية كما ذكرنا آنفاً، فإن تحليل عناصرها الدلالية المتنوعة يكون ضروريا. ويمكن أن تصاغ الشروط المناسبة فقط إذا عرفنا بنية الأفعال التواصلية وبنية السياقات التي توظف فيها. وباختيار مفاهيم من نظرية إنجاز الافعال كما رأينا في الفصل السادس نستطيع أن نوضح بأن أفعال الكلام هي على الحقيقة أفعال إنجازية. وفيما يلي من الفصول ينبغي إذن أن نبين أي نوع من المسائل اللسانية يمكن أن يصاغ، وأن توجد لها من جهة المبدأ حلول في مثل هذا الإطار التداولي.

2 ـ بنية السياق

2 ـ 1 ـ ويوجد على الأقل في كل موقف تواصلي شخصان، أحدهما فاعل حقيقي، والآخر فاعل على جهة الإمكان أي المتكلم أو المخاطب على التوالي. وكلاهما ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية أي طائفة من الأشخاص لها نفس اللغة وترابط ضروب الاتفاق والتواطئ للقيام بالفعل المشترك الانجاز. وطوال مدة معينة من الوقت فإن نشاطات عضوين (فأكثر) من الجماعة قد تتسق وتنتظم على معنى أن المتكلم ينتج عبارة أو ربما ليس ذلك فحسب، وإنما يصير فاعلا وينجز عددا من الافعال الانجازية وقد يكون هذا الوصف لمميزات الموقف التواصلي أمرا بديهيا إلى حد ما، ولكن أية خواص مميزة ينبغي إعادة بنائها وتركيبها من الوجهة النظرية في إطار البنية السياقية وكيف تكون ؟

2 ـ 2 ـ والخاصية الأولى للسياق مما يتعين التوكيد عليها هي الصفة أو الميزة «الديناميكية» المحركة. فليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنما هو على الأقل متوالية من أحوال اللفظ. وفضلا عن ذلك، لا تظل المواقف متماثلة في الزمان، وإنما تتغير.[192] وعلى ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الاحداث، وقد يكون اتجاه الاحداث هذا، حسب نظرية الاحداث المعالجة في الفصل السادس، دالا على حالة ابتدائية، وأحوالا وسطى، وحالة نهائية. ولما كان ينبغي أن تتحدد السياقات من الوجهة النظرية، كان من الواجب أن تكون لها نهايات : إذ يتعين أن نعرف أية شروط يجب أن يستوفيها العالم الممكن حتى نصف الحالة الابتدائة أو النهائية للسياق، وإن لم يحتج السياق المتناهي أن يوجد له طول محدود.

وتوجد لدينا مجموعة لامتناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة أعني حالة سياق واقعي. ويتحدد السياق الواقعي بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب وبحيث تستوفي خواص ‹الآن› و ‹هنا› من الوجهة المنطقية، والفيزيائية والمعرفية. وكل سياق واقعي، وكل جزء من أحواله الوسطى توجد له مجموعة من البدائل. وبعض هذه قد تكون معتادة، فتستوفي المسلمات الأساسية لمجرى الاتجاهات التواصلية الخاصة بالاحداث، وبعضها الآخر قد يكون ممكنا ومتخيلا، ولكنه غير معتاد. وفي مثل هذه السياقات فإن المبادئ الجوهرية للتواصل قد تخرق على الأقل من وجهة نظر السياقات المعتادة. وإذا كانت السياقات هي عبارة عن اتجاهات مجاري الاحداث، فإنها تتعرف بمجموعة مرتبة من أزواج ‹الآن، هنا›،

(‹ز$_0$ ، م$_0$› ، ‹ز$_1$ ، م$_1$› ...). ويتغير السياق من لحظة لأخرى. ويجب أن يؤثر هذا المتغير (أو أن يحدث أثره) على الموضوعات في الاحوال المتعاقبة من السياق. وأبرزها هو «حال الحصول في الوجود» لرمز العبارة | ع$_1$ | الموجود في (س صغرى، ز$_0$، م$_0$) حيث يشير الرمز س صغرى إلى السياق الواقعي في الرمز (ز$_0$، م$_0$) إلى الحالة الابتدائية التي لم تحصل في الوجود بعد، والتي قد تتغير خواصها (أي جهاتها) في أحوال لاحقة، وعلامات العبارة أو رموزها هي تحقيق واقعي لانماط عبارة مما توجد لها بنيات صورية وبالتالي دوالها Functions التي تكون رموز عباراتها ذات قيم في سياق ما. وعلى ذلك فنحن نحتاج إلى مجموعة من العبارات ع ، وفيها الجزء المخصوص ع$_0$ يشير إلى العبارة المتلفظ بها الواقعية التي يكون فيها الرمز | ع$_0$ | علامة العبارة الملفوظة.

ويبدو أن هذا تعقيد غير ضروري، بل إن المشاكل المنهجية المتعلقة بالموضوعات الدقيقة أو «وحدات» النظرية التداولية لم يوجد لها حل على نحو كامل. فأولا وقبل كل شيء ينبغي أن نتذكر بأن علامات أو رموز العبارة قد تكون وحيدة مفردة بالمعنى الفيزيائي الضيق (الفونطيقي)،، ففي لحظة واحدة مفردة يمكن أن ينتج شخص ما عبارة واحدة (شفوية) ذات علامة، حتى إذا «كرر» العبارة فإنه ينتج عبارة أخرى ذات علامة من نفس نمط العبارة، وأيضا في نفس الوقت قد ينطق بعبارة أخرى ذات علامة من نفس العبارة (أعني في سياقات مختلفة من البدائل). وكل ذلك يجوز أن يكون مقبولا بافتراض «نفس» الشروط السياقية. وعلى ذلك فإن النظرية التداولية لا تفرق بين علامات العبارة أو رموزها، وإنما تهتم فقط بنمط العبارة على معنى أن التغيرات المتكررة في حال التلفظ (الخاص بالشخص، كما يتحدد بالجنس والعمر، واللهجة المحلية، والحالة الاجتماعية ...) قد تهمل وبهذا الاعتبار فعبارة الجملة من نحو :

[1] هل يمكن أن استعير دراجتك غدا ؟ !

قد تعد صنفا من أنماط العبارة الممكنة، كل نمط منها يعين مجموعة من علامات العبارة مما يعني أننا نتعرف الفروق عند ما ينطق جون هذه الجملة، وعندما تنطقها لورامثلا. وبالرغم من ذلك فإن هذا الصنف من أنماط العبارة الممكنة ليس يكون مجرد مماثلة لنمط الجملة الملفوظة، لان نفس الأمر يصدق بالنسبة لانماط العبارة 193 الممكنة لجمل غير جائزة من نحو :

[2] غدا أعير سوف الدراجة منك.

أي أن مجموعة العبارات المقابلة لعبارات الجمل أو لتراكيبها وضروب الخطاب في لغة معينة قد تكون فئة من مجموعة داخلة تحت صنف أنماط العبارة الممكنة. وعلى

وجه خاص قد يقال إن عبارة [2] لا يجوز أن تكون مناسبة في أي سياق ممكن كما جرى بذلك التعريف (حتى لو وجد موقف عيني يمكن أن تفهم فيه العبارة وتكون سائغة مثلا إذا كان التكلم وقع من أجنبي).

ونتيجة هذه الفروق المميزة هو حصول طبقات في التعميم والتجريد بين علامة العبارة المشخصة الملاحظة في تجربتنا من جهة أولى وبين نوع الوحدة المجردة المقابلة للجملة أو الخطاب اللغويين مما ندعوه عبارة ملفوظة أو نمط العبارة المتلفظ بها. وأنه في هذا المستوى النظري نستطيع أن نقول إن كل عبارة تكون مناسبة لائقة في سياق واحد (مجرد)، وبأن نفس العبارة تكون غير مناسبة ولا ملائمة في سياق آخر وأيضا قد يلاحظ أن هذا النوع من التجريد يسمح لنا بأن نربط العبارات إلى الوحدات على مستويات أخرى من الوصف اللساني أي الجمل. وبينما نقول إن كل قضية تمثل حقيقة ما، وبأن كل جملة تعبر عن قضية، فنحن الآن نقول : إن فعل إنجازما هو عبارة تحقق جملة. ولما كان من جهة المبدأ يمكن أن أحقق أية جملة في أي موقف كان، فإن التداولية تختص بصياغة الشروط التي تحدد متى تكون هذه الضروب من التحقق مناسبة ومتى لا تكون كذلك أعني كونها أحوال إنجاز أفعال لغوية وأحوالا تواصلية. وإذا كنا أبرزنا بعض مسائل الاوضاع والهيئات status الدقيقة للوحدات التداولية، فسوف نهمل ماتضمنته هذه التحريات المنهجية المعقدة. (5)

2 ـ 3 ـ ثم يمكن وضع السؤال : وأي شيء آخر يتغير في السياق ؟ الإجابة الواضحة هو أن ما يتغير ظهور بعض العلاقات. ففي الوضع (س صغرى ، ز$_0$ ، م$_0$) لا يوجد فيه من ينتج عبارة ما، مما يمثل فضلا عن ذلك الحالة الموجودة في المقامات المختلفة اللازمة. وهذا الأمر نفسه يصدق بالنسبة لعلاقة الإدراك. وهذه العلاقات التي العبارة فيها تكون ذات (حد) واحد إنما تتطلب موضوعات أخرى أعني أشخاصا آخرين. وسنوضح فيما يلي بأن هؤلاء الاشخاص هم فاعلون ممكن وجودهم ومنفعلون. ومن مجموعة الأشخاص ش توجد فئة في س صغرى، وهي فئة المشاركين الحقيقيين. ويختار المشاركون من مجموعة الأشخاص بسبب خصائصهم المميزة، أي أحوال إنجاز أفعالهم في السياق الواقعي. وبهذا الاعتبار توجد وظيفتان، وظيفة حال التكلم، ووظيفة حال المخاطب، بحيث نتعرف كل حال في السياق مما يكون فيها الشخص المشارك متكلما والآخر مستمعا. وتتمايز قيم هذه الوظائف في كل حالة من السياق : إذ لا مشارك واحدا يمكن أن يكون متكلما ومستمعا في ذات الوقت. مع أنه توجد حجج سيكولوجية تخول للمتكلمين أن يسمعوا عباراتهم الخاصة بهم. وتبعا للتقليد الاصطلاحي فإن المشارك المستوفي وظيفة حال التكلم يمكن أن يسمى بكل بساطة المتكلم، والمشارك المستوفي وظيفة حال التخاطب يمكن أن يسمى المخاطب. وقيم الوظيفة الأخيرة

عبارة عن مجموعة المشاركين. وهذه المجموعة في حالتنا قد لا تكون فارغة : فنحن [194]نحتاج لمخاطب واحد على الأقل، ولكن يصح أن ص194 نجاوز هذا المقدار بكثير. فلو تسامحنا وتركنا مشاركا واحدا يستوفي كلتا الوظيفتين، فقد نستنتج حالات يكون فيها المتكلم يتحدث (مع نفسه). وهناك دواعي وبواعث نظرية لا تعتبر مثل هذه الحالات كما لو كانت منتمية إلى مواقف تواصلية. وأيضا فإن فعل الكلام هو على نحو تجريبي أساسا فعل متداخل الانجاز، وحال التكلم المنفرد هو حال مشتق : يستوفي فقط «الوظيفة التعبيرية» للغة ـ أو الوظيفة الانفعالية (المرضية).

ويمكن بكل سهولة أن نرمز إلى تنوع المشاركين ووظيفتهم الواقعية بالرموز الآتية : مت (أ)، مخ (ب) غ (أ) ، مت (ب) ...... ومع أنه في بعض الاحوال المخصوصة جدا يمكن أن يصدر متكلمون كثيرون نفس العبارة (أي عبارات مختلفة العلامات ـ من نمط عبارة واحدة ـ ما هو مشترك في الوقوع) فقد ينبغي أن يوجد مشارك واحد فقط متحمسا له لإصدار العبارة. وفي الحقيقة قد ينتج متكلمون كثيرون عبارات أو (أنماطا) مختلفة في ذات الوقت الا أن أفعال الكلام ينبغي من الوجهة النظرية أن تكون غير جائزة ولا مقبولة (وقد تكون كذلك في معظم الاحوال على وجه التواطئ والاتفاق).

ثم إن خواص حال المتكلم والمخاطب مما يتقاسمها المشاركون تكون فقط بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ أحوال إنجاز : فقد أتكلم وأنا نائم وأسمع إلا أني لا أعير انتباها إلى ‹ما قيل›. ولكي نعيد هنا تركيب الفعل المشترك الإنجاز التواصلي ينبغي أن (تؤول) أحوال الإنجاز هذه إلى أفعال (كما ذكرنا سابقا) بحيث تصير العبارات نتائج مأخوذة من أفعال حال التكلم. ويجب أن نبين هنا كيف تكون متضمنة في الأفعال المركبة لدى حال التكلم / التخاطب ؛ وكذلك أنماط الافعال، وعلى أية صورة تترتب تحت هذا التضمن. وعلى ذلك ففي إعادة التركيب النظري للموقف تحتاج بنية سياقنا فضل احتياج إلى مجموعة (أو مجموعة المجموعات) الافعال بالاضافة إلى أجزائها المتحققة في سياق ما.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفعال تتطلب تخصيصا لا في حال إيقاعها المتعلق بنتائج نموذجية (للعبارات) فحسب بل وأيضا ببنياتها الذهنية كما ناقشنا ذلك في الفصل السادس عند دراسة إنجاز الفعل بوجه عام : من الإرادة والمعرفة والأغراض والمقاصد. ومن خلال مجموعة المعرفة ينبغي أن تتحقق ثلاث فئات مندرجة تحت هذه المجموعة :

1) معرفة العالم الذي تؤول فيه العبارة
2) ومعرفة المقامات المتنوعة للسياق

3) ومعرفة اللغة المستعملة أعني قواعدها في الاستعمالات الممكنة، وكذلك معرفة أنساق أخرى لضروب مواضعة الفعل المشترك الانجاز. إذ بدون هذه المعرفة لا يجوز أن تعامل العبارة معاملة لفظية. وإذن لا يجوز إنتاجها ولا تأويلها.

وأيضا بدون هذه المعرفة لا يعلم المشاركون حول ماذا يدور الكلام، ولماذا لا توجد حال التكلم على الإطلاق. وفوق ذلك كله لا يمكن مراقبة أفعال حال التكلم أو تنسيق الفعل المشترك الانجاز. وأخيرا من دون هذه المعلومات المستوفاة من المعطيات / المعرفية (الإبيستيمية) الأساسية لا يصح وجود الفعل (المشترك الانجاز) على الإطلاق ؛ فضلا عن عدم اعتبار الفعل المشترك الانجاز التواصلي الذي تنقله هذه المعلومات على نحو خاص. وإذن فإن جزءا حاسما من البنية السياقية ينبغي أن يكون ذلك التغيير الحاصل في المجموعة المعرفية (الابيستمية) للمشاركين وبموجب هذا التغيير يمكن أن تحدد بداية حالة السياق، ونهايتها.

2 ـ 4 ـ ويبدو أن المفاهيم المدرجة هنا على نحو اصطناعي تكون عناصر أساسية في السياق، إلا أنه يبقى علينا أن نرى ما إذا كانت هذه المفاهيم كافية لتعريف شروط صفة المناسبة تعريفا كاملا. ذلك أن مهمة النظرية التداولية معقدة 195 غاية التعقيد حتى أنه لا يقاس بها التعقيد السيمانطيقي المتعدد العناصر «التي بالنظر إليها» تقوم العبارات. وتظهر هذه التعقيدات بوجه خاص في تركيب أفعال الكلام والفعل المشترك الانجاز كما نحلل ذلك فيما يلي : ولنلخص المقولات التي حصلنا عليها حتى الآن :

س كبرى : مجموعة من السياقات الممكنة
س صغرى : السياق المتحقق ∈ س
ز : مجموعة نقاط الزمان
م : مجموعة الامكنة.
‹ز ، م$_0$› : زوج (الآن، هنا) المعرفين لأحوال س$_0$ ∈ ز X م
ش صغرى : فئة من ش كبرى محتوية على مشاركين واقعيين
ش كبرى : مجموعة الاشخاص والممكنون من الفاعلين / المشاركين
ع كبرى : مجموعة أنماط العبارات.
ع$_0$ صغرى : نمط العبارة المتحقق ∈ ع
| ع$_0$ | : علامة العبارة المتحققة من ع$_0$ صغرى
ف : مجموعة الافعال الانجازية التواصلية
مت : حال وظيفة المتكلم (فعل التكلم) ∈ ف
مخ ( ) : حال وظيفة المخاطب ∈ ف
مت ( ) : المتكلم الواقعي ∈ ش
مخ ( ) : المخاطب الواقعي ∈ ش

مع ... : تعدد مجموعات المعرفة المناسبة الواقعية من الاعتقادات والإرادات والأماني والمقاصد.
تو : مجموعة ضروب التواصل المتواطئ عليها من أفعال كلام الجماعة ش.

3ـ ضروب الأفعال اللغوية

3 ـ 1 ـ إن أول صعوبة تلفت انتباهنا هي خاصية فعل الكلام والتواصل. ولقد نفترض أن حال تحقيق الجملة اللغوية أو الخطاب اللغوي هو فعل ما. إلا أن هذا الحكم يشتمل على مقدار كبير من التعقيد النظري مما يمكن أن يتناول منه أجزاء فقط.

وما نعنيه عادة بقولنا إننا نفعل شيئا ما، متى صغنا عبارة معينة هو أننا نقوم بانجاز فعل اجتماعي كأن نعد وعدا ما، ونطلب، وننصح وغير ذلك مما شاع وذاع أنه يطلق عليه أفعال الكلام، ويطلق عليه على نحو أخص قوة فعل الكلام. ومن الواضح علاوة على ذلك أنه يوجد بون شاسع بين حال إصدار بعض الاصوات من ناحية أولى وبين القيام بإنجاز فعل مجتمعي معقد من ناحية ثانية. وأيضا بالمعنى المضبوط الشامل لحال التكلم، يبدو أن إخراج الاصوات أو كتابة الرسم الخطي والقيام بإنجاز قوة الفعل الكلامي إنما تتحصل على وجه الاشتراك في الوقوع. وهذا يعني كما رأينا من قبل أن نفس حال إيقاع الفعل، ولنسمه الكلام، يجب أن يتم وصفه على مستويات الفعل المتعددة. وبهذا الاعتبار، فنحن نتكلم عن المستوى الأول والثاني ...... إلى ن من الافعال المرتبة بحيث إن كل جزء منها مهما صغر، ولتكن (ث) من فعل مرتب يتم إنجازه بواسطة حال إيقاع كل (ث - 1) من ترتيب الفعل والتمييز الشامل بين الأنواع المختلفة للأفعال المشمول عليها يقوم في الفارق بين فعل الكلام الأصلي، والفعل القضوي، وقوة فعل الكلام، وفي بعض الأحوال لازم فعل الكلام.[196]

3 ـ 2 ـ ونحن نفهم من فعل الكلام الاصلي Locutionary act فعلا معقدا يقوم هو ذاته على مراتب متعددة من إنجاز الفعل، وأعني مستوى النطق (الفونطيقي) والمستوى الفونولوجي (وظيفة الصوت) والصرفي، ومستوى التركيب النحوي. وحال إنجاز الفعل الأساسي إنما يعطى في حدود التلفظ أو رسم الخط الكتابي. إلا أن فعل الانجاز يكون أمرا مقتضى فقط بافتراض قصد مخصوص وتوجيه وغرض، مما لا يجوز فضلا عن ذلك أن يكون نطقا خالصا. فنحن نستطيع أن ننطق حرف أ أو حرف ن ، ولكننا نقصد إلى أن نفعل ذلك في مستوى أنماط مجردة فقط أي على المستوى الفونولوجي [(وإن كانت بعض التغيرات بين الاصناف المتحققة من

نفس الوحدات الصوتية (الفونيم) يمكن أن تكون مقصودة أي متى حاولت أن أقلد محاكيا نطق حروف بعض اللهجات].

ويجب أن نؤكد بأن الفعل الفونولوجي وما يتضمنه من أفعال أخرى في الفعل الكلامي الأصلي ينبغي أن يوصف كأفعال بوجه عام بواسطة معايير قصدية وغرضية وتوجيهية حتى لو لم تكن الافعال الفردية مشروطة على الحقيقة بتلك المعايير اشتراطا فرديا، وإنما على نحو فعل ذاتي الحركة آلي أي كونه منجزا تحت توجيه القواعد الثابتة والاعتيادية الروتينية مما يمكن فضلا عن ذلك سلب الحركة الذاتية الآلية بواسطة الأداء الواعي بأفعال منفصلة (فقد أقرر وأقصد وأنجز نطق الحرف أ).

وإذن تؤلف الافعال المركبة الفونولوجية أساس الافعال المرتبة الفونولوجية العليا التالية : مثلا نطق لفظ المورفيم (التركيب الصرفي) إنسان. كذلك وبالمثل فإن الافعال المركبة تركيبا صرفيا أعني العبارة المركبة من سلسلة تركيبا صرفيا تؤلف أساس الافعال ذات التركيب النحوي ؛ مثلا باستعمال سلسلة المركب الصرفي الانسان كاسم معرف واقع مبتدأ أو مفعولا به. ولا نحتاج في هذا المكان أن نعطي تفصيلا ما، وإنما نكتفي بالتساؤل عن المشاكل فقط مما يخص طبيعة مذاهب الممارسة (الفعلية) لمستويات مختلفة عن حال التكلم. ولقد شرعنا هنا في تحليل فعل الكلام مبتدئين بالمستوى الفونطيقي (النطقي) [كما هو الحال في التحليل النحوي]. وبطبيعة الأمور فإن هذا لا يعني أن صياغة مقاصد إصدار الصوت يؤتى بها أولا ؛ وبالعكس ينبغي أن يتخذ المتكلم قراره، ويهيء مقاصده بالنظر إلى مايفعله المخاطب أو يعلمه، أي أن المتكلم يزور في نفسه كلاما مخصوصا أولا ثم يحدد (محتواه) الدلالي الدقيق ثم بعد ذلك يتعين عليه فقط أن يضع «الصورة» التركيبية الصرفية والفونولوجية والنطقية لذلك المحتوى على معنى أن توجيه الافعال الدنيا إنما تصدر عن المرتبة العليا للافعال المجتمعية. وكذلك وبالمثل فإن إعادة بنائنا النظري لافعال اللغة لا تتعلق بالعملية المعرفية الدقيقة، وما تتضمنه من استراتيجيات : ذلك أن الافعال الصرفية والتركيبية والدلالية إنما يخطط لها على نحو مشوش مختلط كما هو الحال في فهم اللغة.

3 ـ 3 ـ وبفضل تحقيق الصورة الصرفية وسلسلة (الجمل) الصرفية المركبة تركيبا نحويا، فنحن بذلك نقوم في ذات الوقت بإنجاز أفعال دالة على المعنى أي أفعال قصدية. ويدل هذا على أننا نعين المعنى التصوري لعباراتنا أو بالعكس نعبر عن المعنى بتلفظ بعض البنيات الصرفية التركيبية. ومن الجائز أنه في هذا المستوى تصبح أفعال اللغة مشعورا بها على الحقيقة على معنى كونها صارت مقصودة ومنجزة على 197

نحو فردي : فاختيارنا للالفاظ هو اختيارنا للمعاني والدلالات. وهذه الافعال ذوات الدلالات مما يمكن أن يستخدم كأساس لافعال أخرى إضافية كفعل الحكم والاثبات إنما تسمى في العادة أفعالا مخصوصة ؛ بالرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الافعال القضوية ينبغي أن ينظر إليها كأفعال قصدية أو أيضا كأفعال مدلول عليها من الخارج أعني تعتبر فيها قيم الصدق من خلال الإحالة المرجعية D] يكن الامر فإن الافعال الدلالية تنقسم إلى صنفين :265264للأحداث. و فنحن نستطيع أن نعبر عن المعنى بالتلفظ بالجملة بدون أن يكون ضروريا الرجوع إلى فرد معين أو خاصية ما. وهنا فإن الإحالة المرجعية هي أعلى رتبة للفعل. فقد نحيل إلى طاولة مخصوصة بالتلفظ بمركب أسمى للطاولة. وذلك بتعيين المعنى المقصود لتلك (الطاولة) المحددة. ويصدق هذا على الخصائص والعلاقات والقضايا وما تركب منها. وإمكانية أن يتخصص فعل الإحالة المرجعية هنا من جهة السياق فضل تخصيص عن طريق الافعال المساعدة، كالاشارة مثلا، وتوجيه النظر ...... هي إمكانية لا يمكن أن نتطرق إليها في هذا المكان. كما ينبغي أن نلاحظ أيضا أن الفعل القضوي سواء أكان قصديا أم مدلولا عليه من الخارج (من الاحالة المرجعية) هو فعل مركب، ويمكن أن يحلل من داخل الافعال الممكنة «للحمل والإسناد» مع احتمال ضم الإحالة المرجعية من الجهة البنيوية إلى الافراد وإلى الخصائص.

3 ـ 4 ـ ونتيجة هذه المناقشة هو أنه قبل أن نتمكن من الحديث بشكل واقعي عن إنجاز قوة أفعال الكلام من حيث كونه الموضوع الرئيسي لدراسة التداولية، ينبغي أن نتحقق كيف هي معقدة (بنياتها الانجازية العميقة) فنحن ننصح بالإحالة على حدث ما (وهو فعل موعود به في المستقبل بالنسبة للمخاطب كما سنرى بعد هذا، كما ندل على المعنى بقضية ما) و أيضا بالتعبير بالجملة أو شبهها، وندل بالعبارة عن سلسلة صرفية مورفيمية، وبالوحدات الصوتية، وبالقيام بإنجاز الفعل النطقي. وعلى ذلك فإنجاز قوة أفعال الكلام تكون إنجازية من المرتبة الخامسة، وأن فعل إنجاز العبارة هو كما وصفنا آنفا من ذات المرتبة أعني كونها إنجازا يربط الجملة اللغوية بعبارة لغوية (منطوقا بها أو منجزة). وإذن فإن إنجاز العبارة ينبغي أن يحلل تبعا لمناقشتنا العامة المذكورة سابقا. ومن ثم فإن وظيفة العبارة التي تجمع الدلالة والتداولية تمثل الوظيفة المركبة والمعقدة غاية التعقيد.

والافعال اللغوية المعقدة مما تنطوي على قوة فعل الكلام تكون ناجحة إذا كانت نتيجة حال إنجاز الفعل (الفونطيقي) وهو العبارة، ذات علامة مقبولة في نمط العبارة المقصودة (أي مخصصة تبعا لتعقيدها التراتبي) إلا أن هذا النوع من النجاح ذو جهة واحدة ومجرد جزء من الفعل (المشترك الانجاز) التواصلي : «ينبغي أن يكون للمتكلم أغراض على نحو ما، ذلك أنه يريد أن تحصل عبارته على نتائج محددة.

وتتصل هذه النتائج في المقام الأول بنوع التغيرات الحاصلة في المخاطب ذاته، وعلى نحو أخص بنوع التغيرات الحاصلة في مجموع المعرفة التي للمخاطب : غ (ب) يعلم أن مت (أ) يحقق نطق الحرف آ من تصريف لفظ آ نسان ... ويعلم أن المتكلم (أ) يعني أن «هذا الإنسان مريض» وبذلك تكون الحالة المرجعية إلى إنسان مخصوص له خاصية محددة في هذا الوقت (أي في لحظة النطق بالعبارة). وعلى ذلك في كل مستوى من مستويات إنجاز الفعل تكون للمتكلم أغراض مطابقة بالنظر إلى المعرفة المطلوبة (أو الفهم) عند المخاطب. وتحدث هذه النتائج المقصودة في الملابسات العادية تبعا لطبيعة التواضع المتفق عليه فيما تقتضيه الافعال المنجزة ـ 198 وطبيعة التواضع الخاصة بالوحدات والمقولات وقواعد البنية المنتجة للعبارة المنجزة. وينبغي هنا الا نستفيض في ذكر ما تنطوي عليه التعقيدات الفلسفية المتعلقة بمعرفة وفهم عبارات المخاطب الذي يفترض مقاصد المتكلم وأغراضه(6). وعلى ذلك فكل فعل لغوي يكون ناجحا (ش) إذا علم المخاطب قصد / وإحالة العبارة وإذا كان للمتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة

3 ـ 5 ـ وتثار الصعوبات النظرية على مستوى إنجاز قوة أفعال الكلام، وإن شئت الدقة قلت أنه ينبغي أن يكون مثل هذه الافعال مقصودها ناجح إذا كان ما تتضمنه اللغة من قوة إنجاز ناجحا لي أنا. وإذا كان للمتكلم قصد خاص من قوة فعل الكلام، وكان هذا القصد منجزا أعني إذا كان إنجاز قوة فعل الكلام حاصلا في الواقع عن طريق تنفيذ فعل اللغة (تبعا لبعض القيود التي يفرضها إنجاز قوة فعل الكلام علي معنى العبارة). وعلى ذلك فإنه بالرغم من أننا قد نتحدث مع أنفسنا ومن أجل أنفسنا تحت شروط معينة، فإنه ينبغي أن ننظر كيف يصح أن نقوم بإنجاز قوة أفعال الكلام من تلقاء ذاتنا. فهل يجوز أن يحصل من لدنا وعد موعود إذا لم يوجد (حسب الفرض والتقدير) مخاطب ما، وذلك بمجرد إنشاء عبارة مضمونها الوعد لو كان المخاطب حاضرا لعده كذلك ؟ ... وبتعبير آخر، هل هناك فائدة في التكلم عن الافعال المجتمعية إذا كان يمكن إنجازها بدون إحداث تغيير فيها على نحو ما بذلك التكلم أو بدون إثبات علاقة مع أفراد آخرين من نفس الجماعة اللغوية ؛ ونحن نأخذ بوجهة النظر القائلة بأنه لا توجد فائدة في التكلم عن ضروب إنجاز قوى أفعال الكلام خارجا عن السياق المحدد تحديدا اجتماعيا أي السياق الذي يكون فيه المخاطب حاضرا، والذي يحدث فيه تغيير ما على المخاطب طبقا لاغراض/ ومقاصد المتكلم مع شرط التواضع ؛ والاتفاق وهذا يدل على أن نجاحي ـ أنا الآن يقوم في إيجاد تعريف بالمعنى الواسع أعني أن نتيجة إنجاز قوة فعل الكلام ليست عبارة ملفوظة بل حالة مقصودة أحدثها و أوقعها فهم العبارة من لدن المخاطب حيث إن ما تتضمنه هذه الحالة من تغير هو حالة معرفية ابيسيمية : إذ صار المخاطب يعرف

في الوقت الراهن أن المتكلم يعد وينصح ...... بأن (......). ونقول في هذه الحالة بأن إنجاز قوة فعل الكلام ناجح بالنسبة لي أنا نجاحا كاملا. ويكون نجاحا جزئيا إذا كان المخاطب قد فشل في فهم مقاصد قوة فعل الكلام الذي يلقيه المتكلم، وإن كان قد يحصل الفهم مما قد قيل.

وتقتضي الخطوة التالية إيجاد تعريف حتى يتحدد إنجاز قوة أفعال الكلام كأفعال تواصلية أي مصاغة في صورة نجاح ـ الغرض. مثلا لو أنجز المتكلم قوة فعل الكلام بالنسبة لحكم أو إثبات أمر ما كأن يحقق الجملة (إن الانسان المعين مريض) فإن المخاطب يمكنه أن يغير معرفته بحيث يصير مدركا بأن المتكلم يريد منه أن يعلم بأن ذلك الانسان مريض وفوق ذلك قد يحصل في حالة أخرى بأن المخاطب لا يكلف نفسه تغيير مجموعة معارفه بالنظر إلى هذا الحادث، لأنه مثلا لا يصدق المتكلم أو لانه كان يعلم قبل ذلك شيئا ما عن ذلك الحدث. وفي هذا الحال فإن غرض المتكلم نحو إنجاز قوة فعل الكلام لم يتحقق. وفقط في هذه الحالات التي يتحقق فيها الغرض يجب أن نتحدث عن نجاح إنجاز قوة فعل الكلام (ش). وأيضا يجوز أن نتحدث عن إنجاز لازم فعل الكلام Perlocutionary act. وعلى ذلك فإن إنجاز لازم فعل الكلام[199] هو فعل تعطى فيه شروط نجاحه بتغيير أغراض المتكلم باعتبار ما يقع من تغيير عند المخاطب نتيجة لانجاز قوة فعل الكلام. ويكون النصح في حال حصول لازم فعل الكلام ناجحا مثمرا أثره مثلا إذا اتبع المخاطب ذلك النصح وعمل بموجبه كما قصد إليه المتكلم، وكنتيجة لمعرفة إنجاز قوة فعل الكلام. أما أن يكون المخاطب قد قام بفعل ذلك وحققه فليس من شأن المتكلم ولا تحت سلطته ولا من شأن الاعراف المتفق عليها في الفعل المشترك الانجاز التواصلي ـ وإن كان من شأن تواضع مجتمعي آخر لفعل مشترك الانجاز، وهذا أحد الاسباب التي تجعل آثار لازم فعل الكلام خارجة عن مجال النظرية اللسانية التداولية. وهكذا نقطع الكلام عما يعلمه المخاطب من مقاصد قوة فعل الكلام لدى المتكلم. وأما أن يصدق المخاطب حكما ما وأن ينفذ أمرا معينا، وأن يظهر طاعة معينة وغير ذلك فهذا ليس من شأن القواعد التداولية.

3 ـ 6 ـ وعلى ذلك فإن أحد مهام النظرية التداولية هو صياغة الشروط العامة والخاصة المحددة لاستخراج كمال نجاح إنجاز قوة أفعال الكلام. وينبغي أن تصاغ هذه الشروط في حدود مكونات السياق التواصلي وبنياتها. والمجموعة الاولى من الشروط المعقدة قد نالت الآن تحليلا أوليا، وأعني بالشروط تلك التي تحدد إنجاز قوة فعل الكلام لكونها مؤسسة لفعل اللغة المعقد : أنا المنجز لقوة فعل الكلام س بواسطة حال إيقاع ت (معنى الكلام / والإحالة) ص.

وتنتمي المجموعة الثانية من الشروط إلى البنيات الذهنية المتضمنة عند المتكلمين والمخـاطبـين المنـدرجين في الفعل المشترك الانجـاز التواصلـي أي في إراداتـهـم واعتقاداتهم / ومعرفتهم ومقاصدهم وأغراضهم. وهذه الشروط من حيث كونها فعلا إنجازيا بوجه عام قد تصنف تبعا لوظيفتها، فهي شروط إما تمهيدية (أي شروط مسبقة على وجه الضرورة أو الاحتمال) وإما عناصر مكونة أو نتائج. والشروط التمهيدية وهي بالأساس افتراضات خمنها المتكلم بالنظر إلى الحالة الابتدائية للسياق ومن معرفة المخاطب وميله إلى الاستماع وقدرته على السمع وغير ذلك مما يجعل الشرط الأخير منتميا إلى ما ينطوي عليه فعل إنجاز اللغة (فعل الكلام) من نجاح. وسوف لا نذهب بعيدا في التفصيل في هذا المكان.

ومن أجل ذلك فإن أحد شروط نجاح الأحكام هو افتراض المتكلم بأن المخاطب لم يطلع بعد على أن / أو ما إذا كانت عبارة اجراء التمني (تم).

ق : تم مت (أ) ~ معـ مخ (ب) ق (في مستوى ‹زo ، مo س صغرى ›

وكذلك وبالمثل يجب أن يفترض المتكلم بأن المخاطب يريد أن يعرف إما أن ق أو يريد ألا يعلم:

ق : تم مت (أ) تم مخ (ب) معـ مخ (ب) ق أو تم مت (أ)
~ تم مخ (ب) ~ معـ مخ (ب) ق .

ويمكن أن نسمي هذه الشروط الأخيرة شروط التمني (تم) لإيقاع الفعل المشترك الانجاز التواصلي بوجه عام أو باثبات ما يشبه قوة فعل الكلام بوجه خاص.

وتوجد مجموعتان أخريتان من أعم الشروط، وهما صفة الصدق، وصفة الاعتقاد. وهذان الشرطان ضروريان لان أفعال اللغة ترتبط فقط بواسطة التواضع والاتفاق لا بواسطة القانون لغاية تأدية المعاني والدلالات والمقاصد. وإذن فإن صفة الصدق تكون في العادة شرطا عاما بحيث نقول : ‹ ق › ، (عندما نقصد قَ) وبذلك نعبر عن أننا نعتقد في الحقيقة قَ : تم مت (أ) ق ⑦. وكذلك وبالمثل من وجهة نظر خاصة ينبغي أن يكون واضحا أن المتكلم يكون صادقا لأن :

تم مخ (ب) تم مت (أ) ق وهي صيغة في صورتها القوية مأخوذة من
تم مخ (ب) معـ مت (أ) ق، تحدد صحة اعتقاد المتكلم،

200 بالنسبة للمخاطب تبعا لازدياد معايير التواضع والاتفاق فيما يتعلق بأوضاع ووظيفة المتكلم ومرتبته وتبعا لمعايير راجعة إلى صدفة الموقف (مثل شخصية المتكلم، وظروفـه الخاصة، وبداهة التأييد والتعزيـز، وانسجامه مع سعة معرفة المخـاطب......).

وينبغي أن نلاحظ أن هذه الشروط هي شروط مسبقة على معنى أنها حتى لم تستوف إنجاز قوة فعل الكلام فإما أن تصير معدومة الفائدة وإما أن يأخذها المخاطب مأخذ الجد.

وإذن مع كل إنجاز قوة فعل الكلام ينبغي استيفاء مجموعة من الخواص أو الشروط الاساسية مما يميز ذلك الانجاز المستوفى عن سائر الانماط الأخرى من الانجاز وحتى يقع التأكيد من ذلك مرة أخرى، فإن ذلك ينبغي أن يكون استيفاء الحالة.

تم مت (أ) معـ مخ (ب) ق،

ونحن نرى أن مثل هذه الحالة تختص بما يقع من تغيير خاص يريده المتكلم لا بالتغيير المتحقق أو غير المتحقق (مثل إنجاز أثر لازم فعل الكلام) ويكون من المناسب لنا فقط أن نعيد صياغة القواعد المتبعة بانتظام والشروط المحددة التي تبين كيف يفهم المخاطب المعنى المقصود (في الاستعمال الواسع لهذا اللفظ) الذي يرمي إليه المتكلم وكذلك وبالمثل في حال الالتماس يكون الشرط الاساسي هو :

تمت (أ) إجراء حال الإنجاز مخ مخ (ب) ق.

وفي كلتا الحالتين فنحن نثبت هذه الشروط في الخطاطة تم مخ (ب) ـ ، لأنه يجب الافتراض بوجه عام (ولنتذكر ما سبق) فإن المخاطب يصدق ما يطلبه المتكلم ويريده ويقصده بقوله : وهذا النوع من الاثبات من الوجهة النظرية يكون تكرارا ما : لان المخاطب يجب عليه من ناحية أولى أن يصدق ما يعتقده فيه المخاطب، إذ صيغة المعرفة تم ع (ب) ـ هي جزء نتيجة من إنجاز قوة فعل الكلام التي تحدد لها غاية النجاح.

ولا يحتاج تنوع مجموعات الشروط لمختلف إنجاز قوة أفعال الكلام لأن يطول شرحه في هذا المقام، لأنه قد نوقش على وجه التفصيل في نظرية أفعال الكلام. والذي يناسب مناقشتنا هو مجموعة المبادئ الأولية النظرية التي تقتضي أن يتمكن منها الوصف. وإلا أي شيء نفتقر إليه وراء الإرادات والاعتقادات وكذلك الارادات وأصناف الحدوث (إيقاع الفعل) ؟

ونحتاج إلى نوع شرط إضافي في وصف إنجاز قوى أفعال الكلام من نحو الملامة والعتاب، ونحو الاتهام والتقدير، والإدانة وغير ذلك. أعني أن المتكلم يفكر أو يجد أن شيئا ما (أمرا كان أو حدثا أو فعلا) حسن أو قبيح بالنسبة له، أو للمخاطب أو بالنسبة لبعض الجماعة أو لعرف من أعرافها. وفي هذه الامثلة المذكورة، فقد يدل الاقتضاء على زمان ماض (أي فعل إنجاز وقع في الماضي مخ(ب)) مما هو مثبت في تم مت (أ) ـ ولو أدرجنا نمطين من عوامل إجراء التقييم (تق) أعني الايجاب (يج) والسلب (سل) الدالين على الحب والكراهية على التوالي لكانت إحدى الشروط الاساسية التي ينبغي إضافتها هي الصيغة :

تم مت (أ) مع مخ (ب) تق يج مت (أ) زمان ماض (فعل إنجاز مخ (ب) ق) أو نوعها السالب.

وتوجد فوارق أخرى من بين أمثلة هذه الفئة من إنجاز قوة أفعال الكلام، وهي فوارق ينبغي أن يبحث عنها في ضروب الاقتضاء الكثيرة بالنظر إلى درجة يقين المتكلم ودرجة حبه أو كراهيته والوجود الفعلي لشيء ما حدثا كان أوفعلا محبوبا أو مكروها، ودرجة صدق الفعل ... وغير ذلك ... ويوجد شرط مهم، فضلا عن ذلك ينبغي صياغته في لفظ الاوضاع والرتبة والقوة مما يحدد سلطة المتكلم. وأيضا توجد وظائف مخصوصة تضع المشاركين في التخاطب في موقف معين. من ذلك مثلا ان القاضي وحده هو الذي يدين ويبرئ ساحة هذا المشارك الفاعل أو ذاك إذ يتبع القاضي وظيفة الاتهام. 201

مت (أ) = ص (أ، س صغرى) حيث إن ص هو بعض صورة الدالة المعرفة لدور (أ) في س صغرى. وفي هذه الحالة لم نعد نتعامل مع البنيات الداخلية لمستعملي اللغة، وإنما نتعامل مع وظائفهم المجتمعية مما ينبغي أن يضاف هنا إلى قائمة مقولات السياق التداولي كما حددناه آنفا.

ومن الضروري تنظيم الابحاث لتحديد أي المقولات الاخرى التي تكون ضرورية حتى نتعرف مختلف إنجاز قوى أفعال الكلام. وبهذا الاعتبار قد تثار بالتأكيد مسائل منهجية لأن بعض الاختلافات قد لا تنبني على معايير تداولية واضحة مما يتصل ببنية السياق ـ وإنما بخصائص مجتمعية أخرى من موقف ما يكون فيه التمييز بين التداولية والنظرية المجتمعية تمييزا غامضا على وجه مقبول. من ذلك مثلا هل ينبغي أن يكون التصور الاهم لحسن الآداب تصورا تداوليا أو تصورا يصف بعض خواص السلوك المجتمعي بوجه عام. ويبدو من الوجهة اللسانية أن هذا التصور إنما يؤخذ ليميز استعمال ضمير المخاطب في كثير من اللغات (كالالمانية والفرنسية) من نحو قولك :

من فضلك أرجوك أن تناولني ... في مقابل، من فضلك ناولني ... وفي هذه الحالة فإن الحد الفاصل بين التداولية من ناحية أولى والاسلوبية / الخطابية من ناحية ثانية قد يضيف زيادة اختلاط. ذلك أن وضع التداولية إنما يختص بصفة العبارة بينما يحدد تنوع الاسلوب / الخطابة درجة تأثير العبارة وماتنطوي عليه من قبول المخاطبين، واستعداداتهم في مستوى لازم فعل الكلام. وقد تكون لي اختيارات عديدة لأصيغ التماسا مناسبا ؛ إلا أن بعض ضروب الالتماس يمكن من جهة الطاعة أن تكون أشد إذعانا من أخرى حسب درجات حسن التصرف، ومقدار تهييئ الالتماس (انظر الفصل 9) ودرجة الحرية المتروكة للمخاطب. وفي هذا الموضوع من دراسة استعمال اللغة تختلط التداولية والاسلوبية وعلم الاجتماع.

3 ـ 7 ـ وأيا كان التحديد الحاصر للتداولية ومجموعة المقولات المعرفة للسياقات التداولية، فإن الغرض الاهم للبحث ينبغي أن يتأمله الذهن أعني ينبغي إعتبار بعض الخواص المطردة المنتظمة لاستعمال اللغة. وبالنظر إلى الوسيلة الاستراتيجية، فإننا لم نكد نلتفت بعد إلى تلك المقولات مما يجعلها تميز على نحو مطرد الوظائف التداولية للتعابير اللسانية. وبعبارة أخرى ينبغي ألا تعطي النظرية التداولية الشروط المناسبة والمستقلة للعبارات فحسب، وإنما تحدد أيضا أي خواص العبارات (المحققة للجمل وضروب الخطاب) تتوقف عليها تلك الشروط.

ولربما كانت أوضح العلاقات بين علم الدلالة والتداولية الذي غالبا ما يمثل له بالجمل الانشائية، مثل أعدُك بالزيارة وأنصح لك بالذهاب، مما يدل على إنجاز قوة فعل الكلام التي تؤديها العبارة الحقيقية من هذه الجمل (الإنشائية) في سياق مناسب، أقصد في الفعل المضارع المسند إلى ضمير المتكلم المفرد تكون هذه الجمل من الوجهة التداولية بينة الاثبات والتأكيد بذاتها : فهي صادقة بمجرد كونها منطوقا بها في السياق الملائم [8].

وأعم علاقة بين التداولية وعلم الدلالة (وإذن مع خواص أخرى للجمل النحوية) ما تؤسسه القيود الموضوعة على الشروط التداولية بالنظر إلى المحتوى القضوي لإنجاز قوة فعل الكلام. وكمثال على ذلك ما يوجد في الوعد والوعيد، إذ ينبغي أن تدل القضية المعبر عنها من لدن المتكلم على الفعل الواقع في المستقبل ؛ وفي العتاب واللوم والاتهام تدل على الفعل الماضي بالنسبة للمخاطب. وفي الأمر والطلب والنصح تدل على الفعل الواقع في المستقبل بالنسبة للمخاطب. وعلى هذا فالضمائر والمحمولات والصيغ الزمانية ينبغي أن تكون على وجه يستوفي تلك القضايا.

وفي حالة أفعال الكلام غير المباشر من نحو هل يمكنك أن تقرضني بعض النقود أو من نحو هناك عجلة فاسدة في السيارة، وهما عبارتان دالتان على الطلب والتنبيه يكون المحتوى المقصود مطابقا للشرط الضروري لانجاز فعل الكلام، مثلا ينتمي هذا المحتوى إلى إمكانات المخاطب وقدراته أو إلى وجود في موقف خطر.[9]

وأخيرا قد يستعمل التركيب النحوي وتنغيم النبر وحروف المعاني الملحقة للدلالة على فئات من إنجاز قوة فعل الكلام، وإن لم تحتج هذه العلاقة لأن تكون ضرورية ولاكافية : وذلك لأن البنية التركيبية التقريرية (الخبرية) وتنغيم النبر يطابقان مايشبه الاثبات المؤسس على إنجاز قوى أفعال الكلام كما يطابقان الاستفهام وصيغ الافعال الطلبية والأمر الدال على الوجوب والوعيد وغير ذلك. وفي بعض اللغات كالالمانية والهولندية والإغريقية فإن البنيات التداولية الخاصة يمكن أن يعبر عنها بواسطة حروف المعاني الملحقة. من ذلك أن أحد وظائف الحرف (Doch بالرغم)

في اللغة الالمانية هو أن يعبر عن كون المتكلم يفترض أن المخاطب يكون قد علم (أو ينبغي أن يعلم) القضية التي يثبتها المتكلم[10].

وفيما يرد من فصول سنهتم على الخصوص بالعلاقات المطردة بين خواص بنية الخطاب كأحوال الترابط وبين خواص إنجاز قوى أفعال الكلام ومتوالياتها. وحتى نتمكن من القيام بذلك فمن الواجب أن نضيف ملاحظات ختامية حول أفعال الكلام المركب ومتوالياته.

3 ـ 8 ـ وضروب إنجاز قوى أفعال الكلام لا ترد وحدها على نحو أ نموذجي لأنها جزء من متواليات إنجاز الافعال بوجه عام أو من متواليات إنجاز أفعال الكلام بوجه خاص. ويجب أن تستوفي هذه المتواليات الشروط المتعارفة لمتواليات إنجاز الأفعال. وعلى ذلك ينبغي أن يكون حاصلا بأن الحالة (النتيجة) الغائية لبعض الكلام هي شرط ضروري لنجاح ما يعقب من إنجاز فعل الكلام. ولهذا المعنى فقد يكون إنجاز قوى فعل الكلام فعلا مساعدا أثناء القيام بالفعل المشترك الانجاز. فلو أني أردت أن أحصل على كتاب ما في حوزة مشارك يوجد في موقف اجتماعي توقعت أن يعطى لي هذا الكتاب بدون اعتراض أو تدخل مني، فإما أن آخذ الكتاب وإما أن أتقدم بتلويح وإشارة للأثر الذي يتم لي به حصول الكتاب. وفي هذه الحالة الأخيرة ستكون اللغة الطبيعية من أبرز الوسائل لتحقيق أماني ...... وكذلك وبالمثل، قد تحدث تغييرات في موقف مجتمعي بواسطة إنجاز قوى أفعال الكلام بحيث نستوفي الشروط المناسبة لإنجاز أفعال إخرى لدى المخاطب. ذلك أن هذا الآخير قد ينجز الالتزامات التي أسسها وانبنى عليها إنجاز قوة فعل الكلام، وبذلك تتكون متوالية التحاور ومن بينها مثلا أن يتهم أ المحاور ب بفعل ق. وعندئذ قد يرفض ب الاتهام أو يعتذر عن كونه فعل ق، إلا أن متوالية التحاور، كما ذكرنا سابقا، ينبغي أن تستوفي المطلب الذي تكون فيه الحالة ج ي النهائية، بعد إنجاز قوة فعل الكلام ج$_{ن}$، شرطا أوليا مناسبا لإنجاز قوة فعل الكلام ج$_{ن+1}$. فقد اعتذر عن كوني فعلت ق إذا افترضت أن مخاطبي يعلم أني قد فعلت ق، واستنكر هو هذا الفعل ق، وقد يكون هذا الافتراض حصوله واقعا (كلازم فعل الكلام) بواسطة الانجاز الناجح لما سبق أن اتهمني به مخاطبي، مما يستلزم وجود شروط أولية لاعتذاري. وعلاوة على ذلك تجدر الاشارة إلى أن مثل هذه المتواليات لانجاز قوة أفعال الكلام لا تحتاج من حيث هي كذلك أن تكون ضرورية. فكل إنجاز لقوة فعل الكلام يكون بوجه عام ناجحا بالنظر إلى البنية الخالصة للسياق، سواء أكان هذا السياق المتحقق حاصلا بالفعل عن إنجاز قوة فعل الكلام أو بفعل آخر، أو بطروء حادث ما. وإذن لا نستطيع أن نقول بكل بساطة أن الاعتذار يتطلب وجود اتهام أو عتاب على خلاف حال

203

السؤال والجواب، مما لا يكون من جهة أولى حاصلا عن إنجاز قوى أفعال الكلام، بل وظائف تركيبية لانجاز قوة أفعال الكلام، فقد أجيب عن سؤال سائر أنواع إنجاز قوى أفعال الكلام بتمامها ومن جهة ثانية هناك أمثلة بها تكون متوالية الفعل المشترك الانجاز من الوجهة العملية لفظية (قولية) بكاملها. فقد يبرئ قاض ما فلانا فقط بعد الادانة، وبعض ضروب الإثبات التي تكون شروطا كافية لتبرئة ساحته.

وفي الفصول القادمة ينبغي أن نبحث كيف أن تحليل متواليات إنجاز قوى أفعال الكلام ترتبط بمتواليات جمل الخطاب، وكيف يشترك نتيجة لذلك، الاتساق، والتلاؤم التداولي في تحديد الاتساق السيمانطيقي للخطاب. وكذلك وبالمثل في حال البنيات الكبرى السيمانطيقية قد يقع أن تكون متواليات إنجاز قوى أفعال الكلام الشاملة مما يكون تبريرا لمن لا يرغب في دراسة أفعال الكلام المنعزلة والمنفردة بالنظر إلى السياق بل بالقياس إلى سائر ضروب التحاور باعتبار السياق.

تعاليق الفصل السابع.

1 - وبعد أعمال بيرس Peirce (انظر Peirce 1960) فإن الذي صاغ على نحو أساسي مهام عناصر التداولية للنظريات السيميوطيقية كان هو Morris (1946) . ولمزيد من المناقشة يمكن الرجوع إلى Lieb (1976)

2 - يمكن اعتماد Austin (1962) و Searle (1969) باعتبار أن عمليهما الاساسيين تأديا إلى إحداث تقدم في التداولية الفلسفية واللسانية. وفيما يلي سنعتبر أنه من الامور الثابتة المسلمة بأن النتائج المنبنية على قواعد متينة في النظرية الفلسفية لأفعال الكلام أصبحت مشهورة.

3 - إن ما حدث من تقدم حديث في التداولية، وخاصة في التداولية اللسانية يمكن الاعتماد فيه على كل من Bar - Hillel طبعة (1972) و kasher (1976)، و Cole وMorgan طبعات (1975) وكذلك Wunderlich (1976)، وصدوك Sadock (1975).

4 - ونفس المقاربة جرى بها العمل مع كل من Groenendiyk و Stokhof (1976).

5 - ولمناقشة مفهوم «العبارة» يمكن الرجوع إلى Kasher (1972).

6 - يمكن التساؤل مثلا بأي معنى يمكن أن ندل على شيء ما - على الأقل من جهة ضمنية - بدون تحقيق عبارة لغوية ما. وثانيا فإن أعقد الحالات المتزايدة قد يظهر في كل ما يمكننا، على وجه عفوي أو تحت اتفاق مخصوص، أن ندل به على ق حتى و إن عبرنا صراحة عن ق، أو قد ندل على ضروب استلزام ق كما لو كان معطى في قواعد التداولية المخصوصة بالتحاور وفيما يتعلق بتفصيل هذه المسائل وما شابهها يمكن الرجوع إلى العمل الموجود حاليا في فلسفة اللغة مثلا Grice (1971) وكذلك Chiffer (1972)

7 - وعلاوة على ذلك توجد فئة من الضوابط المخصوصة بحصيلة المعرفة (الايبستيمية) للمتكلمين. مثلا بالنسبة لبعض العبارات المتضمنة لجمل الموجهات قد يصدق أنه ليست ق أو ~ق جزءاً من حصيلة المعرفة الايبستمية : مثلا إذا قررت (ربما كان بيتر مريضا). وكذلك وبالمثل في كل عبارات الجملة المركبة قد لا يصدق بأن جزءا واحدا تكون له شروط معرفية مسبقة متعارضة مع شروط أخرى مسبقة لسائر أجزاء العبارة كالحال مثلا (بيتر هو مريض إلا أني أعلم أنه ليس كذلك أو ربما بيتر هو مريض إلا أني أعلم أنه ليس كذلك) Groenendijk وكذلك Stokhof 1975، 1976) اللذين يسميان هذه الانواع من الشروط باسم شروط الصحة بما يكون متفقا مع التداولية، وموازيا لشروط الصدق المعتادة للجمل، بينما أن الجمل قد تكون صحيحة إلا أنها غير سليمة البناء أو فاسدة ولكنها صحيحة. وينبغي أن نلاحظ أن شروط الصحة هي فئة مخصوصة من شروط المناسبة التداولية، لأنها مصاغة في حدود بنيات مستعملي اللغة في السياقات .

204

8 - ولمزيد من التفاصيل يعتمد Gronendijk و Stokhof (1976) والمراجع المذكورة هنا لمزيد تفصيل العمل الفلسفي حول الجمل الانشائية، وهو مصطلح ناقشه أوستين Austin (1961 ، 1962)

9 - يمكن الرجوع إلى Searle (1975 a)، وFrank (1975) من أجل معنى فعل الكلام غير المباشر.

10 - يعتمد Frank (1975) من أجل الاطلاع على معنى فعل الكلام غير المباشر. لمزيد من مناقشة وظيفة التداولية المخصوصة بأدوات أو بحروف المعاني وخاصة في اللغة الالمانية.

الفصل الثامن

في تداولية الخطاب

1 ـ أغراض الخطاب التداولي ومسائله

205

1 ـ 1 ـ في هذا الفصل وما يعقبه سوف نهتم بالخطاب التداولي أي بالعلاقات المطردة الموجودة بين بنيات النص والسياق. ويعني هذا من ناحية أولى أننا يجب أن نوضح أية خصائص للخطاب تتحدد بواسطة بنية المتداولين للغة والمستعملين لها، وبواسطة ضروب إنجاز قوى فعل الكلام وتناول المعلومات في كل تحاور. ومن ناحية ثانية فإن بنيات خطاب ما، عندما يتلفظ في التحاور، يمكن أن تنشئ هي بذاتها جزءا من السياق التواصلي.

ونفس التفرقة كما صيغت بالنسبة للسيمانطيقا، ينبغي أن تصاغ على المستوى التداولي، أعني بين البنيات الخطية المستقيمة وبين البنيات الكبرى الشاملة، وبينما ينبغي أن تعالج هذه الأخيرة في الفصل الختامي، فإن هذا الفصل يبحث في العلاقات بين البنية الخطية المستقيمة والبنية المتوالية للخطاب وبين البنية الخطية للسياق أعني بين متواليات الجمل ومتواليات إنجاز الفعل الكلامي.

وعلة هذه المقاربة ما يلي : ذلك أن العلاقات بين القضايا أو الجمل في كل خطاب لا يمكن على وجه الاستغراق أن توصف في حدود سيمانطيقية وحدها. وفي القسم الاول من هذا الكتاب قد اتضح في مناسبات متعددة أي الشروط الموضوعة كأدوات الربط والترابط بوجه عام، والمسند والمسند إليه ؛ والتنصيص على المعنى بالتلفظ، وما شابه ذلك من اصطلاحات يكون لها أيضا أساس تداولي. وبعبارة أخرى فنحن لا نرغب فحسب في تقديم بعض الاحداث وما بينها من علاقات في عالم ممكن بل ما نرغب فيه في ذات الوقت هو أن نضع مثل هذا التقديم النصي لاستعماله في نقل المعلومات المتعلقة بتلك الاحداث وهنا في إنجاز الافعال المجتمعية الخاصة.

1 ـ 2 ـ وإحدى المسائل الاولى مما ينبغي معالجته في مثل هذا الاطار هي
206 ماينتمي إلى الفوارق بين الجمل المركبة ومتوالياتها في الخطاب وسنهتم في بادئ الأمر على مستوى الدلالة بالعلاقات بين القضايا سواء وقع التعبير عنها بنفس الجملة المركبة أو بعدة جمل. ومع الجمل ومتوالياتها يمكن أن تكون من الوجهة الدلالية متكافئة، ومن الممكن أن تكون على وجه معقول متوقعا أن توجد لها على الأقل وظائف تداولية مختلفة. وتوجد فوارق أخرى مطردة في استعمال الجمل ومتوالياتها، وهي فوارق اسلوبية وخطابية ومعرفية ومجتمعية. ولكننا لا نناقشها هنا. وقد يحتج علينا بأن التمييز التداولي بين التعبير عن المعلومات في متوالية من الجمل متوقف على ما يقصد بانجاز قوى أفعال الكلام وعلى بنيتها الداخلية وعلى ترتيب مثل هذه الافعال.

1 ـ 3 ـ ثم إن مسألة توزيع المعلومات في الخطاب ليست مسألة دلالية فقط ؛ إذ في ضروب عملية إنجاز الفعل المشترك الإيقاع التواصلي يتوقف هذا الترتيب على ما نعرفه ونصدقه وعلى اعتقاداتنا الخاصة بمعرفة شركائنا في التحاور. وكذلك وبالمثل فإن المعلومات المركبة هي من شأن أمانينا ومقاصد إنجاز فعلنا، وبضروب التخمين المتعلق بأولئك المخاطبين. وعندما يشرع في موضوعات التحاور قد تتغير هذه القيود والضوابط. إذ يجوز أن تكون المعلومات أكثر أو أقل (مناسبة) أو أهمية بالنظر إلى سياق تعرف فيه من أجل ذلك السياق. ويمكن أن توصف الوقائع والحقائق من أوجه نظر مختلفة أو تحت (أوضاع قضوية) مختلفة. وعلى هذا ومن خلال مثل ذلك الاطار تتطلب المعاني الاصطلاحية من نحو الاقتضاء (في مقابل الاثبات مثلا) ومن نحو المسند إليه والمسند مزيد شرح. وهذه المعاني أشبه ما تكون بالمبادئ في تناولها للمعلومات المجتمعية داخل سياقات تحاورية.

1 ـ 4 ـ وبالإضافة إلى هذه الخصائص التداولية وغيرها من نحو الترابط والاتساق وتوزيع المعلومات والجمل، وترتيب متوالياتها مما له شأن في الخطاب، ينبغي أن يركز هذا الفصل على ملاءمة تلك الخصائص لغاية القيام بإنجاز متواليات قوى أفعال الكلام. ذلك أننا نريد أن نعرف ماهي الشروط الضرورية والكافية التي ينبغي أن تستوفي في ترتيب أفعال الكلام حتى يتم نظمها وهي أفعال يوقف عليها من «الاقتضاء» ويركز عليها، ونقصد على نحو مباشر أو غير مباشر. وبوجه عام ينبغي أن نعرف كيف تترابط متواليات أفعال الكلام وتتسق.

2 ـ الجمل والمتواليات

2 ـ 1 ـ ونفتتح بحثنا في الخطاب التداولي بمسألة لها أهمية نحوية مباشرة أعني الفارق المميز بين الجمل المركبة ومتواليات الجمل ؛ وعلى ذلك كنا قد عملنا في

الفقرات الأخيرة على تطوير أعم أرضية نظرية لمثل هذا التمييز، ولنعتبر مثلا أزواج الامثلة الآتية

[1] أ : لقد أصيب بيتر في حادث. فهو يوجد في المستشفى
ب : يوجد بيتر في المستشفى، لقد أصيب في حادث
[2] أ : لقد أصيب بيتر في حادث، وعلى ذلك، فهو موجود في المستشفى
ب : لقد أصيب بيتر في حادث، وهكذا فهو موجود في المستشفى
[3] يوجد بيتر في المستشفى، لأنه أصيب في حادث
[4] أ : ومن أجل أن أصيب بيتر في حادث فهو موجود في المستشفى
ب : يوجد بيتر في المستشفى من أجل أنه أصيب في حادث

وفي الظاهر توجد طرق صرفية، وتركيبية متنوعة للتعبير عن نفس المعلومات المتعلقة بترتيب متوالية من الأحداث والحقائق. وقد حصلت الإحالة في جميع هذه الامثلة إلى أن بيتر أصيب في حادث وهو ‹الآن› موجود في المستشفى، وأن الحادث الأول تسبب في وقوع الحادث الثاني، وبصياغة أخرى، تتكافأ التعابير المختلفة من الوجهة الدلالية على الأقل بالمعنى الوحيد للتكافؤ الدلالي ؛ إذ تكون للتعابير نفس شروط الصدق.

وأيضا على مستوى آخر من التحليل قد لا يصدق هذا التكافؤ فتبدو الفوارق بين الجمل ذات البنيات التركيبية المميزة وبين الجمل والمتواليات.

ولو تناولنا الأمثلة الأخيرة، أول الأمر، لرأينا بأن الجمل المعلومة التابعة قد تقع إما في الوضع ‹الأول› وإما ‹في الثاني› أعني كونها تسبق أو تتلو الجمل الاصلية المتنوعة، فالجملة[4] أ. يمكن أن تستعمل فضلا عن ذلك، في سياق ‹يفترض فيه المتكلم أن› المخاطب يعلم كون بيتر أصيب في حادثة بينما في [4] ب، تستخدم في سياق يعلم فيه المخاطب أن بيتر موجود في المستشفى[1]. على معنى أن مناسبة الجمل الخاصة بكل واحد منها تتوقف على معرفة واعتقادات كلام المشاركين في نقطة معينة من السياق التحاوري، ومن ناحية أخرى تستعمل الأمثلة [1 ـ 3] مادة في مثل هذه السياقات التي لا يكون للمتكلم مثل هذه التخمينات والافتراضات المتصلة بالمعرفة التي للمخاطب أوْ بالأولى لا يفترض فيها المتكلم بأن المخاطب لا يعلم أيضا الاحداث المرجوع إليها. وهذا يعني أن [1] أ ـ [3] يمكن أن تكون إجابات غير مناسبة لأي سؤال مسبق يطرحه المخاطب كما في نحو :

[5] لماذا يوجد بيتر في المستشفى ؟
[6] أين يوجد بيتر ؟ يقولون إنه أصيب في حادث.

وعلاوة على ذلك فإن الجملة [4] ب تكون مناسبة سائغة بعد السؤال [5] بينما [4] أو إن كانت قليلة الملاءمة فإنها تكون مناسبة بعد [6].

وفي الظاهر فإن الجملة المعقدة توجد لها خواص تتشابه مثل تشابه مناسبة المسند إليه ـ المسند. فالعناصر ‹المعلومة› تأتي في الوضع الأول والعناصر الجديدة في الوضع الثاني. ولما كان العنصر المعلوم في هذه الحالة قضية كان لنا أن نقول إن الجمل الأولى في [4] تقتضي على وجه تداولي(2) وعلى ذلك فأحد الفروق بين المتواليات والجمل المركبة المنسوقة هو فارق مرتبط بتمييز الاثبات ـ الاقتضاء وهو تمييز مشهور، ففي [1 ـ 3] كل قضية مدلول عليها بعبارة الجملة أو المتوالية تكون إثباتا، بينما في [4] تكون قضايا الوضع الثاني إثباتا وتقريرا، وجمل الوضع الثاني اقتضاء (بالمعنى التداولي لهذا اللفظ أي يفرضها المتكلم ويعللها المخاطب). وزيادة على ذلك فإن في الأمر صعوبة، لأننا نؤكد بأن [4]أ و [4] ب إن أخذا معا ككل كانا تقريرين إثباتيين ؛ وإذن علينا أن نبحث بل نكتشف فيما يلي ما إذا كانت المعاني المختلفة للفظ ‹الاثبات› أو التقرير تلعب دورا ما.

2 ـ 2 ـ والقول الفصل في مناقشتنا ؛ بالرغم من ذلك، هو وجود فروق بين [1] أ. [1] ب و [2] أ، و[2]ب و [3] ؛ والإشكال هو كم يكون لترتيب الجمل من استلزامات إن انتفى عنها الاقتضاء وخلت منه، ومن أي جهة تختلف الجمل المركبة عن مقابلاتها أي متوالياتها المكافئة لها من الوجهة السيمانطيقية ؟ 208

ومع أن [1] أ، [1] ب تكونان متناسبتين من عدة جهات على وجه من التساوي في كثير من السياقات، فقد توجد سياقات أخرى يبدو فيها أن أولاهما أكثر طبيعية من الثانية مثلا بعد سؤال من نحو :

[7] ما الذي حدث لبيتر ؟

وقد رأينا مثلا سيارته متضررة ضررا فاحشا. ومن ناحية ثانية يشبه أن تكون [1] ب أكثر مناسبة بعد سؤال من نحو :

[8] لماذا لم يجب بيتر في التلفون ؟.

ذلك أن السبب في كونه لم يرد جوابا في التلفون هو ما سأل عنه المتكلم السابق. وفي الإجابة كانت المعلومات قد أعطيت أولا. وعلى هذا فالجملة الثانية [1] ب تقدم تفسيرا للواقعة المرجوع إليها في الجملة الأولى. وفي الجملة [1] أ لم يعط تفسير مثل هذا. وإنما وقع تقديم للاحداث مما يستلزم أن الحقيقة (الحدث) الأولى تسببت في حصول الثانية. وهذه العلاقة في ترتيب الحقائق والحوادث وترتيب العبارات أو الجمل في متوالية هي علاقة ينبغي أن نشبعها مزيد نقاش فيما يلي :

ويجوز أن يجادل المرء بأن [2] أ تعبر صراحة عن علاقة العلة مما حصل في [1] أ بواسطة التركيب النحوي، وهذا الشيء نفسه(3) يصدق على [2] ب ؛ غير أنه مرة

أخرى نقول : توجد شروط سياقية مختلفة. وفي هذا المكان توجد فروق تداولية بين [1] أ، [2] أ، و [2] ب. وقد تستعمل جمل من نحو [2] أ استعمالا أنموذجيا عندما يراد استخلاص نتائج لها تعلق بموقف معين. فإذا لم يحضر أعضاء كثيرون أثناء ملتقى اجتماع مخصوص فمن الجائز أن يعلن الرئيس : «كان على هاري أن يلتقي بالسيد Pierre Balmain بيير بالمين»، وعلى ذلك فإنه يوجد بباريس. وبالتالي يتلفظ بالجملة [2] أ على وجه الامكان بضغط النبر على اسم بيتر كضغطه على الضمير هو. وبهذا الاعتبار فإن [2] أ تقتسم الوظيفة التداولية مع [1] أ، أعني أنها تلفت الانتباه إلى حقيقة لها مكانتها وأهميتها أولهـا تعلق بموقف محدد ؛ إلا أنـه في [1] أ تكون هذه الحقيقة ليس مرجوعا إليها كنتائج متحققة فحسب وإنما أيضا كنتيجة يستخلصها المتكلم على نحو صريح. وهذه حالة أ نموذجية من تلك الاحوال التي تكون فيها البينة المتحققة ماثلة للعيان مباشرة. وكشاهد على ذلك قولنا إن سيارة بيتر بها ضرر. وإذن من اللازم أن يكون قد أصيب في حادث. ولا تصدق هذه الحالة على أداة التعليل ‹so من أجل ذلك› التي تقع متوسطة بين الترابط العلي في [2]ب. وهي تعبر فقط على وجه منسوق عن الترابط العلي بين واقعتين مرجوع إليهما في كل واحدة من الجمل.[4] ومن ثم فإنه في الجملة [2] ب تكون هذه الأداة التعليلية (so) رابطة دلالية خاصة، بينما الحال في [2] أ المبدوءة بهذه الأداة (في شقها الثاني : وعلى ذلك)، والتي يعقبها سكوت هو أنها تربط بالاولى عبارات أو إنجاز قوى أفعال الكلام، أعني ما توفرت فيه مقدمة ونتيجة[5]. وفي هذه الحال يمكن أن نتحدث عن الترابط التداولي.

وفي بعض اللغات مثل الهولوندية والألمانية يمكن أن يكون الفارق بين المعنى الدلالي والمعنى التداولي لأداة التعليل (so) كما يتلفظ بهما (Dus و also على التوالي) ظاهرا في التركيب النحوي. فالادوات الرابطة الدلالية مما تتوسط تتبع الترتيب فعل ـ فاعل، بينما الادوات الرابطة الواقعية في ابتداء الجمل يعقبها سكون، ويمكن أيضا أن يكون لها ترتيب عادي مبتدأ ـ فاعل[6].

209

وأخيرا يجوز أن نستعمل الاداة التي تتوسط الجمل (من أجل for) لربط حقيقة يكون لها، إن صح التعبير (بروز تداولي) مركز على علتها أو سببها كالحال تماما في نحو [4] أ، وإن كانت أداة التعليل هذه for الخاصة بالجمل لا يمكن أن تكون لازمة عن الاقتضاء. ووجه الفرق مع [1] أ هو أن أداة التعليل for لا تكون لها وظيفة تفسيرية، لأنها تثبت فقط وجود شرط لحادث آخر وقع ثبوته من قبل، وعلى نفس النحو فإن الاداة so التعليلية التي تتوسط الجمل تثبت نتـائج واقعـة أو حدث سبق إثباته[7].

2 ـ 3 ـ ولقد صادفنا حتى الآن الفروق التالية بين الجمل ومتوالياتها مثلا في [1 - 4] : فروق في الاقتضاء لاختلاف البنيات المعرفية والاعتقادية في السياق، والتركيز على العلة / السبب أو على النتيجة، ومناسبة أو أهمية بعض الحقائق في سياق حالي ؛ مثلا عناية المخاطب واهتمامه والدلالة على النتيجة أو على تفسيرأفعال مخصوصة. ومعنى لفظ المناسبة والاهمية، بالنظر إلى السياق ينبغي أن يعرف في لفظ سمانطيقا النظرية لفعل الانجاز الذي سبق أن استخدم في هذا الكتاب. وفي هذه الحالة، فإن حقيقة ما والمقصود هنا معرفة مثل هذه الحقيقة، تكتسي أهمية بالنسبة للسياق أو بوجه عام بالنسبة لموقف إذا كان شرطا مباشرا لحدث محتمل الوقوع أو إنجاز فعل (أو الكف عنه) في ذلك السياق أو الموقف. ففي موقف ملتقى اجتماع ما فإن القضية (لم يمكن أن يحضر بيتر) تكون أهميتها على نحو مباشر فيما يخص هذا الملتقى أكثر من أهمية السبب (إن بيتر يوجد في المستشفى) الذي يكون بدوره أكثر مناسبة من أن يكون قد أصيب في حادث. ومن ناحية أخرى في موقف تكون فيه امرأة بيتر قد أخبرت بالمصاب فإن المعلومات المتعلقة بالحادث تكون أهم من كونه موجودا في المستشفى. وكلاهما يكون أهم من عدم تناوله طعام العشاء في هذا المساء.

وكذلك وبالمثل فإن معاني من نحو التركيز وتسليط الانتباه والتنصيص على المعنى بالتلفظ، ومن نحو إبراز وجه معين من اعتبار الشيء، ينبغي أن توضح حتى تعد في إدراك الفروق. ذلك أن متوالية من سلسلة الأحداث قد توصف من جهة نظر الزمان والمكان، ومن جهة ما ينطوي عليه الفاعلون للحدث أو الفعل، وأيضا قد توصف من جهة نظرالملاحظ (أو المخبر) بالزمان والمكان في السياق وفي الحالة الاولى قد تكون لنا جمل مؤلفة من أدوات الربط السيمانطيقي، وفي الحالة الأخيرة قد تكون متوالية الربط التداولي أكثر مناسبة من نحو :

[9] إني شعرت بالمرض. وعلى ذلك ذهبت لأنام.

[10] لقد مرض بيتر، وإذن لم يستطع الحضور بالليل.

و أ نموذج أدوات الربط التداولية التي يمكن اعتبارها ظروفا نحوية استنتاجية هو كونها لا تسبق حرف العطف المنسوق (الواو) بينما أداة الربط الدلالية (so) قد تسبق هذا العطف. وكل جملة مبتدأة بأداة الربط (so) حينما تستخدم في الاستنتاج على وجه مطرد في ضروب التحاور من نحو

[11] الأول : أين يوجد بيتر

الثاني : إنه يوجد في المستشفى. لقد أصيب في حادث

الأول : وإذن لا يمكن أن يحضر هذه الليلة. فلنشرع في العمل 210

أي أن المتكلم الاول قد استنتج من الوقائع التي قدمها الثاني بحيث كانت النتيجة شرطا بالنسبة للأحداث الواقعة في الموقف. ويمكن أن تحصل لنا في بعض الملابسات

الاداة الدلالية (so) في حوار عند ابتداء الاجابة إلا أنه في هذا الحال قد نستأنف بالاولى جملة لمتكلم سابق إثباتا أو سؤالا من نحو :

[12] الاول : فقد ذهب جون إلى النادي

وعلى ذلك فهو سكران

وعلى ذلك، فهو سكران ؟

وما يختلف فيه معنى هذه الاداة so وهو معناها الاصلي عن معناها التداولي إنما يستدل عليه بضغط النبر والوقف (السكوت) وتنغيم الصوت. وينبغي أن نلاحظ أن المعنى الاستنتاجي المتضمن في so وفي أحوال أخرى في الاداة الاستنتاجية إذن therefore الواقعة في أول الجملة مع ارتفاع التنغيم وانخفاضه واتباعه بالوقف (وفي الكتابة بوضع الفواصل ...) لا يدرج فقط ضروب الاستنتاج التي تدل على نتائج أحداث معينة بل يدخل أيضا أسبابا لازمة أو عللا (غالبا ما تكون فعل اللزوم Must)

[13] قد كان جون سكران في هذه الليلة. وعلى ذلك فإنه قد ذهب مرة أخرى إلى النادي.

وبافتراض البنية الاقتضائية الصحيحة، فقد تستخدم أيضا الاداة من أجل أن Be-cause في مثل هذه الاستنتاجات (المستترة غير المعهودة).

[14] لقد كان جون ‹يلزم أن يكون› في النادي، لانه سكران. وفوق ذلك

فإن جملا من نحو [14] ربما كانت مبهمة ؛ وفي قراءة أولى تكون الجملة المبتدأ بها مثبتة على وجه التقرير، وتكون الثانية مفسرة، إذا اعتبر فيها وجه الاقتضاء لعلة تخص سبب اعتقاد الجملة الأولى. وفي قراءة ثانية تكون الجملة الأولى مقتضاة، وتكون الثانية مثبتة باعتبارها مبينة لاستنتاج ‹معلوم›، ثم إن حدوسنا قد تكون ضعيفة نوعا ما في هذه الامثلة إذا قورنت بامثلة أخرى إلا أنه يلزم أن نعثر على الشروط النظرية أو القواعد لتفسير هذه الحالات على الأقل تفسيرا واضحا.

3 ـ أدوات الربط والترابط والسياق

3 ـ1 ـ إن المناقشة الواردة في الفقرة السابقة، فيما يخص الفروق التداولية، المسلم بصحتها بين الجمل المركبة والجمل المعقدة ومتوالياتها، إنما تأسست على أمثلة مقرونة بأدوات الربط العلية والاستنتاجية من نحو من أجل ذلك so، ولأن Be-cause بما أن since وإذن therefore لغاية أن for ... وسنرى الآن ما إذا كانت توجد فروق مماثلة تصدق بالنسبة لادوات ربط غير هذه.

3 ـ 2 ـ فإذا تدبرنا أداة الربط المعروفة بالوصل (الواو) and كان علينا أولا أن نتذكر بأن هذه الاداة (الواو) تختص أساسا بعطف التشريك، لذلك لا يجوز أن تصل مختلف التراكيب التي تعبر عن الفروق الاقتضائية كالحال مع الاداة لأن Because. وثانيا فالاستعمال الغالب لحرف الوصل الواو يتوسط الجمل مما يجعله رابطا دلاليا على وجه الحصر، وفي هذه الاحوال ينبغي أن يكون ترتيب القضية يوازي ضروب الترتيب الزمانية والعلية أو الشرطية للاحداث :

[15] فقد أصيب بيتر في حادث. ويوجد في المستشفى.

211

[16] لقد زرنا أسرة جونسون ولعبنا لعبة البريدج

[17] يوجد بيتر في المستشفى وقد أصيب في حادث

[18] لقد لعبنا لعبة البريدج وزرنا أسرة جونسون.

ويتضح أن [17] و [18] لا تصحان بنفس المعني الذي يكون للجملتين [15] و[16] على التوالي، وخاصة إذا كانت الجملتان الأوليتان [15] و [16] تحددان موضوع الخطاب باعتبار ما تؤول عليه الجملة الثانية. وفي [17] و[18] لا تترابط الجملتان، لأن الاحداث المدلول عليها ليست من الوجهة الشرطية متصلة على (ذلك الترتيب المتعارف). وتقع الجملة المبدوءة بالواو وعلى وجه أ نموذجي في أمثلة من نحو :

[19] لم يحضر بيتر الحفلة، وذكر هنري أنه كان موجودا في المستشفى لأنه أصيب في حادث

[20] لقد تركت لورا باريس. ولم يتح لي أن أعرف منها شيئا

[21] لا. إني لا أحتاج إلى الكتاب الاكثر رواجا في هذا الشهر، وأيضا أرجو ألا تكلمني في التلفون الشهر القادم.

فالجملة المبدوءة بالواو قد تدخل قضايا تدل على أحداث سابقة، وكالحال تماما مع الأداة المركبة (فضلا عن ذلك = more over) فإن الواو لاتدل على ربط الاحداث بل بالأحرى على ربط العبارات أقصد الدلالة على مطلق الجمع لحالة إثبات مفترض أو اتصال استمراريتها. ومن ناحية ثانية تستخدم الواو لتغيير موضوع المتوالية وجهتها. وعلى ذلك في جملة [19] وقع التغيير انطلاقا من غياب بيتر عن الحفلة إلى تفسير وقوع الحادث له ؛ وفي [20] من فعل مغادرة لورا باريس إلى إثارة دهشتي، وفي [21] يجوز أن يكون الواو مستعملا لوصل وربط أفعال الكلام المختلفة أي من القبول والرفض. وبهذا الاعتبار يمكن أن نقول إن الواو يربط على وجه التضمن أفعالا إنجازية (أي عدم محاولة بيع الكتاب الان)، وكذلك (عدم محاولة بيع الكتاب في الشهر الموالي) كما يمكن ملاحظة ذلك من استعمال الظرف المخصوص (أيضا).

وبوجه عام قد يستعمل الواو كأداة رابطة غير مباشرة مثلا في تعداد الاحداث التي لاترابط مباشرة، وإنما تقع في أوقات معلومة، وفي مواقف مفترضة، وبالاخص فيما يحكى كل يوم عند الاطفال مثلا :

[22] لقد ذهبنا إلى حديقة الحيوان. وقدمت لنا أمنا الحلوى ولعبنا

3 ـ 3 ـ وشبيه بهذه الملاحظة يمكن أن يطرأ على جملة مبدوءة بالحرف أو (الدالة على الشك) المخالف لمعنى ‹أو› التي تقع متوسطة بين الجمل لفصل الاحداث على التخيير في العوالم الممكنة.

[23] بالطبع لايمكن أن يحضر بيتر. أو لا نعلم أنه يوجد في المستشفى

[24] يلزم أن يكون بيتر مريضا أو ربما كان سكران مرة أخرى

[25] فلنكلم الشرطة في التلفون. أولا، لأنه من الافضل ألا نناديهم.

وبينما كان حرف الواو دالا على صيغة الجمع المطلق فإن حرف ‹أو› يدل على الشك والتردد والتصحيح. ففي [23] لا ينتمي الفصل إلى الاحداث المدلول عليها [212]بل إلى أفعال الكلام المنجزة. فالجملة الاولى تقتضي أن هناك بينة ‹معلومة› على غياب بيتر. إذ أن المتكلم لما تلفظ بالجملة كان له الحق أيضا في أن يحصل له الشك فيما يخص معرفة المخاطب، وإذن يصحح إثباته بسؤاله عما إذا كانت المعرفة المفترضة موجودة بالفعل. وعلى نحو أكثر دقة يجوز أن نفترض بأن ‹أو› تربط من الوجهة التداولية لزوم القضية (إنك تعلم أن بيتر يوجد في المستشفى) بالعبارة (إنك لا تعلم أن بيتر يوجد في المستشفى) على أن مثل هذه الاستعمالات التصحيحية لحرف (أو) تحصل حينما لا يكون المتكلم متأكدا ما إذا كانت شروط إنجاز أفعال الكلام مستوفاة.

وكذلك وبالمثل في [24] فإن (انفصال) الأحداث وحدها يتطلب جملة مركبة حتى أنه يتعين أن [24] يصح أن تعتبر (فصلا) للاستنتاجات من خلال طرفي الاحتمال (وإلا or else) الدال على معنى (أو). وإذا كانت أفعال الكلام تنجز على وجه التحقق، فنحن لا نكاد نتحدث عن الفصل الحقيقي حتى أن الجملة الثانية تكون أيضا ذات طبيعة تصحيحية بواسطة تقديم إمكانية التفسير البديل لحدث ما ؛ ويظهر الاستعمال التصحيحي لحرف أو بوضوح في [25] حيث يكون النصح جائزا أن يبطله نصح آخر على الحقيقة حتى لا ينفذ الفعل المطلوب

3 ـ 4 ـ والأعقد من هذه الادوات ما يقع منها متوسطا بين الجمل المتعارضة الدالة على الاضراب (في معناه النحوي) من نحو لكن، ومع أن، وبالرغم من أن، وغير أن، فتكون الاداة مع أن Although تابعة وتكون غيرها منسوقة، فالاداة لكن تكون للاستدراك، وتقع بين الجمل، وبالرغم من أن yet، وغير أن nevertheless لها صدر الجملة في حال الظرفية.

وينبغي أن نلاحظ أولا وقبل كل شيء بأن أنواع أدوات الربط من هذا القبيل لا يكون لها دائما نفس المعنى، فقد تدل أداة الاستدراك (لكن) على ① نتيجة متوقعة و ② على شروط غير مستوفاة، و ③ على تضاد كالحال في قولك،

[26] إن جون رجل غني، لكنه لم يدفع ثمن كأس النبيذ.

[27] نود لو نذهب إلى السينما، لكن ليس لنا نقود.

[28] إنه لم يطلب كأس خمر، ولكنه طلب كأس نبيذ.

وأيضا يمكن أن تستعمل الأداتان مع أن، وبالرغم من أن، في المعنى الأول لحرف الاستدراك (لكن) أعني كنتيجة غير متوقعة. وتبين الجمل الآتية نوع تغيير في صفة القبول أو في المعنى.

[29] ومع أنه لا توجد لدينا نقود، فنحن نريد أن نذهب إلى السينما.

[30] إنه لم يطلب الخمر، غير أنه طلب نبيذا.

والجمل المتعارضة على خلاف المتعاطفة والتعليلية لا يمكن أن يعبر عنها بعطف الجمل وحدها.

[31] إن جون رجل غني، إنه لم يدفع ثمن كأس النبيذ.

وهذا يعني بوجه عام أن ترك العطف (الوصل بالمعنى المنطقي) يمكن أن يستخدم إما للتعبير عن التتابع الطبيعي للاحداث كعلاقة علية واشتراك في الوقوع، وأما لمتوالية طبيعية لأفعال الكلام في حال الاثبات والتفسير ومطلق الجمع (في الوصل) أو الاستنتاج.

فما هي أنواع الفروق الموجودة بين الاستدراك (لكن) الذي يقع متوسطا بين الجمل والأداة (yet غير أن) حينما يكون لهما نفس معنى (النتيجة غير المتوقعة) ؟ ويبدو أن أحد الفوارق تكون كالآتي، وإن كانت حدوسنا في هذه الامور ضعيفة، فلفظ لكن يربط أساساً حدثين قد يكونان من حيث هما كذلك غير مناسبين لسبب أو آخر، على معنى أن الحدث التالي هو (استثناء) من النتائج العادية للحدث الأول. 213

[32] إنه ذكي جدا، لكنه لم ينجح في البرهنة على النظرية

ويصدق نفس الأمر على العلاقات الموجودة بين الاحداث العامة

[33] إن كأس الزجاج دقيق جدا، لكنه غير قابل للانكسار

وفضلا عن ذلك فنحن نستعمل لفظ yet في هذه الاحوال ليس فقط عندما يكون حدث ما غير مناسب ولا متفق مع آخر لعلة فيزيائية أو غيرها بل وأيضا عندما تكون المعرفة المتحققة غير ملائمة للتوقعات التي يفترض المخاطب حصولها عند المتكلم.

[34] إنه لا يستطيع أن يصطاد سمكة ؛ غير أنه اصطاد سمك الكركي.
[35] إن بيتر رجل مريض، غير أنه حضر الاجتماع.

والمتكلم في هذه الأمثلة يذكر الأحداث التي وقعت إلا أنها لم تكن متوقعة أي أن مثل أدوات الربط هذه قد تدل على أوضاع القضية وهيأتها أكثر من دلالتها على العلاقات الموجودة بين الاحداث. وهذه الطبيعة التداولية للأداتين غير أن yet، وبالرغم من أن nevertheless قد تظهر كذلك في الحوار :

[36] الأول : إن زجاج هذا الكأس رقيق جدا
الثاني : غير أنه لا يقبل الانكسار.

وقد نستعمل أيضا في مثل هذه الحالات جملة مصدرة بالحرف (لكن)، وغلبا ما يتبعها المركب (غير أن) وتقوم وظيفتها في إنكار أو نقض توقعات تستلزمها عبارات متكلم متقدم سابق. والتعارض / الاضراب مثله مثل سائر أدوات الربط التداولية يمكن أن تتصف به متواليات أفعال الكلام.

4 ـ متواليات أفعال الكلام

4 ـ 1 ـ وفي تحليلنا لضروب الاختلاف بين الجمل المركبة والمتواليات التي تتكافؤ من الوجهة السيمانطيقية، وما يطابق أوجه الاختلاف في استعمال أدوات الربط، كنا قد لاحظنا عددا من القيود مما يتطلب استعمال المتواليات بدلا من استخدام الجمل المركبة. وكذلك العكس. وأحد هذه الشروط قد كشف على أن الجمل الجديدة، وبعض أدوات الربط إنما تدل على متواليات أفعال الكلام المخصوصة، مثلا فإن الحكم المثبت (الاثبات والتقرير) قد يتبعه تفسير أو إضافة معنى زائد كما يتبع الاثبات تصحيحا أو خيارا بديلا أو قد يعقبه حكم مثبت إنكارا أو تناقضا.

وبوجه عام يمكن الاحتجاج بأن حدود الجملة تكون مناسبة بوجه خاص لأن تدل على الحدود الفاصلة بين أفعال الكلام. وعلى ذلك في بادئ الرأي، يشبه أن يكون هذا الافتراض غير منسجم مع الامثلة التي يتم فيها إنجاز فعل الكلام ظاهريا بواسطة عبارة واحدة.

[37] سأعطيك نقودا، إلا أنك لا تستحقها

[38] إني لا أريد أن أسافر في هذه اللحظة إلى إيطاليا، لأن الطقس هناك رديء للغاية.

214

ونجد الحكم في [37] قائما في إنجاز الوعد ثم يعقب بتقرير عدم الاستحقاق، بينما نجد في [38] إيماء إلى النصح مصحوبا بتقرير وإثبات.

ومن ناحية أخرى هناك أمثلة لا تظهر فيها أفعال الكلام سهلة الانجاز بواسطة ظاهر جملة واحدة (أو عبارة جملة واحدة) ؛

[39] إن الطقس بارد هنا، ومن فضلك أغلق الباب

[40] ولأني منهمك في العمل، فالزم الصمت

[41] ولأني ليست لدي ساعة، فكم هي الساعة الآن ؟

والسبب الذي جعل [39 ـ 40] غير مقبولة هو أن أداة الربط المستعملة يوجد لها تأويل سيمانطيقي ؛ إذ هي تربط أحداثا مشارا إليها. وإن كان مثل هذا الربط لايوجد في هذه الجمل فكوني شاعرا بالبرد وكونك مغلقا للنافذة، وكوني منهمكا في العمل، ولزومك الصمت، وعدم وجود ساعة لدي، وتذكيرك إياي بها، كل هذه أحداث لا تترابط على نحو مباشر، وبالأولى كما ينبغي أن نقول، فإن كوني شاعرا بالبرد هو شرط لصياغة الأمر أو الطلب، وكوني منهمكا هو شرط[8] في اصدار الأمر والطلب. وعدم تملكي للساعة جعلني واضعا السؤال مستفهما عنها. وهذا يعني أن فعل الكلام الأول يهيء وجود شرط فعل كلام تال بأفضل نحو مما تكون القضية شرط للتأويل ولاقتضاء ترتب قضية في متواليةما . وفي جميع الاحوال فإن الاثبات (أو الحكم) الأول يقدم تعليلا للطلب والأمر أو الاستفهام. وإذن ما نحتاج إليه هو أدوات ربط الجملة الاولية التداولية أو مجرد جمل جديدة من نحو [39 ـ 41]. والنتيجة التي نستخلصها من هذه الامثلة هي أن كل تغيير في قوة فعل الكلام يقتضي عبارة لجملة جديدة وينبغي أن نورد أمثلة مضادة لمثل [37] و [38] ولنعتبر أيضا

[42] من فضلك أغلق الباب، وأطفأ جهاز التسخين

[43] من فضلك أغلق الباب، ومن فضلك أطفأ جهاز التسخين

[44] من فضلك أغلق الباب، أو من فضلك أطفأ جهاز التسخين

والإشكال هو : هل هذا فعل واحد من أفعال الكلام أو اثنان ؟ وبناء على ذلك فإننا مع جمل من نحو [42] ننجز طلبا واحدا فقط أعني أن القيام بأمرين يمكن أن يستنتج من عدم مناسبة [43] و[44]. فإذا كان لدينا نوعان من الطلب فإن تكرار صيغة (من فضلك) يجوز أن يكون سائغا مقبولا. وكذلك وبالمثل في حال الفصل فنحن ننجز طلبا واحدا أعني أن المستمع ينفذ فعلا واحدا من اختيارين بديلين. وهكذا الحال في [37]، فإن الجملة الثانية لم يقصد بها أوليا نقض الوعد، وإنما بالأولى تشير إلى شرط عادي (لعدم) تحقيق الوعد. وفي [38] فإن حالة الطقس ذاتها تشكل شرطا لانتفاء السفر إلى إيطاليا، ولا نقصد أولا إسداء النصح، وفي الحقيقة إني لم أعلل لاسداء النصح، وإنما قدمت سببا للمستمع وهو لماذا بعض

الافعال لا يمكن الشروع فيها ؛ وبطبيعة الامور، فإن معرفة هذه الشروط أو الاسباب تكون عنصرا ضروريا للنصائح المناسبة غير أن [38] ليست حكما تقريريا عندما يتلفظ بها، وإنما عدت جزءا من النصح تماما كما عدت [37] وعداً.

4 ـ 2 ـ وحتى نتمكن من أن نضع قاعدة سليمة لمثل هذه الافتراضات ينبغي أن نفحص بامعان طبيعة متواليات أفعال الكلام. وفي نظرية فعل الكلام كنا سلمنا بوجود أفعال كلام مفردة ومركبة. وأيضا يمكن أن نسمي هذه الاخيرة إما مؤلفة أعني أنها تقوم على عناصر الافعال المكونة من نفس المستوى وإما معقدة أي إذا صار جزء أو أجزاء داخلة في عناصر الافعال الكبرى، مثلا كفعل مساعد، وتؤول متوالية الافعال كفعل واحد إذا صح تعيين غرض كلي واحد أو هدف واحد. وعلى أعلى مستوى عام فإن هذا الفعل قد يصير بدوره شرطا أو نتيجة لأفعال أخرى. وفي أحوال غير هذه نتحدث فقط عن متواليات الافعال.

وقد تصدق نفس ضروب التمييز هذه على الافعال الكلامية : فقد تكون لدينا متواليات من أفعال الكلام إلا أن بعضها يمكن أن يؤول كفعل كلام واحد يتقوم من عناصر كثيرة أو من أفعال مساعدة وسنتحدث في الفصل القادم أيضا عن أفعال الكلام الشمولية الكبرى أي فعل الكلام الكلي الذي ينجز بواسطة عبارة لخطاب كلي وينفذ بواسطة متوالية من أفعال الكلام المختلفة على وجه الاحتمال.

ولنتعرض لبعض أمثلة أفعال الكلام المركبة

[45] من فضلك أغلق الباب، إني أشعر بالبرد

[46] لقد فعلت كل ما في وسعك وسأعطيك دراجة جديدة

[47] يوجد بيتر في المستشفى. لقد أخبرني بذلك هاري

ويجوز أن نتمسك بأن [45] لم يقصد بها في الأصل الحكم على حالتي الصحية (الفيزيائية) وإنما المقصود إظهار عرض أو طلب، وإن كان لا يمكن إنكار أن العبارة من الجملة الثانية من [45] تعد حكما مثبتا. وعلى ذلك فيما يخص جملة [45] ككل إن أولت كعرض، فإن ثبوت الحكم فيها ينبغي أن يكون بمعنى ما جزءاً من العرض. وحتى تكون أصناف العرض أو الطلب مناسبة الاعتبار ينبغي أن تكون مشعرة على معنى أن تكون معللة الدواعي بحيث إن استيفاء الفعل المطلوب من المستمع يستوفي في ذات الوقت رغبة المتكلم. إذ بتسويغ غرضي وتبريره، فإنني أجعله أكثر قبولا ومطابقة لمقتضى الحال بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ، إذ احتمال أن المستمع يمكن أن يذعن لعرضي يزداد قوة (9) وفي بعض السياقات التي يتطلب فيها مراعاة الآداب يكون مثل ذلك التبرير والتسويغ لفعل الكلام جوهريا. وكذلك وبالمثل تكون جمله [46] معناها في الاصل معنى الوعد لا الحكم التقريري. وقبل

كل شيء فقد كان المستمع يعلم أنه بذل ما في وسعه، فلم يكن هناك من داع لان يخبر بذلك ؛ وإذن فإن الجملة الاولى تؤدي وظيفة التقدير والاعتراف بالاستحقاق الذي يقدمه المتكلم للمخاطب، وبواسطة ذلك وضع المتكلم ما يشبه التزاما إزاء المستمع. ولما تم إنجاز هذا الشرط صار المستمع قادرا على أن يصيغ وعدا. ومرة أخرى فإن إثبات هذا الحكم إنما استعمل للتعبير عن جزء من شروط الوعد أعني التزام المتكلم.

ولمثال علة [47] خاصية مختلفة. وهذا الحكم منظورا إليه ككل قد يقوم بدور التقرير والاثبات (ذلك أن بيتر يوجد في المستشفى) إلا أنه إثبات مكون من حكمين تقريريين. وكون هاري أخبرني بذلك، فأمر قليل الاهمية على وجه الاحتمال. غير أن ضروب الاثبات تحتاج هي أيضا إلى تبرير وتسويغ. وذلك أن مصدر معرفتنا ينبغي أن يكون موثوقا به، وإذا اقتضت الضرورة ينبغي أن يكون معلوما. وعلاوة على ذلك فإن ملاحظتنا المباشرة، واستدلالنا وأساس معرفتنا، كل ذلك معلومات تؤخذ من الآخرين. والاثبات الثاني من جملة [47] يحدد مصدر معلومات مما يبرر الحكم الأول. وكلما كان المصدر أكثر ثقة كلما كانت درجة تصديق الحكم المثبت عليه عالية.

216 ففي الأمثلة الثلاثة إذن توجد لدينا أفعال كلام أعني ضروب الحكم المثبت التقريري مما يمكن أن يؤدي إلى حدما وظيفة شرط أو جزء أو قاعدة لفعل كلام آخر، إلا أنه ينبغي من ناحية أخرى تخصيص ما إذا كان فعل الكلام منظورا إليه في كليته مركبا أو معقدا أي ما إذا كانت ضروب الحكم التقريري ذات عناصر جوهرية أو ما إذا كانت أفعال الكلام مساعدة (معينة) على وجود فعل كلام (رئيسي) (10).

ومع أن الفارق بين الافعال الجزئية المكونة والافعال المساعدة ليس دائما فارقا واضحا، فإنه ينبغي أن نقول إن التعليل في جملة [45] عنصر مكون للعرض أو الطلب، وفي بعض السياقات قد يكون عنصرا أساسيا لانه يعبر عن شرط جوهري لفعل الطلب أعني كأن يكون لنا أمل أو رغبة في ذلك وبوجه خاص فإن الجملة - إني أشعر بالبرد - قد تستعمل منفردة كما لو كانت فعلا كلاميا مباشرا أقصد كطلب لإغلاق النافذة، باعتبار حال السياق المناسب. وبالعكس يبدو أن الحكم المثبت الثاني من [47] له وظيفة مساعدة ؛ إذ يدل على الكيفية التي حصلت بها المعلومات وكذلك كيف كونت حكما تقريريا آخر، وإن كان هو ذاته ليس جزءا من الأول كالحال مثلا في الشرط المصرح به في نحو (أريد منك أن تعرف أن ق) مما هو مبين في :

[48] يوجد بيتر في المستشفى. وأعتقد أنك تريد أن تعرف ذلك.

حيث إن الحكم الثاني يقدم تعليلا مسوغا لعقد الحكم الأول : وهو أن الفائدة المفترضة تكون جوهرية بالنسبة للمعلومات.

على أن جملة [46] تطرح أصعب إشكال، على معنى أن الجملة الاولى تعبر عن تعليل لإعطاء الوعد، وفي ذات الوقت تستوفي شرطا تمهيديا لأصناف الوعود أي أن المتكلم يوجد في حال الاعتراف بالجميل إما منة منه أو إعجابا. وفوق ذلك فإنه بالرغم من أن الثناء المسبق قد يكون شرطا كافيا لانشاء سياق التعهد والوعد بشيء ما، ومن المؤكد أنه ليس ضروريا. ومن ناحية أخرى فقد أجدني في نهاية الأمر، واعدا بأن أفعل شيئا لصالح أحد الناس، إذا كان فعلي ذلك يفيد المخاطب. وهذا يعني أن الحكم الثاني في المثال الآتي قد يستعمل للتعبير عن جزء من الشروط الخاصة بإنجاز الوعد.

[49] سأعطيك دراجة. إنك تحتاج إلى واحدة.

وطوال هذا المسلك في الاستدلال تبين أن [46] تشكل فعلا كلاميا معقدا يهيء الحكم الأول فيه الحكم الثاني، وفوق ذلك يمكن الاحتجاج أيضا بأن [46] ليست فعلا كلاميا على الاطلاق بل متوالية مخصوصة أعني مكونة من التقدير والثناء والوعد المترتب عنه إن أراد المتكلم أن يثني على المخاطب وأن يبرم الوعد معا.

ثم إن ضروب التمييز المفعولة إنما كانت غاية في الدقة والخفاء على وجه لايمكن إنكاره. إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالنا بأن بنية قوى فعل الكلام والاشتراك في القيام بالفعل قد تكون لها بوجه عام خواص تتشابه من كل وجه مع خواص بنية القضية. ولا تكاد أفعال الكلام على بساطتها يترتب بعضها عن بعض، فمتواليات أفعال الكلام يمكن أن توجد كفعل واحد، وقد يكون بعضها له مرتبة ثانية باعتبار أفعال أخرى، أعني قد تكون لها الصفة التمهيدية أو المساعدة. وفي حال تلفظي بمتواليات من نحو [45] في موقف متصل مثلا، فقد أقصد في الأصل وفي بادئ الرأي بأن بعض الناس يتعين عليهم أن يغلقوا النافذة من أجلي (نظرا لاني لم أتمكن من إغلاقها بنفسي) لا أن أخبرهم بأني أشعر بالبرد، لأن رفيقي الراكب إذا كان غريبا لا يهمه قط ما إذا كنت أشعر بالبرد أم لا. وذلك أن الحكم بكوني أشعر بالبرد يؤدي وظيفة التعليل لأحداث فعل كلام أخرى أعني العرض أو الطلب.

4 ـ 3 ـ ومع إدراج هذه الافتراضات النظرية حول بنية متواليات أفعال الكلام ينبغي أن نرجع إلى مقابلة الجملة بمسألة المتوالية ونحاول أن نجيب عن سؤال ما إذا كان يمكن أن نعد ظاهر الجمل المتلفظ بها من نحو [37] و [38] فعلا كلاميا مفردا أو مركبا أو نعده متوالية من أفعال الكلام.

وفيما يخص [37] فنحن نستطيع أن نقول على الاقل حتى ولو كانت العبارة من الجملة الثانية فعلا كلاميا منفصلا أعني حكما مثبتا، ولم يصح أن يكون تمهيديا

أو مساعدا، وإلا كان جزءا من وعد تحققه عبارة الجملة الأولى، وعلى أكثر تقدير يمكن أن نأخذ تلك الجملة على أنها وصف للوعد (وأيضا ينبغي أن نقارن هذا الكلام بالوعود المشروطة كما سيرد فيما يلي) فلو كانت لنا جهة ؛

[50] لقد حصلت على المال، ولكنك لا تستحقه

لامكن أن تكون لنا نفس الملابسات المستحضرة إلا أنها في ذات الوقت تشبه أن تكون حكما على حدث (ويكون الحدث الأول معلوما للمخاطب عرضا) ومن ثم نستطيع أن نقول عن [37] بأنه يوجد فيها وعد ما، إلا أنه يأخذ الجملة المركبة، والتي تمثل حدثا مركبا، كما لو كان هذا الوعد احتجاجا فيها أعني أني أعطيك المال في عالم ممكن يتعلق عادة (بما أنت أهل له)، وفضلا عن ذلك يشبه أن تكون هذه المحاولة للحل أكثر قبولا في حال ما إذا كانت جملة التعارض تابعة من نحو :

[51] مع أنك لا تستحق المال، فسأعطيكه.

وتكون الجملة الاولى من الوجهة التداولية مقتضاة، ومن ثم لا تشكل حكما منفردا. ومن أجل ذلك قدم الوعد في عبارة مكونة من جملة معقدة. وعلى نحو مماثل فيما يخص [38] قد أعطيت جزءا من النصح، أعني عدم الذهاب إلى إيطاليا بسبب رداءة أحوال الطقس مما يعني أن النصح انبنى على قضية مرئية. غير أن المسألة هنا تقوم في أن الجملة التابعة تنطوي على (معلومات جديدة) أعني مسند الجملة، إلا أنه في ذات الوقت لا يمكن أن تكون الجملة الاولى مقتضاة من الوجهة التداولية، لانها تنطوي على النصح. وهو أيضا أمر جديد وعلى ذلك فقد زدنا مسألة إضافية أعني أن ما يتصل بالعلاقات بين المسند إليه ـ المسند أو الاقتضاء ـ الحكم المثبت من ناحية أولى ومن أفعال الكلام (المركب)، من ناحية ثانية. وسنولي هذه المسألة انتباها مخصوصا فيما يلي

4 ـ 4 ـ ومحل الخلاف كمسألة مخصوصة هو وضع قوة فعل الكلام للجمل الشرطية مثلا

[52] أ : فإذا ذهبت إلى إيطاليا هذا الصيف فسأرسل إليك صورة تذكارية

ب : فإذا ذهبت أنت إلى إيطاليا هذا الصيف فإنه يجب أن تزورسان جيمينانوSan Gimignano

وتعد عبارة من نحو هذه الجمل وعدا مشروطا من نصح مشروط على التوالي، إلا أن هذه التعابير قد تكون مطلقة، وإذن من الجائز أن يفهم منها أنها تعني أن الوعد أو إسداء النصح إنما ينجز فقط إذا استوفيت جمل الشرط. وفي كلتا الحالتين [218] فإن عبارة الجملة الشرطية تعتد كما لو كانت وعدا مخصوصا أو جزءا من نصح. إلا أن مجال صحة الوعد فقط هو محل التقييد أني أرسل صورة تذكارية فقط في

تلك العوالم الممكنة التي يحددها قولي : [(إني أذهب إلى إيطاليا هذا الصيف)] - كعوالم ممكنة. ونفس الامر يصدق على النصح. وإذن فإن الجملة الشرطية المقرونة بأداة «إذا» لا تنتسب إلى فعل الكلام بل إلى الافعال الراجعة إلى الجمل الرئيسية أعني من وجهة نظر كونها ضرورية أو شرطا كافيا لحصول تلك الافعال.

ثم إن هذا الموقف هو إلى حدما شبيه بحال العبارات المواجهة مثلاً (ربما أرسل إليك صورة تذكارية.) ، فهذه جملة قد تعد أيضا(11) وعداً، إلا أن مجال صحتها مقيد محصور في عالم ممكن واحد، وفي الحقيقة فإن الاستيفاء الواقعي للافعال المشار إليها لا يؤثر على تعديل أو تصحيح إنجاز قوى أفعال الكلام. فقد أبرم وعدا حتى وإن لم أستطع تنفيذه لهذا السبب أو ذاك. والشرط الضروري هو أني حين صغت الوعد، كنت أعتقد صادقا أني سوف أتمكن من إنجازه، وعلى ذلك فإنه بالنسبة للجمل الشرطية والمواجهات قد أعد وعدا صادقا، ولكن ليس لمجرد أن أفعل (أ)، وإنما أفعل هذا الفعل (أ) في ع ي أو ع ب.

ومع أن هذه الصياغة : (إذا كان ...... فإن ......) هي أداة ربط مخصوصة، فقد تحمل صفة صياغة المواجهة، وأنها بذلك ليست تقع على وجه الضبط بين الجمل والعبارات. إذ التأكيد على هذه الاداة (إذا) (وقد يسبقها أحيانا عبارة على الأقل، أعني أن ـ) يمكن أن يستعمل في صدر الجملة التالية لغرض تقييد مجال صحة ما وعدت به العبارة لجملة سابقة مثلا :

[53] سأرسل إليك هذا الصيف صورة تذكارية، على الأقل إذا ذهبت إلى إيطاليا.

ومرة أخرى فإن أداة الربط هنا لم تدخل لمجرد تقييد سيمانطيقي ؛ وإنما أجريت في ذات الوقت مجرى أداة الربط التداولية موصلة الوعد مما يمكن أن يقع عليه من تعديل أو تصحيح أو تخصيص.

وعلى ذلك فقوى أفعال الكلام الموصولة بأداة الشرط تلقى بعض الضوء على مسألتنا السابقة المتعلقة بوضع أو حال قوة فعل الكلام للجمل المركبة. وعلى ذلك فكما أشرنا من قبل فإن الجملة التعليلية [38] المسبوقة بحرف التعليل (لأن) تخصص السبب الذي من أجله أعطي النصح (وهو عدم الذهاب إلى إيطاليا). وبالأولى فإن تخصيص مجال صحة إسداء النصح، إن اكتشف معه بأن حالة الطقس لم تكن رديئة في إيطاليا، بحيث كانت المعلومات خاطئة، لم يعد (ملزما) باتباع نصحي ؛ إذ كان يلزمه أن يتبعه فقط في تلك العوالم الممكنة المحددة بطقس عوالم إيطاليا. فإذا كانت لدينا نصيحة متبوعة بحكم مثبت فقد تصدق حتى وإن تبين أن الحكم غير قائم على أساس. ولا أستطيع أن أقنع أحدا من الناس من جراء حال إنجاز فعل ما، من أجل أني أحكم عليه بشيء معين. وبالرغم من ذلك ففي

سياق [38] ينبغي أن يفترض المتكلم بوضوح أن المخاطب لا يعلم حال رداءة الطقس في إيطاليا وإذن بصريح العبارة فنحن لا نزال ندعي أن جملة [38] هي حكم مثبت وعلى هذا ما هي العلاقة الموجودة بين معالجة المعلومات وقوة أفعال الكلام ؟

5 ـ معالجة المعلومات التداولية

5 ـ 1 ـ والفكرة الاساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حال التكلم في بعض السياقات، فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الافعال المجتمعية ؛ وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الافعال، كما هو الحال في إخراج مقاصد أفعال المشاركين [219] والتكلم إنما تتأسس من ناحية أخرى على مجموعة المعلومات ومن ضروب المعرفة والاعتقادات. وأخص خواص السياقات التواصلية هو أن هذه المجموعات تختلف بالنسبة للمتكلم والمخاطب ؛ وإن كانت تتفق في بعض النواحي ؛ وتتغير صورة معرفة المخاطب أثناء التواصل تبعا لأغراض المتكلم تغييرا ملحوظا وفي معنى مبتذل، فنحن عندما نعد أو ننصح إنما نريد أن يعلم المخاطب بأننا نقدم له وعدا ونسدي له نصحا. وهذا العلم أو المعرفة هي ثمرة إخراج وتأويل صحيح لقوة فعل الكلام، وفي ذات الوقت فنحن نريد أن يعلم المخاطب (ما) يحكم به أو ما يكون محكوما به وموجودا، ومنصوحا به، أعني ما هو الأمر والشأن، وما ينبغي أن نفعل أو سنفعل في بعض العوالم الممكنة (وفي معظم الأمر في عالم واحد متحقق). وفي حال تلفظي بالجملة (جون هو مريض) فإني أعبر عن مضمون تصور القضية (وهو أن جون مريض). وفي حال قيامي بذلك أنجز فعلا ذا حالة مرجعية إن أنا قد أشرت إلى أن جون هو (الآن) مريض، وعلى ما رأينا فهذه الأفعال المعقدة تتصف إلى حد ما بصفة مجتمعية كأن أقصد إلى أن أبين بأني حاصل على هذه المعرفة المخصوصة بصدد هذا الحدث المعلوم. وطالما حدث لهذا المخاطب ـ الملاحظ أيضا هذه المعرفة، فقد يكون هناك شيء أكثر من ذلك البيان الذي أخبر به، ولا شيء يتغير وراء ما فهمه مخاطبي من كوني حاصلا على بعض تلك المعرفة. وتكتسب أفعالي السيمانطيقية وظيفة تداولية إذا ما كونت افتراضا إضافيا فحواه أن المخاطب لا يملك معرفة معينة (حول العالم وحول أحوالي الداخلية). وإذا ما حصل غرض في تغيير معرفة مخاطبي نتيجة لتأويل فعلي السيمانطيقي (معني وإحالة) مما عبرت به عن معرفتي وحالتي (النفسية) الداخلية. حتى إذا تحقق هذا الغرض أنجزت فعلا تواصليا ناجحا أستطيع بفضله أن أضيف شيئا لمعرفة مخاطبي مما تتضمنه قضية ما من معلومات (12).

5 ـ 2 ـ وتعتبر هذه الصورة التي رسمناها مشهورة جدا، إلا أننا كلما حاولنا أن نحلل على وجه التفصيل مثل هذه الافعال التواصلية ثارت مسائل عديدة. وفي

الفصول السابقة كنا صادفنا صعوبة في أن نميز داخل الجملة المعلومات (القديمة) عن المعلومات الجديدة. وضروب المسند إليه عن أصناف المسند. وفي جملة بسيطة من نحو (جون هو مريض) مع تنغيم وترنم عادي يشبه أن يكون إعرابها صريحا. فلفظ جون هو المسند إليه أو أن هذا اللفظ يعبر عن المسند إليه الذي نطلق عليه لفظ (المتغير) وهو يحيل إلى مرجع معلوم، في حين أن المركب (هو مريض) يقوم مقام المسند ويرجع إلى خاصية معهودة عند جون.

وعلاوة على ذلك فقد افترضنا أن المعلومات قد تسند إلى جزء قضية حتى أن المعلومات الجديدة قد تتحصل على الحقيقة في نحو (جون هو مريض) أو ربما في نحو (أ هو مريض) إذا كان اسم جون مذكورا من قبل في التحاور ؛ وإذا كان أ = جون . ومهما يكن الأمر فإن جون لم يقع تعريفه على وجه المطابقة. ولم تقع الاحالة إليه على وجه مخصوص فحسب وإنما هو يدل في ذات الوقت على أي شيء تحمل الجملة أو الخطاب.

وعلى وجه الفرض والتقدير، فإن هذا يعني، من الوجهة الادراكية أن جزءاً مما لنا في ذهننا من معرفة عن جون قد نشط لاشتمال هذا الجزء على معرفة عامة وعرضية، وعلى اعتقادات حول جون وعلى ذلك فإن المعلومات الجديدة (جون هو الآن مريض) يمكن أن تضيف شيئا إلى معرفتنا الواقعية عن جون.

220 وإذا حصل هذا التغيير الابيستيمي تبعا لأغراض المتكلم، ومن خلال تأويل العبارة المتلفظ بها، فنحن نجزم بأن ذلك التغيير هو نتيجة للفعل التداولي الاساسي القائم على الحكم المثبت.

وإلى حد ما، فإن الأعقد من كل ذلك، هو الموقف المتعلق بالجمل المركبة مثلا [ولأن جون مريض، فهو لا يستطيع أن يحضر الليلة]. والإشكال هو : هل هذه الجملة في كليتها، عندما حصل التلفظ بعبارتها في سياق مناسب تعتد هي كذلك حكما أم ما يعتد حكما هو الجملة الثانية فقط ؟ ويصير الاشكال في هذه الحالة الأخيرة كالتالي : أي فعل تنجزه عبارة الجملة الأولى ؟ فإن كنا افترضنا قبل هذا بالنسبة لمثل هذه الجمل أن القضية المتضمنة للجملة الاولى (هي من الوجهة التداولية مقتضاة) بواسطة ظاهر عبارة الجملة، فإننا كنا نعني بذلك أن القضية قد توجد من قبل ضمن صورة المعرفة في ذهن المخاطب تبعا لاعتقاد المتكلم. ويترتب عن ذلك ان اتبعنا وصفنا للحكم المثبت آنفا أننا لا نحتاج إلى إثبات حكم ما حتى يعلم المخاطب ذلك الحدث. والقول بأن القضية قد يعبر عنها بالرغم من ذلك في مثال مقدر مفترض يؤدي إلى القول بأن تكون للقضية ذاتها تبعا لذلك، وظيفة تداولية أخرى. وتقريبا على نفس النحو كما نقول : إن المسند إليه يشير إلى ما

يتعلق به الحكم، كذلك فإن كل جملة تابعة (تدل) على حصول معرفة ينبغي أن تندرج فيها المعلومات الجديدة وعلى نفس النهج، فإن التعبير عن مثل هذه القضية الأولى يعتد إحالة مرجعية (لموضوع) معلوم أعني لوجود حدث في عالم ممكن. و«حول» هذا الحدث، إن صح التعبير يمكن أن نقول إذن : إنه قد تسبب في وجود حدث آخر لم يكن معلوما عند المخاصب. ولذلك فنحن نحتاج إلى إثبات حكم حول هذا الحدث حتى نخبر به المخاطب. وكذلك وبالمثل نحتاج أيضا إلى إيجاد حكم حتى نخبره بأن هذا الحدث الثاني (لا يستطيع جون أن يحضر الليلة) هو نتيجة للحدث الأول (جون هو مريض).

وفي هذا الموضع من احتجاجنا نستطيع أن نختار طريقين : فأما أن نقول عن مثالنا : إن حدثين جديدين صارا معلومين، ومن ثم يصير نوعان من الحكم ضروريين، ومن الجائز أن يصاغ هذان النوعان في حكم مركب، وإما أن نقول إننا نجعل وجود هذين الحدثين الجديدين معلوما، ومن الجائز أن يؤلفا حدثا (مركبا) واحدا بواسطة حكم واحد.

وكافتراض عملي، فإننا نختار الطريق الثاني : فالتلفظ بجملة مركبة من هذا النوع هو حكم واحد، وإلا احتجنا إلى إثبات أحكام عند كل معلومة جديدة من جملة ما. فالجملة (قبل بيتر فتاة) حين التلفظ بها يمكن، حسب تحليل قضوي ذري، أن نؤلف عدة أحكام ؛ منها أن بيتر قبل بعض الناس، وأن هذا البعض هو فتاة، وأن حصول هذه القبلة وقعت في عالم منته ماض ... وغير ذلك وبطبيعة الأمور فإن مثل هذه القضايا يمكن التعبير عنها، ومن ثم يمكن أن نثبت حكمها جملة جملة على وجه منفصل. فإن كنا شددنا وأكدنا بقوة على الاسم (الفتاة)، فنحن نفترض وجود قضايا أخرى ذرية معلومة غير (تلك التي قبل فيها بيتر الفتاة). وقياسا على ذلك فنحن نأخذ الجملة (ق تسبب في وجود ك) على أنها قضية تشير إلى حدث واحد أعني أن هناك حدثين يوجدان في علاقة معينة تقتضي حكما واحدا وبعبارة أخرى بتاويلنا لحكم واحد قد نكتسب بالاضافة إلى ذلك، معرفة حول أحداث كثيرة موجودة في العالم، لأنه من قضية ما يمكن أن نستنتج قضايا أخرى.

والإشكال هو ما إذا كانت جملتنا الواحدة = التماسنا حكما واحدا لها، تتنزل هي أيضا منزلة استيفاء الجملة المركبة مثلا (كان جون مريضا، لذلك ذهب إلى فراشه). وعلى خلاف التنظير والتمثيل بالجملة التابعة والمقتضاة من الجهة التداولية، لا توجد معلومات متضمنة في معرفة المخاطب تمكنه من ربط الجزء الثاني من الجملة. وفي الحقيقة فإن المخاطب لم يعلم بعد ماإذ كان جون مريضا ولذلك لا يستطيع قط أن يؤول على نحو مناسب الجملة الثانية بدون معرفة فحوى الجملة

221

الاولى. وإذن فنحن نميل إلى أن نعتبر التلفظ بالعبارة الأولى كما لو كان حكما خاصا. وحالما تكتسب هذه المعرفة (ويحصل متعلق المسند إليه، مثلا، جون، وصفة المرض ...) يمكن إيقاع الحكم الثاني بالقياس إلى هذه المعرفة، أعني أن الحدث الاول تكون له نتيجة محددة. وعلى خلاف القضايا الذرية المشار إليها آنفا تكون القضية الاولى هنا هي ما يمكن أن نطلق عليه (العالم المتعين)، إذ تحدد مجموعة العوالم التي ينبغي أن تؤول فيها القضية الثانية من جهة نوعها أنها ينبغي أن تعامل هنا أيضا معاملة الاحكام المستقلة. مثلا إذا كان مرض جون أو كونه في فراشه مناسبا من جهة السياق. وإذن يمكن أن نستنتج بأنه بالنسبة للجمل المركبة من هذا القبيل، يكون لنا حكم واحد مركب. وكان هذا الحكم مركبا، لانه يتألف (على الاقل) من حكمين يكونان معا جوهريين للحكم الاصلي : (... بجعله يذهب إلى الفراش) لأن المعرفة المقتضاة لا توجد متاحة في ذاكرة المخاطب.

5 ـ 3 ـ وبينما تبين، كما عرفنا ذلك، أن الحكم هو عبارة عن قوة فعل الكلام، يبدو أن الاقتضاء أو حال إنجاز الاقتضاء لا يستند إلى فعل كلام ما إذ لا يوجد تغيير تواصلي مقصود حصل في المخاطب نتيجة (فعل الاقتضاء) الذي هو بالأولى فعل ذهني، أعني افتراض وتقدير ما في ذهن المخاطب من معرفة، وبطبيعة الأمور فإن مثل هذا الافتراض يمكن أن يعبر عنه بوسائل لسانية مختلفة. إلا أن هذه المعرفة القائمة على تقدير الحدث وافتراضه ليست من الوجهة التداولية مختلفة تمام الاختلاف عن افتراض ما يتعلق بالموضوع من معرفة. وبهذا المعنى فإن الفرض والتقدير قد اعتيد استعمالهما في أي جزء من فعل قضوي أو سيمانطيقي. وبطبيعة الامور فنحن نستطيع أن نعطي من الصيغ التداولية، قلت أو كثرت، لدعم هذا الاستدلال بواسطة قولنا إن معرفة المتكلمين والمخاطبين تكون مقتضاة ونحن نستطيع أن نجعل من تلك المعرفة قوة فعل كلامي، إذا أراد المتكلم أن ينجز الفعل على وجه يعلم به المخاطب أن للمتكلم بعض المعلومات، إلا أنه في هذه الحالة يحصل أن يتحد فعل الحكم والاثبات. ولما كان الاقتضاء مخالفا بل مناقضا لخصوص قوة أفعال الكلام التداولية. ولم توجد له، كفعل مفترض أو مقدر، أية أغراض واضحة محددة باعتبار نتائج التغيرات الحادثة في المخاطب (من حيث تمايزها عن التغيرات الحاصلة بواسطة الاحكام).

وتبعا لهذه الحجة، فنحن لم نعد نتحدث عن مناسبة حكم ـ اقتضاء الجمل أو العبارات المتلفظ بها (13). فأولا وقبل كل شيء، إن حال الاقتضاء، إن كان هذا فعلا على الاطلاق، واقع على المعنى السيمانطيقي، في حين أن الحكم راجع إلى الفعل التداولي، وثانيا إن فعل الحكم ينبني على الجملة ككل، لا على جزء المعلومات (الجديدة) من الجملة.

وفضلا عن ذلك، فإن مثل هذه المناسبة الثنائية للجمل يشبه أن تكون مفيدة عندما نراعي الفرق بين المعلومات القديمة والحديثة من كل جملة جملة، وفي هذه الحالة نحتاج إلى إدخال مصطلح آخر لإدراج معلومات جديدة، أقصد مصطلح (الاندراج) ذاته، في حين أن حال الاقتضاء هو فعل واقع على الاشياء المعلومة، والاحداث المتعارفة المعهودة. وفعل الاندراج يمكن، على نحو مماثل، أن ينتسب إلى أشياء جديدة، وإلى خواص جديدة لأشياء قديمة، وإلى أحداث جديدة. وبوجه عام فإن تمييز اندراج حال الاقتضاء قد يعبر عنه أيضا من الوجهة النحوية أو بطريق آخر يستنتج من معلومات موجودة مثلا قد يلزم عن جمل سابقة في الخطاب. وإذن فإن قوة فعل الكلام المتعلقة بالحكم هي طريق الاخبار، والاعلام التداولي المنوط باستعمال هذه المعلومات السيمانطيقية لغاية إحداث تغيير معرفي ايبستمي بحيث تكون مجموعة القضايا المستنتجة عن الاقتضاء مصرحة بما هو متضمن في مجموعة القضايا المندرجة المدخلة.

222

وينبغي التأكيد على أن هذه الاقتراحات ما هي إلا محاولات مؤقتة ويقصد بها التنبيه على بعض الصعوبات التداولية المتضمنة في التمييز المتعارف للحكم ـ الاقتضاء (إذا أخذ الحكم هنا في معنى قوة فعل الكلام)

5 ـ 4 ـ وأيضا فإن هذه المناقشة حول معالجة المعلومات السيمانطيقية والتداولية قد تتعلق بزيادة تحليل لصعوباتنا السابقة لمختلف أفعال الكلام (أو غيرها) ضمن نفس الجملة المركبة. ولنأخذ لذلك مثلا الجملة الآتية :

[54] سأبعث إليك بصورة تذكارية هذا الصيف، لأني ذاهب إلى إيطاليا.

وعلى نحو سطحي من الحديث، نستطيع أن نجزم : إنه بواسطة التلفظ بهذه الجملة نكون قد أنجزنا أولا وعدا، وبالتالي حكما، ومن ناحية أخرى ينبغي أن نلاحظ بأن هذه الجملة غامضة. وبسبب وقوع الجملة الرئيسية في صدر الكلام، فإنه من الجائز أن نعتبرها قضية مقتضاة (لقد قمت الآن بإعطاء وعد من حجم معين). وفي هذه الحالة فإن الجملة التابعة الواقعة في الرتبة الأخيرة قد تدل على إدراج قضية، متيحة بذلك وجود سبب فعلي (المعلوم) مستقبلا. وهذا يجعل التلفظ بالجملة حكما تفسيريا. وتثار قراءة ثانية عندما لا تكون القضية الاولى مقتضاة وإنما هي فقط إعلام وأمر بالفعل مستقبلا، مما قد يكون أيضا متبوعا بحكم مفسر لهذا الفعل مستقبلا. وقد تدرج كلتا القضيتين في هذه الحالة، ويصدق نفس الأمر على قراءة ثالثة تكون شروط السياق فيها مستوفية للوعد (على معنى التزامات المتكلم تجاه المخاطب). وفضلا عن ذلك يكون هذا ممكنا لو أن المحتوى المخصوص للوعد كان مدرجا في الجملة، داخلا فيها. وبعبارة أخرى، فإن العناصر المقتضاة من الجملة

(قد لا تحتمل) من حيث هي كذلك فعلا كلاميا. وبتعبير مبتذل : فإن كل وعد ما بانجاز (أ) يكون خاليا من المعنى، إذا كان المخاطب يعلم من قبل أني سأفعل (أ). ولكن بما أن كل فعل يتضمن اقتضاء ما، فلم يعد الحكم بالنسبة لنا منحصرا في إثبات حكم مجرد، إذا صح لنا وعد مع احتمال وجود اساس القضية (إرسال صورة تذكارية، لأني سأذهب إلى ايطاليا) تقريبا كما في الوعد، (بارسال صورة تذكارية من ايطاليا). وكالحال في الوعود المشروطة نستطيع أن نقول بأن مجال صحة الوعد محصور مقيد : حتى إذا الغيت من غير توقع رحلتي إلى ايطاليا، لم أعد مقيدا وملزما بالإيفاء بالوعد. وينبغي أن نلاحظ، ولو بشكل عرضي، أن هناك أحوالا للجمل المركبة أو المعقدة مما تقوم مقام أفعال الكلام المركب ؛ أقصد تلك الاحوال التي لا تكون فيها الاحداث مترابطة بل يكون فيها كل حدث مع فعل كلام أو فعلين كلاميين.

[55] سأبعث إليك بصورة تذكارية من ايطاليا هذا الصيف، لاني أعلم أني ذاهب إليها.

[56][223] سأبعث إليك بصورة تذكارية هذا الصيف لأني أعلم أنك تحب الصور التذكارية.

وفي هذه الحالات فإن الجملة الثانية تعبر عن حكم تعليلي أو تفسيري للفعل الموعود به الذي أنجز بواسطة التلفظ بالجملة الاولى ؛ وكلاهما يعبران عن الشروط الضرورية لإبرام وعد مناسب. ومن ناحية أخرى، فلو أننا أضفنا: «أعد بأن» إلى [54] لم تعد الجملة التعليلية معبرة عن سبب حال الوعد [أو فقط حينما استنتج «أعلم أني»] ؛ وقياسا على ذلك سوف يكون لنا من الجمل : عندما أكون في إيطاليا سأبعث إليك بصورة تذكارية ؛ بينما الجملة : عندما أعلم أني ذاهب إلى ايطاليا، (أستطيع) أن أعدك بأني سأبعث إليك بصورة تذكارية، تكون جملة مقبولة.

6 ـ تداولية التمثل الذهني (للاحكام) في الخطاب.

6 ـ1 ـ وحتى الآن لم نناقش إلا الوجوه السيمانطيقية للمعنى، والاحالة المرجعية والتمثل الذهني (الخيال) وكذلك شروط الاقتضاء، وإدراج القضايا. وفضلا عن ذلك توجد أساليب لتمثل حال الوجود الموضوعي للاحداث المرادة والمستقبلية. وفي غالب الاحوال، فإن ترتيب التمثل الذهني للقضايا يكون موازيا لترتيب الاحداث ذاتها. ومن جهة أخرى كناقد حللنا أمثلة على خلاف كذب هذه الحالة، أعني أمثلة تدل فيها القضايا التابعة على أحداث. وجزء كبير من ضوابط

التمثل الذهني ـ الذي ينبغي اعتباره عكس المعنى، والمرجع، والتأويل ـ توجد له طبيعة تداولية. وإنما تتعين هذه الضوابط بواسطة خواص معالجة المعلومات المجتمعية للحوار، فضلا عن الخواص السيمانطيقية مما نوقش في الفصل الرابع.

6 ـ 2 ـ ثم إن الضوابط المحددة لترتيب التمثل الذهني هي كالآتي :

① ترتيب متوالية ـ الحدث

②ترتيب ملاحظة / إدراك / فهم متوالية ـ الحدث

③ ترتيب نقل المعلومات

④ ترتيب قوى أفعال الكلام

والضابطان ① و ② يختصان بالضابط السيمانطيقي بينما ③ و ④ ضابطان تداوليان. وإذا كانت متوالية من القضايا وقع التعبير عنها طوال ترتيب مواز لترتيب الاحداث ذاتها، فنحن نجزم بأن حال ترتيب التمثل الذهني هو نظام عادي، مثلا : قد اشترى جون ورودا، إنه قد أهداها إلى سالي. وهذا يعني أنه إذا كان ترتيب الحدث هو (ق* ، ك*)، فإن التمثيل الذهني السيمانطيقي، والتعبير الصرفي ـ التركيبي النحوي يكون هو (ق ، ك) حيث إن ق* هو الحدث المدلول عليه بالقضية ق، وبالعكس إذا لم تعط إشارات مخصوصة في متوالية ما، فإنه يمكن أن تؤول باتخاذ رسم مناظر مباشر مطابق Mapping لمتوالية الحدث.

224

ومبدأ الترتيب العادي هو أيضا ذو أهمية لاسباب معرفية : لأننا نحاول أن نتمثل ذهنيا (نتخيل) متوالية الاحداث في ترتيبها الزمني والعلي، بل إن هذا التمثل الذهني قد يشكل أيضا أساسا لخطابنا حول الأحداث. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الضوابط المعرفية قد تسمح لنا في ذات الوقت، باحداث ترتيب مختلف حسب الضابط②. وعليه فإن الاحداث لا تحدد تمثلنا الذهني لها بل الاولى أن ملاحظتنا / إدراكنا، وتأويلنا لهذه الاحداث هو الذي يعينها. وفي هذه الحالة، فإن ملاحظتنا للحدث ك* قد تحصل قبل ملاحظة الحدث ق* أو بالاولى في حال ملاحظة ك* قد نستنتج أن هذا الحدث هو نتيجة للحدث ق* أو على العلاقة المخصوصة (ق*، ك*). ويجب أن نسمي هذا الترتيب النظام المعرفي وتجدر الاشارة إلى أنه في كثير من الحالات يمكن أن يكون النظام المعرفي متماثلا مع الترتيب العادي. وأمثلة الترتيب المعرفي هي كالآتي : قد سكر جون، لأنه كان في النادي. وكذلك، إنها توجد في الحفلة، لانها توصلت باستدعاء. لقد كان راديو جون صاخبا، وإذن ينبغي أن يكون في منزله حيث إن هذه الصيغ الزمانية تسمح بتأويل مطابق لضروب ترتيب الاحداث.

وثالث الضوابط المحددة لحال الترتيب، أعني ما يختص بمعالجة المعلومات هو ما كان قد نوقش من قبل في فقرة سابقة، فبينما كان المبدأ ① و ② يتعلقان بالاحداث وفهمنا لها، فإن الضابط الثالث ③يبين بأن (الاحداث ينبغي أن تكون تمثلا ذهنيا) في نظام متعلق ببنية السياق التواصلي، أعني متعلقا بمقاصدي وافتراضاتي الدائرة حول معرفة المشاركين في التخاطب. وفي حال تقديري وافتراضي بأني أريد أن يكون مخاطبي مخبراً بالحدث ك* ، فمن الاحسن أن يتمكن هذا المخاطب من أن يؤول فقط ك (أو ‹ك›) إن أنا أخبرته أولا بالحدث ق* إما من أجل دواعي ضروب الاقتضاء وأسبابها أو من أجل أن المخاطب يهتم على وجه التأكيد بشروط (علل أو أسباب) حدث معين (لماذا ذهب جون إلى فراشه). ومن ثم فبتقدير متوالية من الاحداث (ق* ، ك*)، فإن التمثل الذهني في خطاب متحقق يجب أن يتعلق أيضا بما إذا كان المخاطب يعلم شيئا من ق* أو ك*. ثم إن حال الترتيب هذا هو الذي يحدد اقتضاء ـ إدراج بنية الجملة، مثلا فلان قد حدثت له تلك الواقعة لأنه كان في سكر (مع تشديد النبر العادي في الطرف الأخير) (14).

وأخيرا توجد لدينا ضوابط محض تداولية متعلقة بضروب ترتيب التمثل الذهني. وتحدد هذه الضوابط حال ترتيب التمثل الذهني باعتبار السياق فضلا عن مجرد نقل المعلومات. فآمال المتكلمين ومقاصدهم وأغراضهم، وتتالي قوى إنجاز أفعال الكلام، وكذلك ما يتوهم من أماني معهودة لدى المخاطب ومصالحه أو ظنونه، كل ذلك يكون متضمنا فيما ذكر.

فأولا وقبل كل شيء، كل فعل كلامي متتال يمكن أن يعين كون أن تلك الاحداث الحاصلة سابقا قد تتحقق لاحقا حتى يمكن أن يعطى لها تفسير، تصحيحي أو تقييدي. ومثل قوى أفعال الكلام هذه الواقعة في مرتبة ثانية قد تتبع أي فعل كلامي آخر، كما في قولك سأعطيك نقودا، ولكنك لا تستحقها، وسأذهب إلى الولايات المتحدة إذا حصلت على تلك المنحة ...

وثانيا توجد لدينا مصالح المخاطب واهتماماته، وحاجياته كأمور محددة لضروب الترتيب عنده مثلا في إجابته عن الاسئلة وأوامره ونواهيه، وبوجه عام كل ما يقتضيه موقف متحقق في الحاضر مثلا إذا لم يحضر جون في اجتماع رسمي، فسوف ندعي، في بادئ الأمر على أنه كان غير قادر على الحضور، ثم نحكم بأنه يوجد في المستشفى، ثم بعد ذلك نقول : قد أصيب في حادث ولربما كان الطريق مليئا بمزالق الصقيع. ونحن في هذه الحالة لم نبتدئ بحكاية القصة : [جيد : لقد كان الثلج يسقط، وكانت الطريق ذات مزالق صقيعية، وكان جون في طريقه إلى لندن ... (...)] وإلى حد معين فإن مثل هذه الاجابات تكون كلها ممكنة إلا أنها

مخصوصة بسياقات محددة، وأحيانا مع آثار معينة. ثم إنه قد يقوم الترتيب المتعارف المتفق عليه أولا على تقديم معلومات مطلوبة ثم إعطاء تفسير لها على وجه مستفيض. وعلى ذلك فإن موضوع التحاور قد يحدد هو أيضا ضروب الترتيب الممكنة. وهذا يعني أن تلك القضايا ينبغي أن يتلفظ بها أولا حتى تكون «أقرب» إلى صلب الموضوع. وبعد ذلك تصير القضايا دالة على الشروط أو النتائج. فإن كنا نتحدث عن حوادث السير فنحن نقول أولا : «إن جون قد أصيب [أيضا] في حادث في الاسبوع الماضي» أو قد نقول فقط : «إنه يوجد في المستشفى» أو نكتفي بالقول : «إن الطريق ذو مزالق صقيعية». وثالثا فليست المعلومات وحدها أو موضوعات التخاطب هي التي تنظم مساهمتنا في الحوار بل وأيضا بنية الفعل (المتداخل الانجاز). وهكذا فقد تكون لدينا الجملتان معا : (إنه لا يستطيع أن يفعل ذلك، فلنساعده)، والجملة (فلنساعده، إنه لا يستطيع أن يفعل ذلك) فالجملة الاولى تصف حدثا هو شرط ضروري وكاف لفعل كلام (كالتعريض بالتشجيع)، وأما الثانية فإنها تعريض بالتشجيع المصاحب بحكم تفسيري حول سبب فعل الكلام وسبب المساعدة. وأخيرا ينبغي أن نلاحظ أن أفعال الكلام هي أيضا أحداث. ومن ثم فإن حال ترتيب فعل الكلام هو ذاته فعل عادي إذا انتظمت وترتبت تلك الافعال طوال مسلك الشرط ـ النتيجة.

6 ـ 3 ـ وهناك أساليب متنوعة للتعبير عن ضروب الترتيب هذه، والخطاطات التي ناقشناها في هذه الفقرة والفقرات السابقة هي كالآتي :

① ([| ق|] . [[(على ذلك) ك |])
② ([[ك]] . ([[ومن أجل ذلك) ق]])
③ ([[ق (وعلى ذلك) ك]])
④ ([[ك، (وعلى ذلك) ق]])
⑤ ([[لان ق]، ك]]
⑥ ([[ك، [لان ق]]]

وفي هذه الخطاطات فإن الحاصرين المعقوفتين (و) تمثلان حدود المتواليات وأطرافها. والحصارتان [[و]] تمثلان حدود الجمل وأطرافها، والقوسان [و] يحصران الجمل التابعة وكذلك (و) يضمان أدوات الربط الملائمة. ويشير الحرفان ق، و ك إلى متغيرات الجملة وتبعا لهذه الخطاطات، وبافتراض ترتيب الحدثين (ق*، ك*) ينبغي أن تكون الارقام ① و② و⑤ ضروبا عادية من الترتيب. وسائر الارقام الاخرى يجب أن تكون دالة على الترتيب المعرفي، والتواصلي والتداولي. وأداتا الربط في كل من ① و② دالان على التداول، وسائر الروابط الأخرى تشير إلى الدلالة السيمانطيقية. والجمل التابعة المتصدرة الوضع الاول غالبا ما تعبر عن

الاقتضاء التداولي، والجمل الرئيسية في الوضع الثاني تعبر عن إدراج أو إدخال القضية، ومع تنغيم خاص للنبر يمكن أن يكون حال ترتيب ⑥ متعينا لإدراج الجمل الرئيسية. وذلك مثلا من أجل تأكيد مخصوص. وبوجه عام فإن حدود الجملة أو نهايتها تكون أيضا هي حدود أفعال الكلام. وإن كانت توجد حالات تقبل فيها التراكيب المعقدة ③ و ④ أفعال الكلام المركبة.

وإنما أعطيت الخطاطات لتمثيل السبب / العلة - لنتائج العلاقات بين الاحداث، وعلاقة المقدمة / النتيجة الموجودة بين أفعال الكلام ونظير هذه الخطاطات يمكن أن تعمل بالنسبة لأدوات الربط والترابط

6 ـ 4 ـ ثم إن قسما من تداولية التمثيل الذهني إن هي إلا زيادة تفسير لمفاهيم من نحو التنصيص على المعني بالتلفظ وتسليط الانتباه وكذلك جهة الاعتبار، وإن كان هذان المفهومان هما أيضا أو في أصل استخدامهما يعتبران من مستوى السيمانطيقا.

إلا أن مفهوم التنصيص على المعنى بالتلفظ وتسليط الانتباه هو اصطلاح غامض إذ من الناحية المعرفية يمكن أن يعاد بناؤه باعتبار معالجة المعلومات المختارة. فتسليط الانتباه حول بعض الأمور (الأشياء، والخواص، والعلاقات، والاحداث) قد يتضمن على وجه الاحتمال الوعي بالمعالجة، وسرعة الادراك الانتقائي، وسرعة التعرف وحسن تنظيم الذاكرة، وقوة الاسترجاع (أي جودة التذكر) وربما حضور المخزون المعالج السيمانطيقي. ويفترض أن التنصيص على المعنى أو تسليط الانتباه إنما يتأسس من جهة القضية على هذه الحالة [15] المذكورة. ومن المحتمل أننا لا نركز الانتباه على اسم بيتر وعلى مرضه وتقبيله، وإنما نسلط الانتباه على بعض الأحداث، منها مثلا أن بيتر هو مريض، وأنه قبل ماري. ووظيفة تسليط الانتباه على مثل هذه الاحداث تؤدي إذن بالنسبة لهذه الاخيرة دور عقد شبكة مخصوصة من العلاقات للاحداث. وبعض الاحداث الاخرى ينبغي أن ينظر إليها في ضوء علاقة الحدث الواقع تحت تسليط الانتباه أعني كونها شروطا ونتائج ومكونات.

وعلى المستوى السيمانطيقي، فإن تسليط الانتباه والتنصيص على المعنى قد نوقش مناقشة مستفيضة باعتبار المسند (في الجملة) ككونه مقابل المسند إليه. وإذا كان مفهوم المسند ينبغي أن يكون مباينا للمسند إليه، فيجب ألا يكون متماثلا مع المعلومات المدرجة الجديدة كما ناقشنا ذلك [16] سابقا. ومن المحتمل أن تغيير تسليط الانتباه ينبغي أن يكون على هذا المستوى أكثر أهمية من وجهة نظر لسانية، إذا اقتضى هذا التغيير، بالنسبة لمناقشتنا، جملة جديدة مثلا. وتغيير العالم الممكن (مكانا وزمانا، وملابسات)، وكذلك تغيير ما يلزم عن الأشياء، يمكن أن يؤخذ

كأساس لمثل ما يحدث من تغيير في التنصيص على المعنى السيمانطيقي. وفضلا عن حد الجملة ونهايتها، قد توجد لدينا جمل ظرفية مخصوصة، وصيغ زمانية، وعبارات موجهة، وكل هذه تتخذ كإشارات للدلالة على تغيير تسليط الانتباه والتنصيص على المعنى (17). فمفهوم تسليط الانتباه يمكن أن ينطبق خاصة على ضوابط سيمانطيقية (كالاحالة المرجعية، والتمثل الذهني) كما ناقشنا ذلك آنفا. وقد يعبر ترتيب المتوالية وحال تضمن القضية، كما رأينا عن بعض خواص معالجة المعلومات ـ السيمانطيقية والمعرفية. وعلى ذلك فكل حدث واقع تحت تسليط الانتباه، وإن كانت رتبة حصوله متأخرة ؛ فإن تمثله الذهني يمكن أن يكون متقدما.

ومن الوجهة التداولية فإن مفهوم تسليط الانتباه يمكن أيضا أن يكون مكونا ومشكلا باعتبار معالجتنا للتمثل الذهني. إذ الاحداث الواقعة تحت تسليط الانتباه التداولي قد تكون هي تلك التي تتصل مباشرة بقوة إنجاز فعل الكلام وبالفعل المشترك الانجاز في كل سياق وموقف تواصلي، حيث يعرف مفهوم المناسبة باعتبار شروط أفعال الكلام المباشرة ونتائجها. وبدلا من القضايا / الاحداث الواقعة تحت تسليط الانتباه، نستطيع في هذا المستوى أيضا أن نتحدث عن قوة إنجاز أفعال الكلام الواقعة تحت تسليط الانتباه والتنصيص على المعنى بالتلفظ بكون فعل إنجاز الكلام واقعا تحت تسليط الانتباه إذا كان فعلا رئيسيا يفهم منه ما يفهم بمتوالية فعل الكلام بحيث إن سائر أفعال الكلام الاخرى تكون مكونات أو مساعدة/تمهيدية لمثل ذلك الفعل. كما بينا ذلك بالامثلة المعالجة سابقا. وعلى المستوى السيمانطيقي، 227 فكما أن المعلومات الواقعة تحت تسليط الانتباه يشبه أن تكون قريبة مما كنا أطلقنا عليه موضوع الخطاب المصرح به كبنية شاملة كبرى، كذلك فإن المفهوم التداولي لتسليط الانتباه يصير من أجل ذلك مناسبا لبنية فعل كلام كلي شامل، كما سنناقش ذلك في الفصل القادم، وإذن نستنتج بصفة مؤقتة بأن المفهوم المحدد لتسليط الانتباه التداولي أو التنصيص على المعنى بالتلفظ السيمانطيقي، لا يحتاج أن يؤخذ مسلما به في النظرية. لانه يشمل ظواهر متنوعة قد تتحدد بعبارات. والتطبيق الوحيد لهذا المصطلح يمكن أن يكون جاريا على المبادئ الاربعة للتمثل الذهني المعين لترتيب الخطاب.

والمفهوم الآخر الذي يتوقف على نهاية حدود السيمانطيقا والتداولية هو مفهوم جهة الاعتبار المناسب، إذ هو يقينا يشمل شتى ضروب الاستلزام ومقتضيات الاحوال اللسانية، مما له أهمية خاصة، وإن كان هذا المفهوم لم يعط له حقه من البحث المنظم إلا قليلا. (18) ثم إن متواليات الحدث يمكن أن تقدم وتصور على أنحاء مختلفة تبعا للضوابط التداولية المتحققة المعرفية أو التواصلية كما ذكرنا سابقا.

وفي استقلال عن مثل هذا الترتيب من ناحية أخرى يمكن أن نصف الاحداث من جهات اعتبار مختلفة. مثلا من جهة اعتبار قطعة محددة من الزمان، ومكان محدد، وشخص معلوم، فهذه كلها لها مدخل (أي نصيب و حظ) في حصول الاحداث وملاحظتها أو اعتبارها من وجهة نظر المتكلم/ الناقل للاحداث. وبطبيعة الأمور فقد تتضح هذه الاعتبارات المتغايرة في استعمال الضمائر المختلفة : [فالجملتان : (أضربه ويضربني) كلاهما يصدقان نفس الحدث أعني أن جون ضرب بيتر إلا أنهما يختلفان تبعا لناقل خبر الواقعة]. وفي استعمال مختلف العبارات الموضوعة لذلك بوجه عام، وفي استعمال صيغ الافعال النحوية من مثل باع مقابل اشترى وجاء مقابل ذهب ...

وأهمية هذا المفهوم في إطار هذا الكتاب تظهر مفيدة إذا كانت جهة الاعتبار المناسب وتغيير جهة هذا الاعتبار محددة بالقياس إلى بنية الخطاب. وباستثناء قواعد مخصوصة بالاسلوب الادبي القصصي فهناك على الحقيقة قيود وضوابط مقصورة على جهة الاعتبار ويمكن أن يؤخذ مصطلح جهة الاعتبار المناسب لمقتضى في معنييه السيمانطيقي والتداولي معا. وبينما تكون قيمة الصدق / الاستيفاء مفهوما يتحدد بواسطة العوالم الممكنة والنماذج التابعة لها، فإن جهة الاعتبار المناسب قد تكون جزءاً من بنية نموذجية متعلقة بما تتحدد به قيمة الصدق في عالم ما. فهذه الجهة من الاعتبار هي التي تخصص أي العوالم يكون التوصل إليها ممكنا من خلال عالم معين توصلا حقيقيا. وعلى ذلك في قصة الجريمة التي كنا أوردناها فإن الجمل من نحو (نزعت عنها قبعتها) تختلف جهة اعتبار وضعها وهيأتها عن الجمل من نحو (إنها شعرت بالكآبة أو أنها تعرف أنه يعلم ذلك). وتعتبر الامثلة الاخيرة نموذجا لكثير من القصص حيث إن الاحوال الذهنية الداخلية توصف باستعمال الاضمار : ضمائر الغائبين بدل ضمائر المتكلمين. وعلى ذلك فإن بعض الجمل لا يمكن أن تعبر إلا عن جهات اعتبار الملاحظ (الذي يمكن أن يتحد أو لا يتحد مع المتكلم / المخبر بالخبر)، مثلا جملة [(يبدو أنها غير راضية) أو جملة (يبدو أنك اليوم رائع !)]، بينما يمكن أن تكون جمل أخرى في خطاب عادي لا تعبر إلا عن وجهة نظر أو (اعتقاد) فاعل الفعل الموصوف كما في قولك أريد أن أضربه. وهناك لغات تعبر عن جهة الاعتبار باستخدام لواحق صرفية (مورفيمية) (19).

ولا تعين جهة الاعتبار التداولي قيمة الصدق وشروط الاستيفاء وصفة التوصل بل إنما تعين مناسبة مقتضى حال الخطاب. ومن ثم ينبغي أن تحدد بالقياس إلى السياق أي جهة النظر وأوضاع المشاركين في التخاطب واعتقاداتهم وغير ذلك أما ما يخص التداول أو السياق السيمانطيقي فهذا يعني أولا وقبل كل شيء أن الجمل التي تقرر أحكاما تصدق في عوالم يمكن التوصل إليها من خلال معرفة / اعتقاد عوالم المتكلم. أما خاصية التداولية فهي تعني أن التلفظ بالجملة يكون مناسبا

لمقتضى آمال اللافظ بتلك الجملة ومقاصده ؛ ومآربه مما يعبر عن أحكامه ومطالبه، وأيضا فإن جهة الاعتبار مرتبطة بآمال المخاطب ومآربه ومعرفته تعبيرا عن وعوده ونصائحه وغير ذلك. وعلى نحو أكثر شمولية فإن مطابقة حال ضروب التلفظ أو تأويلها كأفعال كلامية قد تختلف بالنسبة للمتكلم والمخاطب : وفي سياق س ي قد تكون حال التلفظ بالعبارة ع ي معبرا عن وعد ما بالنسبة للفرد (أ) إلا أنه يكون وعيدا بالنسبة للفرد (ب) ؛ ومطابقة مقتضى الحال تتعلق بجهة الاعتبار المناسب.

وكذلك وبالمثل كما هو الأمر في الأمثلة النموذجية من نحو (يزعم جون أنه ربح مليون دولارا) فإن تعيين صيغ الافعال النحوية المتعلقة بافعال الكلام يتوقف على اعتقادات المتكلم مما هو مرتبط بقيمة الصدق ومقتضى الحال وغرض يمثل (فاعل) الكلام. وتحتاج هذه الخواص وآخرى غيرها لجهة الاعتبار اللسانية وبخاصة تلك الصفات المرتبطة بالسيمانطيقا والتداولية إلى مزيد بحث واستقصاء.

7 ـ النص في مقابل السياق

7 ـ 1 ـ إن تحرير موضع النزاع الوحيد الذي ينبغي لفت الانتباه إليه هو ما يتعلق بوجوه التشابه والاختلاف بين النص والسياق. ونحن قد درسنا في هذا الفصل بوجه خاص الخطاب على مستوى متواليات الجمل، ومتواليات فعل الكلام، وأحد المسائل الطبيعية التي يجب البحث عنها في هذا الاطار يتعين أن تكون متعلقة بما إذا كانت بنية الخطاب، على الاقل من الوجهة النحوية يمكن أن تعتبر هي أيضا بالقياس إلى الجمل (البسيطة والمركبة) من ناحية أولى أو ما إذا كانت متواليات فعل الكلام والسياق منظورا إليها بالقياس إلى الجمل من ناحية ثانية [20]. وبعبارة أخرى حالما يوجد لدينا اعتبار تداولي مخصوص بتراكيب سياقية كالبنيات المعرفية والاعتقادية والمآرب والافعال وغيرها، يطرح التساؤل لماذا لانزال نحتاج إلى تحليل مستوى الخطاب وليس إلى وصف سياق الجمل ؟ مثلا لكي نقدم تأويلا ضروريا نوعا ما إلى الجمل كإعطاء تعريف تصحيحي للافراد بالقياس إلى جمل سبق وجودها في متوالية الخطاب، يمكننا أيضا أن نؤول جملة متصلة بجملة أخرى تلفظ بها سابقا في نفس سياق التحاور. وسبق مثل هذه الجمل، حينما يتلفظ بها، يجب أن يعدل ويغير من معرفة المخاطب، حتى يستطيع أن يؤول جملة مدخلة، جديدة بالنظر إلى هذه المعرفة المحصلة من تأويل الجمل السابقة.

ومع أنه لا يمكن إنكار أن مثل هذا التناول ذو فائدة عظيمة، ويجب أن يكون بالتأكيد صحيحا، من وجهة نظر المعالجة المعرفية، فهناك أدلة وحجج قوية تتساءل لماذا يظل التحليل اللساني (النحوي) المستقل للمتواليات وللخطاب ضروريا حتى مع وجود إطار تداولي.

7 ـ 2 ـ ويختص الدليل الأول بالبنيات الكبرى الشاملة المحددة. ولما كانت الجمل بسبب تركيبها التراتبي، تتحدد كوحدة نظرية في النحو ، وليست كمتوالية 229 من الالفاظ المفردة (المتلفظ بها) (كصيغ صرفية مورفيمية أو مركب لفظي)، صارت إذن تراكيب الخطاب الكلية حاصلة على الأقل على مستوى من التحليل اللساني تعامل فيه ضروب الخطاب أو فقراته معاملة الوحدات النظرية. وبوجه خاص لا تجرى القواعد الكلية الكبرى على محتويات الاعتقاد / المعرفة الخاصة بالمستعملين للغة، وإنما تجري على متواليات الجمل أو القضايا. وبهذا الاعتبار فنحن نعتمد على الفارق بين القواعد النحوية أو القواعد المنطقية والضوابط من جهة أولى، والخطط الفنية الاستراتيجية والعمليات أو الإجراءات من ناحية ثانية. وتعتمد هذه الأخيرة على مواد لسانية (معلومات مدخلة) مستقيمة أعني متواليات الألفاظ، والألفاظ المركبة والجمل.

وتعمل مثل هذه الملاحظات وتوجه بالنسبة لبنيات المتواليات. فأولا ينبغي التأكيد على أن تقديم خطاب ما لا يمكن أن يكون دائما ممثلا بواسطة السياق. فقد ينتج عدد محدود من الافراد والخواص إحالة مباشرة ذات علاقة في السياق، وسائر الافراد والخواص والعلاقات قد تتطلب إدراجا وإدخالا بواسطة خطاب سابق. وعلى نحو مخصوص ينبغي أن يحدد التأويل النسبي للجمل في المتواليات سواء أكانت المتوالية قد وقع التلفظ بها تحقيقا أم لم يقع. وذلك أن صفة الذاتية والاستمرارية أو اختلاف المواجهات، والصيغ الزمانية والأفراد والمحمولات يجب أن تتحدد بالنسبة لمتواليات الجمل أو القضايا. ولا يمكن أن تعطى إلا باعتبار ما يعلم المشاركون في التخاطب أو يعتقدونه في لحظة ما من السياق الذي تم فيه التلفظ بالمتوالية. وهناك عوالم معينة لا يكون التوصل إليها إلا من خلال وجود صريح لعبارات الجمل السابقة. ويصدق هذا بالنسبة لاستعمال المحمولات كالتلفظ المختصر والاستنتاج والتلخيص وما يقابل ذلك من وضع الاسماء، وكذلك الظروف الحالية النحوية الخاصة بالخطاب مثل : نتيجة لذلك، ومن أجل ذلك، وبالعكس وغيرها ...

7 ـ 3 ـ ومن خلال هذه الامثلة القليلة نستنتج أن ضروب الخطاب ينبغي ألا توصف فقط على المستوى التداولي بل تقتضي مستوى مستقلا للسيمانطيقا (النسبية) للمتواليات ولبنيات كبرى شاملة.

وبالعكس، فإن كل مكون تداولي موصوف مما توجد له مقولات إعرابية وقواعد وضوابط لا يمكن أن يرد إلى السيمانطيقا لمجرد كون أن أفعال الكلام يجوز أن تمثل على نحو إنجازي في الخطاب ذاته.

تعاليق على الفصل الثامن.

1 - ويصدق هذا الاختلاف فقط على تنغيم الجملة العادي والنبرة وكما خصصنا ضغط النبر إلى ما عرض في جملة [4] أ من حادث، فإن كلتا الجملتين [4] أ و [4]ب صارتا مرة أخرى من الناحية التداولية (وخاصة المعرفية) متكافئين، على معنى أن القضية (بيتر موجود في المستشفى) قد افترضها المتكلم حتى يعلمها المخاطب. وفضلا عن ذلك فإنه، في مثل هذا التشديد على النبر (والتنصيص على المعنى) يوجد فارق آخر تداولي، كأن يجحد المتكلم عن طريق التعارض، افتراض المخاطب وتخمينه بالنظر إلى السبب الذي من أجله يوجد بيتر في المستشفى.

2 - ونحن نقصد بالاقتضاء التداولي (عبارة) الجملة ج كل قضية عبر عنها بواسطة ج التي يفترض معها المتكلم حصول المعرفةعند المخاطب. وعلى وجه اشتقاقي فرعي يجوز أن نقول هذا أيضا عن كل جملة تعبر عن مثل تلك القضية من ج. ولمزيد من المناقشة المتعلقة بالاقتضاء يمكن الرجوع إلى ما يلي، وأيضا إلى المراجع مثلا ما يخص التمييز بين الاقتضاء السيمانطيقي والتداولي كما ورد عند Kempson (1975)، Wilson (1976)، و Petöfi و Franck طبعات (1973).

230

3 - يبدو أنه من غير المعتادة أن يجادل المرء في أن البنية التركيبية النحوية يمكن وحدها أن تعبر عن نوع من الربط كالربط العلي. ومع أنه من الواضح أن معنى القضية يشترك في تحديد التأويل العلي للجمل (المتحدة) الترتيب فقد ينبغي أن تؤكد على أن تركيب الجملة النحوي ذاته يستوجب أيضا تأويلا دلاليا مثل الترتيب الزماني والعلي للاحداث انظر ما يلي.

4 - إن نوع الظواهر مما ندرسه هنا قد يكون في غالب الأحيان أكثر خفاء ودقة، فلا يتضح دائما لحدسنا التأملي وضوحا كاملا. وعلى ذلك فبعض الفروق التي ناقشناها في هذا الفصل قد تدخل الشك والتحدي على من لغتهم الانجليزية كلغة أم (أو على الاقل البعض منهم ...) و هكذا فإن التمييز بين معاني الاداة so (المتخللة للجمل) قد يكون معناها السيمانطيقي والتداولي معتما غامضا بسبب النسبة الدقيقة الموجودة بين «العلل» التفسير والعلل الدالة على مجرد العلاقات أي الفارق بين ضروب الترابط (الدالة على اللزوم) وبين الاستنتاج. ومع أن هذا ليس موجودا فحسب في النظرية المنطقية وإنما أيضا في النحو، فمن الضروري أن نميز بين الترابط وضرورة الاجراء الخاصة بالاستنتاج. ويمكن الرجوع إلى مناقشتنا Van Dijk (1974 a، 1975 a).

5 - ولاسباب التبسيط ادّعينا على وجه الاختصار أن مصطلحات (الاقتضاء)، و(الافتراض - التخمين) و(الانتاج) كما هي معبر عنها في بنية المقدمة والنتيجة من كل برهان أو حجة، تكون كلها عبارة عن قوى أفعال الكلام.

6 - يمكن اعتماد Van Dijk (1975 a) من أجل بعض الأمثلة. وفي هذا الموضع يجوز أن تختلف حدوسنا. وقد نميل إلى القول في اللغة الهولندية: [Peter is zieck. Dus komt hij niet : إن بيتر هو مريض. وعلى ذلك، فهو لم يحضر]، ولكن الجمل المنسوقة : [Peter was ziek, dus kwam hij niet : كان بيتر مريضا ، ولذلك فهو لم يحضر]، حيث إنه في المثال الأول يكون لنا ترتيب من نوع ترتيب المبتدأ (الفاعل)، الفعل]، وفي المثال الثاني الفعل الفاعل. ومهما يكن فإن ترتيب (المبتدأ (الفاعل) الفعل) قد تشير صيغته هذه إلى الطلب عندما

يكون الضمير (المبتدأ، الفاعل hij هو منطوقا بضغط النبر ؛ وبعد الاداة also (في اللغة الالمانية) قد يكون الترتيب في العادة مقلوبا، غير أن الترتيب العادي (الفعل، الفاعل، المبتدأ، الخبر) بعد ضغط النبر على الجملة الاصلية تأكيدا قويا، قد يعقب also وقف أو سكوت. وهكذا مع أنه توجد فروق طفيفة قد تظهر هذه الملاحظات التركيبية النحوية مناصرة لتمييز بين ضروب الترابط السيمانطيقي والتداولي في اللغة الانجليزية.

7 - هذا لا يعني أن الجمل المصحوبة بالأداة for (من أجل) الدالة على علاقة السبب، لا تستعمل في السياقات التفسيرية، بل إنما تدل فقط على أن هذه الأداة لها معنى سيمانطيقي محض، وليس لها شيء من الربط الاستنتاجي التداولي. وعلى خلاف so (على ذلك) فنحن لا نبتدئ جملة أو حوارا يخصهما. وفضلا عن ذلك، كما لاحظنا فيما سبق توجد روابط أخرى تقوم مقام for في اللغة الانجليزية الشفوية. ويصدق هذا على اللغة الالمانية مع لفظ Denn الذي يعوض في معظم الاحوال بلفظ (weil لأن). وفي اللغة الهولندية فإن لفظ(want لأن) يستعمل كثيرا في اللغة الشفوية أعني كلفظ دال على ربط الترتيب العلي العادي (السيمانطيقي) إزاء لفظ آخر (omadat من أجل). وفيما يخص العطف المنسوق في اللغة الالمانية يمكن الرجوع خاصة إلى lang (1973).

8 - وإذن بوجه خاص فإن ضروب الربط التداولي يمكن أن يكون مقبولا في كثير من الحالات. مع أنه من المفروض أننا يجب أن نتحدث بالاولى عن الجمل المستقلة أكثر مما نتحدث عن الجملة المركبة (مثلا : إني مشغول. وعلى ذلك، أسكت). وبالاضافة إلى ذلك ينبغي أن نلاحظ أنه في هذه الحالات التي تتوازى فيها السيمانطيقا والتداولية وتتعادل، كذلك في الجمل الانشائية الصريحة يمكن أن تستعمل ضروب الربط في الجمل المركبة، لأن الاحداث المترابطة هناك هي أفعال كلامية إنشائية : [إني أعد بأن أحضر النقود ؛ إلا أني أسألك أن تنتظر على الأقل حتى الساعة الثانية ...] ويمكن الرجوع إلى Groenendijk و Stokhof (1976) من أجل شروط الصحة المتعلقة بالجمل الانشائية المركبة.

9 - نحن هنا في حدود ما يمكن أن يسمى بالاولى الشروط الملائمة وشروط نجاح الفعل.

10 - ومع أن توازي الجمل (الرئيسية)، والجمل (التابعة) هو من الوجهة الاستعارية تواز ذو دلالة بالغة الأهمية، فليس من السهل إعطاء معيار دقيق لتمييز مصطلح الافعال (الرئيسية) و(التابعة) (المساعدة) من كل فعل (مركب) واحد. وهنا يمكن الاعتماد على الفصل السادس من هذا الكتاب من أجل محاولة إدراك هذا التمييز.

11 - وكأمثلة كثيرة في هذه الفقرات، فإن ضروبا أخرى من التأويلات للظواهر تكون ممكنة هنا. وهكذا فإن المواجهات من الجمل الدالة على أفعال أو تصرفات في المستقبل مما يقوم به المتكلم ويقدره المخاطب قد تعد هي أيضا كأحكام أو إثبات (خبري) كأن نقول مثلا (ولأن لفظ ربما في صيغ الوعد لا يمكن أن تكون دلالتها هي نفس دلالة صيغ ضروب الوعد الخالصة). وفضلا عن ذلك فإنه بنفس المعنى الذي يحكم به على أن عبارة الجملة من نحو [ربما يوجد بيتر مريضا] تعتبر إثباتا، فنحن نعتبر عبارة (ربما سأزورك] كما لو كانت وعدا (ضعيفا).

231

12 - وتوجد في هذا الباب عدة نظريات بالغة الدقة أهملها هنا، مثلا يمكن أن نتحدث عن درجات نجاح الفعل في هذه الحالات (وأخرى غيرها)، لأن جزءا واحدا فقط من المعرفة يمكن أن ينقل بنجاح تبعا لغرض مخصوص بل لأن المعرفة/الاعتقاد يمكن من الوجهة النظرية أن تكون تكرارا على نحو تبادلي : إذ يجب أن يعتقد المتكلم بأن المخاطب يعتقد ما يقوله (المتكلم ... . ويجب أن نلاحظ أنه تبعا لما وضعنا من شروط فإن الفعل التواصلي كما عرفناه هنا هو من صنف لازم إنجاز فعل الكلام، لا مجرد قوة إنجاز فعل كلام.

13 - ولمناقشة هذه المسألة يمكن الرجوع إلى المقالات المقدمة والنموذجية التي جمعها Petöfi وFranck طبعات (1973) و Kempson (1975)، Wilson (1975) والمراجع المذكورة هناك.

14 - يجب أن نلاحظ أنه في جملة من نحو [لانه كان سكران (بتشديد النبر على السكران)، حصلت له حادثة] أو بوجه عام هذه الصياغة (فقد كان ... لأن ...) يجوز أن يكون الجزء التمهيدي (الدال على الاسناد) من الجملة قد وقع في صدر الجملة، وهو المواقع الأولى، لغاية إظهار التعارض أو التناقض مما هو في الظاهر معيار إضافي (اسلوبي - تداولي) وترتيب للمتوالية

15 - ولربما يوجد هامش ضئيل لا يراد أمثلة مضادة لمثل هذا الافتراض مثلا في هذه الحالات التي يعطي أو يطلب فيها سائر المعلومات المتعلقة بمفهوم معين : [تحدث لي عن بيتر، هل يمكنك أن تقول لي شيئا عن حادث - الكسر ...]...

16 - وفيما يخص اصطلاح لفظ focus (التنصيص على المعنى) - في دلالته على الاسناد - يمكن الرجوع إلى كل من Sgall، و Hajicôvà و Benesovà (1973) والمراجع الواردة هناك عن كتب أخرى.

17 - وكمثال على ذلك : ومن جهة أخرى، وفي ذات الوقت، وفجأة ...

18 - يمكن الرجوع فوق ذلك إلى Fillmore (1974) و Kuroda (1975) والمراجع المذكور هناك. وبوجه خاص توجد بعض الابحاث فيما يعلق «بجهة الاعتبار» في السرد القصصي مثلا في علاقة مسألة الاسلوب الحر المباشر. ويمكن الرجوع إلى Banfield (1973) وفيما يخص الآداب يمكن اعتماد Stanzel (1964) وكذلك Hamburger (1968) وغيرهم كثير.

19 - وعلى سبيل المثال، اليابانية. انظر Kuroda (1976) .

20 - ولمناقشة هذه المسألة يمكن اعتماد Van Dijk (1974 c)

شمولية أفعال الكلام وكليتها.

1 ـ التنظيم الشامل للفعل المشترك الإنجاز التواصلي

1 ـ 1 ـ إن أنسب طريقة استراتيجية لاكتشاف صياغة نظرية هي إقامة نوع من التوازي بين فروع المعرفة والمناهج والاشكالات ومجالات البحث والبنيات. وعلى ذلك فكلما أقمنا تمييزا فارقا بين السيمانطيقا الصغرى والسيمانطيقا الكبرى من خطاب ما، بدا أنه من الضروري أن نميز بين بنية أفعال الكلام الفرد والتركيب الخطي (المستقيم) لمتواليات فعل الكلام من ناحية أولى، والبنية الكلية الشاملة للفعل المشترك الانجاز من ناحية ثانية. ويمكن أن يعتمد هذا التمييز على فارق مقابل في كل فرع من فروع المعرفة أعني التداولية الصغرى في مقابل التداولية الكبرى. وفضلا عن ذلك فإن هذا التمييز الاصطلاحي ينبغي أن يتعامل معه بحذر واحتياط. ونحن نفهم من التداولية الكبرى دراسة التنظيم الشامل للفعل المشترك الانجاز أعني متوالية أفعال الكلام والسياق وعلاقتهما ببنية الخطاب. وهناك مجال للبحث مما يمكن أن يطلق عليه (التداولية الكبرى) بحيث ينبغي أن يتناول هذا المجال قضايا معالجة المعلومات المجتمعية أعني كيف يقوم التواصل بين الجماعات والزمر الانسانية والمؤسسات. وهذا النمط من التداولية الكبرى ينبغي أن يقارن بعلم الاجتماع ذي البنيات الشاملة الكبرى وعلم الاقتصاد الكلي البنيات الشاملة.

وسنهتم في هذا الفصل، علاوة على ذلك، بالمستوى السوسيولوجي الاصغر (الفردي) للفعل التواصلي المشترك الانجاز.

1 ـ 2 ـ وينتمي التحليل الكلي للفعل التواصلي المشترك الانجاز إلى الاوجه والمشاكل الآتية :

I ـ هل يمكن أن نصنف متوالية أفعال الكلام تحت اسم أعم وأشمل أفعال كلامية، وهل هناك بنية كبرى تداولية ؟

II ـ وإذا كان ذلك كذلك، فما هي الوظيفة التداولية لافعال الكلام الكلية ؟

III ـ ثم ما هو الأساس المجتمعي والمعرفي (والفعل النظري) لهذا التمييز ؟ [233]

IV ـ وبأي اعتبار تكون أفعال الكلام الشاملة متعلقة بالبنيات والتراكيب الكبرى السياقية ؟

V ـ وأي شيء هي البداهة التجريبية (الامبيريقية) لافتراض أن الفعل المشترك الانجاز (التواصلي) توجد له هو أيضا بنية كبرى كلية ؟

فهذه المسائل وماشاكلها ينبغي أن أحاول الإجابة عنها في هذا الفصل الأخير. وهناك عدة أسباب تدعونا لأن نسأل مثل هذه الاسئلة. فأولا وقبل كل شيء، نحن نعرف ونستخدم التعابير المعجمية لغاية أن ندل بها على أفعال الكلام (كالطلب، والاقناع، وإسداء النصح، وغير ذلك ...) مما لا يقوم فقط، في الطلب، والنصح والاقناع، وإنما أيضا في أنماط أخرى من أفعال الكلام، أقصد أن متوالية أفعال الكلام (المتنوعة) ككل تكون لها وظيفة الطلب والنصح ...

وثانيا قد لوحظ أن وضع التخطيط والتنفيذ والتأويل، أعني أن طرق المعالجة للمعلومات المعقدة تقتضي بوجه عام صياغة البنيات الشاملة الكبرى. ونفس الأمر يصدق على تخطيط الفعل وإنجازه وتأويله ومن ثم على متواليات أفعال الكلام.

وثالثا فإن أصناف التواضع الكثيرة للخطاب (مثل القصص وطرق الاشهار ...) قد تترابط مع أفعال الكلام الفردية.

2 ـ معنى الفعل الكلي (المجرد)

2 ـ 1 ـ إن الأفعال من حيث هي أفعال مجردة، كالمعاني والدلالات، هي أمور قصدية معنوية، وتتعين بحصول ضروب الانجاز الملاحظة كما تتعين بضروب الدلالات بحصول ضروب التلفظ. ثم إن الأفعال كالدلالات تنتظم وتقترن مع أفعال أخرى لكي تشكل أفعالا مركبة ومعقدة ومتواليات من الافعال. وأخيرا يمكن أن نفترض أن الأفعال، كالحال تماما مع المعلومات السيمانطيقية تنتظم في المستوى الاعلى للوحدات والبنيات. وبوجه خاص فإن متواليات حصول ضروب الانجاز إنما تحدد وتعين بنيات الفعل تعينا تراتبيا، وتصمم وتؤول من حيث هي كذلك على مستويات متنوعة من تنظيم كلي شامل.

وتتأسس هذه الافتراضات على ضرورات معرفية، إذ نحن لا نستطيع أن نضع تخطيطا مسبقا للمتواليات قائماً على عدد كبير من الأفعال ؛ إذ بعض هذه قد

تكون مساعدة، وبعضها مكونة ومن ثم جوهرية، وبعضها تمهيدي. وحتى نضبط ونتحكم في تنفيذ مثل هذه المتواليات المعقدة فنحن نحتاج إلى وضع خطاطات وتصاميم للقيام بالفعل، وليست مثل هذه الخطاطات[1] مجرد النظير المقابل الذهني للمتواليات المنظمة على شكل تراتبي ؛ بل الاولى أن التصاميم تقوم على بنيات تراتبية لتنظيم كلي للمتوالية[2]. وتحت الضبط والتوجيه الكلي لهذا التصميم والتخطيط يمكن أن يقع اختيار الأفعال الفردية، وأن تصمم وتعد وتنفذ. ويمكن أن يكون بعض مراحل هذا التنظيم، كما أشرنا إلى ذلك ضروريا، وبعضها يكون فقط اختياريا بل محتملا، وبعضها يكون اختياريا لكنه غير محتمل. وعلى ذلك فوضع التصاميم، كما وصفنا، هو عبارة عن بنيات شاملة كبرى للفعل من حيث هو فعل. ثم إن هذه التصاميم تحدد أي توابع الافعال ولواحقها ينتمي البعض منها إلى الآخر، وكيف ترتبط هذه اللواحق، وكيف تعين وتنسب إلى فعل كلي واحد.

2 ـ 2 ـ ودعنا الآن نناقش مثالا محسوسا غير متكلف ولا رسمي ؛ فعندما أريد أن أسافر إلى باريس، فإني أرسم بادئ الرأي خطة وأصمم عددا معينا من الافعال. وبصفة مجملة، فأولا وقبل كل شيء : [(إني ذاهب إلى باريس). (أو إني يوم الثلاثاء القادم ذاهب إلى باريس) أو بالضبط (في يوم الثلاثاء القادم إني ذاهب إلى باريس)]. ويمكن أن يكون هذا الوصف من وجهة تقديم القضايا فعلا كليا محددا لمتوالية متحققة من الافعال. وترتبط هذه الافعال الكلية بالاغراض الكلية الكبرى: فقد عزمت على أن أذهب إلى باريس حتى أزور فرانسواز Françoise خالتي العجوز. وبالنظر إلى خطتي الكلية لفعلي هذا فمن الجائز أن أشرع في تنفيذها عند نقطة محددة من الزمان والمكان. ويعني هذا أن الافعال الكلية الكبرى قد «تترجم أو تخرج» حسب أدنى مستوى لبنيات الفعل وأدناه. ولذلك فإن حال الذهاب / السفر إلى باريس قد تؤدي إلى تنشيط فعل القطار / الرحلة مما يشتمل [(على حجز المقاعد)، (ودفع ثمن تذكرة السفر)، (والذهاب إلى محطة القطار)، وتعد هذه أفعال تمهيدية. أما (الدخول إلى عربة القطار)، (واختيار المقعد)، (وترتيب حقائب السفر)، (وقراءة الجريدة)، (والحديث إلى من عسى يكون رفيق سفري ...) فتعد هذه كلها أفعالا ضرورية الوجوب أو راجحة الاختيار، لأنها أجزاء أفعال مكونة)]. وغالبا ما تكون هذه الافعال مصممة ومخططا لها قبل التنفيذ. فعندما أرسم خطة محكمة للذهاب إلى باريس وأزور خالتي، فلربما كنت قد فكرت في أن أركب حافلة أو قطارا أو أكون قد خطر ببالي أنه بالإمكان أن أتخذ خطا معينا من قطار مخصوص، ولكن لم أفكر مثلا ما إذا كنت سأقرأ قصة أو جريدة طوال الرحلة. وفضلا عن ذلك، فإنه بالضبط قبل الشروع في الرحلة فقد أقوم بأفعال تمهيدية لأجزاء الافعال المكونة الأخيرة، مثل شراء جريدة أو قصة من محل الجرائد بمحطة القطار. وفي أحوال أخرى كثيرة، فإن الافعال الاختيارية إنما تتوقف على ما يطرأ في

المواقف الابتدائية من أحوال عارضة : فإذا لم يبق من الوقت إلا القليل أو أدركني الوقت لكي ألحق بالقطار فلربما ركبت سيارة أجرة، وإلا ركبت دراجتي أو استعملت الحافلة العمومية. وهذه المواقف لا يمكن بل لا يحتاج دائما التنبؤ بها حتى أن الأفعال التي ينبغي أن تنجز فيها قد لا يقع أن يخطط لها أدنى تخطيط. وتحت أعم ركن للفعل الكلي وعقدته من الجملة (إني ذاهب إلى باريس يوم الثلاثاء المقبل أو بالأولى (إني ذاهب إلى باريس يوم كذا ز$_1$) [حتى يمكن جعل سياق الفعل مستقلا باستثناء ضمير المتكلم (أنا)، إذ ثبوت الذات على حال واحدة عند القيام بكل فعل وتخطيطه أمر متشابه]، يكون الفعل الأول المساعد الشامل أو التمهيدي قد وقع تصميمه باعتباره مندرجا تحت هذا الشمول. مثلا (إني ذاهب إلى محطة القطار في الوقت المحدد ز$_1$). وبافتراض موقف ابتدائي معين يقوم في معرفة الاحداث [(لي كثير من الوقت)، (وأملك كثيرا من النقود)، (لي كثير من الوقت)، وكذا وكذا من «التفصيلات» لوسيلة من وسائل التنقل والمواصلات، تحت كذا وكذا من أحوال الطقس] فإن الفعل الرئيسي الاعظم لفعل تمهيدي قد يقع اختياره، أعني إما أني سأركب سيارة أجرة أو الحافلات العمومية ... ومرة أخرى في هذا المستوى، فقد تقتضي الافعال المساعدة أو التمهيدية أعم الخطوات (التفصيلية) أعني مكالمتي التليفونية لصاحب سيارة أجرة أو الذهاب إلى مكان وقوفها (المحطة) وغير ذلك. وفي مستوى معين من فعل منظم متعلق بتجربة ما أو مهارات وقدرات، فلا تكون الأفعال مصممة ومخططا لها على نحو مشعور به فحسب، وإنما تكون قد صارت معتادة آلية ترسخت في عمل روتيني، فلا تنفذ إلا بشكل واع في ملابسات مخصوصة، مثلا عندما يفشل فعل ما أو عندما لا يستوفي شروطه الابتدائية العادية. 235 ومن المألوف المعتاد أنه ليس علي أن أقرر أي خطوة أبتدئ بها أول درجة من درجات باب القطار، وإنما علي أن أكون واعيا بهذه المهمة الصغيرة عندما تكون إحدى رجلي مكسورة، وملففة في جبيرة جبصية.

ومن خلال هذا المثال يتبين أن الافعال يجب أن تنظم في نفس الطريق التراتبية كالمعاني، وأن ضبط البنيات المعقدة تعقيدا فاحشا يقتضي معالجة شاملة

2 ـ 3 ـ وليست الافعال في العادة بذاتها دالة على الأفعال الكلية من حيث هي كذلك بل فقط بالنسبة إلى أفعال أخرى. فقد يمكن أن يكون فعل ما، في موقف معين، فعلا كليا، رئيسيا بينما يكون في موقف آخر عنصرا وجزءاً مكونا أو تمهيديا كحال ذهابي إلى المحطة لاستقبال خالتي أو كحال ذهابي إليها كشروع في رحلتي إلى باريس بينما في مستوى أعم إلى حد ما من النشاط قد يكون الذهاب إلى باريس عنصرا اختياريا لفعل التمتع بالراحة في عطلة في أوروبا أو لرئاسة لجنة السوق الاوربية المشتركة.

ومن الوجهة النظرية، فإن الافعال الكلية الكبرى تتحصل بواسطة عدد من الاجراءات القائمة على متوالية التصرف المشابهة للاجراءات القائمة على رد المعلومات القضوية وعلى ذلك ففي متوالية الأفعال قد تترك أو تحذف أفعال جزئية اختيارية، وأفعال تمهيدية عادية ونتائجها وأفعال مساعدة كما قد يضرب عن التصميم الذهني الفردي في مثل تلك الافعال. وقياسا على ذلك، فإن كثرة من الافعال المحصورة قد يعوض عنها بفعل واحد شامل. وفي سائر هذه الاجراءات لا فعلا واحدا يمكن أن يحذف أو أن يعوض عنه إذا كان شرطا ضروريا لنجاح ما يترتب عنه الفعل (الكلي) الحقيقي. وكل هذه القضايا مع الصفة وقيمة الصدق أو الاستيفاء توجد لمتواليات جمل الخطاب. وكل الشروط مع صفة النجاح توجد لمتواليات الافعال. ولمثل هذا النظر والاعتبار طبيعة نظرية. وفي معالجة متحققة للفعل يجب أن تكون الافعال ممثلة كخطط استراتيجية تنفيذية لأفعال كلية قائمة على اختيار انسب وأصلح العناصر المكونة، والافعال المساعدة والتمهيدية كما وصفنا في الفقرة السابقة. ومن ناحية أخرى من وجهة نظر ضبط متواليات الفعل ومن جهة نظر ملاحظتها أو تأويلها فإن الاجراءات تمثل ضبط ومراقبة خطط استراتيجيات الفاعلين الملاحظين وتأويلاتهم. فعندما ألاحظ بأن بعض الاشخاص يخرجون نقودا من جيوبهم في محل بيع الجرائد، فيأخذون بعض الجرائد، ويقدمونها إلى البايع ويعطونه النقود، فإني أؤول هذه المتوالية كالاتي : (بعض الناس يشترون الجرائد، وسواء استخرج المشترى النقود من جيبه الايمن أو الايسر أو من كيس نقوده أو حقيبته، وسواء رد له البائع الباقي أو تتحقق من ثمن الجريدة (مما يتطلب مناولة الصحيفة إلى البائع، ومبادلتها معه إن كان المشترى قد أخذها بنفسه من كومة الصحف) ؛ فإن كل ذلك قد يلاحظ أو يؤول لسبب ما في بعض السياقات ؛ إلا أن هذه الافعال بوجه عام تعمم / تختزل تحت مفهوم أو إطار المشتري / البائع).

وكذلك وبالمثل وعلى أعلى مستوى من الفعل استطيع أن أفسر وأن أفهم بعض الافعال فقط بإدراجها في خطاطة فعل كلي، مثلا عندما أرى شخصا يقذف بنفسه في قناة مائية، وبعد هنيهة رأيت أو سمعت بأنه قد أنقذ طفلا. وأيضا في هذه الحالة الأخيرة قد أتحدث عن موضوعات نشاط ما تماما كما أدرج موضوعات خطاب أو مقالة أو حوار لأدل من الناحية النظرية على أي شيء يدور موضوع المتوالية أي أنه في كل نقطة من متوالية الافعال أتساءل عن أي شيء يدور موضوع تلك المتوالية[236] كسؤالي مثلا ماذا حدث. وعندما ألاحظ سلسلة من أفعال مختلفة ينبغي أن أخصص دائما الفعل (لقد أنقذ طفلا من القناة). وأيضا قد تكون هذه إجابة عن سؤالي (ماذا كان فاعلا) عندما أشاهد شخصا يرمي بنفسه في القناة.

2 ـ 4 ـ ثم متواليات الفعل المعقد قد تنتظم تنظيما تراتبيا في حال وضع تصميم لها وتأويلها، فتكون أفعالا كبرى على مستويات متعددة من التخطيط. وحتى الآن

يشبه أن يكون التأويل افتراضا معقولا. وأعوص مشكل هو مسألة ما إذا كانت هذه البنيات الكبرى للفعل تنتظم أيضا بواسطة مقولات كبرى أو وظائف على نحو مشابه للتنظيم الكلي للمعنى المندرج تحت مقولات سردية وضوابط. وحتى إذا وجدت مثل هذه المقولات فينبغي أن تبين زيادة بيان على أن لها جانبا معرفيا مخصوصا / أو وظائف اجتماعية.

إلا أن البنية السردية تطابق خطابا من نوع خاص تكون أساليبه وقواعده معهودة بالاتفاق. وعلى ذلك فإن سهولة الانتاج والتأويل والمعالجة والحفظ في الذاكرة، والمقولات الكبرى المحددة للفعل ينبغي أن تعين كلها أفعالا من جهة كونها نمطية مع خواص متفق عليها على نحو سهولة وضع تخطيط الافعال وتأويلها.

والإجابة الأولى، والمبتذلة بالأحرى، عن هذا السؤال هو تخصيص كل فعل بوظيفة يكون فيها هذا الفعل معها مفعولا على نحو كلي تبعا لنظرية الفعل المدروسة في الفصل السادس، أعني الفعل التمهيدي أو المساعد، والعنصر المكون وغير ذلك. وهذه الخواص المحددة على وجه الاتفاق لتلك المقولات الأداتية الفعلية يمكن أن يؤدى في أعم وأشمل تصرف. فعندما أرى شخصا يركب سيارة أجرة، فنحن نستنتج أن عمله هذا فعل مساعد من تصرف تمهيدي أعني كونه اختار إحدى وسائل النقل لانجاز شيء ما في مكان آخر (كأن يزور شخصا معينا أو يذهب إلى العمل أو سيأخذ القطار ...).

إلا أن كل هذه المميزات ليست دقيقة كل الدقة. لأنه في مستوى محدد من الخطاب قد لا تكاد تكون لها إلا دلالة ضعيفة كأن نقول إن هذا الخطاب مثله مثل كل تصرف له (بداية) و(نهاية). وعلى هذا ينبغي أن ندرج مقولات أكثر دقة في الدلالة على خواص التصرفات المعقدة، فعلاوة على مقولة المساعدة، يجوز أن ندخل مقولة الحظر أو المنع. وكل فعل يمكن أن يفهم عنه في ذات الوقت على أنه يحث ويدفع إلى القيام بفعل آخر أو يثبطه. وبالاضافة إلى حال الابتداء والانتهاء، قد تكون لنا أنماط زائدة متنوعة من إنجاز التصرف. وفي بادئ الرأي فنحن لا ننفك نحاول تنفيذ بعض الافعال، فنتردد في إنجازها أو نقدم على الإنجاز. وقد نتمهل ونتقاعس، وقد نكر على الانجاز وهكذا ...

ويمكن أن تخصص هذه المقولات التصرفية أنواع "المعاني المتواطئ عليها" مثلا قد يصادف أن (س يحث ص على فعل أ) = (س يصادق على أ و س يعتقد أن أ ينبغي الاستمرار في تأديته من لدن ص، ويعتقد س أنه بإنجاز فعل ب ينبغي أن يكون ص قد فهم أن س يعتقد أن أ فعل جيد، وأن يجب الاستمرار في إنجازه). وبطبيعة الأمور[237] فإن هذه التعاريف يجب أن توضح توضيحا كبيرا، وأن حصر مجموعة من الحدود (الالفاظ) الأولية والمعينة يجب أن تستعمل في مثل هذه التعاريف.

وقد يكون عدد معين من هذه المقولات مخصوصا بفعل ما أو هكذا ينبغي أن يكون (من نحو شرع، تقاعس، واظب على التنفيذ)، وبعض هذه المقولات النموذجية بالنسبة للفعل المشترك الانجاز من نحو فعل حث، وثبط. والأمثلة النوعية لهذه الأفعال الاصطلاحية الأخيرة تدخل كذلك في فئة من نحو عاقب، وجازى. ويجب أن نلاحظ أن هذه مقولات حقيقية للتصرف لا أفعال من (حيث هي كذلك) فنحن نعاقب فحسب أو نجازي (بالقيام بإنجاز شيء آخر)، مثلا بالضرب أو بالتقبيل، بالبيع أو عدم البيع وغير ذلك ... ويعني هذا أنه تحت شروط خاصة تعتبر القبلة ثوابا وجزاءا.

2 ـ 5 ـ ومحط الفائدة في هذه المجموعة من المقولات هو أنها ليست فقط مقولات التصرف الدائم الاستمرار لحال الانجاز بل لأن لها مقتضيات ومستلزمات اجتماعية واضحة. إذ مثل هذه المقولات لا تنظم فحسب إنجاز التصرف ـ في كل تخطيط معرف، وضبط وتأويل ـ بل لأنها تحدد أيضا الوظيفة المجتمعية من كل فعل مفترض، كأن تخصص مثلا أنواع التعهدات والحقوق والواجبات مما يحدث ويتغير بواسطة تصرف معلوم. وعلى ذلك تصير شروط العقاب على النحو التالي

[1] أ ـ س يفعل (أ) في (ز ي)

ب ـ ص يأبى أن يفعل (يجب ، يفضل) أ

ح ـ ص يعتقد أنه إذا فعل ب إذن لم يكن س يريد على وجه الاحتمال أن يفعل أ (في ز ي + ى)

د ـ ص يعتقد أن س لا يحب ب

هـ ـ ص يفعل ب

والحجة العملية المتضمنة في ذلك تتيح في هذه الحالة أمثل نتيجة مجتمعية وهو أن (س يستنكف أن يفعل أ في المستقبل) وسائر العناصر المكونة في هذا التعريف يمكن أن تقوم بأدوار محددة للفاعلين ولوظائفهم. وعلى ذلك في العقاب يجب أن يكون الفاعل حاصلا على اتفاق مجمع عليه. (كما في حال مدرس ـ تلميذ) أو أن تكون له سلطة مفروضة لغرض محدد. وعلى هذا النحو فإن عددا كبيرا من الافعال المشتركة الانجاز يمكن أن تخصص مقولات مجتمعية (وظيفية) مخصوصة مما يحدد أدوار الفاعلين وعلاقاتهم مع بعضهم وإقامة الحقوق والواجبات والالتزامات والتعهدات. وذلك أنني بإعانتي ومساعدتي لشخص معين قد القنه بذلك واجبا اخلاقيا مما يجعله قابلا لأن تنشأ فيه عادة الشكر والامتنان إزاء نفسه، أو من أجل جزائي حتى لو لم تكن لنا نية في خلق هذا الغرض المخصوص لديه. وتصدق هذه النتيجة بالاتفاق وعلى نفس النمط مع أعم مقولات الفعل (كالاستعداد، والمساعدة، والمحاولة ...)

وتكون مقولات الفعل المشترك الانجاز في قوة حصول بنية متوالية الافعال. فإذا وضع تخطيط معين ووقع التصديق عليه، ومن ثم اعتبر بمثابة جزاء استلزم بأن فاعلا آخر كان قد نفذ مسبقا فعلا حكم عليه بأنه (جيد) من جانب الفاعل المجازى الذي يتوقع في ذات الوقت الثناء والشكر ـ الفاعل المثاب. وكذلك وبالمثل بالنسبة لسلسلة الافعال (س يحظر فعل أ، وص يفعل أ، وعلى ذلك فإن س يعاقب ص ...) حيث يتأسس هذا العقاب على خرق الحظر المقرر.

ثم إن المقولات تبعا لغرضنا لا تهيمن على الافعال المفردة، وإنما تتسلط بطبيعة الأمور على نتائج الأفعال. وهذا يعني أنه يوجد لدينا الآن على الاقل مجموعتان من المقولات الكبرى لإنجاز الفعل وبصريح العبارة مقولات الفعل المعرفية والنظرية 238 ومقولات الفعل المشترك الإنجاز ذي الصفة المجتمعية مما يحدد وظيفة الفعل بالقياس إلى سائر الافعال الاخرى.

3 ـ كلية أفعال الكلام الانجازية

3 ـ 1 ـ إن متواليات أفعال الكلام الإنجازية، مثلها مثل الافعال المجردة تستدعي وضع تخطيط وتأويلا، أعني أن بعض المتواليات الخاصة بأفعال الكلام الانجازية المتنوعة تنوي قصدا وتخطيطا، وتفهم ـ ومن ثم لها وظيفة محتمعية ـ كما لو كانت فعلا إنجازيا واحدا. ومثل فعل الكلام هذا مما ينجز بواسطة متوالية من الافعال الكلامية يجوز أن نطلق عليه الفعل الكلامي الشامل أوْ الفعل الكلامي الكلي [2] ولنعط أمثلة من هذه الافعال الكلية الكبرى.

[2] أ - (شخص على سماعة التلفون). ألو ؟

ب ـ نعم، بيتر إني أنا هو جاك.

أ ـ أهلا جاك، كيف أنت

ب ـ جيد، اسمع يا بيتر ألاتزال لديكم تلك الدراجة القديمة التي لجيني والتي لم تعد تستعملها قط ؟

أ ـ نعم. لماذا ؟

ب ـ طيب، أنت تعلم أن لورا ابنتنا العزيزة علينا سيكون عيد ميلادها في الاسبوع القادم وهي تحتاج إلى دراجة، وأعتقد أن جيني ؛ إذا لم تعد تستعمل تلك الدراجة قط فلربما استطيع أن اشتريها منها، ثم أعمل على صباغتها وأقدمها إلى لورا كهدية ليوم عيد ميلادها.

أ ـ إنه لا اعتراض من جانبي. وبطبيعة الأمور لابد أن أسأل جيني عن ذلك. وأنا متأكد بأنها ستكون مسرورة بمساعدتك. فمتى تريدها ؟

ب : ما أشد لطافتك ! هل سأزوركم عابرا في الغد وأسأل جيني ؟
أ : متفق. إلى الغد
ب : إذن أودعك وأشكرك
أ : وداعا.

إن هذا الحوار المتكلف نوعا ما يقوم في أفعال كلامية متنوعة لكلا المتشاركين، أعني من التحية والأسئلة، والاحكام المثبتة، والشكر والافتراضات. وفوق ذلك فإن الحوار كله يمكن على وجه الاحتمال أن يلخص في طلب (أ) وكونه يحاول أن يشتري دراجة قديمة من أمرأة (ب). وفي الحقيقة قد ينقل ب خبر الحوار وما جرى فيه إلى زوجته ويقول : قد كلمني جاك في التلفون. وتساءل ما إذا كنا نريد أن نبيع دراجتك القديمة. وكذلك وبالمثل فإن المتوالية يمكن أن تؤول بوجه عام على أنها وعد.

[3] (أ ب ينظر إلى رسم رسمه ابنه الصغير.)
أ : إن هذا الرسم عجيب. هل أنت الذي رسمه ؟
ب : بالطبع أنا
أ : إنه مدهش. وقد أحببته. إلا أني أراك في حاجة إلى ألوان أخرى.
ب : نعم إن اللون الأزرق والأحمر يكادان ينتهيان
أ : غدا سوف اشترى لك ألوانا جديدة.
ب : لا تنسها يا أبت مرة أخرى. 239
أ : إني أحرص على آن أفعل (بأن أعقد عقدة على مند يلي حتى أتذكر ذلك)

ومرة أخرى يقوم هذا الحوار في أفعال كلامية متنوعة كإظهار التقدير، والسؤال والاثبات، والعرض والتأكيد والوعد. إلا أن هذه الوظائف كلها ترد إلى الوعد أو لربما إلى مزاوجة التقدير والوعد. والسؤال هو : تحت أية شروط يمكن أن تعين متواليات أفعال الكلام في خطاب فردي أو تحاور جماعي إنجازا كلاميا واحدا شاملا ؟

3 ـ 2 ـ وحتى نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي أن نتذكر الاجراءات المأخوذة مسلما بها لرد المعلومات السيمانطيقية للقضايا ومتواليات الفعل معا. وتختزل هذه الاجراءات المعلومات غير المناسبة أو محمولاتها وتضم وحدات عديدة في مستوى أعلى وحدة وأعمها. فبالنسبة لأفعال الكلام كالحال مع الافعال بوجه عام، يعني هذا كله أن الافعال الكلامية التمهيدية والمساعدة يمكن أن تختزل كما تحذف تلك الافعال الجزئية المكونة التي إن أخذت مجتمعة، تعرف العنصر الجوهري مما تنتجه الافعال الكلامية الشاملة. وكذلك وبالمثل فإن ضروب التعبير عن

الاحوال الذهنية، والاوصاف السياقية قد تختزل هي أيضا، وإن كان يمكن أن تحدد صفة التوصل والتبليغ (من حسن الآداب، والمصداقية...) إلى فعل الكلام. وأخيرا فإن إثبات أفعال الكلام ومراعاتها، ونتيجة متوالية ما أي الفعل المشترك الانجاز التواصلي بوجه عام. فكل ذلك قد ينقل أيضا إلى تأويل كلي.

وهكذا ففي مثالنا الخاص بالحوار الدائر بين جارين نستطيع أن نختزل بعض الافعال الكلامية المثبتة ونتيجة التحاور (كلفظ ألو، ولفظ وداعا ...) وكذلك التحديد الضروري لهوية المشاركين في التحاور (إني أنا) وعبارات حسن الآداب والحميمية أي التحية (ألو ... كيف أنت ... وداعا ...) وإجاباتها ورعاية التواصل والتعريض بلفت الانتباه المدلول عليه بموضوع (اسمع). ثم إنه من أجل بناء السياق الطلبي فإن ب كان عليه أن يتأكد ما إذا كان موضوع الطلب لازال في حوزة أ وهو شرط ضروري عند إقامة (طلب) الفعل المشترك الانجاز عند عقد صفقة البيع والشراء. وهذا الجزء التمهيدي إنما نفذ نوعيا بواسطة سؤال متنوع بالايجاب والقبول ومصحوب بسؤال (لماذا) من المرسل إليه (أ) بسبب التوقعات التي أثارها سؤال مخصوص من لدن (ب)، بصدد الدراجة. والخاصية الجوهرية للطلب ـ الحوار يمكن إذن أن تترتب عليها صيغ مباشرة معرفة وموصوفة باللطف والمبالغة في الآداب. وتمطيط الكلام والتكلف فيه من نحو : (جيد ... أنت تعلم ...) (أعتقد أن، ولربما كان ...) ومن نحو إيراد الصيغ الشرطية (إذا لم تكن جيني تستعمله قط ... وهل يمكن أن أشتريها ...) وكل هذه الصيغ إنما تأتي في أسلوب الالتماس وتؤدي مطلوبه، لأن التقدم بطلب بيع شيء ما يكون في العادة أقل استعمالا من عرض شيء في هذه المواقف. ولأن ب لم يكن متأكدا ما إذا كان أ ينوي أن يفعل بالدراجة أمورا أخرى فهو يحاول إذن أن يترك قرار ايجاب الطلب مفتوحا على مصراعيه للحوار. والطلب (المحلي) في كل تحاور يتركز كثيرا على الدواعي والاسباب فحتي يتمكن الشخص من أن يسأل شيئا ما يكون عليه أن يشير إلى الأسباب : لماذا أريد أن أحصل على / أو أريد أن أشتري ذلك الشيء. أعني يكون عليه أن يصرح بأني أريد أن أقدم هذه الدراجة هدية مما يقتضي إيجاد تعبير صريح عن ميلاد شخص معين، مع توفر الدواعي القاضية بهذه الهدية ؛ المخصوصة. وبعد[240] هذا الطلب المعقد يمكن أن يقدم أ إيجابه المشروط للطلب مرفوقا بعبارات التطمين (وبطبيعة الحال، ... إني متأكد ... ستكون مسرورة ...) مما يهدئ من روع (ب) وشكوكه. ثم إنه من أجل التأكيد على الرغبة في مساعدة (ب) ذكر (أ) مباشرة نتائج الافعال الضرورية للطلب أعني استبدال الشيء المطلوب. وذلك بالسؤال عن تعيين وقت التبادل. وإذن قبل أن يقترح (ب) تعيين مثل هذا الوقت كان عليه أولا أن يبدي امتنانه إزاء (أ) وعلى ذلك قبول الاقتراح (أيضا في صياغة استفهامية لا

خبرية). والايجاب من لدن (أ)، كما وردت نتيجة الخطاب مدرجة فيها الاشارة إلي توقيت زمن الفعل المشترك الانجاز المقبل أعني نتيجة لعقد الحوار / الطلب. وأخيرا كان تكرار الشكر من لدن (ب) وختام الحوار. وهذا الوصف التفصيلي للمتوالية قل أو كثر، فإنه وإن كان بالأولى غير رسمي فهو يبين بأن بعض الأفعال المشتركة الانجاز إنما تكون مهيأة على نحو قوي وملتصقة بالافعال ذات الضرورة المجتمعية، فالحاجة إلى الآداب، وظهور أنواع التردد والشكوك. وهذه الافعال من حيث هي كذلك ليست جزءا من الطلب ذاته مما يجعلها في سياق آخر تصاغ على الشكل التالي :

[4] أ : ألو ؟

ب : ألو، بيتر، إني أنا هو جاك. اسمع هل تريد أن تبيع دراجة جيني القديمة.

(... ...)

وفضلا عن أن هذه الافعال يمكن أن نطلق عليها الافعال (ذات الصبغة أو اللياقة التحسينية) أو ما يسمى (بالنفاق المجتمعي غير المعلن). إذ يجعل تقديم الطلب المعهود في خطوات عدة.

[5] أولا : إثبات الشرط الضروري أو المناسبة الضرورية : اقتناء للشيء المطلوب.

ثانيا : دواعي الطلب :

أ . إثبات المناسبة الضرورية : عيد الميلاد

ب . الفعل المقصود الذي يحتاج إليه الشيء : تقديم هدية

ثالثا : إثبات مناسبة : وهي طلب الايجاب مع شرط إذا كان الشيء المطلوب مختصا بالبيع/وليس للاستعمال

رابعا : تحديد الطلب ـ قضية

خامسا : عبارة كاشفة عن المقاصد بالقياس إلى شيء يتكرر الداعي إليه.

وبالنسبة «للياقة التحسينية المجتمعية» كالحال مع الخطوات الاختيارية والضرورية للطلب تكون القواعد الكلية الكبرى المصاغة سابقا صحيحة. ولم ينقص من المعلومات بالنسبة للشخص (أ) إلا [5] من البند أربعة ولربما [5] في البند الثاني. فالافعال الكلامية التمهيدية والمكونة معًا مما قد يندرج في فعل كلام واحد عن الطلب (المهذب). وقد يمكن أن يقدم مثل هذا الوصف ونظيره لحوار التقدير الوعد الدائر بين الأب وابنه [3] ؛ إذ يكون التقدير في بادئ الأمر متبوعا في عرف الناس ومترتبا عما (لا يمكن تصديقه) من لعبة بحيث يلتزم الفاعلون ولا سيما الآباء والابناء كي يرفعوا من قيمة التقدير والامتنان. ولا يؤدي التقدير حسب التقليد إلى التزام ضعيف بالنظر إلى ما يقدم فيه أعني كونه شكلا من أشكال الجزاء. ولا ينجح

مثل هذا الفعل الجزائي إلا عندما ينجز فعل يستفيد منه الشخص المثاب ـ المقدر حق التقدير ـ. مثلا عندما تعطي الهدية المحتاج إليها. وينبغي أن تكون هذه الحاجة أو هذا الاستحقاق قد وقع التلميح إليه أولا بوعي : مثلا «إلا أني أراك في أمس الحاجة إلى ألوان أخرى كثيرة». حتى إذا قبل هذا التلميح، كان ما حصل من هذا التلميح هو أن يتعهد ويلتزم بأن يقدم الهدية. وهو تعهد يعبر عن الوعد بأن يشتري له ما ينقصه في مستقبل قريب. وبواسطة سؤال ساخر يتضمن الخلف بوعد خاص يحاول الابن من أجل ذلك أن يؤكد على تعهدات الاب الذي عليه أن يضمن تنفيذ وعده الخاص. وفي هذا الحوار قد ارتبط فعلان كلاميان أساسيان على نحو معتاد متعارف ؛ إذ الحالة النهائية للأول (لضعف الالتزام) يمكن أن تصير حالة ابتدائية للآخر (تهيئ الوعد) ومرة أخرى فقد ينجز فعل الكلام الكلي إذا صارت أفعال الكلام للمتوالية إما تمهيدية اختيارية أو ضرورية أو مساعدة أو أجزاء مكونة معتادة بحيث ينبني السياق (من معرفة مكتسبة وحاجيات ومقاصد، وواجبات وتوقعات) على «رد فعل كلامي أساسي» وكلا المثالين السابقين يستوفيان هذه الشروط والإجراءات الكبرى.[241]

3 ـ 3 ـ وللبنيات الكبرى وظيفتان معرفيتان أساسيتان : فهي تنقص دمج المعلومات إلى أدنى مستوى وفي ذات الوقت تنظم هذه المعلومات تبعا لبعض المقولات الكبرى المحددة لوظيفة توابع المتوالية ومايلحق بها (أو بنيتها الكبرى) بالنظر إلى المتوالية ككل. ويمكن أن تكون هذه الوظيفة أولا بالنسبة للأفعال ذات دور في فعل ما من تصرف ككل. أعني من تصرف تمهيدي أو مساعد أو مناصر أو معارض أو باعث أو مكون. وثانيا يمكن أن تحدد هذه الوظيفة بواسطة الموقف المجتمعي الذي ينجز فيه هذا الفعل أو يشرع فيه الفعل الناتج عن تبادل الواجبات والحقوق والالتزامات والأدوار وغيرها كما هو الحال في إنزال العقوبات على شخص معين أو مجازاته. ونفس ضروب التمييز هذه تصدق بالنسبة لمتواليات فعل الكلام وبنياتها الكبرى. وكنا قد رأينا بأن كل فعل كلام يختص بوظيفة نوعية لانجازه فعلا كلاميا رئيسيا كالفعل التمهيدي أو المساعد أو المقدمة الاولية / النتيجة أو التأكيد على الوظيفة. وفضلا عن ذلك لما كانت أفعال الكلام اتفاقية، كان كل فعل جزءا من التصرف المشترك الانجاز المجتمعي الذي يتغير أثناء حصوله على موقف مجتمعي أو يتأسس. فإذا سألت شخصا ما إذا كان لايزال يملك الشيء (ن) فإن المخاطب يمكن أن يؤول سؤالي ويراه كأنه تمهيدي لفعل كلام آخر، كسؤال أو طلب : إذ يمكن أن يعدل توقعه تبعا لذلك ويطرح التساؤل (لماذا ؟) وقياسا على ذلك فإن ضروب الطلب يمكن أن تكون أكثر مناسبة وقبولا إذا حصلت الدواعي المقبولة للطلب بينما يستدعي الايجاب مع الطلب تعبيرا عن العرفان بالجميل أي تنفيذ التعهد وامتثال الالتزام المتفق عليه.

ويصدق نفس الأمر على كل فعل كلامي كلي أي أن التغير الحاصل في الموقف المجتمعي عن طريق الخطاب/ المتوالية لأفعال الكلام ككل يطابق ويحدد أو يعرف مقتضى الفعل الكلامي الكلي. وتكون التعهدات والواجبات والالتزامات مما يؤسسه فعل الكلام ككل صحيحة بالنسبة لما يلحق الفعل المشترك الانجاز من آثار وعواقب؛ وعلى ذلك في مثالنا الأول يكون للشخص(ب) الحق في أن يتوقع إمكان أن يفي الشخص (أ) بوعده، فيسأل امرأته عن الدراجة لكن في ذات الوقت يتعهد إزاء (أ) رغبة منه في أن يساعد (ب). وبالعكس يلتزم (أ) بإنجاز الفعل الموعود.

242 ونظير هذه العلاقات المجتمعية وغيرها مما يوجد بين المشاركين في التحاور تحصل لدينا أيضا تغييرات شاملة في الاحوال الذهنية لمعرفة المشاركين واعتقادهم. ويعرف (أ) أن (ب) يحتاج إلى دراجة، كما يعرف (ب) أن (أ) يرغب أن يبيع إياها. وبوجه أخص فإن (أ) يكون في اليوم الموالي منتظرا أن يمر به (ب) في زيارة عابرة لكي يتخذ قراره النهائي ويعقد الصفقة. وتلغي هذه المعرفة سؤال (أ) لجاره (ب) في اليوم الموالي عندما يأتي (ب) : والسؤال هو : «مرحبا جاك، ماذا جاء بك ؟ » فهذا السؤال بعد يوم واحد، قد يربك (ب) غاية الارباك.

وتجدر الاشارة إلى أنه بعد الحوار كان (أ) قد حصل على مجموعة من المعلومات كاملة، مثلا إن ابنة جاره لورا ستحتفل بعيد ميلادها في الاسبوع القادم وأن جاك يريد أن يجعل الدراجة مصبوغة. إلا أنه نتيجة لقواعد رد المعلومات، فقد يحصل لهذه الآخيرة حيز تراتبي التبعية في بنية ذكرى الحوار الذي تسيطر عليه القضية الكبرى من نحو (يحتاج جاك إلى دراجة) وبطبيعة الأمور يستطيع بيتر، إذا اقتضى الأمر في هذه المواقف الأخيرة أن يتذكر أكثر المعلومات تفصيلا من خلال المعلومات الشاملة وذلك بالتطبيق العكسي للقواعد الكلية مثلا بمحاولة استعادة دواعي آمال جاك وطلبه. وكذلك وبالمثل يستطيع بيتر أن يستنتج سائر اللوازم والنتائج الاستقرائية المنطقية من القضية الكلية المحتفظ بها في الذاكرة. من ذلك مثلا أن جاك ليس لابنته دراجة في ملكها أو ليس له مال لشراء واحدة جديدة. وعلى ذلك في مستوى كلي، فإن أهم المعلومات لنجاح الفعل المشترك الانجاز مستقبلا لكلا المشاركين في الجواب هو (أ) يعلم أن (ب) يحتاج إلى دراجة. ويعلم (ب) أن (أ) راغب في بيع واحدة. وبالرغم من ذلك في أوسع إطار للفعل فإن الطلب المعقد الذي ينفذ من خلال متوالية أفعال الكلام المشتركة الانجاز يعامل هو ذاته معاملة الفعل التمهيدي بالنسبة للفعل المساعد له (ب) أعني كونه يشتري دراجة (بثمن بخس) مما هو شرط عادي للفعل الرئيسي المقصود. وهو إهداء دراجة إلى ابنته. وأن هذا هو الفعل الرئيسي الذي يستوفي رغبة (ب) أو حاجته أو واجبه. إذ يكاد يكون

الطلب في كليته فعلا تمهيديا لتصرف رئيسي. وفي حال تخطيط هذا الفعل المعقد وتصميمه على الاقل نفذت على الاقل الخطوات الآتية :

[6] أ . ① لا تملك لورا دراجة. وهي بحاجة إلى واحدة

ب . ② وعيد ميلادها مناسبة جيدة لإهداء هذه الدراجة إليها.

ج . ③ وإني أرغب / أتمنى أن أهدي لها دراجة بمناسبة عيد ميلادها

د . ④ وليس لي واحدة لاقدمها لها.

هـ . ⑤ فكيف أحصل على دراجة حتى أقدمها لها.

و . ⑥ يجب أن أشتري لها واحدة

ز . ⑦ والدراجة غالية الثمن وليس لي مال

ح . ⑧ فهل يمكن أن أحصل على واحدة رخيصة

ط . ⑨ والدراجات المستعملة رخيصة.

ي . ⑩ وأين أحصل على واحدة مستعملة

ك . ⑪ وجارتنا جيني تملك دراجة قديمة لا تستعملها

ل . ⑫ وسأسألها أن تبيعها لي.

وكل ضروب التصميم هذه إنما هي بعض الخطوات في خطة استراتيجية لما نقوم به كل يوم لحاجتنا إلى إعطاء حلول للمشاكل حتى نستطيع أن ننفذ كل فعل يكتسي صفة الأفضلية (كتقديم هدية ما). وكل هذه المقدمات لاستدلال عملي ستؤدي إلى نتيجة عملية، وهي أن جاك يكلم جاره في التلفون حتى ينفذ فعله التمهيدي وهو الطلب. وعلى وجه أكثر احتمالا فإن المضمون المحدد للحوار لم يكن مصمما بالتفصيل، وهو أمر كان محالا، بسبب أن السياق، وخاصة إجابات المشاركين الآخرين لايمكن التنبؤ بها تنبؤا كاملا. ومن ثم فإن الفاعل، في التصميم الأولي، لم يكن له إلا أن يتخذ فعلا كليا : وهو (أنا) سوف أسأل الجيران في أن يبيعوا إلي دراجتهم كفعل كلامي خاص. وفي هذا التصميم الكلي، فإن الفاعل لم يكن عليه إلا أن يأخذ في حسبانه الحالة النهائية ونتيجة الطلب أعني «أن الجار يريد أن يبيع لي دراجته» مستنتجا أني أحصل على دراجة مما هو شرط ضروري لانجاز الفعل الرئيسي (إهداء الدراجة إلى ابنتي) .[243]

وها نحن نرى أن أفعال الكلام الكلية لها وظائف في تخطيط وتنفيذ الافعال الشاملة. وإن ما يتعلق بهذا السياق الواسع الافق عن الفعل المشترك الانجاز إن هو الاحوال الذهنية المجتمعية الحادثة بواسطة فعل الكلام ككل.

4 ـ أفعال الكلام الكلية والخطاب.

4 ـ 1 ـ وبعد اعتبار الوظائف المعرفية والمجتمعية لأفعال الكلام الكلية الشاملة المخصصة لمتواليات أفعال الكلام ؛ نريد أن ننظر على وجه الاختصار أي شيء هي

مناسبة بحث هذه الافتراضات في تداولية الخطاب [3]. وفي هذه النقطة يبدو طبيعيا أن نحاول ربط البنيات السيمانطيقية الكبرى بالبنيات التداولية الكبرى، كما ربطنا بالضبط على وجه مطرد متواليات الجمل بمتواليات أفعال الكلام في الفصل السابق. وأحد الاسباب البديهية لمثل هذه المحاولة هو كون أن ضروب الخطاب، مثل المحاورات وأنواع التخاطب والأحاديث يمكن أن يتعين اتساقها الكلي ووحدتها ومن ثم وظيفتها الشاملة من خلال إطار فعل كلامي كلي. ونحن نعلم أن الحوار الذي دار آنفا بين جاك وبيتر كان حوارا متماسكا، وتخاطبا مقبولا. لان التلفظ بمثل هذا الحوار يقتضي إنجاز فعل كلامي واحد. وفي الحقيقة فإن أحد الأسس لتمييز أنماط الخطاب المختلفة مثل أساليب السرد، وفنون الإشهار يقوم في إمكانية تعيين فعل كلامي كلي واحد بسيط أو معقد لغاية إنتاج مثل ذلك الخطاب.

4 ـ 2 ـ ومن خلال تحليل أمثلة أفعال الكلام الكلية المقترحة آنفا قد تبين أن معنى الخطاب يرتبط ارتباطا وثيقا بفعل الكلام الذي ينجز بواسطة التلفظ بذلك الخطاب في سياق التحاور. ويتضح ذلك بشكل خاص، في إجراءات كبرى من شأنها أن تؤدي إلى انتاج معنى شامل لمقطع أو لخطاب كلي. وقد تبين في الفصل الخامس أن هذه الاجراءات السيمانطيقية الكلية تحدد أية معلومات في الخطاب تكون ذات أهمية نسبية أو مناسبة، أعني يكون ذلك عن طريق الاختزال أو الإدماج لمعلومات أقل أهمية. وعلاوة على ذلك قد وقع التأكيد على أن هذه الاجراءات تتوقف أيضا على بعض الخواص التداولية المتصلة بما يتضمنه نمط الخطاب على معنى 244أن ما يهم في المعلومات لا يتعلق فحسب بالبنية السيمانطيقية للنص، وإنما أيضا لوظائف التداولية للخطاب. وعلى ذلك فنحن نعلم على وجه حدسي أن وصف (حالة) ما يجرى في قصة يومية يكون من جهة الاتفاق والتواضع أقل حسما من وصف الافعال الرئيسية فالشروع في وصف قصة حربية ما وذلك برسم إطار المدينة لا يقدم إلا المحيط الفضائي لمثل تلك الافعال / والاعمال الرئيسية الكبرى. وفضلا عن ذلك قد يكون العكس مع دليل سياحي. فهناك وصف المدينة والبنيات أو رسم منظر طبيعي رائع يكون أكثر مناسبة من وصف أفعال الاشخاص العارضة أو أحداث الكاتب. وهذا صحيح بالنسبة لاسباب ودواعي التواصل، لأن الوظيفة التداولية لخطاب الدليل السياحي تقدم معلومات للقارئ حول الامكنة التي ينوي أن يزورها. وينتج مثل هذا الخطاب شروطا واقعية لافعال ممكنة للقارئ مستقبلا. وفضلا عن ذلك في حوار القصة المحكية ليس هناك من حالة لوجود مثل هذه الشروط، لأن وظيفة فن السرد القصصي يمكن بالضبط أن يحدث تغييرا في شكل معرفة القارئ / المخاطب وتغييرا في نمط تقويمه، باعتبار المتكلم / الراوي، وباعتبار الافعال المروية. وباعتبار أسلوب القصة. وفضلا عن ذلك فإن كلا المشاركين في التحاور قد يعلمان أن الاحداث المحكية لا تقع إلا في بعض العوالم غير عوالمنا،

ولذلك لا تنقل معلومات عملية مباشرة عن العالم المتحقق (هذا في السرد القصصي).

وبافتراض سياق معين للفهم تكون فيه متاحة الاشارات والعلامات كعلامة العنوان اسم الكاتب، والمقدمة والناشر والصورة الخارجية للكتاب، والمجلة والجريدة وغير ذلك، فإنه من الممكن أن نضع فرضا مؤقتا بأن الخطاب هو قصة (أو رواية) أو دليل سياحي أو نشرة ما. وقد يختار المخاطب / القارئ مناسبة الاجراءات الكبرى حتى يطبق على تلك الاجراءات من الخطاب ما يراه أكثر مطابقة لمقتضى الحال من الوجهة التداولية.

وكذلك وبالمثل في المحاورة التي جرت في التلفون المذكورة في هذا الفصل، فإن الاتفاقات المتواضع عليها تداوليا ومجتمعيا قد تحدد في ذات الوقت الاختيار السيمانطيقي من بين المعلومات المعروضة ولما كنا لا نكلم الناس في التلفون لنقول لهم فقط (ألو ؟) أو (كيف أنتم؟) على الاقل مع جيراننا الذين نراهم كل يوم فإن معنى التحية قد يكون على وجه الاحتفال أمرا هامشيا، بالنظر إلى المعاني الأخرى في الخطاب. وقياسا على ذلك فنحن لا نسأل بالضبط شخصا عما إذا كان لا يزال يملك دراجة قديمة، وإنما يكون سؤالنا تمهيديا مستلزما لفعل كلام آخر كالطلب مثلا. وإنما يدل هذا من الوجهة السيمانطيقية أيضا على أن القضية (أ يملك دراجة قديمة) تكون من الوجهة التراتبية تابعة للقضايا المتضمنة للجملة المعبرة عن جوهر الطلب (أ يريد أن يبيع دراجته إلى ب) وبهذا الاعتبار فإن صياغة البنيات السيمانطيقية تكون أيضا وظيفة لبنية كبرى تداولية.

4 ـ 3 ـ ومن ناحية أخرى يمكن الاحتجاج على وجه الحصر بأن البنية الكبرى السيمانطيقية تحدد بدورها نجاح فعل الكلام الشامل. وعلى نحو أكثر تبسيطا فإن الفعل الكلي ينبغي أن يكون له أيضا محتواه المخصوص فنحن لم نطلب شيئا ما بالضبط، وإنما طلبنا شخصا لأن يفعل لنا شيئا ما. وقد تصح هذه الحالة إذا كان المحتوى المخصوص لم يقع التعبير عنه على وجه مباشر في جملة مخصوصة من الخطاب، وإنما استنبطت بشكل كلي بواسطة الخطاب ككل. وذلك في صورة الطلب والنصح على نهج واحد وبطريقة غير مباشرة (مهذبة سياسية / ديبلوماسية) وتحدد القضية الكبرى في هذه الحالة المحتوى المعين لفعل كلامي.

245 4 ـ 4 ـ وأوضح طريقة يمكن معها أن تظهر البنيات الكلية والوظائف الكبرى للخطاب هي التعبير مباشرة عن مثل هذه البنيات أو الوظائف في الخطاب ذاته. وعلى ذلك في بداية القصة أو نهايتها، تكون لدينا على نحو أ نموذجي، صياغات مدخلية من نحو (هل تعرف قصة كذا ؟ وسأحكي لكم ما جرى في كذا ـ وتلك كانت قصة كذا ـ أو على نحو أبسط ـ هذه هي نهاية القصة).

ونفس الأمر يصدق على خواص أفعال الكلام (مما لم يناقش[4] هنا سواء كان السرد فعل كلام كلي أم لم يكن) وفي بداية كلام طويل قد نقول (سوف أقدم لكم نصحا جميلا) أو في النهاية (إن هذا وعد ...) ونسمي مثل هذه العبارات :ضروب الانجاز الكلية: فلم تكن الجمل ذاتها منجزة. وإنما تعبر عن قوة فعل كلام الخطاب ككل.

وبطبيعة الأمور فإن هذا يصدق على عدم الانجاز واستعمال وصف أحكام أفعال الكلام، ويصدق على نحو أ نموذجي، كذلك على خلاصات / الخطاب / أفعال الكلام : «إنه هددني ـ وقد وعدتني ـ وقد سألها ... » وهذه الحالة يمكن أن يكون مضمون هذه الاحكام فيها بنية كلية من خطاب أصلي، وليس بالضرورة من جملة مخصوصة منه.

4 ـ 5 ـ وذلك أن كون الوظيفة التداولية هي غالبا ما يقع التعبير عنها إلى حدٍّ ما في بنية نحوية هو أمر مشهور جدا. ويصدق نفس الأمر على تعبير أفعال الكلام الكلية من خلال خطاب ككل. وبافتراض سياق تصدر فيه الأوامر فنحن نتوقع استعمال أ نموذج للضمائر (من اشتقاق أو تحت ضمير أنت Du في الالمانية) وللبنية التركيبية النحوية الخبرية. واختيار وحدات معجمية نوعية (وغياب) التعابير الملتوية المراوغة وعدم المباشرة كضابط شامل للمتوالية. وقياسا على ذلك ينبغي أن تكون الجملة راجعة في كليتها إلى فعل المستمع في مستقبل قريب. ويمكن أن يصدر أحكاما وإن كان لايزال غامضا، وهو أن كل فعل كلام كلي يحدد ويعين أسلوب الخطاب أعني هيأة مجموعة التراكيب النحوية الناتجة عن الاجراءات الاختيارية المعمولة على الافضليات المتكافئة من الناحية السيمانطيقية. وكون مثل هذه الفروق الاسلوبية تستلزم فروقا تداولية إنما يظهر في مثل هذه الازواج [(ناولني الملح) أو (من فضلك ناولني الملح.) أو (هل يمكن، من فضلك أن تناولني الملح)].

4 ـ 6 ـ ويمكن أن تتأسس من الوجهة التداولية أصناف مقولات الخطاب ذاتها فبينما يكون الفضاء المحيطي في قصة ما جزءا من بنية تراتبية لا توجد لها من حيث هي وظيفة تداولية، فقد توجد أنماط لخطاب تنظم فيها في ذات الوقت بنيات شاملة متشابهة فعلا كلاميا كليا. كتنظيم الحجاج مثلا. وعلى ذلك فإن بنية المقدمة/ النتيجة لاتوجد لها فحسب خواص سيمانطيقية (كلزوم التالي عن الاول) وإنما تحدد أيضا بنية فعل الاحتجاج، لأن النتيجة مأخوذة استنتاجا. وبالضبط فإن مثل هذه الخاصية هي التي تميز أدوات الربط من نحو (لأن) عن الاداة التي تتصدر الجملة (وعلى ذلك) وقياسا على هذا نستطيع أن نعطي تفسيرا بالرجوع إلى العلل أو الاسباب المأخوذة من حدث ما أو نستطيع أن نبرهن بأن قضية ما تكون صادقة أو كاذبة.

وعلى مستوى آخر قد تكون لدينا ضروب التنظيم المتعارف عليه للخطاب من نحو : 246

مقدمة ـ إشكالية ـ حل ـ نتيجة.

مما يجعل البنية مضاهية لما يطابقها من أفعال الكلام الكلية ولفعل (حل الإشكال) بوجه عام.

4 ـ 7 ـ ويمكن أن نستنتج بأن تعيين فعل كلام للخطاب وللتحاور من كل قول خطبي بشكل خاص قد يسهم أيضا في اتساق مثل ذلك الخطاب. وقد توجد علاقات وروابط ليس فقط بين الجمل (السيمانطيقية) والبنيات الكبرى (للقضية) وإنما بين الافعال المنجزة بتلفظ الجمل وبالتعبير عن البنيات الكلية (المستقيمة والتراتبية). وقد لا يحتاج مضمون التحية وإفشاء السلام من حيث هو كذلك إلى ربط البنية السيمانطيقية بسائر الخطاب. وإنما يمكن أن يكون فعل التحية شرطا ضروريا لانجاح الطلب أعني الركون إلى التكلف المجتمعي وتهييء رضا المخاطب.

وكما رأينا في السيمانطيقا بأن لكل خطاب مسندا إليه أو موضوعا يدور حول كذا وكذا فقد رأينا في التداولية بأن «لها هذه النقطة ـ أو هذا الغرض ـ أو تلك الوظيفة» بواسطتها ترجع إلى فعل كلام كلي ينجز عن طريق التلفظ بالخطاب من سياق مناسب. وفي الحقيقة كما ذكرنا سابقا، فإن البنيات الكبرى السيمانطيقية والتداولية ينبغي أن تتوازى انتاجا وضبطا وتأويلا : إذ المخاطب في عملية التواصل ينبغي أن يحرص على جعله يعلم أن فعل كلام رئيسي قد أنجز، ويعلم في ذات الوقت أي شيء هو المضمون الكلي للحكم والوعد أو الطلب، والنصح، والحظر.

4 ـ 8 ـ وقد تبدو هذه الملاحظات القليلة في هذا الفصل الختامي ليست إلا محاولة غير منتظمة إلا أنها في ذات الوقت ممنهجة، وحتى الآن فإن التحليل الموجز إنما قدم تداخل بنيات الخطاب الكلية وتداوليتها ؛ ووظائفها المجتمعية وتقصد ملاحظتها إلى أن تضع حدودا فاصلة لاتساع ترتيب المشاكل المتعلقة بكل من اللسانيات بوجه خاص ونظرية الخطاب بوجه عام. والحقيقة الجوهرية هي أن الضوابط المعرفية الحاصلة لمعالجة المعلومات مما يستدعي صياغة البنيات الكبرى السيمانطيقية، والتي تنظم الافعال، والافعال الكلامية في وحدات شمولية وفي ذات الوقت تكون لها استلزامات ونتائج مجتمعية، إذ تحدد هذه الضوابط كيف يتمنى الافراد، ويقررون ويفكرون في وضع المخططات وينفذونها، ويضبطون كلامهم الخاص (ويتصورونه) ويفهمونه كما يفعلون في سياق مجتمعي. وبدون ذلك قد يتوه الافراد بين ما لا يحصى عددا من التفاصيل والجزئيات غير المتسقة للمعلومات المنسوبة للأفعال والقضايا. فالاجراءات والخطط الاستراتيجية والقواعد

والمقولات، كل ذلك يكون ضروريا لربط المعلومات وتنظيمها وتذكرها مما يحصل في فعل مشترك الانجاز.

وإنها لمهمة عظمى للسانيات ودراسات الخطاب والسيكولوجيا والعلوم الانسانية والمجتمعية فيما يستقبل من الازمنة أن توجه كلها النظر والاعتبار لهذا لتداخل والتشابك المطرد للدلالة والفعل أي النص والسياق.

تعاليق على الفصل التاسع

1 - إن الأساس السيكولوجي لتخطيط الافعال وتصميمها قد ناقشه كل من Miller وGalanter وPribram (1960). وكذلك Van dijk (1976).

2 - يوجد مرجع دقيق صريح لافعال الكلام الكلية الكبرى في فلسفة أفعال الكلام. وقد نافس Fo-tion (1971) ما أسماه (الافعال الكلامية الرئيسية)، وإن كان تناوله من وجهة نظر أخرى.

3 - وفكرة أن العبارات ينبغي أن تدرس كجزء كامل من موقف مجتمعي بوجه عام ومن الفعل المشترك الانجاز التواصلي بوجه خاص ليست بطبيعة الأمور فكرة حديثة : إذ يوجد لها أصل تقليدي في الاعمال الكلاسيكية لمالينوفسكي Malinowski واللسانيات التي تأثرت بهذا التقليد (انظر Firth 1957، 1968) وأكبر إطار نظري مفهوم في هذا الباب هو ما قام به Pike (1967). ولقد حاولت مناقشتنا أن تسهم في اكتناه أدق أنواع التنسيق ومستوياته بين استعمال اللغة والتفاعل كما حاولت أن تخصص كيف تؤدي الجمل / أفعال الكلام إلى تكوين وحدات بنيوية كبرى شاملة.

4 - يمكن الاعتماد على Searle (1975 b) و Van dijk (1975 a) (1975).

5 - انظر Van dijk (1967 b).

المـراجـــع

BIBLIOGRAPHY

ALTHAM, J.E.J. (1971) The logic of Plurality. London : Methuen

ALTHAM, J.E.J. and TENNANT, NEIL W. (1975) "Sortal Quantification", in Keenan, ed, 46 - 58.

ANDERSON, ALAN ROSS and BELNAP, NUEL D. (1975) Entailment. The Logic of Relevance and Necessity. Vol I. New Haven : Princeton UP

AUSTIN, J.L. (1961) Philosophical Papers. London : Oxford UP

AUSTIN, J.L. (1962) How to do things with words. London : Oxford UP

BALLMER, THOMAS (1972) "A Pilot Study in Text Grammar", Technical University of Berlin, mimeo

BANFIELD, ANN (1973) "Narrative Style and the Grammar of Direct and Indirect Speech", Foundations of Language, 10, 1-39

BAR-HILLEL, YEHOSHUA, Ed., (1972) Pragmatics of Natural Languages. Dordrecht : Reidel

BARNARD, PHILIP JHON (1974) Structure and Content in the Retention of Prose. PHD Diss. University College London.

BARTLETT, F. C. (1932) Remembring. London : Cambridge UP

BARTSH, RENATE, and VENNEMANN, THEO (1972) Semantic Structures. Frankfurt : Athenaeum.

BAUMAN, RICHARD, and SCHERZER, JOEL (1974) Exploration in the Ethnography of Speaking. London : Cambridge UP.

BERNSTEIN, BASIL (1971) Class, Codes and Control. London : Routledge & Kegan Paul.

BIERWISCH, MANFRED (1965 a) "Review of Z. S. Harris, Discourse Analysis reprints", Linguistics, 13, 61 - 73

BIERWISCH, MANFRED (1965 b) "Poetik und Linguistik", in H. Kreuzer and R. Gunzenhäuser, eds Mathematik und Dichtung. Munich : Nymphenburger. English transl. in Donald C. Freeman, ed. Linguistics and Literaray Style. New York : Holt, Rinehart & Winston, 1970, 96 - 115.

BINKLEY, ROBERT, BRONAUGH, RICHARD, and MARRAS, AUSONIO, eds (1971), Agent. Action Reason. Oxford : Blackwell.

BOBROW, Studies in Cognitive Science. New York : Academic Press.

BRENNENSTUHL, WLTRAUD (1974) Vorberitungen zur Entwicklung einer sprachadäquatert Handlungoslogik. Technical University, Berlin, Diss.

CARE, NORMAN, S., and LANDESMAN, CHARLES, eds (1968) Readings 250 in the Theory of Action. Bloomington : Indiana UP.

CARNAP, RUDOLF (1956) Meaning and Necessity. Chicago : University of Chicago Press.

CARPENTER, PATRICIA, and JUST, MARCEL, eds. (1977) Cognitive Processes in Comprehension. Proceedings of the XIIth Carnegie-Mellon Symposium on Congnition. Hillsdal, NJ : Erlbaum..

CHARNIAK, EUGENE (1972) Towards a Model of Children's Story Comprehension. PHD Diss, MIT, Cambridge, Mass.

CHARNIAK, EUGENE (1975) "Organzation and Inference in a Frame-like System of Common Sense Knowledge". Castagnola : Instituto per gli Studi Semantici e Congnitivi.

CHOMSKY, NOAM (1966) Cartesian Linguistics. Cambridge, Mass : MIT Press.

CHOMSKY, NOAM (1968) Language and Mind. New York : Harcourt, Brace & World

CLARK, HERBERTH, (1973), "Comprehension and the Given-New Contract", Paper contributed to the Symposium "The Role of Grammar in Interdisciplinary Research", Bielefeld.

Communications 4 (1964) Recherches sémiotiques. Paris : Seuil.

Communication 8 (1966) L'analyse Structurale du Récit, Paris : Seuil.

COLE, PETER, and MORGAN, JERRYL, eds. (1975) Syntax and Semantics. Vol 3, Speech Acts. New york : Academic Press.

COPI, IRVINGM., and GOULD, JAMES A., eds (1967) Contemporary Readings in Logical Theory. New York - London : Macmillan.

CRESSWELL, M.J. (1973) Logics and Languages. London : Methuen

CROTHERS, EDWARD (1975)Paragraph Structure Description. Boulder : University of Colorado, Dept of Psychology.

DAHL, ÖSTEN (1969) Topic and Comment, Stockholm : Almqvist & Wiksell.

DAHL, ÖSTEN (1976) "Wath is New Information ?", in Nils Erik Enkvist and Viljo Kohonen, eds. Approaches to Word Order, Reports on Text Linguistics, Abo, 37-50.

DAVIDSON, DONALD (1967) "The Logical Form of Action Sentences", in Rescher, ed., 81 - 120

DAVIDSON, DONALD and HARMAN, GILBERT, eds (1972) Semantics of Natural Language. Dordrecht : Reidel.

DASCAI, MARCELO, and MARGALIT, AVISHAI (1974) "A new Revolution" in linguistics ? "Text grammars" versus "Sentences Grammars", Theoretical Linguistics, 1, 195 - 213

VANDIJK, TEUNA. (1971 a) Moderne Literatuur teorie [Modern Theory of Literature], Amsterdam : Van Gennep.

VANDIJK, TEUNA, (1971 b) Taal. Tekst. Teken [Language. Text. Sign]. Amsterdam : Athenaeum, Polak and Van Gennep.

VANDIJK, TEUNA (1972 a) Some Aspects of Text Grammars. The Hague : Mouton.

VANDIJK, TEUNA (1972 b) Beiträge zur generativen Poetik. Munich : Bayerischer Schulbuch Verlag.

VANDIJK, TEUNA (1973 a) "Text Grammar and Text Logic", in Petöfi and Rieser, eds., 17-78.

VANDIJK, TEUNA (1973 b) "Connectives in Text Grammar and Text Logic" Paper contributed to the Second Int. Symposium on Text Linguistics, Kiel. To Appear in : Vandijk and Petöfi, eds, 1977.

VANDIJK, TEUNA (1973 c) "A Note on Linguistic Macro-structures", in A. P. Ten Cate and P. Jordens, eds. Linguistische Perspektiven. Tübingen Niemeyer, 75-87.

VANDIJK, TEUNA (1974 a) "Relevance" in Grammar and Logics, St. Louis.

VANDIJK, TEUNA (1974 b) "Philosophy of Action and Theory of Narrative", University of Amsterdam, mimeo. Poetics 5 (1976) 287-338. Short version "Action, Action Description, Narrative" in New Literary History, 6, 1975, 273-94

VANDIJK, TEUNA ((1974 c) "A Note on the Partial Equivalence of Text Grammars and Context Grammars", University of Amsterdam, mimeo. To appear in Martin Lofin and James Silverberg, eds, Discourse and Inference in Cognitive Anthropology. The Gague, Mouton, 1977.

VANDIJK, TEUNA (1975 a) "Issues in the Pragmatics of Discourse", University of Amsterdam, mimeo.

VANDIJK, TEUNA (1975 b) "Formal Semantics of Metaphorical Discourse", in Teun a. Van Dijk and Janos s. Petöfi, eds Theory of Metaphor, special issue Poetics 14/15, 173-98.

VANDIJK, TEUNA (1975c) "Recalling and Summarizing Complex Discourse" University of Amsterdam, mimeo.

VANDIJK, TEUNA (1975 d) "Pragmatics and Poetics", in Van DIjk, ed., 23-57.

VANDIJK, TEUNA (1976 a) "Frames, Macro-structures and Discourse Comprehension", Paper contributed to the XIIth Carnegie-Mellon Symposium on Cognition, Pittsburgh. To appear in Carpenter and Just, eds 1977.

VANDIJK, TEUNA (1976 b) "Complex Semantic Information Processing", Paper contributed to the workshop on linguistics in documentation, Stockholm, University of Amsterdam, mimeo.

VANDIJK, TEUNA ed (1975) Pragmatics of Language and Literature. Amsterdam : North Holland

VANDIJK, TEUNA and KINTSCH, WALTER (1977) "Cognitive Psychology and Discourse. Recalling and Summarizing Stories", in Dressler, ed

VANDIJK, TEUNA and PETÖFI, JANOS, eds. (1977) Grammars and Dcscriptions. Berlin-New York : de Gruyter.

DIK, SIMONC (1968) Coordination. Amsterdam : North Holland

DONELLAN, KEITHS. (1970) "Proper Names and Identifying Descriptions", Synthese, 21, 335 - 58

DRESSLER, WOLFGANGU, (1970) "Textsyntax", Lingua e Stil, 2, 191-214.

DRESSLER, WOLFGANGU, (1972) Eingührung in die Textlinguistik. Tübingen : Niemeyer.

DRESSLER, WOLFGANGU, ed. (1977)Trends in Textlinguistics. Berlin - New york : de Gruyter.

DRESSLER, WOLFGANGU and SCMIDT, SIEGFRIED J. (1973) Textlinguistik. Eine Kommentierte Bibliographie. Munich : Fink.

FILLMORE, CHARLES (1974) "Pragmaticzs and the Description of Discourse", Berkeley Studies in Syntax and Semantics, Vol I,, Ch 5.

FIRTH J. R. (1957) Papers in Linguistics. London : Oxford UP

FIRTH J.R. (1968) Selected Papers of J.R. Firth 1952, ed by F. R. Palmer. London : Longman.

FOTION, N. (1971) "Master Speech Acts", Philosophical Quarterly, 21, 232-43.

VAN FRAASSEN, BASC. (1967) "Meaning Relations among Predicates", Noûs, 3, 155-67.

VAN FRAASSEN, BASC. (1969) "Meaning Relations and Modalities", Noûs, 3, 155-67

FRANCK, DOROTHEA (1975) "Zur Analyse indirekter Sprechakte", in Veronika Ehrich and Peter Finke, zur Grammatik und Pragmatik. Kronberg : Scriptor, 219 - 32.

FRANCK, DOROTHEA (1977) Grammatik und Konversation. DIss, University of Amsterdam. Kronberg : Scriptor.

FREEDLE, ROYO., and CARROLL, JOHN B.,eds (1972) Language Comprehension and the Acquisition of Knowledge. Wanston/Wiley.

GABBAY, DOV M. (1972) "A General Theory of the Conditional in Terms of a ternary Oprerator", Theoria, 38, 97-104.

GEACH, PETER THOMAS (1962) Reference and Generality. Ithaca : Cornell UP

GERBNER, et al, es (1969) Relations in Public. New York : Harper & Row

GREENBAUM, SIDNEY, ed. (1977) Language and Acceptability. The Hague : Mouton.

252

GRICE, H. PAUL (1967) Logic and Conversation. Harvard, Henry James Lectures, mimeo.

GRICE, H. PAUL (1971) "Utterer's Meaning, Sentence-Meaning and Word-Meaning", in John R. Searle, ed. The Philosophy of Language. London : Oxford UP

GROENENDIJK, JEROEN, and STOKHOF, MARTIN (1976) "Some Aspects of the Semantics and Pragmatics of Performative Sentences", in R. Bartsch, J. Groenendijk and M. Stokhof, eds Amsterdam Papers in Formal Grammar, Vol I, University of Amsterdam.

GUENTHNER, FRANZ (1975) "On the Semantics of Metaphor", Poetics 14/15 1990/220.

GUMPERZ JOHN,D., and HYMES, DELL, eds (1972) Directions in socio-Linguistics. The ethnography of communication. New York : Holt, Rinehart & Winston.

HALLIDAY, M. A. K. (1973) Explorations in the Functions of Language. London : Arnold.

HALLIDAY, M. A. K. and HASAN, RUQAYA (1976) Cohesion in English. London : Longman.

HUMBURGER, KÄTE (1968) Die Logik der Dichtung, 2nd edn. Stuttgart : Klett

HARRIS, ZELLIGS, (1963) Discourse Analysis Reprints. The Hague : Mouton.

HILPINEN, RISTO, ed (1971) Deontic Logic : Introductory and Systematic Readings. Dordrecht : Reidel

HIMMELFARB, SAMUEL, and HNDRICKSON EAGLY, ALICE, eds. (1974) Readings in Attitude Change. New York : Wiley.

HINTIKKA, JAAKKO (1962) Knowledge and Belief. Ithaca : Cornell UP.

HINTIKKA, JAAKKO (1971) "Semantics for Propositional Attitudes", in Linsky, ed. 145-67

HINTIKKA, JAAKKO (1973) Logic, Language Games and Information, London : Oxford UP.

HINTIKKA, JAAKKO, MORAVCSIK, J.M.E. and SUPPES, P. eds. (1973) Approaches to Natural Language. Dordrecht : Reidel

HOLSTI, OLE (1969) Content Analysis for the Social Sciences and the Humanities. Reading, Mass : Addison Wesley.

HOVLAND, CARL I. et al (1975) The Order of Presentation in Persuasion, New Haven : Yale UP.

HUGHES, G. E., and CRESSWELL, M. J. (1968) An Introduction to Modal Logic. London : Methuen.

HYMES, DELLE (1972) "Models of the Interaction of Language and Social Life", in Guperz and Hymes, eds. 35-71.

KASHER ASA (1972) "A step toward a Theory of Linguistic Performance" in Bar-Hillel, ed. 84-93.

KASHER ASA, ed. (1976) Language in Focus : Foundations, Methods and Systems. Dordrecht : Reidel.

KEARNS, JOHNT. (1975) "Sentences and Propositions", in Alan Ross Anderson, et el, eds. The Logical Entreprise, New Haven Yale UP, 61-68.

KEENAN, JANICE (1975) Presupposition and the Delimitation of Semantics. London : Cambridge UP.

KEENAN, JANICE (1975) The Role of Episodic Information in the Assessment of Semantic Memory Representation for Sentences. PHD Diss, University of Colorado, Boulder.

253

DEMPSON, RUTHM. (1975) Presupposition and the Delimitation of Semantics. London : Cambridge UP.

KINTSCH, WALTER (1976) "Comprehending Stories", Paper contributed to the Twelfth Carnegie-Mellon Symposium on Cognition, Pittsburgh. To appear in Carpenter and Just, eds. 1977.

KINTSH, WALTER and VANDIJK, TEUNA. (1975) "Comment on se rappelle et on résume des histoires", Langages, 40, 98 - 116.

KRIPKE, SAUL (1972) "Naming and Necessity", in Davidson and Harman, eds. 253 - 355.

KUMMER, WERNER (1975) Grundlagen der Texttheorie. Hamburg : Rowohlt.

KURODA, BENJAMIN K. (1975) "A Frame for Frames : Representing Knowledge for Recongnition", in Bobrow and Collins, eds 151-84.

LABOV, WILLIAM (1972a) Language in the Inner City. Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

LABOV, WILLIAM (1972b) Sociolinguistic Patterns. Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

LAKOFF, GEORGE (1968) "Counterparts or the problem of reference in a Transformational Grammar", Paper LSA meeting, July, mimeo.

LAKOFF, ROBIN (1971) "Ifs, and's, and but's about Conjuncton", in Charles J. Fillmore and D. Terrence Langendoen, eds Studies in Linguistic Semantics. New York : Holt, Rinehart & Winston., 115-50

LANG, EWALD (1973) Studien zur Semantik der koordinatiren Verknüpfung. Diss, Adademie der Wissenschaften, Berlin, DDR.

LAVER, JOHN, and HUTCHESON, SANDY, eds. (1972) Communication in Face to Face Interaction. Harmondswort : Penguin Books.

LEECH, GEOGGREY N. (1969) Towards a Semantic Description of English. London : Longman

LEECH, GEOFFREY N. (1974) Semantics. Harmondsworth : Penguin Books

LEWIS, DAVID (1968) Convention. Cambridge, Mass : MIT Press.

LEWIS, DAVID (1970) "General Semantics", Synthese, 22, 18-67.

LEWIS, DAVID (1973) Counterfactuals. Oxford : Blackwell.

LEIB, HANS-HEINRICH (1976) "On Relating Pragmatics, Linguistics and Nonsemiotic Disciplines", in Kasher, ed. 217 - 50

LINSKY, LEONARD (1967) Referring. London : Routledge & Kegan Paul.

LINSKY, LEONARD (1970) Discourse, Paragraph and Sentence Structure in Selced Philippine Languages. Santa Ana : Summer Institute of Linguistics.

MARANDA, PIERRE, ed (1972) Mythology. Hannondsworth : Penguin Books

MASSEY, GERALD J. (1970 Understanding Sympbolic, New York : Harper & Row.

MARTIN J. (1975) "Facts and the Semantics of Gerund's", Journal of Philosphical Logic, 4, 269--80.

MEYER, BONNIE F. (1975) The Organization of Prose and its Effects on Memory. Amsterdam: North Holland.

MILLER, GEORGE A., GALANTER, EUGENE, and PRIBRAM, KARL H. (1960) Plans and the Structure of Behavior. New York : Holt, Rinehart & Wiston.

MINSKY, MARVIN (1975) "A Framework for Representing Knowledge", in P. Winston, ed by Richmond H. Thomason. New Haven : Yal UP.

MORRIS, CHARLES W. (1946) Signs, Language and Behavior. New York : Prentice Hall.

NORMAN, DONALD A., and RUMELHART, DAVID, eds. (1975) Explorations in Cognition. San Francisco : Freeman

PAUL, I. H., (1959) Studies in Remembering. Psychological Issues, Monograph Series 1 , 2.

PIERCE, CHARLES SANDERS (1960) Collected Papers, Vol 2. Cambridge, Mass : Harvard UP.

PETÖFIE, JANOSS.n and FRANCK, DOROTHEA, eds. Präsuppositionen in der Linguistik und Philosophie / Presuppositions in Linguistics and Philosophy. Frankfurt : Athnacum.

PETÖFIE, JANOSS, and RIESER, HANNES, eds. (1973) Studies in Text Grammars. Dordrecht : Reidel.

PIKE, KENNETH L. (1967) Language in Relation to a Unified Theor of Human Bebavior. The Hague : Mouton.

PLETT, HEINRICH F. (1975) Textwissenschaft und Textanalyse. Heidelberg : Quelle & Meyer, UTB Taschnbücher.

PÖRN, INGMAR (1971) Elements of Social Analysis. Uppsala, Filosofiska Studier, Uppsalla University, Dept of Philosophy.

PROPP, VLADIMIR (1968) Morphology of the Folk-Tale (1928) transi from the Russian. 2and edn. Blommington : Indiana UP.

REICHENBACH, HANS (1947) Elements of Symbolic Logic. London : Macmillan

REISCHER, NICHOLAS (1968) Topics in Philosophical Logic. Dordrecht : Reidel .

REISCHER, NICHOLAS (1973) The Coherence Théory of Truth. London : Oxford UP.

REISCHER, NICHOLAS (1975) A Theory of Possibility. Pittsburgh : Pittsburgh UP.

REISCHER, NICHOLAS ed. (1967) The Logic of Decision and action. Pittsburgh : Pittsburgh UP.

TOMMETVEIT, RAGNAR (1974) ON Message Structure. New York Wiley.

TOUTLEY, RICHARD,and MEYER, ROBERT K. (1973) "The Semantics of Entailment", in Hughes Leblanc, ed. Truth, Syntax and Modality. Amsterdam : North Holland, 199-243.

RUMELHART, DAVID E. (1975) "Notes on a Schema for Stories", in Bobrow and Collins, eds. 211-36.

SADOCK, JERRY M. (1975) "Toward a Lingistic Theory of Speech Acts. New York : Academic Press.

SCHANK, ROGER C. (1975) "The Structure of Episodes in Memory", in Bobrow and Collins, eds. 237-72.

SCHIFFER, STEPHEN R. (1972) Meaning. London : Oxford UP.

SCHMIDT, SIEGFRIED J. Textheorie. Munich : Fink (UTB)

SEARLE, JOHN R. (1969) Speech Acts. London : Cambridge UP.

SEARLE, JOHN R. (1975a) "Indirect Speech Acts", in Cole and Morgan, eds. 59 - 82

SEARLE, JOHN R (1975b) "The Logical Status of Fictional Discourse", New Literary History, 6, 319 - 32.

SOMMERS, FRED (1963) "Types and Ontology", Philosophical Review, 72, 327-63.

SGALL, PETR, HAJICOVA, EVA and BENESOVÄ, EVA (1973) Topic, Focus and Generative Semantics : Kronberg M Scriptor .

SOSA, ERNEST, ed. (1975) Causation and Conditionals : London : Oxford UP.

STALNAKER, ROBERT C., and THOMASON, TICHMOND H. (1970) "A Semantic Analysis of Conditional Logic", Theoria. 36, 23-42.

STANZEL, FRANZK. (1964) Typische Formen des Romans. Göttingen M. Vandenhoeck & Ruprecht.

255

STEINBERG, DANNY, and JAKOBVITS, LEON, ed. (1971) Semantics. London : Cambrige UP.

STRAWSON, P.F. (1952) Introduction to Logical Theory. London : Methuen

STRAWSON, P.F. (1971) Logico-linguistic Papers. London : Methuen

STRAWSON, P.F. (1974) Subject and Predicate in Logic and Grammar : London : Methuen.

SUDNOW, DAVID, ed. (1972) Studies in Social Interaction.New York : Free Press.

THOMSON, RICHMOND H. (1970) Symbolic Logic. New York : Macmillan.

THOMSON, RICHMOND H. (1972) "A Semantic Theory of Sortal Incorrectness", Journal of Philosophical Logic, 1, 209-58.

THOMSON, RICHMOND H. (1973a) "Philosophy and Format Semantics", in Hughes Leblanc, ed. Truth, Syntax and Modality. Amsterdam : North Holland.

THOMSON, RICHMOND H. (1973b) "Semantics, Pragmatics. Conversation and Presupposition", University of Pittsburg, mimeo.

THORNDYKE, PERRY W. (1975) Cognitive Structures in Human Story Comprehension and Memory. PHD Diss, Stanford

TYLVING, ENDEL, and DONALDSON, WAYNE, eds. (1972) Organzation of Memory. New York : Academic Press.

UQUHART, ALASDAIR (1972) "Semantics for Relevance Logics", The Journal of Symbolic, 37, 159 - 69

WHITE, ALANR, ed. (1968) The Philosophy of Action. London : Oxford UP

WILSON, DEIRDRE (1975) Presuppositions and non-truth conditional Semantics. New York-London : Academic Press.

WINGRAD, TERRY (1975) "Frame Representations and the Declarative-Procedural Controversy", in Bobrow and Collin, eds. 185 - 210.

VON WRIHT, GEORG-HENRIK (1975) "On Conditionals", in G.H. Von Wright. Logical Studies. London : Routledge & Kegan Paul, 127-36.

WUNDERLICH, DIETER (1976) Studien zur Sprechakttheorie. Frankfurt : Athenaeum.

WUNDERLICH, DIETER, ed. (1972) Linguistsche Pragmatik. Frankfurt : Athnaeum.

الرموز والمواضعات التقنية

Symbols and technical conventions

CONNECTIVES	**الروابط**
$\wedge$, &, $\vee$, $\supset$, $\equiv$	روابط ثابتة ثنائية
~	سلب
*	
$\vdash$	
$\Vdash$	
=	
ε—	
>	
$\Rightarrow$	
$\rightarrow$, $\leftarrow$, $\leftrightarrow$	
$\rightarrow$	
Opérateurs	**عوامل الإجراء**
$\Box$, , $\Diamond$	ض، ظ، ن
P, F, N	ع، عـ عـ
K, B, W	
I, DO	
T	ت
SET-THEORICAL SYMBOLS	**رموز المجموعات**
$\in$, $\notin$, $\leftarrow$	
{ . , . }	
<. , .>	
$\cup$	
$\emptyset$ (. . . . , .)	
EXPRESSIONS	**تعابير**
p, q, r …	ق، ك، ر
α, β, γ …	
x, y, z …	س، ص، ز
a, b, c …	أ، ب، ج

$u, v, \ldots$	
$A, B, C, \ldots$	
$f, g, h, \ldots$	
$\varnothing, \psi, \ldots$	هـ ، ث
$S_i, S_j \ldots$	
$\Sigma_i, \Sigma_j \ldots$	
$f_i, f_j \ldots$	
QUANTIFIERS	التسوير
$\forall$	
E	
SEMANTICS SYMBOLS	الرموز الدلالية
V	
V+	
1 , 0	
$D ; d_i , d_j$	$ن_1$ ، $ن_2$
$W ; w_i , w_j$	
$T ; t_i , t_j$	
$Z ; z_i , z_j$	
$<D, W, \ldots, V>$	‹م ، ع ، ل›
Δ_k	
$\varnothing(V(\varnothing))$	
$L ; l_i , l_j$	
w_0 , t_0 , z_0	
R	
$<$	
|	
$F ; f_i , f_j$	
T ( )	
PRAGMATICS SYMBOLS	رموز تداولية
$C ; c_i ; c_j$	
c_0	
S ( )	
H ( )	
$U ; u_i , u_j$	
u_0	
$\lvert u_0 \rvert$	
$<t_0 , l_0 , c_0>$	
OTHER CONVENTIONS	رموز أخرى

INDEX | معجم

Course of events	مجرى الأحداث
Decision (s)	اتخاذ قرار
Derivability	اشتقاقية
Derivation	اشتقاق
Description	وصف
Desires (s)	رغبة
Dialogue (see also conversation)	تحاور
Dimension	جهة
Discourse	خطاب
Distribution (of information)	توزيع الخبر (المعلومات)
Domain (of individuals)	مجال
Entailment	لزوم
Events	أحداث
Explanations (s)	تفسير
Extention	الماصدق
fact (s)	حدث
Focus	1) التنصيص على المعنى 2) تسليط الانتباه
Forbearance	منع
formation rules	قواعد مصاغة
Frame (s)	إطار
Illocutionary act (see also speech act)	قوة فعل الكلام
Implication	استلزام
Implicit (information in discourse)	ضمني
Inference	استنتاج (استنباط)
Information	(خبر) معلومة
Intension (al)	مفهوم (بالمعنى المنطقي)
Intention	قصد
Interaction	1) الفعل المشترك المتداخل
Interpretation	2) تفاعل الرد بالتأويل
Introduction (and assertion)	إدراج معلومة جديدة
Knowledge	معرفة
Language	لغة
Letting	الترك
Lexicon	معجم
Locutionary act	فعل الكلام الأصلي
Logic	منطق
Macro-action	فعل كلي شامل
Macro-structure	بنية عامة شاملة كبرى
Mapping	تطبيق
Meaning	دلالة

Memory	ذاكرة
Modal logic(s)	منطق الموجهات
Modality	جهة
Model(s)	نموذج (قالب)
Model (s)	أنموذج
Modus ponens	الوضع بالوضع
Narrative	السرد
Necessary Conditions (s)	شرط ضروري
Necessity	سلب
Negation, Negative action	ضرورة
Obligations (s)	التزام
Operator(s) (modal)	عامل إجراء موجه
Ordering	ترتيب
Organization (of complex semantic)	تنظيم
Perception	إدراك
Performatives	إنجاز - إنشاء
Perlocutionary act	لازم فعل الكلام
Perspective	جهة الاعتبار المناسب
Plan(s)	تصميم
Possibility	إمكان
Possible world (s)	عوالم ممكنة
Pragmatic(s)	تداولية
Predicate logic	محمول منطقي
presupposition	اقتضاء
Process	عملية معالجة
Proposition(s)	قضية
Purpose	غرض
Quantifier(s)	التسوير
Range(s)	نطاق (مدى)
Reason(s)	سبب
Reduction (of information)	رد
Reference	مرجع (إحالة مرجعية)
Referent	إحالة
Relevance	مناسبة
Representation (of fact)	تمثل
Rhétorics	خطابة
Satisfaction	استيفاء الشرط
Semantics	سيمانطيقا
Contextuel	تناص سياقي
Semiotics	سيوطيقا

Sentence(s)	جملة
Sequence(s)	متوالية
Series	سلسلة
Set theory	نظرية المجموعات
Setting (narrative category)	نظرية مقولة الفضاء المحيطي
Similarity	تشابه
Situation(s)	موقف (حال)
Speech acts	أفعال الكلام
Statement	عبارة
Style	أسلوب
Sufficient condition	الشرط الكافي
Summary	تلخيص (المعلومات)
Text	نص، متن موضوع
Theme	موضوع
Theoreme	مبرهنة
Topic	موضوع (مسند إليه)
Topic of conversation/discourse	محل التحاور/الخطاب
Truth	قيمة صدق
Type(s)	صنف
Universe of discourse	عالم الخطاب
Utterance(s)	النطق أو التلفظ بالعبارة
Variable	متغير
World, see possible world	عالم (ممكن)

النص والسياق

استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي

كان ڤان دايك بالنسبة لهذا التيار الجديد من ألمع شخصية قربت تناول هذه النظرية وبسطتها بالأمثلة، نظراً لعمق تفكيره وسمو أسلوبه في العرض، وإحاطته بما جد في الفكر اللساني. وقد اكتسبت النظرية التداولية، بتطويعه لفكر أوستين، إغراء جمالياً ودقة مدهشة بحيث يشعر القارئ أنه دخل، وبدون صعوبة، في فضاء معرفي يمكنه بالفعل من أن يصبح قادراً، متمكنا من تناول المعلومات، بما لهذا الرجل من قدرة خارقة للعادة في تقريب أدق المعاني، وأكثرها تجريداً بأوجز العبارات وأسهلها، مع الاحتفاظ بتقنية المصطلح اللساني، والأسلوب العلمي الراقي؛ وقد يشعر المرء بأن هم ڤان دايك هو أن يخرج بالقارئ من تحريات فلاسفة اللغة وتدقيقاتهم إلى خصوصية مشاكل اللغة الطبيعية، واحتياج هذه المشاكل إلى أن تنظم وتوحد في إطار نظري متكامل هو التداولية بدل أن تتيه المناهج والمدارس اللسانية في مذاهب عقيمة لا تخدم اللسان ولا الخطاب اللساني بوجه عام.





ISBN 9981-25-217-4

9 789981 252172